

مركز الأهرار للنسب والنشر

# الإمام أبو الحسن الأشعري

إمام أهل السنة والجماعة

(محمّد وسطيّة إسلاميّة جامعّة)

أعمال المصنّف العالمين الإمامين  
لرابطة ختم بني الأهرار الشريفين  
٢٧ - ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ  
٨ - ١١ مايو ٢٠١٠ م

باعتناء وتصدير  
فضيلة الإمام الأكبر

أحمد الطيّب  
شيخ الأهرار

(2)

الإمام أبو الحسن الأشعري  
إمام أهل السنة والجماعة  
(متموِّض طبعه السيد محمد بن جعفر)



مركز الأزهر للنأليف والترجمة والنشر

# الإمام أبو الحسن الأشعري

إمام أهل السنة والجماعة

(نحو وسطيّة إسلاميّة جامعة)

أعمال الملتقى العالمي الخامس  
لرابطة خريجي الأزهر الشريف  
٢٤ - ٢٧ محمّدي الأول ١٤٣١ هـ  
٨ - ١١ مايو ٢٠١٠ م

باعثاء وتصدير

فضيلة الإمام الأكبر

أحمد الطيّب

شيخ الأزهر

الجزء الثاني

تطبا  
مركز الأزهر للنأليف  
والترجمة والنشر







دار القدس العربي ، القاهرة

البريد الإلكتروني:

dqa2013@gmail.com  
dqa2014@yahoo.com  
dqa2014@hotmail.com

هاتف : 202 25932057

فاكس : 202 25929153



مركز الأزهر للتأليف والترجمة والنشر (ماتين) القاهرة

Al-Azhar Center for Authoring,  
Translation and Publishing

البريد الإلكتروني:

matn972@gmail.com  
matn972@hotmail.com

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية:

أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة (نحو  
وسيطية إسلامية جامعة)،

تصدير: أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف.

ط - 1 القاهرة: دار القدس العربي،

1434هـ / 2014م.

ص 171 x 24 سم.

عدد صفحات الجزء الثاني: 584

1 - الفكر الإسلامي 2 - علم الكلام

3 - التراجم والسيرة 4 - العنوان

رقم الإبداع: 2013/22295

الترقيم الدولي: 978-977-85061-8-1

الطبعة الأولى

1434هـ / 2014م.

ساهمت في طباعة هذا الكتاب :



الرابطه العالمية لخريجي الأزهر الشريف

هاتف : 20224052767

فاكس : 20224052737

الموقع الإلكتروني: www.waag-azhar.org

البريد الإلكتروني: info@waag-azhar.org

صورة الغلاف الخارجي والداخلي هما

بريشة المستشرق الروسي (Ivan Bilibin)

إيفان بلبين (1876 - 1942م)

تصميم الغلاف :



Media Pictures  
Creative Studio

وائل حسن

ميديا بيتشكرز للدعاية والإعلان

هاتف: 202 25745725

البريد الإلكتروني:

info@mediapictures-eg.com

الصفط الطبائي والمراجعة: الأساتذة:

يايسر العريني، وناصر محمد يحيى، ومصطفى عغان.

## (رَبِيعُ الْكِتَابِ مُخَصَّصٌ لَطَبَاعَةِ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار القدس العربي، ومركز الأزهر للتأليف والترجمة والنشر (ماتين). ويُحظر إعادة إصدار هذا الكتاب، كما يُمنع نسخه أو استعمال أي جزء منه، بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة، أو أي وسيلة نشر أخرى، بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، إلا بموافقة الناشرين خطياً.

No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, recording or otherwise, without the prior permission of the publishers.

# الفهرسُ الاجمالي لموضوعات الجزء الثاني

## المحور الثالث : منهجية الإمام الأشعري

٧

٩

نظرات في منهج الإمام الأشعري ، لعبد الله بن بيته

واقعية المنهج الكلامي عند الإمام أبي الحسن الأشعري ،

١٩

لإبراهيم محمد زين .

٥١

منهج الأشعري في قراءة النص ، لمصطفى بن حمزة

أثر الإمام أبي الحسن الأشعري في منهج التفكير

٨٣

الإسلامي قديماً وحديثاً، لمحمد سعيد رمضان البوطي

المنهجية الأصولية عند الإمام أبي الحسن الأشعري ،

١٠٩

لمحمد كمال الدين إمام

ملايح التجديد الأصولي عند الإمام أبي الحسن

١٣٩

الأشعري ، لحسان فليمان

بين العقل والنقل في منهج الإمام الأشعري ، لمحمد

١٥٣

عبد الستار نصار

١٧٥

## المحور الرابع : عقيدة الإمام الأشعري وآراؤه الكلامية

قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري

١٧٧

نهاية إشكالية فكرية ، لحسن الشافعي

- عَقِيدَةُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ : أَيْنَ هِيَ مِنْ عَقَائِدِ السَّلَفِ ،  
 ٢٠٣ لمحمد صالح الغرسي
- عَقِيدَةُ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِبَانَةِ ،  
 ٣٣٣ لمجد مكي
- موقف الإمام الأشعري من المتشابهات ، لرجب  
 ٣٨٧ محمود خضر
- الإمام الأشعري بين المُجَسِّمَةِ والمُعْتَزِّلَةِ ، لعمر عبد الله  
 ٤٣٥ كامل

المَجُورُ الثَّالِثُ

مَنْهَجِيَّةُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ



## نَظَرَاتٌ فِي مَنَهِجِ الْأَمَلِ الشَّعْرِيِّ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَيْتَهِ

الحمد لله رب العالمين ، اللهم صلِّ وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا .

قبل أن أبدأ في الحديث عن جُمْلَةٍ مِنَ الأفكارِ والتداعيات ، أودُّ أن أشكر شيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد بن مُحَمَّد الطَّيِّب - طَيَّبَ اللهُ إِمَامَتَهُ - وأودُّ أن أشكر الأستاذ محمد عبد الفضيل - فَضَّلَهُ اللهُ تَعَالَى - على فَضْلِهِ في تنظيم هذا اللقاء ، وهو لقاءٌ ليس كغيره من اللقاءات ؛ نتحدَّث فيه عن موضوع لا تُغْدُو عليه عَوادي الزَّمان ، ولا تُطاوله أحداث المكان ، موضوع العقيدة مقارنةً مع الفقه ، الفقه ثُمَّ العقيدة ، عندما نتحدَّث عن الشريعة فإنَّنا نتحدَّث عن ضرورات الحياة ، عن الإنسان في الزَّمانِ والمكانِ في الحال والمآل ؛ لكن عندما نتحدَّث عن العقيدة ، فإنَّنا لا نتحدَّث بهذه اللغة .

هذا فَرْقٌ جوهريٌّ بين مقاصد الشريعة ومقاصد العقيدة . عندما نتحدَّث في مقاصد الشريعة ، نتحدَّث عن « لِمَ » وعندما نتحدَّث عن العقيدة نتحدَّث عن « ماذا » ، ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [سأ: ٢٣] ؛ لأنَّ تفسير ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ هو تفسيرٌ وليس تعليلًا ، كما قال الإمام أبو حامد الغزالي . إنَّ التَّعليل يأتي بعد معرفة التفسير ومعرفة الحكم ، ثُمَّ يَبْحَثُ عَنِ الْعِلَّةِ كما يقول في « شفاء الغليل » ، في مقاصد الشريعة ، نتحدَّث عن التَّعليل والتَّنزيل ، وفي العقيدة عن التفسير وعن الدليل ، عن الدليل مُفسَّرًا ، بالمعنى الواسع لكلمة التفسير ، ليس التفسير مقابل التأويل ؛ بل التفسير الذي يَتَعَلَّقُ بِدَلالات الألفاظ - وبالتالي فإنَّ



أَوَّلُ سَوَالٍ يُطْرَحُ : هو العلاقة الثلاثية بين الوُضْع والاستعمال والحَمْل .

وهذه هي المشكلة الأولى التي نزلت بمتعاطي قضية العقيدة ، الوُضْع والاستعمال والحَمْل . بالنسبة للوُضْع ، طرحوا السؤال التالي فقالوا : الوُضْع هو من قبِل الله سبحانه وتعالى ، فهو واضح الألفاظ للمعاني على مذهب الأشاعرة . وهنا أتحدّث عن الأشعري لا كأراءٍ منقولة ، ولكن كمدرسة كاملة . أنا أعُدُّ أنَّ الأشعري لا يمكن أن يُختَصَرَ في كُتُبِهِ ؛ ولكن يمكن أن يَنْتَشِرَ في أتباعه ؛ لأنَّ العلماء انتسبوا إلى الأشعري وفسَّروا مقالاته ، وقدّموا مدلولات ألفاظه . هذا هو الأشعري ، وليس الأشعري هو ذلك الرجل الذي انتقل من الاعتزال إلى الظاهرية ، ومن الظاهرية إلى الوسطية ، أو من الوسطية إلى الظاهرية ؛ حسب الرؤى المختلفة حول مسيرة الرجل .

إذا المُشكلة الأولى التي أريد أن أتطرَّق إليها هي مشكلة لَعَوِيَّة ، وهي مسألة الوُضْع والاستعمال والحَمْل . الواضح هو الله سبحانه وتعالى . الاستعمال : هو استعمال المتكلم . فهي جهات متقابلة ؛ لكنها قد تكون مختلفة بالاعتبار متفقة بالذات إذا كان الاستعمال يَصُبُّ في مجرى الوُضْع ، وإذا كان الحَمْل أيضًا يوافق الوُضْع ، هنا بدأ الاختلاف بين العلماء ؛ هل اللفظ مُستعمل في حقيقته أم في مجازه؟ مُستعمل في حقيقته الوُضعية الشرعية أم في حقيقته الغرفية؟ هل هو نصٌّ أو ظاهرٌ أو مُحكَّم كما يقول الأحناف؟ لأنَّ الإحكام عندهم فوق النص ، أو مدلول عليه باللزوم ، فيكون إشارة أو اقتضاء . هل هو مفهوم خارج التُّطيق؟ هل هو على ظاهره أم هو تأويل؟ هل هو مجمل؟ هل هو مُتَشَابِهٌ؟ .

الإشكاليات التي طرَحها اللفظ ، طرَحها استعمال اللفظ ، الرؤية لهذا اللفظ ، الذي قد نراه بعيدًا فنتمارى في حقيقته ، وقد نقترب إليه ونذنو ونزنو

إليه ، فراه على حقيقته أو بالمنظار المُقَرَّب . الألفاظ هي هكذا ، بعضها غامض ، بعضها واضح ، بعضها صريح وبعضها تلمييح .

وأنا أعتقد أنَّ الإشكال الذي حاولوا أن يحلّوه بوضع جملة من الألقاب وجملة من العلامات والأمارات أو الصور لينبئوا بها ، أو خانات ليضعوا فيها هذه الثلاثية : وضع ، استعمال ، حمل .

فالاستعمال بأنواعه من صفة المتكلم ، والحمل من صفة المتلقي والسامع . هنا بدأت الجدلية ، عندنا في أصول الفقه نقول : الحامل هو المُجتهد والحامل المطلق والمُقيد .

لكن الحامل هنا هو مُجتهد العقيدة ، هو الإمام ، هو المتكلم ، هو الذي يحمل اللغة . فحمل اللغة هذا أدى إلى إشكال كبير ، بين من تجاوز الألفاظ تجاوزاً واضحاً - وهنا أتحدث عن المُغتزلة ومن لف لفهم - ولم يُدّها أوعية للمعاني ، بل عدّ المعاني خارج الألفاظ ؛ بناءً على ما يراه من بناء عقلي وفلسفي كان مقبولا في وقته ، وبين من تعامل مع الألفاظ تعاملًا ظاهريًا فجًا ، وبالتالي جعلها لا تحتل إلا هذا المعنى ، وألغى ظلال اللفظ وسياقاته ومساقاته التي هي بمنزلة القيود وبمنزلة المُخصّصات .

وليس من الشَّرْط أن يكون المُخصّص ظاهرًا ، أو يكون قيدًا مذكورًا ، وإنما قد يكون قرينة أو سياقًا ، فالسياق في قوله : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (المؤمنون : ٨٨) لم يهتم بالسلطان والملك والإحاطة والقدرة ، وإنما اهتم فقط بيده . فإذا أخذت « يَدًا » وضعتها ولم تصلها بالآية ، فقد أحدثت خللاً كبيراً حتى في الفهم العربي ، في فهم الإنسان حتى إن أي إنسان يمكن أن يفهمها كذلك .

فهذه الظاهرية غلبت في وقت من الأوقات ، قد لا تكون اعتقاداً ولكن

سداً للذريعة ؛ ولأجل ذلك أنكر قوم المجاز بناءً على هذا الفهم . لكن هؤلاء أيضاً أولوا - كما سنرى - فسكون في تأويل مقابل تأويل ، كان من الطبيعي ومن البدهي أن تظهر منطقية مدرسة بين المدرستين لتحاول أن تقول من جهة : هذه الظواهر لها وزنها ، واللغة لها مدلولها .

وأيضاً العقل وما تقتضي المبادئ العامة التي هي ليست عقلاً محضاً ، وإنما هي نقلٌ وعقلٌ أيضاً ، وهذا مهمٌ جداً لا نرى في موقف الأشعري عقلاً يُقابل نقلاً ، وإنما هو جمعٌ بين العقل والنقل ، وإنما هو تغليبٌ للكلي أحياناً مقابل الجزئي . وهذه قاعدة أصولية معروفة كما يقول الشاطبي رحمه الله تعالى : « إنَّ الكلي لو انخرم لأدَّى انخرامه إلى انخرام النِّظام - نظام العالم - حسب عبارته - أمَّا الجزئي فإنَّ انخرامه لا يؤدي إلى ذلك » . فإنها مدرسة اهتمت بالكلي لكنه كُلي مُستنبطٌ من التَّصوُّص . إذاً في مَعْمَعَةِ الوَضْع والاستعمال والحمل نشأت هذه المدرسة .

لكن الإشكال هنا أنَّ الاشتعمال ليس استعمالاً بشرياً حتى تُفَرَّق بين المُتَكَلِّم والواضع ، وإنما هو اشتعمالٌ إلهي ، أي إنَّ الألفاظ هي ألفاظٌ من الشَّارع : من الله ومن رسوله ﷺ . فلا يمكن أن نتعامل معها بدلالات الغُرف ، ولكن قد نتعامل معها بدلالات الشَّرع ، وإن كان بعضُ العلماة كأي حنيفة يُجيز التعامل بالغُرف مع كلامِ رسول الله ﷺ : « الطَّعامُ بالطَّعام » بأنَّه البرُّ .

هنا نشأت مُشكلة التَّأويل وهو صَرف اللَّفْظ عن ظاهره المُتبادِر إلى الذَّهن . فإنَّ كان لا يتبادر إلى الذَّهن إلَّا بإخطارٍ ، فهذا ليس ظاهراً ، كما يقول بعض المحقِّقين كسيدي أحمد زَرُّوق من الصُّوفية : إذا كان لا يتبادر إلى الذَّهن إلَّا بإخطارٍ فهذا ليس ظاهراً ، فالظاهر الذي يتبادر إلى أذهان

النَّاسِ . فجاءت مسألة الحمل في زمن الصحابة في قضية المبيّة : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، فحملت على العلم في الزّمن الأوّل واستمرّ العمل على ذلك ، ولا خلاف بين الأثرين وبين الأشاعرة في هذا الحمل :

وَمَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ وَاحِدٌ فَقَطْ      تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ وَانْضَبَطَ  
كَيْفِيًّا «وَهُوَ مَعَكُمْ» فَأَوَّلُ      بِالْعِلْمِ وَالرُّغْبِ وَلَا تَقُلْ

بالعلم في مكان ، وبالرعاية والنصر في مكان آخر ؛ باعتبار السياق الذي يرتضيه الأمر .

لكن نجمت قضايا أخرى فيما يتعلّق بالأوصاف الأخرى التي وردت في القرآن ، فبعضهم ، وهم الأشاعرة ، أوّلوا تأويلًا مُنْسَجِمًا مع كلّ الآيات التي وردت ، بحيث وضعوا قاعدة تأويل المحمل الواحد ، وتأويل المخاميل المُختلفة مع قبول - بل تحييد - التفويض ؛ لأنّ الأشاعرة يقولون أيضًا بالتفويض ، ولا يقولون بالتأويل فقط ، وأنّ التأويل ضرورة لإيضاح ذلك لمن انحرف عن الطريق وزلّ عن الصواب .

فهذا التأويل هو تأويل في مُقابل تأويل . وهذا أمرٌ مهم ، أريد أن أبينه ؛ مثلاً : في مسألة الجهة . جاءت ظواهرُ تفيد السّماء الأعلى جهةً ، ونحن نؤمن بأنّ قوله : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] لا يمكن لمؤمن أن يقول إلّا هكذا .

لكن مسألة الجهة هل هي أمرٌ ثابت ، بمعنى أنّه لا يجوز التأويل في هذه المسألة ، ولا يجوز إلّا أن تتحدّث وتطلب من كلّ مُسلم أن يُشير إلى السّماء لما في حديث الجارية ، أو أنّ الآيات الأخرى : ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، و«إن الله في قبالة وجه المصلّي» ، و«بين المصلّي وبين قبلته» ، «اللّهُم أنت الصّاحب في السّفر والخليفة في الأهل» . والآيات

والأحاديث الأخرى الكثيرة، هل نُؤولها لتتفق مع حديث الجارية من يقول بهذا وينكر التأويل هو في الحقيقة يُؤول ليقرر معنى معيناً.

فلهذا قالوا: هذا له محاميل، ونحن نحمله على المحمل الأولى أو نسكت؛ كما قال الشافعي: نُؤمن بكلام الله على مُراد الله ونؤمن بكلام رسول الله على مُراد رسول الله. فالخلل الآن في الفهم أن نرى أن هذا أثرِي وتمسك بالأثر، بينما نُهيل عشرات الأحاديث والآيات الأخرى التي تُقابل هذه الرؤية. بمعنى أنه هو مؤول في جهته ليس أثرياً خالصاً، فهو يُؤول ليصل إلى رؤية معينة.

فهذه مسألة الحمل، مسألة مُهمّة، يجب أن نتوقف عندها، وأن نُحرّر هذا الموضوع؛ لنقدّمه للناس، حتى نعرف أنه لا يوجد اختلاف يرجع إلى الآثار، وإنما هو اختلاف يرجع إلى حمل الآثار، وإلى التمسك ببعضها على حساب البعض الآخر. فالأشاعرة قالوا: نُؤولها كلها تأويلاً مُقارباً، تأويلاً قريباً، حتى نَسْجِمَ، ولا نحمل بعضها على البعض الآخر:

وجهاً لذات واليدا بقوة وذا الإمام أيدا

المسألة الثانية: والتي لا ترجع إلى دلالة الألفاظ هي مسألة التثبت والثبوت، وهذا أهمُّ مقصدٍ اختلف فيه الأشاعرة مع الأثرين ومع الظاهرية؛ هل لنطلق شيئاً على الله سبحانه وتعالى يجب أن يكون ثابتاً ثبوتاً خالصاً؛ أي قطعياً ليس ظنيّاً؟ وبالتالي هذا فرق آخر بين الفقه الذي يُعمل فيه بالظنون قطعاً وبين العقائد التي لا يُعمل فيها إلا بالقطع، فوضعوا معيارين: معيار العقل الذي شهد له الشرع - إن الشرع أحالنا إلى العقل: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ يعني: ليس العقل معناه أن نَسْئَلُ للعقل دون أن نَسْئَلُ الشارع هذا خطأ آخر - فرجعوا إلى معيار العقل فيما يتعلّق بانتفاء الاستحالة، ومسألة الجواز

والجواب ؛ أي : أحكام العقل الثلاثة . وقالوا : يجب انتفاء الاستحالة .

ورجعوا إلى معيار الثقل فيما يتعلق بالثبوت تواتراً ، وأنه إذا لم يثبت تواتراً فلا يمكن أن يكون في مجال العقائد . لماذا هذا المقصود؟ لأن الله سبحانه وتعالى يقول : ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس : ٣٦] ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس : ٦٦] .

القائل الآخر يقول : الغيتم الشريعة ، لأن هذه هي آيات كلها في العقائد ، وليست في الفقه ولا في الظنون . أمّا القضايا الفقهية ، فلها حكمها ، يُعمل بها في حديث الأحاد .

وقالوا : إن حديث الأحاد هو ظنٌّ بالضرورة ، دخل النبي الكعبة ودخل معه أسامة وبلال ، قال بلال : صلي ركعتين ، وقال أسامة : لم يصل وإنما دعا في نواحيها . الزمان واحد والمكان واحد ، والرجلان كلاهما ثقة ، وحديثهما في الصحيح ، أسامة قال : لم يصل شيئاً وإنما دعا ، بلال قال : صلي ركعتين . إذا هناك غفلة وذهول وقع ، وهذا طبيعي ؛ ولهذا رد أبو بكر رضي الله عنه حديث المغيرة بن شعبة في مسألة الجد ، وردّ عمر حديثاً لأبي موسى الأشعري في مسألة الاستئذان ، وإلى أحاديث كثيرة ، وردّ ابن عباس حديث أبي هريرة في قضية غسل اليد قبل إدخالها في الإناء بالعقل ، وقال : كيف يصنع بالمهراس؟

فالموقف ليس هو جديداً . هذا فقه الصحابة رضوان الله عليهم . إذا نحن أمام من يقبل التأويل في آيات الصفات ، وأمام من لا يقبله . وأمام من يقبل أحاد الأحاديث في آيات الصفات وأمام من لا يقبل ذلك ، موقفان متقابلان .



التأويل قطعاً في كلام الله ثابت ، النبي ﷺ يقول عن الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي : « يابن آدم مرضت فلم تعدني ، فيقول : كيف أغودك وأنت رب العالمين ، يقول : مريض عبي فلان ... » . هم يقولون : نقتصر على هذا ، نقول : لا ، هذا كان تنبيهاً وينبراساً على أن ما ورد من هذا النوع يمكن أن يؤول ؛ لأنه مجاز ، وكذا قوله ﷺ : « أولئك لحاقاً بي أطولكن يداً » ، فكأن يتناولن أيديهن ، حتى عرفن دلالة الحديث .

فالتأويل ثابت في كلام الله ، هل نفرق بين كلامه في العقائد وبين كلامه في الفقه ؟ هل هناك ضرورة لهذا التفريق ؟

الأشاعرة قالوا : لا ضرورة ، هو كلام الله وكلام رسوله . والآخرين يقولون في ضرورة التلطي على ذلك الظاهر : هي ظواهر عديدة ، هي ظواهر تقابل ظواهر . وهنا أذكر ما قاله الشيخ محمد المامي :

وإذا الظواهر عارضتك فلا تكن  
وإرض الأسنة تتخذك نهايتها  
واصبر لها ذا نية وبصيرة  
إن كنت تحسن في الوعي بلغايتها  
وامنع تسلطها بصولة قلب  
يحمي الحقائق واغتنم أسلابها  
فنحن نغتنم أسلاب الظواهر بالظواهر ، ونعوذ بالله أن نقول على الله ما لم يقله .

فمسألة التثبيت - وهذا من أكبر المقاصد عند الأشاعرة - ترجع إلى حكمي العقل والتقل الثابت ، الذي يجب أن يكون تواتراً مبنياً على الحسن ؛ أي على الرؤية أو السمع ؛ لأنه ليس تواتراً مبنياً على الاعتقاد ؛ لأنه يؤدي إلى تصويب تلك الطوائف التي تواطأت على الكذب وتواترت عليه ، وهذا رد آخر أيضاً .

ثم في هذا الدليل العقلي يجب أن يكون هذا الدليل العقلي مبنياً على

القياس الكلّي الشمولي، وليس مبنياً على القياس التمثيلي والاشتقائي. هناك نزاع شديد يقول: قياس تمثيلي يمكن أن نحيله إلى شمولي، لكن لو أحلته إلى شمولي لفقد صورة القياس؛ لأنه في الأصل انتقال من جزئي إلى جزئي، فستنتقل من جزئي إلى كلي لترجع وتنتقل به من كلي إلى جزئي.

وهذا أوضحته لطفتي بعد أن راجعت كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مع كلام أبي حامد الغزالي، رحمهما الله تعالى. فاشتروا قياس البرهان الذي يقوم المقدمات المسلمة في المجال العقلي؛ لن يقبلوا في العقل إلا البرهان، لن يقبلوا إلا القياس الكلّي، لن يقبلوا في النقل إلا المتواتر القطعي. هنا يكون الفرق قوياً بين هاتين المدرستين.

أخيراً أشير إلى أن هناك ضوءاً من الاتفاق، وهو مسألة بلا كيف. وإن كان الحمل على الظاهر أحياناً لا يُحتمل بلا كيف؛ لأنه هو تفسير خلاص انتهى. لكن إذا قالوا: يد لا كالأيدي، ووجه لا كالوجوه، هنا هذا المنفذ يمكن أن نستغله في التقريب بين هاتين المدرستين اللتين تنتميان إلى الشيوخ أنفسهن، إلى العائلة الشنئية نفسها؛ لأن أهل السنة من أثريين كما سمّاهم السفاريني... الأثرئون والأشاعرة والمائريديّة، كلهم أهل سنة.

هذا الشعار ينبغي أن نرفعه، وأن نوضح أنه: لا هؤلاء خرجوا عن الأثر، ولا هؤلاء أيضاً احتقروا الأثر؛ بل الأثر هو للجميع، والتصوص القرآنيّة تؤيد جميع هذه الاتجاهات.

أخيراً فإننا في عصر العلم، هذا العلم أفاد الإنسان، وكشف الكثير؛ لكنّه أظهر عجزه أيضاً، عجزه على الأرض، هذه البركانات يقولون لا نعرف. ممكن أن نستفيد من هذا العلم في صياغة - ولا أقول في إثبات - عقائد، ولكن في صياغة علم الكلام صياغة جديدة.

ولهذا أقترح على إخواني وعلى الأستاذ محمد عبد الفضيل بالذات أن تكون هناك مجموعة للتجديد في هذا المجال ، للتجديد في علم الكلام ، وهذا متاح إن شاء الله ، ويمكن أن نُقدّم جملة من المفاتيح لهذا التجديد . سامحوني إن كنت قد قلت هجراً ، أو كنت قد قلت كلاماً غير صحيح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## وَأَقْبَعُ الْمَنْهَجِ الْكَلَامِيِّ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَرَدُّهُمَا فِي مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ

إبراهيم محمد زرين

حينَمَا انْتَهَضَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ لِزَابِ الصَّدْعِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْكَلَامِيَّةِ عَلَى  
أُسُسِ إِسْلَامِيَّةٍ مُسْتَوْحَاةٍ مِنْ بَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، لَمْ يُغْفَلْ أَمْرُ  
النَّظَرِ فِي الْكَسْبِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي أَدَّى إِلَى ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ، وَإِنَّمَا عَمِلَ عَلَى  
إِعَادَةِ النَّظَرِ فِيهِ، وَفَقَّ قَاعِدَةَ التَّصْحِيحِ وَالتَّقْرِيعِ. وَلَأَجْلِ ذَلِكَ لَقِيَتْ طَرِيقَتُهُ  
فِي مُعَالَجَةِ قَضَايَا التَّصَوُّرَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْقَبُولَ، وَصَارَ نَهْجُهُ الْكَلَامِيُّ سَمْتًا  
مَنْهَجِيًّا يَتَّبِعُهُ بِالْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ.

وَمَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَخَّى النَّظَرَ فِي تَجْدِيدِ عِلْمِ الْكَلَامِ، إِلَّا وَيَحِقُّ لَهُ النَّظَرُ فِي  
تُرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ. وَذَلِكَ لَا يَعْنِي إِكْرَاهَ ذَلِكَ الثَّرَاثِ عَلَى الْاِسْتِجَابَةِ  
لِلتَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ؛ وَإِنَّمَا النَّظَرُ فِيهِ مِنْ بَابِ مَاذَا بَقِيَ مِنْهُ مُعْبَرًا عَنْ رُوحِ التَّدْوِينِ  
الْإِسْلَامِيِّ وَمَقَاصِدِهِ، وَمُعِينًا عَلَى مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ؟

وَلَيْزِنَ نَجْحَ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي زَمَانِهِ فِي أَنْ يَخْتَطَّ مَنْهَجًا عِلْمِيًّا يَتَّبِعُهُ  
بِالْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ؛ فَإِنَّ نَسَقَ التَّحْدِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لَمْ يُحْدِثْ تَحَوُّلًا فِي  
طَبِيعَةِ الْقَضَايَا الْمِيتَافِزِيْقِيَّةِ - أَوِ الدِّينِيَّةِ - الْمَتَعَلِّقَةِ بِفَقْهِ التَّصَوُّرَاتِ وَقَضَايَاهُ الْعَامَّةِ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَا أَنْجَزَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ مِنْ مَنْهَجٍ كَلَامِيٍّ  
يُزِيدُنَا بِثَوَابِ مَنْهَجِيَّةٍ تَكُونُ لَنَا عَوْنًا فِي بَيَانِ أَصُولِ الْعَقَائِدِ، وَالنَّظَرِ فِي  
الثَّرَاثِ الْإِنْسَانِيِّ الْفَلَسَفِيِّ وَفَقَّ قَاعِدَةَ التَّصْحِيحِ وَالتَّقْرِيعِ. وَذَلِكَ يُنْبِئُ لَنَا قَدْرًا

عَظِيمًا مِنَ المُرُونَةِ فِي الجَوَارِ مَعَ الآخَرِ ، وَاسْتِيعَابِ مُنْجَزَاتِهِ العِلْمِيَّةِ وَفَقْ  
نَوَابِتِنَا المُنْهَجِيَّةِ ، وَتَرْشِيدِ فَهْمِهِ فِي إِطَارِ كُلِّي إِنْسَانِي جَامِع .

وَمِنْ ثَمَّ تَحَوُّلُ تِلْكَ التَّخَذِيَّاتِ الفَلَسَفِيَّةِ المُعَاصِرَةِ مِنْ كَوْنِهَا مِعْوَلًا يَبْدُ  
خُصُومِ الإِسْلَامِ لِهَدْمِهِ ، وَتَقْوِيضِ بَنَائِهِ العِلْمِيِّ والعَقْدِيِّ ، إِلَى كَوْنِهَا مَحْطَّةً  
مُهِمَّةً لِتَجْدِيدِ عِلْمِ الكَلَامِ الإِسْلَامِيِّ - ذِي السَّمَةِ الأَشْعَرِيِّ - فِي اسْتِيعَابِ  
مُنْجَزَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ العِلْمِيَّةِ ، وَتَرْشِيدِهَا نَحْوَ غَايَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ جَامِعَةٍ لِكُلِّ  
البَشَرِ ، تَقْضِي قَضَاءً مُبْرَمًا عَلَى « مَقَالَاتِ المُلْجِدِينَ » ، وَتَوَجُّهُ « مَقَالَاتِ  
الإِسْلَامِيِّينَ » نَحْوَ الأُسُسِ الجَامِعَةِ وَالمُوَحَّدَةِ لَهُمْ .

لِإِذْرَاكِ الغَايَاتِ - أَنْفَةِ الذِّكْرِ - لَا بَدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي الأَطْوَارِ العِلْمِيَّةِ لِلإِمَامِ  
الأَشْعَرِيِّ ، وَالسَّبِيلِ الَّتِي اتَّخَذَهَا فِي إِنْجَازِ مَنَهِجِهِ الكَلَامِيِّ ، وَمِنْ ثَمَّ تَتَوَفَّرُ لَنَا  
خَصِيْلَةٌ عِلْمِيَّةٌ دَقِيقَةٌ ، تَجْعَلُنَا أَكْثَرَ قُدْرَةً عَلَى التَّحْقِيقِ فِي شَأْنِ مَا بَقِيَ مِنْ  
مَنَهِجِهِ فَاعِلًا فِي حَيَاتِنَا العِلْمِيَّةِ المُعَاصِرَةِ .

### الأَطْوَارُ العِلْمِيَّةُ لِلإِمَامِ الأَشْعَرِيِّ :

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَسْتَرَعِي الانْتِبَاهَ فِي دَرَسِ الإِمَامِ الأَشْعَرِيِّ ، هُوَ الِاخْتِلَافُ فِي  
بَيَانِ هَذِهِ الأَطْوَارِ العِلْمِيَّةِ الَّتِي تَقَلَّبَ فِيهَا الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ ؛ فَالْبَعْضُ يَرَى أَنَّهُ  
بَدَأَ مُعْتَرِئًا ، ثُمَّ صَارَ كُلَّيًّا ، ثُمَّ رَضِيَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ بِعَقِيدَةِ السَّلَفِ كَمَا يَبَيِّنُهَا  
الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(١)</sup> .

وَالْبَعْضُ الآخَرُ يَرَى أَنَّهُ بَدَأَ مُعْتَرِئًا ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الدِّفَاعِ عَنْ عَقِيدَةِ  
الإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ ، فَلَمَّا لَمْ تَقْبَلْهُ حَتَابَةً بَعْدَازِ رَأَى فِي طَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ : رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثَّقَفِ ، تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ : عَبْدُ اللَّهِ شَاكِرٌ مُحَمَّدٌ الْجَنِيدِي ،  
مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحَكَمِ ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ ، ٢٠٠٢م ، ٦٣ - ٦٤ .

كُلاَّب السَّبِيلِ الْأَمَثِلِ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ مَوْقِفِهِ الْجَدِيدِ<sup>(١)</sup>.

والبعض يرى أنه تحوّل من الاعتزال إلى الدِّفاع عن عقيدة الإمام أحمد ابن حنبل دون المرور بأي مرحلة بَيِّنَةٍ<sup>(٢)</sup>.

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات الثلاثة في النّظر في الأطوار العلميّة للإمام الأشعريّ، هناك اتّجاه يُرجح النّظر إلى هذه الأطوار العلميّة بأنّها تمثّل نسقاً فكريّاً واحداً، حاول الإمام الأشعريّ - وفق قاعدة التّصحيح والتّفريع - بناء نظام عقديّ لا يتجاهل مواقع القوّة والصّحة في أيّ من هذه الاتّجاهات الثلاثة في التعبير عن العقيدة. ومن ثمّ فإنّ التّحوّل لم يكن يعني التّخلّص من بعض الحقّ الذي عبّر عنه المُعتزّلة خلال بيانهم للعقيدة، والتّوفيق بينه وبين عقيدة السّلف، وطرح الزّين والاثني عشر الذي وقعوا فيه. وكذا الحال في طريقة عبد الله بن كُلاَّب، فبعض الحقّ الذي نالته قد استخلصه الإمام الأشعريّ في إطار نظامه الجديد الذي تغيّأ فيه الدِّفاع عن عقيدة السّلف كما مثّلها الإمام أحمد بن حنبل في مواقفه العقديّة. لأجل ذلك يحقّ لنا القول بأنّ هذا الاتّجاه الأخير في النّظر إلى تراث الإمام الأشعريّ يرى أنّ النّظر إلى الأشعريّ بأنّه كان مُعتزليّاً، ثمّ تخلّى عن الاعتزال، ثمّ صار كُلاّبيّاً، ثمّ خلصت نيّته في اتّباع الإمام أحمد بن حنبل - أو الاحتمالات الأخرى في

(١) الشّهستاني: الملل والنحل، دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون تاريخ، ٨١. انظر كذلك: إبراهيم محمّد زين: تأملات حول علّم الكلام ومآلاته، التّجديد، العدد العشرون، ٢٠٠٦م، ٢٠٠-٢٠١.

(٢) يرى عبد الله شاكر محمد الجندي - في دراسته القيمة التي نشرها مع تحقيق رسالة أهل التّفر - أنّ ذلك هو رأي التّديم في الفهرست، ٦٤. انظر كذلك: عبد الرحمن بدوي، مذاهب الإسلاميين، دار العلّم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م، ١: ٤٩٣.



النَّظَرُ إِلَى الْأَطْوَارِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِلإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ - تجعل منه مثالا للتردُّدِ والتَّوَتُّرِ الْفِكْرِيِّ<sup>(١)</sup>.

عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ نَرَى أَهَمِّيَّةَ دَرَسِ ثُرَاثِ الإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ بِأَنَّهُ رَحْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ لِإِذْرَاكِ الْحَقِّ وَالتَّعْبِيرِ عَنْهُ . وَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّهُ فِي كُلِّ مَرَاكِلِهِ كَانَ يَشْعَى لِطَلَبِ الْحَقِّ وَالرُّكُونِ إِلَيْهِ ، وَاتِّخَاذِ السَّبِيلِ اللَّازِمَةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ ، وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ فِي وَجْهِ خُصُومِهِ . وَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَوَّلْ إِلَّا عَنْ تِلْكَ الْآرَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَهُ انْحِرَافُهَا عَنْ الْجَادَّةِ . وَأَنَّهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَانَ يَصُدِّرُ عَنْ مَوْقِفٍ يَتَّسِمُ بِالْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ فِي عَرْضِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ . فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مُخَالَفَةُ طَرِيقَةِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ سَمَيِّ الْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ ، تَخَلَّى عَنْ تِلْكَ الْمَوَاقِفِ ، وَلَزِمَ مَوَاقِفَ هِيَ الْأَقْرَبُ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَعْنَى . وَلَمَّا رَأَى عِنْدَ الْبَعْضِ مُحَاوَلَةَ لِلجُمُودِ عَلَى بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الشَّخْصِيَّةِ - اِغْتَصَمَ بَيَانَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ الْعَقِيدَةِ ، وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

إِذَا نَرَى فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لِلنَّظَرِ إِلَى ثُرَاثِ الإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ سَبِيلًا لِبَيَانِ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ فِي ذَلِكَ الثَّرَاثِ ، وَأَنَّهُ قَدْ أَشْهَمَ فِي تَجْدِيدِ طَرَائِقِ النَّظَرِ إِلَى الْعَقِيدَةِ ، وَبَيَانِ أَصُولِ الْعَقَائِدِ بِصِفَةِ تَسْوِيعِ الثَّرَاثِ الْإِنْسَانِيِّ الْمَعَاصِرِ لَهُ ، وَتَرْشُدِهِ إِلَى الْغَايَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ . وَهُوَ فِي كُلِّ ذَلِكَ قَدْ اسْتَعَصَمَ بَيَانَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَهَذِي السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ ، وَفَهَمَ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الْأُمَّةِ ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ

(١) المرجع السابق ٦٣ ، وما بعدها في المبحث الذي عقده الجنيدي خولاً المراحل والأطوار التي مرَّ بها أي الإمام الأشعري . انظر كذلك : تلخيص عبد الله بدوي في مذاهب الإسلاميين ، ١ : ٥٣٢-٥٣٣ . انظر كذلك : ما ذهب إليه أحمد محمود صبح : دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (الأشاعرة) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ٨٥-٨٨ .

(٢) RICHARD M. FRANK, *Early Islamic Theology. The Mu'tazilites and Al-Ash'ari*, Ashgate, (٢) Burlington: 2007, pp. 83-152.

فقد كُتِبَ لطريقتيه القبول، ووُصِفَ بأنه «ناصر الدين» بعد وفاته<sup>(١)</sup>.

وهذه الوحدة الفكرية أقل ما يمكن أن يفترض في تراث من هو في قامة الإمام الأشعري؛ إذ البديل عن ذلك هو عرض مؤلفاته كأنها جزر مغزولة لا رابط بينها، وعلى هذا النحو يشك في نسبة ذلك الكتاب إليه، أو يختلف في أي مرحلة كتب فيها هذا الكتاب، أو ذاك من مؤلفات الإمام الأشعري<sup>(٢)</sup>.

فالمغالط التي وقعت من إنكار نسبة رسالة «استحسان الخوض في علم الكلام»: «الحث على البحث»، إلى الإمام الأشعري<sup>(٣)</sup>، أو أن كتاب «الإبانة»<sup>(٤)</sup> هو آخر مؤلفات الإمام الأشعري، أو القول المعارض لذلك من أن كتاب «اللمع» هو آخر ما استقر عليه الإمام الأشعري في شأن الصفات<sup>(٥)</sup>. كل ذلك وقع بسبب الذهول عن النظر في تراث الإمام الأشعري من موقع الوحدة الفكرية التي انتظمت ذلك التراث، ومن ثم كانت هذه الأسئلة من باب الأسئلة الضعيفة، وجاءت الإجابات عليها - رغم الجهد العلمي في الاستقصاء التاريخي<sup>(٦)</sup> - لا تفيد كثيراً في فهم تراث الإمام الأشعري الفكري.

وإنما هي بسبيل إنكراه ذلك التراث ليتساق مع مقالة صاحب التأويل، وأزعم أن نسق الأسئلة القوية في فهم تراث الإمام الأشعري وتأويله يبدأ من مبدأ التعاطي مع هذا التراث على أساس أنه يمثل وحدة فكرية انتظمتها قاعدة

(١) الحنيدى: مقدمة تحقيق رسالة إلى أهل النغر ٣٦.

(٢) انظر عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين ٥٠٥-٥٣٢.

(٣) FRANK: pp. 83-152.

(٤) الحنيدى: مقدمة تحقيق رسالة إلى أهل النغر ٦٠.

(٥) صبحي: الأشاعرة ٥٧.

(٦) الحنيدى: مقدمة تحقيق رسالة إلى أهل النغر ٦٣ وما بعدها.

التَّصْحيح والتَّفْريع، وَكَانَ هَمَّ صَاحِبِ ذَلِكَ التَّرَاثِ هُوَ بُلُوغُ الْحَقِّ وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالسُّبُلِ الَّتِي جَاءَ بَيَانُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهَدَى الْمُصْطَفَى ﷺ لِتَوْضِيحِ مَعَالِمِهَا، وَتَمَثُّلِهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي عَرْضِهِمُ لِلْعَقِيدَةِ وَالِدِّفَاعِ عَنْهَا.

وَيَسَعُنَا كَذَلِكَ الْقَوْلُ بِأَنَّ مَا تَوَفَّرَ لَنَا مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ يَفِي بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ فِي فَهْمِ تِلْكَ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ، إِذْ إِنَّ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِهِ فِي «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافِ الْمَصْلِينَ» لِبَيَانِ مَوَاقِفِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَخَاصَّةً تِلْكَ الْأَقْوَالِ الَّتِي نَسَبَهَا لِلْجُبَّائِيِّ<sup>(١)</sup>، يُمَثِّلُ مَرَحَلَةً مُهِمَّةً فِي تَفْكِيرِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ، وَتَسْتَبِينُ لَنَا مِنْ خِلَالِ تِلْكَ الْأَقْوَالِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي عَمِلَتْ بِهَا قَاعِدَةُ التَّصْحيحِ وَالتَّفْريعِ فِي لَاحِقِ تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ حِينَمَا انْتَهَضَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ مَوَاقِفِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ<sup>(٢)</sup>.

مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْمَقَارَنَاتِ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَلَمَّسَ مَعَالِمَ تِلْكَ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ نُذَرِكُ تَفَاصِيلَ دَقِيقَةٍ لِأُبْعَادِهَا تَكُونُ لَنَا عَوْنًا فِي تَتَبُّعِ مَقَالِيَّتِهِ فِي شَأْنِ بِنَاءِ تَصَوُّرَاتِهِ الْعَقْدِيَّةِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ الْبِنَاءِ الْعَقْدِيِّ مِنْ قِيَمٍ أُخْلَاقِيَّةٍ.

إِذَا لَيْسَ مِنَ الْمُفِيدِ النَّظَرُ إِلَى أَطْوَارِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا تَقْلُبَاتٌ فِكْرِيَّةٌ تَرَدَّدَتْ فِيهَا بَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَطَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُلاَّبٍ، وَنَهَجِ السَّلَفِ كَمَا يَبَيِّنُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ؛ وَإِنَّمَا الصَّوَابُ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ التَّرَاثِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي خَلَفَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ - كَنَسَقِ عِلْمِيٍّ يُمَثِّلُ رِخْلَتَهُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَالتَّعْبِيرِ عَنْهُ - . فَمَا مِنْ أَحَدٍ حَازَ ذَلِكَ الْقَبُولَ الْعِلْمِيَّ وَالرُّوْحِيَّ الَّذِي حَازَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ؛ إِلَّا وَيَحَقُّ لَنَا أَنْ نُعِيدَ التَّأَمُّلَ فِي الْأَسْبَابِ الْبَاطِنَةِ الَّتِي

(١) الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمَصْلِينَ، فِرَانِزِ شَتَانِير، فِيسَادَنْ: ١٩٦٣م، ٥٢٢-٥٢٥.

(٢) انْظُرْ كِتَابَ الْإِبَابَةِ، وَكِتَابَ الْمُلَمَّعِ، وَرِسَالَةَ إِلَى أَهْلِ الثَّقَرِ بِشَأْنِ هَذِهِ الْقَضَايَا.

وزاة مظاهر التردّد والتقلّب الفكرّي، فمن غد في قيل أشعّب التردّد والمزاج المتقلّب لا يحقّ لهم أن يتولّوا قيادة الأمة إلى سبيل الرّشاد، ولما كان الإمام الأشعري قد نجح في توحيد هذه الملة وزأب التمدّد بين مذاهبها الكلاميّة بشأن الحقّ الذي اجتمعت إليه في زمانه ومن بعد ذلك، فإنّه لا يمكن أن يوصف بأنّه قد تقلّب في تلك الأطوار العلميّة على سبيل التردّد والتقلّب. فإنّ كان ذلك كذلك فلا بُدّ لنا من التّطرّف في الأسباب الباطنيّة، حتّى نستطيع فهم ذلك الثّرات العلميّ بموضوعة هي أقرب للمضروب.

بلاك القول إنّ فهم الأسباب الباطنيّة تقتضي تحليل نصوص الإمام الأشعريّ باعتبارها تُشكّل نفساً فكريّاً متكاملًا، والراجح أو الأطوار التي مرّ بها، إلّا ما هي معصّات اقتضتها قايضة التّضحيح والتّشريع لإمام كان الحقّ ذهنبه، أثبتنا لاح له وجه الحقّ أدغنه به.

لكن خُرج وأصل بنّ عطاء على الإمام الحسن البصريّ - قبل ما يزيد على المئة عام من خُروج الأشعريّ على أبي عليّ الجعّانيّ في مدينة البصرة، ومن المسجد الجامع ذاته - فإنّ الفارق بين الخيزال وإميل بن عطاء وعمر بن عبّيد، وتأسيسهما لفِرقة المغفلة، وبين خُروج الأشعريّ ونصريّة لمذعّب أهل الشّبهة والاشياعنة، وتوحيد الأمة على أصول جابغة في العقيد، وبيان معالم المنهج في الوصول إليها، يدلّ على أنّ الخيزال الأوّل فتّ في عصب الجماعة الشّعلية، بينما خُروج الثاني أعاد للأمة وعقدتها المفقدة على أنسب بنة. ذلك يندعونا إلى التّأمل في التّاريخ الدّيني والسياسيّ لمدينة البصرة، وكيف أن نزول الانشقاق العفديّ صَدّرت عنها، وقشّفت الشّبهة بتأسيس مذعّب كلاميّ كان له دؤرة الإجماليّ في الدّفاع عن المصانيف الإسلامية التّوجيهيّة في وجوه الغلابغة والمذهبيّين المانويّين الملاجدة، وكانت له أنواره

السُّلْبِيَّةُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ قَضَايَا التَّصَوُّرَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مَسَائِلِ الْمِيتَافِزِيْقَا الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْفِعْلِ الْإِنْسَانِيِّ الْمَلْتَزِمِ بَبَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهَدْيِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَامْتِنَادُ ذَلِكَ - عَلَى الْمُسْتَوَى السِّيَاسِيِّ - إِلَى مَا عُرِفَ بِمَخْنَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي شَأْنِ خُلُقِ الْقُرْآنِ .

لَا أَحَدٌ يُنْكِرُ بَلَاءَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الدِّفَاعِ عَنِ التَّوْحِيدِ وَحُرِّيَةِ الْإِرَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، لَكِنَّ غُلُوَّهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَتَجَاوُزُهُمْ حَدَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ طَرِيقِ فِي اتِّبَاعِ بَيَانِ الْقُرْآنِ وَهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْقَعَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَغَالِطِ .

لَقَدْ كَانَ دَوْرُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ رَدُّ الْأُمُورِ إِلَى بَصَائِهَا ، وَاسْتِيعَابُ هُمُومِ عَصْرِهِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَالْإِزْتِفَاعُ إِلَى مُسْتَوَى التَّحْدِثَاتِ الْمِيتَافِزِيْقِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ ، وَالْإِجَابَةُ عَنْهَا مِنْ مَوْقِفِ تَوْحِيدِيٍّ يَسْتَهْدِي بِبَيَانِ الْقُرْآنِ وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ .

لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلًا هَيئًا ، وَإِنَّمَا افْتَضَى مَعْرِفَةً دَقِيقَةً بِالْوَاقِعِ الْفِكْرِيِّ ، وَمَخَالَطَةً نَابِهَةً لَهُ ، وَمَعْرِفَةً عَمِيقَةً بِأُصُولِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْهَجَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا . فَكَانَتْ سِمَتَا الْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ فِي النَّظَرِ إِلَى أَحْوَالِ الْمُتَدَيِّنِينَ فِي زَمَانِهِ ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ دَقِيقِ الْكَلَامِ وَجَلِيلِهِ - هُمَا اللَّتَيْنِ جَعَلْنَا مِنْ نَهْجِهِ السَّبِيلَ الْأُمْتَلَّ لِتَوْحِيدِ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ عَلَى أُسُسٍ صَحِيحَةٍ ، وَنَقْضِ مَقَالَاتِ الْمُلْحِدِينَ بِدَلَائِلٍ يَقْبَلُهَا الْحِسُّ وَالنَّظَرُ وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنِ الْمُصْطَفَى ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

صَفْوَةُ الْقَوْلِ أَنَّ مَدِينَةَ الْبَصْرَةَ - بَعْدَ تَجَرِبَةٍ عِلْمِيَّةٍ امْتَدَّتْ لَأَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ عَامٍ - قَدْ آبَتْ لِرَشِيدِهَا بَعْدَ أَنْ جَرَّبَتْ طَرَائِقَ فِي التَّفَكُّيرِ فِي مَجَالِ الْعَقَائِدِ ، وَمَا اِزْتَبَطَ بِهَا مِنْ مَجَالِ الْأَخْلَاقِ أَوْرَثَتْ الْفِكْرَ الْإِسْلَامِيَّ الْعَقْدِيَّ وَالْأَخْلَاقِيَّ سَعَةً وَمُرُونَةً . وَحِينَمَا أُعْمِلَتْ فِيهِ قَاعِدَةُ التَّصْحِيحِ وَالتَّقْرِيعِ اِزْدَادًا بِهَاءَ

ورؤنفاً، وصارَ واحدًا من المنجزات العلميّة التي أثّرت بصورة عميقة في تاريخ الإنسانيّة العقديّ والأخلاقي<sup>(١)</sup>.

لئن أثرَ وأصلُ بن عطاء البقاء في مسجد البصرة، وتأسيس حلقة جديدة أنتجت أوّل فرقة كلاميّة عقديّة - فقد قام الأشعريّ بالخروج عليها في المسجد ذاته، ولكنه انخاز إلى مدينة السلام «بغداد» للدّفاع عن عقيدة أهل الشنّة والاستقامة. وفقدت - بخروجه - البصرة عالمًا جليلاً، ولم تُقم للمعتزلة بعد ذلك قائمة؛ إذ إن الأشعريّ كان مُعدّاً ليقود المُعتزلة بعد شيخه الجبائيّ، وأذن خروجه على المُعتزلة بغياب شمسهم الفكريّة وسيطرتهم العلميّة.

فمدينة بغداد هي التي كتب فيها الإمام الشافعيّ من قبل رسالته - أو ما أسماه بالكتاب - والذي كان فتحاً جديداً في العلم الإسلاميّ مهّد الطريق لقيام علم أصول الفقه. وأُحسب أنّ مدينة بغداد - بسننها الفكريّ والعلميّ - هي التي دفعت الإمام الشافعيّ ليخطّط هذه الطريفة الجديدة في ترتيب مدارك النّظر في العلم الإسلاميّ. ثمّ جاء الإمام الأشعريّ - فيما يقرب من المئة عام بعد ذلك - ليعيد النّظر في طريق ترتيب الأدلّة في الدّفاع عن عقائد الملة الإسلاميّة. وأُحسب أنّه بذلك قد وجه الأنظار إلى معالم علم جديد في التعبير عن أصول الدّين.

لن يُخطئ من أرادَ التّاريخ لِعِلْمِ الكلام<sup>(٢)</sup> - قبل الإمام الأشعريّ - بأنّ يَصِفَ ذلك العِلْمَ بأنّه جُمْلَةٌ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَالْمَسَائِلِ الْمُتَنَاقِضَةِ لَمْ

(١) انظر بعض الآراء الطريفة في هذا الصدد عن المُعتزلة والأشاعرة عند موسى بن ميمون: دلالة الحائرين، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة بدون تاريخ: ١٨٠-٢٠٤.

(٢) انظر كتاب الإمام الأشعريّ: مقالات الإسلاميين، كُتِبَ قام به الإمام الأشعريّ كمؤرخ لمقالات عِلْمِ الكلام قبله.



يَنْتَظِمُهَا نَهْجٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ تَنْسَلِكْ فِي نِظَامِ الْعُلُومِ الَّتِي تَلَقَّيْتَهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ،  
فَالَّذِي قَامَ بِهِ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ هُوَ إِعَادَةُ تَنْظِيمِ تِلْكَ الْمَقَالَاتِ فِي نَسَقٍ:  
«مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ» فِي قُبَالَةٍ: «مَقَالَةُ الْمُلْجِدِينَ». ثُمَّ  
إِنَّهُ قَدْ بَيَّنَ لَنَا النَّهْجَ الْقَوِيمَ فِي الْوُصُولِ إِلَى أَصُولِ الْعَقَائِدِ، وَالتَّعْبِيرِ عَنْهَا عَنْ  
طَرِيقِ بَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَبَيَانِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَهَذِي السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي  
التَّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ النَّهْجِ الَّذِي تَمَثَّلَ فِي الْوَحْيِ بِشَقِيهِ.

وَمِنْ ثَمَّ قَامَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ بِتَلْخِصِ الْعَقِيدَةِ فِي نِظَامٍ يُبَيِّنُ مَا أَجْمَعُوا  
عَلَيْهِ مِنْ اعْتِقَادَاتٍ تَنْتَظِمُ فِي نَسَقٍ شَامِلٍ لِكُلِّ جَوَانِبِ مَسَائِلِ أَصُولِ  
الْإِعْتِقَادِ. فَالْمَنْهَجُ - وَمُحْتَوَى ذَلِكَ الْمَنْهَجِ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ فِي أَصُولِ  
الْعَقَائِدِ - مَثَلُ الْإِسْهَامِ الْحَقِيقِيِّ لِلْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ  
الْكَلَامِ عَلَى نَهْجٍ جَدِيدٍ يُؤَهِّلُهُ لَأَنْ يَكُونَ عِلْمًا إِسْلَامِيًّا صَمِيمًا، وَلَكِنَّهُ بِذَلِكَ  
قَدْ أَنْجَزَ عِلْمًا جَدِيدًا هُوَ أَفْضَلُ تَعْبِيرٍ عِلْمِيٍّ عَنْ أَصُولِ التَّدْيِينِ فِي الْإِسْلَامِ.

فَإِذَا أَرَدْنَا التَّأْرِيخَ لِهَذَا الْعِلْمِ فَلَا بُدَّ لَنَا مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَا قَامَ بِهِ الْإِمَامُ  
الْأَشْعَرِيُّ بَعْدَ انْحِيَاظِهِ إِلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ مِنْ إِضْلَاحِ عِلْمِيٍّ طَالَ الْمَنْهَجُ  
وَالْمُحْتَوَى لِهَذَا الْعِلْمِ، وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَهُوَ عَلَى هَيْئَةِ مَقَالَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَكَانَ  
ثَمَرَةً إِضْلَاحِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ قَبُولُ هَذَا الْعِلْمِ فِي نَسَقِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ.  
لَكِنْ كَذَلِكَ يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ بِذَاتِ الْفِعْلِ قَدْ ابْتَكَرَ عِلْمًا  
جَدِيدًا صَاغَهُ مِنْ مَادَّةِ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزَلِيِّ، وَطَرِيقَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُلابٍ،  
وَتَفَرِيزَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَطَرِيقَةَ اخْتِجَاجِهِ فِي مَسَائِلِ خَلْقِ الْقُرْآنِ،  
وَالرَّوْيَةِ، وَعِلْمِ اللَّهِ وَبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ الَّتِي بَيَّنَّ مَعَالِمَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا.

فَهَذِهِ الصِّيَاغَةُ الْجَدِيدَةُ لِلْمَنْهَجِ وَالْمُحْتَوَى - الَّتِي قَامَ بِهَا الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ -  
قَدْ يَعُدُّهَا الْبَعْضُ تَطَوُّرًا عَادِيًّا فِي تَارِيخِ الْعِلْمِ. وَالْحَقُّ يُقَالُ إِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ،

بل هي نُقْلَةٌ نوعيَّةٌ. وقد أخطأ البعض في نظره لِمَا قَامَ به الأشعريُّ من كونه مجردَ مقالات تُضافُ إلى مقالاتِ عِلْمِ الكلام<sup>(١)</sup>، وأنَّ ما ذَهَبَ إليه الإمام الأشعريُّ هو قولٌ نظر فيه في مسائل ذلك العلم وفق نهج السلف الصالح. ولذلك يُمكنُ وصفُ آرائه بأنَّها مقالاتٌ كلاميَّةٌ اتَّبعَتْ طريقًا مُخالفًا لما كانت عليه المُعتزلةُ، ومن ثمَّ وَصَلَتْ إلى نتائج مُخالفَةٍ لَهُم في شأنِ الصِّفَات والإرادة الإنسانية.

ولكن بعد إنعام النَّظَر فيما قَامَ به الإمامُ الأشعريُّ، يَبْدُو لنا أَنَّهُ لم يكن يريدُ إضافةَ مقالةٍ كلاميَّةٍ جديدةٍ، وإنَّما أراد أن يَضَعَ كُلَّ مقالاتِ الإسلاميين في نَسَقٍ عِلْمِيٍّ واحدٍ يَسْتَخْلِصُ مِنْهُمُجَا وَأُصُولًا لِلْعَقَائِدِ يَتَّبِعُ بَيَانُ الْقُرْآنِ، وبيانُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَهَذِي السُّلَفُ الصَّالِحَةُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُمَا. ومن ثمَّ لا يُمكنُ أن يوصفَ هذا النَّاتِجُ الْعِلْمِيُّ بأنَّه مقالةٌ كلاميَّةٌ جديدةٌ، بل هو طريقٌ لِبَيَانِ تَجَاوُزِ مقالاتِ الإسلاميين؛ لِلوُصُولِ إلى نَسَقٍ عِلْمِيٍّ يَكُونُ أَصْدَقُ تَعْبِيرًا عَنْ أَصُولِ التَّائِدِينَ فِي الْإِسْلَامِ. وَالشَّمْرَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ هِيَ «رِسَالَتُهُ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ»، فَتَبْدُو فِيهَا تِلْكَ الْمَعَالِمُ وَاضِحَةً، وَهِيَ طَرِيقَةٌ مُبْتَكَرَةٌ فِي التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْمَجَالِ<sup>(٢)</sup>.

وَرَجَعَ بِنَا الْقَوْلِ لِبَيَانِ تِلْكَ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي انْتَضَمَتْ تَرَاثُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ لِنَقُولَ: إِنَّ مَا تَبَقَّى مِنْ كُتُبٍ وَرِسَائِلٍ تَوَلَّى الْعُلَمَاءُ نَشْرَها نَفِيَّ بِتَحْقِيقِي غَرَضٍ إِبْنَاتِ تِلْكَ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ. وَلَوْ أَنَّ كِتَابَ: «مَقَالَاتِ الْمُسْلِحِينَ» أَصِيفَ إِلَى تِلْكَ الْمُؤَلَّفَاتِ لَأَفَادَ كَثِيرًا فِي بَيَانِ نَهْجِ الْإِمَامِ

(١) إن في الكتاب الذي نُسبَ لابن قُورْكَ «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م، خير دليل على الذهول عن مقصد الإمام الأشعري في مشروعه الفكري.

(٢) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر.

الأشعري في رُصد مقالات المُلجدين وتفنيدها. وإن كان من الجائز القول بأنَّ ما أشار إليه الإمام الأشعري في «مقالات الإسلاميين» - حال حديثه عن بعض مقالات المُلجدين - يُعطينا طرفاً من طريقتيه في هذا الصدد. أو لو أننا نظرنا فيما فصل الإمام الباقراني في نقد اليهودية، والنصرانية، والمجوسية والبراهمانية، وغيرها من الأديان - لاستطعنا الإمام بطرف آخر من تلك الطريقة كما بدت عند الإمام الباقراني فيما بعد في كتابه: «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل»<sup>(١)</sup>. وذلك لأنَّ طريقة الإمام الأشعري في جمع مقالات الإسلاميين على صعيد واحد، وجمع مقالات المُلجدين على صعيد آخر - وذلك للتَّمهيد لبناء نسقٍ علميٍّ على أساسه تُصاغ الميتافيزيقا الإسلامية ونظامها الأخلاقي في مواجهة التحدّيات المباشرة، وفَقَّ نهج يتوخى الواقعية والشُمول - اتَّخذت سبيلاً يُهنّدى به في التأليف في هذا المجال.

إذا «مقالات الإسلاميين» هي نقطة البدء؛ لأنها تُعين على فهم المواقف الميتافيزيقية والأخلاقية المتباينة. وكلُّما كان ذلك الرُّصد أميناً ودقيقاً لا يُنشُد التشويش على الخصوم وكسّر حُجَّتِهِمْ - كُلِّما وفّر إطاراً علمياً قيماً لتجاوز نسق تلك المقالات بنسقٍ علميٍّ يُبني على بيان القرآن الكريم والسُّنة النبوية، وهذّي السلف الصالح، ومعبراً عن مسائل وقضايا ذلك العصر في شأن الميتافيزيقا والأخلاق.

إنَّ رسالة استحسان الخوض في علم الكلام «الحث على البحث»<sup>(٢)</sup>.

(١) الإمام الباقراني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٣م، ٥٣-٢٢٦.

(٢) أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - وفي آخره: رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام - دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٨٩-٩٧. انظر تحليل FRANK في ٨٣-١٥٢.

تُلَحَقُ بـ: «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» ؛ مِنْ وَجْهَةٍ أَنَّهَا تُؤَسِّسُ لِمَنْهَجِ النَّظَرِ فِي تِلْكَ الْمَقَالَاتِ ، دُونَ أَنْ تُحَسَّبَ فِي إِطَارِ تِلْكَ الْمَقَالَاتِ الَّتِي يَقُومُ بِرُصْدِهَا . فَهِيَ مِنْ بَابِ بَيَانِ مَشْرُوعِيَّةِ النَّظَرِ فِي مَسَائِلِ الْعَقَائِدِ وَقَضَايَاهَا بِطَرِيقِ النَّظَرِ وَالْمُبَاحَثَةِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَأَنَّ هَذَا السَّبِيلَ يَسْنِدُهُ بَيَانُ الْقُرْآنِ وَهَذَا الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَيَسْنِدُهُ كَذَلِكَ دَلِيلُ الْعَقْلِ مُؤَيَّدًا لِبَيَانِ الْقُرْآنِ وَالشُّنَّةِ فِي هَذَا الصَّدَدِ ، وَخَارِجًا مِنْ أَنْ يُوصَفَ بِالْبِدْعَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الشَّرْعَةِ .

وَفِي كِتَابِي : «الْإِبَانَةُ» ، وَ«اللُّمَعُ» - تَأْسِيسٌ عِلْمِيٌّ لِمَجَالِ الْمِيتَافِزِيكَ وَالْأَخْلَاقِ مِنْ مُنْطَلَقِ إِسْلَامِيٍّ ، عَلَى اخْتِلَافِ يَسِيرٍ فِي التَّوَجُّهِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ فِي شَأْنِ ذِكْرِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فِي كِتَابِ : «الْإِبَانَةُ» ، وَالشُّكُوتِ عَنْهَا فِي كِتَابِ : «اللُّمَعُ» . أَمَّا رِسَالَةُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ لِأَهْلِ الثَّغْرِ فَبَيْهَا هَذِهِ الْمَعَالِمُ الْجَدِيدَةُ فِي التَّأْلِيفِ فِي مَجَالِ أَصُولِ الدِّينِ . إِذَا يَسَعُنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْخَطَّ النَّاطِلِمَ لِهَذِهِ الْمَوْثِقَاتِ يُمَثِّلُ تِلْكَ الْوَحْدَةَ الْفِكْرِيَّةَ ، وَكَأَنَّهَا مَشْرُوعٌ فِكْرِيٌّ لِبَيَانِ الْمِيتَافِزِيكَ وَالْأَخْلَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ . وَهِيَ كَذَلِكَ تُعَيِّنُ عَلَى فَهْمِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ الْمَتَفَرِّقَةِ مِنْ تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي نَسَقِ جَامِعٍ يُبَيِّنُ لَنَا كَيْفَ تَوَسَّلَ بِهِ إِلَى تَوْحِيدِ الْأُمَّةِ عَلَى أَسَسِ تَغْصِيمِهَا مِنَ الزَّلَلِ وَالزَّيْغِ عَنْ جَادَةِ الطَّرِيقِ .

قَدْ يَرَى الْبَعْضُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي عَرْضِ تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ إِكْرَاهًا خَفِيًّا لِذِكْرِ التَّرَاثِ ، وَتَقْوَلًا عَلَيْهِ ؛ إِذْ إِنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَقْصِدْ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ ، وَلَمْ يُوجِّهْنَا إِلَى دَرْسِهِ وَفَهْمِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَإِنَّ تَرْتِيبَ كُتُبِهِ وَرِسَائِلِهِ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ تَتَجَاوَلُ أَهَمِّيَّةَ النَّظَرِ إِلَيْهَا بِصُورَةٍ تَارِيخِيَّةٍ تُعْنَى بِالسَّلْسُلِ الزَّمَنِيِّ وَتُوَفِّي بَيَانِ خَطِّ التَّطَوُّرِ الْعِلْمِيِّ فِيهَا ، وَإِنَّ الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا مِنْ تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ أَكْثَرُ مِمَّا قَدْ وَصَلَ إِلَيْنَا - حَسْبَمَا جَاءَ عِنْدَ مَنْ تَرْجَمُوا لَهُ وَحَافَلُوا اسْتِيفَاضَ مُؤَلَّفَاتِهِ - وَأَنْ لَوْ تَوَفَّرْنَا عَلَى ذَلِكَ التَّرَاثِ فِي كُلِّيَّةٍ لَكَانَ تَأْوِيلُنَا لَهُ مُخْتَلَفًا عَمَّا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ .

نقول: إنَّ في هذه الاعتراضات قدرًا وإفرا من الصَّحَّة، ولكنَّها لا تمسُّ جوهر فكرة أهميَّة النَّظَر إلى تراث الإمام الأشعري بوصفه وحدةً كاملةً، بغضِّ النَّظَر عَمَّا بَلَّغَنَا منه من تراثٍ علميٍّ في شكل مؤلفاتٍ بعينها.

ذَلِكَ لأنَّ الإمام الأشعريَّ هو مؤسسُ مدرَّسةٍ علميَّةٍ رائدةٍ في التعبير عن أصولِ التَّدِين الإسلاميِّ، ومن ثَمَّ فَإِنَّ طَرِيقَتَهُ لَمْ تَتَذَيَّرْ؛ وَإِنَّمَا وَجَدَتْ لَهَا امْتِنَادَاتٍ علميَّةٍ في مؤلفات الأجيالِ اللاحقة، حيثُ إِنَّ الجَمْعَ بين مَقَالَاتِ المُسْلِمِينَ ومَقَالَاتِ المُلْجِدِينَ - في نَسَبِ تَأْلِيفِيٍّ يُفْضِي إلى القَوْلِ الفُضْلِ في شَأْنِ أَصُولِ العَقَائِدِ والأَخْلَاقِ الإسلاميَّة - صارَ مَعْلَمًا أساسيًا في المَدَوِّنَاتِ العِلْمِيَّة. ولا يُنْكَرُ أَحَدٌ أَنَّ طَرِيقَةَ الإمام الأشعريِّ قد اتَّسَمَتْ بالوَاقِعِيَّةِ والشُّمُولِ ودَقَّةِ التَّعْبِيرِ، ولم تنحدر إلى اللَّجَاجَةِ والظُّنُونِ الشَّخْصِيَّة. وَلَكِنَّ تَرَاثَ المَدْرَسَةِ الأشعريَّة - في مُجْمَلِهِ - لم يخرج كثيرًا عن ذَلِكَ النَّسَبِ العِلْمِيِّ الَّذِي وجدناه في مؤلفات الإمام الأشعريِّ التي وصلت إلينا، وقد يكون في ذَلِكَ دَلِيلٌ على صِحَّةِ تَأْوِيلِنَا لَذَلِكَ التَّوَارِثِ.

أَمَّا دَعْوَى التَّسْلُسِ التَّارِيخِيِّ للمؤلفاتِ إِنَّ قُصِدَ بها ضَرْبُ ذَلِكَ التَّوَارِثِ بعضه ببعض، والخُرُوجُ بِنتائجٍ مُفَادَهَا أَنَّهُ قد تَخَلَّى عن مَقَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ في شَأْنِ الصِّفَاتِ كان قد رَكَّنَ إليها في مُؤَلَّفٍ سَابِقٍ؛ لِإثْبَاتِ صِفَةِ «الْحَنْبَلِيَّةِ» في شَأْنِ عَقِيدَتِهِ أو نَفْيِهَا - فهذا تَوَجُّهٌ لا يُفِيدُ كَثِيرًا في فَهْمِ الإمام الأشعريِّ، وجوهر ما قام به من إِنْجَازٍ علميٍّ كان السَّبَبُ وراءَ وَحْدَةِ الأُمَّةِ عَقَائِدِيًّا، وائْتِظَامِ عِلْمِ الكَلَامِ بهيئَتِهِ الجَدِيدَةِ في سِلْكِ العُلُومِ السِّيَاسِيَّة.

وإن كانت هذه الطَّرِيقَةُ لا تخلو من إكراهٍ خفيٍّ لتراث الإمام الأشعريِّ، لكنَّها مُبرَّأةٌ مِنَ الإسْقَاطِ النَّامِ، ودَاعِيَةٌ إلى النَّظَرِ إلى ذَلِكَ التَّوَارِثِ بنوعٍ مِنَ الحَيَدَةِ والتَّجَرُّدِ في حُدُودِ إِنْجَازِ تَأْوِيلِ عِلْمِيٍّ يُعِينُنَا على فَهْمِ الإمام

الأشعري، والانفعال بذلك الفهم في حل قضائنا الميتافيزيقية والأخلاقية المعاصرة. ولئن اتضح جلياً أنه ما من تأويل لثراث الإمام الأشعري - أو لغيره من العلماء - إلا ويتلبس بنوع من الإكراه، أو يحصل درجة منه، لكن الفحص في قبول ذلك الإكراه أو تركه هو مدى التزامه بالمنطق الداخلي لذلك التراث، وتجريده العلمي خال النظر في مفردات ذلك التراث واختياره لبعض، والشكوت عن البعض الآخر. إذا ما سيتم تحقيقه من تأويل لثراث الإمام الأشعري يستهدف غاية عملية، ويتوخى نهجاً علمياً يتسم بالحيدة، ومراعاة المنطق الداخلي لذلك التراث.

لا يخفى على الناظر الحصيف أن الإمام الأشعري قد نظر في طريقة الإمام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية<sup>(١)</sup>، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في تبني كثير من مواقفه، والأمثلة التي جاء بها من القرآن والسنة لبيان حجتيه. لكنه كذلك أدخل مضطلحات وألفاظاً جديدة في الحجاج اللفظي والعقلي أثرت طريقة الإمام أحمد بن حنبل، ووضعنها في إطار علمي منظم يستجيب لحاجات ذلك العصر. فإن زعم الزاعم أن وجه الشبه بينهما شكلي، وأن الإمام الأشعري قد خرج على طريقة الإمام أحمد بن حنبل، وإن كان قد ادعى بأنه متبع له فنقول: إن الإمام الأشعري رأى في طريقة الإمام أحمد بن حنبل ضالته في كيفية فهم بيان القرآن والسنة النبوية، وهدي السلف الصالح؛ ذلك لأن فيها نظراً عميقاً لتدبر معاني القرآن الكريم وفق ما صح عند أصحاب اللسان العربي الذي نزل القرآن عليهم، وتولى النبي ﷺ بيان ما نزل إليهم واستقر ذلك الفهم عند السلف الصالح. ومن ثم فإن

(١) أحمد بن حنبل: الرد على الجهمية والزندقة، تحقيق عبد الرحمن غميرة، دار اللواء،

ظاهرة الججاج اللغوي ومنطقها الداخلي يستند على نظام مرجعي يستدل به على الخطأ والصواب في التأويل لتلك المعاني . ومن ثمّ تنحسب مادة الخلاف وفقاً لذلك الإطار .

وما جاء به الإمام الأشعري من مضطلحات مثل : الحركة ، والشكون ، والجسم ، والجوهر ، والعرض - في سياق الاختجاج العقلي - فقد عمل على تأصيل تلك المفردات من بيان القرآن الكريم . ومن ثمّ يحق لنا القول بأنه لم يخرج عن ذلك الإطار في مجمله ، بل إن هذه المضطلحات الجديدة مثلت حصاد الكسب العملي في زمانه ، فكان إدراجها في سياق الججاج العقلي واللغوي يعدّ تأصيلاً لمعانيها ، ومن ثمّ فتحاً علمياً جديداً . فبدل أن نستخدم هذه الألفاظ من قبل الخصوم الفكريين للتشويش ، ولبناء نسقي علمي جديد يسعى لهدم فقه التصورات الإسلامية وتجاوزه ، عمل الإمام الأشعري على إعادة صياغة تلك المضطلحات وفق ما استقرّ من نظام لغوي وعقلي عند المسلمين ، وعبر بالمضطلحات ذاتها عن تلك المعاني التي استقرت عنده . فكان في ذلك تكثير للمعاني وفق إطار علمي يرجع في سنده إلى بيان القرآن وهدي المصطفى ﷺ .

إذا تأويلنا لثراث الإمام الأشعري المتمق بالأصول الميتافيزيقية والأخلاق الإسلامية يصدّر عن نظير علمي يرى في الأطوار العلمية لدى الإمام الأشعري أنّها رحلة علمية متصلة لطلب الحق والتعبير عنه - انتظامتها قاعدة التّصحيح والتّفريع للتعبير عن سمّتي الواقعية والشمول في أصول التّدين الإسلامي . وهذه الرحلة قد عبّرت عن معالم الانشطار والتّباين ، وعن كيفية تحقيق الوحدة العقدية . فما حدث في مدينة البصرة في حلقة الإمام الحسن البصري من اعتزال واصل بن عطاء ، وما حدث في تلك المدينة من خروج الإمام

الأشعري عن فِرقة الْمُعْتَزِلَةِ ، وانحيازِهِ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ ، وبيانه لَكَيْفِيَّاتِ تَوْحِيدِ الأُمَّةِ مِنْ نَاحِيَةِ عَقَدِيَّةٍ وَفَقَ نِظَامٍ عِلْمِيٍّ جَدِيدٍ تَجَاوَزَ بَعْلَمُ الكَلَامِ مَرَحَلَةَ الجَلَاغِ العَقَدِيَّ إِلَى مَرَحَلَةِ تَوْحِيدِ الأُمَّةِ عَلَى أُسُسٍ قَوِيْمَةٍ هِيَ أَصُولُ الدِّينِ الَّتِي يُؤْتَمُّ بِهَا ، وَبَسِيْلِهَا تُحْفَظُ تِلْكَ الْوَحْدَةُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْعَقَدِيَّةُ الْجَامِعَةُ<sup>(١)</sup> .

الواقعية والسُّمُولُ فِي تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ :

إِنَّ النُّظْرَ فِي تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ خِلَالِ سِمَتِي : الْوَاقِعِيَّةِ وَالسُّمُولِ ، يُفِيدُ كَثِيرًا فِي كَيْفِيَّاتِ الاسْتِفَادَةِ مِنْ ذَلِكَ التَّرَاثِ فِي مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ فِي مَجَالِي : الْمِيتَافِزِيْقَا ، وَالْأَخْلَاقِ . وَهُوَ كَذَلِكَ يَكُونُ لَنَا عَوْنًا فِي بَيَانِ مَعَالِمِ الْوَحْدَةِ الْفِكْرِيَّةِ فِيهِ .

لِاسْتِقْصَاءِ هَذَا الْجَانِبِ فِي تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ لَا بُدَّ مِنَ التَّوَقُّفِ عَلَى قِرَاءَةِ تَجَمُّعٍ بَيْنَ مُرَاعَاةِ الْمَنْطِقِ الدَّاخِلِيِّ لِذَلِكَ التَّرَاثِ وَالْأَهْدَافِ الَّتِي يَتَغَيَّاهَا ، وَبَيْنَ الْأَغْرَاضِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي نَسُوقُ لِأَجْلِهَا تَأْوِيلَنَا لِذَلِكَ التَّرَاثِ . وَلِنَجْعَلَ كِتَابَ : « مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ » فَاتِحَةً لِهَذَا التَّحْلِيلِ ؛ لِتَحْقِيقِ تِلْكَ الْأَغْرَاضِ الَّتِي يَتَغَيَّاهَا مِنْ قَبْلُ .

لَقَدْ قَامَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ بِتَدْوِينِ هَذَا الْكِتَابِ لِأَجْلِ غَرَضٍ صَرَّحَ بِهِ فِي مُقَدِّمَتِهِ الْاِفْتِتَاحِيَّةِ ، قَائِلًا : « لَا بُدَّ لِمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ الدِّيَانَاتِ ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَهَا مِنْ

(١) كَثِيرٌ مِنَ الَّذِينَ تَرَجَمُوا لِلْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ حَوَّمُوا حَوْلَ هَذَا الْغَرَضِ فِي النُّظْرِ إِلَى تَرَاثِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ؛ انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ : حَمُودَةُ غَرَابَةِ : أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ، مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ الْبَحْوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، الْقَاهِرَةِ ، ١٩٧٣م . عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي : مَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيِّينَ . أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ صَبْحِي : فِي عِلْمِ الْكَلَامِ . جَلَالُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْحَمِيدِ مُوسَى : نَشْأَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَتَطَوُّرُهَا ، دَارُ الْكِتَابِ اللَّبْنَانِي ، بَيْرُوتَ ، ١٩٧٥ . وَآخَرِينَ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ مِثْلَ : بَجُورْجِ مَقْدَسِي ، وَفِرَانْكَ .



مَعْرِفَةِ الْمَذَاهِبِ وَالْمَقَالَاتِ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ يُبَيِّنُ لَنَا الْآفَاتِ الَّتِي اغْتَرَتْ مُؤَلِّفَاتٍ مَنِ  
 دَخَلَ فِي بَابِ التَّصْنِيفِ فِي هَذَا الْمَجَالِ «وَرَأَيْتُ النَّاسَ فِي حِكَايَةِ مَا يَحْكُونُ  
 مِنْ ذِكْرِ الْمَقَالَاتِ، وَيُصَنِّفُونَ فِي التَّحَلِّ وَالذِّيَانَاتِ، مِنْ بَيْنِ مُقْصَرٍ فِيمَا  
 يَحْكِيهِ، وَغَالِطٍ فِيمَا يَذْكُرُهُ...»<sup>(٢)</sup>. وَيُعَدُّ لَنَا هَذِهِ الْآفَاتِ سِوَاءً مَا وَقَعَ  
 مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْغَفْلَةِ، أَوْ تَفْهِيمِ الْكَذِبِ، لِيَصِفَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ «سَبِيلِ  
 الرُّبَانِيِّينَ» وَلَا سَبِيلِ الْفُطَنَاءِ الْمُمَيِّزِينَ»<sup>(٣)</sup>. ثُمَّ يَلْفِتُ أَنْظَارَنَا إِلَى أَنَّ طَرِيقَتَهُ  
 لَنْ تَقَعُ فِي بَلْكَ الْآفَاتِ، قَائِلًا: «فَحَدَّانِي مَا رَأَيْتُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْحِ مَا  
 التَّمَسَّتُ شَرْحَهُ مِنْ أَمْرِ الْمَقَالَاتِ، وَاخْتِصَارِ ذَلِكَ، وَتَرْكِ الْإِطَالَةِ  
 وَالِإِسْكَارِ»<sup>(٤)</sup>. إِذَا لِهَذَا الْكِتَابِ غَرَضٌ وَاضِحٌ، وَمَوْضُوعٌ بَيْنَ الْمَعَالِمِ، وَهَمَّةٌ  
 عَالِيَةٌ وَرَغْبَةٌ صَادِقَةٌ فِي تَلْمِيسِ سَبِيلِ الرُّبَانِيِّينَ، الْفُطَنَاءِ الْمُمَيِّزِينَ.

وَلَقَدْ رَاعَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ التَّخْلِيطَ وَالْمَغَالِطَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الَّذِينَ صَنَعُوا  
 مِنْ قَبْلِهِ فِي مَجَالِ الْمَقَالَاتِ وَالتَّحَلِّ وَالذِّيَانَاتِ. وَطَالَمَا أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ  
 قَدْ رَأَى ثَمَّةَ اِزْتِبَاطٍ وَثِيقًا بَيْنَ مَعْرِفَةِ الذِّيَانَاتِ، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْرِفَةِ  
 الْمَذَاهِبِ وَالْمَقَالَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوَقُّرِ عَلَى نَهْجِ دَقِيقٍ لَا يَقَعُ فِي بَلْكَ  
 الْآفَاتِ الَّتِي قَامَ بَيِّنَاتُهَا، وَإِلَّا سَقَعَ التَّشْوِيشُ فِي مَعْرِفَةِ الذِّيَانَاتِ وَالتَّمْيِيزِ  
 بَيْنَهَا. إِذَا مَعْرِفَةُ الْمَذَاهِبِ وَالْمَقَالَاتِ هِيَ مُقَدِّمَةٌ لَازِمَةٌ لِمَعْرِفَةِ الذِّيَانَاتِ  
 وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَهَا، وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَأَنَّ السَّبِيلَ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ هُوَ تَجَاوُزُ بَلْكَ  
 الْآفَاتِ الَّتِي يَبْنِيهَا، وَالَّتِي رَأَى أَنَّهَا تُخَالِفُ سَبِيلَ مَا أَسَمَاهُ بِالرُّبَانِيِّينَ وَالْفُطَنَاءِ

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين . ١.

(٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

المُمَيِّزِينَ . ولا يخفى على الناظرِ الحَصِيفِ أَنَّهُ لم يُرِدْ تجريدَ الرَّبَّانِيَيْنِ مِنَ الْفِطْنَةِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَلَكِنْ طَالَمَا أَنَّ مَوْضُوعَ الْمَذَاهِبِ وَالْمَقَالَاتِ لَا تَتَمَحَّضُ فِيهِ الْحَيْدَةُ وَالتَّجَرُّدُ عَنِ الْغَرَضِ - فَلَا بُدَّ مِنْ صِفَتِي الْفِطْنَةِ وَالتَّمْيِيزِ كَحَدِّ أَذْنَى فِي التَّعَاطِي مَعَ هَذَا الْمَوْضُوعِ . فَإِنَّ لَمْ تُتَذَارَكْ بِلُكِ الْآقَاتِ فَإِنَّ الْغَرَضَ الَّذِي لِأَجْلِهِ صُنِفَتْ بِلُكِ الْكُتُبِ يَصِيرُ فِي عِدَادِ الْمُسْتَحِيلَاتِ .

لَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ « ضَلَّلَ فِيهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَبَرَى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، فَصَارُوا فِرْقًا مُتَبَايِنِينَ ، وَأَخْرَابًا مُشْتَبِينَ ؛ إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ يَجْمَعُهُمْ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِمْ » (١) . فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْبِمَفْتَاحِيَّةٍ - الَّتِي جَاءَتْ مُبَاشِرَةً بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي بَيَّنَّتِ الْغَرَضَ مِنْ تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ وَمَنْهَجِهِ وَمَوْضُوعِهِ - يُقَرَّرُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ الْمَعْنَى الَّذِي اخْتَوَاهُ عُنوانُ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ مَقَالَاتٌ لِلْإِسْلَامِيِّينَ ، وَاخْتِلَافَاتٌ بَيْنَ الْمُصَلِّينَ ، وَيَرَى الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَجْمَعُهُمْ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِمْ رَغْمَ اخْتِلَافِهِمْ . ثُمَّ يُفَضِّلُ لَنَا فِي أَوَّلِ اخْتِلَافٍ حَدَّثَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ ؛ وَالَّذِي كَانَ حَوْلَ مَوْضُوعِ الْإِمَامَةِ ، وَمَا أَفْضَى إِلَيْهِ مِنْ أَفْتِنَالٍ حَوْلَهَا ، إِلَى ظُهُورِ الْخَوَارِجِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - إِلَى يَوْمِ كِتَابَةِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ لِكِتَابِهِ هَذَا (٢) .

قَدْ يَتَسَاءَلُ الْمُرءُ : لِمَاذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ تَقْسِيمَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى عَشْرَةِ أَصْنَافٍ - هِيَ : الشَّيْعَةُ ، وَالْخَوَارِجُ ، وَالْمُرْجِئَةُ ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ ، وَالْجَهْمِيَّةُ ، وَالضَّرَارِيَّةُ ، وَالْحُسَيْنِيَّةُ ، وَالْبَكْرِيَّةُ ، وَالْعَامَّةُ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَالْكُلَّابِيَّةُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَلَّابٍ . وَكَيْفَ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ لَهُ صِلَةٌ

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١-٢ .

(٢) المصدر نفسه ٥ .

بِعَرَضِ كِتَابِهِ ؟ للإجابة عن ذَلِكَ نقولُ : إن الإمام الأشعريَّ قد رأى أنَّ هذه الاختلافات التي أدَّت لقيام هذه الأصناف تتداخل فيما بينها ، وأنها ليست اختلافات حَدِيَّةً قَاطِعَةً في كُلِّ الأحوال . فكثيرٌ مِنَ الشَّيعة والخوارج وبعض المُرجئة - وكذلك الضَّرارية والحسينية والبكرية - أقوالهم في التَّوْجيد والصفات هي أقوال المُعْتَزِّلَة ، وأنَّ المُعْتَزِّلَة أنفسهم اختلفوا فيما بينهم في تفصيل القول في التَّوْجيد والاستبطاء . ويُمكن أن تحدث المقابلة بين المُعْتَزِّلَة والكَلَابِيَّة إن قامت القسمة على نهج المُتَكَلِّمين . ويُمكن أن تحدث المقارنة بين الكَلَابِيَّة وأهل الحديث على أساس أنَّ الكَلَابِيَّة قد وافقوا أهل الحديث في مسائل الصفات ، وبقية التَّفَرُّقات المتعلقة بجلبيل الكلام ، واختلفوا معهم في تَبَيُّن نهج المُتَكَلِّمين في الاختيلاج لتلك التَّفَرُّقات (١) .

ولقد أحسن الإمام الأشعريُّ في عَرَضِهِ الضَّافِي لمسائل جليل الكلام ، مُستعرضاً مقالات الفرق المختلفة ، ومبيناً الاختلافات الدَّاخلية فيما بين الفرقة الواحدة ، والأشياء التي تجمع بينهم وبين الفرق الأخرى ، والمعالم التي تُمَيِّزُهُم دُونَ غيرهم . فإنَّ كان حديثنا حول المسائل الميتافيزيقية ، والقضايا المتعلقة بالأخلاق - نَجِدُ أنَّ المُعْتَزِّلَة يُمَثِّلُونَ بآرائِهِم في هَذَيْن المجالين القاييم المُشْتَرَك بين كثيرٍ من هذه الفرق ، لِذَلِكَ اخْتَلَّت مَوَاقِفُ عُلمائِهِم حَيِّزاً أَكْبَر ، وشاركتهم فرقٌ كثيرةٌ في مَقَالَاتِهِم في هذا الصَّدَد . والذين اختلفوا معهم اختلفاً واضحاً في هذا المَضْمَارِ هُم أَصْحَابُ الحديث - الذين سَمَّاهُم الإمام الأشعريُّ فيما بعد أهل السُّنَّة والاستقامة - ويضاف إليهم أَصْحَابُ عبد الله بن كُلاب .

لقد رَكَّز الإمام الأشعريُّ عَلَى بَيَان الاختلافات الدَّاخلية بين الفرق

المُخْتَلِفَة ، وَحَكَى ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيل . وَقَدْ التَزَمَ فِي حِكَايَتِهِ لِنِلك الاختِلَافَاتِ الحَيْدَةَ وَالتَّجَرُّد . وَكَانَ النَّاتِجُ الْعَمَلِيُّ لِنِظَامِ السَّرْدِ الَّذِي تَبَنَاهُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ هُمُ الصَّنْفُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَمْ تَقَعْ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ دَاخِلِيَّةٌ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ آرَاءٍ ، فَجَاءَتْ أَرَاؤُهُمْ جُمْلَةً مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الْمُشْتَبِدَةِ عَلَى نُصُوصِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ . وَطَالَمَا أَنَّ الْعَامَّةَ فِي تَدْنِيهِمْ تَبَعَ لَهُمْ ، فَالِاخْتِلَافُ الَّذِي وَقَعَ بِسَبَبِ انْجِرَافِ الْعَامَّةِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ؛ إِذْ إِنَّهُ حَدَثٌ بِسَبَبِ سُوءِ الْفَهْمِ ، وَلَمْ يَتَحَوَّلْ إِلَى مَقَالَةٍ ، أَوْ مَذْهَبٍ عِلْمِيٍّ يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ .

لَقَدْ اشْتَمَلَتِ الْفِرْقُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ عَلَى فِرْقٍ مِنَ الْغُلَاةِ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ ، يُضَافُ إِلَيْهِمْ مَنْ ذَهَبُوا إِلَى التَّنَاسُخِ وَالْحُلُولِ . وَقَدْ اجْتَهَدَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ فِي تَحْرِي الدُّقَّةِ فِي النُّقْلِ لِهَذِهِ الْآرَاءِ ؛ تَحْقِيقًا لِنَهْجِهِ الَّذِي بَيَّنَّه فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ ، وَالَّذِي لَمْ يُفَارِقْهُ فِي جَمِيعِ التَّفَاصِيلِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَنْ الْفِرْقِ الْمُخْتَلِفَةِ ، سِوَاءِ أَكَانَ فِي جَلِيلِ الْكَلَامِ أَوْ دَقِيقِهِ . فَالْغُلَاةُ وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ الْمُتَحَرِّفَةِ قَدْ خَرَجُوا عَنْ الرُّؤْيَةِ الْمِيتَافِزِيكِيَّةِ الْجَامِعَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْفَضْلِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ . ثُمَّ تَنَقَّسِمُ هَذِهِ الرُّؤْيَةُ الْمِيتَافِزِيكِيَّةُ إِلَى اتِّجَاهَيْنِ : اتِّجَاهٌ يَذْهَبُ بِالتَّنْزِيهِ إِلَى أَقْصَى حُدُودِهِ لِيَقَعَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ ، وَاتِّجَاهٌ آخَرُ يَقُومُ بِإثْبَاتِ الصِّفَاتِ بِلا كَيْفٍ . ثُمَّ يَبْيُضُّ لَنَا الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ النَّهْجَ الَّذِي اتَّخَذَهُ أَيُّ مِنَ الْإِتِّجَاهَيْنِ فِي بَيَانِ مَوْقِفِهِ الْمِيتَافِزِيكِيِّ . وَتَرْتَبِطُ بِهِذِهِ الرُّؤْيَةُ الْمِيتَافِزِيكِيَّةُ النَّظَرُ فِي شَأْنِ الْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَصِلَتِيهَا بِالْفِعْلِ الْإِنْسَانِيِّ . وَيُبَيِّنُ لَنَا الْإِتِّجَاهَاتِ الَّتِي يَتَّبِعِي عَلَيْهَا النُّظَامُ الْأَخْلَاقِي وَتَفَاصِيلُهُ .

وَيَأْتِي تَفْصِيلُ مَعَانِي النُّظَامِ الْأَخْلَاقِيِّ الْمُرتَبِطَةِ بِتِلْكَ الْمِيتَافِزِيكَا فِي تَفَاصِيلِ الْحَدِيثِ عَنْ الْإِخْتِلَافَاتِ فِي دَقِيقِ الْكَلَامِ ؛ حَيْثُ يَتَفَرَّعُ الْقَوْلُ فِي

شأن تعريف الجسم، واختلاف المقالات حوله. ثم كذلك القول في شأن الجوهر والغرض، والحركة والشكون، والآراء المختلفة حول الجزء الذي لا يتجزأ. ثم المكان والشيء، وتعريف الإنسان، وحد البلوغ والتكليف، وبيان القول في الاكتساب. ويصدر الإمام الأشعري - في كل ذلك - عن نظام في السرد يبين الصلة الوثيقة بين مسائل الميتافيزيقا وبين قضايا الأخلاق وأصولها العقديّة.

إذا تلك القسمة العشرية التي اتبعتها الإمام الأشعري بعد أن بين لنا تفاصيل الاختلافات الداجلية، والتقاطعات بين تلك الفرق، ثم أخرج الغلاة ومن ألحق بهم حتى لا يكونوا جزءاً من الميتافيزيقا الإسلامية العامة. ثم يبين لنا رؤيتين ميتافيزيقيتين في إطار تلك الوحدة العامة. تلك التي تبنيتها المعتزلة، وكان دافعها المحرك هو تحقيق التنزيه المطلق، وتلك الرؤية التي التزمها أهل السنة والاستقامة، وتبعثهم الكلائية في أكثر ما ذهبوا إليه، وكان جماع تلك الرؤية هو الالتزام ببيان القرآن الكريم وهدي المصطفى ﷺ، وتمثل السلف الصالح لهما. فإن كان غرض الكتاب هو التمييز بين المذاهب والمقالات لمعرفة التمييز بين الديانات - فقد أفلح الإمام الأشعري في خطته من إنجاز كتابه على أكمل وجه، مستعيناً في ذلك بفهم عميق لسمية الشمول، التي تحققت في مستوى هذا الحضر العشري للأصناف، وبيان تفاصيل الاختلافات والتقاطعات بين تلك الفرق. ومن ثم الخلوص إلى الوحدة الشاملة التي تنظم تلك الفرق، وبيان المميزات العامة في إطار تلك الوحدة الشاملة، وتطبيق السمة ذاتها في شأن دقيق الكلام، ومحاولة حصر مسائل دقيق الكلام، وبيان صلته بجليل الكلام، وازدياد أصول الأخلاق بأصول الميتافيزيقا.

أَمَّا سِمَةُ الْوَاقِعِيَّةِ ، فَلَقَدْ عَمِلَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ جَاهِدًا فِي الْوُصُولِ إِلَى مَسْحِ دَقِيقِ هُوِ أَقْرَبُ لَوَاقِعِ خَالِ مَا عَلَيْهِ الْمَتَدِينُونَ بِالْإِسْلَامِ ؛ فَهُوَ لَا يَسْتَشْطُ فِي الدُّخُولِ فِي التَّفَاصِيلِ الَّتِي تُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَخْتَرِلُ بَلْكَ التَّفَاصِيلِ فِي تَعْمِيمَاتٍ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ بَوَاقِعِ الْحَالِ . فَهُوَ يُبَيِّنُ لَنَا رِجَالِ الرَّافِضَةِ وَمُؤَلَّفِي كُتُبِهِمْ ؛ مُمَيِّزًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ انْتَحَلَهُمْ ، ثُمَّ يُبَيِّنُ لَنَا أَمَاكِنَ تَوَاجِدِهِمْ : « وَالتَّشْيِيعُ غَالِبٌ عَلَى أَهْلِ قُمْ ، وَبِلَادِ إِدْرِيسَ بْنِ إِدْرِيسَ - وَهِيَ طَنْجَةُ - وَمَا وَالَاهَا وَالْكُوفَةُ »<sup>(١)</sup> . وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي شَأْنِ الْخَوَارِجِ يُبَيِّنُ لَنَا الْأَلْقَابَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي وَضْعِهِمْ ، وَبَلْكَ الَّتِي لَا يَرْضَوْنَهَا ، ثُمَّ يُحَدِّدُ لَنَا الْأَمَاكِنَ الَّتِي فِيهَا لَهُمْ وَجُودٌ طَاغٍ ، أَوْ شَوْكَةٌ وَدَوْلَةٌ : « وَالْكُورُ الَّتِي الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْخَارِجِيَّةُ : الْجَزِيرَةُ وَالْمُؤَصِّلُ ، وَعُمَانُ ، وَحَضْرَمَوْتُ ، وَنَوَاحٍ مِنْ نَوَاحِ الْمَغْرِبِ ، وَنَوَاحٍ مِنْ نَوَاحِ خُرَاسَانَ . وَقَدْ كَانَ لِرَجُلٍ مِنْ « الصُّفَرِيَّةِ » سُلْطَانٌ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ سِجْلَمَاسَةَ عَلَى طَرِيقِ غَاثَةَ »<sup>(٢)</sup> . وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى فِي الْكِتَابِ الَّتِي تَخْصُ الْفِرْقَ الْأُخْرَى .

فَهُوَ يَتَحَرَّى أَنْ يُعْطِيَ تَقْرِيرًا لِمَا عَلَيْهِ بَلْكَ الْفِرْقِ فِي زَمَانِهِ . وَبِسَبَبِ هَذِهِ السِّمَةِ الْوَاقِعِيَّةِ فِي نَهْجِهِ فَقَدْ قَدَّمَ لَنَا تَفْصِيلًا دَقِيقًا لِمَا عَلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ فِي زَمَانِهِ ، وَرُبَّمَا زَعَمَ الرَّاعِمُ أَنَّ الْبَيَانَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي شَأْنِ الْمُعْتَزَلَةِ تَعُودُ إِلَى أَنَّهُ كَانَ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، لَكِنَّا نَقُولُ : رُبَّمَا كَانَ فِي بَلْكَ الْعِلَّةِ مُسَوِّغًا كَافِيًا لِلتَّشْوِيشِ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ خُرُوجِهِ عَلَيْهِمْ ، لَكِنَّ تَقْيِيدَهُ لَأَرَائِهِمْ - وَأَرَاءَ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَّائِيِّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ - جَاءَتْ غَايَةً فِي الدَّقَّةِ وَالْحَيْدَةِ ؛ فَسُمْتُ الْوَاقِعِيَّةُ يَفْتَضِي عَدَمَ التَّهْوِينِ مِنْ شَأْنِهِمْ ، أَوْ التَّهْوِيلِ فِي بَيَانِ خَطَرِهِمْ ، بَلْ إِنَّهُ

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٦٣-٦٤.

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١٢٨.

أَنْزَلَهُمْ مَثَرَلَتَهُمْ فِي الْخَرِيطَةِ الْعَامَّةِ لِلْمَقَالَاتِ ، وَلِذَلِكَ اسْتِطَاعَ أَنْ يَزِيْسَ لَنَا صُورَةً وَاقِعِيَّةً لِمَا عَلَيْهِ الْحَالُ فِي شَأْنِ الْمِيتَافِيزِيْقَا الْإِسْلَامِيَّةِ الْجَامِعَةِ ، وَالتَّحَوُّرَاتِ الَّتِي اعْتَرَتْهَا ، وَأُصُولِ الْأَخْلَاقِ الْمُرتَبِطَةِ بِتِلْكَ الْمِيتَافِيزِيْقَا ، وَالرُّؤْيِ الَّتِي تَجَادَبَتْهَا فِي شَأْنِ تَكْيِيفِ الْفِعْلِ الْإِنْسَانِي وَصِلَتِهِ بِالْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ .

فَالسَّمْتُ الْوَاقِعِي لَطَرِيقَتِهِ فِي عَرْضِ الْمَذَاهِبِ وَالْمَقَالَاتِ ، وَتَلْخِيصِهِ لِأُصُولِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالِاسْتِيقَامَةِ أَخْرَجَهُ مِنْ دَائِرَةِ التَّهْوِيمِ اللَّاهُوتِي الْعَقِيمِ ، وَجَعَلَ مِنْ سَمْتِ السُّمُولِ إِطَارًا عَامًّا يَقَعُ تَفْصِيلُ مَعَانِي الْوَاقِعِيَّةِ فِي جَكَايَةِ الْمَقَالَاتِ ، وَسَرَدِ حُجَجِهَا وَاسْتِدْلَالِهَا ، دُونَ الْوُقُوعِ فِي التَّكْرَارِ وَالتَّرْدَادِ أَوْ الذُّهُولِ عَنِ الْأُطُرِ الْجَامِعَةِ لِتِلْكَ الْمَقَالَاتِ .

تَرْتَبِطُ «رِسَالَةُ اسْتِحْسَانِ الْخَوْضِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ» أَوْ «الْحَثُّ عَلَى الْبَحْثِ» بِمَا لَمْ يُصْرَحْ بِهِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» مِنْ نَقْدِ لَأُولَئِكَ الَّذِينَ حَوَّلُوا مَوْقِفَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالِاسْتِيقَامَةِ إِلَى مَقَالَةٍ شَخْصِيَّةٍ ، وَمِنْ ثَمَّ طَفِقُوا لِلدَّفَاعِ عَنْهَا مِنْ تِلْكَ الزَّائِيَةِ الضَّيِّقَةِ . وَلَمَّا كَانَ فِي ذَلِكَ خَطَرٌ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي السَّرْدِ وَالتَّصْنِيفِ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِتَفْسِيهِ فِي كِتَابِ «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» - انْتَبَرَى فِي الدَّفَاعِ عَنْهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَاصِيفًا تِلْكَ الْفِرْقَةَ بِأَقْسَى عِبَارَاتِ التَّقْرِيعِ ، قَائِلًا فِي افْتِتَاحِيَّةِ تِلْكَ الرِّسَالَةِ : «فَإِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ جَعَلُوا الْجَهْلَ رَأْسَ مَالِهِمْ ، وَثَقُلَ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ وَالبَحْثُ عَنِ الدِّينِ ، وَمَالُوا إِلَى التَّخْفِيفِ وَالتَّقْلِيدِ»<sup>(١)</sup> . ثُمَّ يَسْتَمِرُّ فِي بَيَانِ خُطُورَةِ مَوْقِفِهِمُ الَّذِي انْتَقَلَ مِنْ آفَةِ التَّقْلِيدِ إِلَى اتِّهَامِ مَنْ أَرَادَ الْبَحْثَ وَالتَّنَظَّرَ بِالضَّلَالِ وَالْبِدْعَةِ : «وَطَعَنُوا عَلَى مَنْ فَتَشَ عَنْ أُصُولِ الدِّينِ ، وَنَسَبُوهُ إِلَى الضَّلَالِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَرَكَةِ

(١) الْأَشْعَرِيُّ : اللَّمْعُ وَفِي آخِرِهِ رِسَالَةٌ فِي اسْتِحْسَانِ الْخَوْضِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ٨٩ .

والشُّكُون، والجِسم والعَرَض، والألْوَان والأَكْوَان، والجُزء والطَّفْرة، وِصَفَات البَارئ - عَزَّ وَجَلَّ - بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ثمَّ ذَكَرَ لَنَا حُجَّتَهُمْ فِي ذَلِكَ: «وَقَالُوا: لَوْ كَانَ ذَلِكَ هُدًى وَرَشَادًا لَتَكَلَّمَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ وَأَصْحَابُهُ»<sup>(٢)</sup>. فقام الإمام الأشعري بتفنيد تلك المقالة مُسْتَنِدًا عَلَى بَيَانِ مَعْنَى الْبِدْعَةِ، وَسُوءِ اسْتِغْلَالِهِمْ لَهَا، فَلَوْ صَحَّ الْمَعْنَى الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ - فِي شَأْنِ فَهْمِهِمْ لِلْبِدْعَةِ - لَمَا وَسَّعَهُمْ وَصَفُ مَقَالَةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي أَصُولِ الدِّينِ بِكَلَامٍ لَمْ يَجْرِ عَلَى أَلْسِنَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِأَنَّهُ بِدْعَةٌ. ذَلِكَ لِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ لَمْ يُبَدِّعُوا ذَلِكَ الْقَوْلَ - لِأَنَّهُ وَقَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ - فَمِنْ قَامَ بِالتَّبْدِيعِ فَهُوَ أَيْضًا مُتَبَدِّعٌ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِمَقَالَةٍ فِيهَا بِدْعَةٌ وَخُرُوجٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ.

ثمَّ يَنْطَلِقُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ لِتَأْصِيلِ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي وَقَعَتْ لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ بَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ. وَهُوَ فِي كُلِّ هَذَا يَصُدِّرُ عَنْ بَيَانٍ دَقِيقٍ لِمَقْيَاسِ النَّظَرِ فِي الْمَقَالَاتِ حَالِ رَدِّهَا أَوْ قَبُولِهَا، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ فِي شَأْنِ أَصُولِ الدِّينِ لَا تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ؛ وَإِنَّمَا يُوقَعُ فِي الْجَهْلِ وَالْأَفْيَثَاتِ عَلَى الْعُلَمَاءِ.

إِذَا هَذِهِ الرِّسَالَةُ ذَاتُ غَرَضٍ عَمَلِيٍّ يَتَنَبَّهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ. وَهِيَ كَذَلِكَ جُزْءٌ مِنْهُمْ مِنْ مَشْرُوعِهِ الْعِلْمِيِّ: «فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ»؛ إِذْ إِنَّ التَّمْيِيزَ فِي شَأْنِ الدِّيَانَاتِ لَا يَقَعُ عَنْ طَرِيقِ الْإِجْحَافِ فِي حَقِّ الْآخَرِينَ، وَالْعُكُوفِ عَلَى فَهْمٍ ضَعِيفٍ لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ مِنْ نَظَرٍ فَسِيحٍ يَتَّسِمُ بِالسُّمُولِ وَالْوَاقِعِيَّةِ فِي تَصَفُّحِ أَحْوَالِ الْمُتَدَبِّتِينَ بِالْإِسْلَامِ.

(١) المصدر نفسه ٨٩-٩٠.

(٢) المصدر نفسه ٩٠.



ما تبقى من تراث الإمام الأشعري - الذي وصل إلينا - يقع في دائرة تفصيل القول في شأن اعتقادات أهل السنة والاستقامة، والدفاع عنها بحجج نقلية، فيها فهم عميق لتلك الحجج، وتنبية لموقع الاحتجاج اللغوي والعقلي المستنبط من منطوق ذلك البيان اللغوي، ومن بدائه العقول والحس المشترك. وهو في ذلك لم يخرج عما قام به الإمام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية. وبسبب مخالطة الإمام الأشعري لأصحاب المقالات والمذاهب المختلفة، ومعرفة الدقيقة بخفايا أقوالهم جاء نظام الشرود عنده أكثر إحكاما، وامتيزا بالواقعية والشمول.

إن أردنا اشتغراض كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» لبيان سماتي الواقعية، والشمول - نقول: إن الإمام الأشعري قام باستقصاء تفاصيل الفروق بين موقف أهل السنة والاستقامة، وبين المعتزلة على وجه الخصوص؛ ذلك لأن المعتزلة يمثلون الأساس الميتافيزيقي الذي استندت إليه الفرق الأخرى، فلذلك خصهم بالذكر في الحديث عن أهل الزبغ «فإن كثيرا من الزائعين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت به أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن تأويلا لم ينزل الله به من سلطان، ولا أوضح به برهاننا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين»<sup>(١)</sup>.

لكن غاب الإمام الأشعري على أولئك الذين وصفهم بالجهل في رسالة: «استحسان الخوض في علم الكلام» - فإنه كذلك قد وصف المعتزلة في زمانه بوقوعهم في التقليد لرؤسائهم، وهذه آفة عظيمة في شأن فهم العقائد الإيمانية، ثم بين لنا معالم خطئهم المنهجي، ويذكر تفاصيل هذا المنهج،

(١) الإمام الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٩٧٥م، ٦.

وَيَذْكُرُ عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ وَالتَّخْصِصِ مَوْقِفَ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَائِلًا :  
 « وَبِمَا تَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - نَصَرَ اللَّهَ وَجْهَهُ ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ ،  
 وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ - قَائِلُونَ ، وَلَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ ؛ لِأَنَّهُ الإِمَامُ الْفَاضِلُ ،  
 وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ ، الَّذِي أَبَانَ بِهِ اللَّهُ الْحَقَّ ، وَرَفَعَ بِهِ الضَّلَالَ ، وَأَوْضَحَ بِهِ  
 الْمُنْهَاجَ ، وَقَمَعَ بِهِ الْمُبْتَدِعِينَ وَزَيَّغَ الزَّائِغِينَ »<sup>(١)</sup> .

قَدْ يَرِدُ السُّؤَالُ حَوْلَ مَا إِذَا كَانَ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ مِنَ الإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ  
 تَقْلِيدٌ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَمْ لَا .

وَالْإِجَابَةُ الْقَاطِعَةُ فِي هَذَا الشَّأْنِ هِيَ أَنَّ الإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ قَدْ اتَّبَعَ وَجْهَ  
 الدَّلِيلِ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَدَافَعَ عَنْ طَرِيقَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَمَثَّلَتْ بَيَانُ  
 الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهَذِي السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ .

وَالنَّاطِرُ فِي بَاقِي الْكِتَابِ يَرَى دِقَّةَ الْاِخْتِجَاجِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي سَلَكَهُ الإِمَامُ  
 الْأَشْعَرِيُّ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ ، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ نَظَرٍ فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ ،  
 وَخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَبَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَالشَّفَاعَةِ ، وَالْحَوْضِ ،  
 ثُمَّ أُصُولِ قَضَايَا الْأَخْلَاقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْاِشْتِطَاعَةِ . وَأَخِيرًا مَسْأَلَةُ الْإِمَامَةِ ،  
 وَصِحَّةُ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الصُّدِيقِ . وَفِي كُلِّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ وَجْهَ الدَّلِيلِ بِصُورَةٍ  
 عِلْمِيَّةٍ ؛ رَبَطَ فِيهَا بَيْنَ الْمِيتَافِزِيْقَا الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّحِيْحَةِ فِي شَأْنِ الْعَقَائِدِ  
 الْإِيمَانِيَّةِ ، وَبَيْنَ أُصُولِ الْأَخْلَاقِ الْمُتَّصِلَةِ بِمَسَائِلِ تِلْكَ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ . وَلَا  
 يَخْفَى عَلَى النَّاطِرِ الْحَصِيفِ اتِّصَالُ ذَلِكَ بِسِمَتَيْ الْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ ؛ حَيْثُ إِنَّهُ  
 لَمْ يُغْرِقْ فِي التَّفَاصِيلِ اللَّاهُوتِيَّةِ ؛ وَإِنَّمَا قَامَ بِمُوَاجَهَةِ زَيَّغِ أَهْلِ الْبَاطِلِ الَّذِينَ  
 كَانُوا مِنْ حَوْلِهِ يَبْشُرُونَ تِلْكَ الْآرَاءَ ، وَيُنَافِحُونَ عَنْهَا .

إذا انتقلنا إلى كتاب «اللُّمَع»، فهو لا يختلف كثيراً عن كتاب «الإبانة»؛ إلا أنه قد سَكَتَ فيه عَنِ الصُّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، رُبَّمَا بِحُكْمِ أَنَّهُ قَدْ اخْتُصَّ بِشَأْنِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ فِي جَمَاعٍ مَا اخْتَرَفُوا بِهِ عَنِ الْجَادَّةِ فِي شَأْنِ الصُّفَاتِ، وَبَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَرْتَبَتْ عَلَيْهَا، وَهُوَ يُؤَسِّسُ لِلنَّظَرِ فِي بَيَانِ مَعَالِمِ الْمِيتَافِزِيكَاءِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْجَامِعَةِ، وَنَهْجِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا، وَرَبْطِهَا بِأُصُولِ الْأَخْلَاقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِطَاعَةِ، وَصِلَةِ الْفِعْلِ الْإِنْسَانِيِّ بِالْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ يَخْتَمُ ذَلِكَ بِمَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ. وَالتَّائِطُ فِي الْكِتَابِ يَرَى أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ يُطَالِغُنَا بِجُمْلَةٍ مِفْتَاحِيَّةٍ تُبَيِّنُ غَرَضَ الْكِتَابِ مِنْ نَاجِيَةِ عَمَلِيَّةٍ، قَائِلًا: «فَإِنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي أَنْ أَصْنِفَ لَكَ كِتَابًا مُخْتَصَرًا أَيْسُرُ فِيهِ جُمْلًا تَوْضُحُ الْحَقِّ وَتَدْمُغُ الْبَاطِلِ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ يَشْرَعُ فِي بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ لِلْخَلْقِ صَانِعًا، لِيَخْلُصَ مِنْ ذَلِكَ لِلْحَدِيثِ عَنْ صِفَاتِهِ، وَبَقِيَّةِ مَسَائِلِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وإن كان المنطق الداخلي لهذا الكتاب - وبدرجة أقل في كتاب «الإبانة» - يَنُحُو إِلَى كَسْرِ حُجَجِ الْمُخَالِفِينَ الَّذِينَ وَصَفُوا بِأَنَّهُمْ أَهْلُ الزَّيْغِ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَذَلِكَ قَدْ تَمَثَّلَ نَهْجُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي شَأْنِ الصُّدُقِ فِي الثَّقَلِ عَنِ الْخُصُومِ، وَعَدَمُ التَّشْوِيشِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّسْلُحِ بِسِمَةِ الْوَاقِعِيَّةِ وَالشُّمُولِ، حَتَّى يَأْتِيَ بَيَانُهُ مُلْتَزِمًا بِنَهْجِ السُّلْفِ فِي التَّصَدِّي لِلانحرافات العقديَّة، دُونَ الْإِغْرَاقِ فِي التَّفَاصِيلِ اللَّاهُوتِيَّةِ الَّتِي لَا طَائِلَ مِنْ وَرَائِهَا.

أخيراً؛ فَإِنَّ سِمَةَ «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الثُّغْرِ» تُمَثِّلُ فَتْحًا جَدِيدًا فِي شَأْنِ الْكِتَابَةِ فِي مَوْضُوعِ أُصُولِ الدِّينِ، وَالتَّعْبِيرِ عَنِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ، فَالنَّهْجُ الَّذِي اخْتَطَّهُ

(١) الأشعري: اللُّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبَدْعِ ١٣.

(٢) المصدر نفسه ١٥.

تجاوزَ طرائقَ عِلْمِ الكلام ، وَبَلَغَ بِسِمَتِي : الواقعية ، والشُّمول - الحدَّ الأقصى .  
فَالكِتَابُ فِي الْأَصْلِ هُوَ رِسَالَةٌ لِبَيَانِ بَلَدِ الْعَقَائِدِ ، لَكِنَّ السَّبِيلَ الَّذِي اتَّخَذَهُ  
يُبَيِّنُ لَنَا كَيْفِيَّةَ تَأْصِيلِ نَهْجِ تَلَقِّي بَلَدِ الْعَقَائِدِ عَنْ صَاحِبِ الْمِلَّةِ ، وَكَيْفِيَّةَ  
الِاخْتِجَاجِ عَلَيْهَا مِنْ بَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، ثُمَّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ الْمَنْهَجِ مِمَّا  
اسْتَقَرَّ مِنْ إِجْمَاعَاتٍ حَوْلَ بَلَدِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ .

ويقول الإمام الأشعري في رده على المسائل التي وردت إليه من مدينة  
باب الأبواب : « وَوَقَفْتُ عَلَى مَا التَّمَسَّثُوهُ مِنْ ذِكْرِ الْأُصُولِ الَّتِي عَوَّلَ سَلَفُنَا -  
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَعَدَلُوا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَاتَّبَعَ خَلْفُنَا لَهُمْ فِي  
ذَلِكَ »<sup>(١)</sup> ؛ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ طَرِيقَتَهُ : « وَذَكَرْتُ لَكُمْ جُمْلَةً مِنَ الْأُصُولِ مَقْرُونَةً  
بِأَطْرَافِ الْحِجَاجِ تَدُلُّكُمْ عَلَى ضَوَائِكُمْ فِي ذَلِكَ ، وَخَطَأُ أَهْلِ الْبِدْعِ فِيمَا صَارُوا  
إِلَيْهِ مِنْ مَخَالَفَتِهِمْ وَخُرُوجِهِمْ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ هَذِهِ الْبِدْعِ مَعَهُمْ ،  
وَمُقَارَفَتِهِمْ بِذَلِكَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَمَا أَتَى بِهِ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَام - مِنْهَا »<sup>(٢)</sup> .

إنَّ طَبِيعَةَ رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ تَقْتَضِي بَيَانَ الْمَنْهَجِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ  
الِاسْتِدْلَالُ ، كَمَا فَهَمَ مِنْ بَيَانِ رَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - حِينَمَا جَاءَ  
بِدَعْوَتِهِ لِلْعَالَمِينَ ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ آيَاتُ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ فِي بَيَانِ مَقَالِمِ هَذَا  
الدِّينِ ، وَالطَّرِيقِ لِتَلَقِّي الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ فِيهِ ، ثُمَّ مَا اسْتَقَرَّ مِنْ إِجْمَاعَاتٍ حَوْلَ  
بَلَدِ الْعَقَائِدِ .

قَدْ يَبْدُو لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّ نَسَقَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْبَدْهِيَّةِ ، وَلَكِنْ  
بِالاطِّلَاعِ عَلَى تَارِيخِ التَّأْلِيفِ فِي شَأْنِ الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ ، أَوْ بَيْنَ الْمَقَالَاتِ

(١) الأشعري : رسالة إلى أهل الثغر ، ١٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٤ .

والمذاهب والديانات - نرى تحقق سِمَتَي الواقعية والشمول على أفضل وجه في هذه الرسالة . فهذه الرسالة لا يمكن أن توصف بأنها رسالة في علم الكلام ، أو في الرد على أهل الزيغ ، أو في الإبانة عن أصول الديانة ، أو في نهج مقالات الإسلاميين ، بل نقول : إنها قد اختوت على كل ذلك في صعيد واحد ، وتجاوزته إلى نسيج جديد من الكتابة العلمية في شأن العقائد الإيمانية .

### خلاصات :

ما من أحد اطلع على تراث الإمام الأشعري إلا وتبين تلك الوحدة الموضوعية في ذلك التراث الذي مثلت فيه قاعدة التصحيح والتفريع منطلقاً مخوراً ، واكتسب بسِمَتَي الواقعية والشمول حيوية وانحيازاً لقضايا الحياة المعاصرة له ، وأنتج في شأن التعبير عن العقائد الإيمانية طريقة جديدة في التأليف والتعاطي مع هذا المجال الحيوي الذي يمثل جماع الرؤية الكلية التي يصدر عنها المتدينون بدين الإسلام . فإن ورد السؤال عن : ماذا بقي من ذلك التراث فاعلاً في حياتنا المعاصرة ؟ وكيف نتفعل به لمواجهة التحديات الفلسفية القائمة في زماننا؟ نقول : إن الإمام الأشعري قام بتأصيل منهج في النظر إلى القضايا الميتافيزيقية ، أو ما نسميه أحياناً بالرؤية الكونية ، وهذه لا تحدث فيها تغيرات جوهرية ، بل لها حظ من الثبات مثل كل الحقائق الكلية التي تُعطي أي نظام عقدي سمته المميز . فكانت صياغة الإمام الأشعري في مواجهة التحديات التي كانت في عصره مما يُستهدى به في هذا الصدد ، فهو قد حول كل تلك التحديات إلى مناسبات عظيمة لإعمال قاعدة التصحيح والتفريع ، ومن ثم استيعاب الكسب العلمي الذي وقع للإنسانية في إطار تلك الرؤية الكونية الإسلامية . وهو كذلك قد ربط تلك الرؤية بمجال أصول الأخلاق المرتبطة بالعقائد الإيمانية المتمثلة في الصلة بين الفعل الإنساني والإرادة الإلهية .

بعد هذه الفذلكة العامة يحق لنا أن نقول : إن ذلك التراث العلمي الفخم - وامتداده في المدرسة الأشعرية - قد أسهم بنصيب وافر في التصدي للمشكلات الفلسفية المعاصرة المتمثلة في تيار الحداثة ومنهجها الوضعي التجريبي ؛ فحينما افترن سيد أحمد خان بالفلسفة الغربية الطبيعية « التشرية » ، تصدى له جمال الدين الأفغاني<sup>(١)</sup> ، وحينما كتب الإمام محمد عبده رسالته في التوحيد<sup>(٢)</sup> بين تلك الموازنة الدقيقة بين الميثافيزيقا الإسلامية والعلم التجريبي . ثم توالى طرائق تفعيل ذلك التراث في مواجهة نظريات المعرفة في الحضارة الغربية ، فأتتج ذلك إسهامات قيّمة على يد العلامة إقبال . ولا بُدّ كذلك بالإشادة بإسهامات علي سامي النشار<sup>(٣)</sup> ، وإسهام طه عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> في مجال بيان معالم الرؤية الكونية الإسلامية « الميثافيزيقا الإسلامية » ، وما يترتب عليها من قول في شأن مجال أصول الأخلاق ، والتنظير العلمي لها ، وكذلك الإضافات القيّمة في هذا الصدد التي قام بها الفاروقي<sup>(٥)</sup> مُستهدياً بهذا التراث العلمي .

ولما كانت القضايا المتعلقة بالتصورات الميثافيزيقية لها حظ من

(١) السيد جمال الدين الأفغاني الحسيني : الرد على الدهريين ، نقلها عن اللغة الفارسية الشيخ محمد عبده بمساعدة عارف أفندي - ضمن الآثار الكاملة - مكتبة الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ١٢٧-٢٠٦ .

(٢) الإمام محمد عبده : رسالة التوحيد ، تحقيق محمد عمارة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ١٧-٣٢ .

(٣) علي سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م .

(٤) طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتجديد الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠م .

(٥) ISMAIL R. AL-FARUQI: Al-Tawhid, Its Implication for Thought and Life, Herndon 1998 وكذلك الأخرى المتعلقة بالميثافيزيقا والأخلاق .

الثَّبات ، وكان لبَّ ما أُنجزَ الإمامُ الأشعريُّ يتعلَّقُ بهذا المجال ، وكيفية الرِّبط بينه وبين مجالِ أصولِ الأخلاقِ - فإنَّ ثُرَاثَ الإمامِ الأشعريِّ سيظلُّ دائماً معلِّماً يُستهدى به في مجالِ بناءِ الرؤيةِ الكُلِّيةِ الإسلاميَّةِ في مُواجهةِ التَّحدِّياتِ الفَلَسَفيَّةِ المُعاصِرةِ - سواءً المتَّصلةُ بالحدَاثةِ - أو ما بعد الحدَاثةِ .

فَمَن أَرَادَ تَوْخِي سُبُلِ الرِّشَادِ في اسْتِجَابَتِهِ لِلتَّحدِّياتِ المُعاصِرةِ ، فَعَلَيْهِ بِإِنْعَامِ النَّظَرِ في ثُرَاثِ الإمامِ الأشعريِّ - بالكيفيَّةِ التي بيَّناها - فالكُلُّ عِيَالٌ عَلَيْهِ .

## منهج الأشعرى في قراءة النص

مصطفى بن حمزة

حين يتابع دارس حركة الأفكار الكبرى التي وجَّهت مسارات التاريخ الثقافي والحضاري للأمة الإسلامية، وكانت العامل الأساس في نشوء كثير من الفرق والتيارات السياسية والكلامية، فإنه يجد أن تلك الأفكار هي أفكار محدودة في عددها ولكنها قوية في مضمونها وتأثيرها.

وأول تلك الأفكار بروزاً في البيئة الإسلامية كانت هي فكرة الخلافة والقيام مقام الرسول ﷺ بعد وفاته. وهي فكرة مركزية في الفكر السياسي الإسلامي صُنفت المسلمين سياسياً وعقدياً إلى تكتلات وفرق كبرى، هي تكتل أهل السنة والجماعة، والشيعنة ثم الخوارج. وتنطلق كل هذه الفرق من رؤيتها الفكرية لموضوع الخلافة، هل هي من قبيل الأمر التوقيفي والتنصيب النبوي على خليفة هو الأحقُّ بها، أم أن الأمر اجتهاد في توفّر الشروط المتطلّبة في الخليفة، ولهذا الداعي فقد تغذت المعرفة السياسية عبر التاريخ من بحوث ودراسات يتّجه كُُلُّ منها إلى تحديد معالم الخلافة وشروط المستحق لها ووظائفه وعزله أو إبقائه في منصبه.

ومن الأفكار التي وجَّهت مسار التاريخ الفكري للمسلمين مفهوم الإيمان واندراج العمل ضمن مسماه ومضمونه على سبيل الشرطية أو الشرطية. وهذه قضية لم تكن هيئنة ولا ثانوية ضمن النسق الفكري الإسلامي، لأنها هي التي أدّت إلى اصطفايات عديدة، فأصبح الناس بسببها منقسمين إلى أهل سنة يُدرجون العمل في مفهوم الإيمان على سبيل الشرطية، وإلى خوارج ومعتزلة يدرجونه فيه على سبيل الشرطية مع اختلاف



فيما بينهم في حال انعدام العمل ، وإلى مُرجئة لا يرون للعمل تأثيراً في تكوين مفهوم الإيمان .

ومن القضايا الفكرية المؤثرة قضية قراءة النص الشرعي واستدعائه للتأويل لاشتماله على المجاز ، أو أخذه أخذاً ظاهرياً من غير تأويل له ، وقد أفضت المواقف من التأويل إلى تكوين تيارات فكرية قوية منها تيار يُشكّله المعتزلة والشيعة من جهة ، وأهل السنة من جهة أخرى ، واعتمده الأشاعرة ضمن الصف السني منهجاً وسطاً يعتمد التأويل حينما يدعو الداعي إليه وتُسجِبُ اللغة له ، وتتوفر له كل الشروط الموضوعية .

وميزة قضية القراءة على كل القضايا الموجهة أنها تعم جميع المدارس والتيارات الفكرية بلا استثناء ، لأنّ كلا منها قد اعتمد قراءة معينة للنص من أجل إثبات صحة موقفه .

وحين يتوهم البعض أنّ التأويل مثلاً يعني تيارات دُونَ أخرى ، فإنّ ذلك التصوّر يكون خطأ كبيراً ، لأننا إن قلنا عن مذاهب معينة بأنها تعتمد التأويل لأنها تقول بوجود المجاز ، فإنّ الأمر لا يختلف بين المذاهب إلا في اعتماد التأويل التفصيلي فقط ، وإلا فإن التأويل الإجمالي الذي يقف عند حدود نفي الدلالة التشبيهية الظاهرية يظل قاسماً مشتركاً لا يخالف في اعتماده أي تيار عقدي .

وجميع المدارس تقول إنّ التشبيه غير مراد من النصوص الشرعية لينحصر الاختلاف بعد ذلك في الإثبات بلا كيف ولا تعطيل ، أو في تأويل الألفاظ الموحية بالتشبيه بما يدرأ عنها المعنى التشبيهي .

وباستثناء هذا الاختلاف ، فقد اعتمدت كل المدارس العقدية التأويل بدرجات مختلفة ، وبلغ به بعضها درجة التمثّل والافتئات على اللغة ، فكان

تأويلها من قبيل القبيث لأنها اضطرت إليه لما جعلت مقولاتها هي الأصل وجعلت نصوص الشرع مجرد شواهد ودلائل على صحة ما تراه وتقول به .  
التأويل ضمن منهج قراءة النص :

على الرغم مما سبق بيانه من أن التأويل يظل قاسماً مشتركاً بين كل المذاهب العقدية في مستواه الأدنى الذي يقف عند حدود التأويل الإجمالي ، فإن ذلك لم يمنع من أن يثور خلاف بين مدرستين كبيرتين ضمن الصف الشني ، مدرسة ترى صحة اللجوء إلى التأويل التفصيلي فتصرف كل كلمة أوهمت تشبيهاً إلى معنى آخر تستمده من أحد استعمالات اللغة ، ومدرسة أخرى لا تبلغ بالتأويل هذا المستوى ، وإنما تقف عند قراءة كلمات من مثل اليد والوجه منسوبة إلى الله عند عتبة الإيمان بها وإمرارها بلا تكييف ولا بلوغ بها معنى التشبيه .

وعند بعض أتباع هذه المدرسة يمثل التأويل حياً وبُعداً عن منهج السلف الذين لم يؤولوا النصوص ، وإنما أمرؤوها كما جاءت . وقد تعالت أصوات رجال هذا التيار بالإنكار على مُعتمدي التأويل ، وكان الأشاعرة بالخصوص هم المستهدفون ، وقد حاول رجال المدرسة النصوصية إبراز خطأ التأويل تارة ، وتصويره على أنه أثر من بقية منهج الاعتزال تارة أخرى ، وصُنفت كتب عديدة أصبحت تمثل واجهة للصراع أكثر مما تمثل محاولة علمية للفهم والتقارب .

وقد كانت الخطوة الضرورية في إقامة الحجة على الأشعرية هي محاولة عزل أبي الحسن الأشعرى عن الأشعرية ، وتصوير أتباعه على أنهم لا يمثلون امتداداً فكرياً حقيقياً لمذهب أبي الحسن الأشعرى ، وإنما هم أشخاص

تصرّفوا في مذهب الأشعريّ وشكّلوه تشكيلاً آخر انفصلوا به عن إمامهم الذي يتسمون باسمه .

وهذا وضع يدعو إلى أن نبين الموقف الحقيقي للأشعريّ من قضيتي إثبات المجاز في النصّ الشرعي والقول بالتأويل تبعاً لذلك .

أبو الحسن الأشعريّ بين اتجاهين عقديين :

حينما يكون أي عالم في مستوى أبي الحسن الأشعريّ في علمه بالعقيدة وفي غزارة إنتاجه وقدرته الفائقة على إقامة الأدلة على ما يراه ويقول به ، وعلى مناقشة أدلّة خصومه ودخضها ، فإن ذلك مما يغري كل مدرسة عقديّة بأن تدعيه وتنسبه إلى منهجها وتضمه إلى رجالها ، لتعزّز به صفوفها . وقد تبنت أبا الحسن مدرستان مختلفتان مختلفاً حادّاً في قضية اعتماد التأويل منهجاً في القراءة .

وقد أسعف بهذا التّبيّن أن أبا الحسن قد تقلّب في أطوار من الدرس العقديّ بعد أن انفصل عن الاتجاه الاعتزالي ، وكتب من المؤلفات ما يصحّ مظهرياً أن يُنسب إلى مدرسته إذا لم تُراعَ كتاباته التالية .

ولهذا السّبب فقد وجب ترتيب كلّ ما كتبه وإعادته إلى مرحلته من الفكر والنّظر العقدي الذي مرّ به الأشعريّ ، ووجب في نهاية الأمر الخلوّص إلى أي كتبه كان هو المتأخّر من أجل اعتباره سنداً للقول بعقيدة الأشعريّ الأخيرة .

إنّ الأكيد أنّ أبا الحسن قد أخذ باتجاه يتعامل مع النصوص تعاملاً ظاهريّاً لا يتأوّل شيئاً منها ، وهذا المنهج يُعبّر عنه كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» من مؤلفات الأشعريّ .

ومرّ الأشعريّ كذلك بمرحلة أخرى تحدّث فيها عن نظريّة الكسب

وسكت فيها عن إثبات الوجه والعينين والبصر واليدين ، ويُمكن إعطاء نموذج عن هذه المرحلة بما ورد في كتابه « اللّمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع » الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن « الإبانة » .

ومن أجل الوقوف على هذه الحقيقة فإنه يحسنُ جلب شاهد من كلا الكتابين .

يقول الأشعرى في كتاب « الإبانة عن أصول الديانة » في الباب السادس : « فمن سألنا أتقولون إن الله وجهها ؟ قيل له : نقول ذلك خلافاً لما قاله المُبتدعون ، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، فإن سألنا أتقولون إن الله يدين ؟ قيل له : نقول ذلك بلا كيف ، وقد دلَّ عليه قول الله تعالى ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [الفتح : ١٠] .

أما في كتاب « اللّمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع » ، فإن الأشعرى يضرب صفحاً عما تحدّث عنه في « الإبانة » من إثبات الوجه واليدين ، ويورد مبحثاً للحديث عن الاستطاعة تحدّث فيه عن نظرية الكسب التي تُعتبر فكرة مُبتكرة جمعت بين القول بالاستطاعة البشرية وبين الخلق الإلهي لقدرة العباد على الفعل ، ثمّ صارت بعد ذلك فكرة مركزية ضمن المُعتقد الأشعرى <sup>(٢)</sup> .

واعتباراً لما يُمثله كل كتاب من توجه عقديّ فقد وقّع اختلاف كبير حول أيّ الكتابين هو المتأخر والمُمثل لعقيدة الأشعرى التي استقرّ عليها . ولقد ذهب أكثر الرّاعبين في ضمّ الأشعرى إلى المدرسة الظاهرية النصيّة

(١) أبو الحسن الأشعرى : الإبانة عن أصول الديانة . تحقيق : فوقية حسين محمو القاهرة ، دار الكتاب ، ١٩٨٧م ، ١٢٤ .

(٢) أبو الحسن الأشعرى : كتاب اللّمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع . تصحيح حمودة غرابية . القاهرة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ٩٢ .

إلى أن كتاب «الإبانة» هو آخر ما انتهى إليه ارتحال أبي الحسن الفكري، وهو الذي يُمثل منهجه ومعتقدَه.

قال ابن كثير فيما تحدّث به مُرتضى الزبيدي إن أبا الحسن الأشعري مرّ بثلاثة أطوار: طور الاعتزال، وطور انتقل فيه من الاعتزال لكنه ظل متأثراً بمذهب ابن كُلاب، وطور ثالث أثبت فيه التّصوُّص من غير تكييف ولا تشبيه<sup>(١)</sup>. وقد نُقلَ مثلُ هذا القول عن المقرئ.

والملاحظ أنَّ ابن تيمية لما تحدّث عن الأطوار الفكرية للأشعري لم يتحدّث إلّا عن طَورَين: طور الاعتزال، وطور ثانٍ سلَّك فيه طريقة ابن كُلاب ومال إلى أهل السُّنَّة<sup>(٢)</sup>.

والذين اختاروا أن يَكُون المنهج العقديّ الوارد في «الإبانة» هو المُعبَّر عن عقيدة الأشعريّ قد اضطرّوا إلى القول بآراءٍ ليس من اليسير التسليم بها حين تتوخى التّزاهة الفكرية.

فهؤلاء من جهة قد انتهوا إلى الفصل بين الأشعريّ وأعلام مذهبه وأنهموهم بأنهم غيَّروا مذهب إمامهم؛ فأحدثوا فيه من القول والتأويل ما لم يُقل به إمامهم. وهذا ادّعاء يصعب مجاراته لأننا لم نألف من أي مذهب إسلامي أن يتواطأ علماؤه على التّحريف والتّزيف ثمّ توافقههم الأمة على ذلك وتسكّت عنهم.

يقول ابن تيمية ولم يكن الأشعريّ وأئمّة أصحابه على هذا، بل كانوا

(١) المرتضى الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدّين ٣: ٣٠٠.

(٢) ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول. تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، ٢١٦.

موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقاً ،  
والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون « الأدلة السمعية لا تُفيد اليقين » بل  
كُل هذا مما أحدثه المتأخرون<sup>(١)</sup>.

وقضد ابن تيمية يتجه إلى ما يقول به الأشاعرة - ومعهم غيرهم - من  
إفادة حديث الآحاد للظن دون العلم اليقيني .

ولعل هذا المنهج القاضي بالقبول بحديث الآحاد في الاستشهاد على  
قضايا العقيدة هو الذي أفضى إلى ما صارت إليه بعض كتب العقيدة من  
الاحتجاج بالحديث الذي قد لا يبلغ درجة الصحة أو الحسن ، هذا إذا لم  
يكن موضوعاً على قضايا عقدية تحتاج إلى الاستيقان والتأكد .

وأشوق على هذا شاهداً واحداً من كتاب « شرح أصول اعتقاد أهل السنة  
والجماعة » الذي وضعه هبة الله اللالكائي ، وقد عقد في آخره باباً ساق فيه  
ما روي في تكفير المشبهة ، فتحدث عن شعبة قال : « قال لي الأعمش ما  
عندك في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ [البقرة : ١٣٧] ،  
فقال : حدثني أبو حمزة ، قال لي ابن عباس : « لا تقل فإن آمنوا بمثل ما آمنتم  
به ، فإنه ليس لله مثل ، ولكن قل فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا »<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن المرء ليُفجّب حينما يجد هذا الحديث مُستشهداً به ومعزّواً  
إلى ابن عباس ، وابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن وهو أعرف بأن العبد  
لا يستدرك على خالقه ولا يُصحح نصّاً قرآنياً متواتراً .

هذا في الوقت الذي يعرف أن أبا حمزة عمران بن عطاء الواسطي قد

(١) المصدر نفسه ٢١٣.

(٢) هبة الله اللالكائي : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة . تحقيق أحمد حمدان . الرياض ،  
دار طيبة ، ٥٢٩ : ٢.

اختلفت فيه الأقوال ، فقال فيه أبو داود : ليس بذاك وهو ضعيف . والخبر وإن أورده ابن جرير الطبري فإن المعروف عن الطبري أنه لم يلتزم إيراد الصحيح دون غيره وقد أشار الطبري نفسه إلى احتمال عدم صحة الحديث<sup>(١)</sup> .

ومهما يكن فإن قول الله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ۚ فَآمَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتم بِهِ﴾ ليس معناه القول بوجود مثل لله يؤمنون به ، وإنما معناه : إن آمنوا مثل إيمانكم فقد صاروا على عقيدتكم . ويمكن للمرء أن يقول للآخر أنا أقول بمثل ما تقول به ، وهو يعني أنه مطابق له في القول بقوله .

وقد كان من مستلزمات القول بحياد الأشاعرة عن مذهب إمامهم أن هؤلاء قد عمدوا إلى عقد المقارنة بين مضمون كتاب واحد هو كتاب «الإبانة» وبين أقوال الأشاعرة . وهذه مُصادرةٌ على المطلوب ؛ لأنه لم يتم الحسم بأن كتاب «الإبانة» هو آخر ما كتب الأشعري حتى يصحّ اتخاذه حُجّة على المذهب الأخير للأشعري . لأنّ لأبي الحسن الأشعري عطاءً غزيراً يتجاوز المائة كتاب حسب تتبع فوقية حسين محمود<sup>(٢)</sup> .

وليس من المنهج في شيء إلغاء كل تلك الكتب ، والاقتصار على واحدٍ منها ليحاكم إليه الأشاعرة .

وعلى النقيض مما ذهب إليه القائلون بأنّ كتاب «الإبانة» هو آخر ما كتبه الأشعري فإن دارسين آخرين يعتبرون كتاب «اللّمع» هو آخر ما صنّفه ، وهم يرون أنّ ما كتبه الأشعري في كتاب «الإبانة» كان خطوةً ضروريّةً ومرحلةً انتقاليّةً لا بُد منها لتأكيد براءته من الاعتزال ، لأنه حينما امتدح منهج أحمد

(١) ابن جرير الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن . بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٨٦ م ، ١ : ٤٤٣ .

(٢) مقدمة فوقية حسين محمود لكتاب الإبانة عن أصول الديانة ٧٤ .

ابن حنبل وأثنى على مذهبه كان بذلك مُتَمَيِّماً لخصم المُعْتَرِلة الأبرز الذي امتحن على أيديهم .

أما في كتاب «اللَّمَع» فَإِنَّ أبا الحسن يبدو أكثر تعمقاً وغوصاً في قضايا العقيدة ؛ إذ تحدّث عن قضايا عقديّة أخصّ ؛ منها : قُضِيَّةُ الكَسْب .

ولقد ذهب إلى القول بتأخّر كتاب «اللَّمَع» وتعبيره عن عقيدة الأشعرى باحثون مُتَعَدِّدون منهم حمّودة غرابة ، الذي حقّق كتاب «اللَّمَع» بعد ماكارثي الذي نشره سنة ١٩٥٣ .

وممّن قال بتأخّر كتاب «اللَّمَع» جلال محمد موسى في كتابه عن نشأة الأشعرية وتطوّرها . وقد رأى هو أيضاً أن كتاب «اللَّمَع» مرحلة اكتمال للرؤية العقدية للأشعرى<sup>(١)</sup> .

موقف أبي الحسن الأشعرى من وجود المجاز الملجئ إلى التأويل في اللغة :

يتميّز المذهب العقديّ بارتباطه الوثيق بمنهج الدّراسة والتحليل اللّغويين . إذ يُعبّر القول بالمجاز عن مذهب التأويل للفظ الموحى بالتشبيه ، بينما يؤدّي إنكار القول بالمجاز إلى إثبات ظواهر التّصوُّص .

وحيثما تُروم استطلاع المذهب العقديّ الأشعرى من خلال التّركيز على منهجه في قراءة النّص ، فإننا نجد أنّ العلّماء الأقرين إلى عصره الذين عنوا بجمع أشتات مسائله العقديّة هم الذين يُفيدون في تقديم الحقيقة عن موقف الأشعرى . ومن أبرز هؤلاء العلّماء محمد بن الحسن بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦هـ<sup>(٢)</sup> . وهو يتميّز بأنه قد غني بجمع فكر أبي الحسن وآرائه العقدية

(١) جلال محمد موسى : نشأة الأشعرية وتطورها . بيروت ، دار الكتاب اللبناني ٢١٠ .

(٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء . بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٧ : ٢١٤ .



وتوثيقها، كما أفرد لذلك كتاباً مستقلاً هو كتاب «مُجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، الذي حَقَّقَه المستشرق دانيال جماريه، وأعاد نشره أحمد عبد الرحيم الشايع بعنوان «مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري».

وقد عرض ابن فُورك ضمن آراء الأشعري لموقفه من وجود المجاز في اللغة، فذكرَ أَنَّ كلمة «مجاز» هي في حدِّ ذاتها نوعٌ من المجاز. إذ الأصلُ في الجواز أن يكون حسيّاً، وهو يعني المرور من مكان إلى آخر، وحينَ ينقل إلى الجواز المعنوي الذي يقصد به المرور باللفظ من دلالة الحقيقة إلى دلالة أخرى غير موضوع لها في أصل الاستعمال، فإن ذلك الاستعمال يصير مجازاً.

يقول ابن فُورك ناقلاً قول الأشعري أَنَّ تقول في استعمال اللفظ في القول بأنه مجازٌ - مجاز، وذلك أَنَّ أصل معنى المجاز من التَّجوز، ومن قولهم: جُرْتُ المكان إذا عبرته، قال ذلك إذا استعمل في القول فتوسَّع في العبارة وليس بحقيقة<sup>(١)</sup>.

والملاحظ أن الأشعري قد عبَّر عن استعمال اللفظ في غير أصل وضعه بأنه توسع في العبارة. وهو عين ما قاله سيبويه من قبل حينما تحدَّث عن استعمال اللفظ في غير ما وُضع له.

يقول سيبويه: «ومما جاء في اتِّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، إنما يريد: أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا»<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد بن الحسن بن فورك: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري. تحقيق أحمد عبد الرحيم الشايع. القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦م، ٢٤.

(٢) سيبويه: الكتاب؛ تحقيق عبد السلام هارون. عالم الكتب، ١٩٨٨م، ٢١١:١ باب =

وعلى هذا فإنَّ الأشعرى كان يُحيي عبارة سيبويه الأولى .

أمَّا قول الأشعرى : إنَّ كلمة مجاز هي في حد ذاتها مجاز ، فهو قول يردُّه الأصوليون الذين لا يَختلفُ قولهم عن قول الأشعرى ، وهم يعتقدون مباحث للحديث عن المَجاز ضمن مبحث الأقوال .

يذهب عبد العزيز البخاري في « كشف الأسرار » إلى أنَّ الجواز هو العبور من مكان إلى آخر ، أما اللفظ فإنَّ تسميته مجازًا هو أيضًا مجاز ، لأنَّ فيه انتقالًا من العبور المادي إلى العبور المعنوي . يقول البخاري : إنَّه حقيقةٌ عرفيةٌ ، في معناه مجاز لغوي ، لأنَّ بناء المفعل للموضع أو المصدر حقيقة لا للفاعل ، فإطلاقه على اللفظ المنتقل لا يكون إلا مجازًا ، ولأنَّ حقيقة معنى العبور والتعدّي إنما تحصلُ في انتقال الجسم من حيِّز إلى حيِّز ، فأما في الألفاظ فلا<sup>(١)</sup> .

ويقول الشُّبْكِيَّان في « الإبهاج في شرح المنهاج » : « إطلاقُ لفظ المجاز على المعنى المصطلح عليه بين الأئمة مجازٌ لغويٌّ وحقيقةٌ عرفيةٌ ، وذلك أنَّ المجاز مشتقٌّ من الجواز ، والجواز معناه التعدّي والعبور ، يُستعمل حقيقةً في الزمان والمكان والمصدر »<sup>(٢)</sup> .

وأخذًا مما سبق يُمكن استنتاج أنَّ الأشعرى يرى وقوع المجاز في اللغة ، وأنَّ كلمة المجاز هي في حدِّ ذاتها شاهدٌ على وقوع المجاز فيها ، وما قال به الأشعرى يتأيدُ بأقوال أئمة النَّحو ومنهم سيبويه ، وبأقوال الأصوليين كما سبق بيانه .

= استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام .

(١) عبد العزيز البخاري : كشف الأسرار عن أصول البزدوي . بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠ .

(٢) علي بن عبد الكافي السبكي وتاج الدِّين السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج . تحقيق أحمد جمال زمزمي ، ٧٠١ : ٣ .

## موقف الأشعري من وجود المجاز في القرآن :

لا شك أنَّ القول بوجود المجاز في اللغة إنما هو تمهيد وتوطئة للقول بوجوده في لغة القرآن ، ما دام القرآن مُنَزَّلًا بلغة العرب وعلى طريقتها في صوغ كلامها وإنشاء عباراتها .

والمُتأكد أنَّ الأشعري كان يقول بوجود المجاز في القرآن الكريم ولا يبالي بالاعتراضات التي تمنعه ككونه ناشئًا عن اضطرار ، أو لأنه يُخالف الحقيقة كما هي . ولقد عبّر ابن فورك عن موقف وجود المجاز في القرآن حكاية عنه فقال : وإنما يُقال لبعض الألفاظ إنها مجازٌ على أنه تجوُّز به عما وضع له إلى ما لم يُوضع له ، وهذا مثلُ قوله تعالى جدّه : ﴿ بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبا : ٣٣] ، وذلك أنَّ المكرَّ يقع فيهما لا لهما ، فإذا أضيف إليهما فالمعنى أنَّ المكرَّ يقع فيهما<sup>(١)</sup> .

كقوله : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ﴾ [الكهف : ٧٧] ، ولا إرادة في الحقيقة للجدار<sup>(٢)</sup> .

وقد علّق ابن فورك على أقوال الأشعري في المجاز فقال : والأظهر من مذهبه أنَّ الأصل هو الحقيقة في الأقوال ، وأنَّ المجاز توسّع ، وأنَّ المجاز يُعرفُ بدليل من عقل أو سمع أو حالٍ مُقتَرنة<sup>(٣)</sup> .

إنَّ هذه الإفادة عن قول الأشعري بوجود المجاز في القرآن ، وبوجود المجاز العقلي فيه على وجه الخصوص . وقوله بالتالي باعتماد التأويل هو ما يُعطي

(١) ابن فورك : مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

ملاح المذهب العقدي للأشعرِي ويُحدّد كَيْفِيَّة تعامله مع النصوص الموحية بالتشبيه ، وهذا يُغني عن التماس مذهبه في تصرّيات التّاطقين باسمه .

### التأويل في عمق الجدل العقدي :

لقد تبيّن من خلال التّركيز على نقل ابن فُورك لرأي الأشعرِي في المجاز والتأويل أن محاولة نفيهما عنه وقصر القول بهما على أتباعه ، هي محاولة لا تسندُها الشّواهد من تصرّيات الأشعرِي نفسه . ومن هنا وجب التعامل مع الأشعرِي باعتباره يعتمد التأويل ويعمله في النصوص الموحية بظواهرها بالتشبيه ، فمن ثمّ تكون المُعالجة مستوعبةً للأشعرِي ضمن القائلين بالتأويل .

وقد كان إثبات وجود المجاز في اللغة العربية ثمّ في لغة القرآن باعتباره مُنزلاً بالعربية جارياً على طريقة العرب في التعبير وفي الإنشاء ، غير مُحتاج إلى الكثير من البحث والتّمحل . وكان يكفي فيه التّنبه إلى شاعرية اللغة العربية وتعبيرها بالأخيلة والصّور المتجاوزة لمستوى التّصوير العادي للأشياء ، وهو ما اقتضى اعتماد المجاز واستخدام قوالب تعبيرية عديدة اعتنى بها البلاغيّون ووضعوا لها أسماء اصطلاحية .

ولقد شاع لدى العلّماء المسلمين القول بوجود المجاز في القرآن خصوصاً ، وإنّ كان ذلك لم يمنع من أن تُنكره فئة قليلة من العلّماء منهم : أبو إسحاق الإسفراييني وأبو علي الفارسي وداود الظّاهري وابنه أبو بكر . حتى إذا كان النّصف الثّاني من القرن السّابع تبنّى القول بإنكار المجاز ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وتحمّسا لذلك وكتبوا فيه .

ولعل القول بإنكار وجود المجاز في القرآن لم ينبن عن رؤية سليمة للغة بقدر ما انبثى على رغبة في قطع الطريق على مُنتحلي التأويل ممن بالغ فيه أو

استعمله في إجهاض دلالات الألفاظ الشرعية وفرض مضامين بعيدة عن روح النص الشرعي، وهو ما فعلته الباطنية التي عملت جاهدة على نسف المضمون القرآني من الداخل.

ومن أجل أن نستبين موقف المنكرين للمجاز في القرآن، فإنه يحسن سوق نص لابن تيمية باعتباره أبرز رجال تيار إنكار المجاز.

يقول ابن تيمية: «تفسيـم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين، ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي؛ بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم.

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه. ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسم الحقيقة. وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية، ولهذا قال من قال من الأصوليين - كأبي الحسين البصري وأمثاله - إنما تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها: نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة، وهذا مجاز. وقد تكلم بلا علم، فإنه ظن أن أهل اللغة قالوا هذا، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف.

وهذا الشافعي هو أوّل من جرّد الكلام في أصول الفقه لم يقسم هذا التّقسيم ، ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز ، وكذلك مُحمّد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في الجامع الكبير وغيره ، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز . وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلّا في كلام أحمد بن حنبل ، فإنه قال في كتاب «الرّد على الجهميّة» في قوله : «إنا ، ونحن ، ونحو ذلك في القرآن : هذا من مجاز اللّغة ، يقول الرجل : إنا سنُعطيك ، إنا سنفعل ، فذكر أنّ هذا مجاز اللّغة»<sup>(١)</sup> .

إنّ نص ابن تيمية يطرح قضايا عدة ويثير إشكالات تستدعي النقاش العلمي من أجل إبداء الرّأي فيها . وسمّة تلك القضايا والإشكالات التي أثارها ابن تيمية أنها تنتمي إلى حقول معرفيّة متعدّدة منها الحقل اللّغوي الدّلالي ، ثمّ الحقل البياني البلاغي والحقل الأصولي والتّفسيري والعقدي ، فلا يصح أن تدرس قضية وجود المجاز من زاوية واحدة دون غيرها .

وأوّل الملاحظات تتمثّل في إبراز الخلط بين أن يكون المجاز موجوداً باعتباره ظاهرة تعبيرية في العربية ، مألوفة في الاستعمال ، وبين أن يكون كلمة اصطلاحية محدثة غير مُتداولة بين علماء السلف . والفرق بين الوضعين كبير لأن الظاهرة اللّغوية قد تُكوّن حاضرة في النصّ العربي ، إلّا أن اكتشافها والتّعبير عنها بالفاظ اصطلاحية قد يتأخّر إلى زمن تطوّر الحياة العلميّة .

ومن ذلك أنّ ظاهرة الإعراب والتّرابط الإجمالي في اللّغة العربية كانت موجودة لكنّها لم تبرز إلّا حينما نشأ علم النحو ، واتّخذت تلك الظواهر أسماء اصطلاحية فعبر الثّحاة بالإسناد والعمدة والفضلة والعامل اللّفظي والمعنوي وباقي المصطلحات النّحويّة الكثيرة .

(١) ابن تيمية : الفتاوى ٧ : ٨٧ .

ولهذا السَّبب استغرب الأعرابي الذي قيل له : أتَجِرُّ فلسطينَ فقال إني إذا لقوي . لأنَّه لم يكن يُدرك من الجزِّ إلا معناه المادِّي الذي يعني السَّحب والجذب .

ومن نمط الألفاظ التي طرأت على الثقافة الإسلامية كما طرأت كلمة المجاز ألفاظ فقهية وأصولية وحديثية لم يستخدمها السابقون ، وقد توالى إنتاج تلك المصطلحات تبعاً لتقدُّم العلوم الشرعية إلى درجة أنه يصحُّ أن يُقال إنَّ مُتقدِّمي الفقهاء لم يستعملوا مُصطلحات مثل : الجلسة أو الجزاء أو الجدك في التعبير الحبسي ، وهذه كلمات امتلأت بها كُتب الفقه المتأخِّرة . على أنَّ القُدماء إنَّ هم لم يُصرِّحوا بكلمة المجاز بالذات فإنَّهم عبَّروا عنه بلفظ آخر مُقارب ، فتحدَّث سيويه عما أسماه بالتوسُّع في الكلام ، وأوردَ فيه ذات الأمثلة التي يسوقها البلاغيُّون ضمن شواهد المجاز .

ولقد كان استعمالُ المجاز في القرآن ظاهرةً أقوى من أن تُفوت العلماء المسلمين أو يقولوا بإنكار وجودها ، وقد استوفقتهم وهم يقرؤون نُصوصاً من القرآن والسُّنة فرضت عليهم التوقُّف عندها ، ويمكن سوق نماذج تقوم مقام الشاهد .

يقول الله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة : ٦٧] ويقول : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] والآيتان بحسب الظاهر مُتدافعتان ؛ إذا صحَّ الأخذ بإحداهما امتنع الأخذ بالأخرى ، لأنَّ المعنى الرَّاجح من النسيان هو دلالته على آفة ذهنية تطرأ على الإنسان فتمحو المعلومات من ذهنه ، وحين تُطلق دلالة النسيان بهذا المعنى منسوبةً إلى الله فإنَّ ذلك لا يليقُ به سُبْحانه ، لأنَّ الوصفَ به وصفٌ بالجهل ، وإذا صُرف النسيان إلى معنَى آخر مَرجوح وقليل التداول ، فإنَّ ذلك يكون هو المعنى المجازي للكلمة .

المثال الثاني جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري في «الصحيح»، كتاب الأطعمة، باب المؤمن يأكل في معي واحد. ومسلم في آداب الأطعمة. ورواه أحمد في «المسند»: أن النبي ﷺ قال: «إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد». والمعنى المتبادر أن الكافر يزيد على المؤمن بسبعة أمعاء لأنه يأكل في سبعة بينما يأكل المؤمن في معي واحد.

وهذا المعنى الظاهر لا يمكن أن يكون مراداً لأن تركيب جسم الكافر لا يختلف في شيء عن تركيب جسم المؤمن. ولا تأثير للإيمان أو الكفر في بناء الجسد؛ لأن الناس يخرجون من بطون أمهاتهم وهم على الفطرة، فلا يسمى الوليد كافراً ولا مسلماً. ثم إن الكافر قد يُسلم فلا ينقص ذلك من عدد أمعائه. وعلى هذا فإن التعبير في الحديث يقصِدُ إلى إبراز شره الكافر ونهيمه وإقباله الكبير على الطعام لافتقاده لذّة الروح التي تجعل تغذيتها من أهم اللذات التي يحصلها المؤمن ويسمو بها على لذّة الإقبال على الطعام.

المثال الثالث: ورد في الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض: «أن الرسول ﷺ حكى عن ربه أنه يقول يوم القيامة لعبده: عبدي مرضت فلم تغدني، قال يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تغدّه، أما علمت أنك لو غدتّه لوجدتني عنده».

والحديث وإن ورد فيه نسبة المرض إلى الله وهو أمر ممتنع لا يصح في حق الله، فإن معناه الحقيقي هو مرض العبد، لكن الله عرّف بقيمة العبد وكرامته عليه بذلك النحو من التعبير.

إنّ فحَصَ هذه النصوص وغيرها لم يفتِ العلماء في أي مرحلة من مراحل تاريخ الإسلام، ولا أحد أثبت لله المرض أو النسيان كما جاء في النصين السابقين.



ويبدو أن القضية المركزية والمحورية التي تحتل موقعا خاصا في النظر العقدي هي قضية وجود المجاز في النص الشرعي قرآنا وسنة، مما يستتبعه حتما اللجوء إلى التأويل .

وأنا أعتقد أن قضية فكرية واسعة لها امتدادها في الكثير من المباحث الشرعية لا يجوز أن يظل القول فيها محصورا في حقل معرفي إسلامي واحد، بل يجب الرجوع بها إلى كل التخصصات العلمية ذات الصلة .

فهي لما كانت قضية من قضايا النظر في النص القرآني، فإنه يجب الرجوع بها إلى علم التفسير لاستبانة إن كان المفسرون يقولون بالمجاز أم لا .

ولما كانت القضية من قضايا دراسة النص الحديثي فإنه لا بد من تعرف موقف علماء دراية الحديث من وجود المجاز الملجئ إلى التأويل .

ولما كانت القضية ذات صلة قوية بأصول الفقه المشتغل على النصوص في بعض مباحثه، فإنه لا بد من تعرف موقف الأصوليين من وجود المجاز ثم التأويل .

ولما كانت القضية أيضا قضية لغوية، فإنه لا بد من الرجوع إلى علماء اللغة على نحو ما كان الرجوع إليهم وهم يقررون مباحث النحو والصرف .

ولما كانت القضية جزءا من مكونات علم البلاغة فإنه لا بد من الرجوع إلى هذا العلم لمعرفة ما انتهت إليه دراسته لقضية المجاز والتأويل .

وأظن أن هذا المنهج الشمولي المستوعب في دراسة قضية المجاز ثم التأويل هو الكفيل بتحقيق المعرفة الشاملة لقضية المجاز والتأويل ضمن النسق المعرفي الإسلامي الذي تتكامل فيه العلوم وتتواصل .

وقبل استنطاق هذه العلوم فإنه لا بد من تحريرها من تهمة البدعة التي أطلقها

البعض قاصدين بها كل المصطلحات والمباحث التي تداولها العلماء .

فلقد قيل إن أخذ علم العقيدة بالتأويل هو تجاوز لمذهب السلف الذين لم يؤولوا ولم يشتغلوا بما اشتغل به الخلف من كثير من مباحث العقيدة . ولقد أجاب الأشعرى عن هذا الإشكال بأن تبديع من قال بمصطلحات جديدة من الجوهر والعرض وغيرهما لا يسلم هو أيضًا من أن يكون بدعة ؛ لأن النبي ﷺ لم يقل من تكلم بشيء من مصطلحات مثل الجوهر والعرض ودليل الثمان والتغالب فاجعلوه مُبتدعًا ولا تأخذوا بكلامه .

وقد ذكر الأشعرى أن الناس تكلموا بعد حياة الرسول ﷺ في مسائل القول ، وارث الجدات ، وأحكام الحرام ، واليائس ، وحبك على غاربك<sup>(١)</sup> . وكثير مما حدث في حياتهم مما لم يكن فيه نص من النبي ﷺ . وقد سئل أبو الحسن إن ظهر في الناس من يقول إن كلام الله مخلوق أكنتم تتوقفون فيه أم لا ؟ فإن قالوا لا ، قيل لهم : لم يقل النبي ﷺ في ذلك شيئًا ، ولو قال إن ربكم شبعان أو ريّان أو مكتسب أو عريان أو مقرر أو صفراوي ، وهل له قلب أو كبِد أو طحال ، وهل يركب الخيل أو لا يركبها ؟ وهل ينبغي أن تسكتوا عنه لأن النبي ﷺ لم يتكلم في ذلك ولا أصحابه ؟ فإن قال المجيب أسكت عنه ولا أجيبه بشيء وأهجره وأقوم عنه ولا أسلم عليه ، ولا أعوده إذا مرض ، ولا أشهد جنازته إذا مات ، قيل له فيلزمك أن تكون في جميع هذه الصيغ مُبتدعًا ضالًا ، لأن الرسول ﷺ لم يقل من سأل عن شيء من ذلك فاسكتوا عنه ولا قال لا تسلموا عليه وقوموا عنه ولا قال شيئًا من ذلك ، فأنتم مُبتدعة إذا فعلتم<sup>(٢)</sup> .

وقصد الأشعرى بهذا بيان أن استحداث مباحث ومصطلحات ومن

(١) أبو الحسن الأشعرى : استحسان الخوض في علم الكلام ، ١٨٥ .

(٢) أبو الحسن الأشعرى : استحسان الخوض في علم الكلام ، ١٨٦ .

ضمنها المجاز ، لا يمكن أن يُعتبر ابتداءً ؛ لأنَّ الحاجة دعت إليه ، وقامت الثقافة الإسلامية على جزءٍ منه .

### المجازُ في كُتب التفسير :

من الأقوال المترددة فيما كتبه ابن تيمية قوله : إن السلف في القرون الثلاثة الأولى لم يتحدثوا في المجاز ، وإنما ظهر عند المتأخرين ، فكان أبو عبيدة أول من وضع كتاباً في المجاز ، وهو مع ذلك لم يقصد به المعنى الذي تداوله الناس فيما بعد .

وقد يكونُ هذا القول صحيحاً إن قصدَ به عدمُ ورود المصطلح ، أما وجود معنى المجاز فإنَّ ذلك يستدعي النظر في بعض ما لدينا من مصادر التفسير المنتمية إلى القرون الإسلامية الأولى ، وهي تفاسير سنية لم تلتبس بآراء الفرق العقدية .

### المجازُ في معاني القرآن للفراء :

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من رجال القرن الثاني ، إذ ولد سنة ١٤٤ هـ وتوفي سنة ٢٠٩ هـ ، وقد بقي كتابه «معاني القرآن» معبراً عن علمه وآرائه . لقد غرض الفراء في «معاني القرآن» لقضايا من المجاز ومن خروج الاستفهام من معناه إلى معانٍ بلاغية أخرى .

فالاستفهام على حقيقته يصدرُ عن الجاهل بالشيء ، لكنه عندما يصدرُ عن العليم بالشيء فإنه لا يكون استعلاماً وإنما يتجه إلى معانٍ أخرى .

ومن الآيات التي خرج بها الاستفهام في القرآن عن معناه الحقيقي قول الله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا ﴾ [البقرة ٢٨] . يقول

الفراء: الاستفهام على وجه التعجب والتوبيخ، لا على الاستفهام المحض، أي: ويحكم كيف تكفرون وهو كقوله ﴿فَأَن تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] <sup>(١)</sup>. والفراء بهذا يقرر أنَّ الاستفهام قد خرج في الآيتين عن معناه إلى معنى التعجب وهو تعبير مجازي.

### المجاز العقلي في معاني القرآن:

يعتبر المجاز العقلي مكوناً من مكونات المجاز، وهو يتمثل في إسناد الفعل وما في معناه إلى غير فاعله الحقيقي.

وقد توقف الفراء عند هذا النوع من المجاز لدى تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتِ بِجَنَّتَيْهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] فقال: رُبَّمَا قال القائل كيف تريح التجارة، وإنما يريح الرجل التاجر، وذلك من كلام العرب: ربح بيعك وخسر بيعك، فحسن القول بذلك، لأنَّ الربح والخسران إنما يكونان في التجارة، فعلم معناه ومثله من كلام العرب هذا ليل نائم، ومثله في كتاب الله: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، وإنما العزيمة للرجال <sup>(٢)</sup>. وهذا لون آخر من المجاز قال به الفراء وفسر به آيتين من القرآن.

### المجاز في تفسير محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ):

يعد تفسير «جامع البيان» للطبري من أهم مصادر التفسير بالمأثور المشهود لها بالسَّلامة من الانحراف العقدي.

وقد عرض أبو جعفر الطبري في مناسبات كثيرة لآيات فسرها بالمجاز منها حديثه عن مجازية أداة الاستفهام.

(١) الفراء: معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٨٨، ١٢٣.

(٢) الفراء: معاني القرآن ١١٤.

فإذا كانت أدوات الاستفهام موضوعة في أصل اللغة للسؤال عن غير معلوم وهي مُسْتَأْة بهذا، فإن خروجها إلى معانٍ أخرى هو المجاز. ومن أمثلته قول الله تعالى مُخَاطَبًا عيسى عليه السلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وليس القصدُ منه أن يستعلم الله من عيسى؛ لأنه أعلم بذلك، وعيسى يرد بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

ومقتضى هذا أن يكون لأداة الاستفهام دلالة أخرى قال عنها ابن جرير الطبري: إنَّ ذلك جارٍ على طريق إلقاء الخطاب إلى مَنْ يستعظم وقوع شيء منه حتى يُيدي إنكاره له. وهو أيضًا إعلام لعيسى بما قاله قومه بعد رفعه من نسبة الإلهية إليه وإلى والدته<sup>(١)</sup>.

ولقد تناول الطبري آيات أخرى عديدة فسَّرها تفسيرًا مجازيًا لا يختلفُ في شيء عمَّا فسَّره بها غيره من الذين جاؤوا بعده، وقيل عنهم إنهم تأولوا النص القرآني.

ويكفي أن أذكر نماذج تقوم مقام الشاهد، منها تفسيره لقول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقد قال ما نصُّه وإنما وصف الله تعالى ذكره اليد بذلك والمعنى العطاء، لأن عطاء النَّاسِ وبذل معروفهم الغالب بأيديهم، فجرى استعمال النَّاسِ في وصف بعضهم بعضًا إذا وصفوه بجود وكرم أو ببخل وشح وضيق.

ومن الآيات التي تأولها الطبري أيضًا قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا

(١) الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن ٥: ٨٨.

وَجْهَهُمْ ﴿[النصر: ٨٨] قال فيه : قال بعضهم كل شيء هالك إلا هو ، وقال آخرون معنى ذلك إلا ما أريد به وجهه<sup>(١)</sup> .

ومن الآيات التي تأولها الطبري قوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] . قال : في قوله ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وجهان من التأويل ، أحدهما يدُ الله فوق أيديهم عند البيعة ، لأنهم كانوا يُبايعون الله ببيعتهم نبيّه ، وفي الآخرة قوله قُوَّةُ الله فوق قُوَّتِهِمْ في نُصرة رسوله ﷺ<sup>(٢)</sup> .

ومن الآيات التي تأولها الطبري قوله تعالى : ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] قال فيها : إنك بمرأى منّا نراك ونرى عمَلَك<sup>(٣)</sup> .

هذه وقفات مُسرعة تُثبت ورود التأويل في التفسير السنية المُبكرة ، وفيها إجابة عن نفي وقوع المجاز في القرون الثلاثة الأولى .

المجازُ عند شُراح الحديث :

لقد وجدَ شُراح النُصوص الحديثية أنفسهم أمام أحاديث لا يُمكن حملها على ظاهرها فتأولوها بما يُنسجم مع الحقائق الشرعية ، وهي أحاديثُ كثيرةٌ يمكنُ الوقوف على بعضها .

قول الرسول ﷺ : « لا تسبُّوا الدَّهرَ فَإِنَّ اللهَ هو الدَّهرُ » . الحديث رواه البخاري بلفظ آخر فيه : « لا تقولوا خيبة الدَّهر ، فَإِنَّ اللهَ هو الدَّهرُ » . ورواه مسلم باللفظ الأول .

قال العيني في شرح الحديث : لا تسبُّوا الدهر يُريد - والله أعلم - لا تسبُّوا

(١) الطبري : جامع البيان ، ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ٢ : ٥٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ٢٧ : ٢٢ .

الدهر على أنه الفاعل لهذا الصنيع بكم ، فالله هو الفاعل ، فإذا سببتم الذي أنزل فيكم المكاره رجع الشب إلى الله وانصرف إليه ، ومعنى قوله : أنا الدهر : أنا مالك الدهر ومصرفه ، فحذف اختصاراً للفظ واتساعاً في المعنى<sup>(١)</sup> .

وقال القسطلاني : أنا الدهر أي خالقه ومدبر الأمور ومقلب الدهر<sup>(٢)</sup> .

وقال القاضي عياض : قوله فإن الله هو الدهر فإن ذلك مجاز ، والدهر إن كان عبارة عن تعاقب الليل والنهار واتصالهما سرمدًا فمعلوم أن ذلك كله مخلوق ولا يصح أن يكون المخلوق هو الخالق<sup>(٣)</sup> .

وحين تُفسر هذا الحديث بغير المجاز فإن ذلك لا يستقيم ، ولذلك قال القاضي عياض : ذكر من لا تحقيق له أن الدهر اسم من أسماء الله ، وهذا جهل من قائله<sup>(٤)</sup> .

أخرج مسلم في كتاب النبوات ، باب فضائل أم سلمة وزينب عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال الرسول ﷺ : «أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يداً» . قالت : فكن يتناولن أيتهن أطول يداً ، قالت : فكانت أطولنا يداً زينب ، لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدق<sup>(٥)</sup> .

وللحديث ألفاظ أخر مقاربة ، ولفظ البخاري الذي في الزكاة عن عائشة

(١) العيني : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، دار الفكر ، ١١ : ٢٠٢ .

(٢) القسطلاني : إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ٩ : ١٠٧ .

(٣) القاضي عياض : إكمال المعلم بفوائد مسلم ٧ : ١٨٣ .

(٤) المصدر نفسه ٧ : ١٨٤ .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب النبوات باب فضائل أم سلمة وزينب زوجتي النبي ﷺ ؛ وإكمال المعلم للقاضي عياض . تحقيق يحيى إسماعيل ، المتصورة ، دار الوفاء ، ١٩٩٨ م ، ٧ : ٤٧٩ ؛ والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب المسلم أحمد بن عمر القرطبي . تحقيق علي بدوي ، ٦ : ٣٥٧ .

رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قُلْنَ : « أئنا أسرع بك لحوقاً ؟ قال : أطولكن يداً ، فأخذوا قصبة يدرعونها ، فكانت سودة أطولهن يداً ، فعلمن بعد أنما كانت طول يدها الصدقة ، وكانت أسرعنا لحوقاً به ، وكانت تحب الصدقة » (١) .

والحديث بصيغه المختلفة يُشير إلى أنَّ أولى نساء بيت النبوة لحوقاً برسول الله ﷺ بعد وفاته هي أطولهن يداً ، فانصرف ذهن نساء الرسول ﷺ إلى الطول المادي ، فصرن يتناولن بالأيدي ويقسمنها ، فكانت سودة أطولهن يداً ، لكنها لم تكن الأولى وفاة ، وإنما توفيت زينب إثر رسول ﷺ ، فعلمت النساء أن مراد الرسول ﷺ بطول اليد هو الكرم والشّفاء . لأن زينب كانت امرأة صناعاً تدبغ وتخز وتصدّق . فكان الحديث صحيحاً بمعناه المجازي لا بمعناه الحقيقي المادي .

جاء في «صحيح مُسلم» في كتاب البرِّ والصّلة ، باب التّرجيب في عيادة المرضى :

عن أبي هريرة قال : قال الرسول ﷺ : « إِنَّ الله يَقُولُ يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال يارب كيف أعودك وأنت ربّ العالمين ؟ قال : أما عَلِمْتَ أَنَّ عبيدي فُلاناً مرض فلم تعده ؟ أما عَلِمْتَ أَنَّكَ لو عُدتَه لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطعمتكَ فلم تُطعمني ، قال يارب وكيف أطعمك وأنت ربّ العالمين ؟ قال : أما عَلِمْتَ أَنه استطعمك عبيدي فلان فلم تُطعمه ؟ أما عَلِمْتَ أَنَّكَ لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم استسقيتكَ فلم

(١) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة باب الصدقة أفضل ؛ وفتح الباري لابن حجر ، دار الفكر ، ١٩٩٦ م ٤٣٥ ؛ شرح الكرماني . بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨٠ م ، ٧ : ١٨٩ ؛ عمدة القاري للعيني ٤ : ٢٨١ .



تسقني، قال: يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تشقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي.

يقول أحمد بن إبراهيم القرطبي: «قوله تعالى: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فلم تسقني تنزل في الخطاب ولطف في العتاب، ومقتضاه التعريف بعظيم فضل ذي الجلال وبمقادير ثواب هذه الأعمال، ويستفاد منه أن الإحسان للعبيد إحساناً للشادة<sup>(١)</sup>.

ويقول النووي في شرح الحديث: أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى: والمراد العبد تشريقاً للعبد وتكريماً له. ومعنى وجدتني عنده أي وجدت ثوابي وكرمي. يدل عليه قول الله تعالى في تمام الحديث: لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو أسقيته لوجدت ذلك عندي، أي ثوابه<sup>(٢)</sup>.

### المجاز في كتب الأصوليين:

لقد تناولت دراسات الأصوليين قضية المجاز وبحثته على أنه واقع في الخطاب الشرعي.

وذهب بعض الأصوليين إلى أن كلمة مجاز هي مصدر ميمي أو اسم للمكان حسب قواعد اللغة. وهو حقيقة عرفية في المجاز كما يتحدث عنه البلاغيون، وأصل استعمال كلمة المجاز أن تستعمل في الجواز المادي الذي تنتقل فيه الأجسام من حيز إلى آخر، أما في الألفاظ فإن الأمر لا يعدو أن يكون تشبيهاً، وهو الذي يقول به عبد العزيز البخاري في «شرحه لأصول البزدوي».

(١) القرطبي: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦: ٦٥٠.

(٢) النووي: شرح النووي لصحيح مسلم ١٥: ١٢٧-١٦١.

وقد تمّ نقل المجاز من معنى المصدرية أو اسم المكان إلى معنى آخر هو معنى اسم الفاعل ، وهو المقصود بالمجاز ، وعلى هذا فإن كانت كلمة مجاز منقولة عن المصدر فإنه يكون مجازًا قرينته الجزئية ، لأنّ المشتق منه جزء من المشتق كما يُقال : هذا رجل عدل أي عادل ، أما إذا كانت كلمة المجاز منقولة عن المكان ، فإنه يكون مجازًا قرينته المحل وإرادة الحال ، كما يُقال : سال الوادي ، أي ماؤه .

### المجاز في كُتب اللغة :

شأن علم النحو أنه يُعنى بدراسة التراكيب في العربية ، وبما للكلمة من آثار إعمالية في ما بعدها . وتحديد الوظيفة الإعمالية وصحة الجملة يقتضي التحقق من المعنى ، لأنّ المعنى هو قائد التركيب الصحيح ؛ إذ المفعولية تقتضي النصب والفاعلية تقتضي الرفع ، والإضافة تقتضي الجر ، ولكن شيئاً من ذلك لا يتحقق إلّا بإدراك ما هو فاعلٌ في الإسناد وما هو مفعولٌ في الإسناد وما هو مُضافٌ كذلك ، مع أن الفرق قد يُوجد بين هذه الأبواب في دلالتها التحوية بين دلالتها اللغوية العادية . فقد يكون الاسم فاعلاً في الإسناد ، وهو ليس فاعلاً في المعنى الدلالي إلى آخره ، كما لو كانت الجملة منفية الفعل ومع ذلك يُسمى المرفوع فاعلاً مع أن الفعل لم يقع أصلاً .

وقد كان سيبويه وهو رائدُ الدرس النحوي مهتمًا بما جاء في القرآن من مجاز بسبب الحذف ، فعقد لذلك باباً أسماه باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى وقد قال في الباب : ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ وَنَسِلَ الْفَرِيقَةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْغَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف : ٨٢] . وإنما يُريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما لو كان عاملاً في

الأهل لو كان ها هنا<sup>(١)</sup>. وقد نبّه أبو سعيد السيرافي إلى أنّ البعض ربما يدعي أنّ سؤال القرية على الحقيقة، لأن يعقوب نبي يمكن أن تكون من معجزته سؤالها، لكنه قال ولا معنى للتشاعّل ببعض هذا الكلام، إذ كان جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن يحتاج معه إلى إقامة دليل.

ومن غير هذا المثال استظهر سيبويه بقول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ (سبأ: ٢٣)، والمعنى: بل مكرهم في الليل والنهار، واستظهر سيبويه كذلك بقول العرب: بنو فلان يطوهم الطريق، أي يطوهم أهل الطريق<sup>(٢)</sup>.

#### رؤية المجاز عند ابن جني:

لقد كان لابن جني وهو من أئمة فقهاء اللغة موقف خاص من المجاز فكان يذهب إلى أنّ معظم الكلام مجاز، إلا أنه لما كثر الحق بالحقيقة، وقد قال ابن جني إنك إذا قلت ضربت زيداً فذلك إطلاق يُقال عنه إنّه حقيقي، لكن الواقع أنّ فيه مجازين أحدهما إطلاقك الضرب، وأنت إنّما تقصد نوعاً منه، ولما عبّرت بزيد كان ذلك مجازاً آخر؛ لأنك إنما ضربت بغضه ولا يكون الكلام حقيقة إلا إذا ضربته في كل جزء من جسده.

ولأجل احتمال العبارة المجاز جرى التوكيد بنفس وعين وما أشبههما لأنك تقول قطع الأمير اللص لأنّ القطع تمّ بأمره، لكن إذا قلت قطع الأمير نفسه اللص فحينئذ يرتفع المجاز.

(١) سيبويه: الكتاب ١: ٢١١. باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى.

(٢) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه. تحقيق أحمد حسن. دار الكتب العلمية، بيروت،

وقد كان ابن جنّي يرى أن المجاز واقع في اللغة لمعان ثلاثة هي الاتباع والتوكيد والتشبيه<sup>(١)</sup>.

فقول النبي ﷺ عن فرس أنس بن مالك إنه لبحر. فإن الاتباع فيه يتمثل في أنه أضاف اسمًا إلى أسماء الفرس، وهو لفظٌ يساعد في الشجع لو احتيج إليه، وأما التشبيه فإنه يُشير إلى شبه جري الفرس بجري أمواج البحر<sup>(٢)</sup>.

وقد رأى ابن جنّي أنَّ من المجاز الحذف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن جنّي أنَّ في القرآن من حذف المضاف أكثر من ثلاثمائة موضع وكلها مجاز بالحذف<sup>(٤)</sup>.

وقد أدرج ذلك كله في الباب الذي أسماه باب شجاعة العربية.

هذه جولة في بعض حقول المعرفة الإسلامية تبين من خلال النظر فيها أنها قالت بوجود المجاز، وتأوّلت تعابيرها بما يُعيدّها إلى أصلها من الوضع اللغوي، وفيها شواهد على أن القول بالمجاز وبالتأويل ليس من مُحدثات الأمور التي طرأت بعد القرون الثلاثة الأولى.

وإذا كان هناك من يُنكر المجاز ويمنع أن يكون جزءًا من طبيعة العربية ومن أسلوب القرآن، فإنه لابدّ من التأكيد أن الظاهرة اللغوية حينما تكون جزءًا من بنية اللغة ومن خصوصياتها البيانية فإنه يكون لها وجود موضوعي محايد، لا يتوقف على إثبات مثبت ولا يزول بإنكار منكر.

(١) ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ٢: ٤٥٠.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٤٤٢.

(٣) المصدر نفسه ٢٢: ٢٤٤.

(٤) المصدر نفسه ٤: ٥٢٢.

فالنظام اللغوي نسق اجتماعي لا يفرضه الفرد وإنما يكتشف حينما يقوم بتخليل متن اللغة وبتوصيف نظيمها الذاتية .

وبعد هذا كله فإنه يصح أن نطرح سؤالاً هو هل المنكرون للمجاز قد استطاعوا أن يتجاوزوه وهم يتعاملون مع النصوص الشرعية ، أم أن الأمر ظل على مستوى التنظير لا غير؟

إن الإجابة عن هذا السؤال قد تكفل بها العلماء الذين تتبّعوا أقوال العلماء ومواقفهم من التأويل خصوصاً .

إذا قيل إن الإمام أحمد باعتباره علماً من أعلام أهل السنة والجماعة لم يتأول النصوص ، والحقيقة أنه تأول لكنّه لم يتوسّع في ذلك ، يقول ابن حزم في «الفصل» : قد رويناه عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر ٢٢] إنما معناه : وجاء أمر ربك<sup>(١)</sup> .

وقد خصّ عبد العظيم المطعني ابن تيمية بفصل مستقل ضمن كتابه «المجاز في اللغة والقرآن» ، تتبع فيه كثيراً من المواقف التي أوّل فيها ابن تيمية نصوص القرآن والحديث .

ومن المواضع التي تأولها ابن تيمية قول الله تعالى : ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى﴾ [القصر : ٣] ، وقوله : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف : ٣] ، وقوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ [القيامة : ١٨] ، وقوله : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة : ١٧] ، وقوله : ﴿عَلَيْنَا بَيَانُهُ﴾ [القيامة : ١٩] .

يقول ابن تيمية عن هذا الاستعمال : مذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها أن النبي ﷺ سَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ ، وجبريل سمعه من الله - عز وجل - .

(١) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل . تحقيق : محمد إبراهيم نصر . بيروت ، دار الجبل ، ١٩٨٥م ، ٢ : ٣٥٨ .

وأما قوله ﴿نَتْلُو﴾ و ﴿نَقُصُّ﴾ ، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ ، فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يُطيعونه ، فإذا فعل أعوانه فعلاً بأمره قال : نحنُ فعلنا . كما يقول الملك : نحن فتحنا هذا البلد ، وهزمنا هذا الجيش ، ونحو ذلك ؛ لأنه إنما يفعل ذلك بأعوانه<sup>(١)</sup> .

وما قاله ابن تيمية يُعبر عما عناه علماء البلاغة بالمجاز العقلي .

وقد تناول ابن تيمية قول الله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] فقال : هو قُرب ذوات الملائكة وقُرب علم الله منه ، فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد ، فيجوز أن يكون بعضهم أقرب من بعض<sup>(٢)</sup> . وأغرب من هذا أن يجد المانعون للتأويل أنفسهم مضطرين إلى تأويل كلام غير الله ولا رسوله ، فحين ساقوا قول ابن عباس : لا تقل « فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإنما قل : فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا . فقد دعاهم ذلك إلى تأويل كلامه بما لا يُفيد الاعتراض على النص القرآني ، وأورد أحمد ساعد حمدان محقق « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » للالكائي بعض تلك التأويلات التي وقع فيها ، وهي ليست من مذهبه ولا وطريقته .

(١) ابن تيمية : الفتاوى ٥ : ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ٥ : ٢٣٤ .



## أثر الإمام أبي الحسن الأشعري في منهج التفكير الإسلامي قد بدأ وحديثاً

محمد سعيد رمضان البوطي

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام  
الأتّمان على رسوله محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإنّ حديثي هنا عن الإمام أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري  
(٢٦٠-٣٢٤هـ) سيَتناول بتوفيق الله المسائل التالية :

أولاً : هل كان الإمام الأشعريّ مُنشئاً لفرقة إسلامية - في العقائد - جديدة ؟  
ثانياً : ما المنهج الذي ألزم الإمام الأشعريّ نفسه به وسار عليه فيما انتهى  
إليه من مسائل العقيدة، وما كان يخوض فيه منها أرتاب الفرق والكلام ؟  
ثالثاً : بعض التطبيقات على منهجه .

رابعاً : ما هي الآثار التي تركها الإمام الأشعريّ في توجهات علماء  
العقيدة الإسلامية من بعده؟ وما هو الدور الذي لعبه في إبراز ما يُسمّى  
بمذهب جمهور المسلمين، أو مذهب أهل السنة والجماعة؟

خامساً : هل في آرائه الكلامية أو الاعتقادية ما خالفه فيه بعض من جاء  
بعده من أئمة أهل السنة والجماعة؟

ولنبداً بأولى هذه المسائل : هل كان الإمام الأشعريّ مُنشئاً لفرقة  
إسلامية - في العقائد - جديدة؟



والجوابُ عن هذا يَبَيِّنُ في حديثِ الأَشْعَرِيِّ نفسه ، والمراجع التي يَعتَمِدُ عليها ثُمَّ لا يَخْرُجُ عنها في مَسَائِلِهِ التي يَتَبَنَّاها وَيُدَافِعُ عنها .

إنَّه يَعرِضُ في كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الإِسْلَامِيِّينَ» لآرَاءٍ كَثِيرٍ مِنَ الْفِرَقِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ، ثُمَّ يُفْرِدُ فَضْلاً عُنوانَهُ : «وهذه حكاية جُمْلَةٌ مَا عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ السُّنَّةِ» ، وَيَعرِضُ فِيهِ عَقَائِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا مَأْخُوذَةً مِنْ صَرِيحِ الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : «وبكلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ - نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ - وَمَا تَوَفَّقْنَا إِلَّا بِاللَّهِ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ»<sup>(١)</sup> .

وهو يَعرِضُ لِمَذَاهِبٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَجَسِّمَةِ ، ثُمَّ يَنْقُلُ عَنْهُمْ يُسَمِّيهِمْ أَهْلَ السُّنَّةِ وَأَصْحَابَ الْحَدِيثِ - تَنْزِيهِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِ وَالشَّبِيهِ وَالنَّظِيرِ ، ثُمَّ يَقُولُ : «ولم يَقُولُوا شَيْئاً إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي الْكِتَابِ ، أَوْ جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَبِهَذَا نَقُولُ»<sup>(٢)</sup> .

وَيُؤَكِّدُ مَوْقِفَهُ هَذَا فِي مَكَانٍ آخَرَ يَزُوي فِيهِ مَا يَقُولُهُ الْمَجَسِّمَةُ عَنِ الْعَيْنِ وَالْيَدِ لِلَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ يَقُولُ : «لَسْنَا نَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا قَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَقُولُ : وَجْهٌ بِلَا كَيْفٍ ، وَيَدَانِ وَعَيْنَانِ بِلَا كَيْفٍ»<sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرِّرُ مُؤَكِّدًا مِثْلَ هَذَا فِي كِتَابِهِ «الإِبَانَةُ» . عَلَى أَنَّ جُلَّ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ مُثَبَّتٌ فِي كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الإِسْلَامِيِّينَ»<sup>(٤)</sup> .

(١) أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، طبعة جمعية المستشرقين الألمانية ٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه ٢١١.

(٣) المصدر نفسه ٢١٧.

(٤) من الناس من يبعث الرّيب في نسبة كتاب «الإبانة» أو بعض ما فيه إلى الأشعري . وجلّ ذلك =

كما يَتَبَيَّنُ الجواب عن هذا السؤال أيضاً فيما اجْتَمَعَتْ عليه كلمة الأئمة والعلماء الذين جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِ ، فقد أَجْمَعُوا على أَنَّهُ لم يَتَّبِعْ مَذْهَباً ، ولم يُنْشِئْ فِرْقَةً جَدِيدَةً أُضِيفَتْ إِلَى الْفِرْقِ التي وُجِدَتْ ثُمَّ تَكَاثَرَتْ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ ، وهو ذَاتُهُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَأئِمَّةُ الْفِقْهِ فِي عَصْرِهِ .

يقول ابنُ عَسَاكِرَ ، نَاقِلاً عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ مَا نَصَّهُ :

« اتَّفَقَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيَّ ، كَانَ إِمَامًا مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، تَكَلَّمَ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَرَدَّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبَدْعِ »<sup>(١)</sup> .

ويقول ابنُ السَّبْكِ فِي « طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ » : « اعْلَمَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ لم يُبَدِعْ رَأْيًا ، ولم يُنْشِئْ مَذْهَبًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَرَّرٌ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ ، مُنَاضِلٌ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَالانْتِسَابُ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ نِطَاقًا وَتَمَسَّكَ بِهِ ، وَأَقَامَ الْحُجَجَ وَالْبَرَاهِينَ عَلَيْهِ ، فَصَارَ الْمُقْتَدِي بِهِ فِي ذَلِكَ ، السَّالِكُ سَبِيلَهُ فِي الدَّلَائِلِ يُسَمَّى أَشْعَرِيًّا »<sup>(٢)</sup> .

ويقول ابنُ خُلِّكَانَ : « هُوَ صَاحِبُ الْأَصُولِ ، وَالْقَائِمُ بِبُضْرَةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الطَّائِفَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ »<sup>(٣)</sup> .

ويقول ابنُ الْعِمَادِ فِي كِتَابِهِ « شَذَرَاتُ الدُّهَبِ » : « وَقَدْ بَيَّضَ اللَّهُ بِهِ وَجْهَهُ أَهْلَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَسَوَّدَ بِهِ رَايَاتِ أَهْلِ الْاِعْتِرَالِ وَالْجَهْمِيَّةِ ، فَأَبَانَ وَجْهَهُ

= موجود في كتابه مقالات الإسلاميين . وليس في الناس من يرتاب في نسبته إلى الأشعري .

(١) ابن عساكر : تبين كذب المغتري ١١٢-١١٣ .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ٣ : ٣٦٥ .

(٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان ٢ : ٣٦٢ .

الحق الأبلج، ولصُدور أهل العلم والعرفان أنلج»<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من وضوح هذه الدلائل كلها، وعلى الرغم من تعريف الإمام الأشعري ذاته بنفسه، وتأكيد المتكرر بأنه إنما يقول في مسائل العقيدة كلها بما يقول به أصحاب رسول الله وأصحاب الحديث وأهل السنة، فإن في الناس من يصرون - لأمر ما - على أنه هو الآخر كان صاحب فِرقة، ومُنشئ مذهب، ومبتدعاً لرؤى فكرية وفلسفية، ويدّو أن هؤلاء الناس مُتَلَبِّسون بما يتَّهمون به الإمام الأشعري، ولا ريب أنهم يتَّبعون في هذا الذي يذهبون إليه ويصرون عليه، جماعة المُستشرقين الذين طاب لهم أن ينصرفوا إلى دراسة الفرق الإسلامية وتاريخها.

واني لأذكر أن المُستشرق الفرنسي «ماسينيون» زار كلية الشريعة بجامعة دمشق في أواخر السنينات من القرن الماضي. فكان ذأبه إظهار الإعجاب بالفكر الإسلامي، والمُنافحين عن الفلسفة الإسلامية، والعقائد الإسلامية عموماً كلماً دعت المناسبة. فوقف أحدُهم مرة يقول له: فلماذا لا تتبني إذا هذه المُعتقدات وتُعلن عن دخولك في الإسلام؟.. فأجابه قائلاً: أي إسلام تدعوني إلى دخوله: أهو الإسلام المُعتزلي، أم المُرجئي، أم الجهمي، أم الأشعري، أم المائريدي، أم الخارجي أم الشيعي؟

أقول: لقد كان المفروض أن يُقال له: ادخل الإسلام الذي كان موجوداً قبل ظهور هذه الفرق كلها، إذا سجدت نفسك واجداً من أتباع الإمام الأشعري والمائريدي، وبعبارة أخرى: سجدت نفسك معهما ثالث ثلاثة، سائرين على النهج الذي ترك رسول الله عليه أصحابه.

(١) ابن العماد: شذرات الذهب ٢: ٣٠٣.

إنه وهم خطير وكبير تصنعه ثلّة من المستشرقين ، تنفيذاً لرسالتهم التي حملوا أعباءها ، وكلفوا بيثها في أوساط المسلمين ، وإذخالها في أذهان المغفلين منهم . ويتبعهم في نشر هذا الوهم أصحاب عصبية مذهبية جديدة ، قصارى همهم الانحصار لاينداعاتهم ، ولو وجدوا أنفسهم يقفون بهذا في خندق عدواني واحد مع أولئك المستشرقين .

إن الإمام الأشعري لم يتدع لنفسه مذهباً ولا رأياً في الدين ، بل لفت نظره - وقد أمضى شطراً من عمره وهو يتبني أفكار المعتزلة - ما يعتقده أهل السنة والحديث - ومعهم الفقهاء المشتغلون بدراسة أحكام الشريعة - في مسائل أصول الدين ، موروثة لهم من جيل التابعين ، الذين ورثوها من عهد الصحابة رضوان الله عليهم . ونظر فرأى جمهرة علماء المسلمين وسوادهم على ذلك النهج يسيرين ، وبتلك المعتقدات يتمسكون ؛ غير أن ظهور تلك الفرق الأخرى بخصوماتها ومجادلاتها ، وانحصار كل منها لأفكاره ، صرف كثيراً من الأسماع والأفكار إلى ضجيج تلك الخصومات والمناقشات ، حتى عادت عقيدة أصحاب رسول الله ﷺ وجمهرة المسلمين من بعدهم معمولة داخل تلك الصراعات ، وأصبحت أشبه ما تكون بالجادة العريضة التي تكاثرت عليها الأثرية والحجارة والزمال ، حتى ضاعت على الناس معالمها ونأهوا عن حدودها .

فكان عمل أبي الحسن الأشعري محصوراً في إزاحة ذلك الركام عن تلك الجادة العريضة ، وإبرازها جليّة أمام الأنظار ، ومن ثم تنبيه الناس إلى ضرورة اتباع ما عليه جماعة المسلمين منذ عصر النبوة ، مدعوماً بنصوص الكتاب والسنة . وذلك تنفيذاً لوصية رسول الله من بعده باتباع الجماعة والتحذير من الشروء عن جاداتها العريضة إلى السبل الثائهة المتعرجة التي نهى

عَنِ الشُّرُودِ إِلَيْهَا بَيَانُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْقَائِلُ : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَنُكُم بِهِ﴾ لَمَّا لَكُمْ تَنفُونَ ﴿[الأنعام : ١٥٣] .

فِي النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَلَمَّاذَا تُنْسَبُ عَقِيدَةُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَجَمَهَرَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى شَخْصِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ؟ وَلَمَّاذَا يُنْسَبُونَ جَمِيعُهُمْ إِلَيْهِ فَيَقَالُ عَنْهُمْ : الْأَشَاعِرَةُ ، وَرُبَّمَا يُسَبَّوْا إِلَيْهِ وَإِلَى أَبِي مَنْصُورِ الْمَآثِرِيِّ<sup>(١)</sup> ، فَقِيلَ عَنْهُمْ : الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَآثِرِيَّةُ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ هُوَ الَّذِي قَامَ - مِنْ دُونِ بَقِيَّةِ عُلَمَاءِ الشُّنَّةِ وَالْفِقْهِ - بِالِدِّفَاعِ عَنْ عَقَائِدِهِمِ وَالتَّدْلِيلِ عَلَيْهَا وَتَرْصِيفِ مَا يُخَالِفُهَا مِنْ يَدَعِ الْفِرْقِ الْأُخْرَى . فَانْتَشَرَ اسْمُهُ بِذَلِكَ فِي الْآفَاقِ وَتَوَارَدَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ مِنْ أَقْطَارِ الْعَالَمِ فَأَجَابَ عَنْهَا ، وَعَمَّتْ جُهُودُهُ الْعِلْمِيَّةُ - الَّتِي سُمِّيَتْ بِمَذْهَبِ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - بِلَادَ الْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ وَالشَّامِ وَبِلَادَ الْمَغْرِبِ ، وَتَجَاوَزَتْهَا إِلَى أَقْصَى بِلَادِ أُفْرِيْقِيَّةٍ . فَمِنْ أَجْلِ هَذَا ارْتَبَطَتْ عَقَائِدُ السَّلَفِ ، وَأَهْلُ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِاسْمِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ . بَلْ إِنَّ كُلَّ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا فِي شُغْلِ شَاغِلٍ عَنِ الْإِتِّفَاتِ إِلَى خُصُومَاتِ الْفِرْقِ وَأَفْكَارِهِمِ الْمُتَضَارِبَةِ ، لَانْصِرَافِهِمْ إِلَى مَا هُمْ بِصَدْدِهِ مِنْ خِدْمَةِ الشُّنَّةِ أَوْ التَّفْسِيرِ أَوْ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ ، أَخَذَقُوا بِهَذَا الَّذِي جَاءَ نَصِيرًا لِلْقُرْآنِ وَالشُّنَّةِ وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ ، وَشَدُّوا مِنْ أَرْزِهِ وَانْتَسَبُوا إِلَيْهِ . وَيَذَكِّرُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ أَتْبَاعَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ يَدِينُونَ بِالْعَقِيدَةِ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ، فَمِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ كَافَّةً وَمُعْظَمُ الشَّافِعِيَّةِ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو مَنْصُورِ الْمَآثِرِيِّ ، نَسَبُهُ إِلَى مَآثِرِيْدٍ ضَاحِيَةٍ مِنْ سَمَرْقَنْدٍ مِنْ بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ «بَاسِيَا الْوَسْطَى الْآن» . تُوْفِيَ عَامَ ٢٦٨ هـ .

والحنيفة وكثير من الخطاب. ومن لم يكن من هؤلاء من أتباع الإمام الأشعري، فهم من أتباع أبي منصور المائريدي. كقسم من الحنفية وبعض الشافعية.

أقول: والخلاف بين الإمام الأشعري والإمام المائريدي مَحْصُورٌ في مسائل جزئية اجتهادية. وقد غني كثير من العلماء بجمع نثارها، فحصرها بعضهم في عشر مسائل، وجمعها ابن السبكي في ثلاث عشرة مسألة، وقال: «منها مغنوي ست مسائل، والباقي لفظي»، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم تكفيراً ولا تبديعاً، صرح بذلك أبو منصور البغدادي وغيره من أئمتنا وأئمتهم»<sup>(١)</sup>.

وأقول: لولا حاجز المسافة المكانية الشاسعة بين الإمامين، لأحالت المذاكرة والمناقشة بينهما الخلاف في هذه المسائل البسيطة إلى وفاق.

**المسألة الثانية: ما المنهج الذي ألزم الإمام الأشعري نفسه به وسار عليه؟**

بوسعنا أن نستخلص المنهج الذي ألزم الإمام الأشعري به نفسه، مما دونه في كتبه التي وصلت إلينا مثل «مقالات الإسلاميين»، «والإبانة»، «ورسالة إلى أهل الثغر» وغيرها. وتلخصه فيما يلي:

أولاً: إنه يرى أن دور العقل أمام مصدري القرآن والسنة، يتمثل في الكشف عن أنه كلام الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ثم يتمثل في إدراك مضامينهما وتجليات الغوامض منهما، وإزاحة غواشي اللبس عنهما، كما يتمثل في دعم كل ما قرره بيان الله أو سنة رسوله، بالبراهين العقلية. فالعقل إذاً عند الأشعري خادِمٌ لنص القرآن وصحيح السنة، وما ينبغي أن يكون حاكماً عليه. بل إنه يرى أن تشليط العقل على القرآن أو السنة بالحكم عليه

(١) السبكي: طبقات الشافعية ٣: ٣٧٨.

لصالحه، أي لصالح العقل، يُفقد العقل وظيفته عن طريق تحميله لما ليس من شأنه أن يحمله. إذ إن نصوص القرآن والسنة لا تتضمن من المعاني إلا ما يتفق مع موازين العقل، سواء ظهر لنا ذلك أم لم يظهر، والقول بخلاف ذلك ولوع في الكفر الصريح. إذا فتشليط الاجتهادات العقلية على أي من نصوصهما بحكم التغيير والتأويل المجانفين لقواعد اللغة والدلالات، ليس في الحقيقة إلا إقصاء للعقل عن وظيفته، وإن أُوهم في الظاهر أنه خضوع لسلطانه. ولقد عبّر الأشعري عن مبدئه هذا بقوله في أكثر من موضع في كتابه «مقالات الإسلاميين»: «ولا نُقدّم بين يدي الله في القول»، أي لا نتجاوز كلام الله إلى ما قد يخالفه من أحكام عقولنا. لا لأننا نغلب سلطان الثقل على العقل، بل لأننا نتهم أنفسنا بالتكبر عن معرفة قرار العقل، في كل ما يخالف به قرار الثقل الذي هو نص القرآن وصحيح السنة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: لم يكن يتبسط في ممارسة علم الكلام، على النحو الذي نراه في صنيع كثير ممن جاءوا من بعده، وإنما كان يعود إلى مسأله كلما اضطره الأمر إلى الرد على المتشدين والمتجملين بها، من المعتزلة والخشوية والقدريّة وأضرابهم. ولقد كانت له قدم راسخة في العلوم والمسائل الفلسفية التي ولع بها المبتدعة من أولي الفروق الجايحة، فكان رده عليهم بأدلتهم من الواجبات الداخلة في القاعدة القائلة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، روى ابن السبكي أن الأشعري كان لا يتكلم في علم الكلام إلا حيث يجب عليه نصرًا؛ للذين ودقًا للمبطلين<sup>(٢)</sup>.

(١) الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢١١.

(٢) انظر الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر ١٢٤ وما بعدها؛ ابن خلدون: المقدمة، طبعة بولاق ٢٢٦، السبكي: طبقات الشافعية ٣: ٣٥٠.

ثالثاً : يرى ضرورة الاستدلال بالحديث الصحيح ، متواتراً كان أو آحاداً ، والأخذ بما كان يراه أصحاب رسول الله ﷺ ، يقول في كتابه « الإبانة » : « ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله ، التي رواها الثقات عدل عن عدل حتى تنتهي الرواية إلى رسول الله ﷺ ، ولكن الكفر لا يكون إلا بإنكار ما هو متواتر ومعلوم من الدين بالضرورة<sup>(١)</sup> . ويرى أنه لا ينسخ القرآن إلا القرآن ، ولا ينسخ السنة إلا سنة مثلها . فإن وجدت سنة نسخت قرآناً فلا بد أن تجد مع السنة قرآناً يؤيدها . وإن وجد قرآن نسخ سنة فلا بد أن تجد مع القرآن سنة تؤيده . وهو يذهب في ذلك إلى مثل ما ذهب إليه الشافعي<sup>(٢)</sup> .

رابعاً : يرى الإمام الأشعري أن أسماء الله تعالى وصفاته يعتمد فيها على الثقل من الشرع - أي النص - ولا يجوز الاتباع فيها لأقيسة اللغة . يقول : « إن طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشرعي دون القياس اللغوي ؛ فأطلقت حكيماً ؛ لأن الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلاً ؛ لأن الشرع منعه . ولو أطلقه الشرع لأطلقته<sup>(٣)</sup> .

خامساً : يقرّر الإمام الأشعري أن كل ما هو داخل في المشتبه من آيات الصفات والأفعال ، يجب فهمه على ظاهره وتفسيره بمعناه الحقيقي دون كيف ، ولا يجوز إخراج شيء منه إلى المجاز ، إلا عند وجود حجة تدل على ذلك . يقول جواباً عن سألته : ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى : ﴿ عَمِلْتَ آيَاتًا ﴾ [يس : ٧١] ، وقوله : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بَدَنِي ﴾ [مر : ٧٥] على المجاز .. يقول : « حكم كلام الله أن يكون على ظاهره وحقيقته ، ولا

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٢٩٠ ، الإبانة : ٨ - ٩ ، رسالة إلى أهل النغر ٨٣ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٤٧٩ .

(٣) من مناظرة بين الإمام الأشعري وأبي علي الجبائي . انظر الشبكي : طبقات الشافعية ٣ : ٣٥٧ .



يُخْرِجُ الشَّيْءَ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا لِحُجَّةٍ . أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ الْعُمُومَ ، فَإِذَا وَرَدَ بِلَفْظِ الْعُمُومِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى حَقِيقَةِ الظَّاهِرِ ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُغْدَلَ بِمَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ عَنِ الْعُمُومِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . كَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ مِنْ إِبْتِثَاتِ الْيَدَيْنِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغْدَلَ بِهِ عَنْ ظَاهِرِ الْيَدَيْنِ إِلَى مَا ادَّعَاهُ خُصُومُنَا إِلَّا بِحُجَّةٍ . وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ ، لَجَازَ لِمَدَّعٍ أَنْ يَدَّعِي مَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ فَهُوَ عَلَى الْخُصُوصِ ، وَمَا ظَاهِرُهُ الْخُصُوصُ فَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . وَإِذَا لَمْ يَجْزُ هَذَا لِمَدَّعِيهِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ ، لَمْ يَجْزُ لَكُمْ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ» (١) .

من تطبيقات هذا المنهج :

نَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ نَمَازِجَ ، إِذْ لَنْ يَتَّحَ لَنَا تَجَاوُزُهَا وَاسْتِقْصَاءُ بُنْيَانِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُرْتَكِزِ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ ، فِي هَذِهِ الْوَرَقَةِ الَّتِي التَّرَمُّتُ فِيهَا الْاِخْتِصَارُ وَالتَّلْخِصُ .

فَمِنْ تَطْبِيقَاتِ هَذَا الْمَنْهَجِ : مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ مُتَّبَعًا فِي ذَلِكَ جُمْهُورَ الْمُسْلِمِينَ ، أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ «أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا يُرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ»

وَقَرَّارَ الْأَشْعَرِيِّ هَذَا مُسْتَنَدًا إِلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الْقَاضِي بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ، وَأَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا قَالَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ بِشَرْعٍ وَإِنْبَاءً ، وَالْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ مَبْشُوطَةٌ فِي أَمَاكِينِهَا . ثُمَّ أَصْغَيْنَا إِلَى هَذَا الَّذِي يَقُولُهُ وَحْيًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَإِذَا فِيهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَبُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وَإِذَا فِيهِ قَوْلُهُ عَنِ الْكَافِرِينَ عِقَابًا لَهُمْ :

﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] ، فكان من قرار العقل تصديق هذا الذي جاء وخياً من عند الله .

ثم إن منهجه القاضي بتفسير الألفاظ الواردة في القرآن والسنة بظاهرها الحقيقي ، وعدم الشروع بها إلى المعاني المجازية ما أمكن ذلك ، أوجب تفسير كلمة « ناطرة » بمعناها الحقيقي لا صرفها إلى المجاز عن طريق تأويلها بـ « منتظرة » ، وأوجب تفسير كلمة « محجوبون » بأنهم محجوبون عن رؤية الله عز وجل ، بخلافًا للمؤمنين الصالحين الذين لن يحجبوا عن التمتع برؤيته .

إذا فمخالفة الإمام الأشعري للمعتزلة في هذه المسألة ، إنما هي استجابة منه لقرار العقل وحكمه وإن بدا في وهم المعتزلة وذبولهم أنه تجاهل للعقل رعاية لما يقضي به النص .

إن العقل بعد أن قرّر أن القرآن كلام الله الموحى به إلى رسوله ، لا بُدَّ أن يجزم بصحة ما ينطق به كلامه ، إذ مما لا ريب فيه أن الله قادر على أن يُمتع عباده برؤيته بأبصارهم ، وما هو قد وعد بذلك . وإخراج الكلام بعد ذلك عن حقيقته الدالة على هذه الرؤية إلى المجاز الذي يُفنيها مُشاكسةً لكل من العقل والنص معاً .

والخلاصة أن الإمام الأشعري يتّدا رحلته العلمية مع العقل ، ثم إن العقل يُسلبه إلى النص الذي أثبت أنه كلام الله أو كلام رسوله ، ثم إنه يستعين بالعقل للوقوف على مضامينه ومعانيه ، مُتخذاً من قواعد الدلالات العريضة مفتاحاً للولوج ذلك . وهذا هو الأمر الموجه من الله إلى عباده : أن يتعاملوا مع العقل في كل ما يُدعون إليه . وصدق الله القائل : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦] .

ومن نماذج هذه التطبيقات : التزامه الدقيق بما قرّره في منهجه الذي

لِحُضْنَاهُ، مِنْ أَخْذِهِ بِمُضْطَلَحَاتِ الْقُرْآنِ وَعَدَمَ تَجَاوُزِهِ لَهَا. أَلَمْ يَقُلْ: «وَلَا تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ فِي الْقَوْلِ» . وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ مَخَافَةً أَنْ يُوقِعَهُ التَّجَاوُزُ فِي الرُّغْلِ، فَيَتَنَكَّبَ بِذَلِكَ عَنْ قَرَارِ الْعَقْلِ ذَاتِهِ، إِذْ إِنَّ نَصَ الْبَيَانِ الْإِلَهِيِّ هُوَ الْمَضْبَاحُ الْهَادِي إِلَى قَرَارِ الْعَقْلِ عِنْدَمَا يَكُونُ صَافِيًا غَنِ الشَّوَائِبِ.

فَمِنْ ذَلِكَ اتِّبَاعُهُ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْقَاضِي بِالْفَرْقِ بَيْنَ رِضَا اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ. فَقَدْ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ لَيْسَ مِنْ مَرْضِيَّاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ قَذَاةَ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ بِكُفْرِهِمْ مِنْ مُرَادَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.. فَإِرَادَةُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَعْمَ مِنْ رِضَاهُ.. وَأَيُّ مُخَالَفَةٍ لِهَذَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ بَيَانُ اللَّهِ: تَقَدُّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَعَلِيهِ فِي الْقَوْلِ، وَسَبْقُ عَلَيْهِ فِي الْقَرَارِ وَالْحُكْمِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ الْوُقُوفُ عِنْدَ قَرَارِ اللَّهِ الْقَائِلِ بِتَخْلِيدِ الْكَافِرِينَ فِي الْعَذَابِ، وَتَخْلِيدِ الْمُؤْمِنِينَ فِي النِّعَمِ، وَعَدَمَ تَجَاوُزِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَرَارُ الْبَيَانِ الْإِلَهِيِّ هَذَا، بِأَيِّ تَأْوِيلٍ أَوْ تَفْسِيرٍ مُخَالِفٍ أَوْ إِضَافَةٍ.. فَأَتَكَرَّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِفَنَاءِ النَّارِ، وَأَتَكَرَّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِنَحْوِ ذَلِكَ. إِذْ إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ تَقْيِيدٌ لِلْمُطْلَقِ فِي كَلَامِ اللَّهِ دُونَ وَجُودِ مُقَيَّدٍ، أَوْ تَخْصِصٍ لِعُمُومِ الْأَرْمَنِ دُونَ وَجُودِ مُخَصَّصٍ.. وَمَنْ اسْتَنَدَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَقْلِ، فَقَدْ قَضَى بِأَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ، يُعَيِّرُ فِيهِ وَيَبْدِلُ مِنْهُ. وَهِيَئَاتِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَقْلِ سُلْطَانٌ عَلَى الْبَيَانِ الْإِلَهِيِّ الصَّرِيحِ فِي بَيَانِهِ وَالْقَاطِعِ فِي دَلَالَتِهِ. وَلَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَى مَلَائِكَتِهِ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْبِقُونَهُ

(١) الشبكي: طبقات الشافعية ٣: ٣٥٨، الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢٩٤-٤١٨ وما بعدها، ورسالة إلى أهل النغر، طبعة دمشق ١٦٩.

بالقول، فدل ذلك على بُغضِهِ عَزَّ وَجَلَّ لمن يَشِقُّونَهُ بالقول، أي لمن يُخَبِّرونَ عَنْهُ بما لم يَقُلْهُ، أو بخلاف ما قاله<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك وقوفه عند المصطلح القرآني «الكسب»، وإثاره لاستعمال هذه الكلمة على استعمال مصطلح الاختيار أو القصد والعزم الذي جنح إليه الآخرون.

إنه ألزم نفسه بهذا المصطلح، لأنه المصطلح الوارد مُتَكَرِّرًا في القرآن تعبيرًا عن مصدر استحقاق الإنسان للجزاء في أفعاليه، وهو القصد والعزم. إذا فكلمة «الكسب» في القرآن لا تعني الفعل، كما قد توهم البعض، والدليل على ذلك قوله: عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، فقد نُسِبَ الكسبُ إلى القلوب، وإنما تَقِفُ وظيفة القلوب عند حدِّ القصد والعزم.. وقد استقام بهذا الالتزام من الإمام الأشعري الدليل القاطع الذي واجه به المعتزلة على أن الجزاء يوم القيامة ليس على الأفعال التي هي من خلق الله وبقدرته، وإنما هو على الكسب الذي هو عزم الإنسان وقصده، والذي وَرَدَ في أكثر من عشر آيات في القرآن.

هل القول بالكسب نظرية؟ وهل الإمام الأشعري مخترع لها؟

من الكتاب المحدثين من جعل الإمام الأشعري صاحب نظرية اخترعها ونادى بها، ألا وهي ما سماه بنظرية الكسب!!.. وكأن القرآن غير مليء بالآيات التي تُردّد كلمة «الكسب» وتُغلي عن تحمّل الإنسان لنتائج كسبه. من هؤلاء: الأستاذ صالح الزرّكان الذي قرّر تبعًا لأستاذه محمود قاسم نسبة هذه «النظرية» إلى الأشعري، قائلًا: «ومن أجل ما يَينَ مذهبي الجبرية

(١) الشبكي: طبقات الشافعية ٣: ٣٥٨؛ الأشعري: مقالات الإسلاميين ١٤٨-١٤٩.

والمُعْتَرَلَة مِنَ التَّعَارُضِ ، وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْغُيُوبِ ، حَاوَلَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ يَتَخَلَّصَ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ مِنَ الْجَبْرِ الْمُطْلَقِ وَالْحُرِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ ، فَأَتَى بِنَظَرِيَّةِ الْكَسْبِ<sup>(١)</sup> .

وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ عَادَ فَقَالَ : « وَلَكِنْ يَتَدَوَّلِي أَنَّ النَّظَرِيَّةَ أَقْدَمَ مِنْهُ ، إِذَا وَجَدْتُ أَبَا جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ (٢٢٨-٣٢١هـ) يَقُولُ فِي رِسَالَتِهِ الْمُسَمَّاةِ « الْإِغْتِقَادُ فِي أَصُولِ الدِّينِ » : « وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ بَخْلَقِ اللَّهِ وَكَسْبِ مِنَ الْعِبَادِ » ، وَالْأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَسَازِ الزَّرْكَانَ عَثَرَ عَلَى الْكَسْبِ وَكَوْنَهُ مَنَاطَ الْأَجْرِ فِي أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ ، لَدَى الطَّحَاوِيِّ الَّذِي هُوَ أَسْبَقَ مِنَ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَلَمْ يَعْثُرْ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْقَائِلِ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ ﴾ [المدثر : ٣٨] ، وَالْقَائِلِ : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وَالْقَائِلِ : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

وَلَوْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّرْكَانِ وَأَسَاتِذِهِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - وَقَفَ عَلَى هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمَثَالِهَا مُتَأَمِّلًا فِيمَا تَغْنِيهِ كَلِمَةُ الْكَسْبِ ، بَعْدَ وَقُوفِهِ عَلَى الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَنْصُرُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بِمَا فِيهِ الْإِنْسَانُ وَفِعْلُهُ . إِذَا لَمَّا سَمِعِي هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْقُرْآنِيَّةَ «نَظَرِيَّةً» ، وَلَمَّا رَدَّدَ اخْتِرَاعَهَا - عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِ - بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ .

وَمِنْ هَذِهِ الثَّمَاذِجِ ، التَّطْبِيقَاتِ الْكَثِيرَةِ لَمَّا أُلْزِمَ نَفْسَهُ بِهِ مِنْ تَفْسِيرِ آيَاتِ الصِّفَاتِ بِمَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ دُونَ كَيْفٍ ، إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْحُجَّةِ الصَّارِفَةِ لِلْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ . إِنَّ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمَجَازَ لَيْسَ مُبْعَدًا الْبَتَّةَ عَنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَسَائِرِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ . وَإِنَّمَا الْأَمْرُ تَابَعَ فِي ذَلِكَ لَمَّا يُقَرَّرُهُ

(١) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ٥٢٤ ، وانظر أيضًا : محمد سعيد رمضان البوطي : الإنسان مُسِيرٌ أَمْ مُخَيَّرٌ ٦٦ .

الدليل. فإن غاب الدليل المُلجئ إلى المجاز، فذلك يعني الرجوع إلى الأصل وهو الأخذ بالحقيقة دون القول بالكيف، وهو المصير الذي لا محيد عنه. وإن ظهر أمامنا الدليل المُلجئ إلى المجاز، فذلك هو المصير الذي لا محيد عنه إذن، والحقيقة عندئذ هي الغائية.

يتبني على هذا الكلام أن في آيات الصفات ما لا حجة فيه على التأويل، وفيها ما ثبت فيه الحجة بالإجماع على ضرورة التأويل، وفيها ما كانت الحجة فيه محل اجتهاد ونظر.

فأما ما لا حجة فيه على التأويل، فيجب فهمه على ظاهره وحقيقته دون إلحاق أي كيف بذاته عز وجل، ذلك هو قرار الإمام الأشعري وهو مذهب السلف وأهل السنة والجماعة، وقد ضرب الأشعري لذلك أمثلة في كتابه «الإبانة» و«مقالات الإسلاميين».

وأما ما ثبتت الحجة فيه بالإجماع على ضرورة التأويل، فمن أمثاليته قوله - عز وجل - خطاباً لنبه المصطفى ﷺ: ﴿وَأَصِرْ بِكُم رَّبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] فقد تم الإجماع على أن كلمة «الأعين» لا تصلح لأن تكون ظرفاً للنبي ﷺ لا من حيث الإمكان العقلي ولا من حيث الواقع الفعلي، إذا فلا بُد من صرف «الأعين» إلى معنى الحماية والرعاية، ولا يتأتى الاختلاف في ذلك قط. ومن أمثاليته الوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [النمر: ٨٨]، فلا يتأتى تفسير الوجه بمعناه الحقيقي الذي هو جزء من الذات، ولكن وقع الخلاف في المجاز الذي يجب أن يؤول إليه.

وأما ما كان وجود الحجة فيه محل نظر وخلاف، فكثير، وقد ذكر الإمام البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» طائفة منها، وفي تفسير الإمام الطبري فيض منها، وقد أطلال الإمام الخطابي في «معالم السنن» في بيان

العوامل التي دعت إلى الخلاف في تأويل بعض المُنشأيه مِنَ الوارد في القرآن والصحيح مِنَ السُّنة .

وهَا أَنَا أَذْكَرُ لَكَ بَعْضًا مِمَّا اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ : أَيُوْوَلُ أَمْ لَا .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا صَحَّحَ مِنْ تَأْوِيلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَهُ «جَاءَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
**«وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»** [الفجر : ٢٢] ، بِمَعْنَى وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ مُسْتَدِلًّا  
 عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : **«أَوْ يَأْتِيَّ أَمْرُ رَبِّكَ»** [النحل : ٣٢] <sup>(١)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، مِنْ تَأْوِيلِهِ لِنُزُولِ اللَّهِ إِلَى  
 السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، الْوَاردِ فِي أَحَادِيثِ التُّزْوِلِ ، بِاقْبَالِهِ بَجَلٍّ جَلَالِهِ عَلَى عِبَادِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الصُّحَّاحِ مِنْ تَأْوِيلِهِ  
 «الْوَجْهَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : **«كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»** [القمر : ٨٨] بِذَاتِهِ  
 تَعَالَى وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْعَرْشِ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : **«وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ  
 اللَّهِ»** [البقرة : ١١٥] ، فَقَدْ حَكَّى الْمُزَنِّيُّ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ  
 الْآيَةِ : يَعْنِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَتَمَّ الْوَجْهَ الَّذِي وَجَّهَكُمْ اللَّهُ إِلَيْهِ . وَذَهَبَ مُجَاهِدٌ  
 - فِيمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ - إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ فِي الْآيَةِ قِبْلَةُ اللَّهِ ، أَيِ فَأَيْنَمَا  
 كُنْتُمْ فِي شَرْقٍ أَوْ غَرْبٍ فَلَا تَتَوَجَّهْ إِلَّا إِلَيْهَا <sup>(٤)</sup> .

أَقُولُ : لَمْ أَغْثِرْ عَلَى خِلَافٍ عِنْدَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي تَأْوِيلِ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٢٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ٤٥٦ .

(٣) مجموعة فتاوى ابن تيمية ٢ : ٤٢٨ .

(٤) البيهقي : المصدر نفسه ٣٠٩ .

الآية ، فهم مُتَّفِقُونَ على إخراجها من الحقيقة إلى المجاز ، ولكنهم اختلفوا في المجاز الذي ينبغي صرفها إليه ، كما مرّ بيانه .

ومن ذلك قول رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم «لقد ضحك الله الليلة من فعالكما» فقد أول البخاري الضحك بالرحمة<sup>(١)</sup> .

فهذه المواقف الثابتة للحالات الثلاث ، مُنْدرِجَة في المنهج الذي ألزم به الإمام الأشعري نفسه ، وهو تفسير المتشابه من آيات الصفات وأحاديثها ، بالمعنى الحقيقي إلا عند وجود حجة تدعو إلى التأويل . وهي في مجموعها صورة أمينة ودقيقة للتهج الذي كان عليه سلف هذه الأمة ، أهل السنة والجماعة .

**المسألة الثالثة : النتائج التي أفرزها دفاع الإمام الأشعري عن العقيدة الإسلامية التي تركها رسول الله ﷺ من بعده نقيصة صافية ظاهرها كباطنيتها لا يبيته عنها إلا زائغ ، والتي اجتمع على التمسك بها أهل السنة والجماعة ، سواء منها ما ظهر في عصره أو برز من بعده<sup>(٢)</sup> .**

**نلخص هذه النتائج فيما يلي :**

**أولاً :** كان جمهور أهل السنة والجماعة من علماء التفسير والحديث والفقهِ ، مُنْصَرِفِينَ إلى علومهم ، مُعْرِضِينَ عن ضجيج الفرق الإسلامية الشاردة عن الحق ، مُتَّبِعِينَ عن خُصُومَاتِهِمْ ، حَتَّى عَدَّتْ عَقِيدَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعْمُورَةً وَمُخْجُوبَةً فِي ضَجِيجِ تِلْكَ الْفِرَقِ وَصِرَاعَاتِ مَا يَتَنَهَا . فَلَمَّا قَيَّضَ اللَّهُ

(١) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ٧ : ٨٢ البيهقي : الأسماء والصفات ٤٧٠ .

(٢) انظر : مقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري ٩١٧-٩ : ابن العماد : شذرات الذهب ٢ : ٣٠٣ ، الشيخ أبو زهرة : كتاب المذاهب الإسلامية .



مِنَ الإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ نَصِيرًا لِلْحَقِّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ سَوَادُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَفِي مُقَدِّمَتِهِمُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءَ ، أَخَذَقَ بِهِ أَهْلُ الْحَقِّ وَاتَّخَذُوا مِنْهُ نَصِيرًا لِلْحَقِّ الَّذِي وَرِثُوهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مُتَّبِعِينَ عَنْ سَاحَاتِ الْخُصُومَاتِ الْعَقَائِدِيَّةِ ، وَامْتَدَّتْ جُسُورُ التَّوَاصُلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ ، وَاسْتَدَّتْ أَصْرَتُهُمْ بِهِ ، وَسَارُوا عَلَى نَهْجِهِ الَّذِي كَانَ هُوَ نَهْجُهُمْ مِنْ قَبْلِهِ ، وَلَكِنْ دُونَ رَسْمٍ وَبَيَانٍ وَإِعْلَانٍ<sup>(١)</sup> .

وَالْمُهْمُ أَنَّ أَيًّا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَأَثَمَةِ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ ، لَمْ يَقِفْ مِنْهُ مَوْقِفُ التَّائِدِ أَوْ الْمُخَاصِمِ بَمَنْ فِيهِمُ الْخِتَابِلَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ كَانُوا أَتْبَاعًا لِلْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَائِرِيدِيِّ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ نِقَاطَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ كَانَتْ قَلِيلَةً ، وَكَانَ الْخِلَافُ فِي مُعْظَمِهَا لَفْظِيًّا أَوْ اجْتِهَادِيًّا<sup>(٢)</sup> .

ثَانِيًا : فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَخَذَقَ بِهِ أَهْلُ الْحَقِّ أَتْبَاعَ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ ، مُؤَيِّدِينَ وَمُتَّبِعِينَ ، وَقَفَ مِنْهُ الْمُعْتَرِزَةُ - الَّذِينَ كَانُوا الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ مِنْهُمْ ، ثُمَّ تَحَوَّلَ عَنْهُمْ وَكُشِفَ عَنْ عَوَارِئِهِمْ - مَوْقِفُ الْمُخَاصِمِ ، بَلِ الْحَاقِدِ الْمُعَادِي . فَأَوَسَّوْهُ أَفْئَاتًا ، وَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِ مِنَ الْأَبَاطِيلِ مَا هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ ، وَشَوَّهُوا الْحَقَائِقَ الَّتِي كَانَ يُجَلِّيْهَا بَيِّنَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ الدَّقِيقَةُ ، وَرَاحُوا يَتَعَمَّدُونَ تَنكِيسَهَا عَلَى لِسَانِهِ .

مِنْ ذَلِكَ مَا اخْتَلَفُوهُ وَنَسَبُوهُ إِلَيْهِ ، مِنْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجَازِي الْمُطِيعِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَطَاعَاتِهِمْ ، وَأَنَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يُعَذِّبُ الْكُفَّارَ وَالْعُصَاةَ عَلَى كُفْرِهِمْ

(١) جمع ابن السبكي هذه المسائل الخلافية بينهما في ثلاث عشرة مسألة ، وللشيخ زاده رسالة أسماها : « نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين المائريديّة والأشعرية في العقائد » ، وقد ذكرت أهمها في كتابي : « المذاهب التوحيدية والفلسفات المعاصرة » ، ولولا بعد المكان الذي فرق بين الإمامين ، لانتها من هذه المسائل إلى وفاق .

(٢) ابن السبكي : طبقات الشافعية ٣ : ٤١٤ .

ومعاصيهم . وإنَّما استخرجوا هذه الأكذوبة عليه من قوله راداً عليهم : إنَّ الله تعالى لا يجبُ عليه شيءٌ ، إذ الخلق خلقه ، والمُلكُ ملكه ، والحُكمُ حُكمه ، فله أن يتصرّف في عبادِهِ بما يشاء<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أنَّهم نسبوا إليه نقيض ما اهتمَّ به وخلاف الدَّور الذي قام به من قطع دابر الغنوصية وصرف أذهان المسلمين عنها والتحذير من الرُّكون إليها والاستسلام لها . فقد ألصقوا به نقيض ذلك من تهمة التَّأثر بالغنوصية والدَّعوة إليها .

وسبَّب ما دَعَاهُم إلى ذلك تحذيره في أكثر من مُناسبة ، من الاستِدلال على الحقِّ الذي جاء به الرُّسل والأنبياء بغير القرآن والسُّنة ، وتحذيره من الرُّكون إلى الأدلة الفلسفية وما أصبح يُسمَّى بعلم الكلام إلا بقدر الصُّرورة . ومن المعلوم أنَّ التَّعامل بالفلسفة وعلم الكلام هو البِضاعة الأولى للمُعترلة في نطاق الاستِدلال . ونظراً إلى أنَّ الإمام الأشعري استخفَّ ببِضاعتِهِمْ هذه وحذَّر منها ، فقد كان لا بُدَّ لهم أن يتَّهموا الأشعري باللاعقلانيَّة والاعتماد فيما يفتقد ويدعُو إليه على الكُشف والإلهام والحدس ، بعيداً عن موازين العلم والنَّظر . وذلك هو شأنُ الغنوصيين والسَّبل إلى مُعتقداتهم<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : ظهرَ بعد وفاة الإمام الأشعري بعضُ المُتطرفين ، وأكثرهم من الحنابلة ، ساقَهُم الجهلُ وحملتُهُم العصبية على مُخالفة أصول مذهبهم أولاً ، فخرجوا من إجماع جُمهرة المسلمين أهل السُّنة والجماعة ، لاسيَّما في آيات الصُّفَات ، ثمَّ إنَّهم ناصبوا أبا الحسن الأشعري العداء ، واختلقوا أموراً نسبوها إليه لم يُقل بها قط ، واخترَعوا على لِسَانِهِ أقاويل ثبت في كُتُبِهِ القول

(١) علي سامي النشار : نشأة الفكر الإسلامي ١ : ١٧١ ، الأشعري : رسالة إلى أهل الثغر ١٢٠ وما بعدها .

(٢) أبو سليمان الخطابي : معالم السنن بشرح سنن أبي داود ، طبعة حمص ٩٥ : ٥ .

بَنَقِيضِهَا ، وَسَمَوُا أَنْفُسَهُمْ - تَزْوِيجًا لَشُبُهَاتِهِمْ وَسُتْرًا لَعُلُوهِم وَتَطَرَّفِهِمْ - أَنْصَارُ السَّلَفِ .

وَمِنْ أَتَزَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَخَبُّطِهِمْ وَمُخَالَفَتِهِمْ لِلسَّلَفِ ، أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ كَانَ وَاحِدًا مِنْ عُيُونِ السَّلَفِ ، وَأَنَّ أَيًّا مِنْ أَقْطَابِ السَّلَفِ وَرِجَالِهِ الَّذِينَ كَانُوا فِي عَصْرِهِ لَمْ يَخَالِفْهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ وَجَدُوا فِيهِ نَصِيرًا لِلْحَقِّ الَّذِي كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِهِ ، دَاعِيًا إِلَى الْاهْتِدَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبَيِّدَ كُلِّ مَا يَخَالِفُهُمَا مِنَ الْبِدْعِ وَالْفَلَسَفَاتِ الْمُسْتَحْدَثَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي حَنَابِلَةٍ ذَلِكَ الْقَصْرُ مَنْ يَخَالِفُهُ فِي الرَّأْيِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُنَاصِبَهُ الْعَدَاءُ . إِذَا فَوُقُوفَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِ مَوْقِفَ الْعَدَاءِ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُخَاصَمَةٌ وَمُعَادَاةٌ لِكُلِّ أُولَئِكَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَوَقَّفُوا مِنْهُ مَوْقِفَ الْاِغْتِبَاطِ وَالتَّائِيدِ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ وَمِنْهُمْ الْحَنَابِلَةُ ، وَهَلِ السَّلَفُ الصَّالِحُ إِلَّا أَوْلِيكَ الرِّجَالِ؟

وَقَدْ انْتَبَرَى لِلرَّدِّ عَلَيْهِمُ وَالْكَشْفِ عَنْ جُنُوحِهِمْ عَنْ نَهْجِ السَّلَفِ وَضَوَابِطِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، كَثِيرٌ مِنْ أُمَّةِ الدِّينِ وَأَنْصَارِ السُّنَّةِ ، وَلَعَلَّ خَيْرَ مَنْ كَتَبَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمُ وَالدِّفَاعِ عَنِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيَّ ابْنُ عَسَاكِرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ : « تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيْمَا نَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِي » وَمِنْ أَفْضَلِ مَا ظَهَرَ أُخِيرًا فِي الْمَوْضُوعِ ذَاتِهِ كِتَابُ : « بَرَاءَةُ الْأَشْعَرِيِّينَ » ، فَهُوَ كِتَابٌ عِلْمِيٌّ جَلِيلٌ أَخْرَجَهُ مُؤَلِّفُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُجَلَّدَيْنِ .

رَابِعًا : ذَهَبَ بَعْضُ الْفُضَّلَاءِ إِلَى أَنَّ فِي الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ مَنْ خَالَفُوهُ فِي نَهْجِهِ ، فَأَوَّلُوا كَثِيرًا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ ، وَلَمْ يَذْهَبْ هُوَ إِلَى تَأْوِيلِهَا ، وَاعْتَمَدُوا فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ وَاسْتَرْسَلُوا فِي التَّعَامُلِ بِهِ دُونَ مَا حَاجَةٌ ، وَكَانَ مِنْهُمْ جُوهُ الْوُقُوفِ عِنْدَ

دلائل القرآن والسنة، وعدم الاستعانة بالفلسفة وعلم الكلام إلا بالقدر الذي تدعو إليه الحاجة أو الضرورة.

أقول: لعل هذا الذي ذهب إليه بعض الكاتبيين غير دقيق.

فإن علماء العقيدة من أهل السنة والجماعة «الأشاعرة» لم يخالفوا أبا الحسن الأشعري في شيء من منهجه الذي أخذ نفسه به، وإنما خالفوه في جزئيات اجتهادية لم تخرج في مجموعها عن منهجه. لقد كان من منهجه أن كل ما هو داخل في المتشابه من آيات الصفات والأفعال، يجب فهمه على ظاهره وتفسيره بمعناه الحقيقي دون كيف، ولا يجوز إخراج شيء منه إلى المجاز إلا عند وجود حجة تدعو إلى ذلك، وقد سبق بيانه. وهذا ما تمسك به العلماء الذين جاؤوا من بعده، من أمثال الباقلاني والرازي والغزالي.. ولكنهم اختلفوا عنه في تطبيق بعض الجزئيات على منهجه هذا، فربما لم ير فيها حجة تدعو إلى التأويل، في حين أن في العلماء الذين جاءوا من بعده سائرين على نهجه، من رأى أن فيها حجة تدعو إلى التأويل. ولا شك أن الاجتهاد يلعب دوراً كبيراً في رؤية الحجة أو عدمها. ومن المستبعد أن يحضر الإمام الأشعري حق الاجتهاد في البحث عن الحجة وفهمها في شخصه هو دون غيره.

على أن اختلاف الزمن والظروف الثقافية والحضارية، يعد دليلاً من الأدلة الاجتهادية لمعرفة وجود الحجة الداعية إلى التأويل أو عدم وجودها، إلى جانب سائر الأدلة الأخرى. وإذا تم الالتزام بالمنهج، فإن الاتفاق الحرفي مع اجتهادات الإمام الأشعري في فهم آيات الصفات وغيرها لا موجب له ولا ملزم به. فإن الأسباب والظروف والدلائل قد تختلف ما بين مجتهد وآخر، فضلاً عن الاختلاف الذي يفرض نفسه ما بين عصر وآخر.

ولعلَّ أَوَّلَ مَنْ لَاحَظَ أَثَرَ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ فِي إِبْرَازِ الْحُجَّةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّأْوِيلِ ، الإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَغْيَانِ عُلَمَاءِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ ، فَهُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ عَضْرِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ . يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ « مَعَالِمُ الشُّنَنِ » ، عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَنَقُولُ : قَطُّ قَطُّ ، وَيَزُوي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وَلَا تَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ ، حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ خَلْقًا فَيَشْكِيَنَّ فُضُولَ الْجَنَّةِ » . يَقُولُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ :

« كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ - وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ - يَقُولُ : نَحْنُ نَرَوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَلَا تُرِيعُ لَهَا الْمَعَانِي » ، قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : « وَنَحْنُ أُخْرَى بِأَنْ لَا نَتَقَدَّمَ فِيهَا تَأَخَّرَ عَنْهُ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عِلْمًا وَأَقْدَمُ زَمَانًا وَسِنًا . وَلَكِنِ الزَّمَانُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ قَدْ صَارَ أَهْلُهُ جِزَيْنِ : مُنْكَرٌ لِمَا يُرَوَى مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ رَأْسًا وَمَكْذُوبٌ بِهِ أَضْلًا ، وَفِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لِلْعُلَمَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ ، وَهُمْ أَئِمَّةُ الدِّينِ وَنَقْلَةُ الشُّنَنِ وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُسَلِّمَةٌ لِلرَّوَايَةِ فِيهَا ، ذَاهِبَةٌ فِي تَحْقِيقِ الظَّاهِرِ مِنْهَا مَذْهَبًا يَكَاذُ يُفْضِي بِهِمْ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ . وَنَحْنُ نَرْغَبُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا ، وَلَا نَرْضَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَبًا ، فَيَحِقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَطْلُبَ لِمَا يَرُدُّ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ - إِذَا صَحَّحَتْ ، مِنْ طَرِيقِ الثَّقَلِ وَالسَّنَدِ - تَأْوِيلًا يَخْرُجُ عَلَى مَعَانِي أَصُولِ الدِّينِ وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا تَبْطُلُ الرِّوَايَةُ فِيهَا أَضْلًا ، إِذَا كَانَتْ طَرَفُهَا مَرْضِيَّةً وَنَقَلَتْهَا عُذُولًا » .

ثُمَّ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : « وَذِكْرُ الْقَدَمِ هَهُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ لِلنَّارِ مِنْ أَهْلِهَا ، فَيَقَعُ بِهِمْ اسْتِيفَاءُ عَدَدِ أَهْلِ النَّارِ . وَكُلُّ شَيْءٍ

قَدَمَتَهُ فَهُوَ قَدَمٌ ، كَمَا قِيلَ لِمَا هَدَمْتَهُ هَذَمٌ وَلَمَّا قَبِضْتُهُ قَبِضٌ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ -  
عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿أَنَّ لَهُمَ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس : ٢] ، أَي : مَا قَدَمُوهُ مِنْ  
الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ<sup>(١)</sup> .

أَقُولُ : وَسَوَاءٌ أَوَافَقَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ الْخَطَّابِيُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ  
لِكَلِمَةِ « الْقَدَم » أَمْ لَمْ يُوَافِقْهُ ، فَإِنَّ مَنْهَجَ أَبِي الْحَسَنِ يَنْسَجِبُ عَلَى هَذَا  
الاجْتِهَادِ الَّذِي أَخَذَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ ، لِمَا سَبَقَ أَنْ أَوْضَحْتُ .

بَلْ إِنِّي عَلَى يَقِينٍ بِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ وَأَقْرَانَهُ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ ، لَوْ  
كَانَ فِي قَضَاءِ اللَّهِ أَنْ يَعِيشُوا فِي الْقُرُونِ الثَّالِيَةِ لَهُمْ ، لَوَجَدُوا أَمَامَهُمْ مِنَ الْأَدَلَّةِ  
الْجَدِيدَةِ عَلَى ضَرُورَةِ التَّأْوِيلِ مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى تَأْوِيلِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ فِي  
الْقُرْآنِ أَوْ صَحِيحِ السُّنَّةِ . وَلَوْ كَانَ فِي قَضَاءِ اللَّهِ أَنْ يَعِيشَ أَمْثَالُ الْغَزَالِيِّ  
وَالرَّازِيِّ وَالبَاقِلَانِيِّ فِي الْعُصُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ ، إِذَا لَصَاقَتْ أَمَامَهُمْ  
الْمِسَاحَةُ الَّتِي تَسْمَحُ بِالتَّأْوِيلِ وَلِتَنَاقِضَ الْأَدَلَّةُ الْمُوجِبَةُ لَهُ ، وَلَوْ قَفُوا فِي تَفْسِيرِ  
هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ عِنْدَ ظَاهِرِ دِلَالَتِهَا الْحَقِيقِيَّةِ دُونَ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهِ .

إِذَا فَالْجَامِعُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ  
الْإِتِّزَامُ بِالْمَنْهَجِ الَّذِي أُلْزِمَ بِهِ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ نَفْسَهُ وَسَارَ عَلَيْهِ فِي الدِّفَاعِ عَنْ  
بُيُوتَانِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، ضِدَّ الْفِرْقِ الَّتِي تَكَاثَرَتْ تَكَاثُرَ الثَّالِيلِ عَلَى الْجِشْمِ  
السَّلِيمِ الشَّوِيِّ ، فَالْكُلُّ بَيْنَ فَيْهِمِ الْإِمَامِ أَبُو مَنْصُورِ الْمَاثُرِيْدِيِّ ، كَانُوا سَائِرِينَ  
عَلَى هَذَا الْمِنْهَاجِ الْجَامِعِ ، وَلَمْ تَكُنْ خِلَافَتُهُمُ الْاجْتِهَادِيَّةُ إِلَّا دَاخِلٌ مِيسَاحَتِهِ  
وَتَحْتَ سُلْطَانِهِ .

(١) إِلَى جَانِبِ قَوْلِهِمُ بِالتَّبَيُّرِ مِنْ عِثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَصْحَابِ الْجَمَلِ وَأَصْحَابِ صَفِّينَ وَمَنْ قَبْلَ  
التَّحْكِيمِ ، وَقَوْلِهِمْ كَذَلِكَ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا خَالَفَ السُّنَّةَ ، وَغَيْرَهَا مِنْ أَلْوَانِ الْغُلُوفِ  
وَالْإِنْحِرَافِ الْقَاتِلِ . الشَّهْرَسْتَانِي : الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ، مِصْطَفَى الْبَايِ الْحَلَبِيِّ ، مِصْرَ ١٣٨٧ هـ ،

وأما القول بأنَّ في أئمة أهل السنة والجماعة الذين كانوا في عصر الخلف من استرسل في الاعتماد على علم الكلام ورُبما تجاوزَ إلى تحكيم الرؤى والمسائل الفلسفية في مجال البحث في العقائد، فالذي أراه هو أن الواقع يشهد بذلك. وقد كان الأولى تجنيب مسائل العقيدة الإسلامية مخاضة الفلسفة وأوهامها. وكان الأولى عدم الاستيعانة بعلم الكلام إلا عندما تقتضيه الحاجة أو تلجئ إليه الضرورة.

على أن أكثر الذين دخلوا مغترب علم الكلام، لم يدخلوه دخول المبتدئ الذي يرغب أن يعزِّز حقائق العقيدة الإسلامية بالأفكار والقوانين الفلسفية، وإنما ردُّوا بها على المبطلين الذين اتخذوا من أوهام الفلاسفة أدلة لدعم باطلهم. وهذا ما فعله الغزالي والرازي وآخرون.

خامساً وأخيراً: كان من أبرز النتائج لهذا الذي وفق الله له أبا الحسن الأشعري، من وقوفه الجهادي ضد المبتدعة وتياراتهم الفكرية النائية عن هدي القرآن والسنة، وانحصاره للحق الذي ترك رسول الله أصحابه عليه. أن خمدت جذوة تلك الفرق وميّنت بالهرطقة الفكرية، وفي مقدمتها المعتزلة الذين أتيح لهم أن يهيمنوا على الفكر الإسلامي ردحاً من الزمن، فبادت تلك الفرق شيئاً فشيئاً بعد أن سادت. ولم يكن سبيل ذلك خنقاً للحرثات ولا إشكائاً للألسن ولا تجريماً للأفكار، وإنما كان سبيل ذلك الجوار العلمي المتحرر عن أسبقيات العصبية المذهبية والأحقاد النفسية والمعانم الدنيوية. وشاء الله تعالى أن يكون أبو الحسن الأشعري هو رائد الجوار، وهو قائد الدعوة إلى تحكيم العلم، والرجوع إلى هدي القرآن والسنة، فكان في إقبال أئمة التفسير والحديث والفقه وأتباعهم عليه، وفي دغمهم له

وسيرهم ورآه ما أعاد منهج أهل السنة والجماعة وتيارهم إلى البروز وفاعلية الحكم والتوجيه .

واليوم .. ليس بيننا وبين أن يعود هذا التيار .. تيار أهل السنة والجماعة الواحد والموحد ، إلى البروز والفاعلية وجمع الكلمة ، سوى أن تضمّت العصبية وتنبطق العلم صافياً عن الشوائب ، وأن يتحكم الإخلاص لله عز وجل ، ويغيب ميزان الأهواء والمصالح ، فنسألك اللهم أن تحررنا من عصبية أنفسنا ، وأن تغرس نعمة الإخلاص لوجهك في قلوبنا ، إنك وإيتنا وإليك يرجع الأمر كله . والحمد لله رب العالمين .





## المنهجية الأصولية عند الإمام أبي الحسن الأشعري

### قضايا ومناقشات

محمد كمال إمام

الخلفية الفكرية لأصول الفقه عند الأشعري :

تمتد حياة الإمام الأشعري بين قرنين كلاهما يؤسس لأصول الاجتهاد ، وكلاهما يؤرخ لأزمة الاجتهاد . في القرن الثالث الهجري احتدم صراع الفرق الإسلامية في الأصول والفروع ، وكان خاتمة ذلك التحول الحاسم في تاريخ العقل الكلامي بانفصال وصل إلى حد القطيعة بين الأشعري والاعتزال ، وفي القرن الرابع أدت فوضى الخلافات الفقهية ونزعات التعصب إلى إغلاق باب الاجتهاد .

لقد كانت شخصية الإمام الأشعري قَلِقةً لأسباب اجتماعية لم توفر له الاستقرار الداخلي ، ولأسباب فكرية نأت به عن الطمأنينة ، فقد بلغ الصراع في زمنه مداه بين المذاهب الدينية ، وعند قادة الاتجاهات الكلامية ، ولم يكن صراع عقل ودين فحسب ، بل إنه اشتباك تواصل على جبهات سياسية واجتماعية ، وسال من أجله مداد كثير ، ونشأت أنظار ومجادلات حول رؤوس المسائل ، بل حول أهم الدلائل ، وخاصة أن أغلب أعلام القرن الهجري الثاني عاشوا عقوداً مؤثرة في القرن الثالث ، من أمثال أحمد بن حنبل ، والجاحظ ، وأبي الهذيل العلاف ، والنظام ، وابن كُلاب ، وأبي العباس القلانسي ، والحارث المحاسبي . ولهؤلاء آراء كلامية ، ولبعضهم مباحث صادمة مثل موقف النظام من الإجماع ، وموقف الجاحظ من أحاديث الآحاد ، وكل هؤلاء وغيرهم من أهم مصادر فكر الأشعري ، وسنقرأ

آراءهم بين القبول والرفض في أطروحة الأشعري الكلامية والأصولية، وخاصة أن المواقف الجدية كانت سمة اتجاهات الفقه وأصوله في القرن الثاني الهجري، وهو ما يصوره الجاحظ أصدق تصوير في كتابه «حُجج النبوة» بقوله: «والعجب من ترك الفقهاء تمييز الآثار، وترك المتكلمين القول في تصحيح الأخبار. وبالأخبار يعرف النبي من المتنبي، والصادق من الكاذب، وبها يعرفون الشريعة من السنة، والفريضة من النافلة، والحظر من الإباحة، والاجتماع من الفرقة، والشذوذ من الاستفاضة، والرد من المعارضة، والنار من الجنة، وعامة المفسدة من المصلحة... إن كل مَنْطِقِي محجوج، والحجة حجتان: عيان ظاهر، وخبر قاهر، فإذا تكلمنا في العيان وما يفرع منه، فلا بد من التعارف في أصله وفرعه منه، ولا بد من التصادق في أصله، والتعارف في فرعه، فالعقل هو المستدل، والعيان والخبر علة الاستدلال وأصله، ومحال كون الفرع مع عدم الأصل، وكون الاستدلال مع عدم الدليل، والعقل مضمن بالدليل، والدليل مضمن بالعقل، ولا بد لكل واحد منهما من صاحب، وليس لإبطال أحدهما وجه مع إيجاب الآخر، والعقل نوع واحد، والدليل نوعان: أحدهما شاهد عيان يدل على غائب، والآخر مجيء خبر يدل على صدق»<sup>(١)</sup>.

وهذا وصف دقيق لخريطة العقل الأصولي في أواخر القرن الثاني الهجري، يساعد على اكتشاف لحظة تطور دقيق في تاريخ علم أصول الفقه - الذي لم يكتب بعد - وهي لحظة الانتقال من الظاهرة الأصولية التي استوعبت عصر الرسول ﷺ وعصري الصحابة والتابعين، إلى بداية العلم الأصولي

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ، الفصول المختارة من كتب الجاحظ، اختيار عبيد الله بن حسان، نشر بعناية محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ / ٢٠٠٠، ٢: ١٧٢-١٧٣.

مباحث ومناظرات وتدوين، وهنا تبدو الأهمية الكبرى لدور المعتزلة في توسيع علم أصول الفقه ودور الإمام الشافعي في تأصيله وترتيبه وتدوينه، وهو لحظة لقاء نادرة ومُبَكِّرة بين العقل ويمثله الإمام الشافعي، وهو اللقاء الذي أثمر منهج المتكلمين في المدرسة الأصولية. ولهذا يصعب علينا التسليم بما يقوله أحمد صبحي<sup>(١)</sup> عن الإمام الأشعري: «إنه كان من المتعذر أن يظل معتزليًا ويتعبد على الفقه الشافعي... وربما أعجب الأشعري بما قام به الإمام الشافعي في التوسط بين أهل الحديث وأهل الرأي، فقد قصر أبو حنيفة نظره على الجزئيات والتفاصيل أكثر من مراعاة القواعد والأصول، وعمل بالرأي والقياس حين كان يشك في خبر الرسول، أما مالك فربما أفرط في مراعاة المصالح المرسلة واهتم بالحديث معرضًا عن الرأي، فجاء الشافعي ليجمع بين القواعد والفروع فكان مذهبه أقصد المذاهب»<sup>(٢)</sup>، وكان الأشعري يعي أنه ينتظره دور مماثل في الأصول في الصراع الدائر بين غلو المعتزلة في العقل، ووقوف الحنابلة عند النقل.

هكذا ترجحت لدى أبي الحسن الأشعري شافعية مذهبه الفقهي، حتى تعذر عليه إمكان التعايش مع أفكار المعتزلة، بل إن تبجيله لم يكن مقصورًا على الشافعي وإنما تعداه إلى سائر أئمة الفقه وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل خصم المعتزلة.

وهذا الرأي الذي قرره أحمد صبحي يحتاج إلى وقفة معه، لما يلي:

١ - هو يؤسسه على ضرورة اتساق الموقف الكلامي مع المذهب

(١) صبحي، أحمد محمود، في علم الكلام (بيروت: دار النهضة العربية، ط ٥، ١٩٨٥)، ٢٥:٢، ٥٣.

(٢) يلاحظ هنا أن إشارة أحمد صبحي إلى مصطفى عبد الرازق في كتابه «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية»، ٢٢٥، والعبارة في الأصل هي للإمام الجويني في «منبث الخلق».

الفقهي ، وهذا محض افتراض ، فالقول بأنه يندر بين المعتزلة من كان شافعيًا أو مالكيًا دليل على ضرورة الاتساق بين الاتجاه الكلامي والمذهب الفقهي ، وشرط للتوازن والعطاء الفكري . ويكفي الإشارة إلى أن القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة في عصره - في الكلام والفقه وأصول الفقه - كان شافعيًا في الفروع ، كما كان تلميذه أبو الحسين البصري معتزليًا في الأصول حنفيًا في الفروع . وتفسير تحول الأشعري عن الاعتزال بالعودة - كما يقول أحمد صبحي - إلى انتمائه المذهبي ، هو عندنا محل نظر ، ويصح لدينا وصفه بأنه تبسيط للمسألة ، فالأشعري في اعتزاله لم يكن مجرد تلميذ للجبائي يتعلم ويتلقى ويستسلم ، بل كان كما يصفه ابن عساكر في « تبين كذب المفتري » - صاحب نظر في المجالس وذا إقدام على الخصوم<sup>(١)</sup> . فمدرسة الاعتزال - كما يقول بحق محجوب بن ميلاد - لم تزد الأشعري ولا هضمته ، وقد كانت بالنسبة له نظامًا قوى شخصيته بتمارينه الجدلية ومبادئه ، « ونأموسًا » فكريًا أعانه على أن ينمو ويتطور ، إلى أن بلغ رشده العقلي ، ونضجه الشخصي ، وشعوره بذاته<sup>(٢)</sup> .

كما أن الحنابلة لم يقبلوا أبا الحسن ولم يرحبوا به حتى بعد أن قرأوا كتبه مثل « الإبانة » و« اللمع » وغيرهما ؛ لأن فيها بقية من اعتزال .

وقد ألّف أحد الحنابلة وهو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي المقرئ المتوفى ٤٤٦ هـ ردًا عنيفًا على الأشعري سماه « مثالب ابن

(١) ابن عساكر ، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، تحقيق أحمد حجازي السقا (بيروت : دار الجيل ، ط ١ ، ١٤١٦ / ١٩٩٥) ٩١ .

(٢) ابن ميلاد ، محجوب ، في سبيل السنة الإسلامية (تونس : دار بوسلامة للطباعة والنشر ، ١٩٦٢) ٣٨ .

أبي بشر الأشعري » ، أتى فيه بصفات جارحة ونقد لاذع لشخص الأشعري<sup>(١)</sup> .

٢ - الأمر الثاني أن الأشعري في عصره لم يكن وحده داعية التوسط ، وإن كان الأكثر أتباعاً والأبعد تأثيراً ؛ فقد كان العصر الذي ظهر فيه عصر المذاهب التي تنشأ الحلول الوسطى ، وتبغى المواقف التوفيقية ، وهكذا نجد في الفترة نفسها التي ظهرت فيها عقيدة الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ظهور العقيدة الماتريدية بسمرقند على يد صاحبها أبي منصور الماتريدي (ت ٣٢١هـ) ، وظهور العقيدة الطحاوية بمصر على يد أبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ... وهذه المذاهب الثلاثة تشترك في كونها مذاهب أهل السنة والجماعة ، إلا أن ما يميزها هو أن الماتريدي كان شيخ الأحناف وإمام أهل السنة والجماعة بسمرقند أو ديار ما وراء النهر ، أما الأشعري فكان إمام أهل السنة والجماعة وشيخهم من الشافعية في ديار العراق وخراسان والشام ، بينما كان الطحاوي شيخ الأحناف وإمام أهل السنة والجماعة في مصر<sup>(٢)</sup> .

بل إن محاولة الأشعري الجمع بين النقل والعقل وصفها أحد من كتبوا بعمق تاريخ المذهب الشنبي بأنها غير ناضجة . يقول الدكتور عبد المجيد أبو الفتوح بدوي بعد مناقشة ل عبارات الأشعري عن التجسيم والتشبيه في كتابه « الإبانة عن أصول الديانة » : « إن ما مضى يدعوننا أن نقدر أن « الوسطية » في مذهب الأشعري لم تتضح وضوحاً يتيماً إلا على يد تلاميذه الذين جعلوا العقل في خدمة النص ، وجمعوا بين الاثنين في التدليل على آرائهم ، وبلوروا

(١) خشيم ، علي فهمي ، الجبائيان (طرابلس - ليبيا : دار مكتبة الفكر ، ١٩٦٨) ، ص ٣٦٨ .

(٢) حنانة ، يوسف ، تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي (المملكة المغربية : منشورات

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط ٢ ، ٢٠٠٧) ، ٢٥-٢٦ المتن والهامش .

المذهب حتى اتضحت معالمه ، ومهدوا الأرض أمامه للسيطرة الفكرية<sup>(١)</sup> .

والرأي عندي أن صياغة آراء الأشعري ، وإعادة ترتيبها وفق تطوره الفكري تعد أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً ، ومن بينها بالطبع آراؤه في علم أصول الفقه . ويعود ذلك - كما أشار الأستاذ الدكتور أحمد الطيّب في بحثه « أسس علم الجدل عند الأشعري » - إلى أن الباحث عن عقيدة الشيخ الأشعري أو عن مذهبه في علم الكلام بصفة عامة - وتبعاً لذلك في علم أصول الفقه - يواجه مشكلة لا يستهان بها ، هي مشكلة المصادر الرئيسة التي تركها من بعده . ويرى الطيّب أن المصنفات الستة التي وصلت إلينا من هذا التراث المترامي الأطراف الذي كاد يبلغ مائتي كتاب ، يصعب عدّها مؤلفات رئيسة أو مصادر أمهات لعقيدة الأشعري . ويضيف - بعد نظر دقيق في هذه المصنفات - قائلاً : « وإذا فليس من المعقول في شيء أن تمثل هذه المصنفات المحدودة - شكلاً وموضوعاً - مذهب الشيخ الأشعري وفلسفته بأبعادها المتعددة في علم الكلام ، أو في علم المناظرة والجدل ، أو في المعقولات بوجه عام ، خصوصاً بعد ما تحدثنا المصادر الموثقة عن المكانة العليا التي كان يحتلها الأشعري كإمام في علم الكلام ، وتصفه بأنه شيخ النظر ، وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق . وأنه شجى في حلوق المعتزلة ، وأنه ملأ الدنيا بمؤلفاته ومناظراته<sup>(٢)</sup> .

ويمكن القول إن غياب الأشعري أو بالأحرى مؤلفاته ، وحضور الأشاعرة أو بالأدق عدد مقدر من مؤلفاتهم الأصلية ، جعل صورة الأشعري

(١) بدوي ، عبد المجيد أبو الفتوح ، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس حتى سقوط بغداد (جدة : عالم المعرفة ، ط ١ ، ١٩٨٣) ٢٦ .

(٢) الطيّب ، أحمد محمد : أسس علم الجدل عند الأشعري ، حولية أصول الدين بجامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٨٧ عدد ٤ ، ٢٠-٢٤ .

الحقيقية حائرة بين كبار دارسيه . فالدكتور عبد المجيد أبو الفتوح بدوي يجزم بأن الأشعري كما يبدو من فكره الذي سجله في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» نهج منهج الحنابلة من أهل الحديث في مناقشة كثير من القضايا الفكرية<sup>(١)</sup> .

وللأستاذ محمد الشليماني - المعروف بالدقة والعمق في تحقيقاته وأبحاثه - في مقدمة تحقيقه لكتاب «الحدود» لابن فورك ملحوظة نقدية على ابن فورك ، لالتزامه بالمنهج العقلي كما وضعه الإمام الأشعري ونقحه تلاميذه من بعده ، حيث يقول : « ويتراءى لي أنه لو قدر لمثل صاحبنا ، - وهو الراوية المقتدر - أن يربط بين الاتجاه العقلي والاتجاه النصي كما يمثله أصحاب الحديث ، لقدّم للمدرسة الإسلامية خيرًا كثيرًا »<sup>(٢)</sup> . وهذا يعني أن تأثير الأشعري في ابن فورك يجعله - كما يقول الشليماني - اقتصر على مدارك العقل وإبداعاته بعيدًا عن علوم ومعارف الوحي .

أما الأستاذ سعيد بن سعيد العلوي فيقدم لنا في «الخطاب الأشعري» عقلًا أشعريًا لا ينطلق من البحث في أصول المذهب الأشعري ومصادره ، وإنما يستهدف الكشف عن صيرورة النسق الأشعري ورصده في أثناء عملية التكون والتشكل ذاتها . وهذا الهدف معقول وجميل في ذاته ، إلا أن غربة المنهج الذي سلكه العلوي لقراءة المتن الأشعري تجعله غريبًا عن موضوعه ، وتجعل رحلة البحث عن عقل أشعري - ليكسب شرعيته في الوجود ، وأهليته في الاستقلال والتمايز عن العقل الحنبلي من وجه ، والعقل الاعتزالي من وجه

(١) المصدر السابق ، ٢٥-٢٦ .

(٢) ابن فورك ، أبو بكر ، الحدود في الأصول (الحدود والمواضع) ، تحقيق محمد الشليماني (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٩٩) ، مقدمة المحقق ، ٥٥-٥٦ .



آخر، ثم إنه يعي ذاته في ذلك كله، في تقدير منه لوجود خصمه الحقيقي ونقيضه الكلي والمطلق وهو الفكر الإسماعيلي الباطني وعالمه الفكري برمته - رحلة لا تصل إلى الشاطئ المنشود، ولا تمكن هذا العقل من «تحقيق أصول المذهب»<sup>(١)</sup>، على نحو ما تقررت عليه في علم الكلام ثم في أصول الفقه، طالما أن الشيء الأساسي الذي لا بد أن يلفت نظر الباحث الإستيمولوجي في علم أصول الفقه هو أن النشاط العقلي داخله وحيد الاتجاه، يتجه دائماً من اللفظ إلى المعنى، كما في علم اللغة وعلم النحو وعلم البلاغة.

وأخيراً نشير إلى نظرة محمد عبد الفضيل القوصي، الذي يعتمد التطور أداة لفهم الصيرورة في الفكر الكلامي عند المعتزلة والأشاعرة، وبدقة ملحوظة يحدد القوصي مقصوده من التطور في الإطار الكلامي بوجه عام بقوله: إنه «ذلك الضرب من الجهد الإرادي العقلي الذي يبذله المفكر في أناة وتدبر، مراجعاً قواعد تفكيره وأسس رؤيته، بحيث تنتهي به تلك المراجعة إلى مواقف مختلفة كثيراً أو قليلاً عن مواقفه السابقة»<sup>(٢)</sup>. أي هو نقد العقل الجزئي لذاته.

والذي يعينني في قراءة القوصي أن الجويني بعد صياغته الظافرة لقضايا محورية في البناء الأشعري مثل قضية خلق الأفعال، وبعبارة المفكر القوصي بعد هذا التنظير والتشديد، والتأسيس والتّعميد، نراه في المرحلة الثانية - أعني مرحلة «البرهان في أصول الفقه» و«العقيدة النظامية» - يأتي على هذا البنيان من

(١) العلوي، سعيد بن سعيد، الخطاب الأشعري (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٢)، ١٨-١٩، و١٧٥.

(٢) القوصي، عبد الفضيل، «تطور الكلامي عند إمام الحرمين الجويني»، بحث بكتاب الذكرى الألفية في إمام الحرمين الجويني، إبريل ١٩٩٩ الدوحة ٢٠٠٠، ٢٦٦، ٣٥٧.

القواعد ، ويكر على صياغته الأولى هدمًا ونقضًا ، وتفنيدًا وإبطالًا ، « وتعترك الدهشة حين تراه - في «النظامية» - يهاجم الكسب هجومًا صريحًا ... وتعترك الدهشة حين تراه - في النظامية - يتسلح ببعض أسلحة المعتزلة التي طالما وجه إليها سهام النقد في «الإرشاد» ... وتعترك الدهشة حين تراه في «البرهان» ينبذ الكسب على عجل ، قائلًا : «إن العبد عند الأشعري مُطالب بما هو من فعل ربه ، ولا يُنجي من ذلك تمويه المعتقد بذكر الكسب»<sup>(١)</sup> .

والرأي عندي أن هذا التطور الفكري في أشعرية الجويني ، لا صلة له بفتنة الكُندُري الذي لم يكن معتزليًا ، ولا بالدعم الذي شهده مفكرو الأشاعرة في ظل نظام الملك ، وإنما يامعان النظر في أفق مفتوح كان الميدان المفضل لعقل إمام الحرمين ولم تكتب بطاقة النهاية للاتجاه الاعتزالي إلا بعد أن أصبحت بعض عناصره جزءًا من الأشعرية في مسيرتها التاريخية .

لقد كان ظهور الأشعري محنة فكرية للمعتزلة ، وقد أتاحت صحبته الطويلة للاعتزال - من صدر شبابه حتى بلوغه الأربعين - أن يستخلص منه عناصره الإيجابية ، ويضيف إليها ما يضمن سلامة توجيهها وحسن استخدامها ، وأن يعرف في الوقت نفسه مواطن الضعف عند المعتزلة . فلم يكن مذهب الأشعري في الحقيقة ثورة كاملة على الفكر المعتزلي ورفضًا كليًا له ، بل كان إحياء له في شكل جديد يتمشى مع طبيعة الحياة الإسلامية في تلك الفترة ، ويكون أقدر على التأليف بين المنازاع المختلفة ، وإرضاء الحاجات المتباينة ، وجمع الجمهور الأعظم من المسلمين على كلمة سواء<sup>(٢)</sup> .

(١) القوسي ، المرجع نفسه .

(٢) سالم ، عبد الرحمن ، التاريخ السياسي للمعتزلة حتى نهاية القرن الثالث الهجري (القاهرة : دار الثقافة للنشر ، ١٩٧٩) ، ٣٣٦ .

## منهج أصول الفقه عند الأشعري :

تتلذذ الأشعري على أساتيد عصره في الفقه والأصول والحديث ، منهم الإمام أبو إسحاق المروزي ، وزكريا بن يحيى الساجي<sup>(١)</sup> ، وسار على طريقته فقهاء كبار من الشافعية في القرن الرابع وفي مقدمتهم أبو العباس ابن سريج المتوفى ٣٠٦ هـ ، وأبو بكر القفال الشاشي المتوفى ٣٦٥ هـ ، اللذين اتهمهما الشبكي بالميل إلى الاعتزال<sup>(٢)</sup> ، ولا دليل على دخولهما فيه بوصفه مذهباً ، ولكن الخبر في ذاته يشير إلى أفق عام تجاوزت فيه أفكار أشعرية مع أفكار معتزلية خاصة في علم أصول الفقه ، وأصبحت طريقة الأصوليين منهجاً معتمداً في التأليف رغم تنوع الانتماءات الكلامية ، وسنعمد أساساً في تحديد ملامح المنهج الأصولي عند الأشعري على كتابين كلاهما لابن فورك :

١ - مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري : وهذا كتاب - كما يقول فضيلة الإمام الأكبر د . أحمد الطيب : « وإن لم يكن من تأليف الشيخ الأشعري نفسه أو مما كتبه أو أملاه على الناس ، إلا أنه يعدُّ مصدراً مهماً لأفكار الشيخ وآرائه وتفصيلات مذهبه ، سواء ما تعلق منه بعلم الكلام أو علم الجدل أو علم أصول الفقه ... وتنبع القيمة الحقيقية لهذا الكتاب بوصفه مصدراً أصيلاً لآراء الشيخ من أن مؤلفه - أو مُثليّه - ابن فورك يأخذ في اعتباره منذ أول سطر في الكتاب أن مهمته هي تقرير أصول مذهب الشيخ الأشعري

(١) ابن عساكر ، تبين كذب المفتري ، ٤٦-٤٧ .

(٢) السبكي ، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٣ / ١٩٦٤) ، ٣ : ٢٠١-٢٠٢ . (والسبكي ينقل في الحقيقة عن ابن عساكر ، تبين كذب المفتري ، ١٨٣) .

في هذه المباحث ، وقد أخذ ابن فُورَك نفسه بمنهج علمي دقيق يتلخص في نقل نصوص الشيخ في المسائل التي يوجد له فيها نصوص ، أما المسائل التي لا يوجد فيها نص فإنه شرط على نفسه أن يكون كلامه فيها على حسب أصول مذهب الشيخ ، بل إنه أخذ على عاتقه أن يميز الآراء المقطوع بها في مذهب الشيخ من الآراء المختلف فيها ، وأن يشير في مواطن الاختلاف إلى ما هو أولى بمذهبه وألحق به فينبه إليه»<sup>(١)</sup> .

فالنص إذاً معتمد من كبار أهل الاختصاص ، وتخريج الفروع على الأصول طريق فقهي سلكه أعلام الشافعية وصنفوا فيه ، ومن أوائل من صنف فيه الإمام الزنجاني في كتابه «تخريج الفروع على الأصول» .

٢ - الحدود في الأصول : هذا الكتاب تكمن أهميته في كونه أول كتاب سني في الحدود الكلامية والأصولية ، والقسم الأخير منه هو شرح لمصطلحات في علم أصول الفقه . يقول محققه الأستاذ الشليمانى : « كما يلاحظ أن القسم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأقسام السابقة المتعلقة بعلم الكلام ، فبينهما قواسم مشتركة ، وبخاصة على مستوى الغاية والهدف ، فعلم الأصول يهدف إلى التوصل إلى الأحكام وتطبيقها عليه ، وعلم الكلام أيضاً يهدف إلى الغاية ذاتها بأسلوب يعتمد على نقد ونقض العقائد والتصورات المحرفة وإثبات عقيدة التوحيد وإشاعتها ، ولن يتأتى هذا إلا بالاستجابة للأوامر والأحكام الشرعية . ومن السهل أن يدرك الباحث في إرثنا الكلامي هذه العلاقة بين العلمين » .

وأهم ما في هذا الكتاب بعد النص المحقق ، الملحق الذي أضافه محققه في شرح بعض المفردات اللغوية والمصطلحات الشرعية ، معتمداً على المتوافر لديه من مخطوطات تفسير القرآن الكريم لأبي بكر بن فورك .

(١) الطيب ، «أسس علم الجدل عند الأشعري» ، ٢٢٥-٢٢٦ .

وإضافة إلى هذين المصدرين المهمين، لدينا مراجع إضافية نحاول الاستفادة منها قدر الإمكان مثل «التقريب والإرشاد» للباقلاني، و«التلخيص» لابن القاص، وغيرهما من المصادر الأصولية التي تعرض آراء الأشعري الأصولية. أما كتب الأشعري الأصولية - وهي كثيرة مثل «أصول الفقه»، و«رسالة في الاجتهاد»، و«الموجز»، و«إثبات القياس» - فكلها مفقودة، ولا نعرف عنها إلا أسماءها، وما اقتطف منها من آراء وأفكار - خاصة في الكتب الأصولية المتأخرة - يحتاج إلى تحقيق.

### أولاً: مناقشات ضرورية:

في مجرد المقالات معلومة مهمة ينبغي اتخاذها نقطة انطلاق في تحديد ملامح المنهج الأصولي عند الأشعري، والاستفادة منها في نقد بعض الكتابات المعاصرة في تحليل أصول الفقه السني. يقول ابن فورك عن الأشعري: «وكان يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلى ما ذهب إليه الشافعي في كتاب الرسالة في أحكام القرآن»<sup>(١)</sup>. وهي عبارة مهمة في النظر إلى أطروحات معاصرة حول تاريخ دقيق لعلم أصول الفقه.

وأكتفي بأطروحة وائل حلاق في كتابه «تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام مقدمة في أصول الفقه السني»، حيث ذهب إلى أن غياب جملة من العناصر الأساسية للمنهجية الفقهية عن الرسالة ليس كافياً لتفسير التهميش الذي لحق بهذا الكتاب خلال القرن الثالث، كما يرى أن ما منحته الدراسات الحديثة للشافعي من امتياز بوصفه مؤسس علم أصول الفقه، بحيث صار كتاب «الرسالة» يُدرس الآن لا على أنه العمل الأول الذي يطرح

(١) ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق دانيال جيماريه (بيروت: دار المشرق: ١٩٨٧) ١٩٣.

الموضوع فحسب ، بل بوصفه أيضًا النموذج الذي حاول الفقهاء وأهل الرأي اللاحقون جاهدين أن يقتفوا أثره ، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد بوجود استمرارية غير منقطعة في تاريخ أصول الفقه بين «رسالة الشافعي» والكتابات اللاحقة حول الموضوع ، يرى حلاق أن البحوث الأخيرة قد أظهرت أن مثل هذه الاستمرارية لم توجد قط ، وأن صورة الشافعي بوصفه مؤسسًا لأصول الفقه إنما هي اختراع متأخر<sup>(١)</sup> . وهنا قضيتان أثارهما حلاق هما عماد أطروحته الجديدة ، وهما بحاجة إلى مراجع وتعليق .

**القضية الأولى :** من الزاوية الإجرائية لم يحدد وائل حلاق ما هو الغائب في المباحث الأصولية خلال القرن الثالث الهجري ، وهو القرن الذي توفي فيه سنيه الأولى الإمام الشافعي وبالتحديد عام ٢٠٤ هـ . وطبقًا لمعيار تاريخ الوفاة عند من اعتمدته من مؤلفي الطبقات عدّ الشافعي من علماء القرن الثالث الهجري ، وخلال القرن ظهرت مؤلفات كثيرة في علم الأصول تعامل معها كل علماء القرون التالية ، وفقدناها في القرون الأخيرة فلم تصل إلينا ، وحسب ما ذكره العلامة عبد الوهاب أبو سليمان في مؤلفه الرائد «الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية»<sup>(٢)</sup> ، فقد شهد الربع الأول من القرن الثالث ظهور مؤلفات أصولية للأحناف والمعتزلة والمالكية ، منها كتب إثبات القياس ، وخبر الواحد ، واجتهاد الرأي لابن صدقة الحنفي (ت ٢٢١ هـ) . ومنها كتاب «الثبوت» لإبراهيم بن سيار النظام (ت ٢١١ هـ) ، الذي نفى فيه

(١) انظر : حلاق ، وائل ، تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام ، مقدمة في أصول الفقه السني ، ترجمة أحمد موصلي (بيروت : دار المدار الإسلامي ، ط ١ ، ٢٠٠٧) .

(٢) أبو سليمان ، عبد الوهاب ، الفكر الأصولي : دراسة تحليلية نقدية (جدة : دار الشرق ، ط ١ ، ١٩٨٣) ، ٩٩ وما بعدها .

حجية الإجماع وهو من أعلام الاعتزال<sup>(١)</sup>، وكتاب في أصول فقه إمام دار الهجرة لأصبغ بن الفرج المصري (ت ٢٢٥هـ). إضافة إلى مجموعة من الدراسات الأصولية لإمام المذهب الظاهري داود بن علي (ت ٢٧٠هـ) ولابنه خلف (ت ٢٩٧هـ) كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»<sup>(٢)</sup>.

وطرائق الفقه الإسلامي في التواصل والحوار والتعليم تجعلنا أقرب إلى استبعاد القطيعة الفكرية بين هؤلاء الأعلام، فقد كانوا ملء السمع والبصر، وكانت أفكارهم ومذاهبهم تتلاقح وتتلاقى وتتجاوز. وحضور «الرسالة» في مؤلفاتهم وحواراتهم هو المناسب لهذه البيئة العلمية الحرة. وليس لدينا شك في اتصال الإمام الأشعري برسالة الشافعي دراسةً وتدرّسًا، وهو من هو في سلسلة أعلام القرنين الثالث وأوائل القرن الرابع، ولأن العلم يبدأ من الاستيعاب، فلا بُدَّ أن يكون الإمام الأشعري قد عكف - حتى وهو في رحاب الجبائي - على رسالة الشافعي، بل وعلى مجمل أعماله الأخرى الأصولية مثل «إبطال الاستحسان»<sup>(٣)</sup>، قبل أن يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلى ما ذهب إليه الشافعي في كتاب «الرسالة» كما يقول ابن فورك في مجرد مقالاته<sup>(٤)</sup>.

والرأي عندي أن اجتماع مدرسة الرأي ومدرسة الحديث في البناء

(١) ومن الوقائع التاريخية ذات الدلالة هنا أن البويطي - وهو أكبر أصحاب الشافعي المصريين - مات في سجن الوثائق سنة ٢٣١هـ في محنة خلق القرآن، وقد أمر ابن أبي دؤاد والي مصر بامتحان البويطي فأبى أن يجيبه قائلاً: «أته» يقتدي بي مائة ألف، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٢: ١٦٤.

(٢) أبو سليمان، الفكر الأصولي، ٩٩ وما بعدها.

(٣) وهو الكتاب الذي بين به داود الظاهري تخليه عن مذهب الشافعي وردّه للقياس.

(٤) ابن فورك، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ١٩٣.

المعرفي للمذهب الشافعي، مهد لانتشار منهج المتكلمين في التصنيف الأصولي من ناحية، وأسس من ناحية أخرى لوسطية جامعة انتبه إليها بجدية الإمام الأشعري حتى قبل أن يغادر مقولات الاعتزال. وبالتأكيد فإن القرن الثالث شهد ردودًا على الشافعي من العلماء المالكية من أمثال حماد بن إسحاق البغدادي (ت ٢٦٩هـ) وله كتاب «الرد على الشافعي». وإسماعيل بن إسحاق (ت ٢٨٤هـ) وله تأليف كثيرة في أصول الفقه منها كتاب «الاحتجاج بالقرآن»، و«كتاب الأصول» الذي قيل عنه: لعله أول كتاب تحت عنوان أصول الفقه عند المالكية.

ولاشك أن التقاء المالكية بالعقيدة الأشعرية أوجد تقاربًا في الآراء الأصولية، إضافة إلى كونهما معًا يصنفان في الأصول على طريقة المتكلمين، وأيًا ما كان الأمر حول تاريخ دخول الأشعرية إلى المغرب، وتأثيرها في مجال علمي أصول الدين وأصول الفقه، فإن انتشار كتاب «الرسالة في عقود أهل السنة» لابن مجاهد الطائي (ت ٣٧٠هـ)، وكتاب «مشكل الحديث» لابن فورك (ت ٤٠٦هـ)، وكتاب «التلخيص في أصول الفقه» لإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) كما روى ابن خير في «فهرست ما رواه عن شيوخه»<sup>(١)</sup>، إن ذلك كله يشير إلى تمكن الأشعرية في الأصول العقدية المالكية، ويشير أيضًا إلى تأثيرات أشعرية واسعة في مجال علم أصول الفقه عند المالكية.

القضية الثانية: إن الدراسات المعاصرة أخفت على الشافعي امتياز مؤسس

(١) الأموي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة، فهرسة ابن خير الإشبيلي، نشرت بعناية محمد فؤاد منصور (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ / ١٩٩٨)، ١٦٧، ٢٢٣-٢٢٤ (وقد ذكر كذلك للشافعي كتاب مختلف الحديث ١٦٤).



أصول الفقه ، وأصبحت «الرسالة» هي العمل الأول ، والعمل النموذج . إلا أن الدكتور حلاق يرى أن البحوث التي ألّفت في العقود الأخيرة أثبتت أن صورة الشافعي بوصفه مؤسساً لعلم أصول الفقه هي ابتكار متأخر .

وهذا التقدير تعوزه الدقة في المنهج ، والصحة في الحقيقة التاريخية . فلا خلاف بين أهل الأصول - قدامى ومعاصرين - حول أهمية «الرسالة» في الدرس الأصولي وفي تاريخ العلم بوصف مادتها وتأثير منهجها ، لكن أسبقية الشافعي في التدوين الأصولي لقيت - ولا تزال - معارضة من الأحناف والشيعة الإمامية ، نعم لم تصلنا قبل «رسالة الشافعي» مدونات في مسائل الأصول تضاهيها في تكاملها وشمول منهجها ، ولكن لم يكن الشافعي وحده في الساحة الأصولية في الربع الأخير من القرن الثاني وأوائل القرن الثالث ، ولم يكن منهج المتكلمين هو الوحيد في مجال التدوين ، فقد ظهرت إلى جواره إرهابات منهج الفقهاء في الدراسة الأصولية . بل إن الشبكي في ترجمته للمسعودي المؤرخ (ت ٣٤٥هـ أو ٣٤٦هـ) يشير إلى رسالة عنوانها «البيان عن أصول الأحكام» . وقد علقها المسعودي عن ابن سريج ، وفيها مجموع أصول مذاهب الفقه في عصره . يقول الشبكي : « وهذه الرسالة عندي نحو خمس عشرة ورقة ، ذكر المسعودي في أولها أنه حضر مجلس أبي العباس جماعة من حذّاق الشافعيين والمالكيين والكوفيين - أي الأحناف - والداوديين وغيرهم من المخالفين ، فبينما أبو العباس يكلم رجلاً من المالكيين إذ دخل عليه رجل معه كتاب مختوم فدفعه إلى القاضي أبي العباس ، فقرأه على الجماعة ، فإذا هو من جماعة الفقهاء المقيمين ببلاد الشاش يعلمونه أن الناس في أرض شاش وفرغانة مختلفون في أصول الأمصار ممن لهم الكتب المصنفة والفتيا ، ويسألونه رسالة يذكر فيها أصول الشافعي ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة وصاحبيه ،

وداود بن علي الأصفهاني ، وأن يكون ذلك بكلام واضح يفهمه الناس ، فكتب القاضي هذه الرسالة<sup>(١)</sup> .

وفي هذه المرحلة نشط علماء الأحناف في البحث عن العلل والمناطات ، والتخريج على أصول الأئمة ، وظهرت مباحث علم أصول الفقه المقارن ، وشهد القرن الرابع أيضًا بدايات علم أصول الفقه الإمامي على يد الشيخ المفيد (ابن المعلم) .

والرأي عندي أن سعي بعض الفقهاء إلى إغلاق باب الاجتهاد ، فتح المجال أمام الأصوليين لإظهار إبداعاتهم في العلم الأصولي ، وتسابقوا في التصنيف والشروح والتقعيد ، وظهرت كتابات أصولية مؤسسة على مذهب الأحناف مثل أصول الكرخي ، وأصول الجصاص ، وكان نقد رسالة الشافعي من أهم ما قدمه أبو بكر الجصاص الرازي في هذا الكتاب . ولا يعني نقد «الرسالة» تعصبًا من الأحناف ، بل هو - في رأينا - النقاش العلمي الحر ، وتقاطع الأدلة ، وكلاهما ظهر واضحًا في «تقويم الأدلة» ، لأبي زيد الدبوسي الذي انتصر - وهو الحنفي مذهبًا وطريقةً - للشافعي في عدد من القضايا الكلامية والآراء الأصولية . وسرعان ما شهدت القرون المتأخرة طريقًا ثالثًا يجمع بين طريقي الأحناف والشافعية ويساهم فيه أصوليون من كل المذاهب الإسلامية .

## ملاح المنهج الأصولي عند الأشعري

### ١ - العلاقة القضية بين علم الكلام وعلم أصول الفقه :

يحاول بعض الباحثين إيجاد علاقة جدلية بين علمي الكلام وأصول الفقه ،

(١) السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٣ ، ص ٤٥٦-٣٥٧ .

وهي في تقديري علاقة عضوية أكثر من كونها جدلية، وللإمام الأشعري ومدرسته إسهام كبير في تأكيد هذه العلاقة. بل إن علم الكلام يعد مقدمة طبيعية لعلم أصول الفقه، الأمر الذي يجعلنا نتردد في تقديم الأشعري بوصفه أول من أرسى قواعد هذه العلاقة، إن هذه العلاقة العضوية تعطي الأولوية للنقل على العقل، وهي من السمات العامة في الفكر الأشعري.

وهذا ما أكدته حمودة غرابة على الرغم من عدم اقتناعه بالموقف الأشعري، حيث يقول: «ما زال النص في المذهب الأشعري هو المقدم غالبًا، ومهمة العقل ظلت - كما كانت عند الأشعري - مهمة تهدف قبل كل شيء إلى تأييد النص والدفاع عنه دفاعًا عقليًا»<sup>(١)</sup>. ويقترب هذا الرأي العلوي بقوله: «لقد انتهى العقل الكلامي الأشعري إلى الحكم على نفسه بوجوب الانعزال، متى دلّ على صدق النبي، فهو يأخذ كل ما يأتي به سمعًا وموافقة، والعقل الكلامي الأصولي، الذي يتصدى لمهمة البحث عن رُوح القوانين الشرعية، هو إذ ينتهي إلى إعلان فتح باب الاحتمال والتجوز، متى تعارض دليلان أو أكثر واستفرغ المجتهد وسعه وما قصر، فهو إنما يفعل ذلك لكي ينهي الرحلة كلها ويقفل الدائرة، دائرة النظر التشريعي، بالرجوع إلى عين النتيجة التي قررها المتكلم في رحلته الأولى، أي بالرجوع إلى النقل مصدرًا، والسمع طريقًا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا التوجه ليس بعيدًا عن فكر الشافعي في «الرسالة»، وقد لاحظ مصطفى عبد الرازق أن فيها مباحث من علم الأصول تكاد تهجم على الإلهيات أو علم الكلام، كالبحث في العلم، وأن المجتهد مُصيب أو

(١) غرابة، حمودة: أبو الحسن الأشعري، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٣، ١٣٧.

(٢) العلوي، الخطاب الأشعري ٢٢٦.

مخطئ أو معذور، والفرق بين القرآن والسنة، وعلل الأحكام، وترتيب الأصول بحسب قوتها وضعفها، وقد استدلل الشافعي على حجية السنة وما دونها من الأصول فلفت الأذهان إلى حجية القرآن نفسه، وهي مسألة وثيقة الاتصال بأبحاث المتكلمين.

وقد تطوّرت هذه المباحث في أصول الفقه الأشعري، واتسعت آفاقها لتصبح من دقيق العلم في منهجية الأشعري الأصولية، وهي منهجية مكنت - كما يلاحظ مصطفى عبد الرازق أيضًا - المتكلمين من وضع أيديهم على علم أصول الفقه منذ القرن الرابع الهجري<sup>(١)</sup>.

## ٢ - التفرقة في الاجتهاد بين الأصول والفروع :

لم يحقق الكثيرون رأي الأشعري في هذه المسألة، قال الدكتور حسين الجبوري في بحثه «الإمام أبو الحسن الأشعري وآراؤه الأصولية»<sup>(٢)</sup> :  
والمنقول عن الامام أبي الحسن الأشعري أنه قال : « كل مجتهد مصيب » .  
وعرض لانتقادات الشيرازي في « شرح اللمع » على ما نسب إلى الأشعري ،  
والنقل في هذه المسألة - وكثير غيرها - اعتمادًا على المصادر الوسيطة في أغلبه غير دقيق، وقد تناول الأشعري الاجتهاد - كما نقل عنه ابن فورك في ثلاثة من كتبه هي «الموجز» ، و «مسألة في الاجتهاد» ، وفي «أدب الجدل» .  
والأشعري يفرق بين نوعين من الاجتهاد :

النوع الأول : الاجتهاد في الأصول، وكان يقول : «إن الأصول الحق

(١) عبد الرازق، مصطفى، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩، ٢٥٢).

(٢) الجبوري، حسين، الإمام أبو الحسن الأشعري وآراؤه الأصولية، مجلة جامعة أم القرى، السنة الرابعة، العدد الخامس، ١٤١٢هـ، ٩٥.

في واحد من مذاهب المختلفين فيها» .

النوع الثاني : الاجتهاد في الفروع ، ورأيه فيه أن كل مجتهد مصيب ، والحق في جميع الفروع ، و« الكل مصيبون إذا أدى كل واحد منهم حق الاجتهاد »<sup>(١)</sup> . والاجتهاد في الفروع عند الأشعري جائز فيما لم يوجد فيه نص ، وطريقه « أن يردده القائس بغلبة ظنه إلى أشبه الأصول بالحادثة ، فإذا استوت عنده الطريقتان وعدم الترجيح بينهما كان في ذلك مُخَيَّرًا ، وإلى أيهما من ذلك ذهب كان مصيبًا ، وكان له أن يحكم به ويفتي » . وكذلك كان يقول في المجتهدين إذا اختلفا في حكم شرعي : « إنه لا يكون أحدهما أولى بالإصابة من صاحبه إذا اشتتت طريقتهما في الاجتهاد ولم يقع منهما تقصير »<sup>(٢)</sup> . وهذا - عند الأشعري - هو معنى الفقه من حيث هو « فهم لمعاني كتاب الله تعالى وسنن رسوله ﷺ فيما يتعلق بها من الأحكام للنوازل التي تنزل بالمكلفين » ، وذلك « أن النص على حكم كل حادثة بعينها معدوم ، وإنما أودعت أحكام الحوادث الجمل التي يجب تفصيلها وتفهم معانيها بنوع الاستنباط والفكرة »<sup>(٣)</sup> .

إلا أنه يشترط في المتصدي للاجتهاد ما قرره « أهل الاجتهاد [أنه] لا يجوز الاجتهاد إلا لمن علم ما أنزل الله عز وجل في كتابه من الأحكام وعلم السنن ، وما أجمع عليه المسلمون ، حتى يعرف الأشباه والنظائر ويرد الفروع إلى الأصول »<sup>(٤)</sup> .

(١) ابن فورك ، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ١٩٠ .

(٤) الأشعري ، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق أحمد جاد (القاهرة : دار الحديث ، ١٤٣٠ / ٢٠٠٩) ، ٢٧٤ .

ويأخذ الأشعري في تعبد النبي ﷺ بالاجتهاد برأي يخالف شيخه الجبائي . فالجبائي وابنه أبو هاشم قالا إن النبي ﷺ لم يكن متعبدًا بالاجتهاد في شيء من الشرعيات ، أما الأشعري « فإنه كان لا يأبى أن يكون النبي ﷺ متعبدًا بالاجتهاد في أحكام الشرع ، كما كان متعبدًا بالاجتهاد في أمر الحروب ومنابذة الأعداء ومُصالحتهم »<sup>(١)</sup> .

وفي شأن تعلق الخطاب الإلهي وشموله ، كان الأشعري يذهب إلى أن « الأمر يتعلق بالمأمور به قبل وجوده وفي حال وجوده ، وأن كلام الله تعالى لم يزل أمرًا لمن يكون قبل أن يكون ، بشرط الكون والبلوغ والعقل . كما كان يُقرر أن أوامر الرسول ﷺ هي كذلك أوامر لمن يأتي بعده إلى آخر الزمان »<sup>(٢)</sup> . وما جاء من أوامر ونواهٍ في نصوص الشرع كان الأشعري يرى أنها لا تقتضي الإيجاب أو الحظر بنفسها<sup>(٣)</sup> ، أي إنه لا بد في حملها على ذلك أو صرفها عنه من قرائن ، وإلا فالتوقف أولى . أما ظواهر النصوص في الكتاب والسنة فكان يسائر في التعامل معها ما أجازها الفقهاء من تخصيصها « بالقياس الجلي والخفي ، وسواء كان ذلك القياس عقليًا أو سمعيًا . وكذلك يجيز تخصيص ظاهر الكتاب بخبر الواحد كما يجيز ظاهر السنة المتواترة بخبر الآحاد ، وكذلك تخصيص خبر الواحد بخبر الواحد »<sup>(٤)</sup> .

ويذكر ابن فورك قول الأشعري : « مذهبي إجراء الكلام على عمومه وظاهره ، إلا ما خصه الدليل » . ثم ينبه فورك إلى أن هذا الأصل الذي قرره

(١) ابن فورك ، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ٢٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٩٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ابن فورك : مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ١٩٨ .

الأشعري في كتاب «التفسير» هو خلاف ظاهر مذهبه من الوقف في عموم الألفاظ، وهو غير معروف عنه عند أصحابه «لعزة وجود هذا الكتاب عند أكثرهم، وبعضه لقلة عنايتهم بتدبرها»<sup>(١)</sup>.

ويفرق الأشعري في التخصيص والتعميم بين الأقوال والأفعال، فهما مطلوبان في الأولى دون الثانية، ذلك أن الأقوال «هي الموضوعة للتعدي، والأفعال تختص الفاعلين ولا تتعدى»، وهو في ذلك يسير على عادة الفقهاء، كما لاحظ ابن فورك<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الدِّفاع عن أصول الشافعي :

أوجدت رسالة الشافعي اهتمامًا كبيرًا في مجال النظر الأصولي، واهتم الأصوليون بعده باستكمال مادته خاصة في مجال الأحكام، حقيقة الحكم وأقسامه، والحاكم، والمحكوم فيه، كما تكلموا عما يظهر الحكم به وهو الذي يسمى سببًا، وكيفية نسبة الحكم إليه، وغير ذلك من الأمور التي لم ترد في «الرسالة». واهتموا أيضًا بشرح «الرسالة»، والتعامل مع مادتها الأصولية ومنهجها الكلامي، قبولًا ورفضًا، ودفاعًا ونقضًا.

ومن أهم ما أثاره الأصوليون بعد الشافعي مسألة الحاكم، التي حاول المعتزلة تطويع الوحي ليكون مؤيدًا لرأيهم فيها، فكان انفصال الأشعري عن المعتزلة عاملًا حاسمًا في رد الأمور إلى نصابها، وعزل العقل عن كونه مصدرًا لأحكام الحلال والحرام، واحتدم الجدل حول التحسين والتقبيح، وحول صفات الأحكام قبل ورود الشرع، وهل الأصل فيها الحظر أم الإباحة؟ وكلها

(١) المصدر نفسه، ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه.

قضايا كلامية انتصر فيها الأشعري لأصول الشافعي، ولم تكن آراء الأشعري في هذه القضايا محل اتفاق عند أتباع الشافعي أنفسهم، وهو ما أشار إليه أبو إسحاق الشيرازي في «اللمع»، حيث قال: «واختلف أصحابنا في الأعيان المنتفع بها قبل وورد الشرع؛ فمنهم من قال إنها على الوقف فلا يحكم فيها بالخطر ولا بالإباحة، وهو قول أبي علي الطبري (ت ٢٣٥٠)، وهو مذهب الأشعرية. ومنهم من قال: هي على الإباحة، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني (ت ٢٣٤٠) وأبي العباس (بن سريج) (ت ٢٣٠٦)، وبه قالت المعتزلة البصريون. فإذا رأى شيئاً جاز له تملكه وتناوله وهو قول المعتزلة البصريون. ومنهم من قال: إنها على الخطر، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة (ت ٢٣٤٥)، وهو قول المعتزلة البغداديين»<sup>(١)</sup>.

وفي تفسير هذا الاختلاف الذي أخذ فيه بعض أعلام الشافعية بآراء اعتزالية، بينما انتصر الأشعري للشافعي، يقول صاحب «طبقات الشافعية»: «وقد كنت أغبط بكلام رأيته للقاضي أبي بكر الباقلاني في «التقريب والإرشاد»، وللأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في تعليقه في أصول الفقه في مسألة شكر المنعم، وهو أنهما لما حكيا القول بالوجوب عقلاً عن بعض فقهاء الشافعية، قالوا: اعلم أن هذه الطائفة من أصحابنا - ابن سريج وغيره -، كانوا قد برعوا في الفقه، ولم يكن لهم قدم راسخة في الكلام، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة، فاستحسنوا عباراتهم، وقولهم: يجب شكر المنعم عقلاً، فذهبوا إلى ذلك، غير عالمين بما تؤدي إليه هذه المقالة من قبح المذهب»<sup>(٢)</sup>. واعتنق هذا

(١) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، تحقيق عبد المجيد تركي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨ / ١٩٨٨)، ٢: ٩٧٧.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٣: ٢٠٢.



الاعتقاد أبو علي ابن خيران (ت ٣٢٠هـ) والإمام الإصطخري (ت ٣٢٨هـ) وغيرهما من الفقهاء ، وكذلك القفال وهو إمام في الأصول (ت ٣٦٥هـ) ، ثم رجعوا إلى مذهب الأشعري<sup>(١)</sup> .

على أن للأشعري في هذا الصّدّد تقريراً أو أصلاً عامّاً ربما أمكن أن تنضوي تحته أمهات هذه المسائل ، فقد كان يقول - كما حكى عنه ابن فورك - : « إن دلالات العقول حظها في بعض المعلومات دون بعض ، [وإنه] لا سبيل للعاقل من جهتها إلى التوصل إلى معرفة أحكام الأفعال في القبح والحسن والوجوب والندب على التعيين والتفصيل ، وإن كان فيها دلالات يمكن أن يتوصل بها إلى معرفة أحكام الموجودات بالحدوث والقدم والأوصاف التي تتبعها وتجري مجراها . فأما المعرفة بأغتيان الواجبات وأحكامها من طريق الوجوب ، فإن طريق ذلك الاستدلال بخبر الموثوق بخبره المأمون في غيبه إذا أنبأ عن عواقبها وما يلحق بفعل بعضها وترك بعضها الفاعل والتارك من الضرر والنقص والعيب والذم »<sup>(٢)</sup> .

والرأي عندي أن البناء الأشعري في أصول الفقه تطور كثيراً في عصر الأشعري وبعده . وكان مبحث التصديقات في علم أصول الفقه - بميادينه التي تستوعب القياس وخاصة قياس الشاهد على الغائب بصيغته الاحتمالية وصلتها بالمقاصد - من أبرز المجالات التي تعين على فهم وحدة المذهب الأشعري ، وقد تنوّعت مسالكة ومسائله وسار على طريقه أتباع مذهب فقهيّه مختلفة .

(١) المصدر نفسه .

(٢) ابن فورك ، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ٣٢ .

## خاتمة

هذه مُجرد إشارات إلى بعض ملامح المنهج الأصولي عند الأشعري ،  
لعلنا نعود إليها بدراسة شاملة لأدلة الفقه الإجمالية في ضوء ما أحدثته «رسالة  
الشافعي» من جدل ، وفي ضوء ما قدمه الأشعري من آراء أصولية في قرن  
ازدحمت فيه الفرق الكلامية والأصولية ، وأعلنت آراء النظام والظاهرية  
والشيعة الإمامية التي رفضت القياس وحجية الإجماع ، وأثارت لغطاً حول  
القطعية والظنية في الأدلة والأمارات ، وخاصة أن فوضى الأفكار احتاجت  
إلى ضبط وتحديد ؛ لأن عصر الشافعي لم يكن عصر بيان بالتعريف ،  
فظهرت أهمية الحدود ، وضرورة فهم العلاقات الاصطلاحية . وتلك أدوات  
معرفية لا يستغني عنها علم من العلوم ، وأصول الفقه إليها أخوج ، وسلطانها  
عليه ألزم .

ولا يعني هذا أن الإمام الشافعي لم يدرك أهمية علم المصطلح ، فقد عد  
الشيخ مصطفى عبد الرازق ذلك مظهرًا من مظاهر التفكير الفلسفي في  
كتاب «الرسالة» الذي يتمثل في «الاتجاه المنطقي إلى وضع الحدود  
والتعاريف أولاً ، ثم الأخذ في التقسيم مع التمثيل والاستشهاد لكل قسم ،  
وقد يعرض الشافعي لسرد التعاريف المختلفة ليقارن بينها ، وينتهي به  
التمحيص إلى تخير ما يَرْضِيهِ منها»<sup>(١)</sup> .

(١) عبد الرازق ، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ، ٢٤٥ .

## تعليقات ومداخلات

حسام الدين فرفور :

شرفتُ بما سمعته من أخينا العزيز الدكتور محمد كمال إمام حول الإمام أبي الحسن الأشعري أصوليًا ، وأنا أحد طلاب العلم الذين يهتمون بعلم أصول الفقه ، وبعد أن سمعت آراء مُعَتِّفة حول هذا الموضوع وكيف أنَّ الإمام أبا الحسن الأشعري يُفَرِّق بين الاجتهاد في الفروع والاجتهاد في الأصول حقيقة .

وأنا أريد ما ذهب إليه د. محمد كمال إمام فيما استنبطه عن الإمام أبي الحسن الأشعري أصوليًا ، ولكن الذي أريد أن ألفت إليه النَّظَر - حسبما أرى - أن هذا الملتقى عنوانه «الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السُّنَّة والجماعة : نحو وسطية إسلامية تواجه الغلو والتطرف» .

لا شك أننا سمعنا تحقيقات عظيمة وغوصًا في فكر الإمام أبي الحسن الأشعري إمام أهل السُّنَّة والجماعة، وهذا يدل على إحاطات من أصحاب الفضيلة السادة العلماء ، ولكن الذي أتمناه - أو أرجو أن يكون قريب المنال - أن ننُحُو بهذه الدراسات بحيث منها في مشكلتنا التي نعانيها نحن في كثير من البلدان العربية والإسلامية ، فالانحراف في المنهج الفكري الإسلامي ، والتطرف والغلو ، يحتاج منا إلى أن نسقط منهج الإمام أبو الحسن الأشعري في وسطيته . كيف كان وسطًا بين المُعْتَرِلة وأصحاب الحديث والحنابلة وأهل السُّنَّة ، حتى نستفيد من وسطيته هذه فنسقط منهجه على ما نحن عليه ، لنستفيد ونصوغ وسطية منضبطة كوسطية الإمام أبي الحسن الأشعري تؤيد النَّقْل بالعقل ولا تتجاوز النَّقْل ، ثُمَّ نفهم أن الدين يسر لا عسر ، وأنه اعتدال لا غلو .

كنتُ أتمنى أن نستغل هذه الدراسات - على ما فيها من جهود كبيرة ، لمن يُقدَّر لهذه الدراسات قدرها ، فكلها دراسات معمّقة وأصحابها لهم فيها جهود مبرورة - ونستثمرها ونُسقطها على ما نحن بصدده : «نحو وسطية إسلامية تعالج الغلو والتطرف» . نحدد ما هي الوسطية ، ونحدّد كيف استفدنا من وسطية الإمام الأشعريّ حيث تجاوز المُعْتَرِلة ثم تجاوز غلو بعض الحنابلة وأصحاب الحديث ، فنصوغ وسطية تناسب عصرنا على سنن تلك الوسطية . شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عمار الطالبي :

أشكر الأخ الكريم د. محمد كمال إمام وهو في الأصول إمام ، تعرّض للناحية الأصولية عند الإمام الأشعريّ ، وأنا أريد أن أضيف أن الإمام الزركشي في كتابه «المحيط في الأصول» أشار إلى رأي أبي الحسن الأشعريّ في ثلاثة مواضع في الجزء الأول والثاني والرابع ، ولكن المهم هو أنه نقل من كتاب أبي بكر ابن فورك وقال : «ذهب أبو الحسن الأشعريّ إلى تصويب المجتهدين» . وهذه الكلمة مهمة كما أشار شيخنا فرفور . فنحن في عصرنا هذا نُخطئُ المجتهدين ، ويزعم بعضنا أن مجتهداً معيناً هو على الحق ، ومن غَداه من المجتهدين لا يصحُّ رأيه ولا قوله وإن استند إلى الحديث وإن استند إلى الأولى .

هذا ما نُعانيه من الفروع وكذلك في الاجتهادات الفرعية في الأصول ، لذلك نريد أن يتسع صدرنا لكل المجتهدين قاطبةً ولآرائهم ما لم يكن هناك خلاف لنصّ قطعي ، وما نجتهد فيه ينبغي أن لا ينازع بعضنا بعضاً عليه ، ولا نشتبك في معارك وهميّة لا قيمة لها .

وما أشار إليه كذلك أخونا د. حسن الشافعي حين قال بأن القواعد الأصولية كلها قطعية، فهذا كلام فيه نظر، فالشيخ ابن عاشور في مقاصد الشريعة ناقش هذه المسألة، ويثبت أن أغلب القواعد الأصولية فيها خلاف بين الأصوليين.

وعلى كل حال الجديد في كتاب «المحيط» هو أنه أشار إلى كتاب لأبي بكر بن فورك اسمه «شرح مقالات الأشعري»، وهذا الكتاب لو وصلنا لكان فيه فائدة كبرى، ولعله هو نفسه كتاب «مجرد مقالات الأشعري»؛ لأن ما أورده من إنهاء كلامه يوجد في «مجرد مقالات الأشعري» الذي حقق أخيراً عام ١٩٨٣م. وأسأل الله التوفيق، وأن تتسع صدورنا كلنا لبعضنا، وأن لا يقع النزاع في المجتهدات وشكرًا.

محمد كمال إمام :

هذه كلمة قصيرة فيما أتصوره من خلال قراءتي لعصر الأشعري في القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع الهجري. لم يكن هذا العصر المزدهم بالتيارات السياسية والفكرية والفقهية قرناً صامتاً إزاء هذه المواقف الأحادية التي أشار إليها أخي منذ قليل، ولذلك رأينا الفكر الإسلامي في هذا القرن يسعى إلى وسطية وجدناها عند الإمام الأشعري، ووجدناها عند الإمام الماتريدي الذي كان يسعى أيضاً إلى وسطية، أي إن هناك ثلاثية في القرن الثالث الهجري، كلها تسعى إلى إيجاد نوع من التوفيق بين العقل والثقل أو نوعاً من الاتجاه الوسطي تمثل في أبي الحسن الأشعري، وتمثل في الإمام الماتريدي، وتمثل في الطحاوي في مصر. وكلهم له انتماءاته المختلفة إذا كان العصر يبحث في ظل هذه المواقف الحادة ليدعم موقف الوسط، وإن بقي الأشعري بعد هذا العصر أكثر أتباعاً وأكثر تأثيراً إلى يوم الناس هذا.

أما فيما يتعلق بالمادة الأصولية فأنا أظهرت بعض التوجّهات الأصولية للإمام الأشعري واعتمدت على «مجرد المقالات» بالدرجة الأولى، وقلت في البداية: إن هذا الاعتماد كان مصدره اعتماد فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب في بحث ما نقله منذ سنوات عن الجدل عند الإمام الأشعري - ربما منذ أكثر من عشرين عامًا - قال فيه: إن هذه المصنفات الستة للإمام الأشعري لا تمثل أمهات المصادر الأصولية التي يمكن أن نعتمد عليها في تقرير فكر الإمام الأشعري الأصولي الذي انتهت كتبه إلى أكثر من مائتي كتاب، كما قال عنه مترجمون كثر، ويبتوا الأهمية التي احتلتها مصنفاته، فلا يمكن أن نأخذ فكره من هذه المصادر الستة فقط.

ولكن إذا أردت أن أتلمس معالم فكره - وقد قلت ملامح أصولية - تمثلت في هذه الملامح الثلاثة التي ذكرناها، خاصة أن هناك رابطًا عضويًا بين علم أصول الفقه وعلم الكلام، وهذا أمر طبيعي وحقيقي، وقد لاحظ ذلك مصطفى عبد الرزاق، وقال إنه امتداد للإمام الأشعري في هذا الاتجاه، الذي جعل علم الكلام يتوهج في علم أصول الفقه فيما بعد، والذي أدى في القرن الرابع إلى سيطرة المتكلمين أو منهج المتكلمين على أغلب الدراسات الأصولية.

الملح الثاني الذي أشرت إليه هو هذه التفرقة ما بين الأصول والفروع، وهي تفرقة جعلتني لا أعني كثيرًا بالأقوال التي أخذت على الإمام الأشعري - وسوف ألتفت إليها التفاتًا كثيرًا بعد ذلك - كما أن هناك تناقضًا وجدته بين ما نقل عن الإمام الأشعري في الدراسات الأصولية الحديثة وبين ما قرأته في «مجرد المقالات»، وهذا التناقض في الآراء ظاهرة معروفة - حتى في الآراء المنسوبة للأشاعرة أنفسهم بحيث أصبحت الآراء الوسطية تحمل تناقضات -

كما في «التقريب والإرشاد» للإمام الباقلاني مثلاً. فالإمام الباقلاني - لأنه يطوّر مباحث الإمام الأشعري بتعبير دكتور عبد الفضيل - ستجد لديه بغضاً من هذه التناقضات .

فكان من الأنسب والفارق لا يزيد عن ٨٠ سنة ما بين الإمام الأشعري والإمام ابن فورّك ، وقد تتلمذ الإمام ابن فورّك على التلاميذ المباشرين للإمام الأشعري ، كان من الضروري أن نهتم بهذا الكتاب ، بالإضافة إلى ملحوظات أخرى مثل فكرته عن الاجتهاد ، وهو حتى حينما جعل الحق واحداً في مجال الأصول لم يُعيّن هذا الحق الواحد من هي الطائفة المصيبة التي أصابت في أي الاتجاهين ، ولكنه حدد ملامح وجعل مرجعيته الكتاب والسنة .

إذا الإمام الأشعري منذ البداية يريد أن يدفع الأمة إلى وسطية لا تُكفر أحداً ، إلى وسطية أيضاً لا تكون لغة التصالح فيها على حساب الحقيقة التاريخية . فعندما نريد أن يكون هناك نوع من التقارب ونوع من التوظيف الحقيقي لمنهج الأشعري أو ما قاله الأشاعرة على امتداد تاريخهم الطويل ، وأن تتعامل هذه اللغة مع الحقيقة التاريخية بوصف إنكارها لا يؤدي إلى فائدة ، وفي الوقت نفسه نحاول أن نقدم فهماً جديداً للإمام الأشعري بالذات حينما جعل الحسن جزءاً أساسياً من منهجه المعرفي - فإننا نفتح الباب لتطوير كل المواقف التي تتعلق بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، بحيث نستفيد من كل العلوم ومن كل الثقافات ، ونفتح على كل التيارات وكل الاتجاهات ؛ لأن هذه هي بنية المعرفة كما تأتي من مصادر الحسن إذا كانت محكومة بنقل صحيح . وهذا هو ما قصد إليه الأشعري .

## مَلَامِحُ الْجَدَائِدِ الْأَصُولِيَّةِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الشَّعْرِيِّ

حَسَّانٌ فِيهِمَا نَبَاتَانِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَشَسَّ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ بِأُصُولِ أُسَاسِيهِ ، وَمَلَكَ مَنْ شَاءَ قِيَادَ قِيَاسِيهِ ، وَوَهَبَ مَنْ اخْتَصَّصَهُ بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ عَلَى أَفْرَادِ أَفْرَاسِيهِ ، وَأَوَّلَى عِنَانَ الْعِنَايَةِ مَنْ وَفَّقَهُ لِاقْتِنَاسِيهِ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، شَهَادَةً يَتَقَوَّمُ مِنْهَا الْحَدُّ بِفُضُولِهِ وَأَجْنَابِيهِ . وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ الَّذِي رَفَى إِلَى السَّبْعِ الطُّبَاقِ بِبَدِيعِ جَنَابِيهِ ، وَأَنَسَ مِنَ الْعَلَا نُورًا هَدَى الْأُمَّةَ بِإِيْنَابِيهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا مَا قَامَتِ النُّصُوصُ بِتَقَائِسِ أَنْفَاسِيهِ ، وَاسْتُخْرِجَتْ الْمَعَانِي مِنْ مِشْكَاةِ نَبَرَايِهِ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ فِكْرَةَ الْبَحْثِ تَدَوَّرُ حَوْلَ تَأْثِيرِ الْأَشْعَرِيِّ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ : هَلْ ابْتَدَعَ مِنْهَجًا فِيهِ؟ أَوْ سَاهَمَ فِي تَطَوُّرِ أُسْلُوبِ مُعَالَجَةِ مَوْضُوعَاتِهِ؟ وَهَلْ تَأَثَّرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا أَثَرُ ذَلِكَ فِيْمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِمَّنْ كَتَبَ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ كُبَرَائِهِ .

يُؤَاجِهْ عَادَةً هَذَا التَّنَوُّعُ مِنَ الدِّرَاسَةِ عَوَائِقَ لَيْسَتْ بِبَسِيطَةٍ ، لِأَنَّهَا تَقْتَضِي دِرَاسَةَ الْقَضَايَا الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ ، وَهِيَ مَرَحَلَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ صُعُوبَاتٍ لِقَدَمٍ وَصُولٍ بَعْضُ كُتُبِ الْإِمَامِ الَّتِي يُحْكِي أَنَّهُ صَنَفَهَا فِي عِلْمِ الْأُصُولِ ، لَذَا يَتَحَتَّمُ جَمْعُ الْمَسَائِلِ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي نَقَلَتْ عَنْهُ رَجَمَهُ اللَّهُ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ يَطُولُ وَيَخْتَالِجُ إِلَى وَقْتٍ كَبِيرٍ سَتَلْجَأُ إِلَى اسْتِيفَرَاءِ بَعْضِ الْكُتُبِ .

ثُمَّ لِمَعْرِفَةِ مَا هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ سَاهِمَ الْإِمَامِ أَبُو الْحَسَنِ فِي



إِبْدَاعِهِ ، وَحَتَّى نَصِفَ هَذَا الْعَمَلُ بِالتَّجْدِيدِ ، يَلْزَمُ تَقْدِيمَ كَلِمَةِ حَوْلِ التَّجْدِيدِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ؟ لِيَسْتَبَيِّنَ لَنَا أَنَّ مَا عَمِلَهُ الْإِمَامُ هُوَ مِنَ التَّجْدِيدِ . وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَرْغَمُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ التَّجْدِيدِ الْأَصُولِيِّ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ يَظْهَرُ بِالْبَحْثِ وَفَقِ خُطَّةِ الْبَحْثِ التَّالِيَةِ .

### خُطَّةُ الْبَحْثِ وَمَسَارِهِ

أَوَّلًا : نُبَيِّنُ مَكَانَةَ الْإِمَامِ مِنْ جِلَالِ التَّعَرُّفِ عَلَى حَيَاتِهِ وَبَيْتِهِ وَعَصْرِهِ وَمُعَاصِرِهِ وَمَا قَالَهُ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ عَنْهُ ، وَمَا الَّذِي فَعَلَهُ فِي تَرْسِيخِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . ثُمَّ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى مَفْهُومِ التَّجْدِيدِ نَسْتَعْرِضُ الْمَسَائِلَ الْأَصُولِيَّةَ الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا ، وَمِنْهَا نُقَارِنُ . ثُمَّ عَمَلُ مَنْ بَعْدَهُ وَمَدَى تَأَثُّرِهِ بِمَا قَدَّمَ رَجَمَهُ اللَّهُ . وَعَلَى هَذَا التَّبْوِيبِ جَرَى الْبَحْثُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

### المكانة

إِنَّ قِرَاءَةَ بَسِيطَةٍ فِي تَرْجَمَةِ هَذَا الْإِمَامِ نُذْرِكُ مِنْ جِلَالِهَا أَنَّهُ إِمَامٌ عَظِيمٌ مِنْ عَظَمَاءِ الْأُمَّةِ ، وَمِنْ الْأَثَمَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُجْتَهِدِينَ ، بَلْ إِنَّهُ كَانَ أَحَدَ الْمُجْتَهِدِينَ لِهَذَا الدِّينِ <sup>(١)</sup> .

يُنْخِذِرُ مِنْ نَسْلِ الصَّحَابِيِّ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه ، وَاسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ . كُنْيَتُهُ : أَبُو الْحَسَنِ .

وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٦٠ هـ . تَلَقَّى الْعِلْمَ عَلَى عُلَمَائِهَا ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ شَيْخِ الْمُعْتَزَلَةِ . وَأَبُو عَلِيٍّ هُوَ مَنْ هُوَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ، فَأَخَذَ عِلْمَ الْكَلَامِ عَنْ زَوْجِ أُمِّهِ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ شَيْخِ الْمُعْتَزَلَةِ ، لِذَا لَمْ يَكُنْ

(١) نَقَلَ ذَلِكَ الْحَافِظُ الْمُحَدِّثُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ ، كَمَا سَيَأْتِي .

مُسْتَعْرَبًا تَصْلُحُ الْإِمَامَ أَبِي الْحَسَنِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ؛ لِذَا لَمَّا تَبَحَّرَ فِي كَلَامِ  
الْاِغْتِزَالِ وَبَلَغَ فِيهِ الْغَايَةَ كَانَ يُورِدُ الْأَشْيِلَةَ عَلَى أَسْتَاذِهِ وَلَا يَجِدُ فِيهَا جَوَابًا  
شَافِيًا ؛ فَتَحَيَّرَ فِي ذَلِكَ . وَلَا غَرْوَ أَنْ هَجَرَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزِلَةِ وَجَاهَرَ بِخِلَافِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي « الْعُلُوفِ لِلْعَلِيِّ الْأَعْلَى الْغَفَّارِ » : « كَانَ أَبُو الْحَسَنِ  
أَوَّلًا مُعْتَزَلِيًّا ، أَخَذَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ ، ثُمَّ نَابَذَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ وَصَارَ مُتَكَلِّمًا  
لِلشُّنَّةِ ، وَوَافَقَ أَثَمَّةَ الْحَدِيثِ . قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ نَفْسِهِ : وَقَعَ فِي صَدْرِي  
فِي بَعْضِ اللَّيَالِي شَيْءٌ مِمَّا كُنْتُ فِيهِ ، مِنْ الْعَقَائِدِ ، فَقُمْتُ وَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ  
وَسَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَهْدِيَنِي الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَنِمْتُ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
فِي الْمَنَامِ ، فَشَكَّوْتُ إِلَيْهِ بَعْضَ مَا بِي مِنَ الْأَمْرِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« عَلَيْكَ بِسُنَّتِي » ، فَأَتَيْتُهَا ، وَعَارَضْتُ مَسَائِلَ الْكَلَامِ بِهَا وَجَدْتُ فِي الْقُرْآنِ  
وَالْأَخْبَارِ فَأَتَيْتُهَا ، وَنَبَذْتُ مَا سِوَاهُ وَرَأَيْتُ ظَهْرِيًّا .

وَقَالَ ابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ فِي « الشُّذْرَاتِ » : « وَمِمَّا يَبْضُ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ  
الْأَشْعَرِيُّ وَجُوهُ أَهْلِ الشُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَسُودَ بِهِ رَايَاتُ أَهْلِ الْاِغْتِزَالِ وَالْجَهْمِيَّةِ -  
فَأَبَانَ بِهِ وَجْهَ الْحَقِّ الْأَبْلَجِ ، وَلِصُدُورِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْعِزِّفَانِ أُنْلَجَ - مُنَاطَرَاتٍ  
مَعَ شَيْخِهِ الْجُبَّائِيِّ الَّتِي بِهَا قَصَمَ ظَهْرَ كُلِّ مُبْتَدِعٍ مُرَاءٍ » .

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ » : « إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ كَانَ مُعْتَزَلِيًّا فَتَابَ  
بِالْبَصْرَةِ فَوْقَ الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ أَظْهَرَ فَضَائِحَ الْمُعْتَزِلَةِ وَقَبَائِحَهُمْ » .

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا : « ذَكَرُوا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :  
أُولَاهَا : خَالَ الْاِغْتِزَالَ الَّتِي رَجَعَ عَنْهَا لَا مَحَالَةَ .

الْحَالُ الثَّانِي : إِبْنَاتُ الصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ السَّبْعَةِ ، وَهِيَ الْحَيَاءُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ  
وَالْإِزَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ ، وَتَأْوِيلُ الْخَبَرِيَّةِ كَالْوَجْهِ وَالْقَدَمِ وَالسَّاقِ  
وَنَحْوِ ذَلِكَ .

الحال الثالث : إثبات ذلك كله من غير تكليف ولا تشبيه ؛ جرياً على منوال السلف ، وهي طريقته في « الإبانة » التي صنفها آخرًا .

قال المرتضى الحنفي في « إتحاف السادة المثقين » : « أبو الحسن أخذ علم الكلام عن الشيخ أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة ، ثم فارقه لمنام رآه ، وزجّع عن الاعتزال ، وأظهر ذلك إظهارًا ، فصعد منبر البصرة يوم الجمعة ونادى بأعلى صوته : من عرفني ، فقد عرفني ومن لم يعرفني ... أنا فلان ابن فلان ، كنت أقول بخلق القرآن ، وأن الله لا يرى بالدار الآخرة بالأبصار ، وأن العباد يخلقون أفعالهم ، وها أنا نائب من الاعتزال مُعْتَقِدُ الرَّدِّ على المعتزلة ، ثم شرع في الرَّدِّ عليهم ، والتصنيف على خلافهم . »

وقال الشبكي في « طبقات الشافعية » : « أبو الحسن الأشعري كبير أهل السنة بعد الإمام أحمد بن حنبل ، وعقيدته وعقيدة الإمام أحمد واجدة لا شك في ذلك ولا ارتياب ، وبه صرح الأشعري في تصانيفه ، وذكره غير مرة « من أن عقيدتي هي عقيدة الإمام المجل أحمد بن حنبل » هذه عبارة الشيخ أبي الحسن في غير موضع من كلامه . »

وفي اتباعه للأئمة قبله نبيه ابن فورك أن أبا الحسن تابع للإمام الشافعي في الأصول والفروع ؛ قال ابن فورك في كتاب « شرح كتاب المقالات للأشعري » في مسألة تصويب المجتهدين ، قال : « اعلم أن شيخنا أبا الحسن الأشعري يذهب في الفقه ومسائل الفروع وأصول الفقه أيضًا مذهب الشافعي ... لكن ربما يخالفه في الأصول ، كقوله بتصويب المجتهدين في الفروع ، وليس ذلك مذهب الشافعي ، وكقوله : « لا صيغة للعموم » . »

قيل : بلغت مصنفاته ثلاث مئة كتاب ، منها : « إمامة الصديق » ، و« الرَّدُّ على المجسمة » ، و« مقالات الإسلاميين » ، و« الإبانة عن أصول الديانة » ،

و«رسالة في الإيمان»، و«مقالات الملحدين»، و«الرد على ابن الراوندي»، و«خلق الأعمال»، و«الأسماء والأحكام»، و«استحسان الخوض في الكلام»، و«اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع»، يُعرَف بـ «اللمع الصغير». توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ.

### قَدْرُهُ

قِيلَ: إِنَّهُ مُجَدِّدُ الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ؛ بَجَاءٍ فِي «أَدَبِ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي»<sup>(١)</sup>، قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ ابْنُ الصَّلَاحِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَتَعَثُّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةٍ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ كَانَ فِي الْمِئَةِ الْأُولَى عُمرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: وَعَنْ غَيْرِ أَحْمَدَ: وَكَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمرُ بْنُ سُرَيْجِ الْفَقِيهِ، وَكَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ أَبُو الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصُّغْلُوكِيُّ، وَكَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الْخَامِسَةِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُشْتَرِشِدُ بِاللَّهِ.

وَبَجَاءٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لَشَمْسِ الدِّينِ السِّفِيرِيِّ<sup>(٢)</sup>: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ»<sup>(٣)</sup>: حَمَلَهُ الْعُلَمَاءُ فِي الْمِئَةِ الْأُولَى عَلَى عُمرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى الشَّافِعِيِّ، وَفِي الثَّالِثَةِ عَلَى ابْنِ

(١) ابن الصَّلَاح: أَدَبُ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي ١: ١٣٠.

(٢) شَمْسُ الدِّينِ السِّفِيرِيُّ: شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ١٥: ١٠.

(٣) الثَّوْرِيُّ: تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ ٢٧.

سُرَيْج، وقيل: على الشَّيْخ أبي الحَسَن الأشْعَرِي<sup>(١)</sup>، وفي الرَّابِعَةِ على أبي سَهْل الصُّغْلُوكِي، وقيل: على القَاضِي الباقِلَانِي، وقيل: على أبي حَامِد الإسْفَرَايِنِي، وفي الخَامِسَةِ على العَزَالِي.

إِنَّ تَقْدِيرَ هَؤُلَاءِ الْأُثْمَةِ لَهُ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُجَدِّدِي الدِّينِ، يَدُلُّ عَلَى مَكَانَةِ أَبِي مَكَانَةٍ.

مُعَاصِرُوهُ:

تَقَدَّمَ أَنَّ أَسْتَاذَهُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيّ وَالِدُ أَبِي هَاشِمٍ، وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ بْنِ خَالِدِ بْنِ حَمْرَانَ الْجُبَّائِيّ، مُتَكَلِّمٌ، أَصُولِيٌّ، مِنْ كِبَارِ الْمُعْتَزِّلَةِ. وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الطَّائِفَةُ الْجُبَّائِيَّةُ، نَازِرُهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيّ. وَلِدَ سَنَةَ ٢٣٥هـ، وَمَاتَ سَنَةَ ٣٠٣هـ. لَهُ عِنَايَةٌ بِالرَّدِّ عَلَى الْفَلَاسِيفَةِ وَالْمُلْحِدَةِ، وَتَقْرِيرِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَلَهُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ مِئَةَ جُزْءٍ، وَشَرْحٌ عَلَى مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَجُمْلَةٌ مُصَنَّفَاتٍ أَبِي عَلِيٍّ مِئَةَ أَلْفٍ وَرَقَّةً وَخَمْسِينَ أَلْفَ وَرَقَّةً<sup>(٢)</sup>.

أَبُو هَاشِمٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّائِيّ، ابْنُ أَبِي عَلِيٍّ، وَلِدَ سَنَةَ ٢٧٧هـ مُعْتَزِّلِي مُتَكَلِّمٌ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْبَهْشَمِيَّةُ، تُوفِّيَ سَنَةَ ٣٢١هـ. مِنْ آثَارِهِ: كِتَابُ «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، وَكِتَابُ «الْمَسَائِلِ الْعَشْكَرِيَّةِ»، وَ«النَّقْضِ عَلَى أَرِسْطَاطَالِيسِ فِي الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ وَالطَّبَائِعِ وَالنَّقْضِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهَا»،

(١) نقله العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣٠٢: ١، عن الحافظ ابن عساكر بهاء الدين المتوفى سنة ٦٠٠.

(٢) انظر ترجمته في: ابن العماد: شذرات الذهب ٢: ٢٤١؛ القاضي عبد الجبار: طبقات المعتزلة ٢٨٧-٢٦٩؛ العسقلاني: لسان الميزان ٥: ٢٧١؛ ابن القيم: مفتاح السعادة ٢: ١٦٥؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان ١: ٤٨٠؛ الزركلي: الأعلام ٦: ٢٥٦؛ الجنداري: تراجم رجال الأزهار ١: ٣٥، ابن ناصر الدين الدمشقي: توضيح المشتبه ٢: ١٤٠.

و«الاجتهاد والإنسان»، و«الجامع الصغير»، و«الأبواب الصغير»، و«الأبواب الكبير»<sup>(١)</sup>. الصيرفي، الذي ناظره الأشعري، كذا جاء في البحر المحيط في أصول الفقه<sup>(٢)</sup>.

ملايح التجديد في أصول الفقه عند الإمام أبي الحسن الأشعري :

ثُمَّ قَبْلَ أَنْ نَبْدَأَ فِي تَلْمِيسِ مَلَائِحِ التَّجْدِيدِ الْأُصُولِيِّ عِنْدَ إِمَامِنَا، لَا بُدَّ مِنْ كَلِمَةٍ فِي مَعْنَى التَّجْدِيدِ. إِنَّ مَوْضُوعَ التَّجْدِيدِ، وَتَجْدِيدِ أُصُولِ الْفِقْهِ بِالذَّاتِ، وَمَا هُوَ الَّذِي يُمَثَّلُ تَجْدِيدًا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ أَوْ تَجْدِيدًا فِي الْفِكْرِ الْأُصُولِيِّ - يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ نَقُومَ لَتَبْيِينِهِ بِخُطْوَةٍ مَنَهْجِيَّةٍ ضَرُورِيَّةٍ لَفَهْمِ التَّجْدِيدِ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

(١) انظر ترجمته في: التديم: الفهرست ١: ٢٤٧؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١١: ٥٥٥؛ كحالة: معجم المؤلفين ٢: ١٥٠؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥: ٦٣؛ الجنداري: تراجم رجال الأزهار ١: ٢٢٢؛ ابن ناصر الدين الدمشقي: توضيح المشبه ٢: ١٤٠.

(٢) قال الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب التخصيل: وكان أبو العباس القلابسي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا يقولان يوجب شكر المُنعم ويوجب الاستبدال على معرفته ومعرفة صفاته من جهة العقل قبل ورود الشرع، ثم إن الصيرفي ناظر الأشعري في ذلك واستدل على وجوب شكر المُنعم بالعقل بوجوب الاختيار يشا يخاف منه الضرر، قال فإذا خطر ببال العاقل أنه لا يأمن أن يكون له صانع قد أنعم عليه وأزاد منه الشكر على نعيه والاستبدال على معرفته لزومه الشكر والمعرفة فقال له الأشعري: هذا الاستبدال ينافي أضلك؛ لأنك استدلت على وجوب شكر المُنعم بإمكان أن يكون المُنعم قد أراد ذلك، وإرادة الله لا تدل على وجوبه؛ لأنه سبحانه قد أراد حدوث كل ما علم حدوثه من خير وشر وطاعة ومعصية، ولا يجوز أن يقال بوجوب العقابي وإن أراد الله عز وجل حدوثها.

فَعَلِمَ الصَّيْرُفِيُّ مَنَافَةَ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ وَرَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ قَبْلَ الشَّرْعِ. أ. هـ. وَزَادَ الطَّرْطُوشِيُّ أَنَّهُ صَنَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ «الاسْتِدْرَاكُ»، رَجَعَ فِيهِ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ أَلْحَقَ بِخَاصِيَةِ الْكِتَابِ: «نَحْنُ وَإِنْ كُنَّا نَقُولُ بِشُكْرِ الْمُنْعِمِ فَإِنَّمَا نَقُولُهُ عِنْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ». قَالَ وَكَذَا الْقَلَابِيسِيُّ كَانَ يَقُولُ بِهِ ثُمَّ لَمَّا تَحَقَّقَ لَهُ مَا فِيهِ مِنَ الثَّقَافَةِ رَجَعَ عَنْهُ. الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١: ١١٨.

فَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْبَاحِثِينَ أَنَّ أَهَمَّ خُطْوَةٍ مَنِهْجِيَّةٍ يَجِبُ عَلَى الْبَاحِثِينَ الْفَضْلُ فِيهَا هِيَ تَارِيخُ تَطَوُّرِ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ؛ فَإِنَّ تَارِيخَ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ يُبَيِّنُ أَنَّهُ مَرَّ بِمَرَاجِلَ تَارِيخِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ ، غَالَجَ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ مِنْهَا إِشْكَالِيَّاتٍ وَأَبْعَادًا جَدِيدَةً اخْتَلَفَتْ عَنْ بَلَكِ الَّتِي غَالَجَهَا فِي الْمَرَحَلَةِ السَّابِقَةِ لَهَا ، وَذَلِكَ بُغْيَةُ تَحْقِيقِ الْاسْتِجَابَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِلتَّحْدِثَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْوَاقِعِيَّةِ الَّتِي وَاجَهَتْهُ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ .

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ التَّارِيخِيَّةَ يُرَوِّزُ مُحَطَّاتٍ فِي حَرَكَةِ الْفِكْرِ الْأُصُولِيِّ ؛ فَإِذَا اعْتَبَرْنَا الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ الْمَحْطَّةَ الْأُولَى ؛ نَجِدُ أَنَّ جَهْدَهُ فِي كِتَابِهِ « الرِّسَالَةِ » تَمَثَّلَ فِي ضَبْطِ مَسِيرَةِ الْاجْتِهَادِ بِجَمْعِ أَشْكَاتٍ مَنَاهِجِ الْاسْتِثْنَاءِ الَّتِي كَانَتْ فِي عَصْرِهِ ، وَعَرَضَهَا فِي صُورَةٍ مُنَظَّمَةٍ ، وَجَعَلَهَا عِلْمًا مُتَنَاسِقَ الْأَجْزَاءِ .

وَمَعَ أَنَّ الْفِكْرَ الْأُصُولِيَّ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ لَمْ يَشْهَدْ تَغْيِيرًا كَبِيرًا ؛ لَكِنَّهُ تَطَوَّرَ فِي الشَّكْلِ وَالْمَضْمُونِ ، بِسَبَبِ تَنَوُّعِ مَذَارِكِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ بَحَثُوا فِي هَذَا الْعِلْمِ وَتَخَصُّصَاتِهِمْ : مُحَدِّثُونَ ، وَلُغَوِيُونَ ، وَعُلَمَاءُ كَلَامٍ ، وَغَيْرِهِمْ . وَكَذَلِكَ بِسَبَبِ دُخُولِ فَنِّ التَّصْنِيفِ وَالتَّرْتِيبِ عَلَى كُلِّ الْعُلُومِ ، بِمَا فِيهَا عِلْمُ أَصُولِ الْفِقْهِ .

وَفِي رَأْيِي هَذَا الْبَاحِثُ أَنَّ أَهَمَّ مُحْطَةٍ فِي التَّجْدِيدِ الْأُصُولِيِّ بَعْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هِيَ : الْإِمَامُ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ ، الْمَتَوَفَّى ٣٧٠ هـ فِي كِتَابِهِ « الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ » ، الَّذِي تَضَمَّنَ إِضَافَاتٍ عَلَى مُسْتَوَى الْمَضْمُونِ وَالشَّكْلِ . فَعَلَى مُسْتَوَى الْمَضْمُونِ أَكْمَلَ الْمَبَاحِثَ اللَّغَوِيَّةَ ، وَمَذَلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ ، وَالْمَوْضُوعَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْمَبَاحِثَ الَّتِي تَسْتَقِلُّ بِهَا السُّنَّةُ عَنِ الْكِتَابِ ، كَمَا طَوَّرَ الْبَحْثَ فِي دَلِيلِ الْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ ، وَالِاسْتِخْسَانِ ، وَتَبَحَّثَ الْاجْتِهَادَ . أَمَّا عَلَى مُسْتَوَى الشَّكْلِ وَالصِّيَاغَةِ ، فَقَدْ تَجَاوَزَ الْعَرَضَ الْمُتَفَرِّقَ لِمَبَاحِثِ الْأُصُولِ الَّذِي شَهِدَهُ كِتَابُ « الرِّسَالَةِ » لِلشَّافِعِيِّ ، وَذَلِكَ بِتَرْتِيبِهِ لِلْأَبْوَابِ وَالْفُصُولِ تَرْتِيبًا مُنْطَقِيًّا ، وَعَرَضَهُ لِمَبَاحِثِ الْكِتَابِ عَرَضًا عِلْمِيًّا مُنَظَّمًا .

كَمَا يُمَثَّل كِتَاب «المُسْتَضْفَى» لِأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ الْمَتَوَفَّى ٥٠٥ هـ  
 مُحِطَةً مُهِمَّةً فِي تَجْدِيدِ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، إِذْ تَضَمَّنَ إِضَافَةً نَوْعِيَّةً عَلَى مُسْتَوَى  
 الْمَضْمُونِ، تَمَثَّلَتْ فِي مُقَدِّمَةٍ فِي مَذَارِكِ الْعُقُولِ، وَاخْتَوَتْ مَبَاحِثَ كَلَامِيَّةٍ  
 وَلُغَوِيَّةٍ هِيَ مِنْ صَيِّمٍ عِلْمِ الْمَنْطِقِ. وَقَدْ عَدَّ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ مَذْخَلًا  
 ضَرُورِيًّا لِجَمِيعِ الْعُلُومِ بِمَا فِيهَا عِلْمُ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُحِطْ بِهَا فَلَا ثِقَّةَ  
 بِعُلُومِهِ أَصْلًا. كَمَا بَحَثَ بِمَنْهَجِيَّةٍ جَدِيدَةٍ مَوْضُوعَ الْقِيَاسِ، وَبَاقِيَ الْأَدَلَّةِ  
 الْمُخْتَلَفِ فِيهَا. أَمَّا عَلَى مُسْتَوَى الصِّيَاغَةِ، فَقَدْ رَتَّبَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِهِ  
 «المُسْتَضْفَى» الْمَادَّةَ الْأُصُولِيَّةَ فِي إِطَارِ هَيْكَلَةٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهَا، حَيْثُ قَسَمَ  
 الْمَوْضُوعَاتِ الْأُصُولِيَّةَ عَلَى أَرْبَعَةِ مَخَاوِرَ، الْمَخَوَّرِ الْأَوَّلُ: الْحُكْمُ، وَالثَّانِي:  
 أَدَلَّةُ الْأَحْكَامِ، وَالثَّالِثُ: كَيْفِيَّةُ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ، وَالرَّابِعُ: حُكْمُ الْمُشْتَبِّهِ.  
 أَقُولُ: مَعَ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ أَغْفَلَ الْمَرْحَلَةَ الَّتِي سَبَقَتْ الْجِصَاصَ، وَكَذَلِكَ  
 الَّذِينَ سَبَقُوا الْغَزَالِيَّ كَالْبَاقِلَانِي وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْعَرَضَ كَانَ  
 جَيِّدًا، وَنَسْتَطِيعُ مِنْ خِلَالِهِ أَنْ نَرِنَ شَيْئًا مِمَّا وَصَلْنَا مِنْ مَقَالَاتِ الْإِمَامِ أَبِي  
 الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ بَعْدَ سَرْدِ بَعْضِهَا سَرْدًا سَرِيعًا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْأُصُولِيَّةِ:  
 مَقَالَاتُهُ فِي الْبَرْهَانِ:

ذَكَرَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (ت. ٤٧٨ هـ) مَقَالَاتِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ - أَوْ الشَّيْخِ  
 كَمَا يَصِفُهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ - فِي مَا يَقْرُبُ مِنْ عِشْرِينَ مَوْضِعًا، وَهَذِهِ عَنَاوِينُهَا:  
 ١ - بِجَوْرٍ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

٣ - الْبَلَمُ مَا يُوجِبُ لِمَنْ قَامَ بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا.

٤ - تَقْدِيمُ مَا يُذَرَكُ بِالْحَوَاسِّ عَلَى مَا يُذَرَكُ بِالْعَقْلِ.

٥ - اخْتِلَافُ جَوَابِ الشَّيْخِ فِي تَسْمِيَةِ الْعِبَارَاتِ كَلَامًا، وَالظَّاهِرِ أَنَّهَا



كَلَامٌ عَلَى التَّجَوُّزِ ، وَقَالَ أَيْضًا : إِنَّهَا كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ .

٦ - الْعَرَبُ مَا صَاغَتْ لِلأَمْرِ الْحَقَّ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ عِبَارَةً فَرَدَ .

٧ - الَّذِي يَرَاهُ الْجَوْنِيُّ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ لَا يُنْكِرُ صِغَةَ تُشْعِرُ بِالْوُجُوبِ .

٨ - الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مُجِيعُونَ عَلَى اتِّبَاعِ أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَقْفِ فِي الصِّغَةِ الَّتِي فِيهَا الْكَلَامُ إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ .

٩ - الْمَعْدُومُ الَّذِي وَقَعَ فِي الْعِلْمِ وَجُودُهُ وَاسْتِجْمَاعُهُ شَرَايِطَ التَّكْلِيفِ هُوَ مَأْمُورٌ ، مَعْدُومًا بِالْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ .

١٠ - الْكَلَامُ الْقَدِيمُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ وَهُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَخَاصِّيَّتِهِ .

١١ - لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ الْأَمْرِ مِنَّا بِالنَّفْسِ مَعَ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ .

١٢ - الْمَعْدُومُ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ .

١٣ - الْقُدْرَةُ الْخَادِثَةُ تُقَارَنُ حَدُوثُ الْمَقْدُورِ وَلَا تَسْبِقُهُ .

١٤ - لَا خَاصِلَ لِنَقْلِ الْحُكْمِ الْأَمْرِ بِالْقُدْرَةِ .

١٥ - لَا يُثْبِتُ لِمَعْنَى الْعُمُومِ صِغَةَ لَفْظِيَّةٍ .

١٦ - رَدُّ مَنْ نَقَلَ أَنَّ الصِّغَةَ وَإِنْ تَقَيَّدَتْ بِالْقَرَائِنِ فَإِنَّهَا لَا تُشْعِرُ بِالْجَمْعِ بَلْ تَبْقَى عَلَى التَّرْدِيدِ ؛ نَقَلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا الْحُكْمُ بِكَوْنِ اللَّفْظِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْوَاحِدِ اقْتِصَارًا عَلَيْهِ وَيَتَنَزَّلُ أَقْلُ الْجَمْعِ وَمَا فَوْقَهُ ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا أَحْكُمُ بِالْإِشْتِرَاكِ ، وَلَا أَذْرِي لِلصِّغَةِ مُجْمَلًا ، وَلَا مُفْصَلًا ، وَلَا مُشْتَرَكًا .

١٧ - مُنْكَرُ صِغَةِ الْعُمُومِ وَلَمَّا يَنْطَرِقُ إِلَيْهَا مِنْ تَقَابُلِ الظُّنُونِ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُنْكَرُونَ الْمَفْهُومَ .

١٩ - تَضْوِيبُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَظْهُنَاتِ .

٢٠ - الْفُتُورُ فِي الشَّرَائِعِ جَائِزٌ عَقْلًا ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُحِيلُ ذَلِكَ ، وَلَا تُخَصَّصُ شَرِيعَةٌ عَنْ شَرِيعَةٍ .

بعضُ مَقَالَاتِهِ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ :

يَذْكُرُ الرَّزْكَانِيُّ (ت. ٧٩٤هـ) الشَّيْخَ أَبَا الْحَسَنِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِئَةِ مَوْضِعٍ .  
نَذْكُرُ مِنْهَا :

١ - مَعْنَى الدَّلِيلِ أَنَّهُ مُظْهِرُ الدَّلَالَةِ .

٢ - إِذَا وُجِدَ النَّظَرُ بِشُرُوطِهِ أَفَادَ الْعِلْمَ ، وَيَسْتَلْزِمُ وَقُوعَهُ عَقْبَهُ عَادَةً  
بِإِجَادِ اللَّهِ تَعَالَى .

٣ - أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ الْعِلْمُ بِاللَّهِ . تَفْرِيعًا عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

٤ - إِذْرَاكَ الْحَوَاسِّ هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ ؟ وَآخِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا .

٥ - جُمْلَةُ الطَّرِيقِ الَّتِي يُذْرَكُ بِهَا الْعُلُومُ الصَّرُورِيَّةُ وَالِاسْتِدْلَالِيَّةُ تَنْخَصِرُ  
فِي أَدِلَّةٍ خَمْسَةٍ : الْقُفُولُ ، وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ .

٦ - تَقْدِيمُ مَا يُذْرَكُ بِالْحَوَاسِّ عَلَى مَا يُذْرَكُ بِنَظَرِ الْعَقْلِ .

٧ - هَلْ يُعْرِفُ اللَّهُ بِحَسَبِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةَ ؟

٨ - الْعَقْلُ هُوَ الْعِلْمُ .

٩ - لِكُلِّ حَاشَةٍ مِنْهُ - أَيِ الْعَقْلِ - نَصِيبٌ .

١٠ - الْجَمْعُ يَمْنَعُ مَعْنَيْنِ فِي حَدٍّ وَاحِدٍ .

١١ - الْقَوْلُ بِحُدُوثِ التَّعَلُّقِ يُلَائِمُ .

١٢ - يُسَمَّى خِطَابًا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَاطَبِ .

١٤ - المأمورُ بهِ عِنْدَنَا مِنْ مَذْلُولَاتِ الأَمْرِ ... إلخ .

نَلْمَحُ مِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ أبَا الحَسَنِ تَكَلَّمَ فِي أَصُولِ التَّكْلِيفِ ،  
وَمَدَارِكِ العُلُومِ ، وَمَرَائِبِهَا ، وَبَعْضُ مَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ الاسْتِذْلَالُ .

فَإِنْ كَانَ مِنْ مَلَاحِجِ التَّجْدِيدِ فَيَمْنُ بَعْدَ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ : إِكْمَالُ بَعْضِ  
المَبَاحِثِ ، أَوْ تَطْوِيرُ البَحْثِ فِي بَعْضِ الأدِلَّةِ كَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ ،  
وَالاسْتِخْسَانِ . أَوْ تَرْتِيبُ الأبْوَابِ وَالْفُصُولِ تَرْتِيبًا مَنْطِيقِيًّا ، وَعَرْضُ المَبَاحِثِ  
عَرْضًا عِلْمِيًّا مُنَظَّمًا ؛ فَاسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ مَقَالَاتِ الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ فَعَلَتْ  
بَعْضَ ذَلِكَ . وَأَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ : تَضَمَّنَتْ إِضَافَةً نَوْعِيَّةً عَلَى مُسْتَوَى  
المَضْمُونِ ، حَيْثُ بَحَثَ بِمَنْهَجِيَّةٍ مَنْطِيقِيَّةٍ عَالِيَةِ مَوْضُوعَاتِ مَدَارِكِ العُقُولِ ،  
فَاخْتَوَتْ مَقَالَتَهُ مُنَاقَشَاتٍ كَلَامِيَّةً وَلُغَوِيَّةً رَاقِيَةً .

وَلَأَجْلِ تَأْكِيدِ هَذِهِ النَتِيجَةِ سَأَحَاوِلُ أَنْ أَتَتَّبِعَ خُطْوَةَ مَنْهَجِيَّةٍ تَضَمَّنُ صِحَّةَ  
المُقَدَّمَاتِ السَّابِقَةِ ؛ فَإِنَّ تَقْسِيمَ مُسَاهِمَاتِ الأَشْعَرِيِّ فِي عِلْمِ أَصُولِ الفِقْهِ ، لَا بُدَّ  
أَنْ يُوضَعَ ضِمْنَ إِطَارِهِ التَّارِيخِيِّ ، وَفِي إِطَارِهِ الزَّمَانِيِّ وَالْمَكَانِيِّ الَّذِي جَاءَ فِيهِ .  
فَقَدْ جَاءَ فِي مَرَحَلَةٍ كَانَتْ لِلَاغْتِزَالِ فِيهِ سُوقٌ رَاجِحَةٌ ، وَكَانَتْ أَصْوَاتُهُمْ  
عَالِيَةً ، وَكَانَتْ بَضَاعَتُهُمْ مِنْ عِلْمِ الكَلَامِ سَائِدَةً ، فَلَا بُدَّ وَالْحَالُ هَذِهِ أَنْ  
يَكُونَ الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ أَحَدَ رُوَادِهَا ، دَرَجَ مَعَهُمْ وَجَالَسَهُمْ وَأَخَذَ مِنْهُمْ ،  
وَنَاطَرَ أُمَّتَهُمْ . وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا الحَقَّ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ سَوْءَةُ  
كَلَامِهِمْ وَسَوْءُ مُعْتَقَدِهِمْ خَلَعَ رِذَاءَ الاغْتِزَالِ ، وَأَظْهَرَ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَبَيَّنَّ  
فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا .

فَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَّ مَا عَلَيْهِ الحَقُّ مِمَّا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ أَهْلُ الاغْتِزَالِ . فَكَانَتْ  
هَذِهِ المَسَائِلُ الَّتِي نَقَلْتُ عَنْهُ ، وَتَدَوَّرَ حَوْلَ تَأْصِيلِ الأَصُولِ وَالبَرْهَنَةِ عَلَى  
قَوَاعِدِ الاسْتِذْلَالِ .

وَكَانَ لِهَذَا الْمَنْهَجِ أَثَرٌ وَاضِحٌ فِي تَقْوِيَةِ الاسْتِدْلَالِ وَالْبَرْهَانَةِ فِي تَنَاوُلِ قَضَايَا عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ .

يقول بعضُ الباحثينَ : إِنَّ الْأَصُولِيِّينَ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ وَقَبْلَ الْبَاقِلَانِي لَمْ يَسْتَطِيعُوا نَقْلَ التَّوَجُّهِ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْأَصُولُ بِفِكْرِ الْعَقْلَانِيَّةِ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى فِكْرِ عَقْلَانِيٍّ يَتَجَاوَزُ عَقَبَةَ الْإِسْقَاطَاتِ وَالتَّطَوُّيعِ الَّتِي ابْتُلِيتْ بِهَا مَذَاهِبُ الْأُئِمَّةِ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَأَعْنِي أُئِمَّةَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَأُئِمَّةَ الشَّافِعِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ ؛ فَجَرَى الْاسْتِغْنَاءُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَأَدَوَاتِهِ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ بَاحِثٌ مُحَقِّقٌ لِلْبَرْهَانَةِ وَالْاسْتِدْلَالِ فِي مَسَائِلِ الْاسْتِنْبَاطِ ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي تَدْخُلُ بِهَا فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ . فَخَدَمَ الدَّلِيلُ وَالْبَرْهَانُ فِي الْعِلْمَيْنِ ، بَدَأَ بِالْعَقِيدَةِ وَتَوَلَّى بِالْأَصُولِ .

فاستخدم عِلْمُ الْكَلَامِ فِي الْعِلْمَيْنِ لِأَنَّهُ يَسْتَهْدِفُ الْوُصُولَ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ أَوِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْمُتَوَفَّرَةِ ، وَهُوَ بِهَذَا يُضَبِّحُ جُزْءًا مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الدَّاخِلِيَّةِ لَا الدَّخِيلَةِ ، بَعْدَ تَصْفِيَّتِهِ وَتَهْذِيبِهِ وَتَوْجِيهِهِ وَجْهَةً صَحِيحَةً . فَلِهَذَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ فِي تَقْرِيرِ قَضَايَا الْأَصُولِ .

وَمِنْ هُنَا نُذَرِكُ فَضْلَ أَبِي الْحَسَنِ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي عَصْرِهِ<sup>(١)</sup> عَلَى مَنْ بَعْدَهُ ، فَوَطَأَ وَمَنْ مَعَهُ مَسَالِكُ تَأْصِيلِ الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ ، وَمِنْ ثَمَّ تَمَهَّدَتْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ مَسَالِكُ التَّأْصِيلِ .

وَهَذَا يُوضَّحُ لَنَا تَمَامًا مَعْنَى عِبَارَةِ الرَّزْكَاشِيِّ : « حَتَّى جَاءَ الْقَاضِيَانِ : قَاضِي السُّنَّةِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الطَّيِّبِ ، وَقَاضِي الْمُعْتَرَلَةِ عَبْدُ الْجَبَّارِ<sup>(٢)</sup> ، فَوَسَّعَا

(١) وهي مرحلة تكاملت وتبلورت فيها المنظومة الكلامية للاعتزال وغيره على يد أبي الحسين الخياط المتوفى ٣٠٠هـ ، وأبي علي الجبائي المتوفى ٣٠٣هـ وابنه أبي هاشم المتوفى ٣٢١هـ ، وأبي القاسم البلخي المتوفى ٣١٩هـ ، وغيرهم ، كأبي منصور المازندراني المتوفى ٣٣٣هـ .

(٢) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، فقيه أصولي ، متكلم معتزلي في =

العبازات، وفكا الإشارات، وبيّن الإجمال، وزفعا الإشكال.

فجعل قاضي أهل السنة من طريقة الشيخ أبي الحسن مشككا، فسلكه وسلكه من بعده في تقرير المسائل الأصولية. وهكذا انتشرت أصول المتكلمين وطريقتهم.

إنّ ما حصل بعده هو استمرار استخدام أصول الفقه لهذه المقولات، وتشكيل قواعد استنباط الأحكام الشرعية في ضوئها. وواصلت مفاهيم علم الكلام نفوذها على الأعم الأغلب في التفكير الأصولي، واستمرت مهيمنة على مسارات هذا التفكير، وموجهة له.

وبهذا يتأكد لنا أنّ الإمام أبا الحسن أحد المساهمين في توسيع هذا العلم وتوجيهه توجيهًا جديدًا. مع أنّه لم يتكلم في جميع أغراض هذا العلم، فكيف لو خصّ كلامه فيه؟!

= الأصول، شافعي الفروع، تولى القضاء بالري ومات فيها في ذي القعدة ٤١٥ هـ، وله مؤلفات كثيرة منها: طبقات المعتزلة، وتنزيه القرآن عن المطاعن، والمجموع بالتكليف والأصول الخمسة، والمُعْنِي في أبواب التوحيد، ومُتَشَابِهُ الْقُرْآن، وتبَيَّن دلائل الثبوت. انظر: السبكي: طبقات الشافعية ١: ٨؛ الزركلي: الأعلام ٣: ٢٧٣.

## بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنُّقْلِ فِي مَنْهَجِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ

محمد عبد الستار نصار

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة ، وبعد ، فقد تعددت رؤى الباحثين في منهج الإمام الأشعري العقدي ، وفي هذا البحث محاولة لفهم صحيح - من وجهة نظر الباحث - لمنهج هذا الإمام ... دون انتقاص منه أو مبالغة فيه . وليبيان ذلك يتحتم علينا أن نُشير أولاً كمدخل لهذا البحث إلى مسائل مُهمّة تُساعدنا في الحكم عليه ؛ منها :

أولاً : اللغة الإنسانية والمعاني الإلهية .

ثانياً : العقل وحدود إدراكه لحقائق الغيبيات .

ثالثاً : الجمع بين العقل والنقل بأي معنى ؟

فأمّا عن الأمر الأول ؛ فإنَّ الحقائق الإلهية التي يُخاطبُ بها الحقُّ سبحانه البَشَرَ - أصحاب العقول - لا مناص من أن تُقال في لغة إنسانية ، وإلا كان القول بخلاف ذلك تعليقاً بالمُحال الذي هو مُمتنع عقلاً ونقلاً ، وإذا كان الأمر هكذا فإنَّ الحقَّ سبحانه وتعالى عندما يُخاطبنا بأمرٍ يتصل بذاته أو صفاته أو أفعاله فإنَّ الخطاب بهذه الأمور إنما ينبغي أن يُفهم في ظلِّ دلالات اللغة على معانٍ هي أوسع وأرحب بكثير من دلالاتها على مثيلاتها من المعاني الإنسانية .

فإذا كان الحقُّ سبحانه قد تحدّث عن علمه أو حلمه أو قدرته أو فعله الحسن أو الأحسن - فإنَّ ذلك يعني أن حقائق هذه الدلالات في حقه تعالى غير حقائقها فيما لو أُضيفت إلى البشر ، وبيان ذلك قوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ

كَلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴿ [يوسف: ٧٦] ، ويدلُّ هذا النَّصُّ على نوعين من العلم ؛ نوعٌ هو العلمُ الإلهيُّ المُطلقُ الذي لم يتحصَّل بعد جهل ؛ لأنَّه علمُ حُضورِيٍّ مُستبَرٍّ غيرُ مسبوقٍ بجهل ، كما أنَّه لا يُنسى أبداً ، ونوعٌ آخرُ هو علمٌ نسبيٌّ حاصلٌ بعد جهل ، ويعتريه النِّسيانُ عند تراكُمِ المعلومات أو تداخلها ، ويمكن أن يكون هذا أمراً ساريّاً في جميع المُخاطَبات الإلهيَّة للعقول الإنسانيَّة ويكون القَدْرُ المشتركُ بين الدَّالَّتين - الدَّلالة الإلهيَّة ، والدَّلالة الإنسانيَّة - من قبيل المُشاكلة اللَّفظيَّة ، فلفظ العلم في المثال الذي معنا مُشترَك بين الحقِّ سبحانه وبين الإنسان في لفظٍ واحد ، وأمّا الدَّلالة المعنويَّة فمُختلفةٌ تماماً عن الصُّورة التي أشرنا إليها . وهذا ما حمل شيخُ الإسلام ابن تيميَّة على أن يُصرِّح بقوله في النُّظر إلى العلاقة بين الذات الإلهيَّة وصفاتها ، وبخاصَّة ما يُسمَّى بالصفّات الخبريَّة كاليد والجنب والشّاق ... إلخ : « الظَّاهر في حقِّه تعالى ليس كالظَّاهر في حقِّنا نحن البشر »<sup>(١)</sup> .

من ثَمَّ يظهر أنَّ الإنسان ممَّا إذا لم ينتبه لهذه القضية فإنَّ ذلك يُؤدِّي إلى نتيجة من اثنتين يستحيلُ الجمع بينهما مُطلقاً هما ؛ إمّا التَّشبيهُ في حقٍّ من تخيل نُصوصِ المُتشابهات من القرآن والسُّنة الصَّحيحة المُطهَّرة على ظاهرها ، وأمّا الرِّفْضُ المُطلقُ لحقيقة هذه النُّصوصِ بدعوى التَّنزيه والتَّقديس ؛ وذلك بتأويلها على معنًى قد لا يحتمله اللفظ . ومن ثَمَّ رأينا في ثرائنا اتِّجاهاً يقفُ بالنَّصِّ عند حُدودِ دَلالاتِهِ الظَّاهِرة دون إعمالٍ للعقل بتأويلٍ تُجيزُهُ اللُّغة على حدٍّ ما تُجيزُهُ المجازاتُ اللُّغويَّة<sup>(٢)</sup> . وآخر يُسرفُ في التَّأويل خَشية

(١) انظر : ابن تيميَّة : الرُّسالة التَّدريئة ٤ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٧ ، والإكليل ، ١١ ، من مجموعة الرُّسائل الكبرى ، والمدرسة السُّلفيَّة للمؤلِّف ، القاهرة ، سنة ١٩٨٠ م ، ٦٤٢ .

(٢) كما هو شأنُ منهج أدعياء السُّلف ، الذين حملوا النُّصوص على ظاهرها دون إعمالٍ للعقل .

التشبيه والتجسيم ولو أدى ذلك إلى الرّفْضِ لبعضِ نُصُوصِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ ، أو تأويلها على معنى لا تحتمله قواعدُ المجاز اللُّغويِّ أيضًا<sup>(١)</sup> .

وأما الأمرُ الثَّاني المتعلّقُ بحدودِ العقلِ الإنسانيِّ في إدراكه للحقائق الإلهيّة فإنّا نقولُ : إنّ العقلَ البشريَّ في أحسنِ صُورِهِ إذا كان بصددِ قضية غيبيّة - كالعلاقة بين الذات الإلهيّة وصفّاتها ، وهو الموضوع الذي بسببه اتّسعت المعاركُ وتطايّر شررُها بين الفرقِ الكلاميّة - يستحيل أن يُدرك تلك العلاقة على الوجهِ الصَّحيح ، ومن ثمّ تُصبح مقولاته فيها في دائرة الصُّواب والخطأ ، وقد يتعدّى ذلك إلى الحُكمِ فيها بين الإيمان والكُفر ، كما هو الحال بين مثبتي الصّفات والنّافين لها ، بل رُبّما قد يكون ذلك داخل فيزفة واحدة ، كما جاء ذلك على لسانِ أبي علي الجبائي حين كَفَّر ابنه أبا هاشم عندما قال بنظرية الأحوال ، بل يُوجد ما هو أخصّ من ذلك حين يرجع بعضُ العلّماء عن آراءٍ لهم قالوها في مراحل سابقة<sup>(٢)</sup> .

ثم من جانب آخرَ يمكن أن يُقال : كيف يمكن التّسوية بين منهج ربّانيّ جاء به النّصّ - قرآنًا أو سُنّةً ؛ لأنّ السُّنّة الصَّحِيحَةَ هي وحيٌّ من الله تعالى ، كما يُقرّر ذلك قوله سبحانه أوّل سورة النجم : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤-٣] - وبين العقل البشريّ الذي هو آلة للإدراك يمكن أن تُخطئ أو تُصيب في عالم الشّهادة فما بالها في عالم الغيب؟

وإذا كان المُعتزلة - وهم أصحاب الاتّجاه العقليّ ، الذي يجعل من العقلِ أساسَ الفهم والإدراكِ للنّصّ ، وأنّ النّصّ إذا ما خالفه فإنّه يُؤوّل إنّ كان

(١) كما هو شأن المنهج الاعتزالي المُسرف في التّأويل ، وبخاصّة في مباحث الصّفات والرّؤية والآيات المتشابهة ، انظر : المرجع السابق ، ٦٣٨ .

(٢) ما قاله الجويني والرّازي - في هذا المقام - حين رأيا أنّ السّلامة في منهج التّسليم ، منهج المعاجز .



قُرْآنًا، وُيْرَدُ حَتَّى وَلَوْ كَانَ سُنَّةً صَحِيحَةً كَحَدِيثِ الرُّوْيَةِ مَثَلًا - قَدْ نَظَرُوا إِلَى التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيِّ بِهَذِهِ النُّظْرَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي تَقْدِيرِ الْعَقْلِ، فَإِنَّ النَتِيْجَةَ الْحَاسِمَةَ الْمُتَرْتِبَةَ عَلَى نَظَرِيَّتِهِمْ هَذِهِ أَنَّ جَعَلُوا الْمَعْلُولَ عِلَّةً وَالْعِلَّةَ مَعْلُولًا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ الْإِنْسَانِيَّ الَّذِي يَجْعَلُونَهُ أَصْلًا هُوَ فِي ذَاتِهِ مِْنَحَةٌ إِلَهِيَّةٌ عِلَّتُهَا هُوَ الْمَانِحُ الْوَاحِبُ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ إِذَا يَسْتَقِيمُ عَلَى رُؤْيَتِهِمْ هَذِهِ أَنَّ يُوضَعَ الْعَقْلُ أُسَاسًا لِلنَّصِّ، وَفِي ضَوْئِهِ يُؤُولُ إِذَا غَارَضَهُ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ: بِأَيِّ مَعْنَى يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ، كَمَا هُوَ مَنَهْجُ الْأَشْعَرِيِّ وَمِنْ شَايِعِهِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَبِخَاصَّةِ أَوَائِلِهِمُ الَّذِينَ ظَهَرُوا بَعْدَهُ كَالْبَاقِلَانِيِّ وَالْجَوْنِيِّ وَالْغَزَالِيِّ، وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَمْثَالِ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ فَقَدْ حَادَوْا عَنْ هَذَا الْمَنَهْجِ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُفَكِّرَ «الرَّازِيَّ» هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ فِي مُوَاجَهَةِ النَّصِّ الدِّينِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَ الْعَقْلَ أَصْلًا وَالنَّصَّ أَمْرًا يَنْبَغِي أَنْ يَفْهَمَ فِي ضَوْئِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي حَمَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ عَلَى تَأْلِيْفِ كِتَابٍ مِمَّنَّازٍ فِي رَدِّ قَضِيَّةِ الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ هَذِهِ، وَهُوَ كِتَابُ «دَرءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ» أَوْ «مُؤَافَقَةِ صَحِيحِ الْمَنْقُولِ لَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ».

إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ هُنَا صَرِيحٌ فِي بَيَانِ أَنَّ الْعَقْلَ الَّذِي يُوَافِقُ الثَّقَلَ لَا يَعْمُ كُلُّ قَضَايَا الْعَقِيدَةِ، بَلْ يُحَدِّدُهَا فِيمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَ مِنَ الْعَقْلِ أَدَاةً لَفَهْمِ النَّصِّ فِي حُدُودِ مَا تُجِيزُهُ الدَّلَالَاتُ اللَّغَوِيَّةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي حَقِّ عِبَادِهِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَبْنَاهُ فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

وَتَطْبِيقًا لِهَذَا الْمَنَهْجِ يُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَنَهْجَ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَنَاوُلِ أَصُولِ الْعَقِيدَةِ يُقَرُّ أَنَّ النَّصَّ هُوَ الْأَسَاسُ لِمَنَهْجِهِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ أَدَاةً لَفَهْمِ النَّصِّ فِي حُدُودِ مَا ذَكَرْنَا آنَفًا، وَهَذَا يَعْنِي:

أولاً : ردُّ المنهج الذي يجعل العقل هو الأساس والنصّ تابعاً له .

ثانياً : ردُّ منهج الذين يذهبون إلى أن العقل والنصّ معاً كلٌّ منهما أساس للآخر ، وهذا في نظر الأشعري - بل والعقل الراجح - يستحيل تصوُّره .

ثالثاً : ردُّ دعوى من يرى أن العقل وحده هو المنهج الذي ينبغي ألا يُراحمه آخرٌ ، حتّى ولو كان المزاجيّ نصّاً يقينيّ الثبوت كالقرآن الكريم ، كما هو الحال لدى بعض الشيعة الذين يزوّن أن الإمام المعصوم هو الحجة في الاستدلال .

رابعاً : وفي المقابل ردُّ دعوى أولئك الذين تحجّرت عقولهم ، فلم يقبلوا إلا النصّ وحده يكون منهجاً للبحث في أمور العقيدة ، والذي تأدّى بهم إلى الوقوع في التجسيم والتشبيه . بلكم هي المناهج المتصورة في هذا المقام<sup>(١)</sup> .

ونشير هنا إلى مسألة مهمّة جدّاً في القضية التي معنا - قضية الدليل النقلّي والدليل العقليّ - هي : أن هذا التقسيم إنّما يُنظر إليه من حيث الصياغة التي جاءت بالدليل ، وأمّا هو في حدّ ذاته فلا يختلف نقلاً أو عقلاً ؛ لأنّ المعوّل عليه في الاستدلال هو المعاني لا الألفاظ ، والدليل النقلّي - أخذاً بالعُرف الشائد في الأوساط الإسلامية - قد يكون له من الخصائص في الصياغة والوصول إلى النتائج من أقرب سبيل ما ليس للدليل العقليّ الذي هو من صياغة العقول البشريّة ؛ ولنضرب لذلك مثلاً تتضح به المسألة<sup>(٢)</sup> :

المتكلمون يُثبتون وجود الحق سبحانه وتعالى بطريقة يشوبها التّطويلُ

(١) انظر : حمودة غرابة : نقد الأشعري لمنهج الحنابلة ، في كتاب الأشعري ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ٧٦ .

(٢) انظر الغزالي : قانون التأويل ٣٥ ، وانظر أيضاً : البحث الذي نشره كاتب هذه السطور عن قانون التأويل عند الغزالي بحولّة كلية الشريعة - جامعة قطر ، ١٩٩٥ م .

وإيراد مقدمات غير مباشرة حتّى تتضح العلاقة بين المُستدَلّ والمُستدلّ به ؛ فيثبتون أولاً حدوث الجواهر والأغراض التي منها تتركّب الأجسام ، حتّى يمكنهم إثبات حدوث العالم ، كي يصلوا إلى أنّ الحادث لا بُدّ له من مُحدث ، وهو الله سبحانه .

والفلاسفة الإسلاميون يُقسّمون الوجود إلى واجب و ممكن ، ويثبتون خصائص كلّ منهما ، حتّى ينتهوا إلى أنّ الممكن يستحيل أن يوجدّه ممكنٌ مثله ، وإلا لدار الأمر أو تسلسل وكلاهما - الدّور والتّسلسل - باطلٌ ، وتُسَلّم النتيجة بعدئذٍ بأنّ الحقّ سبحانه وتعالى وحده هو واجب الوجود .

والمشلكان - كما نرى - فيهما تطويلٌ قد يغني عنه الوصول إلى التّائج من أقرب سبيل ، فضلاً عن كونهما قد يشتملان على الغايّة قد لا يُدرّكها الخواصّ ، ومن باب أولى الجمهور<sup>(١)</sup> .

وأما القرآن الكريم فيسوق دليله بشكل مباشر بيّانه : أنّ خلق الإنسان - كمثل لبقية المخلوقات - إمّا أن يكون من غير خالق ، أي بالمصادفة التي لا يحتاج الأمر معها إلى إيجاد مُوجد ولا إلى تدبير مُدبّر ... إلخ ، وإمّا أن يكون الإنسان قد أوجد نفسه ، ولمّا كان الفرض الأوّل باطلاً ؛ لأنّ المصادفة لا تُفسّر تفسيراً صحيحاً ، فإنّ القول بأنّ الإنسان قد خلق نفسه يدخل في البطالان ؛ لأنّه يجمع حينئذ بين كونه علّة ومعلولاً ، وهذا مُستحيل عقلاً - بطل القول بالصدفة والقول بأنّ الإنسان قد أوجد نفسه فإنّ النتيجة لذلك أن يكون خلق الإنسان معلولاً لعلّة قادرة عالميّة ... إلخ . يقول الحقّ سبحانه : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ (الطور : ٣٥) .

(١) انظر : ابن رشد : الكشف عن مناهج الأدلة ، القاهرة ، ١٩٦٤ م ، ١٣٣ ، وما بعدها .

وما يقال في قضية الوجود الإلهي يقال في قضية الوجودانية كذلك ، بل في كل القضايا المتعلقة بأمور العقيدة ؛ فصفت الوجودانية ؛ يشوقها القرآن الكريم في صورة ما يسمى في المنطق بقياس « الخلف » بطريقة سهلة بسيطة يدركها العقل والحس لأوّل وهلة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فعدم فساد السموات والأرض قضية يدركها الحس ، وترتيب التعدد على الفساد يدركها العقل ، فإذا كان الفساد ليس حاصلًا فالتعدد ليس حاصلًا بالضرورة وثبتت الوجودانية . وأما ما ساقه علم الكلام في هذا السبيل فإنه يحتاج إلى مقدمات طويلة قد يتوه معها العقل ويضيع الهدف من الاستدلال ، وهو ما قرره المتكلمون في برهاني الثمان والتوراد<sup>(١)</sup> .

### بين يدي المنهج الأشعري :

يرأخ الباحثون في تقرير منهج البحث عند الأشعري بين كتابين معروفين له ؛ أحدهما كتاب « الإبانة » والآخر كتاب « اللمع » ، والأوّل من هذين الكتابين محل شك لدى بعض الباحثين في نسبته إلى الأشعري ؛ لأنه لم يرد في الثبوت الذي كتبه بنفسه عن أسماء مؤلفاته ، كما جاء في كتابه « العمدة » ولا في ثبت ابن فورك عن كتب الإمام الأشعري ، كما لم يذكره « ابن عساكر » فيما استدرج فيه على ثبت الأشعري وابن فورك ، غير أنه يذكره في كتابه « تبين كذب المفتري » ، ولما كان هذا الكتاب هو أصح الكتب التي تحدثت عن الأشعري فإن عبد الرحمن بدوي يستنتج - بحق - أنه كان موجودًا في الثبوت الذي كتبه الأشعري عن مؤلفاته ، غير أنه من المحتمل أن يكون قد سقط من النسخ ، كما أنه من المحتمل أيضًا أن يكون كتاب « الإبانة » هو نفسه كتاب « التبيين في أصول الدين » من حيث

(١) انظر : التفازاني : شرح العقائد الشافعية ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ٦٥ .

الموضوع، وإن اختلف مع كتاب «الإبانة» من حيث العنوان، والاحتمال صحيح في هذه الحالة.

وإذا سلّمنا جدلاً بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الأشعري فهل نسلّم بصحة ما جاء فيه من حيث النصّ الأصلي؟ والتّصوّر أنّ التّسليم بصحة هذه النسبة يترتب عليه أنّ نُصوصه صحيحة النسبة إلى مؤلفه<sup>(١)</sup>. غير أنّ الأب «مكارثي» ينفي ذلك في كتابه «الأوثولوجيا عند الأشعري»، والحاسم هنا أنّ الرّوح العامّة التي تشري في كتاب «الإبانة» لا تخرج عن التّوجّه العامّ لمنهج الأشعري في مجال العقيدة. والنّاظر فيه - بعيني - يرى أنّه كان ردّ فعل قويّ ضدّ منهج عقليّ صارم - هو منهج المُعتزلة - دون أنّ يكون مُرطّباً بنفحات النصّ الدّيني الذي جاءت به النّصوص الشّرعية. وإذا كان الأمر هكذا - وهو ما يهّم جمهور الباحثين - من أنّه الكتاب الأوّل للأشعري بعد تحوّل من الاعتزال؛ فإنّ المشألة حيثُ تكون سهلة، ويكون الخلاف - وهو نسبة نصّ كتاب «الإبانة» إلى الأشعري - لا معنى له.

وأمام وقوف الباحثين بين هذين المصدرين المهمّين للأشعري - «الإبانة» و«اللمع» - يتفاوت الاجتهاد في معرفة حقيقة المنهج الأشعري في دراسة العقيدة، ويتولّد عن هذا الموقف ثلاثة أفهام لهذا المنهج، كلّ منها فيه صواب وفيه خطأ، مع التّفاوت في النسبة بين هذا وذاك في كلّ فهم.

فالفهم الأوّل: وهو القائل بأنّ كتاب «الإبانة» هو المعبّر النّهائي عن منهج الأشعري في مجال العقيدة؛ يقرّر أنّ هذا الكتاب «الإبانة» هو الأصل في هذه القضية؛ لأنّه كان ردّ فعل طبيعيّ للمنهج الاعتزالي - كما أسلفنا - والبديل في نظرهم - وهذا حقّ - أنّ يكون منهج السلف من أهل السُنّة والجماعة هو

(١) انظر: عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين، بيروت، ١٩٨٣م، ٥١٨.

الممثل لهذا البديل ، ويؤكدون هذا بالرؤيا التي رآها أبو الحسن ، والتي تؤكد أنها كانت حافزا له للتخلي عن اعتزاله ونصرة مذهب أهل السنة ، ولا ينقص من هذا الفهم أن يرمى من بعض المخالفين بأنه كان وقاية من الحنابلة أو تقليدا لهم ؛ لأن المسألة في نظرنا موصولة بقضية العقيدة التي هي أساس هذا الدين ، أكثر من كونها مسألة رد فعل لمنهج مخالف أو خوف على حياة ، أرى أن الأشعري كان أكبر منها ، وألا لظل مستمسكا باعتزاله خشية من بطش المعتزلة له حين يخرج على مذهبهم .

والفهم الثاني : يرى أنصاره أن منهج الأشعري كان وسطا بين تزمت الحنابلة ونظريتهم الضيقة في فهم النصوص الشرعية ، دون فهم دقيق لها ، وبالضرورة دون تصرف عقلي فيها بتأويل تجيزه قواعد التأويل اللغوي ، عندما يستحيل حمل النص على ظاهره ، ومن هؤلاء ابن خلدون وغيره .

والفهم الثالث : يرى أنصاره أن تحول الأشعري إلى المنهج السلفي الحنبلي كان تطورا مفاجئا ؛ لأن هذا التحول لم تطل مدته ، مما يعد الأمر معه حاملا لكثير من التعجب دون تمهيد سابق لها ، وأن الأشعري هنا قد كون لنفسه منهجا أصيلا مركبا من ظواهر النصوص الشرعية مع النظر العقلي المعتدل ، بحيث ظهر هذا المنهج في ثوب جديد لا يؤثر منهج المعتزلة وإلا لما تركه ، ولا منهج الحنابلة ، وبخاصة الذين كانوا يأخذون بظاهر النص دون إعمال للعقل فيها - كما ذكرنا - بل أضحى منهجا مركبا بطريقة صحيحة من النصوص الشرعية في ضوء دلالاتها اللغوية والنظريات العقلية التي لا تنجح بالعقل إلى مستوى الحكم على النص .

إن هذه التوجهات الثلاثة في تقرير منهج الأشعري الاعتقادي كل منها له أنصاره من القدامى ومن المحدثين على السواء ؛ تناولها من الأقدمين :

أبو بكر البيهقي - أبو القاسم القشيري - أبو المعالي الجويني - ابن حزم - ابن عساكر - ابن تيمية - ابن خلدون .

وتعرض لها من الباحثين المعاصرين ، مسلمين وأوروبيين : حمودة غرابة - فوقية حسين - أحمد صبحي - من المسلمين ، ومن المسيحيين : الأب مكارثي ، ومن الباحثين الغربيين : أثبتا - ميرن - مكدونالد - فنسك - ترايتون - وات .. إلخ ، ثم أخيراً آلا في كتابه : «مشكلة الصفات الإلهية عند الأشعري وكبار تلامذته الأوائل»<sup>(١)</sup> .

حقيقة منهج الإمام الأشعري العقدي كما يراه الباحث :

إذا كان البحث الأكاديمي في موضوع ما يمثل خلاصة ما انتهى إليه الباحث في هذا الموضوع - فإنني أقول أن الذي فهمته من منهج الأشعري العقدي يقوم على عنصرين واضحين :

أحدهما : النص الديني الصحيح .

ثانيهما : الفهم العقلي الواضح لطبيعة هذا النص ، من حيث استحضر النصوص التي تتحدث عن موضوع واحد في إطار يجمع أطرافها ، بحيث يفسر بعضها بعضاً ، وهذا ما يقرره علم أصول التفسير في حدود الدلالات اللغوية الصحيحة ، وفي هذه الحالة يمكن أن يتعارض ظاهر النص - في بعض النصوص المتشابهة - مع قاعدة التنزيه الإلهي التي يحددها القرآن الكريم ويحثها العقل الفطري ، وحينئذ يُصار إلى التأويل في حدود المجازات اللغوية التي يتحتّم معها وجود علاقة بين ما يدل عليه ظاهر النص وما يضرف

(١) عبد الرحمن يدوي : مذاهب الإسلاميين ٥٣٢ .

إليه مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الظاهر للدلالة اللغوية ، وهذا واضح في التخصيص المتشابهة وضوحاً ظاهراً .

وما ينبغي الإشارة إليه أن قاعدة التنزيه هذه يُقرَّرُها قول الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، فصدر الآية الكريمة يدل على نفي المماثلة بين الله تعالى وبين غيره من المخلوقات حتى ولو جاءت بعض التخصيص بما يدل على ذلك ، كقوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] . وعجز الآية يدل على الإثبات مع قطع هذه المماثلة أيضاً على الوجه الذي أشرنا إليه آنفاً في حديثنا عن دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ على معنيين ؛ أحدهما : إلهي ، والآخر بشري .

وقد ذكر الشهرستاني أنه لا فرق من حيث الغاية بين المفوضين والمؤولين على سُنَّةِ اللغة العربية ، اللهم إلا بالإجمال لدى المفوضين والتفصيل لدى المؤولين ، وأنه عندما تمسك بعض المنتسبين إلى السلف بالظاهر دون توقُّف أو تأويل وقعوا في التشبيه الصَّرف<sup>(١)</sup> .

وتاريخ الفِرَقِ الإسلامية يُقرَّرُ - بما لا يدع مجالاً للشك - أن مدرسة أهل السُنَّةِ والجماعة أصبح لها في القرن الثاني والثالث الهجري جناحان متعاصران ؛ أحدهما يُمثِّلُ الجانب المحافظ : جانب التَّفْوِيزِ ، ولا يُباشِرُ علم الكلام بالمعنى العام إلا في نطاق التَّخصُّصِ الشرعيَّةِ ، ويُمثِّلُ هذا الجانب الإمام أحمد بن حنبل ومن شايعه من أتباعه ، كما يُمثِّلُ كتابه «الرَّد على الزنادقة والجهميَّة»<sup>(٢)</sup> هذا الاتجاه .

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، القاهرة ١٩٥٦ م ٨٤ : ١ .

(٢) نشره النشار وعُثِّر طالبي ضمن كتاب «عقائد السلف» القاهرة ، ١٩٧٥ م .



وأما الجناح الآخر فكان يُمثّل الجانب المدافع عن المذهب السلفي بمنهج كلامي يتخذ من العقل أساساً للدفاع عن النص، ويمثّل هذا الجناح ابن كلاب والقلانسي والمحاسبي، وهذا توجه جديد لدعم الثقل بالعقل. وأما الأشعري فقد ظهر منهجه العقدي محتويًا لهذين الجناحين معاً، وهذا - في نظري - هو التطور الحقيقي لمنهج السلف في تقرير العقائد، ونصّور العقل هنا كأداة للإدراك، وأنه ليس حاكماً على النص وليس ندّاً له، بل هو أصل في تدعيمه وتقريره وتوضيح مُشكّله.

وننقل من الكتابين المعروفين للأشعري ما يؤيد ذلك :

ففي كتاب «الإبانة» يقول أبو الحسن : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَرِلةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحُرُورِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُرْجَةِ ، فَعَرَّفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي تَقُولُونَ بِهِ وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ - قِيلَ لَهُ : قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا هِيَ : التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِسُنَّتِهِ ﷺ ، وَمَا رَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَثَمَةَ الْحَدِيثِ ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ ، وَبِمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - نَصَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ - قَائِلُونَ ، وَلَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُخَالِفُونَ ؛ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ بِهِ الْحَقَّ ، وَرَفَعَ بِهِ الضَّلَالَ ، وَأَوْضَحَ بِهِ الْبُهْجَانِ ، وَقَمَعَ بِهِ بَدْعَ الْمُبْتَدِعِينَ وَزَيغَ الزَّائِغِينَ وَشَكَّ الشَّاكِّينَ »<sup>(١)</sup>.

وأما أصول عقيدته على وجه التفصيل ؛ فقد قال فيها : وجملة قولنا : « أَنْ نُقَرِّبَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكِتَابِهِ ، وَرَسُولِهِ ، وَكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَا نَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ، وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

(١) الأشعري : الإبانة ، تحقيق فوقية حسين ، نشرة القاهرة ، ١٩٧٧م ، ٢٠.

إله واحد، لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور... وأن له وجهاً وأن له عيناً ويدين، وأنه استوى على العرش... كل ذلك بلا كيف... إلخ.

نحن هنا أمام منهج سلفي صرف، يتخذ من هذه القاعدة منطلقاً له: وهي إثبات ما أثبتته الله لنفسه، وأثبتته له رسوله ﷺ، من غير تشبيه أو تمثيل أو تأويل وتعطيل.

والمقارن بين ما جاء في كتاب «الإبانة» وما جاء في كتاب «اللمع» يلاحظ نوعاً من الاختلاف النوعي لا الاختلاف الحقيقي؛ حيث نرى في الكتاب الثاني تطوراً ونزوعاً أكثر نحو استخدام العقل، وإذا ثبت أن هذا الاستخدام لا يخرج عن كونه توضيحاً للنص بالعقل - فإن الأمر هنا ينحصر في دائرة مراعاة المواقف ومقتضيات الأحوال، ولعل فيما تركه الأشعري من آثار تؤيد ما أقول؛ حيث جاء في ثبت مراجعته التي ذكرها بنفسه في كتابه «العمد»، ومعظمها في الرد على المخالفين للمنهج السلفي - منهج أهل السنة والجماعة - من المعتزلة والمجسمة والمشبّهة، أو أهل الزينج والطغيان بصفة عامة، بل إن الأمر هنا تخطى دائرة الرد على مخالفيه من أهل الفرق الأخرى إلى الرد على نفسه فيما قرره من عقائد حين كان على مذهب الاعتزال، و«كتاب الجوابات في الصفات في النقض على ما ألفه قديماً في الصفات» وهو معتزلي - دليل على ما نقول.

هذا فضلاً على ما كان من رد منه - في مؤلفات له - على الفلامية في نقض ما كتبه أرسطو في الآثار العلوية، وما كتبه بروقلس في القول بقديم العالم، وكذلك ما كتبه في الرد على النصاري... إلخ.

نحن هنا أمام دائرة معارف مُتكاملة في تقرير المذهب الصّحيح في تناوُل قضايا العقيدة ، ونقض ما سواه من مناهج أُخرى ، سواء أكانت داخل البيئة الإسلاميّة أم خارجها .

ونستنتج من هذا كله ما يأتي :

أولاً : أنَّ الأشعريّ كان أميناً في تصوير مذاهب خُصومه في الدّاخل والخارج ، وهذه سيمته دائماً .

ثانياً : أنَّ الرّجل عندما أقدم على نقضها كان فاهماً لمناطق الضّعف فيها ؛ حتّى يُمكنه هذا الفهم من الرّد الصّحيح بطريقة علميّة يمكن أن تكون نموذجاً لكلّ منهج نقديّ يأتي بعد ذلك .

ثالثاً : أنّه في النهاية يتّصّرُ لمنهج يعتقده صحّته ؛ يتركز أساساً على ما جاءت به التّصوص الصّحيحة وما تُجيزه الدّلائل اللّغويّة التي يُقرّرُ فيها رأي من يشتشهد بكلامه من العرب ، وقد ترتّب على هذه التّائج ما حفّل به المنهج الأشعريّ منذ وضعه صاحبه وطوّره أتباعه من بعده حسب مقتضيات الأحوال - أيضاً - أن انتشر في العالم الإسلاميّ حتّى الآن بحيث لم يُزاحمه منهج غيره ، اللهم إلّا منهج ابن تيمية ولكن في حدود ضيقة من حيث الرّقعة الجغرافيّة<sup>(١)</sup> .

**تطبيقات المنهج الأشعريّ :**

لا يُمكننا من التّاحية الواقعيّة تطبيق المنهج الأشعريّ في كلّ قضايا العقيدة ، وإنّما سنختار بعضها لتكون مثلاً لغيرها ؛ حيث يُظهر من هذا التّطبيق ملامح المنهج ومقوماته ، وذلك في المجالات الآتية :

(١) انظر : مصطفى عبد الرزاق : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة ٦٥ .

## أولاً : الإلهيات :

## دليل وجود الله :

يقول الأشعري : إن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن للخلق صانعاً صنعه ومُدبِّراً دبره ؟ قيل له : الدليل على ذلك أن الإنسان - الذي هو في غاية التمام والكمال - كان نُطفةً ثُمَّ عَلَقَةً ثُمَّ لَحْماً وَدَمًا وَعَظْماً ... إلخ ، وينتهي الأشعري هنا إلى القول بأن الانتقال من حالٍ إلى حالٍ بغير ناقلٍ ولا مُدبِّرٍ - أمرٌ مردود ، وإذا فلا بُدَّ من فاعِلٍ لهذا الانتقال<sup>(١)</sup> .

وهذا الدليل وإن كان لا يخرج في مضمونه عن دليل المُتكلِّمين - الذين يشتبهون بحدوث العالم على وجود مُخْديته ؛ ضرورة امتناع أن يكون قد وجد بلا مُوجد ، وإلا انتقض قانون السببية ، كما يمتنع أن يكون العالم قد أوجد نفسه ، وإلا أصبحت العلة نفس المغلول ، وهذا مُحالٌ عقلاً - إلا أن هذه الطريقة تُرينا سهولة ويسر الاشتتاج العقلي من مُشهد قُرآني من أقرب سبيل ، وهنا يتأكد أن منهج الأشعري يتمثل في وضوحه وعقلانيته ، دون انتهاج منهج آخر ؛ كالذي ظهر على يد كثير من المُتكلِّمين الذين أطالوا النَّفس في هذا السبيل ، حتَّى كاد منهجهم يشوبه نوعٌ من الغموض ، كما أشرنا إلى ذلك سلفاً .

ومتى ثبت أن الحق سبحانه وتعالى هو الخالق للكون فإنه يثبت ضمناً أنه مُخالفٌ لمخلوقاته ، وإلا تشابهت العلة مع مغلولها ، وهذا المعنى ساقه الأشعري في قوله : « فإن قال قائل : لم زعمتم أن الباري سبحانه لا يُشبه المخلوقات ؟ قيل له : لأنه لو أشبهها لكان حكمه في الحدوث حكمها ... إلخ » ، ومع

(١) الأشعري : اللمع ، تحقيق : حمودة غرابة ، القاهرة ١٩٧٥ م ، ١٨ .

افتراض التّشابه بين العلّة ومعلولها فإنّ ذلك إمّا أن يكون من كلّ الجهات أو بعضها ؛ فإنّ أشبهها من جميع الجهات كان حادثاً مثلها ، وإن كان من بعض الجهات كان مُحدثاً من حيثُ أشبهها<sup>(١)</sup> . وقد قال تعالى عن نفسه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقال : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] .

الوحدانيّة : يستخدم الأشعريّ الطّريقة نفسها الغالبة على تقرير منهجه وردّه على الخصوم ، وهي طريقة افتراض السّؤال والجواب عنه ؛ فيقرّر هنا : « فإن قال قائل : لم قلتم إنّ صانع الأشياء واحد؟ قيل له : لأنّ الاثنين لا يجري تديرهما على نظام ولا يتّسق على أحكام ، ولا بُدّ أن يلحقهما العجز أو أحدهما »<sup>(٢)</sup> .

وينتهي من إيراد الصّور العقليّة التي حملها هذا الدّليل إلى تلك النتيجة الحاسمة بقوله :

« فدلّ ما قلناه على أنّ صانع الأشياء واحد » ، ثم يستشهد على قوله هذا بقول الحق سبحانه : ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء : ٢٢] .

والطّريقة التي ساق بها منهجه في القضايا العقديّة الأخرى لا تختلف كثيراً عن طريقته هذه ، التي قرناها في استدلاله على وجود الله تعالى ووحدانيته ؛ ففي تقرير « البعث » يقرّر المنهج نفسه ، وكذلك في نفي أن يكون الله سبحانه جسماً ، وفي تقرير الصّفات وعلاقتها بالذّات الإلهيّة ، ولا مانع لديه من اتّخاذ قياس الغائب على الشّاهد طريقة للبيان والإيضاح ، ففي

(١) الأشعري : اللّمع : ٢٠ .

(٢) المصدر نفسه .

حديثه عن صفة العلم يقول : لأنَّ الصَّنَائِعَ الحَكِيمَةَ كما لا تقَعُ إلَّا من عالمٍ كذلك لا تحدثُ منَّا إلَّا من ذي علم .

وهنا يظهر من كلامه أنَّ صفة « العلم » - كمثالٍ لبقية الصفات - هي معنَى زائدٌ على معنى الذات ، ويترتب على القولِ بخلاف ذلك هذا المستحيل ، فيقول : « فإذا لم تدلَّ على أنَّ له علمًا قياسًا على دَلَالَتِهَا على أنَّ لنا علمًا - لجاز لزاعمٍ أن يزعم أنَّها تدلُّ على علمنا ولا تدلُّ على أنَّا علماء ، وإذا لم يجر هذا لم يجر ما قاله القائل »<sup>(١)</sup> .

إنَّ الأشعريَّ هنا يُقرِّر المنهجَ الصحيح المرتكزَ على التَّقلُّ والعقلِ واللُّغة في علاقة الصفات الإلهية بالذات ، وارتكازه على التَّقلُّ أوضح من إirاده للتَّصوُّص في ذلك ، وارتكازه على العقلِ واضحٌ في أنَّ الصِّفَةَ غيرَ الموصوفِ من حيث الدَّلالة المفهومية ، والغيرية هنا ليست إلا غيرية ذهنية ، وأمَّا من حيث الأضدق والواقع فإنَّ تعدُّ الصفات لا يعني تعدُّ الموصوف بحالٍ من الأحوال ، والتَّقلُّ والعقلُ معًا يُقرَّران ذلك ، ولو قلنا بخلاف ذلك لكان الموصوف والصفة شيئًا واحدًا ، وكان الحملُ بينهما من قبيل الحملِ الصوريِّ ، وهذا ممتنعٌ عقلاً . والقولُ بخلاف ذلك منافٍ للغة العربية فإنَّ هذه اللغة - وهذا مفهومٌ عقلاً - تُقرِّر أنَّ وجودَ اسمِ الفاعل - الذي يقرُّونه - كقَالِمٍ وقادرٍ ومريدٍ ... إلخ - يؤدِّنُ بوجودِ أصلِ الاشتقاقِ ، وهو العلمُ والقدرةُ والإرادةُ ... إلخ .

وكأنِّي بالأشعريِّ هنا يردُّ بطريقة مباشرة على ثفاة زيادة الصفات على الذات ، خضوعًا منهم لتصوراتٍ مُستجَلِبة تُقرِّر أنَّ بساطة الذات الإلهية

وعدم تركيبتها من موصوف وصفة هو أساس التّنزيه ، وليس هذا تنزيهاً في الواقع ولكنه تعطيل للصفات الإلهية ، وإلاّ فما معنى قول الفلاسفة : إنّ الله عالم بذاته قادر بذاته ... إلخ ، ولا فرق هنا بين تصوّرهم هذا وبين تصوّر المعتزلة لهذه المسألة ، وذلك حين اعترفوا بأنّ الله تعالى صفات ، غير أنّهم قرّروا أنّها ليست عين الذات وإنّما هي سلوب وإضافات أو أحوال أو معانٍ لتلك الذات على خلاف بينهم .

إنّ الأشعريّ يُشكّل بداية المحاجزة بين الفكر الإسلاميّ الأصيل ، وبين الفكر الوارد الذي مثله أصحاب الاتجاه المشائي والأفلاطونيّة المحدثّة في العالم الإسلاميّ آنذاك ، وقد كان معاصراً للفارابي الذي كان يُلقّب بالمعلم الثاني ، كما أنّه خبّر منهج الاعتزال بعمقٍ وأدرك ما فيه من نقاط الضعف العقلية ، فضلاً عن كونه مخالفاً للمنهج الإسلاميّ الأصيل المُعبّر عن روح الإسلام تعبيراً حقيقياً .

والمستعرض لما كتبه الأشعريّ في بقیة القضايا العقديّة في كتابيه المعروفين « الإبانة » و « اللّمع » يجده لا يخرُج عن طريقتيه ومنهجه في إيراد الأسباب والعلل التي تُسوّغ موقفه من الخصوم ، مُتَّخِذاً من الثقل والعقل سبيلاً إلى ذلك ، الأمر الذي يجعلنا في حِلٍّ من تجاوز التّفصيل في هذه القضايا ، لننتقل إلى بعض القضايا التي هي في غاية الأهميّة ؛ ومنها :

أولاً : الفعل الإنساني بين ما لله تعالى فيه وما للإنسان :

المذاهب السابقة :

١ - مذهب الجبريّة : وهو الذي يرى أنّ الإنسان لا حول له ولا طول أنام

أعماله الاختيارية ، وأنّها تجري عليه كما تجري على سائر الجمادات ، وقد

ظَهَرَتْ هذه العقيدة على يد « الجعد بن درهم »، ثم أخذها عنه « جهنم بن صفوان ». يقول جهنم: « لا فِعلَ لأحدٍ في الحقيقةِ إِلَّا اللهُ وحده، وأنَّ النَّاسَ إِنَّمَا تُنسَبُ إليهم أفعالهم على سبيل المجاز »<sup>(١)</sup>. وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ ظهورَ هذا الرأي كان كاشِفًا عن فهمٍ غيرٍ صحيحٍ لبعضِ النُّصوصِ الشرعيَّة قبل أن يكون أثرًا لأي فكرٍ وارد<sup>(٢)</sup>.

٢ - مذهب القدرية: ظهر القولُ بالقدر في أواخر عهد بني أمية على يد « معبد الجهني » أولاً، ثم « غيلان الدمشقي » و« يونس الأسواري » ثانيًا، وقوامه أنَّ الإنسانَ هو الذي يَخْلُقُ أفعاله الاختيارية استِقلالًا، حتَّى يكون مَسئولًا عنها، وأنَّ الله سبحانه وتعالى لا يقدِرُ على الفعل الذي يفعله الإنسان، كما أنَّه لا يعلمُ به إِلَّا بعد وقوعه، وأنَّ الخيرَ والشرَّ في الأفعال الإنسانية لا تُضافُ إلى القدر، بل إلى الإنسان وحده، وهذا يعني تمام مَسئوليته عن فِعله، وهذا ما يسوِّغُ تلك المسئولية، ولولا ذلك لكان الثواب والعقاب نوعًا من الظلم.

ولا شكَّ أنَّ في هذا القول تحديدًا للقدرة والإرادة والعلم الإلهي، بل في كلِّ الصِّفات الكمالية، وقد صدرت على هذا المذهب أحكامٌ ترتبطُ بينه وبين المذهب المجوسي، وتقديرهم لدور الإنسان في أفعاله هو الذي أوقعهم في هذه المبالغات؛ يُرْسَخُ لهذا أنَّ النُّصوصَ الشرعيَّة فيها ما يُمكن أن تُفهم منه هذه المبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، إلى غير ذلك من الآيات التي تُضيفُ الأفعال إلى الإنسان. وما قيل في مضدِّ فكرة « الجبر » يُقالُ هنا كذلك، قبل البحث

(١) الأشعري: مقالات الإسلاميين، القاهرة، ١٩٥٠م، ١: ٢٧٩.

(٢) جولد زيهر: العقيدة والشرعية في الإسلام، القاهرة ١٩٥٩م، ٩٥.



عن مؤثر خارجي؛ حيث إنَّ الرُّوحَ العامَّةَ لبعضِ النُّصوصِ قد تسوَّغ هذا الفَهمَ، ويظهرُ أنَّ القولَ بالاختيارِ - على الوجه الذي ذُكِرَ - كان ردُّ فعلٍ قويٍّ ضدَّ القولِ بالجبرِ، وهذه ظاهرة في كلِّ أنماطِ الفكرِ الإنسانيِّ تقريباً.

٣ - مذهبُ الْمُعْتَزِّلَةِ: وهو يقتربُ كثيراً من مذهبِ القدريةِ، غير أنَّهم يُخالِفونهم في مسألةِ عدمِ علمِ الله السَّابقِ لفعلِ الإنسانِ إلّا بعدَ وقوعه، ويربطون موقفهم هذا بأضليهم في «العَدْلِ»، كما ربطوا القولَ بعدمِ زيادةِ الصِّفاتِ على الذَّاتِ بأضليهم في «التَّوْحِيدِ». هذا المذهب - ولا شك - يحملُ في طياته قدرًا من غرورِ الإنسانِ، وبالتالي استيغاله، هذا الاستقلالُ الذي تُنوسيت معه الاستطاعةُ على الفعلِ التي هي من الحقِّ سبحانه وتعالى؛ لأنَّ أدواتِ إخراجِ هذا الفعلِ من قُدرةِ عليه وإرادةٍ له وعِلْمٍ بنتائجه هي من الله تعالى، وعلى هذا فأين الاستقلالُ المزعومُ إذا؟

إنَّ القولَ الحقُّ هنا هو أنَّ الفعلَ الإنسانيَّ هو الله تعالى خَلَقًا؛ بخلقِ أدواتِهِ، ولِلإنسانِ تكييفُها... بحسبِ إرادته، وهنا يظهرُ أنَّ الفعلَ الإنسانيَّ هنا قائمٌ على الاختيارِ في دائرةٍ من القيودِ.

٤ - مذهبُ الأَشْعَرِيِّ: يقولُ في ذلك: إنَّ قال قائلٌ: لم زعمتم أنَّ أكسابَ إنسانِ العبادةِ مخلوقةٌ لله تعالى، قيل له: لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٩٦]، وقال: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. فلمَّا كان الجزاءُ واقعًا على أَعْمَالِهِمْ كان المُجازي هو الخالقُ لأَعْمَالِهِمْ، وينتهي الأَشْعَرِيُّ إلى الرَّدِّ على كلِّ المشاكِلِ التي قد تُفهم من بعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ التي تُنسبُ خَلْقَ الفِعْلِ إلى الإنسانِ إلى نتيجةٍ واضحةٍ هي: الفرقُ الواضحُ بين خَلْقِ الفعلِ بمعنى خلقِ أسبابِهِ وأدواتِهِ، وبين المباشرةِ له وكسبِهِ أو اكتسابِهِ، بما يحفظُ لكلِّ من الكَمالِ الإلهيِّ وتَمَامِ

قدرته حقها وما يحفظ على الإنسان إرادته في تكييف الفعل وتلويته ، وهنا يظهر أن نظرية « الكسب » عند الأشعري والأشاعرة من بعده لا يشوبها أي نوع من الخفاء ، كما كانت مضرباً لكل مسألة يخفى إدراكها على وجه صحيح بقول خصومهم أخفى من كسب الأشعري .

ثانياً : الرؤية : رؤية المؤمنين لربهم بأبصارهم في الجنة يوم القيامة :

وفيهما يذهب الأشعري مذهباً يخالف مذهب المعتزلة الذين يقولون بنفي لوازمها ، ويُقدّر وجودها أو جوازها ؛ مُعتمداً في ذلك على :

١ - النصوص الصريحة فيها .

٢ - العقل .

٣ - اللغة .

فأمّا النصوص الصريحة فقد أوردّها في الباب الأول من « الإبانة » حيث استشهد بكثير من الآيات التي تحدّثت عنها ، وكذلك بعض الأحاديث ، كما ردّ على ما أوردّه المخالف من آيات قد لا تفيد ذلك ، ويبيّن أن الاستشهاد بها ليس صحيحاً ؛ لأنها فهمت على وجه غير صحيح ، وأوضح أن تلك الآيات هي قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] . بيّن أن الإدراك يعني الإحاطة ، وليس الرؤية البصرية ، وهذا ما تشهد به قواعد اللغة ومفرداتها ، والمصحح للرؤية لديه هو « الوجود » ، وفي القرآن الكريم قوله : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَسْئَرِ رَبِّهِمْ ﴾ ، وجمهور المفسرين على أن الزيادة هنا هي رؤية المؤمنين لربهم بأبصارهم في الجنة ، فإذا انضم إلى هذا كله ظاهر النص في قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾ ٢٢١ ﴿ إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ ﴾ [القبالة : ٢٢-٢٣] ، وما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة مثل

قوله ﷺ : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَهْوُونَ الْبَدْرَ لَيْلَةَ التَّمَامِ لَا تَضَارُّونَ فِي رُؤْيَيْهِ » - لكان لهذا كله ما يسوّغ عقيدته في الرؤية البصريّة ، لا الرؤية القلبيّة العلميّة كما يُقرّرها بعض الباحثين<sup>(١)</sup> .

إنّه يُمكنُ القولُ باختصارٍ شديدٍ : إنّ الأشعريّ تعرّضَ لقضايا العقيدة الكبرى بمنهج نصيٍّ عقليٍّ لغويٍّ كما سبق أن أشرنا ، وفي كتابيه : « الإبانة » و« اللّمع » ما يؤكّد ذلك ويجعلنا في جُلٍّ من القولِ بأنّ ظهورَ هذا المنهج كان فتحاً جديداً للمنهج السلفي المتطوّر الآخذ بالنّصّ والعقل معاً ، بمعنى أنّ العقل هو الأداة الموضحة للنّصّ والمبيّنة له ، لا أنّها حاكمةٌ عليه أو يذّ له كما هو الحال لدى المناهج المُشرّفة ؛ إمّا في تقدير العقل ، وإمّا في التّفريط في فهم النّصّ ، على الوجه الذي ذكرناه سلفاً وهنا يتأكّد لنا :

أ - بأيّ معنى يكونُ المنهجُ الأشعريّ جامعاً بين النّقل والعقل ؟

ب - لماذا ظلّ المنهجُ الأشعريّ هو السائد في العالم الإسلاميّ حتّى يومنا هذا ؟

ج - أصالة هذا المنهج وخلوّه من كلّ أنماط الفكر الوارد ، بل ما حدّث هو العكس في ذلك ؛ حيثُ كَشَفَ عوارِ المناهج الأخرى التي استنفادت منه واستدبرت أصولها الثرائيّة ، فكان بحقّ حصن الأُمّة ودرعها الواقِي .

(١) انظر : محمود قاسم في مقدمته لكتاب الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ٦٥ .

المَجُورُ الرَّابِعُ

عَقِيدَةُ الْإِسْمَاءِ الْأَشْعَرِيَّةِ  
وَأَرْوَاقُ الْكَلَامِيَّةِ



## قراءة جديدة في إمام أهل السنة والحسن الأشعري

### نهائية إشكالية فكرية

حسين الشافعي

١ - إنني مدين لمنظمي مؤتمر الإمام أبي الحسن الأشعري، ليس فقط بدعوتي لشهوده والمشاركة فيه، وإنما لأنهم اقترحوا عليّ - جزاهم الله عني خيراً - أن أقدم صورة الشيخ كما عرضها أحد أتباعه المتقدمين؛ أبو بكر بن فورك (ت. ٤٠٦هـ) في كتابه «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري». وقد يثاب المرء رغم أنه كما جاء في الأثر؛ فما إن قرأت هذا الكتاب، حتى انتفضت أمامي صورة الشيخ فارحة القوام، واضحة القسّات، متسقة الملامح، مكتملة التفاصيل، في كيان عقلي يكاد يضاهي الكيان الحي الواقعي. ولست أجد تصويراً لهذه الرؤية، أو تلك الصورة المعنوية الواضحة المتميزة، خيراً من كلمات الرجل الذي قام على تحقيقي هذا الكتاب، وهو المُستشرق الفرنسي «دانيال جيماريه - Daniel Gimaret»، إذ يقول في ختام مقدّمته لهذا الكتاب:

«هكذا يستعيد الأشعري - بصورة نهائية - هويته الحقيقية، لا بوصفه تلميذاً إماماً لابن حنبل، وإنما باعتباره متكلماً حقيقياً من متكلمي عصره، وتلميذاً خليفاً بشيخه أبي عليّ الجبائي (ت. ٣٠٣هـ)، متكلماً كشيخه، يُدلي برأيه في المسائل المختلفة، ويخوض ببراعة في جميع لطائف دقيقي الكلام - ويستعيد هويته كرجل استحقَّ بجدارته أن يُطلق اسمه على كلّ المدرسة التي انتسبت إليه»<sup>(١)</sup>.

(١) من خاتمة مقدّمة المحقق: انظر: مُجَرَّد مقالات أبي الحسن، لابن فورك: ٥.

وليس لي من ملاحظة على هذا الكلام إلا أنه نقل الأستاذية من الإمام أحمد بن حنبل (ت. ٢٤١هـ) إلى أبي علي الجبائي، والواقع أن أبا الحسن الأشعري لم يكن تلميذاً إمعةً لأيٍّ منهما، غاية الأمر؛ أنه اتفق مع أقوال الإمام أحمد، ونادى بالمعتقدات السنية ذاتها، الجامعة بين الإثبات والتزیه، والعقل والنقل، والمتوسطة بين غلو الحشوية الحزبيين، وغلو المعتزلة العقليين. وهو - بالقدر نفسه - أخذ عن شيخه أبي علي الجبائي براعته في الجدل والمناقشة، واستخدام البرهنة العقلية.

واستخدم هذه البراعة المنهجية المتكاملة في نضرة العقيدة المستمدة من الكتاب والسنة، والذي يؤكد هذا أنه قد التقى تماماً، فيما ذهب إليه من آراء، مع معاصره له هو أبو منصور محمد بن محمد المائريدي (ت. ٣٣٣هـ)، ربيب المدرسة الحنفيّة؛ ممّا يدلّ على أنّهما في الحقيقة يُناصِران - بأدوات جديدة تُناسب عصرهما - مواقف الكتاب والسنة؛ برغم اختلاف النشأة والشيوخ وتباعد الأماكن والبيئات، فكلاهما قد فسر القرآن، ورَوَى الحديث، وكتب في أصول الفقه، وبعض مسائل الفقه - دون لقاء شخصي - ممّا يؤكد أن المصادر التي جمعتها، والعوامل التي دفعتها في هذا الاتجاه إنما ترجع إلى حاجة العصر - أو الفترة التي برزا فيها - ليكونا إمامين للكلام السني، والخطاب الديني الوسطي، بعد أن شاخ الغلو العقلي والحزفي، وعجزا عن إقناع العقل المسلم آنذاك.

أمّا إعلان الأشعري الانتماء لأحمد عليه السلام في مقدمة «الإبانة» أو أوائلها<sup>(١)</sup>، فلم يكن إلا رمزا لهذا التحول الجديد الذي انتقل به الرجل من مذهب المعتزلة - وقد كان يعيش في كنف زعيمهم الكبير أبي علي الجبائي - فكان لا بُدَّ أن يعلن عن تحوُّله بالانتماء إلى الزعيم المضاد الإمام أحمد، ولم يكن قد مضى على محتبه أكثر من نصف قرن في ذلك الحين.

(١) الإبانة، للأشعري: ٥٦.

فتجسيد التحول يحتاج إلى الانتساب للرمز المعبر عن الموقف الجديد: التمسك بكتاب ربنا - عز وجل - وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة وأئمة الحديث، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نصر الله وجهه...<sup>(١)</sup>. وهي افتتاحية لا نجد لها في أي من مصنفاته الأخرى على كثرتها، وإن كان التمسك بالكتاب والسنة ومناصرة هديهما بالبراهين العقلية هي قضية حياته حتى بقي ربه، رحمه الله.

وبقريب من هذا الفهم ينبغي أن نذكر المغزى الذي ترمز إليه أيضا الخطبة التي نسبت إلى شيخنا في مسجد البصرة الجامع، والآ فكيف يبقى الرجل معتزلاً أربعين عاماً - أو إلى سن الأربعين، ويختفي نحو أسبوعين ليخرج على الناس بمذهب جديد، مخالف لما كان عليه في ماضيه، ومتى أنجز مؤلفاته التي تزبو على الخمسين عند ابن حزم (ت. ٤٥٦ هـ)<sup>(٢)</sup>، ومنها ما يبلغ ٣٠٠ أو ٥٠٠ مجلد، بل منها ما ألفه في سبب الخمس الأخيرة؟

وكذا المناظرة الشهيرة مع الشيخ الجبائي<sup>(٣)</sup>، سواء جرت على النحو المروي أو غيره؛ فإنها ترمز إلى هذا التحول أيضاً، وتوجه سهماً عقلياً إلى علو المعتزلة في قولهم بالتحسين والتقيح العقليين، وما يترتب عليهما من القول بالصلاح والأصلح، على نحو يصعب الدفاع العقلي عنه، على أنه من الثابت أن أبا الحسن أشبع آراء شيخه السابق رداً ونقضا - في أكثر من كتاب - في الكلام وأصول الفقه.

(١) م.ن: ٥٦.

(٢) هذا ما رواه رواة ابن عساكر في تبين كذب المفتري: ٩٢، بالشند المتصل إلى أبي محمد بن حزم الأندلسي، ولم أجد هذا الإحصاء في الكتب المطبوعة لابن حزم، إلا أن المؤرخين نقلوا قوله هذا، منهم: شمس الدين ابن خلكان في وفيات الأعيان: ٢٨٦/٣، وشهاب الدين البليغي في فهرسته: ٩٨، ١٠٩، وصلاح الدين الصفدي في الوافي بالوفيات: ١٣٨/٢٠، وأبو الفدا ابن كثير في البداية والنهاية: ١٠١/١٥ نقلاً عن ابن خلكان.

(٣) انظر عنها المناظرة الموفية المئة في كتاب: «عيون المناظرات» لأبي علي الشكوني: ٢٢٣ - ٢٢٧.



٢ - لكن ما الإشكالية التي أشرنا إليها آنفاً؟ إنَّ الذي يقرأ ويُحلَّل «مَقالات الإسلاميين» للأشعري، بعمقها العقلي، ودقتها في تصوير الآراء الكلامية، والفلسفية، وإيغالها في دقيق الكلام - يتمثل له صورة للشيخ تخالف ما يخرج به من قراءة كتاب «الإبانة»، إذا ما اقتصر على هذا الكتاب الأخير، ويحار أي صورتين أصدق؟ أهذه البسيطة القريبة المسطحة أم تلك الغنية العميقة المنقحة؟ مثل هذا القارئ قد هيأ الله له مُباشرة من اختار له هذا الكتاب الوثيقة، المدعومة بنصوص من مؤلفات الشيخ المفقودة. ويمكننا أن نرى - مع جيماريه - أنها قد حَسَمت بصورة نهائية حقيقة الأشعري ومذهبه، وأنَّ المقالات التي تبنّاها أبو الحسن، في مجموع كتبه، وسائر مراحل حياته الفكرية - كما استخلصها أحد رجال الجيل الثاني من أتباعه، وهو أبو بكر ابن فورك من مؤلفات الشيخ العديدة (٢٢ مُصنَّفاً) - مُجرّدة عن المُقارنة بآراء الآخرين، ولم يمضِ على وفاة الشيخ قرنٌ كامل من السنين؛ هي وثيقة أمانة شاهدة على الصُّورة الحقيقية للفكر الأشعري لدى مؤسس هذا المذهب الوسطي العتيق، اعتماداً على مؤلفاته التي نُفتتد اليوم أكثرها، وهي صورة - كما قلت - واضحة القسَمات، مُتَّسقة، الملامح، مُكتملة التفاصيل.

وأودُّ قبل بيان هذه الصور والتأويلات المختلفة أو نماذج منها، وإيراد هذه الصُّورة الدُّقيقة الموثقة - أن أذكر أنَّ هذا المعهَد العريق - الأزهر - الذي نَشرفُ بالانتماء إليه؛ ظلَّ طوال تاريخه الذي أُنَافَ على ألف عام، حصناً للفكر الوُسْطِيّ، والفهم العلمي السديد للكتاب والسنة، والشريعة الإسلامية عقيدة وعملاً، وهذا الفكر الوسطي هو وَخْذه الذي يُمكن أن يَجْمَعَ الأُمَّة لثواجه تحدياتها الحاضرة المتفاقمة، كما جمعها من قبل.

ليس الأمر إذا مُنافسة أو مُلاحاة، أو مساساً بأحد، أو إثارة لـخلافات

قديمة أو مُستحدثة، ولكنه ترسيخ لهذا الفكر الوسطي، ومزيد تأصيل لهذا الفهم العلمي المدقق، الذي عزّفته أزوقة هذا المعهد العريق، وإماتة لبعض الأفهام غير الصحيحة عن الطريق.

إنّ التاريخ يزوي عن أبي الحسن أنّه كان قليل الكلام، غير راغب في الجدل، إلّا بياناً للحقّ أو دفاعاً عنه<sup>(١)</sup>، وقد ورث أتباعه ذلك عنه، فلم يزِد العز بن عبد السلام (ت. ٦٠٠هـ) إلّا بعد انتهائه بمخالفة الضرورة بالقول: إنّ الماء لا يزوي، والأكل لا يُشبع، ولم يؤلّف ابن عساكر حافظ الشام «التبيين» إلّا دفاعاً عن عرض شيخه الذي اتّهمه الأهوازي بالباطل<sup>(٢)</sup> افتراءً عليه.

وحتىّ اليوم تجري الأمور على هذا النحو، فيهاجم بعض مُعاصرينا من حَمَلَةِ الفكر السلفي «منهج الأشاعرة في العقيدة»<sup>(٣)</sup> في رسالة ما رُوِعت فيها آداب الجدل، من الإنصاف والموضوعيّة، ولا آداب الشرع في عدم التبديع والانتهاك للخصوم دون سلطان من الدليل، بل اشتدّ في التبديع والرّمي بالإرجاء والانحراف وغيره، فاضطرّ بعض أهل العلم للردّ عليه - كالشيخ محمد الغزبي التركي في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام»<sup>(٤)</sup>،

(١) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرازق: ٢٩٣.

(٢) هو أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (ت. ٤٤٦هـ) الذي كتب جزءاً في مثالب ابن أبي بشر (يقصد الإمام الأشعري)، قال عنه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٨٩/١٥ «وقد ألف الأهوازي جزءاً في مثالب ابن أبي بشر، فيه أكاذيب» ونشره المستشرق ميشال ألال Michel Allard (ت. ١٩٧٦م) - معتمداً على مخطوطة الظاهرية: ٤٥٢١ عام - في مجلة الدراسات الشرقية بالمعهد الفرنسي في دمشق: العدد (٢٣) سنة: ١٩٧٠م، من صفحة: ١٢٩ - إلى: ١٦٥.

(٣) «منهج الأشاعرة في العقيدة» هذا عنوان لرسالة ألفها سقر بن عبد الرحمن الخوالي - شفاء الله - وطبعت عدة مرات، ووُرِغت في العالم الإسلامي، وناصره بشرحها في رسالة بعنوان «التعليقات المفيدة» المصري أبو الأشبال أحمد بن سالم، ونشرها بمصر عام: ٢٠٠٨م، وكذا عبد الله الموجان في كتابه «الرد الشامل على عمر كامل» انتصاراً للخوالي.

(٤) نُشر بدمشق: دار القادري عام ٢٠٠٨م.

والأستاذ صلاح الدين الإدليبي الشامي في كتابه «عقائد الأشاعرة: حوار هادئ مع شبهات المناوئين»<sup>(١)</sup>، وآخرون - من المغرب والشرق - لم يتيسر لي بعد الاطلاع على مؤلفاتهم - في رقب وتلطّف، حرصاً على وحدة الأمة.

### ٣ - الإشكالية الفكرية:

الفقرة الثانية - في هذه الورقة - أن تُبين الإشكالية الفكرية، التي أشرنا إليها آنفاً بشأن الصورة العقلية للأشعري ومذهبه، ونُتمثل لها قدر الإمكان؛ وهي تتمثل في تعدّد الصُور التي صُوِّرَ بها الشيخ أبو الحسن - من حيث شخصيته ومذهبه ودوره الفكري في تاريخنا العقلي، لدى عند بعض المشتغلين بالفكر الإسلامي في الشرق والغرب؛ فهو عند البعض حنبليّ سلفيّ ملتزم بالنصوص، لا يضطنّع مناهج العقل، ولا يؤهله جهده العلمي لما احتله من مكانة المؤسس لمذهب جديد، أو عرض جديد لمذهب أهل السنة، وإنما هي مكانته الأسرية وثقواه الدينية.

وهو عند الآخرين إمام الأئمة، وناصر السنة، الجامع بين العقل والنقل، والمتوسط بين تشدّد النصيّ وحزنيّتهم من جانب، وتسيّب غلاة العقلايين والباطنية من جانب آخر، والبانّي الحقيقي للمذهب الوسطي المنسوب إليه، الذي اجتمعت عليه غالية الأمة من الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة من أهل السنة<sup>(٢)</sup>، وفيما بين هؤلاء وهؤلاء يتوزّع الدارسون لتاريخ الفكر الإسلامي في الشرق وفي الغرب، قديماً وحديثاً، من الطوائف أو الأفراد، وسبّداً بالباحثين المسلمين ونُثني بالمُستشرقين:

أ - فمن يخالونه حنبليّاً سلفيّاً، ويختزلونه في كتاب وحيد له ليس هو أهم

(١) نُشير بالقاهرة، دار السلام، عام ٢٠٠٨م.

(٢) المُجترّد، لابن فورك: ٣٦١-٣٦٢، وتبيين كذب المفتري، لابن عساكر: ١٢٨-١٣٦، والأشعري أبو الحسن، لغزابة - المقدمة.

كُتِبَ على الإطلاق، ولا أوثقها نسبةً إليه، وهو كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، يُقرِّرون ذلك دون دليل يرتضيه المنهج العلمي في ترتيب كتب المؤلفين، وقد نُسِبَ إلى الرَّجل: ٢٦ كتابًا، رآها أكثر من تلميذ مُباشر له، أو من تلاميذ تلاميذه، واقتبسوا منها قطعًا وشواهد، ولقد كانت براعته في تكوين هؤلاء الأصحاب أو التلاميذ<sup>(١)</sup>، كبراعته في بناء مذهبه منهجيًا وموضوعيًا - كما سوف نبينه في الفقرة الثالثة والأخيرة - كل أولئك بجانب أنه عاش فترة الازدهار العلمي والتنوع الفكري الذي وصفه في أمانته وعبقريته بكتابه «مقالات الإسلاميين واختلافات المصلين»، وترعرع في كنف شيخ آخر المدارس الاعتزالية البارزة في القرن الثالث، وهو أبو علي مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب الجبَّائي. وربَّما أضاف هؤلاء إلى «الإبانة» كتابه الصَّغير «رسالة إلى أهل الثغر»، ومنهم كبار مُمثلي فكر الشَّيخ مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب (ت. ١٢٠٦هـ)، مع تسليمهم أنَّ للشَّيخ تفسيرًا يقع في ٥٠٠ أو ٣٠٠ مجلد<sup>(٢)</sup> كما تدلُّ عليه مُقدمة «الإبانة»

(١) ابن عسَّاکر: نبين كذب المفتري: ١٣٩-١٦٥، ١٧٧-٢٠٠.

(٢) التبيين ٣٢٣، وعن هذا التفسير يقول حافظ المغرب أبو بكر بن العربي (ت. ٥٤٣هـ) في كتابه العواصم من القواصم: ٧٥/١: «ولم يتعرض لحماية الدين إلَّا أحاذة اختارهم الله له، ونصبتهم للذَّب عنه، فأولهم أبو الحسن الأشعري... وتواتر بعده الأصحاب في الأحقاب على الأعقاب، فحفظ الله دينه على من أراد هدايته، فلم يبقَ وَجْهٌ من البيان إلَّا أوضحوهُ، ولا سبيلٌ من الأدلة إلَّا نهجوها، وانتدب أبو الحسن إلى كتاب الله، فشرَّحه في خمس مئة مجلد، وسأه «المختزن» فمنه أخذ الناس كُتُبهم، ومنه أخذ عبد الجبار الهمداني كتابه في تفسير القرآن الذي سماه «المحيط» في مئة سفر، قرأته في خزانة المدرسة النظامية بمدينة السلام، وانتدب له الصَّاحب بن عباد، فبدَّل فيه عشرة آلاف دينار للخازن في دار الخلافة، فالقَى النَّاز في الخزانة، واحترقت الكُتُب، وكانت تلك نسخة واحدة لم يكن غيرها، ففقدت من أيدي الناس، إلَّا آتني رأيْتُ الأستاذ الزَّاهد الإمام أبا بكر بن فورك يخبِّي عنه، فلا أدري وقَعَ على بعضه، أم أخذهُ من أفواه الرجال، فعليكم بكتب القوم (أي الأشاعرة)، فهي الشُّفاء من الداء الغيَّاء».

قلت: الظَّاهر أنَّ الأستاذ ابن فورك قد اطلع على الأجزاء الأولى من تفسير الأشعري، ويظهر هذا جليًّا في مُجرَّد مقالات الأشعري الصفحات: ٣٧، ٣٨، ٤٧، ٥١، ١٦٥، ٢٨١، ٣٢٥. =

نفسها المطبوعة بمصر<sup>(١)</sup>، وسَبَقَت الإشارة إليها من قَبْلُ في تَغْلِيقاتِ الفِقرة السابقة. ويبدو أنَّ هذا الموقف قَدِيمٌ كما تدلُّ عليه «التَّوْنِيَّة» المشهورة لابن قَيِّم الجوزيَّة (ت. ٧٥١هـ)<sup>(٢)</sup>، رحمه الله.

وقد تأثَّر بهذا الموقف؛ لِقَلَّةِ اطلاع بعضهم على مؤلفات الشَّيخ الإمام النَّبِيِّ يُظهرها البَحْثُ العلميُّ تِبَاعاً؛ جُمْلَةً من المُستشرقين، كما نَبِيْنُ لاجِحاً. وفي هذا الفَريق من يَضُرُّ على أبي الحسن بَوْصِفِ السَّلَفِيَّةِ وَيَصِفُهُ - أو على الأقلُّ أَتباعه - بالابتداعِ لاشتغاله بعِلْمِ الكلام، وإعراضه عن النُّصوص الثَّابتة المحذرة منه، وغير ذلك من التُّهم، كما أسلفنا عن بعض السَّلَفِيِّين المُعاصِرِينَ في ختامِ الفِقرة السابقة، وكالأهْوَازي الَّذي ردَّ عليه الإمامُ هبة الله بن عسَاكِرَ الدمشقيِّ (ت. ٥٧١هـ). وينسج على هذا المنوال بعض العُلَماء المَضِرِّين من أَهْلِ السُّنَّة - بالإضافة إلى من ذَكَرنا ومن لم نذكر - كالشَّيخ محمد حامد الفِقي (ت. ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م) الَّذي يَشْتَدُّ على الأشاعِرَةِ حتَّى لَيُلوَمَنَّ شَيْخه ابن تيمِيَّةَ لَتَسَاهُلِهِ وتسامحه معهم، وذلك في تَغْلِيقاته على ما نُشَرِه من كتاب «دَرءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ»<sup>(٣)</sup> بِعُنوان «مُوافقة صَحِيحِ الْمُنْقُولِ لِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ» بالقاهرة<sup>(٤)</sup> فانظُرهُ<sup>(٥)</sup>.

= أما تفسير الأستاذ ابن فُورُك، فقد وصل إلينا ناقصاً، والموجود من بداية سورة المؤمنون إلى آخر القرآن الكريم، ونُسَخَتُه الفريدة محفوظة بمكتبة فيض الله أفندي بإستانبول، تحت رقم: ٥٠. (١) الإبانة، للأشعري: ٢٤.

(٢) انظر توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم ابن عيسى النجدي، ٤٤٢/١، ٤٥٥، ٤٨٥.

(٣) بهذا العنوان نُشَرِه الأستاذ محمد رشاد سالم (ت. ١٤٠٧هـ) وطَبِعَ الجزء الأول منه في مركز تحقيق التراث، بدار الكتب، بالقاهرة: ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

(٤) نشر باعتناء: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت. ١٣٩٢هـ)، ومحمد حامد الفِقي، وطَبِعَ في مطبعة السُّنَّةِ المَحْمُديَّة، بالقاهرة: ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م.

(٥) تنبّه العلماء مُبَكِّراً لما في تَغْلِيقاتِ الفِقي من تجاوزات، فألَّفَ بعضهم في الرُّدِّ عليه الرُّسائل =

وقد يُذكر في هذا السياق من يُزور عن الشيخ ومذهبه، من مؤرخي الفكر المضربين، أستاذنا الراحل أحمد محمد صبحي في كتابه «هاكم أقرءوا كتابيه»<sup>(١)</sup>. بحجة أنه لا يمثل حقيقة الفكر الإسلامي؛ لكونه نشأ في فترة الضعف الإسلامية بعد عصر الإبداع الفكري، ولعفري إن القرنين الثالث والرابع لهما - بشهادة كل المؤرخين - عصر الازدهار والإبداع في الفكر والحضارة الإسلامية. ولعل الأستاذ في إخلاصه ودقته لو اطلع على «المجرد» لغير هذا الحكم القاسي المستغرب صدوره من مثله.

ب - وأما الفريق الآخر لدينا: فهم جمهور المؤرخين والعلماء من الدارسين للمذهب الأشعري وتطوره، في القديم والحديث :

١ - ومن هؤلاء الشيخ تاج الدين بن علي بن عبد الكافي الشبكي المصري (ت. ٧٥٦هـ) دفين دمشق، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى» الذي قال عن الشيخ الإمام وعن مذهبه: «اعلم أن أبا الحسن الأشعري لم يُتبع رأياً، ولم يُنشئ مذهباً؛ وإنما هو مُقررٌ لمذاهب السلف، مُناضلٌ عما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ؛ فالانتساب إليه باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً، وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في ذلك، السالك سبيله في الدلائل يُسمى أشعرياً»<sup>(٢)</sup>.

«وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته - يعني الأشعري - اجتمع عليها الشافعية، والمالكية، والحنفية، وفُضِّلَ الحنابلة»<sup>(٣)</sup>.

= المفردة، منها رسالة: «الرّد الوفي على تعليقات حامد الفقي» لمحمد سلطان المعصومي الخجندي (ت. ١٣٨١هـ) المطبعة السلفية، القاهرة: ١٣٧٤.

(١) انظره: ٩٢ - ١٠١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٣٦٥.

(٣) م.ن، وانظر: التمهيد، لمصطفى عبد الرازق: ٢٩١ - ٢٩٢.

ومن شهادته - وهو قاضي الشام - تظهر حقائق ثلاث:

- صلة الشيخ بموقف السلف من أهل القرون الفاضلة.

- وأنه من نظارهم لا من رؤوئهم؛ نظر إلى «.. سبيله في الدلائل..».

- وشيوع مذهبه بين المسلمين قاطبة، من رجال المذاهب السنية الشهيرة.

وقد اكتفى بربأي الثاج الشبكي عن إيراد رأي مؤرخ دمشق وحافظ الشام؛ هبة الله ابن عساكر، لما أشرت إليه أكثر من مرة فيما سبق.

٢ - ولكني سأورد في هذا السياق بصفة خاصة رأي أحد عباقرة المؤرخين، وهو تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت. ٨٤٥هـ) وقد كانت له نزعة سلفية معتدلة، كما يدل على ذلك كتابه «تجريد التوحيد المفيد» المطبوع في مصر<sup>(١)</sup>، يقول: «وحقيقة مذهب الأشعري أنه سلك طريقاً بين النفي الذي هو مذهب الاعتزال، وبين الإثبات الذي هو مذهب أهل التجسيم، وناظر على قوله هذا، واحتج لمذهبه، فمال إليه جماعة وعولوا على رأيه»<sup>(٢)</sup>.

وذكر أن الباقلاني (ت. ٤٠٣هـ) وابن فورك وأبا إسحاق الإسفراييني (ت. ٤١٨هـ) وغيرهم - «نصروا مذهبهم، وناظروا عليه، وجادلوا فيه، واستدلوا له في مصنّفات لا تكاد تُحصّر... فكان هذا هو السبب في اشتها مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب وجُهِل، حتّى لم يبق اليوم مذهب يخالفه إلّا أن يكون مذهب الحنابلة»<sup>(٣)</sup>.

(١) طبع لأول مرة في مصر سنة: ١٣٤٩هـ، في إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها محمد منير غنّيه أغا الدمشقي (ت. ١٣٦٧هـ) ثم توالى الطباعات بالاعتماد على هذه الطبعة المنيرية، وطبع سنة: ١٤١٧هـ، محققاً تحقيقاً علمياً على سبع نسخ في دار عالم الفوائد، بمكة المكرمة، باعتناء علي العمران.

(٢) الخطط والآثار: للمقرئ: ٣٥٨/٢.

(٣) م.ن: ٣٥٨/٢ - ٣٥٩.

وهذه الشهادة - من غير شائئ ولا متابع - تبدو منها أمور ثلاثة أيضًا:

- وسطيّة الشيخ الإمام في مذهبه ومنهجه.

- واستعماله النظر والججاج.

- وكثرة تلاميذه وأتباعه، وغلبة مذهبه على أمصار الإسلام.

٣ - وربما تكتمل شهادات هذا الفريق الثاني بتقرير مؤرخ للفكر الإسلامي

مقبول الشهادة في الشرق والغرب، وهو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت.

٨٠٨هـ)، الذي يصف طريقة الأشعري ومنهجه بقوله: «... جاءت من أحسن

الفنون النظرية والعلوم الدينية»<sup>(١)</sup> ولذا فقد تبنى هو هذا المذهب وألف في إطاره

بعض كتبه<sup>(٢)</sup>.

وبشهادة شيخ أساتذة الفلسفة بمصر، وشيخ الأزهر الشريف - قبيل

انتيصاف القرن الماضي - في مؤلفه الشهير الذي يتعرّض في ختامه لنشأة علم

الكلام وظهور الاعتزال، ثم يقول<sup>(٣)</sup>: «ويظهر - أيضًا - مذهب أهل السنة

والجماعة بالشعي الجميل والإقدام المشهود من جهة أبي الحسن الأشعري

في حدود الثلاث مئة...»<sup>(٤)</sup>. ثم برأي الشيخ حموده غرابية - وهو أكثر

الأزهريين المعاصرين عناية بالأشعري ومذهبه - وخلاصة رأيه أن «الإبانة» لا

يمثل أبجر أقوال الشيخ - كما زعم البعض - ولكنه كان بدايتها، وهو أشبه

ببيان تاريخي «مانيفستو» ينشأ بالتحول فقط، وقد ورد فيه اسم أحمد بن

حنبل رحمته الله ولم يمس على المحنة قرن كامل، باعتباره رمزًا سنيًا فحسب، ثم

(١) ٢٤٢/٢.

(٢) الفكر الكلامي عند ابن خلدون، لمنى أبي زيد: ١٧.

(٣) نقلًا عن طاش كُتُوبِي زاده في مفتاح السعادة: ٣٧/٢.

(٤) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرازق: ٢٨٨ - ٢٨٩.



تطوّرت آراء الشَّيْخ في عهدهِ الجديد بعد ذلك واكتمَلَتْ، وقد نصّر رأيه بالدراسة الجادّة في «الإبانة» و«اللّمع» وغيرهما من مؤلّفاته الكلاميّة، وربّما كان «اللّمع» - بما احتواه من توازن بين العقل والثّقَل - هو الأوّلِيّ بتمثيل رأي الشَّيْخ من «الإبانة»<sup>(١)</sup>.

فإذا انتقلنا إلى جانبِ الباحثين الغربيين فإنّهم أيضًا يتفّاونون في تقدير دور الشَّيْخ وقيمة المذهب المنسوب إليه؛ فالمُستشرقان: «د.ب. ماكدونالد - Duncan Black Macdonald الأمريكي»<sup>(٢)</sup> (ت. ١٩٤٣م) و«أ.س. ترتون - Arthur Stanley Triton الإنجليزي»<sup>(٣)</sup> (ت. ١٩٧٣م) يريانِه حنبليًا نصّيًا، وإن كان «ماكدونالد» يفسّر هذا أو يُعلِّله برحيل الشَّيْخ من البصرة في أخريات حياته، حيث اضطرّ إلى ترك مذهبهِ العقْلاني الذي تمثّله مؤلّفاته سيوى «الإبانة»؛ لغلْبة الحنابلة على البيئة الجديدة، ولكن هذا التفسير لا يُرضي السّادة الحنابلة الذين يقولون: إنّه ترك أوّلًا مذهب الاعتزال إلى مذهبهِ العقْلاني فأصاب نصف الحق، ثم ترك أخيرًا مذهبهِ العقْلاني إلى مذهب السلف فأصاب الحقّ كلّهُ، وماتَ مرَضِيًّا عنه...<sup>(٤)</sup>.

ولكن كِلا الجانبين لم يشرّحا لنا: لماذا يفتري المباشرون وغيرهم من تلاميذه على شيوخهم، وكيف لهم أن يُوردوا النصوصَ العديدة من كُتبه، ممّا يُصوره في صورةٍ مُخالفة لكتاب «الإبانة»؟ فهل هم أقلّ معرفةً به من دُعاة السلفيّة المُعاصرة، وباحثي الغرب قَليلي الاطلاع؟ أيّ الفريقين أهْدَى سبيلًا؟

(١) اللّمع، للأشعري: ٣ - ١٠، وانظر: أبو الحسن الأشعري، لحموده غرابة: ٦١ - ٦٨، ٧٢ - ٧٥.

(٢) في كتابه: «تطور علم الكلام والفقه والنظرية الدستورية في الإسلام»، London, 186-190 pp.

«Development of muslim theology and jurisprudence» 1903.

(٣) في كتابه: «علم العقائد الإسلامية»، London, 1949. pp:167.

(٤) مقدّمة الدكتور غرابة لكتاب اللّمع، للأشعري: ٧.

ويأتي المُشتشرق الهولندي «أ.ج. فنسنك - Arent Jan Wensinck» (ت. ١٩٣٩م)<sup>(١)</sup> ليضع - وكأنه أحسَّ في أعماقه بتساؤلاتنا الآيف ذكرها - الصورة المأخوذة من «الإبانة» ومن المراجع الأخرى، ويقول بتعارُضهما، ثم يتساءل: أيمن أن يكون الأشعري ذا وجهين؟ ويغلن رجاءه في النهاية أن يُكتشف من مؤلفات الشيخ ما يُزيل هذا الإيهام، ويحدد الصورة الحقيقية لمذهبه، وليتبين أنه مؤسس هذا المذهب حقاً - لا الباقلائي أو غيره - بفكره وجهده العقلي لا مُجرد نسيه وتقواه، وتؤكد هذه الشخصية التي ينسب إليها وحدها أنها مكنت الإسلام من اتخاذ الطريق الوسط بين الثقل والعقل، أو بعبارة أخرى، بين الحشوية والمعتزلة<sup>(٢)</sup>، ولعلنا نضيف هنا؛ جواباً لتساؤلاته التي مضى عليها ثمانون عاماً، أن «المُجرد» هو ذلك النص الحاكم الذي تطلع إليه.

وقريب من الرأي السابق ما يستفاد من دراسة غريبة حديثة للمُشتشرق الأمريكي «ه. أ. ولفسون - Harry Austryn Wolfson» (ت. ١٩٧٤هـ) يُقرر فيها أن الطريقة التي جاءت - كما يصف ابن خلدون - من أحسن الفنون العقلية الدينية، هي من وضع الشيخ أبي الحسن، لكن الباقلائي لما أخذ بدلالة بطلان المدلول لبطلان دليله، جعل طريقة الاستدلال كأنها جزء من المعتقدات ذاتها حتى لا تبطل هذه ببطلان تلك. وإن كنت أعتقد شخصياً أن التطور المنهجي المشار إليه آنفاً إنما حدث مع عبد القاهر البغدادي (ت. ٤٢٩هـ) صاحب كتاب «أصول الدين» و«الفرق بين الفرق». ويؤيد «ولفسون» مذهبه هذا بأمثلة عديدة؛ كنظرية «الجوهر الفرد»، ونظرية «العادة» في تفسير العلة، وغيرهما من الأفكار التي بنى منها الأشعري المذهب،

(١) في كتابه: «العقيدة الإسلامية: نشأتها وتطورها التاريخي» The Muslim creed, its genesis and historical development, pp: 93 Cambridge. The University press, 1933.

(٢) م،ن، ومقدمة أستاذنا الدكتور غرابية لكتاب اللمع، للأشعري: ٤

ويؤكد أنها من وضع الشيخ أبي الحسن وإن طوّرها أتباعه من بعده، وأفادوا في ذلك من بعض المصادر الخارجيّة<sup>(١)</sup>.

إنّ تكامل الفكرة التي يحملها هذا البحث في إيجاز، وهي «أن اكتمال بناء هذا المذهب الوسطي إنما كان على يد الشيخ الإمام أبي الحسن، استجابة لحاجات الأمة في عصره، ولطبيعة الإسلام نفسه»، قد يتّم بهذه الفقرة الأخيرة، بأن نعرضُ مختصر كتاب «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لتلميذ تلاميذه المباشرين أبي بكر بن فورك، ثم نختم الفقرة بمثال أو اثنين من أبرز الآراء الأشعرية التي قال بها الشيخ الإمام أبو الحسن، والتي يعدّها بعض الباحثين المضربين من أضعف الأفكار في مذهب الأشاعرة، ونرى أنها بالإضافة إلى كونها متسقة مع روح المذهب وأساسه، ليست بهذا الضعف الذي يتوهمون.

### أولاً - بنية المذهب ونسقه المتكامل:

- يعرض كتاب «المجرد» البنية الكاملة لعلم الكلام - مدعومة بنصوص الشيخ ذاتها - كما نعرفها في الصيغة الأخيرة لعرض مسائل المذهب، كشرح العقائد النسفية للشغد لتفتازاني (ت. ٧٩٣هـ) - والمواقف لشيخه العُضد الإيجي (ت. ٧٥٦هـ)، وليست المسألة هنا أن القائمة السردية لا تكاد تختلف عن الرؤية، إلّا في موقع الثبوتات من الترتيب التقليدي (إلهيات - ثبوتات - سمعيّات) فحسب، بل هي احتواؤها موضوعيًا على عناصر النسق الأشعري كآفة، أصولاً وفروعاً، العقائدية منها والمنهجية.

١. فيبدأ «المجرد» بالأمور القائمة، ولكن الأمور العامة منها ما هو مغريات «إستمولوجيا - Epistemology» وبعضها طبيعيات «كوزمولوجيا - Cosmology»:

(١) انظر رأيه في دراسته: فلسفة المتكلمين، ترجمة صديقنا الدكتور: مصطفى ليب عبد الغني،

فيبدأ هو بالمعرفيات - وهي بداية صحيحة منهجياً - وإن كانت تَرِدُ منها شئون تفصيلية في المعرفة وأنواع الأدلة في أثناء الموضوعات الأخرى، فيتكلم عن مصادر المعرفة (الحس والخبر والعقل) وعن الحواس ومجالها، وعن مدارك الحق لدى أهل القبلة، فيتكلم عن الحق والباطل، والحسن والقبح، ومسألة الأصلح التي كانت موضع اضطدامه بالجُبائي - كما يُروى -، ومسألة المجاز في اللغة، والحاجة إلى صرف الدلالة عن الحقيقة إلى المجاز أحياناً، وعن العقل ومعناه، والخاطر ودوره في النظر، بل وعن العلاقات الثلاثة بين المُقدمات والنتائج (العلية والتوليد والاستقباح)، ثم علاقة السمع بالنظر العقلي. وأما العالم: فيتعرض لإثبات حدوثه ونفي القدم عنه حقيقةً وزمناً، وهنا تأتي البحوث الطبيعية.

ومن ثم يتطرق إلى إثبات الصانع المرجح للممكنات وإبداعه لها؛ وهنا يتعرض لقياس الغائب على الشاهد، وأشكاله الأربعة: (التعريف، والصلة، والدليل، والعلّة). والجوهر والعرض والأكوان الأربعة في العالم، والرد على المعارضين لذلك في فصل مستقل.

وفيه يرد على المخالفين في الحدوث من الفلاسفة الإغريقين، ممّا يُذكر بقول إقبال: إنَّ الأشعرية ثورة على الفلسفة الإغريقية». ويثبت خلق الله للعالم، بل يعرض القاعدة الأساسية المعروفة في هذا الباب (الخالقية أخصّ وصف الألوهية) وهي حَجَر الأساس للمذهب الأشعري.

٢. ثم تأتي مباحث - بعد إثبات حدوث العالم ووجود محدثة - الإلهيات: فيبدأ بفصل عن الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة، وهو تقليد عاد إليه بعض المتأخرين كالأمدي في «أبكار الأفكار» - ونعم الاستهلال - وبعدها أو في ضوئها تأتي مباحث الصفات:

(أ) - الخبرة أولاً، وتأويلها على ما يليق به، تعالى، متوسطاً بين الظاهرية والمؤولة.

(ب) - ثم صيغة الكلام: وبيان النفس منه واللفظي، ووجوه الكلام وتعددده، وأزليته.

(ج) - والتكوين: ويرد على القائلين به لأن الخلق ليس إلا المخلوق - ويرفض التولد الاعتزالي.

(د) - ثم الإرادة والاختيار، في مقابل أفكار الإيجاب والميكانيكية التي تضع التصور الإغريقي.

(هـ) - ويشير إجمالاً إلى الصفات السبع الإلهية.

(و) - ثم الرؤية في الآخرة، والغزالي يعدها في الإلهيات كشيخه، وهي من الأخرويات أو السمعيات لدى أكثر المتأخرين. ويرد على شروط المعتزلة للرؤية بأنها لا تلزم إلا في الشاهد، وأمر الآخرة مغاير لذلك.

٣. ثم يعرض بعد الإلهيات لمسألة القضاء والقدر وأفعال العباد - ويرد على القدرية الأولى من نفاة العلم القديم، وعلى القائلين باستقلال الإنسان بالفعل أو الخلق. وفي هذا السياق يعرض لمسألة المَعْدُوم، تلك المقولة البهيمية التي اجتذبت بعض كبار الأشاعرة، لكن الشيخ يرفضها وفاء لمنهج. ثم يعرض «نظرية الكسب» الوسطية التي شنع عليها ابن تيمية وغيره، وهي الحل المناسب لطبيعة المشكلة: «الخلق للرب، والكسب للعبد»، ويشرح مسألة الحُسن والقبح، ومسألة الاستيلاء الحادثة المقارنة للفعل، ولفعل واجد فحسب، وكذا مسائل اللطف، والصّلاح والأصلح التي ترتبط بقضية المسئولية الإنسانية ومدى حرية العبد في أفعاليه.

٤. ثم الأسماء والأحكام: معنى الإيمان وحقيقة التصديق - ومعنى المؤمن، والكبيرة - وعلاقة العمل بالإيمان، ومصير مُرتكب الكبيرة، وحكم الوعد

وَالْوَعِيدَ وَالْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ فِي الْأَحْكَامِ، وَكُلُّهَا تَعْكَسُ رُوحَهُ الْوَسْطِيَّةَ إِزَاءَ تَشَدُّدِ الْخَوَارِجِ وَالْمُفْتَرِلَةِ، وَتَهَاوُنِ الْمُرْجِيَّةِ وَبَعْضِ أَذْعِيَاءِ التَّصَوُّفِ.

٥. ثُمَّ السَّمْعِيَّاتُ: كَعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَالْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ، وَإِعَادَةِ الْأَمْوَاتِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَسَائِرِ مَشَاهِدِ الْقِيَامَةِ، عَلَى التَّخَوُّرِ الْمَعْرُوفِ لَدَى سَائِرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَبِخَاصَةِ الْأَشَاعِرَةِ.

٦. ثُمَّ النَّبَوَاتُ: فَيَعْرِفُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَمُعْجَزَاتِهِمْ، وَحَقِيقَةِ النَّبُوءَةِ، وَنُبُوءَةِ خَاتَمِهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمُعْجَزَاتِهِ.

٧. وَأَخِيرًا: الْإِمَامَةُ، وَمَنْ الْمَقَرَّرُ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةَ عَمَلِيَّةٍ وَلَيْسَتْ اعْتِقَادِيَّةً أَصْلِيَّةً؛ فَإِنَّ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ الشُّنَّةِ يَعْضُضُونَ لَهَا رَدًّا عَلَى مَنْ رَفَعُوهَا إِلَى مُسْتَوَى الْعَقِيدَةِ مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالْإِثْنَى عَشْرِيَّةِ.

وَبِهَذَا تُكْتَمِلُ - كَمَا قُلْنَا وَكَمَا يُبَيَّنُّ هَذَا الْكِتَابُ «الْوُثِيقَةُ» - بِنَيْتِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَنَسَقِهِ الْمُتَكَامِلِ.

وَلَكِنْ الشَّيْخُ ابْنُ فُورَكٍ يُورِدُ مُلْحَقِينَ مُهِمِّينَ بِهَذَا الْكِتَابِ:

أَوَّلُهُمَا: فِي مَسَائِلَ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَمَعْلُومَ عِلَاقَةِ الْأَصْلِيِّينَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَمِنْ الْخَيْرِ أَنْ يُوضَّحَ النَّسَقُ الْفِكْرِيُّ الْأَشْعَرِيُّ بِعَرَضِ طَرَفٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْأَصُولِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ.

وِثَانِيَهُمَا: شَرْحُ مَسَائِلِ دَقِيقِ الْكَلَامِ، وَأَكْثَرُهَا فِي الْمَعَارِفِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْإِسْتِمُولُوجِيَا - Epistemology الْكَلَامِيَّةِ، وَبِالْكَرْمُولُوجِيَا - Cosmology السَّائِدَةِ لَدَى الْمُتَكَلِّمِينَ الْأَشَاعِرَةِ، الَّتِي لَمْ تَأْخُذْ حَظَّهَا الْكَافِي فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ.

وَفِي الْخَتَامِ نَجْدُ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ، وَهُوَ مَنَهِجُ الْحَوَارِ الْعِلْمِيِّ

والوعيد والعموم والخصوص في الأحكام، وكلها تنعكس رُوحه الوسطية إزاء تشدد الخوارج والمعتزلة، وتهاون المرجئة وبعض أذعياء التصوف.

٥. ثم السمعيّات: كعذاب القبر ونعيمه، والبقاء والفناء، وإعادة الأموات، والجنة والنار، وسائر مشاهد القيامة، على النحو المعروف لدى سائر المتكلمين وبخاصة الأشاعرة.

٦. ثم النبؤات: فيعرف بالأنبياء ومُعجزاتهم، وحقيقة النبوة، ونُبوءة خاتمهم مُحَمَّد ﷺ ومعجزاته.

٧. وأخيراً: الإمامة، ومن المقرر أنها وإن كانت مسألة فقهية عمليّة وليست اعتقاديّة أصليّة؛ فإنّ متكلمي أهل السنة يعرضون لها ردّاً على من رفعوها إلى مستوى العقيدة من الإسماعيلية والاثني عشرية.

وبهذا تكتمل - كما قلنا وكما يثبت هذا الكتاب «الوثيقة» - بنية المذهب الأشعري ونسقه المتكامل.

ولكن الشيخ ابن فورك يورد ملحقين مهمين بهذا الكتاب:

أولهما: في مسائل من أصول الفقه، ومعلوم علاقة الأضلين أحدهما بالآخر، ومن الخير أن يوضح النسق الفكري الأشعري بعرض طرف من الأحكام الأصولية الفقهية.

وثانيهما: شرح مسائل دقيق الكلام، وأكثرها في المعارف والطبيعات، وهي المسائل المتعلقة بالإستمولوجيا - Epistemology الكلامية، وبالكرمولوجيا - Cosmology السائدة لدى المتكلمين الأشاعرة، التي لم تأخذ حظها الكافي في المبحث الأول.

وفي الختام نجد آداب البحث والمناظرة، وهو منهج الحوار العلمي

يقول إقبال: «إن الثورة العقلية على الفلسفة اليونانية لتجلى في كل ميدان من ميادين الفكر، وإني لأخشى ألا أكون كُفئاً لتناول الموضوع كما يتمثل في ميدان الرياضيات والفلك والطب، وهذه الثورة واضحة كل الوضوح في التفكير الفلسفي للأشاعرة، ولكنها تبدو على أوضح ما يكون من التحديد وأوفاه، في نقد المسلمين للمنطق اليوناني، وقد كان هذا أمراً طبيعياً؛ لأن عدم الرضا عن الفلسفة النظرية البحتة، مغناه التماس طريقة لإفادة العلم على وجه أقرب إلى اليقين»<sup>(١)</sup>.

ثم يقول: «لقد كانت أورباً بطيئة - نوعاً ما - في إدراك الأصل الإسلامي لمنهجها العلمي. وأخيراً جاء الاعتراف بهذه الحقيقة. وسأتلو عليكم فقرة من كتاب «بناء الإنسانية - Making of Humanity» الذي ألفه «روبرت بريفولت - Robert Briffault (ت. ١٩٤٨ م)»: «إن روجر بيكون درس اللغة العربية والعلوم العربية، في مدرسة أوكسفورد، على خلفاء معلميها العرب في الأندلس. وليس لـ روجر بيكون - Roger Bacon (ت. ١٢٩٤ م) - ولا سمّيه الذي جاء بعده»<sup>(٢)</sup> - الحق في أن يُنسب إليهما الفضل في ابتكار المنهج التجريبي، فلم يكن روجر بيكون إلا رسولاً من رسل العلم والمنهج الإسلاميين إلى أورباً المسيحية، وهو لم يمل قط من التصريح بأن تعلم معاصريه للغة العربية وعلوم العرب هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقّة. والمناقشة التي دارت حول واضعي المنهج التجريبي هي طرف من التحريف الهائل لأصول الحضارة الأوربية. وقد كان منهج العرب التجريبي في عصر بيكون قد انتشر انتشاراً واسعاً وانكبّ الناس - في لهف - على تحصيله في ربوع أورباً»<sup>(٣)</sup>.

(١) م.ن: ١٥٢.

(٢) يقصد الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون - Francis Bacon (ت. ١٦٢٦).

(٣) تجديد الفكر الديني، لإقبال: ١٥٤-١٥٥.



ب- وتعرض نظرية العادة الأشعرية لدى بعض مُعاصرينا للهجوم القاسي على أنها ضد روح المنهج العلمي، ولكن إقبالاً ليس وَخَذَهُ في مُعارضة الفكر الإغريقي القائم على الضَّرورة الميكانيكية، حيث يُوردُ «ولفسون» مقالة الإمام الغزالي في العادة، ويُنْبِغُهَا بالمناقشة التَّفْنِيدِيَّة لها عند ابن رُشد<sup>(١)</sup>.

ثم يُقرِّر بعد ذلك أنه: كَانَ من شَأْنِ إنْكَارِ الْعِلْيَةِ، وردُّ كُلِّ حَادِثَةٍ فِي الْكَوْنِ إِلَى مَا يَحْدُثُ مُبَاشَرَةً بِمَشِيئَةِ اللَّهِ النَّافِذَةِ، أَنْ يُوَدِّيَ - من النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ - إِلَى إنْكَارِ أَيِّ تَبَرِيرٍ مِنْ جَانِبِنَا، لِتَوَقُّعِ نِظَامٍ أَوْ تَتَابُعٍ فِي حَوَادِثِ الْعَالَمِ.

ثم يُقرِّر أن هذه الإشكاليَّة واجهت الأبيقوريَّة Epicurian من قَبْلِ؛ لقولهم بنسبة كُلِّ شَيْءٍ إِلَى الصُّدْفَةِ، وقولهم بِالذَّرَّاتِ، وَأَنَّ حَلَّهَا جَاءَ عَلَى يَدِ «ليوقريطوس - Lucretius (ت. ٥٥ ق.م.)» بِأَنَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى قَانُونِ الطَّبِيعَةِ الثَّابِتِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ بِعِبَارَةٍ أَدَقَّ: التَّلَاوُمُ الثَّابِتُ لِلطَّبِيعَةِ، أَي: تَلَاوُمٌ وَتَوَافُقٌ الطَّبِيعَةِ مَعَ نَفْسِهَا... وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّلَاوُزِ سَوْفَ تَتَبَّعُهُ الْحَوَادِثُ بِقَدَرٍ مَا يَدُومُ<sup>(٣)</sup>.

ثم يذكر «ولفسون»: «لأنَّهُمْ سَمَّوْا هَذَا التَّلَاوُمَ أَوْ التَّوَافُقَ بَيْنَ الْأَحْدَاثِ بِاللَّفْظِ الْيُونَانِيِّ بِ: «Isonomia، إيزونوميا»، فَإِنَّ تَفْسِيرَ عِلْمِ الْكَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ لِذَلِكَ الْإِنْتِظَامِ، يُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ «عَادَةٌ»، وَيُقَابِلُهُ «Custom»، أَمَّا الْكَلِمَةُ «Habit»، فَيُقَابِلُهَا لَفْظُ «مَلَكَةٌ»، كَذَلِكَ تُسْتَخْدَمُ كَلِمَةُ الْعَادَةِ «Custom»، عِنْدَ أَرِسْطُو فِي مُقَابِلِ الطَّبِيعَةِ «Nature»، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الطَّبِيعَةَ تُنْسَبُ إِلَى فِكْرَةٍ دَائِمًا، وَالْعَادَةُ تُنْسَبُ إِلَى فِكْرَةٍ غَالِبًا، وَمِنْ ثَمَّ فَهِيَ تُقَابِلُ الضَّرُورَةَ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ يَكُونُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ دَائِمًا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِلْسَفَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، لَوَلْفَسُون: ٧٠٧/٢ - ٧١٤.

(٢) وَهُوَ بِالتَّعْبِيرِ اللَّاتِينِيِّ: a foedus naturae certum.

(٣) فِلْسَفَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، لَوَلْفَسُون: ٦٩٩/٢.

(٤) م.ن: ٧٠٠/٢.

هذا التصور للعادة ينسبه ابن حزم إلى الأشاعرة الذين يقول عنهم إنهم استخدموا لفظ «العادة» بدلاً من لفظ الطبيعة للدلالة على سير الحوادث المألوف. وينسب الطوسي في «نقد المحصل»<sup>(١)</sup> فيما بعد تصور العادة هذا إلى الأشعري نفسه؛ حيث يقتبس قوله الذي يزعم فيه أن أفعال الله المكررة يقال إنه جعلها بإجراء العادة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وجدت نظرية العادة قبل الغزالي، إذ عند وفاة ابن حزم (٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م) [وابن رشد (٥٩٥هـ/ ١١٩٨م)] كان الغزالي المولود عام (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) لا يزال صبيًا، وهذا يفسر لنا السبب في استعمال الغزالي لهذا اللفظ على نحو تلقائي، بوصفه شيئًا معروفًا من قبل تمامًا، وهو ما وجدته مبعينًا له في محاولته لحل معضلة آثارها إنكار العلية<sup>(٣)</sup>.

إن التطور العلمي في مناهج البحث الحديثة، بين أن القوانين الطبيعية ليست ضرورية ولا دائمية، بل هي أغلبية وإن بعض الظواهر في الكائنات المتناهية الصغر تحدث على نحو مخالف لما يترقبه العلماء، ولا يمكن تفسيره بالتلازم الضروري للطبيعة؛ ومن ثم فينبغي أن يتوقف بعض المشتغلين بصناعة الفكر - دون تحقيق كاف - عن رمي علماء الكلام بالظلاميين المغفلين اللاعلميين، وأنهم ساء تخلف المسلمين، فما كانوا كذلك في الواقع التاريخي، ومكتشف الدورة الدموية، ومكتشف قوانين الظواهر الاجتماعية، وأكثر نقاد المنطق القديم، كانوا أشاعرة. والفضل - بعد الله، تعالى - يرجع إلى هذا الشيخ العبقري أبي الحسن الأشعري.

(١) المطبوع في ذيل محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، للفخر الرازي: ٢٩.

(٢) فلسفة المتكلمين، لوفسون: ٧٠١/٢.

(٣) م.ن.

## تعليقات ومداخلات

محمد إدير مشنان:

هناك سؤالان مُوجَّهَان إلى الأستاذ حسن الشافعي، أولهما: سمعنا من البعض أنَّ هناك بعض الفئات تقول عن الأشاعرة: هم كفر، وبعضهم يقول: ضلال، فما رأيك في هذه التهمة؟ وهل هناك من مُستندٍ علميٍّ لدَفْنِ هذه الأفكار التي تُفَرِّقُ شَمْلَ هذه الأمة وتطعنُ في وَحْدَتِها؟ وهل كتاب «الإبانة» ليس هو آخر كتاب كما تفضلتم؟

حسن الشافعي:

شكراً لكم أخي الفاضل، وأجيبُ بأنَّ: ما المُسْئَلُ بأَعْلَم من السَّائِل، ولكن سأحاول توضيح الأمر فأقول: إنَّ عقيدة الشَّيْخ أبي الحسن تتفق مع الصورة التي في «الإبانة» - وإنَّ لم يكن هو آخر كُتبه كما رجَّح الباحثون - هي عقيدة السَّلَف الذين هُم أصحاب رِشْوَل رِجَال وآل القرون الفاضلة، وما زاد عليها بعد ذلك إلا البرهنة العقلية والتفصيل كردُّ القائلين بقدَم العالم وإنكار الفاعلية لغير الله؛ وهنا يقول محمد إقبال: إنَّ الأشعرية ثورة علي الفلسفة اليونانية التي أولاها المسلمون يُقْتَم، وأنَّ النبوة اضْطِفَاء وبرهانها الإعجاز، وأنَّ البعث ممكن بل إنَّه أُرْجِح في الحكمة، والقائلون بأنَّ لله تعالى إرادة وقدرة ويدا وعينا ليست كصفاتنا، مع رفض الكيفية وتنزيهه تعالى عن كُلِّ نَقْص، هُم مَفْؤْضة، وهُم عند الشَّيْخ ناجون. والتأويل لا يكون إلَّا نفياً للتَّجْسِيم والتَّشْبِيهِ الَّذِي وقع فيه البعض أو توقُّفاً منه، وكلمة مثل التي يقولها بعض إخواننا - بل بعض أشياخهم -: إنَّ الصِّفَات الخبرية هي على حقيقتها، كلمة ليس لهم فيها أي سلف، ولم ترد عن أهل

القرون الفاضلة، وهي أيضًا موهمة ويمكن أن تقوّد بعض الناس إلى التّجسيم والتّشبيه بالفعل، والثّابت عن السّلف كما نحفظ جميعًا أن «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، بل ما جاء عن ابن حنبل ثابتًا: «والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». أي إن الإلحاح في ذلك مرفوض؛ لأنّه يُفَرِّق الأُمَّة.

ثانيًا: إنّ هؤلاء ناجون - كما قلت - ليس عند الإمام أبي الحسن الأشعريّ فحسب بل عند الأشاعرة جميعًا؛ متقدّمهم ومتأخّريهم، ومن يقرأ «غاية المرام» وهو آخر كتبيهم، يجد هذا واضحًا محدّدًا، فالذي أريد أنّ أضيفه أنّ الأشاعرة يرون أنّ أهل السنة هم الأشاعرة والماتريدية وشيوخ الحديث فيجمعون كلّ طوائف الأُمَّة أو فرق أهل السنة، بينما يقول بعض أدعياء السلفية: إنهم وحدهم أهل السنة والجماعة. وأنا فقط أقول تغليقًا على هذا: أيّ الفريقين أهذى سبيلًا؟ وأيّ هذه السبل يجمعُ الأُمَّة أو يفرقها؟ وليتهم يحكمون بالخطأ بدلًا من التبديع والتكفير. وقد كان آخر ما روي عن أبي الحسن عند موته: انقل عني أني لا أكفر أحدًا من أهل القبلة. فإذا كان الأشاعرة يقولون هذا عن مُخالفيهم الذين يَرْمُونهم ليس بالانحراف - كما عبّر الأخ تعبيرًا لطيفًا - وإنّما يَرْمُونهم بالكُفْر، فالحمد لله رب العالمين، وأنا أودُّ أن أخرج من هذا اللقاء ونحن إن شاء الله متفقون. والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

## ثَبْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أبو الحسن الأشعري، لَحْمُودَةُ غُرَابَةُ، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة: ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

الإبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ، لأبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) دار الدعوة السلفية بالإسكندرية: ١٩٩٢م.

الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، لأبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كَبِيرٍ (ت. ٧٧٤هـ)، تحقيق مجموعة من خيرة شباب طلائع المحققين بمصر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة: ١٤١٨هـ.

تَبْيِيْنُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ فِيمَا نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، لأبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر (ت. ٥٧١هـ)، عني بنشره: محمد حسام الدين بن محمد القدسي (ت. ١٤٠٠هـ) وقدم

له وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري (ت. ١٣٧١هـ/١٩٥٢م) مطبعة التوفيق: دمشق: ١٣٤٧هـ.

تَجْدِيدُ التَّفَكُّيرِ الدِّينِيِّ فِي الْإِسْلَامِ، لمحمد إقبال (ت. هـ) ترجمة: عباس محمود، راجع مقدمته والفصل الأول منه: عبد العزيز المراغي، وراجع بقية الكتاب: محمد مهدي علام (ت. ١٩٩٢م)، الطبعة (٣) دار الهداية، القاهرة: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

التعليقات المفيدة، لأبي الأشبال أحمد بن سالم المصري، القاهرة: ٢٠٠٨م.

تَهْيِيدُ لِتَارِيخِ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لمصطفى عبد الرازق (ت. ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م) لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة اللجنة السابقة، القاهرة: ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَتَصْحِيحُ الْقَوَاعِدِ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقِيمِ، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى الشرقي (الشركي) السديري النجدي (ت. ١٣٢٩هـ)، تحقيق زهير الشاويش (ت. ١٤٣٤هـ)،

ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٦هـ.

الْخَطَطُ وَالْأَثَارُ فِي مِصْرَ وَالْقَاهِرَةَ وَالنَّيْلُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ، لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت. ٨٤٥هـ)، تصحيح: محمد بن عبد الرحمن قطة العدوي (ت. ١٢٨١هـ) المصحح بدار

الطباعة المصرية، بولاق، القاهرة: ١٢٧٠هـ.

ذيل المحصل = انظر: محصل أفكار...

الرُّؤْيُ الشَّامِلُ عَلَى عَمْرِ كَامِلٍ، لعبد الله الموجان، مركز الكون، السعودية: ١٤٢٧هـ.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من

الباحثين، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٥هـ.

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت. ٧٧١هـ) تحقيق: محمود محمد

- الطناحي (ت. ١٤١٩هـ) وعبد الفتاح محمد الحلو (ت. ١٤١٤هـ)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة: ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- عقائد الأشاعرة: حوار هادئ مع شبهات المتأولين، لصلاح الدين الإدليبي، دار السلام، القاهرة: ٢٠٠٨م.
- العواصم من القواصم، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت. ٥٤٣هـ)، وقف على طبعه وتصحيحه: عبد الحميد بن باديس (ت. ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م) المطبعة الجزائرية الإسلامية، الجزائر: ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م.
- عيون المناظرات، لأبي علي عمر التكوني (ت. ٧١٧هـ) تحقيق: سعد غراب (ت. ١٩٩٥م) منشورات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس: ١٩٧٦م.
- الفكر الكلامي عند ابن خلدون، لمنى أبي زيد، المؤسسة الجامعية، بيروت: ١٩٩٧م.
- فلسفة المتكلمين، لهارى أوستري ولفسون (ت. ١٩٧٤م) ترجمة: مصطفى ليب عبد الغني، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد: (٧٢١) القاهرة: ٢٠٠٥م.
- فهرست اللبلي، لشهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي (ت. ٦٩١هـ) تحقيق: ياسين عباس، وعواد أبو زينة، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: حمود غرابه، مطبعة الرسالة، القاهرة: ١٩٥٣.
- مختار مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، من: إملاء الشيخ الإمام أبي بكر بن قوزك (ت. ٤٠٦هـ) عني به: دانيال جيماريه، سلسلة بحوث ودراسات: أ، اللغة العربية والفكر الإسلامي، رقم: (١٤) كلية الآداب بجامعة القديس يوسف، دار المشرق، بيروت: ١٩٨٦م.
- محاضرات أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، للفخر محمد بن عمر الرازي (ت. ٦٠٦هـ)، وبذيله تلخيص المحصل، لنصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت. ٦٧٢هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين أبو فراس النساني الحلبي، وبمعرفة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الحانجي، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة (١) القاهرة: ١٣٢٣هـ.
- مفتاح السعادة وبصباح السيادة في موضوعات العلوم، لعصام الدين أحمد بن محمد، المعروف بطاش كبرى زاده (ت. ٩٦٢هـ)، تصحيح: محمد طه الندوي، ومحمد عادل القدوسي، وأحمد عبد الله، وعبد الرحمن بن يحيى المقلبي اليماني (ت. ١٣٨٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، الهند: ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.
- المقدمة، لأبي عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت. ٨٠٨هـ) رجعت إلى الطبعة النقدية الممتازة التي قرأها وعارض نُسختها بأصول المؤلف وأعد معاجمها وفهارسها: إبراهيم شيوخ التونسي، وإحسان

عباس الفلسطيني (ت. ٢٠٠٣هـ)، دار القيروان للنشر، تونس: ٢٠٠٦م.  
 منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام، محمد الفريسي التركي، دار المقادري، دمشق:  
 ٢٠٠٨م.

نقد الطوسي = انظر: محصل أفكار...

نقد الخصال

هاؤم اقرءوا كتابه: محاولة لتجديد الفكر الإسلامي، لأحمد محمود صبيجي، دار النهضة العربية،  
 بيروت: ١٩٩٦م.

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أثيرك الصفدي (ت. ٧٦٤هـ) باعثناء: أحمد الأرناؤوط  
 وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٠هـ.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان (ت. ٦٨١هـ) تحقيق:  
 إحسان عباس (ت. ) دار صادر، بيروت: ١٩٩٤م.

- Arent Jan Wensinck, The Muslim creed, its genesis and historical development, pp: Cambridge. The University press, 1933.
- Arthur Stanley Triton, Muslim theology, London, 1949.
- Duncan Black Macdonald, Development of muslim theology and jurisprudence, London, 1903.

- عباس الفلسطيني (ت. ٢٠٠٣هـ)، دار القيروان للنشر، تونس: ٢٠٠٦م.
- منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام، لمحمد الفريسي التركي، دار القادري، دمشق: ٢٠٠٨م.
- نقد الطوسي = انظر: محصل أفكار...
- نقد المحصل
- هاؤم اقرءوا كتابه: محاولة لتجديد الفكر الإسلامي، لأحمد محمود ضبيحي، دار النهضة العربية، بيروت: ١٩٩٦م.
- الوفاي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أثيرك الصفدي (ت. ٧٦٤هـ) باعثناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان (ت. ٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس (ت. ) دار صادر، بيروت: ١٩٩٤م.

- Arent Jan Wensinck, The Muslim creed, its genesis and historical development, pp: Cambridge. The University press, 1933.
- Arthur Stanley Triton, Muslim theology, London, 1949.
- Duncan Black Macdonald, Development of muslim theology and jurisprudence, London, 1903.



## عَقِيدَةُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ، (إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَافِ)

محمّد صالح الغرسي

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ومولانا وشفيعنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ؛ فإنَّ الرابطة العالمية لخريجي الأزهر قرّرت تنظيم مُلتقاها الخامس في المدّة من ثمانية إلى أحد عشر من الشهر الخامس من سنة ٢٠١٠ للميلاد في القاهرة ، وقرّرت أن يكون مُلتقاها تحت عنوان : « الإمام أبو الحسن الأشعريّ إمام أهل السُنّة والجماعة ؛ نحو وسطيّة إسلامية تُواجه الغلوّ والتطرّف » .

ووجّهت الرابطة إلينا الدعوة للحضور والمشاركة في فعاليات الملتقى . وكلفتنا إعداد بحث تحت عنوان : « عقيدة الإمام الأشعريّ : أين هي من عقائد السلف ؟ » فلبّينا الدّعوة ، ووافقنا على الطّلب على تهيبّ للموضوع الذي كُلفنا القيام به ، وتخوّف من عدم الوفاء بحقّه .

فتوكّلنا على الله تعالى ، وشرعنا في كتابة البحث ، مُستعينين بالله تعالى في إتمامه والوفاء بحقّه ، مُردّدين قولَ النبي ﷺ : « اللهم لا سهلَ إلّا ما جعلته سهلاً ، وأنت إذا تشاء تجعل الحزن سهلاً » . ولا يزال التخوف والثّهيب يُراودني ، والرجاء في عون الله تعالى وتسهيله وتأيدّه وتشدّيده يسوقني قدماً إلى الإمام في قطع مراحل البحث ، وكتابة أقسامه .

فانتهت كتابة البحث بعون الله تعالى وتوفيقه بطريقة من الإحاطة والعُمق لم أكن أتوقعها ، لما أعلمه من نفسي من العجز ، والقصور ، وقلة البِضاعة ، وقصر الباع في هذا الموضوع المطروق ، وأعتقد أنَّ مجيء كتابة البحث على هذا الوجه إنما هو من بركة التَّوَكُّل على الله تعالى ، والاعتماد عليه وخِذْهُ ، وأنه قد تَمَّ بمحض فضل الله تعالى وكرمه وتوفيقه . فالحمد لله على ما أنعم ، والشكر له على ما تفضل وتكرَّم .

وقسِّمت البحث إلى أربعة أقسام وخاتمة :

القِسْمُ الأوَّل : عن نشأة المذهب الأشعري .

القِسْمُ الثَّانِي : عن أمورٍ مُتعلِّقة بالمقصود من البحث ومرتبطة به من الكلام على عقيدة السلف ، وعن مسائل تتعلَّق بها .

القِسْمُ الثَّالِث : عن عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري وعن كتبه .

القِسْمُ الرَّابِع : وهو المقصود الأصلي في هذا البحث - تحقيق مجموعة من المسائل ادَّعى بعض النَّاس مُخَالَفَةَ الإمام الأشعري فيها لعقيدة السلف ، وبيان زيف هذه الدَّعوى .

الخاتمة : وهي مُنْقَسِمَةٌ إلى فصلين :

الفصل الأوَّل : بيان أنه هل نَسَبَ الأشاعرةُ إلى الإمام الأشعري أقوالاً وآراء لم يقل بها ، ولم يذهب إليها .

الفصل الثَّانِي : بيان أنَّ الأشاعرة قد خالفوا شيخهم أبا الحسن في كثير من المسائل الجزئية المتعلقة بالعقيدة ، مع تحقيق مسألتين قد خالفوا فيهما شيخهم .

وَمِنَ الله تعالى التَّوْفِيقُ والتَّشْدِيدُ ، وهو حسبي ونعم الوكيل . وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : عَنْ نَشْأَةِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ :

وَنُقَسِّمُهُ إِلَى الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ :

الفصل الأول : مُصْطَلَحُ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالتَّعْرِيفُ بِعَقِيدَتِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ .

الفصل الثاني : فَرْقُ أَهْلِ الْبِدْعِ .

الفصل الثالث : انْقِسَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى فَرِيقَيْنِ : فَرِيقُ أَهْلِ الْأَثَرِ ، وَفَرِيقُ أَهْلِ النَّظَرِ .

الفصل الرابع : مَنَهِجُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنِ الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ ، وَحَاجَةُ ذَلِكَ الْعَصْرِ إِلَى هَذَا الْمَنَهِجِ .

وَقَدْ نَشَأَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ فِي وَقْتٍ انْتَشَرَ فِيهِ الْاِغْتِرَالُ مِنْ جَانِبٍ ، وَالْحَشْوُ وَالتَّجْسِيمُ مِنْ جَانِبٍ ، وَالرَّفْضُ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ ، فَجَاءَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ وَسَطًا بَيْنَ هَذِهِ الْعَقَائِدِ ، وَنَهَجَ الْأَشْعَرِيُّ مَنَهِجًا وَسَطًا بَيْنَ الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ مُعْتَصِمًا بِالثَّقَلِ ، وَمُؤَيِّدًا لَهُ بِالْعَقْلِ .

وَكَانَتْ عَقِيدَتُهُ امْتِدَادًا لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ عَقِيدَةُ السَّلَفِ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : مُصْطَلَحُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالتَّعْرِيفُ بِعَقِيدَتِهِمْ :

فَتَكَلَّمْنَا هُنَا عَلَى مُصْطَلَحِ «أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» ، وَأَمَّا مُصْطَلَحُ «السَّلَفِ» فَتُشِيرُ إِلَيْهِ هُنَا ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي .

فَنَقُولُ : مُصْطَلَحُ «أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ وَرَدَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

الأَوَّلُ : قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ

الخلفاء الراشدين من بعدي». رواه أبو داود، والترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

والثاني: قوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - : «عليكم بالجماعة فإن يد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار». رواه الترمذي والنسائي. فهذا اللقب كما يُشكل الاسم الذي يميز هذه الطائفة عما عداها، كذلك يُبين مسار هذه الطائفة، وما هم عليه من العقائد ممَّا امتازوا به من مُلازمة سُنَّة رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - واعتقاد ما ثبت بالأخبار والآثار الثابتة عنه، والإيمان بما كان عليه جماعة أصحاب رسول الله، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

وقد عرَّف ابنُ تيمية أهل السنة<sup>(١)</sup>: بأنهم أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من ثبتت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله تعالى يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسنة.

فعقيدة أهل السنة والجماعة إذا هي عقيدة الصحابة التي تلقوها عن نبيهم، وتلقاها عنهم من أتى بعدهم من سلف الأمة وخلفها الذين ساروا على هذا المنهج، وهذا ما يُسمى بعقيدة السلف.

فعقيدة أهل السنة أو عقيدة السلف، ليست عقيدة ابتكرها السلف وابتدعوها، بل هي عقيدة قديمة قدم النبوة، جاء بها كل الأنبياء والرسل، فإن الرسل إنما اختلفوا في الشرائع ولم يختلفوا في أبواب الإيمان والعقائد، وإنما نسبت هذه العقيدة إلى السلف لأنهم اعتقدوها، وآمنوا بها، ودافعوا عنها.

(١) ابن تيمية: منهاج السنة، طبعة بولاق، سنة ١٣٢١هـ، ٢: ٢٠٤.

## الْفَصْلُ الثَّانِي : فِرْقُ أَهْلِ الْبِدْعِ :

يُقَابِلُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِرْقُ حَادِثٍ عَنْ هَذَا الْمَنْهَجِ ، وَافْتَرَقَتْ عَنْ هَذَا السَّبِيلِ .

١ - مِنْهَا : الرُّوَافِضُ : الَّذِينَ يُعَاذُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَيُرُونَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لِعَلِيِّ عليه السلام ، وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ نَشَأَتْ فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ عليه السلام ، عَلَى يَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ .

٢ - مِنْهَا : الْخَوَارِجُ : الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مُرْتَكِبِي الْكَبِيرَةِ ، وَقَدْ نَشَأُوا عَلَى عَهْدِ عَلِيٍّ إِثْرَ حَادِثَةِ التَّحْكِيمِ وَانْفَصَلُوا عَنْهُ ، وَخَارَبُوهُ ؛ وَيُسَمُّونَ بِالْحَرْوَرِيَّةِ نِسْبَةً إِلَى حَرْوَرَاءَ ؛ مَكَانٌ كَانُوا يَشْكُونُ فِيهِ .

٣ - مِنْهَا : الْقَدَرِيَّةُ : الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْأَمْرَ أَتَى ، وَلَيْسَ بِتَقْدِيرِ سَابِقٍ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، حَدَّثَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ الصُّحَابَةِ ، وَقَدْ اشتهر أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ الْقَوْلَ بِالْقَدَرِ سَعِيدُ بْنُ خَالِدِ الْجَهَنِيِّ ، وَعَنْهُ أَخَذَ غَيْلَانُ الدُّمَشَقِيُّ ، تُوْفِيَ بَعْدَ سَنَةِ : ١٠٥ هـ ، وَقَدْ كَانَ مَعَ قَدَرِيَّتِهِ مُرْجِيًّا ، وَالْقَدَرِيَّةُ هُمْ شِيُوخُ الْمُعْتَرِثَةِ فِي الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ .

٤ - مِنْهَا : الْمُرْجِيَّةُ : الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ ، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ ، مِمَّا يُوْدِّي إِلَى التَّسَاهُلِ فِي آدَاءِ الْفَرَائِضِ وَرِعَايَةِ التَّكَالِيفِ ، وَهَاتَانِ الْفِرْقَتَانِ - الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ - نَشَأَتَا فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ الصُّحَابَةِ ، فَاتَّكَرَّ عَلَيْهِمْ مَذْهَبُهُمَا الصُّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣ هـ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨ هـ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨ هـ ، وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَشْعَقِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥ هـ .

٥ - مِنْهَا : الْجَهْمِيَّةُ : مُنْكَرَةُ الصِّفَاتِ ، قَالَ الْإِسْجَعِيُّ عَنْهُمْ : يَقُولُونَ :

لا قُدْرَةَ لِلْعَبِيدِ أَصْلًا ، والله لا يَعْلَمُ الشَّيْءَ قَبْلَ وَقُوعِهِ ، وَعِلْمُهُ خَادِتٌ لَا فِي مَحَلٍّ ، وَلَا يَتَّصِفُ بِمَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ ، كَالْعِلْمِ ، وَالْقُدْرَةِ ؛ وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ تَفْنَيَانِ ، وَوَافَقُوا الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَقْيِ الرُّؤْيَا ، وَخَلَقَ الْكَلَامَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاجْتَابَ الْمَعْرِفَةَ بِالْعَقْلِ <sup>(١)</sup> .

ظهرت هذه الفِرْقَةُ فِي أَوَائِلِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ وَأَوَاخِرِ الْمِئَةِ الْأُولَى ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، قَتَلَهُ خَالِدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ وَالِي الْكُوفَةِ بَعْدَ عَامٍ (٨٠ هـ) ، ثُمَّ نَادَى بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ ، وَفَتَحَ بَابَ التَّأْوِيلِ فِي الصِّفَاتِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ ، قَالَ جَلَالُ مُوسَى فِي كِتَابِهِ : « نَشَأَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَتَطَوُّرُهَا » : « وَتَذَكُّرُ الرُّوَايَاتِ أَنَّ الَّذِي دَفَعَ جَهْمًا إِلَى طَرِيقِ بَابِ التَّأْوِيلِ هُوَ شُيُوعُ التَّجْسِيمِ عَلَى يَدِ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، فَقَدْ ذَهَبَ جَهْمٌ إِلَى بَلْخٍ ، وَقَابَلَ مُقَاتِلًا ، وَرَأَى أَنَّهُ يَمْلَأُ التَّفْسِيرَ بِالْأَخَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الْوَاحِيَةِ . قَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ : « إِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ الَّذِي يُوَافِقُهُمْ ، وَكَانَ يُشَبِّهُ الرَّبَّ بِالْمَخْلُوقِ ، وَكَانَ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ كَانَ هَذَا الْمَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ الثَّوَابَةِ الْأُولَى لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ ؛ وَقَدْ كَانَ الْمَذْهَبَانِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى طَرَفِي التَّقْيِيزِ ، الْجَهْمِيَّةُ تَقُولُ بِالْجَبْرِ ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ ، وَالْقَدَرِيَّةُ تَقُولُ بِالِاخْتِيَارِ وَحُرِّيَّةِ الْإِرَادَةِ الْإِنْسَانِيَةِ ، ثُمَّ صَارَ اللَّفْظَانِ يَأْخُذَانِ مَعْنَى وَاحِدًا ، وَحَسَارًا يُطْنَقَانِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ .

٦ - وَمِنْهَا : الْمُعْتَزِلَةُ : الْقَائِلُونَ بِنَقْيِ الصِّفَاتِ ، وَبِنَقْيِ الْقَدَرِ ، وَبِإِنْفَاذِ الْوَعِيدِ ، وَبِنَقْيِ الرُّؤْيَا لِلَّهِ ، وَبِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ؛ ظَهَرَتْ عَلَى عَهْدِ الْحَسَنِ

(١) الإيجي : المواقف ٤٢٨ .

(٢) الذهبي : ميزان الاعتدال ٣ : ١٧٣ .

البَصْرِي المتوفى ١١٠هـ، على يد تلميذه واصل بن عطاء المتوفى ١٣١هـ وصاحبه عمرو بن عُبيد المتوفى ١٤٤هـ، وقد غلت الْمُعْتَرِلة في تقدّيس العقل، وأولت كثيراً من آيات الكتاب التي تلقّاها السلف على ظواهرها، ولوّزوا بأعناقها إلى ما يرون أنّ العقل يقتضيه، وردّوا - بناءً على ذلك - كثيراً من نصوص السُنّة الثابتة التي تلقّاها السلف على ظواهرها بالقبول.

٧ - ومنها: الحشويّة المُشَبَّهَة: أشهر هذا المذهب مُقَاتِل بن سُلَيْمَانَ المتوفى ١٥٠هـ، وانتشرت أقواله في التّجسيم في خُرَاسَانَ، فأعلن أبو حنيفة تنزيه الله عن مُشَابَهَةِ المَخْلُوقَات؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فالحشويّة هم الفريق الذين شَبَّهُوا الله بخلقه، ومثّلوه بالحدّثات تمسّكاً بظواهر نصوص الصفات من الكتاب والسُنّة، والحشويّة مؤدّ إلى التّجسيم. ومن مذهب أهل السُنّة الإيمان بهذه النصوص كما جاءت.

قال الشهرستاني عن المُشَبَّهَة: «إنّهم أجروا آيات الاستواء، واليد، والجَنب، والمجيء، والإثنيان، والفوقيّة، وغير ذلك - على ظواهرها، وزادوا في الأحبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي ﷺ، وأكثرها مُقتبسة من اليهود، فإنّ التّشبيه فيهم طباع...».

وزادوا: التّشبيه قولهم في القرآن: ﴿إِنَّ الْحُرُوفَ، والأصوات والرُّقُومَ المكتوبة قديمة أزليّة﴾<sup>(١)</sup>.

وقال ابن خلدون: «وشدّ لعصرهم - أي عصر السلف - مُبتدعة اتّبَعُوا ما تشابه من الآيات، وتوغّلوا في التّشبيه، ففريق: شَبَّهُوا في الذّات باعتقاد اليد

(١) الشهرستاني: الملل والنحل ١٠٥: ١٠٦.

وَالْقَدَمَ وَالْوَجْهَ عَمَلًا بظواهر وَرَدَتْ بِذَلِكَ ، فَوَقَعُوا فِي التَّجْسِيمِ الصَّرِيحِ ، وَمُخَالَفَةِ آيِ التَّنْزِيهِ الْمُطْلَقِ . وَفَرَّقَ مِنْهُمْ : ذَهَبُوا إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الصُّفَاتِ كإثبات الجِهة ، والاشتواء ، والتزول ، والصُّوت ، والحرف ، وآلَ أَمْرُهُمْ إِلَى التَّجْسِيمِ <sup>(١)</sup> .

٨ - ومنها : الكَرَامِيَّةُ : وهي من المُشَبَّهَةِ ، وهي فِرْزَةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ كَرَامِ الْمَتَوَفَّى ٢٥٥ هـ ، زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ جَسَمٌ لَهُ حَدٌّ وَنَهَايَةٌ مِنْ تَحْتٍ ، أَيِ الْجِهةِ الَّتِي مِنْهَا يُلَاقِي الْعَرْشَ ، وَأَنَّهُ بِجِهةٍ فَوْقَ ذَاتَا ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَوْهَرِ ، وَجَوَّزَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْإِنْتِقَالَ ، وَالتَّحَوُّلَ ، وَالتَّزُولَ ؛ وَلَهُمْ فَرْقٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْ مَذْهَبِهِمْ جَمِيعًا جَوَّازَ قِيَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْخَوَادِثِ بِذَاتِ الْبَارِئِ تَعَالَى ؛ وَمَنْ أَضْلَاهُمْ أَنَّ مَا يَخْدُثُ فِي ذَاتِهِ فَإِنَّمَا يَخْدُثُ بِقُدْرَتِهِ ، وَأَنَّ مَا يَخْدُثُ فِيهِ وَاجِبُ الْبَقَاءِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ غَدَمُهُ .

هذه هي أهم فرق المُبتدِعة التي كانت مُنتشرة على عهد الإمام أبي الحسن الأشعري ، وكان لها في ذلك العهد نشاطٌ وأتباع .

### الْفَضْلُ الثَّالِثُ : انْقِسَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى فَرِيقَيْنِ :

وأما مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ فكان القائمون عليه على عهدِ السَّلَفِ فَرِيقَيْنِ : الْفَرِيقَ الْأَوَّلَ : أَهْلَ الْأَثَرِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ الْمَلْتَزِمُونَ بِالنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَجَنِّبُونَ لِعِلْمِ الْكَلَامِ وَمَنْهَجِهِ الْعَقْلَانِي ، وَكَانَ يُمَثِّلُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمَنْ كَانَ عَلَى نَهْجِهِ .

قال الشَّهْرِسْتَانِي <sup>(٢)</sup> : اعْلَمْ أَنَّ السَّلَفَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لَمَّا رَأَوْا

(١) ابن خلدون : المقدمة : ٤٢٤ .

(٢) الشَّهْرِسْتَانِي : الملل والنحل ١ : ١٠٣ - ١٠٥ .



تَوَعَّلَ الْمُعْتَزَلِيَّةَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ، وَمُخَالَفَةَ السُّنَّةِ الَّتِي عَهْدُهَا مِنَ الْأُئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ ، وَنَصَرَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَرَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْقَدَرِ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِنَفْيِ الصُّفَاتِ وَخَلْقِ الْقُرْآنِ ، تَحَيَّرُوا فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُتَشَابِهَاتِ آيَاتِ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ، وَأَخْبَارِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

فَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَصْفَهَانِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أُئِمَّةِ السَّلَفِ فَجَرُّوا عَلَى مِنْهَاجِ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِثْلُ : مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَسَلَكُوا طَرِيقَ السَّلَامَةِ فَقَالُوا : نُوْمِنُ بِمَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَلَا نَتَعَرَّضُ لِلتَّأْوِيلِ بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَ قَطْعًا أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَأَنَّ كُلَّ مَا تَمَثَّلَ فِي الْوَهْمِ فَإِنَّهُ خَالِقُهُ وَمُقَدِّرُهُ ، وَكَانُوا يَخْتَرِزُونَ عَنِ التَّشْبِيهِ إِلَى غَايَةِ أَنْ قَالُوا : مَنْ حَرَّكَ يَدَهُ عِنْدَ قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] أَوْ أَشَارَ بِأَصْبَعِهِ عِنْدَ رَوَايَةِ « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » ، وَجَبَ قَطْعُ يَدِهِ ، وَقَلْعُ أَصْبَعِيهِ . وَقَالُوا : إِنَّمَا تَوَقَّفْنَا فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ وَتَأْوِيلِهَا لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْمَنْعُ الْوَاردُ فِي التَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ٧] . فَنَحْنُ نَخْتَرِزُ عَنِ الزَّيْغِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ التَّأْوِيلَ أَمْرٌ مَظْنُونٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْقَوْلُ فِي صِفَاتِ الْبَارِئِ بِالظَّنِّ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَرُبَّمَا أَوَّلْنَا الْآيَةَ عَلَى غَيْرِ مُرَادِ الْبَارِئِ تَعَالَى ، فَوَقَفْنَا فِي الزَّيْغِ ، بَلْ نَقُولُ كَمَا قَالَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ : ﴿ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] أَمَّا بظَاهِرِهِ ، وَصَدَّقْنَا بِنَاطِنِهِ ، وَوَكَّلْنَا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَسْنَا مُكَلَّفِينَ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ ، إِذْ

ليست ذلك من شرائط الإيمان وأزكاه . واحتاط بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ، ولا الوجه ، ولا الاشتواء ، ولا ما ورد من جنس ذلك ، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبّر عنها بما ورد لفظاً بلفظ . فهذا هو طريق السلامة ، وليس هو من التشبيه في شيء . انتهى .

والفريق الثاني من أهل السنة هم أصحاب النظر ، المؤيدون لعقيدة أهل السنة بالمنهج الكلامي ، وبالدلائل العقلية والمدافعون عنها ، الرادون على خصومها بمنهجهم العقلاني .

وكان يمثلهم حينئذ عبد الله بن سعيد بن كلاب ، والحارث بن أسد المخابسي ، وأبو العباس القلايسي ، ومن كان على نهجهم .

**الفصل الرابع : منهج الإمام الأشعري في الجمع بين النقل والعقل ، وحاجة ذلك الضر إلى هذا المنهج :**

جاء الإمام أبو الحسن الأشعري فرأى أن يسير في تأييد عقيدة أهل السنة على منهج أهل النظر وطريقة المتكلمين ، وذلك لأمرين :

الأول : لتبوعه حينما كان معتزلاً وقبل تحوله إلى أهل السنة في علم الكلام ، وبراعته في طرق الحجاج والنظر على يد شيخه أبي علي الجبائي الذي كان رئيس المعتزلة الذين هم فحول أهل الكلام والنظر ، حتى كان شيخه كثيراً ما ينيبه عن نفسه في الحجاج والمناظرات ، فهذا الوضع كان من أهم البواعث للأشعري بعدما تحول إلى عقيدة أهل السنة أن ينهج منهج أهل النظر .

والبائع الثاني : ما كان يلاحظه من الحاجة الملحة لأهل السنة خاصة ، وللمسلمين عامة إلى هذا المنهج الوسط .

فإن المذهب الأشعري نشأ في وقت فشا فيه الاعتزال واستخذم العقل

في أمور العقيدة ، والمُغَالَاة في ذلك ، هذا من جانب ، ومن جانبٍ آخر كان التَّشْبِيه والتَّجْسِيم وَحَشْوُ الحديث على أَشَدِّهِ ، وكان الذين على هذا المذهب يَدْعُونَ التَّشْبِيه إلى إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل ، وأحمد منهم بَرَاء ، وَإِنَّمَا نُقِلَتْ عنه كلمات لم يفهموها ، فحملوها على غير ما أَرَادَهُ الإمام أحمد ، كما قال الإمام البُخَارِي في كتابه : « خَلَقَ أَفْعَالُ الْعِبَاد » (ص ٦٢) في الْكَلَام على كَلَام الله تعالى ، وتَقَيَّ الدِّين السُّبْكِي في مُقَدِّمَةِ « السَّيْفُ الصَّغِيرُ » . وكان الْأَشْعَرِيُّ ينظرُ إلى ما وصل إليه الْمُعْتَزِّلَةُ من تَطَرُّفٍ وَمُغَالَاة حَتَّى أَصْبَحَ الْإِسْلَام عندهم قَضَايَا فَلَاسِفِيَّة وَبَرَاهِينٍ مَنطِقِيَّة ، ولم يعد النَّص هو المَتَّبَع ، بل أَصْبَحَ تَابِعًا لِلْعَقْلِ ، وكذلك نظر الْأَشْعَرِيُّ إلى ما انتهى إليه الْخَنَابِلَةُ وَالْحَشَوِيَّة من الْمُبَالِغَةِ في الْوُقُوفِ عند ظَاهِرِ النَّص ، والتَّزَامِ حَرْفِيَّة ، وبذلك أَصْبَحَ الْإِسْلَام عندهم جَامِدًا لَا حَيَاة فِيهِ .

فَهَدَى اللهُ الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ إِلَى الْحَقِّ ، فَوَقَّفَ وَسَطًا بَيْنَ الْعَقْلِ وَالتَّنْقِلِ ، فَسَلَكَ فِي الْاسْتِزْلَالِ عَلَى الْعَقَائِدِ مَسَلَكَ التَّنْقِلِ وَالْعَقْلِ ، فَهُوَ يُنَبِّئُ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ وَصِفَاتِ رُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْحِسَابِ وَالْعِقَابِ وَالثَّوَابِ ، وَيَتَّجُهُ إِلَى الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الْمَنطِقِيَّةِ ، يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى صِدْقِ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ عَقْلًا ، بَعْدَ أَنْ وَجِبَ التَّصَدِيقُ بِهَا كَمَا هِيَ نَقْلًا ، فَهُوَ لَا يَتَّخِذُ مِنَ الْعَقْلِ حَاكِمًا عَلَى التَّنْصُوصِ لِيُؤَوَّلَهَا ، بَلْ يَتَّخِذُ الْعَقْلَ خَادِمًا لِلتَّنْصُوصِ يُؤَيِّدُهَا .

وقد استعانَ في ذلك بقضايَا فَلَاسِفِيَّة ، ومَسَائِلَ عَقْلِيَّة خَاصٌ فِيهَا الْفَلَاسِفَةُ وَالتَّمَكِّلُمُونَ مِنْ قَبْلِهِ ، فَالْأَشْعَرِيُّ لَمْ يَتَطَرَّفْ فِي التَّأْوِيلِ الْعَقْلِيِّ كَالْمُعْتَزِّلَةِ ، وَلَمْ يَسْتَهْجِزِ الْبَحْثَ الْكَلَامِي كَالْخَنَابِلَةِ ، وَلَكِنَّهُ وَقَفَ وَسَطًا بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ .

فَكَانَ مَذْهَبُهُ إِدْرَاكَ النَّصِّ فِي ضَوْءِ الْعَقْلِ ، أَوِ السَّيْرِ وَرَاءَ الْعَقْلِ فِي حُدُودِ

الشَّرْعَ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَرِكَ وَشَأْنُهُ اتَّبَعَ الْهَوَى وَضَلَّ ، وَالَّذِي يَقْصُمُهُ مِنَ الضَّلَالِ هُوَ سِيرُهُ تَحْتَ ضَوْءِ الشَّرْعِ .

وبانتهاج هذا المَنَهَجِ الوَسْطِ الجَامِعِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالتَّقَلُّبِ الَّذِي كَانَ الْحَاجَةَ الْمَلْحَةَ لَذَلِكَ الْعَضْرِ ، لَفَتَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى مَنَهَجِهِ أَنْظَارَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ وَحُكَمَائِهِمْ وَمُتَقَفِّيهِمْ ، وَنَالَ إِعْجَابَهُمْ وَتَقْدِيرَهُمْ ، فَحَازَ بِذَلِكَ مَنَزَلَةً عَظِيمَةً عِنْدَهُمْ ، وَصَارَ لَهُ أَنْصَارٌ كَثِيرُونَ ، وَلَقِيَ مِنَ الْحُكَامِ تَأْيِيدًا وَحُظُورَةً ، فَتَعَقَّبَ خُصُومُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْحَشَوِيَّةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، وَكَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ النَّصْرَ وَالتَّأْيِيدَ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، فَكَانَ بِذَلِكَ إِمَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

يقول القَاضِي عِيَّاضُ عَنِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ : « فَلَمَّا كَثُرَتْ تَوَالِيْفُهُ ، وَانْتَفَعَ بِقَوْلِهِ ، وَظَهَرَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ذُبُّهُ عَنِ السُّنَنِ وَالْدِّينِ ، تَعَلَّقَ بِكُتُبِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ ، وَأَخَذُوا عَنْهُ ، وَتَفَقَّهُوا فِي طَرِيقِهِ ، وَكَثُرَ طَلَبَتُهُ وَأَتْبَاعُهُ لَتَعْلَمَ تِلْكَ الطَّرِيقَةُ فِي الذَّبِّ عَنِ السُّنَّةِ ، وَبَسْطِ الْحُجَجِ وَالْأَدَلَّةِ فِي نَصْرِ الْمِلَّةِ ، فَسُئِلُوا بِاسْمِهِ ، وَتَلَاهُمُ أَتْبَاعُهُمْ وَطَلَبَتُهُمْ ، فَعَرَفُوا بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَغْرِفُونَ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْمُثَبِّتَةِ ، سِمَةً عَرَفَهُمْ بِهَا الْمُعْتَزِلَةُ ، إِذْ أَثْبَتُوا مِنَ السُّنَّةِ وَالشَّرْعِ مَا نَفَوْهُ ، فَبِهَذِهِ السِّمَةِ أَوَّلًا كَانَ يَعْرِفُ أُمَّةُ الذَّبِّ عَنِ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، كَالْمُخَاسِبِيِّ وَابْنِ كُؤَلَابٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَكِّيِّ وَالْكَرَائِسِيِّ ، إِلَى أَنْ جَاءَ أَبُو الْحَسَنِ ، وَأَشْهَرُ نَفْسِهِ ، فَتَنَسَّبَ طَلَبَتُهُ وَالْمُتَفَقِّهَةُ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ إِلَى نَسَبِهِ ، كَمَا تُنْسَبُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ إِلَى نَسَبِهِ ، وَأَصْحَابُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَثَمَةِ إِلَى أَسْمَاءِ أَتَقَبِّهِمُ الَّذِينَ دَرَسُوا كُتُبَهُمْ ، وَتَفَقَّهُوا بِطَرِيقِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَهُمْ لَمْ يَحْدُثُوا فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا ، فَكَذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ بِحُجَجِهِ يَحْتَجُّونَ ، وَعَلَى مَنَهَاجِهِ يَذْهَبُونَ ،

وقد أثنى عليه غير واحد منهم ، وأثنوا على مذهبه وطريقه <sup>(١)</sup> .

بهذا المنهج الجامع بين العقل والنقل قضى المذهب الأشعري على مذهب المعتزلة الذي سار أخيراً على عكس ما كان يدعوا إليه أولاً من حرية الرأي ، وقام بتعذيب مخالفيه ومحاولة القضاء عليهم عن طريق استخدام السلطة الحاكمة ، فصار بذلك مكروهاً عند العامة ، ومبغوضاً للخاصة ، وبهذا المنهج الجامع الجاذب حل المذهب الأشعري محل المذهب المعتزلي في الحجاج على القضايا الإسلامية بالحجج العقلية والبراهين النظرية بعد أن قضى عليه ، واندمج فيه المذهب الكلبي .

وإلّكم هذا النص من كلام الإمام عبد الكريم الشهرستاني لتأييد ما كتبتاه .

قال تحت عنوان « الصفاتية » :

« اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة ، والسَّمْع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزة ، والعظمة . ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل ، بل يشوقون الكلام سوفاً واحداً . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل التدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك ، إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فتسميها صفات خبرية . فلما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمي السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات . واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها ، وما ورد به الخبر ، فافترقوا فرقتين :

(١) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، الطبعة المغربية ، ٢٥ : ٥ .

فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقّف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أنّ الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يُشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلّا أنّنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥٠] ، ومثل قوله : ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [مر : ٢٥] ، ومثل قوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، إلى غير ذلك . ولشأننا مُكَلِّفِينَ بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التّكليف قد ورد بالاعتقاد بأنّه لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثم إنّ جماعة من المتأخّرين زادوا على ما قاله السّلف ؛ فقالوا لا بُدّ من إجرائها على ظاهرها ، فوقّعوا في التّشبيه الصّرف ، وذلك على خلاف ما اعتقده السّلف . ولقد كان التّشبيه صيرفاً خالصاً في اليهود ، لا في كلّهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التّوراة ألفاظاً كثيرة تدلّ على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشّريعة وقّعوا في غلوّ وتقصير . أمّا الغلوّ فتشبيه بعض أئمّتهم بالإله تعالى وتقدّس . وأمّا التقصير فتشبيه الإله بواجب من الخلق . ولمّا ظهرت المُعْتَرِلة والمتكلّمون من السّلف رجعت بعض الرّوافض عن الغلوّ والتقصير ، ووقّعت في الاعتزال ، وتخطّت جماعة من السّلف إلى التّفسير الظّاهر ، فوقّعت في التّشبيه .

وأما السّلف الذين لم يتعرّضوا للتّأويل ، ولا تهدّؤوا للتّشبيه فمنهم : مالك ابن أنس رضي الله تعالى عنهما ، إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفيّة مجهولة<sup>(١)</sup> ،

(١) روي هذا الكلام عن مالك بصيغ مختلفة ، وهذه الصّيغة غير صحيحة ، والرواية الصحيحة عنه هي بصيغة : « والكيف عنه مرفوع » ، وبصيغة : « والكيف غير معقول » ، وقد روي بصيغة : « والكيف غير معقول » عن سفيان بن عيينة ، وربيعة شيخ مالك . قاله الحافظ ابن حجر ، =

والإيمان به واجب ، والشُّوَال عنه بِذَعَة . ومثل أَحْمَد بن حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -  
وَسُفْيَان الثَّوْرِي ، وداود بن عَلِيّ الْأَصْفَهَانِي ، ومن تَابَعَهُ .

حَتَّى انْتَهَى الزَّمَانُ إِلَى عبد الله بن سَعِيد الكُلَّابِي وَأبي العَبَّاس القَلَابِيسِي ،  
والْحَارِث بن أَسَد المَخَاسِي ، وهؤلاء كَانُوا من جُمْلَةِ السَّلَفِ إِلَّا أَنَّهُمْ بَاشَرُوا  
عِلْمَ الْكَلَامِ ، وَأَيَّدُوا عَقَائِدَ السَّلَفِ بِحُجَجٍ كَلَامِيَّةٍ ، وَبِرَاهِينِ أَصُولِيَّةٍ . وَصَنَّفَ  
بَعْضُهُمْ ، وَدَرَّسَ بَعْضٌ ، حَتَّى جَرَتْ بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَبَيْنَ أَسْتَاذِهِ  
مُنَازَرَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الصَّلَاحِ وَالْأُضْلَحِ ، فَتَخَاصَمَا . وَانْحَازَ الْأَشْعَرِيُّ  
إِلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، فَأَيَّدَ مَقَالَتَهُمْ بِمَنَاجِجِ كَلَامِيَّةٍ ، وَصَارَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ  
وَالْجَمَاعَةِ ، وَانْتَقَلَت سِمَةُ الصِّفَاتِيَّةِ إِلَى الْأَشْعَرِيَّةِ (١) .

الْقِسْمُ الثَّانِي : فِي أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْصُودِ ، وَتُقَسِّمُهَا إِلَى الْفُضُولِ الثَّلَاثَةِ :

- ١ - التَّعْرِيفُ بِالسَّلَفِ .
- ٢ - بَيَانُ الَّذِينَ يُمَثِّلُونَ عَقِيدَةَ السَّلَفِ .
- ٣ - بَيَانُ عَقِيدَةِ السَّلَفِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ .
- ٤ - بَيَانُ مَنَهِجِ السَّلَفِ فِي تَلْقَى الْعَقِيدَةِ .
- ٥ - بَيَانُ حُجَّةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَتَقْسِيمُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ  
بِالْعَقِيدَةِ إِلَى خَمْسِ دَرَجَاتٍ .
- ٦ - بَيَانُ مَنَهِجِ السَّلَفِ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْعَقِيدَةِ .
- ٧ - الْكُتُبُ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ تَفْصِيلًا .

= وَقَالَ : أَخْرَجَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَاثِي فِي كِتَابِ السُّنَّةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا  
قَالَتْ : الْإِسْتِثْنَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِيْمَانٌ ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ . ابْنُ  
حَجَرٍ : فَتْحُ الْبَارِي ٤٠٦ : ١٢ - ٤٠٧ .

(١) الشَّهْرِسْتَانِي : الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ٩٢ - ٩٣ .

## التعريف بالسلف :

السلف : هم أصحاب رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ومن سار على نهجهم في التمسك بكتاب الله ، والأخذ بسنة رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وفي الاعتصام بما كانوا عليه من الاعتقاد مما تلقاه عنهم التابعون وسار عليه أتباعهم من أئمة الفقه والحديث إلى آخر القرن الثالث .

## الذين يمثلون عقيدة السلف :

الذين يمثلون عقيدة السلف هم أئمة الفقه والحديث الذين كانوا على ما كان عليه الصحابة والتابعون من العقيدة ، ممن وضع الله لهم القبول في قلوب المسلمين ، ودانت لعلمهم واجتهادهم وجهودهم رقاب المؤمنين ، وفي مقدمتهم الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل .

## عقيدة السلف على وجه الإجمال :

عقيدة السلف على وجه الإجمال هي : ما اتفق عليها السلف من العقائد ، مما ورد به صريح نصوص الكتاب والسنة ، وتظاهرت النصوص عليها ، وتلقى هذه النصوص علماء الأمة من السلف على ظواهرها بالقبول . ومما أجمعوا عليه عن طريق الاستنباط كإجماعهم على أن القرآن غير مخلوق .

وأما ما اختلف فيه السلف من الأمور المتعلقة بالعقيدة ، فهو مذاهب وآراء اجتهادية لأربابها ، ولا يعتبر شيء منها عقيدة للسلف ، فضلاً عن أن تعتبر عقيدة للإسلام والمسلمين عامة .

فالسلف كانوا متفقين في العقيدة ، ولكنهم قد اختلفوا في كثير من الأمور المتعلقة بالعقيدة .



وهذه التفرقة بين عقيدة السلف ، و مذاهب السلف نُكِّتْهُ مَهْمَةً لَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ لَهَا وَمُلَاحَظَتِهَا لِمَنْ يَشْتَغَلُ بَيَانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ ، وَبِالْكَلامِ عَلَيْهَا .

**مَنْهَجُ السَّلَفِ فِي تَلَقِّيِ الْعَقِيدَةِ :**

مَنْهَجُ السَّلَفِ فِي تَلَقِّيِ الْعَقِيدَةِ : هُوَ التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالْإِعْتِصَامُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَالْأَخْذُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ ، وَبِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ .

فَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ : مُصَدَّرٌ مِنْ مَصَادِرِ الْعَقِيدَةِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، لَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ .

وَهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ ، وَفِي كَلَامِهِ نَصُوصٌ كَثِيرَةٌ تَنْصُرُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ ، وَسَيُتَرَّبُ بِكَ كَثِيرٌ مِنْهَا .

وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَنَّ أَخْبَارَ الْآخَادِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي الْعَقِيدَةِ ، فَمُرَادُهُمْ أَنَّ حَدِيثَ الْآخَادِ - لِكَوْنِهِ ظَنِّي الثَّبُوتِ - لَيْسَ بِحُجَّةٍ قَاطِعَةٍ يَقْتَضِي كُفْرَ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَ بِهِ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُفِ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا وَرَدَ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُؤْمِنَ بِهِ كَانَ غَاصِيًا مُبْتَدِعًا ، وَلَيْسَ بِكَافِرٍ ، لِأَنَّ الَّذِي يَرُدُّ حَدِيثَ الْآخَادِ لَا يُوجِّهُ التَّكْذِيبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، وَإِنَّمَا يُوجِّهُ التَّكْذِيبَ أَوِ الشَّهْوِ أَوِ الْخَطَأَ إِلَى زُورَةِ الْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ كَلَامِهِمْ هَذَا أَنَّ حَدِيثَ الْآخَادِ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْحُجَّةِ فِي مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ أَصْلًا .

وَلَنَا تَقْسِيمٌ لِلْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقِيدَةِ ، وَتَفْصِيلٌ لِحُجَّةِ خَبَرِ الْآخَادِ فِي الْعَقِيدَةِ ، رَأَيْنَا مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نُورِدَ هَذَا التَّقْسِيمَ وَذَلِكَ التَّفْصِيلَ هُنَا ، فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ :

## منهج السلف في الاستدلال على العقيدة :

وأما منهج الاستدلال على العقيدة : فالسلف كانوا فيه فريقين ، وكان لهم منهجان :

المنهج الأول : منهج أصحاب الحديث والأثر ، وهم الذين يقتصرون في الاستدلال على العقيدة على الكتاب والسنة والإجماع ، أي يقتصرون في الاستدلال على مصدر التلقي ، ولا يعتمدون بالدلائل العقلية ، ويتجنبون الكلام ومنهجه العقلاني .

ويمثل هذا المنهج الإمام أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته .

والمنهج الثاني : منهج أهل النظر والصناعة الفكرية ، وهم الذين يعتمدون بتأييد الدلائل السمعية بالدلائل العقلية ، ويعتمدون في ذلك الدلائل الكلامية الفلسفية ، والسبب في ذلك أن أعظم فريق من خصومهم كانوا هم الفلاسفة والمتكلمين المعتزلة الذين يعتمدون في إثبات العقائد على العقل وعلى هذا النوع من الدلائل ، فأراد أهل النظر من أهل السنة أن يثبتوا عليهم العقائد الإسلامية بمنهجهم العقلاني ، ونوع الدلائل الرائجة عندهم ، لتكون أشد إلزاماً لهم وأقوى حجة عليهم ، فمن أجل ذلك سلكوا هذا المسلك ورأوا سلوكه من واجبات الوقت .

ويمثل هذا المنهج الكلامية ، والأشعرية ، والمائريديّة .

وينبغي التنبيه إلى الفرق بين هذين المنهجين ؛ منهج التلقي في العقيدة ، ومنهج الاستدلال عليها ، فقد خلط بينهما كثير من الناس ، فالتلقي لا يكون إلا من الشرع ، ولا سيما عند الأشاعرة القائلين بأنه لا حكم قبل الشرع ، وأن الأحكام جميعها : الاعتقادية منها ، والعملية ، لا ثبوت لشيء منها قبل ورود

الشَّرْعَ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تَثْبِتَ عَلَى الْمَكْلُفِ بَوْرُودَ الشَّرْعِ بِهَا مَعَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ .  
فَمَنْهَجُ التَّلَقِّي فِي أَصْلِهِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ  
فِي بَعْضِ فُرُوعِهِ ، فَقَدْ ذَهَبَتِ الْمَآثِرِيَّةُ إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمَعْرِفَةَ  
الرُّسُولِ وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَاجِبَةٌ بِالشَّرْعِ .

وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ : فَكَمَا يَكُونُ  
بِالسَّمْعِ ، يَكُونُ بِالْعَقْلِ ، وَهَذَا هُوَ مَنْهَجُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ عِنْدَمَا  
يُقَرَّرُ الْعَقَائِدُ الْوَاجِبَةُ لِلَّهِ وَالْعَقَائِدُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ - يَقْرَأُهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَخْشُوعٌ  
بِهَذِهِ الْأَدَلَّةِ وَهَذَا التَّوَعُّدُ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ .

لَكِنِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ الْقُرْآنِيَّةِ وَأَدَلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ الْأَدَلَّةَ الْقُرْآنِيَّةَ دَلَائِلُ  
سَهْلَةٌ وَاضِحَةٌ ، تُرِيحُ الْبَالِ وَتُثْلِجُ الصَّدْرَ ، وَيَسْتَوِي فِي فَهْمِهَا وَالْأَطْمِئِنَانِ بِهَا  
الْعَوَامُ وَالْخَوَاصُّ .

وَأَمَّا أَدَلَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فَهِيَ - عَلَى الْعَكْسِ مِنْ تِلْكَ - أَدَلَّةٌ شَدِيدَةُ الْخَفَاءِ  
وَالْغُمُوضِ ، وَعَرَّةُ الْمَسْئَلِكِ ، لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ رُتَبٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ  
الْخِلَافُ فِيهَا ، وَيَدْقُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا ، وَلَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْخَوَاصِّ ، ثُمَّ إِنَّهَا بَدَلًا مِنْ  
أَنْ تُورِثَ ثُلُجَ الصَّدْرِ وَاطْمِئْنَانَ الْبَالِ ، تُؤَلِّدُ الشُّبُهَ وَالشُّكُوكَ فِي الْعَقْلِ ، وَزَعْزَعَةَ  
الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ . فَبَيْنَ التَّوَعُّدِ مِنَ الدَّلَائِلِ بَوْنٌ بَعِيدٌ ، وَتَبَاطُؤٌ شَدِيدٌ .

الْكِتَابُ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ :

وَأَمَّا الْكِتَابُ وَالرِّسَالَتَانِ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ ، فَكَثِيرَةٌ يَضْعُبُ  
حَضَرَهَا ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا مَفْقُودٌ ، عَدَّتْ عَلَيْهَا عَوَادِي الزَّمَنِ ، وَنَحْنُ فِي بَحْثِنَا  
هَذَا نَعْتَمِدُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ بَارِزَةٍ مِنْهَا ، وَهِيَ :

١ - « الفقه الأكبر » للإمام أبي حنيفة ، ونسبة تأليف هذا الكتاب إلى أبي حنيفة وإن كانت مشكوكة ، إلا أنه لا خلاف في أن ما حواه الكتاب من العقائد هي عقيدة الإمام أبي حنيفة ، ومتلقة منه إما بطريق مباشرة أو بطريق غير مباشرة . وهذا ما يهتُنّا مما في الكتاب ، وقد قالوا : إن الإمام أبا منصور المائريدي قد بنى مذهبه على هذا الكتاب ، وسائر رسائل الإمام ووصيته ، وكذلك الطحاوي بنى رسالته في العقيدة عليها .

٢ - « الرّد على الرنادقة والجهميّة » للإمام أحمد . وما قلناه في الفقه الأكبر نقوله في هذا الكتاب .

٣ - « عقيدة الإمام أحمد بن حنبل » إهداء الإمام أبي الفضل عبد الواحد ابن عبد العزيز بن الحارث التميمي ، مطبوعة بآخر المجلد الثاني من « طبقات الحنابلة » لابن أبي يعلّى .

٤ - « العقيدة الطحاوية » للإمام أبي جعفر الطحاوي ، جمع فيها عقيدة الإمام أبي حنيفة وصاحبيه الإمام أبي يوسف ، والإمام محمد بن الحسن الشيباني .

وعقيدة الطحاوي تلقّاها علماء الأئمة بالقبول على مختلف مذاهبهم ، كما قال تاج الدين الشبكي<sup>(١)</sup> . بمعنى أنه لا يوجد فيها ما يخالف عقيدة أهل السنة ، وأن معظم ما فيها متفق عليه فيما بينهم ، لا بمعنى أن كل ما فيها مجمّع عليه من قبل أهل السنة ، فإن فيها من المسائل ما هو مختلف فيه بينهم ؛ ونقل تاج الدين الشبكي عن والده تقي الدين الشبكي أن الطحاوي قد خالف الأشعري في كتابه هذا في ثلاث مسائل .

(١) الشبكي : معيد النعم ٦٢ .

٥ - ما أوردَه الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» من حِكَايَةِ جُحْلَةِ قَوْلِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ .

٦ - ما أوردَه الإمام الأشعري في مُقَدِّمَةِ كتابه «الْإِبَانَةُ» فِي إِبَانَةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ . وَكِتَابِ «الْإِبَانَةُ» وَإِنْ شَكَّكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي صِحَّةِ نِسْبَةِ كُلِّ مَا فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مِنْهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ التَّشْكِيكُ فِيهِ ، فَقَدْ نَقَلَهُ بِنَصِّهِ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِر<sup>(١)</sup> ، بِدُونِ أَنْ يَبْدِيَ أَيَّ مُلَاحَظَةٍ عَلَيْهِ ، بَلْ أَتَيْنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَتَأَمَّلُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - هَذَا الْاِعْتِقَادَ ، مَا أَوْضَحَهُ وَأَيَّنَهُ ، وَاعْتَرَفُوا بِفَضْلِ هَذَا الْإِمَامِ الْعَالِمِ الَّذِي شَرَحَهُ وَيَتَنَّهُ ... وَهُوَ مُوَافِقٌ تَمَامَ الْمُوَافَقَةِ لِعَقِيدَتِهِ الَّتِي أَوْزَدَهَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ ، كَمَا أَنَّهُ مُوَافِقٌ تَمَامَ الْمُوَافَقَةِ لِعَقِيدَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ الَّتِي أَوْزَدَهَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> . وَسَتَتَأَوَّلُ كِتَابَ «الْإِبَانَةُ» وَصِحَّةَ نِسْبَةِ كُلِّ مَا فِيهِ مِنَ الْعَقَائِدِ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي آخِرِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٧ - ما أوردَه الإمام الأشعري في كتابه «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» مِنْ عَقِيدَةِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلابَ ، وَعَقِيدَةِ أَصْحَابِهِ وَأَقْوَالِهِمْ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، فَإِنَّ ابْنَ كُلابَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَهْلِ النَّظَرِ ، وَأُئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ كَالْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ الْمُخَاسِبِيِّ ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ ، وَالْحُسَيْنِ الْكَرَائِسِيِّ ، وَقَدْ سَارَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ عَلَى مَنَهِجِهِمْ ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ فِي الْجَمْعِ فِي الْاِسْتِذْلَالِ عَلَى الْعَقِيدَةِ بَيْنَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ ، وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ النَّظَارَ بِمَنَهِجِهِمُ الْعَقْلِيَّ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أوردت عَقِيدَةَ ابْنِ كُلابَ وَأَصْحَابِهِ ، وَمِنْهُمْ الْمُخَاسِبِيُّ ، وَالْقَلَانِسِيُّ وَالْكَرَائِسِيُّ .

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ١٥٧-١٦٣ .

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢٩٠-٢٩٧ .

هذه الكتب لا ريب في أنها تحتوي على عقيدة السلف، ولا يند عنها شيء منها، ولكنها تحتوي مع ذلك على مجموعة من المسائل التي اختلف فيها السلف، وقد كان للسلف فيها مذاهب مختلفة، وآراء اجتهدية في مسائل متعلقة بالعقيدة، ليست من صميم العقيدة، تمثل هذه المذاهب أصحابها، ولا تمثل السلف أجمع، ولا عقيدة السلف.

والواجب على الباحث في العقيدة وفي كتب أئمة السلف المتعلقة بالعقيدة وكذلك كتب الخلف أن يفرق بين هذين النوعين من المسائل، ولا يخلط بينهما.

وقد وقع في ورطة عدم التفريق بينهما مجموعة كبيرة من غير المتعمقين في العلم من جانبين:

الجانب الأول: فريق يدعون السلفية، وأنهم على عقيدة السلف، جعلوا من عقيدة بعض السلف، أو عقيدة جمهور السلف عقيدة للسلف أجمع، وعقيدة للإسلام، وحكموا بضلال كل من خالف هذه العقيدة، وبالأصح من خالف هذا المذهب.

والجانب الثاني: فريق يعتقد أن عقيدة الإسلام هي ما عليه الأشعرية والمائريديّة فقط، وبالأصح هي ما عليه المتأخرون منهم، وأن من خالف هذين المذهبين في كبير أو صغير مبتدع ضال.

فخالف كلا الفريقين بذلك منهج السلف ومنهج أهل السنة من عدم تضليل بعضهم بعضاً في المسائل الخلافية، وإن كانت هذه المسائل من المسائل المتعلقة بالعقيدة.

القسم الثالث: بيان عقيدة الإمام الأشعري، وعقيدة أهل السنة، وبيان

أَنَّهُ هَلْ يَوْجَدُ شَيْءٌ مِنَ الْخِلَافِ فِي عَقَائِدِهِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا فِي كُتُبِهِ ، وَالْكَلَامِ عَلَى كُتُبِهِ :

وَنُقَسِّمُ هَذَا الْقِسْمَ ثَلَاثَةَ فُصُولٍ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : بَيَانُ عَقِيدَةِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ :

الْفَصْلُ الثَّانِي : هَلْ يُوجَدُ بَيْنَ كُتُبِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ شَيْءٌ مِنَ الْخِلَافِ وَالْاِخْتِلَافِ ؟

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ : الْكَلَامُ عَلَى الشُّبْهِ الْمُثَارَةِ حَوْلَ عَقِيدَةِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ ، وَعَلَى مَرَاكِزِهَا ، وَعَلَى الشُّبْهِ الْمُثَارَةِ حَوْلَ كُتُبِهِ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : بَيَانُ عَقِيدَةِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ :

نَكْتَفِي فِي هَذَا الْفَصْلِ بِنَقْلِ مَا أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ « مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ » فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الشُّنَّةِ ، ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِقَوْلِهِ : « وَبِكُلِّ مَا مَا ذَكَرْنَاهُ نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ » ، وَهُوَ مَا يَلِي :

هَذِهِ حِكَايَةُ جُمْلَةِ قَوْلِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الشُّنَّةِ :

جُمْلَةُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالشُّنَّةِ : الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَا يَرُدُّونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا .

وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ قَرَدَ صَمَدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا .

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ

يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ .

وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

[طه: ٥] .

وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بَلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] . وكما قال: ﴿بَلْ

يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] .

وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بَلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القم: ١٤] .

وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ: ﴿وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] .

وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ وَالْخَوَارِجُ .

وَأَقْرَبُوا أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - عِلْمًا كَمَا قَالَ: ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] .

وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١] .

وَأَثْبَتُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، وَلَمْ يَنْفُوا ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ كَمَا نَفَتْهُ الْمُعْتَرِلَةُ .

وَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الْقُوَّةَ كَمَا قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ

مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [نصفت: ١٥] .

وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ خَيْرٍ وَلَا شَرٍّ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّ الْأَشْيَاءَ

تَكُونُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ كَمَا قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

[الإنسان: ٣٠] ، وكما قال الْمُشَلِّمُونَ: « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَا يَشَاءُ لَا يَكُونُ » .

وَقَالُوا: إِنَّ أَحَدًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، أَوْ يَكُونَ أَحَدٌ

يَقْدِرُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ .

وَأَقْرَبُوا أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ سَيِّئَاتِ الْعِبَادِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ، وَأَنَّ أَعْمَالَ

الْعِبَادِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَخْلُقُوا شَيْئًا .

وَأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - وَفَّقَ الْمُؤْمِنِينَ لَطَاعَتِهِ، وَخَذَلَ الْكَافِرِينَ، وَلَطَفَ



بِالْمُؤْمِنِينَ ، وَنَظَرَ لَهُمْ ، وَأَصْلَحَهُمْ ، وَهَدَاهُمْ ، وَلَمْ يَلْطَفْ بِالْكَافِرِينَ ، وَلَا أَصْلَحَهُمْ ، وَلَا هَدَاهُمْ ، وَلَوْ أَصْلَحَهُمْ لَكَانُوا صَالِحِينَ ، وَلَوْ هَدَاهُمْ لَكَانُوا مُهْتَدِينَ .

وَأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَقْدِرُ أَنْ يُصْلِحَ الْكَافِرِينَ وَيَلْطَفَ بِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا كَافِرِينَ كَمَا عَلِمَ ، وَخَذَلَهُمْ ، وَأَصْلَحَهُمْ ، وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ .

وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ ، وَيُؤْمِنُونَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ ، حُلُولَهُ وَثَرَّهُ .

وَيُؤْمِنُونَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ . وَيُلْجِئُونَ أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَيَثْبُتُونَ الْحَاجَةَ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَالْفَقْرَ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ .

وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ ، وَالْكَلَامُ فِي الْوَقْفِ وَاللَّفْظِ : مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ أَوْ بِالْوَقْفِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ ، لَا يُقَالُ اللَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .

وَيَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا يُرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ ، وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ ، لِأَنَّهُمْ عَنْ اللَّهِ مُحْجُوبُونَ ، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المصففين : ١٥] ، وَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ الرُّؤْيَا فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - تَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكًّا ، فَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَرَاهُ فِي الدُّنْيَا ، بَلْ يَرَاهُ فِي الْآخِرَةِ .

وَلَا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ بِذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ : كَنَحْوِ الزَّنى وَالشَّرْقَةِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَبَائِرِ ، وَهُمْ بِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ مُؤْمِنُونَ وَإِنْ ارْتَكَبُوا الْكَبَائِرَ .

والإيمانُ عندهم هو الإيمانُ بالله، وملائكته، وكتبه، ورُسُله، وبالقدرِ خيرِه وشرِّه، خلوه ومُره، وأنَّ ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، وما أصابهم لم يكن ليخطئهم.

والإسلام هو أن يشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله على ما جاء في الحديث؛ والإسلام عندهم غير الإيمان.

ويقرُّون بأنَّ الله - سبحانه - مُقلبُ القلوب.

ويقرُّون بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ، وأنها لأهلِ الكبائرِ من أمته.

وبعذابِ القبر، وأنَّ الحوضَ حقٌّ، والصراطُ حقٌّ، والبعثُ بعد الموتِ حقٌّ، والمحاسبةُ من الله - عزَّ وجلَّ - للعبادِ حقٌّ، والوقوفُ بين يدي الله حقٌّ.

ويقرُّون بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ، ولا يقولون مَخْلُوق، ولا غير مَخْلُوق، ويقولون: أسماء الله هي الله.

ولا يشهدون على أحد من أهلِ الكبائرِ بالنَّار، ولا يحكمون بالجنةِ لأحد من الموحِّدين، حتَّى يكونَ الله سبحانه ينزلهم حيثُ شاء، ويقولون: أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم.

ويؤمنون بأنَّ الله - سبحانه - يخرج قومًا من الموحِّدين من النَّار على ما جاءت به الرواياتُ عن رسولِ الله ﷺ.

وينكرون الجدلَ والمراءَ في الدين، والخصومة في القدر، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهلُ الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم بالتَّسليم للرواياتِ الصَّحيحة، ولما جاءت به الآثار التي رواها الثَّقَات عدلًا عن عدلٍ حتَّى ينتهي ذلك إلى رسولِ الله ﷺ، ولا يقولون كيف ولا لم، لأنَّ ذلك بدعة.

ويقولون: إنَّ الله لم يأمر بالشرِّ، بل نهى عنه، وأمر بالخير، ولم يرَض بالشرِّ، وإنَّ كان مُريدًا له.

ويعرفون حقَّ السَّلَفِ الذين اختارهم الله سُبْحَانَهُ لَصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ ،  
ويأخذون بفضائلهم ، ويُتسَكَّونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ ،  
ويقدِّمونَ أبا بكرٍ ، ثمَّ عُمرَ ، ثمَّ عُثمانَ ، ثمَّ عَلِيًّا رَضَوَانِ اللهَ عَلَيْهِمْ ؛ وَيَقْرَءُونَ  
أَنَّهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ ، أَفْضَلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ .

وَيَصَدِّقُونَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ اللهَ - سُبْحَانَهُ -  
يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ؟ كَمَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ  
رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وَيَأْخُذُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كَمَا قَالَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ  
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] ، وَيُرُونَ اتِّبَاعَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أُمَّةٍ  
الدِّينِ ، وَأَنْ لَا يَتَدَعُوا فِي دِينِهِمْ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ .

وَيَقْرَءُونَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ  
وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] .

وَأَنَّ اللهَ يَقْرَبُ مَنْ خَلَقَهُ كَيْفَ يَشَاءُ كَمَا قَالَ : ﴿ وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَلٍ  
الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] .

وَيُرُونَ الْعَبِيدَ وَالْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ بَرٍّ وَفَاجِرٍ « يَغْنِي عَلَى  
التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الرِّسَالَةِ إِلَى أَهْلِ الثُّغُرِ» .

وَيَشْتَبُونَ الْمَسِيحَ عَلَى الْخُفَيْنِ سَنَةً ، وَيُرُونَهُ فِي الْحَضَرِ وَالشَّفَرِ .  
وَيُثَبِّتُونَ فِرَاضَ الْجِهَادِ لِلْمُشْرِكِينَ مِنْذُ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَى آخِرِ عَصَابَةِ  
تَقَاتِلَ الدُّجَالَ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ .

وَيُرُونَ الدُّعَاءَ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْصَّلَاحِ ، وَأَلَّا يَخْرُجُوا عَلَيْهِمُ بِالسَّيْفِ ،  
وَأَنْ لَا يُقَاتَلُوا فِي الْفِتْنَةِ .

وَيُصَدِّقُونَ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ وَأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ يَاقْتُلُهُ .

وَيُؤْمِنُونَ بِمَنْكِبِ وَنَكِيرِ ، وَالْمِغْرَاجِ ، وَالرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ ، وَأَنَّ الدُّعَاءَ لِمَوْتَى الْمُسْلِمِينَ وَالصَّدَقَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ تَصِلُ إِلَيْهِمْ .

وَيَصَدِّقُونَ بِأَنَّ فِي الدُّنْيَا سَحَرَةً ، وَأَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ، وَأَنَّ السَّحَرَ كَائِنٌ مَوْجُودٌ فِي الدُّنْيَا .

وَيُرُونَ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ ، بِرَّهِمْ وَقَاجِرِهِمْ ، وَمُؤَارَثَتِهِمْ . وَيَقْرَأُونَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ .

وَأَنَّ مَنْ مَاتَ مَاتَ بِأَجَلِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قُتِلَ قُتِلَ بِأَجَلِهِ .

وَأَنَّ الْأَرْزَاقَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، يَرْزُقُهَا عِبَادَهُ خَلَالًا كَانَتْ أُمَّ حَرَامًا . وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يُوسُوسُ لِلْإِنْسَانِ وَيُشَكِّكُهُ وَيَخْبِطُهُ .

وَأَنَّ الصَّالِحِينَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَخْصُصَهُمُ اللَّهُ بِآيَاتٍ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ .

وَأَنَّ السُّنَّةَ لَا تُنْسَخُ بِالْقُرْآنِ .

وَأَنَّ الْأَطْفَالَ أَمَرَهُمُ إِلَى اللَّهِ ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَ بِهِمْ مَا أَرَادَ .

وَأَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ مَا الْعِبَادَ عَامِلُونَ ، وَكَتَبَ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ ، وَأَنَّ الْأُمُورَ بِيَدِ اللَّهِ .

وَيُرُونَ الصَّبْرَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ ، وَالْأَخْذَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِخْلَاصَ الْعَمَلِ ، وَالنَّصِيحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيَدِينُونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ فِي الْعَابِدِينَ ، وَالنَّصِيحَةَ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ ، وَالزُّنَا ، وَقَوْلِ الزُّورِ ، وَالْعَصِيْبِيَّةِ ، وَالْفَخْرِ ، وَالْكِبَرِ ، وَالْإِزْرَاءِ عَلَى النَّاسِ ، وَالْعُجْبِ .

وَيُرُونَ مُجَانِبَةَ كُلِّ ذَا عٍ إِلَى بِدْعَةٍ ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَكِتَابَةِ الْآثَارِ ، وَالتَّنَظَّرَ فِي الْفِقْهِ مَعَ التَّوَاضُّعِ وَالِاسْتِكَانَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ ، وَبِذَلِ الْمَعْرُوفِ ،

وَكَفَّ الْأَدَى ، وَتَرَكَ الْغَيْبَةَ ، وَالثَّمِيمَةَ ، وَالسَّعَايَةَ ، وَتَفَقَّدَ الْمَأْكَلَ وَالْمَشْرَبَ .  
فهذه جُمْلَةٌ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ ، وَيَسْتَعْمِلُونَهُ ، وَيُرُونَهُ ؛ وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ  
قَوْلِهِمْ نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ .

وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ ، وَهُوَ حَسْبُنَا ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْهِ  
نَتَوَكَّلُ ، وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ .

الفصل الثاني: هَلْ يُوجَدُ بَيْنَ كُتُبِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ شَيْءٌ مِنَ الْخِلَافِ وَالِاخْتِلَافِ ؟  
هذه عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري التي أوردَها في كُتُبِهِ الْأَرْبَعَةَ :  
« الْإِبَانَةُ » وَ « الرِّسَالَةُ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ » وَ « اللَّمْعُ » وَ « مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ » ،  
وَأَتَبَعْنَاهَا بِمَقْتَضِيَّاتٍ مِنْ كِتَابِ « مُجَرَّدِ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ » لِابْنِ فُورْكَ .

وَالْكُتُبُ الْأَرْبَعَةُ قَدْ ثَبَّتْ نَسَبَهَا إِلَى الْإِمَامِ بِالطَّرِيقِ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا نِسْبَةُ  
الْكُتُبِ إِلَى مُؤَلِّفِهَا ، وَقَدْ كَرَّرْتَ قِرَاءَتَهَا بِدَقَّةٍ وَتَأَنٍّ ، وَقَابَلْتَ بَعْضَهَا بِالْبَعْضِ  
الْآخَرِ ، وَقَارَنْتَ بَيْنَ مَا حَوَتْهَا مِنَ الْعَقَائِدِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الشَّيْخِ ، فَلَمْ أَجِدْ بَيْنَ  
هَذِهِ الْعَقَائِدِ أَيْ اخْتِلَافٍ ، لَا سِيَّمًا مَا أَوْرَدَ الشَّيْخُ فِي مُقَدِّمَةِ « الْإِبَانَةِ » مِنْ  
الْفَضْلِ الثَّانِي الَّذِي عُنُونُهُ بِـ « فَضْلٌ فِي إِبَانَةِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ » ،  
وَالْفَضْلُ الَّذِي أَوْرَدَهُ فِي « مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ » فِي « حِكَايَةِ جُمْلَةِ قَوْلِ  
أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ » ، وَخَتَمَهُ بِقَوْلِهِ : « فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ ،  
وَيَسْتَعْمِلُونَهُ ، وَيُرُونَهُ ، وَبِكُلِّ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ ... » .

فَإِنَّ هَذَيْنِ الْفَضْلَيْنِ يَتَطَابَقَانِ ، فِي أَكْثَرِ مَنْ يَشْعُرَانِ فِي الْمِثَّةِ فِيمَا اسْتَمَلَا  
عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ ، وَفِي صِيَاعَةِ الْجُمَلِ وَتَرْتِيبِهَا ، وَفِي تَرْتِيبِ الْفِقَرَاتِ كَأَنَّهُمَا  
نُسَخَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ مِنْ كِتَابٍ وَاحِدٍ .

نَعَمْ ، يُوجَدُ بَيْنَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ : « الْإِبَانَةُ » ، وَ « الرِّسَالَةُ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ » ،  
وَ « اللَّمْعُ » اخْتِلَافٌ فِي أَمْرَيْنِ :

الأول: في كمية العقائد التي حوَّاهَا كل واحد من هذه الكتب الثلاثة ورَكَزَ عليها ومَقْدَارها ونوعها.

فكتاب «الإبانة» و«الرسالة» أكثر شمولاً لبيان العقائد، وهما مُتقاربان في ذلك، ويليهما «اللمع»، وقد رَكَزَ الإمام في «الإبانة» على الصفات الخَبَرِيَّة من الوجه واليدين والاشتياء وغير ذلك، وعلى مسألة خَلْقِ القرآن. و«الرسالة» إلى أهل الثغر» قد تعرَّضت لهذين الأمرين على وجه مُقتضب بدون تركيز عليهما.

وأما كتاب «اللمع» فقد رَكَزَ فيه على قضية الكلام والقرآن، ولم يتعرَّض للصفات الخَبَرِيَّة أصلاً، ورَكَزَ فيه على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة، وعن المُشابهة بالحوادث، ويتحدَّث في إنهاب عن «الكُشْب» وما يؤيِّده من الأدلة، ويُعطي عنايةً كبيرةً لمسألة البعث وتحديد معنى الإيمان، ومسألة الكبيرة والوعد والوعيد والخاص والعام مما قد أهمل «الإبانة» التَّعرُّض له، أو التَّركيز عليه.

الأمر الثاني الذي اختلفت فيه هذه الكتب الثلاثة: أسلوب العرض، وطريقة الاستدلال؛ وقد كان ذلك لاختلاف الغرض الذي كُتبت من أجله هذه الكتب.

وهذا ما قد أشار إليه الإمام في صدر هذه الكتب.

فالإمام أبو الحسن قد سار في «الرسالة» إلى أهل الثغر» على أسلوب تقرير العقائد، والإختار بها، وبيان إجماع السلف على ما ذكره فيها، مع التَّعرُّض للدلائل الثَّقَلِيَّة والعَقَلِيَّة بدون تركيز عليها، وهذا يرجع إلى أنَّ أهل الثغر الذين أُرْسِلت إليهم الرسالة وكُتبت من أجلهم، لم يكن يغنيهم إلا ذكر

العقائد التي أجمع عليها السَّلَفُ . وهذا ما أشار إليه الإمام في صدر « الرسالة » ، حيث قال : « أمّا بعد ، أيها الفقهاء والشيوخ من أهل الثغر بباب الأنواب ... ووقفت على ما التمسثتموه من ذكر الأصول التي عوّل سلفنا - رحمة الله عليهم - عليها ... وما ذكرتموه من شِدَّة الحاجة إلى ذلك ، فبادرت - أيدكم الله - بإجابتكم إلى ما سألتموه ... وذكرت لكم جملاً من الأصول مَقْرُونَةٌ بأطراف من الججاج » .

فقد أشار الإمام بمَقُولَةٍ مَقْرُونَةٍ بأطراف من الججاج إلى أَنَّ المقصود الأصلي بالبيان هو هذه الأصول دون الدلائل ، وَأَنَّ الدلائل التي تعرّض لها في هذه الرسالة لم يركّز عليها لخروج ذلك عمّا هو المقصود من الرسالة .  
وأما كتاب « الإبانة » و كتاب « اللّمع » فقد أراد الإمام فيهما بيان صِحَّة مذهب أهل السُنَّة والجماعة ، والرّد على المُخالفين ، وتأيد ذلك بما تيسّر له من الحجج الثّقليّة والعقليّة ، ولكنه اختلف منهجه في الكتابين .

أما « الإبانة » فقد أراد الإمام أن يسير فيه في بيان عقيدة أهل السُنَّة وتأيدها والرّد على المُخالفين على مَنهج أهل الحديث من السَّلَف ، ومَنهج الإمام أحمد خصوصاً ، كما أشار إلى هذا بقوله في صدر « الإبانة » :

« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قد أنكرتم قول المُعْتَزِلَةِ والقَدَرِيَّةِ ، والجَهْمِيَّةِ والحَزَوْرِيَّةِ ، والرّافِضَةِ والمرَجِثَةِ ، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون ، وديانتكم التي بها تدينون ؟ »

قيل له : قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها ، التمسك بكتاب ربنا - عزّ وجلّ - وبسُنَّة نبينا ﷺ ، وما رُوِيَ عن الصّحابة والتّابعين وأئمّة الحديث ، ونحن بذلك معتمضون ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن

خَبِلَ - نَضَرَ اللهُ وَجْهَهُ ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ ، وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ - قَاتِلُونَ ، وَلَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مَجَانِبُونَ ...

وَجُمْلَةُ قَوْلِنَا : أَنَا نُقَرِّبُ بِلِلَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ ، وَمَا زَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، لَا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ... » .

وَقَوْلُ الْإِمَامِ هَذَا هُوَ بَيَانٌ لِمَنْهَجِهِ فِي تَلْقِيِ الْعَقِيدَةِ وَأَخْذِهَا ، كَمَا أَنَّهُ بَيَانٌ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ عَامَّةً فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا كِتَابُ « اللَّمَعِ » فَقَدْ أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَكُونَ - فِيهِ - فِي تَأْيِيدِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ أَقْرَبَ إِلَى مَنْهَجِ أَهْلِ النَّظَرِ وَطَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي نَشَأَ عَلَيْهَا ، وَنَبِغَ فِيهَا ، وَامْتَلَكَ نَاصِيَتَهَا حِينَمَا كَانَ مُعْتَزِلِيًّا . وَبَعْدَمَا تَحَوَّلَ إِلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ جَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ طَرِيقَةِ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَأْيِيدِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ ، وَسَارَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْهَجٍ مِنْ تَقَدُّمِهِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلاَّبٍ ، وَالْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ الْمُخَاسِبِيِّ وَغَيْرِهِمَا .

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ إِلَى مَنْهَجِهِ هَذَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ حَيْثُ قَالَ :

« أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَصْنِفَ لَكَ كِتَابًا مُخْتَصَرًا أُبَيِّنُ فِيهِ جُمْلًا تَوْضُحَ الْحَقِّ وَتَذَمُّعَ الْبَاطِلِ ، فَارَأَيْتَ إِشْعَافَكَ بِذَلِكَ » .

فَقَدْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : مُخْتَصَرًا ، وَبِقَوْلِهِ : جُمْلًا ، إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ فِيهِ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِبَيَانِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، فَقَدْ أَهْمَلَ فِي كِتَابِهِ هَذَا مَجْمُوعَةً مِنْ هَذِهِ الْعَقَائِدِ .

كَمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « تَوْضُحَ الْحَقِّ ، وَتَذَمُّعَ الْبَاطِلِ » ، بِدُونَ أَنْ يَتَعَرَّضَ



لِذِكْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَلَا لغيره من أئمة السَّلَفِ إِلَى أَنَّهُ يَسِيرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى مَنَهِجِهِ الْخَاصِّ ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ وَمَنَهِجِ أَهْلِ النَّظَرِ .  
كَمَا يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : « وَتَدْمَعُ الْبَاطِلُ » ، إِلَى عُمُقِ التَّفَكِيرِ وَقُوَّةِ الْجَجَاجِ فِي كِتَابِهِ هَذَا .

فَإِنَّ الْإِمَامَ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَعَمَّقَ تَفَكُّيرًا وَأَقْوَى حُجَّةً ، وَأَشَدَّ عِنَايَةً بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مِنْهُ فِي كِتَابِ « الْإِبَانَةِ » .

ثُمَّ إِنَّهُ يُهَاجِمُ الَّذِينَ يَضَيِّقُونَ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ - وَهُمْ الْحَنَابِلَةُ - وَيُحَاوِلُ فِي كِتَابِهِ هَذَا الْاسْتِدْلَالَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .  
فَالْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَدْ سَارَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كُتُبِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى مَنَهِجِ خَاصٍّ .

الْأَوَّلُ : مَنَهِجُ بَيَانِ الْعَقِيدَةِ مَعَ الْاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا بِالْأَدَلَّةِ الْوَاضِحَةِ الْمُخْتَصَرَةِ بِدُونِ تَوَعُّلٍ فِي الْاسْتِدْلَالِ ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي تُنَاسِبُ عَامَّةَ النَّاسِ ، وَهُوَ الْمَنَهِجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فِي « الرِّسَالَةِ إِلَى أَهْلِ الشُّعْرِ » .

الثَّانِي : مَنَهِجُ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الْعَقِيدَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ ، وَالتَّرْكِيزُ عَلَى هَذِهِ الدَّلَائِلِ وَالتَّوَعُّلُ فِيهَا ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ النَّظَرِ ، وَالمُتَكَلِّمِينَ ، بَلْ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي تُنَاسِبُ الْخَوَاصَّ ، وَهُوَ الْمَنَهِجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فِي « الْإِبَانَةِ » .

الثَّالِثُ : مَنَهِجُ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الْعَقِيدَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ وَالْجَجَاجِ مَعَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ النَّظَرِ وَالمُتَكَلِّمِينَ ، وَهِيَ طَرِيقَةُ خَوَاصِّ الْخَوَاصِّ ، لَكِنَّهُ مَنَهِجٌ مُحَوِّطٌ بِالْمَخَاطِرِ ، لَيْسَ بِمَأْمُونٍ الْعَاقِبَةِ ، وَهُوَ الْمَنَهِجُ الَّذِي كَانَ الْإِمَامُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ « اللَّمَعِ » .

فالإمام - رحمه الله تعالى - قد جمع في كُتبه الثلاثة بين هذه المناهج الثلاثة .  
وهذا إن دُلَّ على أمرٍ ، فإنما يدلُّ على نبوغ الإمام في هذا العلم  
وامتلاكه لناصيته ، وإمامته فيه .

كما يدلُّ على أن تلقى جمهور علماء الأمة لإمامته لأهل الشنَّة والجماعة  
بالقبول لم يأت من فراغ ، وإنما كان ذلك عن جدارة ، وأتى عن استحقاق .  
من هذا البيان لعقيدة الإمام أبي الحسن ، والعرض لحال كُبه ، والمقارنة  
بين ما خوته من العقائد ، ومقابلة بعضها ببعض ، من ذلك ننتهي إلى هذه  
النتيجة الطيبة ، وهي : أنه لا يوجد أي اختلاف بين عقائده التي أوضَّحها في  
هذه الكتب ، بل إن هذه الكتب يُكْمَل بعضها البعض في بيان عقيدة الإمام ،  
وفي تقرير عقيدة أهل الشنَّة .

الكلام على الشبه المثارة حول عقيدة الإمام أبي الحسن على وجه الإجمال ،  
وعلى مراحليها ، وعلى الشبه المثارة حول كُبه :

ننتهي ممَّا تقدَّم بيانه إلى الإجابة الصحيحة عن الأسئلة والشبه التي  
أثيرت حول عقيدة الإمام ، وحول كُبه .

مراحل عقيدة الإمام الأشعري :

أما الشبه المتعلقة بعقيدته ومراحليها : فيعتقد أكثر الذين يسيرون على  
منهج ابن تيمية في العقيدة - أو كثير منهم - أن الإمام أبا الحسن كان قد  
عاش على ثلاث مراحل من العقيدة : عقيدة المعتزلة ، ثم العقيدة المتوسطة  
بين الاعتزال والتسنن ، ويقولون : إن كُتب الشيخ ما عدا « الإبانة » تمثل هذه  
المرحلة من عقيدته .

والمرحلة الثالثة والأخيرة : هي مرحلة التسنن الكامل ، وهي المرحلة

التي يُمثِّلها كتاب «الإبَّانَة» ، ونحن إذا اعتمدنا في بيان عقيدته على هذه الكتب الأربعة التي وصلت إلى أيدينا ، فإنَّنا لا نجدُ فيها شيئاً يدلُّ على المرحلة المتوسطة التي يدَّعيها هؤلاء النَّاس لهذا الإمام .

ثم إنَّ الذين يُبَيِّنون المرحلة المتوسطة يقولون : إنَّ الشَّيخ أبا الحسن كان فيها على عقيدة ابن كُلاب ، وابن كُلاب كان من أئمَّة أهل السُّنَّة على طريقة أهل النَّظَر ، وليس له عقيدة تُخالف عقيدة السَّلَف ، نعم كانت له آراء في بعض المسائل المتعلِّقة بالعقيدة ، خالف فيها آراء بعض أئمَّة السَّلَف ؛ وأين العقيدة من الرَّأي والمذهب؟! والإمام أبو الحسن قد وافق ابن كُلاب في بعض هذه الآراء .

وأما المَنهج فإنَّ الإمام قد سار على منهج ابن كُلاب في الجمع بين العقل والنقل في الاستدلال على العقائد كما قدَّمنا ذلك .

ومنهج الاستدلال شيء ، والعقيدة شيء آخر .

فهذه ثلاثة أمور يجب أن يُفَرَّق بينها : العقيدة ، والمذهب ، ومنهج الاستدلال على العقيدة ، يحصل من الخلط بينها مشاكل عظيمة ، وأخطاء جسيمة .

فَيَبَيِّنُ مما سبق أنَّه لا يوجد أي خلاف بين العقائد الواردة في كتب الإمام الأربعة ، وعلى هذا لم يبق معنى للسؤال الدائر على ألسنة أهل العلم ، وهو : هل كتاب «اللَّمع» مُتقدِّم على كتاب «الإبَّانَة» ، أم أنَّ «الإبَّانَة» مُتقدِّم على «اللَّمع» ؟ وذلك لأنَّ الذين يردُّون هذا السؤال يعتقدون الخلاف بينهما في العقيدة ، ويريدون أن يجعلوا من المتأخِّر ناسخاً للمتقدِّم ، حتَّى يكون المتأخِّر هو المذهب الذي استقرَّ عليه الإمام أخيراً ، وبغدا تبين أنه لا يوجد أيُّ خلاف بين الكتابين في العقيدة لم يبق لهذا السؤال معنى .

## الشُّبُهَةُ المَثَارَةُ عَن كِتَابِ الإِبَانَةِ :

وَأَمَّا الشُّبُهَةُ المَثَارَةُ عَن كُتُبِ الإِمَامِ : فَإِنَّ العَلَامَةَ المَحَقِّقَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ زَاهِدَ الكَوُثُرِيَّ أَثَارَ الشُّكِّ وَأَبْدَى التَّشْكُّكَ فِي صِحَّةِ كُلِّ مَا فِي كِتَابِ « الإِبَانَةِ » مِنَ النُّسْخَةِ المَطْبُوعَةِ فِي الهِنْدِ ، وَلَعَلَّ هَذِهِ النُّسْخَةُ كَانَتْ النُّسْخَةَ المَطْبُوعَةَ الوَحِيدَةَ عَلَى عَهْدِهِ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الأَيْدِي الأَبْنَمَةَ قَدْ عُبِتَتْ بِهَا . وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ وَهَبِيُّ سَلِيمَانَ العَاوَجِي ، الَّذِي أَلَفَ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ « نَظَرَةُ عِلْمِيَّةٌ فِي نِسْبَةِ كِتَابِ الإِبَانَةِ جَمِيعِهِ إِلَى الإِمَامِ الجَلِيلِ نَاصِرِ السُّنَّةِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ » .

وَتَشْكِيكُهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ وَمَتَوَجِّهٌ إِلَيْهِمَا : الأَوَّلَى : مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمَسْأَلِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ مِنَ الْوَجْهِ ، وَالْعَيْنَيْنِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالْعُلُوِّ ، وَالْأَسْتِوَاءِ ، وَالْمَجِيءِ ، وَالنُّزُولِ .

وَالدَّاعِي إِلَى تَشْكِيكِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِمَّا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلِ يُخَالِفُ مَا وَرَدَ فِي كُتُبِ مُتَأَخَّرِي الأَشَاعِرَةِ ، وَمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ مِنَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ لِلنُّصُوصِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلِ ، وَمِنْ نَفْيِ الْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَالْكَوْثُرِيِّ وَالْعَاوَجِيِّ مِنَ الْمُؤَيَّدِينَ لِهَذَا الْإِتِّجَاهِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ ، وَالْوَارِدُ فِي كِتَابِ « الإِبَانَةِ » هُوَ عَدَمُ تَأْوِيلِ هَذِهِ النُّصُوصِ ، مَعَ نَفْيِ الْكَثِيفِ ، وَالْحَدِّ ، وَالْحَرَكَةِ ، وَالثَّقَلِ ، وَالْأَسْتِقْرَارِ ، وَنَفْيِ كُلِّ لَوَازِمِ الْجِسْمِيَّةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَإِثْبَاتِ الْعُلُوِّ ، وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَالْأَسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِثْبَاتِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ .

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : مَا وَرَدَ فِي « الإِبَانَةِ » مِنْ عِدَّةِ رِوَايَاتٍ تَنْسِبُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ إِلَى الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله . وَهِيَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ .

## أما المَسْأَلَةُ الْأُولَى فنَقُولُ :

نَحْرُ لا نُوافِقُ الشَّيْخِينَ عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَةِ فِيهَا ، وَلَا نَرَى دَاعِيًا لِهَذَا التَّشْكِيكِ ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ إلْحَاقٌ لِلْكِتَابِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

**الأول :** أَنَّ بَابَيْنِ كَامِلَيْنِ مِنْ أَبْوَابِ « الْإِبَانَةِ » الْأَرْبَعَةِ عَشْرَةَ وَهُمَا : الْبَابُ الْخَامِسُ ، السَّادِسُ مَعْقُودَانِ لِإثْبَاتِ هَذِهِ الْأُمُورِ لِلَّهِ تَعَالَى ، الْبَابُ الْخَامِسُ : فِي ذِكْرِ الْإِسْتِبْوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَالْبَابُ السَّادِسُ : فِي الْوَجْهِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْبَصَرِ وَالْيَدَيْنِ . وَعِنْدَمَا نَقْرَأُ الْبَابَيْنِ بِدَقَّةٍ وَتَأَنٍّ نَرَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتْرَابِطَ الْأَجْزَاءِ ، مُتَنَاسِقَ الْفِقْرَاتِ ، مُتَنَاسِبَ الدَّلَالَاتِ ، تَتَّفِقُ فُضُولُهُ وَفِقْرَاتُهُ كُلُّهَا فِي إِثْبَاتِ مَا سَبَقَ الْبَابُ لِإثْبَاتِهِ .

فَإِذَا حَاوَلْنَا أَنْ نَحْكُمَ بِالْعَبَثِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ فَلَا بُدَّ أَنْ نَحْكُمَ بِإِضَافَةِ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ بِأَكْمَلِيهِمَا إِلَى « الْإِبَانَةِ » ، وَهَذَا مَا لَا يَرْضَاهُ غَاقِلٌ ، مَعَ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ يُفْقَدُ الْأَمْنُ وَالْوَثُوقُ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكِتَابِ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مُبَاشَرَةً عَنْ مُؤَلِّفِهَا .

نَعَمْ ، لَا نَنْفِي أَنْ يَكُونَ ضَمْنُ الْبَابَيْنِ زِيَادَةُ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْجُمَلِ مِنْ بَعْضِ النَّشَاطِ . وَأَمَّا مَوْضُوعُ الْبَابَيْنِ وَمَا سَبَقَ لِإثْبَاتِهِ فَلَا يَجُوزُ التَّشْكِكُ فِيهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ .

**الثَّانِي :** أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ وَارِدَةٌ فِي مُقَدِّمَةِ « الْإِبَانَةِ » فِي الْفَصْلِ الَّذِي عُنُونُهُ الْإِمَامُ بـ « إِبَانَةُ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ » ، وَهَذَا الْفَصْلُ قَدْ نَقَلَهُ بِكَامِلِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِهِ « تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ » وَلَمْ يُنِدِ أَيَّ مُلَاحَظَةٍ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ أَنَّ الْعَبَثَ قَدْ تَطَّرَقَ إِلَيْهِ .

الثالث : أنَّ كثيرًا من العلماء الأشاعرة قد نَسَب هذه الأمور الواردة في «الإبانة» إلى الإمام ، وفي مُقدِّمتهم الإمام عبد الكريم الشهرستاني<sup>(١)</sup> . والإمام البيهقي<sup>(٢)</sup> .

الرابع : أنَّ الإمام قد أورد هذه الأمور ضمن ما اتَّفَق عليه السَّلَف من العقائد في «الرسالة إلى أهل الثغر» ، لكن بصورة مُقتضبة .

الخامس : أنَّ نسبة هذه الأمور إلى الله تعالى بلا كيف ولا حدٍّ ، منسوب إلى مُعظم السَّلَف في الكتب المعتمدة في العقيدة .

السادس : أنَّ مُعظم مُتأخري الأشاعرة قد خالفوا الإمام في إثبات هذه الأمور لله تعالى ، فلا يصحُّ اتخاذ عدم إثباتهم هذه الأمور لله تعالى دليلًا على عدم إثبات الإمام أيضًا لها .

وأما المسألة الثانية فنقول :

أما ما ورد في النسخ المطبوعة من كتاب «الإبانة» من الروايات التي تُنسب القول بخلقي القرآن إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .

فأقول أولاً : هذه الروايات ليست موجودة في النسخ المخطوطة من «الإبانة» كلها ، فقد أخبرني الشيخ محمد عزيز شمس الهندي المقيم بمكة المكرمة - وهو مُعتنٍ بالمخطوطات - أنه حصل على ثلاث نسخ خطية من كتاب «الإبانة» لا توجد فيها هذه الروايات . وهذا مما يدعُو إلى التَّشكُّك في صحَّة كون هذه الروايات من أصل «الإبانة» ، فإنه يُحتمل أن تُكون هذه الروايات قد أُضيفت إلى الكتاب ، كما يُحتمل أن تُكون هذه الروايات قد

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ١: ٩٢-٩٣ .

(٢) البيهقي : الأسماء والصفات ، وهو موجود في مُختلف أبواب هذا الكتاب القيم .

حُذِفَتْ مِنْ هَذِهِ النُّسخِ الثَّلَاثِ أَوْ مِنْ أَصْلِهَا الْمُسْتَنْسخة عَنْهُ تَبَرُّة لِسَاحَةِ  
الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ أَنْ تُنْسَبَ إِلَيْهِ هَذِهِ الرُّسْمَةُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَهَذَا  
الْاحْتِمَالُ هُوَ الرَّاجِحُ ، لَوْجُودِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي الْجَمَاهِيرِ مِنَ النُّسخِ . ثُمَّ  
أَقُولُ : قَدْ أُوْرِدَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(١)</sup> رَوَايَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَكُنْ  
رَأْيُهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مُسْتَقَرًّا فِي قَضِيَّةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : « وَأَبْنَانَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ - إِجَازَةً - أَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ  
ابْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيِّ ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
الدُّشْتُكِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا يَوْسُفَ الْقَاضِي يَقُولُ : كَلِمَتُ أَبَا حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ جَزَاءٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ أَمْ لَا ، فَاتَّفَقَ رَأْيِي وَرَأْيُهُ عَلَى أَنَّ  
مَنْ قَالَ : الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : رُؤَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ  
كُلُّهُمْ يَثْقَاتٌ » .

فَهَذَا الْكَلَامُ وَالْحَوَارِ وَالنَّشَاوِرُ الَّذِي اسْتَمَرَّ سَنَةً فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ أَمْ  
لَا إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اسْتِقْرَارِ الرَّأْيِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ  
الْإِتِّفَاقِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لِلصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - الْخَوْضُ  
فِي الْقُرْآنِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْع - كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(٢)</sup> - فِي صَدْرِ الْأَوَّلِ وَلَا الثَّانِي مِنْ  
يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى إِنْكَارِهِ ، فَلَا يَثْبِتُ عَنْهُمْ شَيْءٌ  
بِصِغَةِ : لَيْسَ كَلَامٌ بِمَخْلُوقٍ ، أَوْ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَلَكِنْ قَدْ ثَبَتَ  
عَنْهُمْ إِضَافَةُ الْقُرْآنِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَمَجِيدُهُ بِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ . وَأَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ  
الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ هُوَ الْجَعْفَرُ بْنُ دِرْزَمٍ ، فَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
الْقَسْرِيُّ وَقَتْلَهُ ، ثُمَّ تَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَدَعَا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ <sup>(٣)</sup> ،

(١) الْبَيْهَقِيُّ : الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ ٢٥١ .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢٥٤ .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢٤٤ .

فأنكر هذا القول أئمة أهل السنة ، وأول من ثبت عنه التصريح بأن القرآن غير مخلوق هو الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر .

روى البيهقي عن عثمان بن سعيد الدارمي يقول : سمعت عليًا - يعني ابن المديني - يقول في حديث جعفر بن محمد : « ليس القرآن بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله تعالى » . قال علي : لا أعلم أنه تكلم بهذا الكلام في زمان أقدم من هذا<sup>(١)</sup> .

فقضية خلق القرآن إذا كانت على عهد أبي حنيفة في مبادئ أمرها ، وهي مسألة عقدية ، والإمام أبو حنيفة كان من الأئمة المشبتهين الذين لا يُسارعون إلى أخذ القرار الحاسم في المسائل العملية ، فكيف كان يجيز لنفسه التسارعة إلى أخذ القرار الحاسم في هذه المسألة العقدية المستجدة ، وبدون استشارة ومناقشة للمسألة من شتى جوانبها مع أصحابه .

فالإمام أبو حنيفة بذل كل ما في وسعه في أخذ القرار الحاسم حتى توصل هو وصاحبه الإمام أبو يوسف بعد التشاور والنقاش سنة إلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، واستقر رأيه على ذلك .

وهناك رواية أخرى أوردتها البيهقي<sup>(٢)</sup> تدل على أنه كانت بعد وفاة أبي حنيفة شائعات عن أنه كان يقول بخلق القرآن .

قال البيهقي : « قرأت في كتب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق ، بروايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني ، عن محمد بن أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف ، فقلت : أكان أبو حنيفة

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥١ .



فأنكر هذا القول أئمة أهل السنة، وأوّل من ثبت عنه التّصريح بأنّ القرآن غير مخلوق هو الإمام جعفر الصادق بن محمّد الباقر .

روى البيهقي عن عثمان بن سعيد الدّارمي يقول : سمعت عليّاً - يعني ابن المديني - يقول في حديث جعفر بن محمّد : « ليس القرآن بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله تعالى » . قال عليّ : لا أعلم أنه تكلم بهذا الكلام في زمان أقدم من هذا<sup>(١)</sup> .

فقضية خلق القرآن إذا كانت على عهد أبي حنيفة في مبادئ أمرها ، وهي مسألة عقدية ، والإمام أبو حنيفة كان من الأئمة المثبتين الذين لا يُسارعون إلى أخذ القرار الحاسم في المسائل العمليّة ، فكيف كان يجيز لنفسه التسارعة إلى أخذ القرار الحاسم في هذه المسألة العقدية المستجدة ، وبدون استشارة ومناقشة للمسألة من شتى جوانبها مع أصحابه .

فالإمام أبو حنيفة بذل كل ما في وسعه في أخذ القرار الحاسم حتّى توصّل هو وصاحبه الإمام أبو يوسف بعد التشاور والنقاش سنة إلى أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق ، واستقرّ رأيه على ذلك .

وهناك رواية أخرى أوردّها البيهقي<sup>(٢)</sup> تدلّ على أنه كانت بعد وفاة أبي حنيفة شائعات عن أنه كان يقول بخلق القرآن .

قال البيهقي : « قرأت في كُتب أبي عبد الله محمّد بن يوسف بن إبراهيم الدّقاق ، بروايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني ، عن محمد بن أيوب الرازي قال : سمعتُ محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف ، فقلت : أكان أبو حنيفة

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥١ .

يقول : القرآن مخلوق؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله ، فقلت : أكان يرى رأي جهنم؟ فقال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله . قال البيهقي : رواه ثقات .

فالروايات التي أوردها الإمام الأشعري في كتابه «الإبانة» عن قول الإمام أبي حنيفة بخلق القرآن - إذا كانت من أصل «الإبانة» ، ولم تكن مضافة إليها من قبل بعض الغابثين - هي من تلك الشائعات التي استمرت إلى عهدنا ؛ والإمام الأشعري لم ينسب القول بخلق القرآن إلى الإمام أبي حنيفة على صيغة الجزم ، وإنما جرى على طريقة المحدثين في إirاده للروايات التي وصلت إليه في ذلك بأسانيد حفاظا على الأمانة العلمية في إirادها كما وصلت إليه ، إلا أن أسانيده - التي أورد هذه الروايات بها - أسانيد مبثورة غير مسندة ، لا يصح التعليل عليها .

وقد أحسن العلامة الشيخ وهي في انتقاده لهذه الروايات وبيان زيفها ، وقدم لذلك بهذه المقدمة الطيبة ، قال :

وقد يكون من المفيد تكرار القول على أن ما جاء في «الإبانة» المطبوعة من نسبة القول بخلق القرآن إلى الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لم يجئ فيه حكم الإمام الأشعري ، ولا فهمه ، إنما جاء كروايات مبثورة غير مسندة من الأشعري - رحمه الله تعالى - إلى القائلين .

إنما جاء ثمة هكذا : وذكر هارون ، وذكر سليمان ، وذكر عن أبي يوسف ، وهي صيغ لا تنقل بها الروايات الموصولة ، إنما يقال : أخبرنا ، حدثنا ، ورؤينا ، وهكذا . انتهى .

نعم ، صحيح أن نسخ «الإبانة» المطبوعة فيها زيادات قد تكون هذه الزيادات كلمات ، وقد تكون جملا ، وقد تكون فقرات ، وقد قابلت سيئ نسخ مطبوعة منها بالقسم الذي أخذه ابن عساكر منها ، فوجدت فيها هذه

الأنواع من الزيادات لكنّها في هذا القسم زيادات لا تُخالف المزيّد عليه .  
ومن الزيادات في بعض النسخ زيادة اسم أبي حنيفة في عدّاد من قال :  
« إِنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِخَلْقِهِ كَافِرٌ » من العلّماء ، وحملته  
الآثار ، ونقّله الأختبار . فإنّ هذه الزيادة غير موجودة في معظم النسخ ، وهي  
زيادة تُخالف المزيّد عليه إذا كانت الروايات الآتية عن أبي حنيفة من أصّل  
كتاب « الإبانة » ولم تكن مُضافة إليها . لكن المؤكّد عندي أنّ زيادة اسم  
أبي حنيفة هنا إضافة من بعض النسخ .

فينبغي إعادة طبع كتاب « الإبانة » من نسخ قديمة وثيقة ، والاقتصار  
منها على ما اتّفقت عليه النسخ ، حتى تخرج نسخة طبق الأصل ، أو أقرب ما  
تكون إلى مطابقة الأصل .

وقد حققت الأستاذة فوقيّة حسين - شكر الله سعيها - الكتاب اعتماداً  
على أربع نسخ خطية ، لكنّها كلّها متأخرة التاريخ ؛ نُسخت بعد الألف .  
في الكلام على مجموعة من عقائد الإمام أبي الحسن ادّعى بعض الناس  
مُخالفته فيها لعقيدة السلف :

وهذا القسم هو المقصود في هذا البحث .

بعد إيراد ما أورّدناه من عقائد السلف نقول : إن ابن تيميّة والذين  
يسرون على مذهبه يدّعون أن الإمام أبا الحسن الأشعري قد خالف مذهب  
السلف في مجموعة من العقائد ، ونرى أنّ أهمّ ما ادّعوا مُخالفته ومُخالفة  
الأشاعرة فيها لعقائد السلف ما يلي :

١ - تأويل بعض الصفات كالرضا والغضب بإرادة الإنعام ، وإرادة التّغذيب .

٢ - قولهم بامتناع حلول الحوادث بذات الله تعالى . ويتفرّع على هذا

القول مسائل كثيرة ادَّعَوْا مُخَالَفَةَ الْأَشْعَرِيِّ فِيهَا لِلْسَّلَفِ ، أَهْمُهَا قَوْلُهُ بِأَنَّ  
كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْنَى نَفْسِي قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ ، وَأَنَّ الْكَلَامَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ ،  
وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ .

٣ - قَوْلُهُمْ بِأَنَّ ثُبُوتَ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلُوفِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعَقْلِ . وَيَتَفَرَّعُ  
عَنْهُ الْفَضْلُ الثَّالِثِي وَهُوَ :

٤ - قَوْلُهُمْ : إِذَا غَارَضَ الْعَقْلُ الثَّقُلَ قَدِمَ الْعَقْلُ عَلَى ظَاهِرِ الثَّقُلِ .

٥ - قَوْلُهُمْ بَعْدَ تَأْثِيرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي فِعْلِهِ . وَيَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمُقَلِّدُوهُ : إِنَّ  
هَذَا مُقْتَضٍ لِلْجَبْرِ . وَلَيْسَ مَذْهَبًا لِلْسَّلَفِ .

فَتُفْرَدُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْمُهَمَّةُ فَصْلًا نَفْصَلُ الْقَوْلِ فِيهَا ،  
وَنُحَقِّقُ الْكَلَامَ عَلَيْهَا ، وَنَحَاوِلُ بَيَانَ مَا هُوَ الصَّوَابُ فِيهَا .

وَنَتَّبِعُ الْفَضْلَ الثَّانِي بِفَصْلَيْنِ آخَرَيْنِ تَابِعِينَ لِمَسْأَلَةِ امْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ  
بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا لِهَمَا مِنَ الْأَهْمِيَّةِ .

الأوَّلُ : فِي تَحْقِيقِ مَسْأَلَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَيَانِ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ فِيهَا .

الثَّانِي : الْكَلَامُ عَلَى دَلِيلِ حَدُوثِ الْأَغْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ .

وَبِذَلِكَ صَارَتْ فُصُولُ هَذَا الْقِسْمِ سَبْعَةً .

وَتَقْدِمُ لِذَلِكَ بِمُقَدِّمَةٍ تُبَيِّنُ فِيهَا الْفَرْقَ بَيْنَ عَقِيدَةِ السَّلَفِ ، وَمَذَاهِبِ السَّلَفِ  
فِي الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقِيدَةِ ، وَمَنَاهَجِ السَّلَفِ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْعَقِيدَةِ .

وَيَكُونُ جُلُّ حَدِيثِنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَعَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ هُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ ؛  
لَأَنَّهُمْ هُمْ الْمُتَقَدِّمُونَ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشَاعِرَةِ بِمُخَالَفَتِهِمْ  
لِلْسَّلَفِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ .

فَنَقُولُ وبالله التوفيق: قد أشرنا سابقاً في القسم الثاني إلى التفرقة بين عقيدة السلف، ومذاهب السلف، ومناهج السلف في الاستدلال على العقيدة، وبيان أن هذه التفرقة أمرٌ ضروري لمن يحاول معرفة عقائد السلف، ولمن يتكلم عليها.

وذلك أن عقيدة السلف: هي العقيدة المجمع عليها فيما بينهم مما ورد بها صريح نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، وتظاهرت النصوص على ذلك، وتلقاها الصحابة عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم -، وتلقاها عنهم السلف الصالح جيلاً بعد جيل، أو مما كان استنباطاً من السلف وأجمعوا عليه، ولم يخالف فيه أحدٌ منهم، مثل: القول بأن القرآن غير مخلوق؛ ويكون مخالفة هذه العقيدة المجمع عليها إما كُفراً مخرجاً من الإسلام، أو بدعة غليظة مخللة بدين صاحبها. هذه عقيدة السلف.

وأما مذاهب السلف: فهي آراء اجتهدية لها مستنداتها ودلائلها في مسائل متعلقة بالعقيدة، وليست من صميم العقيدة، لا يقتضي القول بأحد هذه المذاهب بدعة؛ ولا يُوجب الذهاب إلى أحد هذه الآراء فسقاً.

ومثل المذاهب هذه مناهج السلف في الاستدلال على العقيدة، فمناهج الاستدلال للسلف على العقيدة قد تختلف، ومذاهبهم فيما يتعلق بالعقيدة قد تتباين، ومع ذلك هم متفقون في العقيدة، تجمعهم عقيدة السلف، ويشملهم ويحيط بهم مصطلح «أهل السنة والجماعة».

هذه هي المقدمة التي أردنا أن نقدمها على الفصول التالية التي هي المقصودة في هذا البحث، وهذه المقدمة لها من الأهمية ما لها، فإننا سنثبت في الفصول التالية أن الإمام أبا الحسن الأشعري لم يخالف - قط - عقيدة السلف، بل هو موافق لها موافقة تامة؛ وثبت أن المسائل التي خالف

فيها من تقدمه ليست من عقيدة السلف ، وأنه إنما خالف بعض السلف أو جمهور السلف ، إما في مسائل متعلقة بالعقيدة اختلف فيها السلف أنفسهم ، ولا يجوز اعتبارها عقيدة للسلف ، بل هي من مذاهب السلف ؛ أو في منهج الاستدلال على العقيدة . وأما العقيدة نفسها فالإمام موافق فيها للسلف ؛ وهذه هي النتيجة التي حاولنا التوصل إليها من خلال هذا البحث . وبعد الفراغ من هذه المقدمة ؛ ندخل في الفصول التالية ، فنقول وبالله التوفيق :

في بيان أن عدم تأويل النصوص المتعلقة بالصفات الخبرية هو مذهب لجمهور السلف ، وليس عقيدة للسلف كلهم ، وتحقيق ذلك .

إن عدم تأويل النصوص المتعلقة بالصفات الخبرية ، وإجرائها كما جاءت مع تقييدها بقولنا : بلا كيف ، أو مع القول بأنها صفات ذاتية أو فعلية لله تعالى لا يهتدي إليها العقل ، وكذلك القول بتفويض معرفة المراد من هذه النصوص إلى الله تعالى ، ليست هذه الأمور عقيدة للسلف كلهم ، بل هي مذاهب لجمهور السلف .

مذهب الإثبات ، ومذهب التفويض :

وذلك أن جمهور السلف انكفوا عن تأويل النصوص المتعلقة بهذه الصفات ، واختلفوا في التعبير عما ورد فيها مما يؤهم ظاهره - فيما هو المتعارف عندنا - كالجسمية أو لوازمها .

فمنهم من أثبتها لله تعالى وقيدتها بقوله : بلا كيف ولا حد ، ومنهم من قال : إنها صفات ذات : كالوجه واليد والعينين ، أو صفات فعل : كالمجيء والنزول . واختلفت أقوالهم في الاستواء هل هو من صفات الذات أو من صفات الفعل ، ونُسب كل من القولين إلى الإمام أحمد .

ومنهم من رأى إقرارها كما جاءت ، مُفَوِّضًا معرفة معناها المراد منها إلى الله تعالى .

وبالجملة قالوا : إِنَّهَا صِفَات لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْل . ومن أجل ذلك سَمَّوْهَا بِالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ ، وقابلوها بالصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ التي يهتدي إليها الْعَقْل .

والمذهب الأخير هو ما يُسَمَّى بمذهب التَّفْوِيز ، وما قبله هو المذهب المُسَمَّى بمذهب الإثبات . ومذهب الإثبات في حقيقته آيلٌ إلى التَّفْوِيز ، لأنَّه بعد القولِ بعدم الكيف والحدِّ ، وبعد الاتفاقِ على أنَّ ظاهرها المتعارفُ في حقِّنا غير مُراد ، وعلى أنَّ الوارد في هذه التَّصوُّصِ صِفَاتٌ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْل ، ومن أجل ذلك سَمَّوْهَا بِالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ ، بعد ذلك لم يبق إلَّا تَفْوِيزُ مَعْرِفَةِ الْمَرَادِ مِنْ هَذِهِ التَّصَوُّصِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

هذا هو مذهب جمهور السَّلَف ، وهو انكِفَافٌ عَنِ التَّأْوِيلِ ؛ لما ورد في هذه التَّصَوُّصِ ، وإحْجَافٌ عَنِ تَعْيِينِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ ، مع تنزيه الله تعالى عمَّا تُوهِّمُهُ ظَوَاهِرُ هَذِهِ التَّصَوُّصِ مِنَ الْكَيْفِ ، وَالْحَدِّ ، وَالْحَرَكَةِ ، وَالْإِنْتِقَالِ ، وَالْجِسْمِيَّةِ ، ولوازمها مِنَ الْجَوَارِحِ ، وَالْأَبْعَاضِ ، وَالْأَجْزَاءِ ، وغير ذلك ، وليس هذا المذهب مذهب السَّلَفِ كُلِّهِمْ .

التَّأْوِيلُ مَذْهَبٌ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ :

هناك فريقٌ مِنَ السَّلَفِ ذَهَبَ إِلَى تَأْوِيلِ هَذِهِ التَّصَوُّصِ ، وَقَدْ نَصَّرَ عَلَى ذَلِكَ الْمُتَوَقُّفُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ ، قَالَ الشَّهْرَسْتَانِي<sup>(١)</sup> : « .... بِالْعِ بَعْضُ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ بِصِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى صِفَاتٍ دَلَّتِ الْأَفْعَالُ عَلَيْهَا ، وَمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ ، فَافْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ :

(١) الشَّهْرَسْتَانِي : الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ١ : ٩٢ .

فَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ عَنِ التَّأْوِيلِ ...». فَاَنْظُرْ إِلَى قَوْلِ الشَّهْرِسْتَانِي: «فَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ ذَلِكَ، حَيْثُ نُسِبَ التَّأْوِيلُ إِلَى فَرِيقٍ مِنَ السَّلَفِ».

وَقَالَ النَّوَوِي فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>: «بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ، وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةِ فِيهِ: قَوْلُهُ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصُّفَاتِ، وَفِيهَا مَذَهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ سَبَقَ إِضَاحُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

وَمُخْتَصَرُهُمَا: أَنَّ أَحَدَهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمَتَعَارِفُ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَعَنِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَسَائِرِ سِمَاتِ الْخَلْقِ.

وَالثَّانِي: مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَخْجِي هُنَا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهَا تُؤَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا، فَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَأْوِيلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ: تَنْزِيلُ الرَّحْمَةِ، وَأَمْرُهُ، وَمَثَلَاتُكَ، كَمَا يُقَالُ: فَعَلَ السُّلْطَانُ كَذَا إِذَا فَعَلَهُ أَتْبَاعُهُ بِأَمْرِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ، وَمَعْنَاهُ الْإِقْبَالُ عَلَى الدَّاعِينَ بِالْإِجَابَةِ وَاللُّطْفِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. فَالنَّوَوِيُّ قَدْ جَعَلَ الْإِتْبَاتَ أَوْ التَّفْوِيزَ مَذْهَبًا لَجَمْهُورِ السَّلَفِ، وَجَعَلَ التَّأْوِيلَ مَذْهَبًا لَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، لَا لَجَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ، وَنَسَبَهُ إِلَى مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

(١) النَّوَوِيُّ: شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٦: ٢٧٩.



وممّا نريد أن ننبّه عليه أنّ المُفسّرين - كلّهم أو معظمهم - وفي مُقدّماتهم المُفسّرون المحسوبون على أهل الأثر مثل شيخ المُفسّرين ابن جرير الطّبري ومثل الحافظ ابن كثير قد لجئوا كثيرًا إلى التّأويل في آيات الصّفات ، وفيما يلي نماذج من تأويلات السّلف منقولة عن المُفسّرين وغيرهم :

## ١ - الوجه :

قال الطّبري<sup>(١)</sup> : « واختلف في معنى قوله : ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [النّصر : ٨٨] . فقال بعضهم : معناه : كل شيء هالك إلّا هو . وقال آخرون : معنى ذلك : إلّا ما أريد به وجهه . وقال ابن الجوزي : قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ . فيه قولان : أحدهما : إلّا ما أريد به وجهه ، رواه عطاء عن ابن عبّاس ، وبه قال الثّوري . والثّاني : إلّا هو ، قاله الضّحّاك وأبو عُبَيْدة .

## ٢ - الجنب :

قال البغوي<sup>(٢)</sup> : « عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ » [الزمر : ٥٦] ، قال الحسن : قصّرت في طاعة الله . وقال مُجاهدٌ في أمر الله . وقال سَعِيد بن جبّير في حقّ الله ، وقيل : ضيّعتُ في ذاتِ الله ، وقيل : معناه قصّرت في الجانب الذي يُؤدّي إلى رضا الله . والعرب تُسمّي الجنب جانبًا .

وذكر الماوردي في هذه الآية سيّئة أقوال .

وذكر ابن الجوزي فيها خمسة أقوال .

(١) الطّبري : تفسيره ١٠ : ١١٩ .

(٢) البغوي : معالم التنزيل ٤ : ٨٥ .

وقال ابن كثير<sup>(١)</sup> : «ثم قال - عز وجل - : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٦] . أي يوم القيامة يتحسر المجرم المفرط في التوبة والإنابة ، ويود لو كان من المحسنين المخلصين المطيعين لله عز وجل» .

٣ - الساق :

قال الطبري<sup>(٢)</sup> : «القول في تأويل قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] .

قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد . ثم روى الطبري ذلك عن ابن عباس بأسانيد خمسة ، ثم روى ذلك بأسانيد عن مجاهد ، وسعيد بن جبتي ، وقتادة وغيرهم . ومثل ذلك في تفسير ابن كثير . وقال النووي في شرح قول النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - : «فيكشف عن ساق» : ضبط يكشف بفتح الياء وضمها ، وهما صحيحان ، وفسر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وأهل الحديث الساق هنا بالشدة ، أي يكشف عن شدة وأمر مهول ، وهذا مثل تضربه العرب لشدة الأمر ، ولهذا يقولون : قامت الحرب على ساق ، وأصله أن الإنسان إذا وقع في أمر شديد شمر ساعده ، وكشف عن ساقه للاهتمام به<sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - الضحك :

روى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - : «يضحك الله تعالى إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل

(١) ابن كثير : تفسيره ٤ : ٧٥ .

(٢) الطبري : تفسيره ١٢ : ١٩٩ .

(٣) النووي : شرح صحيح مسلم ٣ : ٢٨ .

الجنة ...» ... قال البيهقي : قال البخاري : معنى الضَّحِك : الرَّحمة ، قال أبو سُلَيْمَانَ - الخطَّابي - : قول أبي عبد الله قريب ، وتأويله على معنى الرضا ... أقرب وأشبه ، ومعلوم أن الضَّحِك من ذوي التَّمْيِيز يدلُّ على الرِّضَا والبِشْر<sup>(١)</sup> .  
هذه نماذج للتأويلات التي قال بها بعض السلف .

### تأويلات اتَّفَقَ عليها العلماء :

ومما ينبغي التَّنبيه عليه أنَّ من التأويلات ما اتَّفَقَ عليها العلماء في مجموعة من النُّصوص ، واليك نماذج منها :  
قال الشَّيخ مَرْعِي الحَنْبَلِي<sup>(٢)</sup> : قال الخطَّابي : « الكلام في الصِّفَات ثلاثة أقسام :

قَسَمَ تَحَقُّقٌ : كالْعِلْمِ والقُدْرَةِ ونَحْوَهُمَا .

وقَسَمَ يَحْمِلُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَيَجْرَى بِلَفْظِهِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ : كاليد ، والوجه ، ونحو ذلك ، فَإِنَّهُمَا صِفَاتٌ لَا كَيْفِيَّةَ لَهَا ، فَلَا يُقَالُ : معنى اليد : النُّعْمَةُ والقُوَّةُ ، لَا معنى الوجه : الدَّاتُ ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُفَاةُ الصِّفَاتِ .  
وقَسَمَ يُؤَوِّلُ ، وَلَا يَجْرَى عَلَى ظَاهِرِهِ : كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِنْخَابَرَا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى - : « مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا »<sup>(٣)</sup> . الْحَدِيثُ ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، بَلْ كُلُّ مِنْهُمْ تَأَوَّلَهُ عَلَى الْقَبُولِ مِنَ اللَّهِ لِعَبْدِهِ ، وَحَسَنَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَالرِّضَا بِفَعْلِهِ ، وَمُضَاعَفَةِ الْجَزَاءِ لَهُ عَلَى صُنْعِهِ ،

(١) البيهقي : الأسماء والصِّفَات ٤٧٠ .

(٢) مرعي الحنبلي : أقاويل النُّفَات ١٨٣-١٨٥ .

(٣) رواه البخاري ٧٤٠٥ ، ٧٥٠٥ ، ٧٥٣٧ . ومسلم ٢٦٧٥ ، ٢١٠٢ : ٤ . والترمذي ٣٦٠٣ عن أبي هريرة .

وذكر حديث : « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ تَعَلَّقَتْ بِحَقْوِي الرَّحْمَنِ »<sup>(١)</sup> . قال : لا أعلم أحدا من العلماء حمل الحقو على ظاهر مُقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ ، وإنما معناه : اللِّبَازُ وَالْإِعْتَصَامُ ، تَمْثُّلاً لَهُ بِفِعْلِ مَنْ اعْتَصَمَ بِحَبْلِ ذِي عِزَّةٍ ، وَاسْتَجَارَ بِذِي مَلَكَةٍ وَقُدْرَةٍ .

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup> : ومعناه عند أهل النَّظَرِ : أَنَّهَا اسْتَجَارَتْ وَاعْتَصَمَتْ بِاللَّهِ ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ : تَعَلَّقْتُ بِظِلِّ جَنَاحِهِ ، أَيْ اعْتَصَمْتُ بِهِ .

وقال بعضهم : قوله : فَأَخَذَتْ بِحَقْوِي الرَّحْمَنِ ، معناه : فَاسْتَجَارَتْ بِكَفِي رَحْمَتِهِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَقْوِ : مَغْقِدُ الْإِزَارِ ، وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْمُسْتَجِيرِ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِحَقْوِي الْمُسْتَجَارِ بِهِ - وَهُمَا جَانِبَاهُ : الْإِيْمَنُ وَالْأَيْسَرُ - اسْتَعِيرَ الْأَخْذَ بِالْحَقْوِ فِي اللَّيَازِ بِالشَّيْءِ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : عُذْتُ بِحَقْوِ فُلَانٍ ، أَيْ اسْتَجَرْتُ بِهِ وَاعْتَصَمْتُ .

وقيل : الْحَقْوُ : الْإِزَارُ ، وَإِزَارُهُ سَبْحَانَهُ : عِزُّهُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْعِزِّ ، فَلَاذَتْ الرَّجِمُ بِعِزِّهِ مِنَ الْقَطِيعَةِ ، وَغَاذَتْ بِهِ .

قُلْتُ - الْقَائِلُ الشَّيْخُ مَرْعِي - : وَمَا اتَّفَقُوا عَلَى تَأْوِيلِهِ ... قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الحديد : ٤] ، وَنَحْوَهُ مَثَافٍ ، فَإِنَّ الْمَعْيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْيَةِ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ وَالْمَشَاهِدَةِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِمُوسَى وَهَارُونَ : ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه : ٤٦] .

وكذا قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ » ، أَيْ مَحَلُّ غَيْهِدِهِ الَّذِي أَخَذَ بِهِ الْمِيثَاقَ عَلَى بَنِي آدَمَ .

(١) رواه أحمد ٢ : ٣٣٠ . والبخاري ٤٨٢٠ . والبيهقي ٣٤٣١ . والأسماء والصفات ٣٦٨ ، عن أبي هريرة .

(٢) البيهقي : الأسماء والصفات ٣٤٩ .

وكذا قوله عليه السَّلام - حكاية عن الله - : «عبدني ، مرضتُ فلم تعدني ، فيقول : ربِّي ، كيف أغودك وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول : أما علمتُ أنَّ عبدني فلانًا مريض ، فلو عدته لوجدتني عنده ؛ عبدني جعت فلم تُطعمني ، فيقول : ربي ، كيف أطعمك وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول : أما علمتُ أنَّ عبدني فلانًا جاع ، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي»<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : «فُفسر في هذا الحديث أنه تعالى إنما أراد بذلك مرضُ عبده ومحُوبه وجوعه ، لقوله : «لوجدت ذلك عندي» ، ولم يقل : لوجدتني إياه ، لأنَّ المحبَّ والمحبوب كالشيء الواحد من حيث يرضى أحدهما ويبغض أحدهما ما يرضاه الآخر أو يبغضه ، ولهذا قال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح : ١٠] . انتهى كلام الشيخ مرعي .

مما تقدَّم ظهر أنَّ التَّأويل مذهبٌ من مذاهب السَّلف ، وليس مذهبًا خاصًا بالخلف . وظهر أنَّ مُعظم السَّلف على اجتناب التَّأويل في مُعظم نصوص الصِّفات ، وأنَّ معظم الخلف على التَّأويل فيها .

وأنَّ التَّأويل في بعض التَّصوص مُتفق عليه فيما بينهم .

فصار السَّلف والخلف مُتفقين في أصل التَّأويل ، وإنما اختلفوا في الإقلال والإكثار منه .

الفرق بين تأويلات السَّلف وتأويلات الخلف :

وهنا سؤال يطرح نفسه ، وهو : هل يوجد شيء من الفرق بين تأويلات السَّلف وتأويلات الخلف ؟ وإذا كان بينهما فرق فما هو ؟

(١) رواه مسلم ٢٥٦٩ . وأحمد ٤٠٤ : ٢ عن أبي هريرة .

ونقول : بين تأويلاتِ السَّلَفِ وتأويلاتِ الخلف فروقٌ كبيرةٌ بينها في ما يلي :

١ - أنَّ الذين أَوَّلُوا من السَّلَفِ أَقْلُوا من التَّأْوِيلِ ، وكان التَّأْوِيلُ عندهم محدودًا ، واقتَصَرُوا فيه على ما ورد ممَّا هو بالنسبة للإنسان أعضاء وجوارح كاليد ، والعين ، والسَّاق ، وما هو من جملة الأفعال التي تقتضي الحركة والانتقال كالمجيء والتَّزول ، ولم يجروه في كل النُّصوصِ الوارد فيها هذه الأمور ، بل أجروه فيما كان المعنى المجازي مُتبادِرًا منها ، ولم يتعدَّوا إلى ما هو في الإنسانِ تغيُّرٌ وانفعالٌ كالرَّحْمَةِ والغَضَبِ .

وأما جُمْهُورُ الخلف فأكثَرُوا من التَّأْوِيلِ بل قد غَلَوْا فيه ، ولم يَقْتَصِرُوا على نوعٍ مما تقدَّم .

٢ - أن تأويل السَّلَفِ كان بِحَسَبِ سَلِيقَتِهِم العَرَبِيَّةِ وَبِمُقْتَضَى اللِّسَانِ ، وأما معظم تأويلات الخلف ، فلم تُكُنْ كذلك ، وكثير منها لا يُوافق السَّلِيقَةَ العَرَبِيَّةَ . وكانُوا أَخَذُواها من الْمُعْتَرِلةِ ، وكان السَّلَفُ أَنْكَرُوها عليهم .

رأي تقي الدِّين السُّبْكِيِّ وتاج الدِّين السُّبْكِيِّ في التَّأْوِيلِ :

٣ - أنَّ تأويلاتِ السَّلَفِ كانت مُناسبة لما سَبَقَتْ له النُّصوصُ التي أُجْزُوا فيها التَّأْوِيلُ .

وذلك كما يقول تقي الدِّين السُّبْكِيُّ <sup>(١)</sup> : « إِنَّ النُّصوصَ التي أُجْزِيَ فيها السَّلَفُ التَّأْوِيلَ لم تُسَقِّ لإثباتِ ما أُضِيفَ لله فيها من اليد ، والعين ، والوَجْه ، والجَنْب ، والسَّاق لله تعالى ، وإنما وَرَدَتْ هذه النُّصوصُ لتَقْرِيرِ أمرٍ آخر ، وبِجَاءِ إِضَافَةِ هذه الأمور لله تعالى فيها لتَقْرِيرِ ذلك الأمر ، وقد فهمها الصَّحابة ، ولذلك

(١) السُّبْكِيُّ : السِّيفُ الصَّقِيلُ ١٦٩ .

لم يسألوا عنها النبي ، صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ، لأنها كانت مَعْقُولَةً عندهم بوضع اللسان ، وقرائن الأحوال ، وسباق الكلام وسبب النزول . فكان إضافة هذه الأمور إلى الله تعالى ، واردة فيها على جهة الوصف المقوي لمعنى ما سبق الكلام لأجله ، لا لإثبات هذه الأمور لله تعالى . انتهى .

وأما تأويلات الخلف فلم يلاحظ في معظمها هذا الأمر الذي هو من الأهمية بمكان ، وينبغي أن يجعل أضلاً وفيصلاً في صحة التأويلات وفسادها . ومن هذا الفرق نشأ الفرق التالي .

٤ - أن تأويلات السلف - كما يظهر من ملاحظة المعاني التي حملوا هذه النصوص عليها - كانت من قبيل المجاز المركب ، والاستعارة التمثيلية ، أو من قبيل الكناية في المركب ، وقد ذهب إلى هذا الاتجاه كثير من المحققين من المتأخرين كابن عبد السلام ، وابن دقيق العيد ، والشبكي ، والشيد الشریف الجزجاني في «شرح المواقف» ، وسعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد»<sup>(١)</sup> ، و«شرح التلخيص» .

وأما معظم تأويلات الخلف فقد كانت بحمل الكلام على المجاز في المفرد ، ورائد هذه الطريقة هم المعتزلة ، وفي أهل السنة ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث» .

قال تاج الدين الشبكي في شرحه لعقيدة ابن الحاجب : أهل التأويل اختلفوا على طريقتين :

الأول : طريق الأقدمين كابن فورك بحملها على مجازاتها الرجعة إلى الصفات الثابتة عقلاً وسمعاً .

(١) التفتازاني : شرح المقاصد ٤ : ١٧٥ .

الثَّانِي : طَرِيقُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ مَرْكُوزَةً فِي قُلُوبِ السَّلَفِ قَبْلَ دُخُولِ الْعُجْمَةِ بِرَدِّ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى التَّمَثِيلِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ تَصْوِيرُ الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ بِإِبْرَازِهَا فِي الصُّورِ الْحِسِّيَّةِ قَصْدًا إِلَى كَمَالِ بَيَانِهَا . نَقَلَهُ الزَّيْدِيُّ <sup>(١)</sup> .

فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الشُّبْكِيِّ : « وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ مَرْكُوزَةً فِي قُلُوبِ السَّلَفِ قَبْلَ دُخُولِ الْعُجْمَةِ » . مَا أَدَقُّهُ وَأَسَدُّهُ .

وَقَالَ التَّفْتَازَانِيُّ : « وَفِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ : أَنَّ قَوْلَنَا : الْاِسْتِوَاءَ مَجَازٌ عَنِ الْاِسْتِيْلَاءِ ، وَالْيَدَ وَالْيَمِينَ عَنِ الْقُدْرَةِ ، وَالْعَيْنَ عَنِ الْبَصَرِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ لِنَفْيِ وَهْمِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ بِسُرْعَةٍ ، وَإِلَّا فَهِيَ تَمَثِيلَاتٌ وَتَصَوِيرَاتٌ لِلْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ بِإِبْرَازِهَا فِي الصُّورِ الْحِسِّيَّةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي « شَرْحِ التَّلْخِيصِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ : « وَمَنْ كَانَ لَهُ قَدَمٌ رَاسِخٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ حَمَلَ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهَةِ عَلَى التَّمَثِيلِ وَالتَّصْوِيرِ ، وَبَعْضُهَا عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَبَعْضُهَا عَلَى الْمَجَازِ ، مُرَاعِيًا لَجَزَالَةِ الْمَعْنَى وَفَخَامَتِهِ ، وَمُجَانِبًا عَمَّا يَوْجِبُ رِكَازَهُ ، فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا ، وَحَمْلِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ » . انْتَهَى <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ نَبِهَ الشُّبْكِيَّانِ - الْأَبُ وَالْابْنُ - فِيمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُمَا أَنْفًا عَلَى نُكْتَةٍ قَلَّ مِنْ تَنْبِيهِ لَهَا ، وَهِيَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ أَوْ أَكْثَرُهَا كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصُّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ قَبْلَ فَسَادِ السُّلَيْقَةِ الْقَرِيْبَةِ فِيهِمْ وَدُخُولِ الْعُجْمَةِ عَلَيْهِمْ ، يَفْهَمُونَ مِنْهَا مَعَانِيهَا الْمَجَازِيَّةَ بِقِرَائِنِ السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ ، وَكَانُوا يَفْهَمُونَ أَيْضًا أَنَّهَا بِمَعَانِيهَا

(١) الزيدى : الإنحاف ٢ : ١١٢ .

(٢) التفتازاني : المصدر نفسه ٤ : ١٧٥ .

(٣) الجرجاني : شرح المواقف ٨ : ١١٤ .



المجازية قد وردت لتقرير أمر آخر سيق الكلام لتقريره ، ومن أجل ذلك لم تكن مشكلة الصفات موجودة عندهم ، ولم يثبت عن أحد منهم أنه سأل عنها رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مع أنهم كانوا لا يهتمون السؤال عن شيء من أمور دينهم كبيره وصغيره ، فكيف كانوا يهتمون السؤال عن أمر هو من أهم مسائل العقيدة الإسلامية ومن أعظم أصولها .

وذلك لأن معاني هذه النصوص كانت معقولة عندهم بوضع اللسان ، أو قرائن الأحوال ، وسباق الكلام ، وسبب النزول .

فليس إذا في حمل هذه النصوص على المعاني المجازية مخالفة للسلف ، بل إن حملها عليها حمل لها على معاني كان يتذوقها السلف منها ، وإنما لم يصروا بها ، إما لأنها كانت معقولة لهم فلم يروا الحاجة إلى التوضيح بها ، وذلك قبل ظهور العجمة فيهم ، وإما احتياطاً منهم كما تقدم في كلام الشهرستاني عن الإمام أحمد ، وسداً لباب التأويل لما في فتحه من خطر توسيعه عند بعض الناس إلى حد ليس بمقبول عندهم ، وذلك بعد ظهور العجمة وفساد الشليقة العربية عند العرب .

ونبه على نُكْته لم أر من نبه عليها ، وهي : أن الأمور التي هي بالنسبة إلى الإنسان أعضاء وجوارح : كاليد والعين والأصابع ، لم تُنسب إلى الله تعالى في شيء من نصوص الكتاب والسنة على وجه الإسناد الخبري كما نُسبت إليه سائر الصفات الذاتية والفعلية ، وكما نُسب إليه الرحمة والغضب ، وإنما نُسبت هذه الأمور إلى الله تعالى في نصوصها على وجه الإضافة فقط ، مثل : يد الله ، ووجه الله ، فإذا أضفنا هذه النكته إلى النكته التي نبه عليها الشبكيان ، يصير احتمال التأويل في كثير من النصوص أقوى .

## الرَّأْيُ الْوَسْطُ فِي قَضِيَّةِ التَّأْوِيلِ :

لعلَّ هذا ما دعا الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) إلى أن يتوسَّط بين مذهب السَّلَف والخلف ، فقال : « نَقُولُ فِي الصُّفَاتِ الْمُشْكَلَةِ : إِنَّهَا حَقٌّ وَصَدَقَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَمَنْ تَأَوَّلَهَا نَظَرْنَا ، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَرِيبًا عَلَى مُقْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ لَمْ نَنْكَرْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا تَوَقَّفْنَا عَنْهُ ، وَرَجَعْنَا إِلَى التَّصْدِيقِ مَعَ التَّنْزِيهِ .

وما كان منها معناه ظاهرًا مفهومًا من تخاطبِ العرب ، حملناه عليه كقوله تعالى : ﴿ بَحَصَرْنَا عَلَى مَا قَرَرْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ ، فإن المراد به في استعمالهم الشَّائِع : حَقُّ اللَّهِ ، فلا يتوقَّف في حمله عليه ، وكذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِضْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » ، فإنَّ المراد به إرادة قلب ابن آدم مُصَرَّفةً بِقَدْرَةِ اللَّهِ وما يُوقَعُ فيه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَ نَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل : ٢٦] مَعْنَاهُ : خَرَبَ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ . وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٩] معناه لِأَجْلِ اللَّهِ ، وقِسْ عَلَى ذَلِكَ . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بعد نقله : وهو تَفْصِيلُ بَالِغٌ قَلٌّ مِنْ تَيَقُّظٍ لَهُ . انتهى (١) .

ولله ذرُّ ابن دقيق العيد ما أدقَّ نظره وأسدَّه ، فإنه إذا كان المعنى المجازي للنَّصِّ مفهومًا من تخاطبِ العرب بحيث لا يُفْهَمُ الْعَرَبِيَّ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ إِلَّا الْمَعْنَى الْمَجَازِي ، كَانَ ذَلِكَ النَّصُّ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ الْمَشْهُورِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَهْجُورَةِ ، فَيَكُونُ صَرْفُهُ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَجَازِي إِلْحَادًا فِي آيَاتِ اللَّهِ وَتَحْرِيفًا لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ . وكيف ، وكثير من تلك النُّصوص لو

(١) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ١٣ : ٣٨٣ ، وانظر الزركشي : البحر المحيط ٣ : ٤٤١ .

تُرجمت ترجمة حرفية إلى لغة أُخري لما فُهم منها أهل تلك اللغة إلا المعني المجازي ، فكيف يجوز إذا صرفها عن تلك المعاني ؟ وهل نزل القرآن إلا على أساليب اللغة العربية ؟ وذلك كقوله تعالى : ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [المك: ١] فإنه لا أحد يفهم منه إلا إثبات الملك والسلطة لله تعالى ، لا إثبات اليد لله ، كيف والملك - بالضَّم - هو السلطنة ، وهو أمر مغنوي لا يكون في اليد ولا مُلتصقا بها ، وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « إِنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إضْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » ، لا يفهم منه أحد إلا أن قلوب بني آدم طوع وإرادته وقدرته تعالى ، لا إثبات الإضْبَعَيْنِ لله تعالى ، كيف ولا يوجد في داخل أحد إضْبَعَانِ مُكْتَتِفَانِ بقلبه ؟ وهذا أمرٌ مغلوم لكل عاقل .

إلى غير ذلك ممَّا لا يُعدُّ ولا يُخصى من نصوص الكتاب والسنة وكلام العرب . فحمل الكلام على المعنى المجازي لقريئة تدلُّ على ذلك هو الذي يُسمَّيه الأشاعرة تأويلاً ، وهو أمر لا مناص منه لا في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام العرب ، ولا في لغة من لغات العالم .

وقد نقل بعضهم كلام ابن دقيق بوجه وجيز مُحرر ، فقال : « قال الإمام المُجتهد ابن دَقِيق العِيد : « إن كان التأويل من المجاز البين الشائع ، فالحقُّ شلوكة من غير توقف ، أو من المجاز البعيد الشاذ ، فالحقُّ تركه ، وإن اشتوى الأمران فالاختلاف في جوازه وعدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية ، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة إلى الفريقين » . انتهى .

وهو كلام نفيس ينبئ عن علم جَمٍّ ، وصراحة في بيان الحق ، وتوسط حكيم . فظهر من هذا أنَّ المذهب الرَّاجِح في التأويل هو مذهب السلف المؤولة ومن سار على نهجهم من الخلف .

ونحن ندين الله تعالى بهذا المذهب ، وهو الذي ذهب إليه المحققون

كسلطان العلماء الإمام عز الدين بن عبد السلام ، وتلميذه سيّد المتأخرين مُجَدِّدُ الْقَرْنِ السَّابِعِ الإمام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ ، قال ابن أبي شَرِيف<sup>(١)</sup> : « ومال الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بن عبد السلام إلى التَّأْوِيلِ ، فقال في بعض فتاويه : طَرِيقَةُ التَّأْوِيلِ بِشَرْطِهَا أَقْرَبُهُمَا إِلَى الْحَقِّ ، ويعني بشرطها أن تكون على مُقْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ ، وتوسط ابن دَقِيقِ الْعِيدِ ، فقال : يَقْبَلُ التَّأْوِيلُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي أَوَّلَ بِهِ قَرِيبًا مَفْهُومًا مِنْ تَخَاطُبِ الْعَرَبِ ، وَيتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانَ بَعِيدًا .

من هذا الْعَرَضِ وَالتَّخْلِيلِ نَنْتَهِي إِلَى أَنَّ أَصْلَ التَّأْوِيلِ فِي النُّصُوصِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْصِّفَاتِ مَذْهَبٌ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ سَارَ عَلَيْهِ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، كَمَا سَارَ عَلَى التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ مَعْظَمُ الْخَلْفِ ، وَأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا يَرْجِعُ إِلَى أَمْرَيْنِ :  
الأول : الْإِقْلَالُ مِنَ التَّأْوِيلِ عِنْدَ السَّلَفِ ، وَالْإِكْثَارُ مِنْهُ عِنْدَ مَعْظَمِ الْخَلْفِ .  
والثَّانِي : الْانْضِبَاطُ بِبَعْضِ الْقِيُودِ عِنْدَ السَّلَفِ ، وَعَدَمُ الْانْضِبَاطِ بِهَذِهِ الْقِيُودِ عِنْدَ مَعْظَمِ الْخَلْفِ .

فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ التَّأْوِيلَ مِنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ ، فَلَا يَجُوزُ عَدُّ التَّأْوِيلِ بِذَعَةٍ ، أَوْ مَخَالَفَةً لِمَذْهَبِ السَّلَفِ .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ اجْتِهَادٍ وَاخْتِلَافٍ .

نَعَمْ لَنَا أَنَّ نَنْتَقِدُ بَعْضَ التَّأْوِيلَاتِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى شَرَطِ التَّأْوِيلِ ، وَأَمَّا رَدُّ أَصْلِ التَّأْوِيلِ بِدَعْوَى أَنَّهُ بِذَعَةٍ ، وَمَخَالَفَ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ ، وَمَخَالَفَةُ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ فِي عَدَمِ تَبْدِيعِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي الْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ .

(١) ابن الهمام : شرح المسامرة ٣٦ .

## شروط التأويل :

من المناسب أن نبين هنا شروط التأويل ، وهي على ما بيّناها في كتابنا « منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام » ما يلي :

الأول : أن يكون المعنى الذي حُمِلَ عليه النص ثابتاً لله تعالى .

الثاني : أن لا يكون حُمِلَ النص على المعنى الذي صُرف إليه مخالفاً لأساليب اللغة العربية .

الثالث : أن لا يكون مخالفاً لسياق النص بل يكون مناسباً له .

الرابع : أن لا يكون المعنى الذي صُرف إليه النص مؤهّماً للنقص بالنسبة إلى الله تعالى .

الخامس : أن يكون مُشعِراً بالعظمة .

مسألة قيام الحوادث بذات الله تعالى ، وتحقيق ذلك .

هذه المسألة من أصول المسائل التي يتفرّع عنها مسائل كثيرة ، ومن أجل ذلك لا بدّ من التركيز عليها وتحقيقها بقدر المُستطاع ، وهذا ما سنحاول القيام به ، فنقول وبالله التوفيق :

من هم القائلون بجواز حلول الحوادث بذات الله تعالى ؟ ومتى ظهر هذا القول ؟

لا يخفى على من مارس كُتُبَ عِلْمِ الكلام ، وكُتُبِ المِلل والنحل ، وكتب الفرق ؛ أن هذه الكتب تنسب القول بحلول الحوادث في ذاته تعالى إلى الكرامية من الإِسلاميين ، وإلى المجوس واليهود ، وأن هؤلاء قد قَبِلُوا هذه الفكرة بناء على قولهم بالتَّجْسِيم ، فإنَّ المجوس واليهود مُجَسِّمَة ، وكذلك الكَرَامِيَّة مُجَسِّمَة ، لكنهم قالوا : إنَّ الله تعالى جِسم لا كالأجسام ،

ولما أظهرت الكراميّة القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى ، تصدى لهم المتكلمون من الْمُعْتَزَلَةِ وَأَهْلِ الشُّنَّةِ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى مَقَاوِمَتِهِمْ ، وَعَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ تَحُلَّ الْحَوَادِثُ بِذَاتِهِ ، وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ مَنْ تَصَدَّى لِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ الشُّنَّةِ إِمَامُهُمْ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كُلابٍ وَأَصْحَابُهُ ، مِنْهُمْ الْحَارِثُ الْمُخَاسِبِيُّ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيُّ ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ كُلابٍ مُعَاصِرًا لِمُحَمَّدِ بْنِ كَرَامٍ تَقْرِيئًا .

وَادْعَى الْآمِدِيُّ<sup>(١)</sup> : أَنَّ هَذَا مَا أَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى سِوَى الْمُجُوسِ وَالْكَرَامِيَّةِ .

وَأَمَّا سَلَفُ الْأُمَّةِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ابْنُ كُلابٍ فَقَدْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ هَذَا الْقَوْلَ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ التَّصْرِيحَ بِالْكَلامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ وَبِهَذَا التَّعْبِيرِ . وَقَدْ صَرَحَ بِهَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، قَالَ<sup>(٢)</sup> : « وَلَمْ يَنْطِقْ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا . بَلْ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، أَوْ جَوْهَرٌ أَوْ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ أَوْ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ ، أَوْ فِي جِهَةٍ أَوْ لَيْسَ فِي جِهَةٍ ، أَوْ تَقُومُ بِهِ الْأَغْرَاضُ وَالْحَوَادِثُ أَوْ لَا تَقُومُ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ كُلِّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مُحَدَّثَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحَدَّثِ ، لَمْ يَتَكَلَّمِ السَّلَفُ وَالْأُئِمَّةُ فِيهَا » .

لَكِنْ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ وَالتَّعْمِيمِ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ نَظَرٌ ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي « الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ » قَوْلُهُ : وَهُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ ، وَمَعْنَى الشَّيْءِ إِثْبَاتُهُ بِلَا جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا حَدٍّ لَهُ . وَجَاءَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - التَّصْرِيحُ بِنَفْيِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَالْإِنْكَارُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهَا ، فِيمَا نَقَلَهُ

(١) الْآمِدِيُّ : أَبُوبَكْرٍ الْأَفْكَارِيُّ ١ : ٤٥٥ .

(٢) ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : الْمَوَاقِفَةُ ١ : ١٤٤ - ١٤٥ .

عنه أبو الفضل التميمي في الرسالة المطبوعة بآخر المجلد الثاني من «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى، وقد تقدّم نقل هذه الفقرة منه، وكذلك قد جاء عنه، وعن غيره من السلف نصوص تدلُّ دلالة واضحة على أن الله لا تحلُّ به الحوادث كما سيأتي ذلك.

لكن ابن تيمية يعود فيقول<sup>(١)</sup>: «وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقي، وأبو مالك الحضرمي، وعلي بن ميثم، وأتباعهم، وطوائف من متقدمي أهل الكلام والفقهاء: كأبي معاذ التومني وزهير الأثري وداود الأصفهاني وغيرهم كما ذكره الأشعري في المقالات». وهؤلاء كلهم ما عدا داود الأصفهاني مجسمة رافضة<sup>(٢)</sup>.

ويذكر في موضع آخر أنه قول أبي البركات صاحب «المُعْتَبَر»<sup>(٣)</sup>. بل

(١) ابن تيمية: الموافقة ٢: ٩٣.

(٢) قال الإمام الأشعري: زهير الأثري وأبو معاذ التومني مشبهان بقولان: إن الله تعالى بكل مكان ومع ذلك مستو على عرشه، وأنه موجود الذات بكل مكان. مقالات الإسلاميين ٢٩٩-٣٠٠ وقال: يقولان: إن القرآن محدث. المصدر نفسه ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٣.

وقال الإمام: واختلفت الروافض في إرادة الله سبحانه، وهم أربع فرق: فالفرقة الأولى منهم: أصحاب هشام بن الحكم وهشام الجواليقي، يزعمون أن إرادة الله عز وجل حركة... وذلك أنهم يزعمون أن الله إذا أراد الشيء تحرك، فكان ما أراد، تعالى عن ذلك. والفرقة الثانية منهم: أبو مالك الحضرمي، وعلي ابن ميثم، ومن تابعهم، يزعمون أن إرادة الله غيره، وهي حركة الله، كما قال هشام، إلا أن هؤلاء خالفوه فزعموا أن الإرادة حركة، وأن الله بها يتحرك. المصدر نفسه ٤١-٤٢.

وقال الأشعري: قال هشام الجواليقي: إن الله على صورة الإنسان، وأنكر أن يكون لحما ودمًا، وأنه نور ساطع تلاًّ بياضًا، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، سمعه غير بصره، وكذلك سائر حواسه، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم، وأن له وفرة سوداء. المصدر نفسه ٢٠٩.

وقال الأشعري: قال هشام بن الحكم: إن الله تعالى جسم محدود، عريض عميق، طويل طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه، نور ساطع، له قدر من الأقدار... ذو لون، وطعم ورائحة ومجسة... وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد. مقالات الإسلاميين ٢٠٧.

(٣) ابن تيمية: الموافقة ١١٤: ٢.

يتخطى ابن تَيْمِيَّةَ هذه النِّسْبَةَ إِلَى أَنْ يَقُولَ<sup>(١)</sup> : « بَلْ أَكْثَرُ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ يَجُوزُونَ ذَلِكَ » وَيُنْسِبُ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ ، قَالَ<sup>(٢)</sup> : « قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَّصِفُ بِالصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ، وَأَنَّ كَلَامَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ ، وَأَنَّ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِ اللَّهِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ أَحْمَدُ وَابْنُ خَارِي وَغَيْرُهُمَا ، وَرَدُّوا عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَنْكِرُونَ هَذَا » .

وَيَقُولُ<sup>(٣)</sup> : « إِنَّ الْقَوْلَ بِحُلُولِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، بَلْ قَوْلُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ الَّذِي نَقَلُوهُ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا وَكَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ ، وَفِيهِمْ مِنَ الطَّوَائِفِ الْأَرْبَعَةِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ مَنْ لَا يُخَصِّي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهَ » .

وَدَعَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِنِسْبَةِ هَذَا الْأَمْرِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ عَامَّةً تَحْتَاجُ إِلَى الْإِثْبَاتِ . وَهِيَ عَلَى التَّقْيِضِ مِمَّا ادَّعَاهُ الْأَمَدِيُّ مِنْ إِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ سِوَى الْمُجُوسِ وَالْكَرَامِيَّةِ عَلَى نَفْيِ حُلُولِ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

وكَذَلِكَ عَلَى التَّقْيِضِ مِمَّا نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(٤)</sup> عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ ادَّعَوْا الْإِجْمَاعَ عَلَى امْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

الْقَوْلُ بِحُلُولِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَضَلُّ مِنْ أَصُولِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ :

ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ الَّذِي يَرْكُزُ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَيَعْتَقِدُهُ ، وَيَجْعَلُ مِنْهُ مَذْهَبًا لِنَفْسِهِ يَدَافِعُ عَنْهُ بِكُلِّ جِهَدٍ ، وَيُنِيهِ عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ ، وَيُرَدُّ

(١) المصدر نفسه ٢ : ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢ : ١٩١ ، ٣٠١ .

(٣) ابن تيمية : بيان تليس الجهمية ١ : ٢٠٣ .

(٤) ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ٥ : ١٠٤ - ١٠٥ .



بِقُوَّةِ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ ، وَيُنْسِبُهُمْ إِلَى الْبِدْعَةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ يُنْسَبُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى مَنْ يَنْسِبُهُ إِلَيْهِ مِمَّنْ سَبَقَهُ ، وَيَدْعِي أَنَّهُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ ، هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُومُ بِهِ الْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ الْحَادِثَةُ الَّتِي يَشَاءُهَا وَيَخْتَارُهَا مِنْ إِرَادَتِهِ لِلْمُحْدَثَاتِ ، وَمَنْ كَوْنُهُ يَنَادِي عِبَادَهُ بِصَوْتٍ ، وَيَكَلِّمُ عِبَادَهُ مَتَى شَاءَ بِحَرْفٍ ، وَيَرْضَى عَنِ الطَّائِعِينَ مَا دَامُوا طَائِعِينَ ، وَيَغْضَبُ عَلَيْهِمْ إِذَا بَدَلُوا وَعَصَوْا ، وَيَغْضَبُ عَلَى الْعَاصِينَ مَا دَامُوا عَاصِينَ ، وَيَرْضَى عَنْهُمْ إِذَا أَطَاعُوا .

فَابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا يَقُومُ بِهِ الصُّفَاتُ اللَّازِمَةُ الْقَدِيمَةُ يَقُومُ بِهِ الصُّفَاتُ وَالْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ ، وَيَرَى هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيَعُدُّ هَذَا الْمَذْهَبَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَيَدَّعِي مَنْ خَالَفَهُ .

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(١)</sup> : « وَكَانَ نَبِغٌ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، مِنَ الْكَلَابِئَةِ وَنَحْوِهِمْ أَتْبَاعُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُلابٍ الْبُضْرِيِّ الَّذِي صَنَّفَ مُصَنَّفَاتٍ رَدَّ فِيهَا عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الصُّفَاتِيَّةِ ، وَطَرِيقُهُ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ ، لَكِنْ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْبِدْعِ ؛ لِكَوْنِهِ أَثْبَتَ قِيَامَ الصُّفَاتِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَثْبُتْ قِيَامُ الْأُمُورِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ بِذَاتِهِ ... »

وَكَانَ مِمَّنْ تَبِعَهُ الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيُّ ، ثُمَّ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ مَهْدِي الطُّبْرِي ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الضُّبَعِيُّ ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ الدَّمَشْقِيُّ ، وَأَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِي ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُثْبِتِينَ لِلصُّفَاتِ ، الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، الْمُتَلَقِّبِينَ بِنُظَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ١٢: ٣٦٦-٣٦٧.

وسلك طريقة ابن كُلاب في الفرق بين الصِّفات اللازمة كالحياة ،  
والصِّفات الاختيارية ، وأنَّ الرب يقوم به الأوَّل دون الثاني - كثير من  
المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد : كالثَّمِيمِيْن أبي الحسن  
الثَّمِيمِي ، وابنه أبو الفضل الثَّمِيمِي ، وابن ابنه رِزْق الله الثَّمِيمِي ، وعلى  
عقيدة أبي الفضل التي ذكر أنَّها عقيدة أحمد اعتمد أبو بكر البيهقي فيما  
ذكره في مناقب أحمد من الاعتقاد .

وكذلك سلك طريقة ابن كُلاب هذه أبو الحسن بن سالم وأتباعه -  
السَّالِمِيَّة - والقاضي أبو يَعْلَى وأتباعه : كابن عُقَيْل ، وأبي الحسن بن  
الرَّاعُونِي ، وهي طريقة أبي المعالي الجَوْنِي ، وأبي الوليد الباجي ، والقاضي  
أبي بكر بن العربي وغيرهم .

اضطراب ابن تَيْمِيَّة في نسبه القول بحلُولِ الحوادث بذات الله تعالى إلى من تقدَّمه :

وبعد نقل هذه النُّقول عن ابن تَيْمِيَّة من كتبه ، نراه يقول : « لم ينطق  
أحدٌ من سلف الأُمَّة وأئمَّتها في حقِّ الله تعالى بذلك نفياً ولا إثباتاً .

ثم نراه ثانياً ينسب هذا القول إلى أَنَّاسٍ موصوفون بالتَّجْسِيمِ أو التَّشْبِيهِ  
والرَّفْضِ مثل هشام بن الحكم ، وهشام الجواليقي ومن ذَكَرهم معهما ، ما عدا  
داود الأصفهاني .

ثم ينسب ذلك إلى أكثر طوائف المسلمين ، وإلى أهل السُّنَّة على سبيل  
الإجمال بدون أن ينقل لنا قولاً من أقوالهم المُصَرَّحة بذلك ، ولا يستطيع أن  
ينقل ذلك عن أحد من سلف الأُمَّة وأئمَّتها ، لأنَّ أحدًا منهم لم ينطق بذلك  
نفياً ولا إثباتاً كما قال .

وهل هذا إلَّا تناقض منه ، أو مثير للشُّكِّ في صحَّة نسبة ذلك إلى أكثر

طوائف المسلمين وإلى أهل الشُّنَّة على أقلِّ تقدير ، لا سيَّما إذا ضممنا إلى ذلك أنَّ أحدًا من المتكلمين في الليل والنَّحل والمؤثِّفين في الفرق لم يثبت عنه هذه النُّسبة ، مع قول الآمدي أن هذا ما أجمع العقلاء على نفيه عن الله تعالى سوى المجوس والكرامئة ، ومع نقل ابن تيمية عن بعض أصحاب أحمد وغيرهم الإجماع على عدم حلول الحوادث بذات الله تعالى .

ما وصل إلينا من كلام السِّلَف صريح في عدم جواز حلُّول الحوادث بذات الله تعالى .

ثم بعد ذلك إذا انتقلنا إلى ما وصل إلى أيدينا من كلام السِّلَف نجد فيه نصوصًا تدل على خلاف ما ادَّعاه ابن تيمية ، وتدل على أن أصحاب هذا الكلام يقولون بأنَّ الله تعالى لا تحلُّ الحوادث بذاته ، لكن لا بهذه الصُّيغة ولا بهذا التعبير . وإليك مجموعة مما وصل إلينا من ذلك :

قال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» :

«لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الدَّائِيَّة والفِعْلِيَّة . أما الدَّائِيَّة : فالحياة ، والقُدرة ، والعلم ، والكلام ، والسَّمع ، والبصر ، والإرادة .

وأما الفِعْلِيَّة : فالتَّخْلِيْق ، والتَّرْزِيْق ، والإنشاء ، والإبداع ، والصَّنْع ، وغير ذلك من صِفَات الفِعْل .

ولم يزل ولا يزال بصفاته . وأسمائه صفة له ، ولم يحدث له صِفة ولا اسم ، لم يزل عالمًا بعِلْمه ، والعلم صفة له في الأزَل ، قادرًا بِقُدْرَتِهِ ، والقُدرة صِفة له في الأزَل ، وخالقًا بتخليقه ، والتَّخْلِيْق صِفة له في الأزَل ، وفاعلًا بفعله ، والفِعْل صِفة له في الأزَل ، والفاعل هو الله تعالى والفِعْل صفته في الأزَل ، والمفعول مَخْلُوق ، وفعل الله تعالى غير مَخْلُوق .

وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة ، فمن قال : إنها مخلوقة أو محدثة ، أو وقف أو شك فيها فهو كافر .

وفي عقيدة الإمام أحمد المُلْحَقَة بآخر المجلد الثاني من «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ما يلي :

« ولا يجوز أن يقال : استوى بُمُثَابَةِ ولا بُمُثَاقَةِ ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ، ولا بعد خلق العرش ... » .

وكان يقول : « إنَّ الله تعالى قديم بصفاته التي هي مضافة إليه في نفسه » .

وقد سُئِلَ : هل الموصوف القديم وصفته قديمان ؟ فقال : « هذا سؤال خطأ ، لا يجوز أن ينفرد الحق عن صفاته » . ومعنى ما قاله من ذلك : أنَّ المُحَدَّثَ محدثٌ بجميع صفاته على غير تفصيل ، وكذلك القديم تعالى قديمٌ بجميع صفاته .

وقال : « إنَّ القرآن كيف تصرف غير مخلوق » .

وقال الطَّحَاوِيُّ في عقيدته : « ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه ، ولم يزد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفاته ، وكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبدًا » .

والطَّحَاوِيُّ ناقل لكلام الإمام أبي حنيفة وصاحبيه : أبي يوسف ومحمد ابن الحسن ، وهم من كبار أئمة السَّلَفِ .

إذا دققنا النَّظْرَ في هذه النصوص وجدناها واضحة الدلالة على أن كل ما قام بذات الله من الصِّفَاتِ قديم قدم ذاته تعالى ، بل قديم بذاته ، وأنه لا شيء

منها بمحدث ، وألفيناها صريحة في ذلك ، ولا حاجة إلى التعليق عليها ، نعم للمؤول أن يؤولها ويصرفها عن ظواهرها ، وطرق التأويل لا تنتهي .

ابن تيمية في قوله بحلول الحوادث بذات الله تعالى متأثر بالكرامية :

وبهذا العرض يتأيد ما قاله العلامة المحقق علي سامي النشار من أن ابن تيمية ذهب إلى قوله هذا متأثراً بالكرامية الذين أورثوه أشياء أخرى<sup>(١)</sup> .

ومن أجل ذلك قال خليل هراس - وهو من المعجبين بابن تيمية - : نجد ابن تيمية يمسّ مذهب الكرامية مشاً رقيقاً ولا يتشدد في نقده ... وذلك لموافقته له في كثير من أصول مذهبه ، فقد جؤزوا قيام الحوادث بذات الله تعالى ، بل ربما كانوا أول من أحدث هذه المقالة في الإسلام ، وأثبتوا أنه تعالى يوصف بالصفات الاختيارية فهو يتكلّم بمشيئته ، ويريد بإراداتٍ حادثة في ذاته ، ويسمع ويصر كذلك بسمع وبصر حادثين في ذاته<sup>(٢)</sup> .

من أجل ذلك نرى هراس متشككاً في صحة نسبة ابن تيمية هذا القول إلى السلف ، فراه يقول بعد نقده لمذهب ابن تيمية من جواز قيام الحوادث بذات الله : وادعى أنه هو مذهب السلف<sup>(٣)</sup> .

القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى قد جرّ ابن تيمية إلى القول بما يخالف المعقول والمنقول :

ثم إن ابن تيمية قد جرّه رأيه هذا إلى الوقوع في مُشكل أرب ، ومُفضل لرب ؛ وذلك أنه حينما حاول التوفيق بين ما قام عليه الدليل وانهقد عليه

(١) علي سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي ١ : ٦٣٩ .

(٢) محمد خليل هراس : باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي ١٠٠ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٥ .

إجماع أهل السُّنَّة من السَّلَف والخلف من قدم الله تعالى بصفاته ، وبين ما ذهب إليه - مما يمثل حجر الزَّاوية في آرائه في الصِّفَات - من قيام الصِّفَات الاختيَّارية الحادثة به تعالى ، اضطره ذلك إلى القول بقدَم جنس الصِّفَات والأفعال الاختيَّارية مع حدوث أحادها طبقاً لإرادته واختياره ، فظنَّ أنه بقوله بقدَم جنس الصِّفَات قد تخلَّص من الإشكال ، ومن مخالفته لما ثبت من قدم الله بصفاته .

لكنَّ قوله هذا جره إلى مفاصد التزمها ، وإلى أباطيل اضطرَّ إلى القول بها : الأولى : قوله بالتسلسل في جانب الماضي لا إلى نهاية ، وأنه تعالى لم يزل فاعلاً ، وأنه تعالى لم يزل مُتَكَلِّمًا ، لأن أفراد الكلام عنده من صفات الفعل الحادثة .

الثَّانية : أنَّ هذا جره إلى القول بقدَم العالم ، فقال به ، وخالف بذلك إجماع المسلمين على حدوثه بالزمان .

والثَّالثة : قوله بقدَم النَّوع أو الجنس مع حدوث الأفراد ، وقال : لا يلزم من حدوث كل فرد - مع كون الحوادث متعاقبة - حدوث النَّوع ، مع اتفاق العقلاء على أنَّ النوع أو الجنس لا وجود له إلَّا ضمن أفرادهِ ، فإذا كانت الأفراد حادثة فمن البديهي أنَّ النوع أو الجنس حادث .

وتمسَّك ابن تَيْمِيَّة في مذهبه هذا بأنَّ حُكْم الجملة قد يختلف عن حُكْم أفرادها ، ولا يلزم من حدوث الأفراد حدوث الجملة ، وقد فاتهُ أنَّ ذلك إنما يصحُّ في الحكم الذي لم تأخذه الجملة من أفرادها ، بل اتَّصفت به من حيث هي جملة مثل مغايرة الجملة لكل واحد من الأفراد ، وكون الجملة أكثر من بعض الأفراد . وأمَّا الحكم الذي أخذته الجملة من أفرادها أي اتَّصفت به لا تُصَاف أفرادها به فلا يُتَصَوَّر فيها مُخَالَفَةُ الجملة لأفرادها ،

لأنَّ هذا الحكم قد أخذته منها ، فلا يجوز أن تُخالفها فيه ، وهذه المسألة من هذا القبيل ، فإنَّ صفتي الحدوث والقدم إنما تأخذهما الجملة من أفرادها ، وتتصف بأحدهما تبعاً لانتصاف الأفراد به ، فلو كانت الأفراد كلها قديمة أو نان واحداً من الأفراد قديماً لصلح الحكم على الجملة بأنها قديمة ، وأما بعد الحكم بأنَّ كل واحد من الأفراد حادث ، فالحكم على المجموع بالقدم مُخَالِفٌ لَصَرَائِحِ الْعُقُول .

ومذهب ابن تَيْمِيَّةَ هذا لا يرضى به أحد أقرب الناس بفكر ابن تَيْمِيَّةَ والمدافعين عنه والمعجبين به ، وهو الأستاذ مُحَمَّدُ خَلِيلُ هَرَّاسٍ حيث يقول<sup>(١)</sup> :

« إن ابن تَيْمِيَّةَ قد بنى على هذه القاعدة - قدم الجنس وحدوث الأفراد - كثيراً من العقائد ، وجعلها مفتاحاً لحلِّ مشاكل كثيرة في علم الكلام ، وهي قاعدة لا يطمئن إليها العقل كثيراً ، فإنَّ الجملة ليست أكثر من الأفراد مجتمعة ، فإذا فرض أنَّ كل فردٍ منها حادثٌ لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً » .

قال هَرَّاسُ : « وقد رأيت سَعْدَ الدِّينِ التَّنْفَازَانِيَّ في ردِّه على الفلاسفة القائلين بقدم الحركة بالنوع مع حدوث أشخاصها يقول بأنَّ ماهيَّةَ الحركة لو كانت قديمة أي موجودة في الأزل ، لزم أن يكون شيء من جُزْئِيَّاتِهَا أَزْلِيّاً ، إذ لا تحقق للكلِّي إلا في ضمن جزئياته .

ويذكر أيضاً عند بيان امتناع تعاقب الحوادث لا إلى بداية : إنه لما كان كل حادث مسبوقاً بالعدم ، كان الكلُّ كذلك ، فإذا كان كلُّ زَنْجِيٍّ أَسْوَدَ كان الكلُّ أَسْوَدَ »<sup>(٢)</sup> .

(١) هراس : باعث النهضة الإسلامية ابن تَيْمِيَّةَ الشَّلْفِي ١٢٢ .

(٢) التنفازاني : شرح المقاصد ١ : ٢٤٢ .

الرابعة : أنه يلزم ابن تيمية القول بحدوث القرآن ، لأنه إذا صحَّ القول بقديم نوع الكلام مع حدوث كل أفراد فلا ريب أنَّ القرآن من أفراد الكلام المتأخرة الواردة بعد التوراة والإنجيل ، فيكون حادثاً ، لكنه لم يلتزم هذا القول .

الفرق بين قيام الحوادث بذات الله تعالى الممتنع ، وأنَّصاف الله تعالى بالحوادث الجائزة :

ولا بدَّ أن نبه هنا إلى أمرٍ مهمٍّ ؛ وهو الفرق بين قيام الحوادث بذاته تعالى وبين أنَّصافه تعالى بالحوادث بدون أن تقوم به تعالى ، فالذي حكم المتكلمون بامتناعه على الله تعالى هو قيام الحوادث بذاته تعالى ، وكونها محلاً للحوادث ، وأما أنَّصافه تعالى بالحوادث بدون أن تقوم تلك الحوادث بذاته تعالى ، وبدون أن تكون ذاته محلاً لها فهذا جائز ، بل واقع ، وذلك مثل صفات الأفعال من كونه تعالى خالقاً لفلانٍ ورازقاً له ، فإنها حادثة ، والله تعالى يتَّصفُ بها ، لكن بدون أن تحل بذاته ، لأنَّ هذه إضافات عبارة عن تعلقات قدرته تعالى ، وتعلقات القدرة أمور إضافية مُتجددة لا يتجدد في ذات الله منها شيء ، كما أنَّها لا تحل بذاته تعالى ، هذا على مذهب الأشعرية القائلين بحدوث صفات الأفعال .

وأما على مذهب المائريَّة القائلين بقديم صفات الأفعال فالقديم القائم بذات الله تعالى عندهم ليست هي الأفعال نفسها ، والألزم قدم المفعولات ضرورة . وإنما القديم عندهم صفةٌ يحصل عن تعلُّقها بالممكنات المفعولات والمُكوّنات ، والفعل عبارة عن هذا التعلُّق ، فالأفعال والمفعولات مُتجددة حادثة ، والصفة التي هي مبدأ الأفعال قديمة ، وسَمَّوا هذه الصفة بالتَّكوين . وذلك أنَّهم يرون أنَّ القدرة من شأنها أن تُصحَّح من الفاعل الفعل ؛ أي تجعله بحيث يصحُّ منه صدور الفعل ، وليست مؤثِّره في الفعل نفسه ،



فاحتاجوا إلى إثبات صفة مؤثرة في الفعل ، فأثبتوا هذه الصِّفة ، وسموها بصفة التَّكوين ، هذا مع ما تقتضيه التَّصوص من ثبوتها لله تعالى .

فصفة التَّكوين قديمة قائمة بذاته تعالى ، وأما تعلُّقاتها والمكوِّنات التي هي مُتعلِّقاتها فحادثة غير قائمة بذاته تعالى .

وتفصيلُ الفرق بين الصِّفات القديمة الدَّائِية القائمة بذاته تعالى ، وبين الصِّفات التي يَتَّصِفُ الله تعالى بها بدون أن تقوم به ، وما هو الحادث من هذا القسم الأخير ، وما هو القديم منه ، فيما يلي :

تقسيم صِّفات الله تعالى باعتبار قيامها بالله تعالى ، وباعتبار اتِّصافه تعالى بها ، وما هو الحادث من هذا القسم إلى أربعة أقسام :

صِّفاتُ الله تعالى تنقسمُ إلى أقسام :

القسم الأول : الصِّفات الثُّبوتية الحقيقية ، وهي قِسمان : صِفَةُ نَفْسِيَّة : لا تدلُّ على معنى زائد على الذات ؛ وهي الوجود فقط على المشهور ، وصفات مَعْنَوِيَّة : وهي التي تدلُّ على معنى زائد على الذات ، وهي الصِّفات السَّبْع عند الأشاعرة ، و الصِّفات الثَّماني بإضافة صفة التَّكوين عند المائريديَّة .

وهذه هي الصِّفات الحقيقية لله تعالى ، وهي قديمة قائمة بذات الله تعالى ، يُوصَفُ الله - تعالى - بها ولا يُوصَفُ بِضِدِّها .

وقد اختلف في صفة القدم لله تعالى ؛ فعن الشَّيخ أبي الحسن الأشعري أنها صفة نفسية لله تعالى كالوجود ؛ لأنَّه اعتبرها عبارة عن الوجود المُشْتَمِر ، وذهب عبد الله بن كُلاب إلى أنَّها من صفات المعاني ، والمشهور أنَّها من الصِّفات السَّلْبِيَّة ، لدخول السَّلْب في مفهومه ، فإنَّه عبارة عن عدم سبق عدم على الوجود .

وما عدا هذه الصِّفَاتِ فَإِمَّا عبارة عن السُّلُوبِ ، أو عن الإِضَافَاتِ ، أو عن تَعَلُّقَاتِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى بِالمَقْدُورَاتِ ، أو عن تَعَلُّقِ التَّكْوِينِ بِالمَكُونَاتِ ، وهذه كلها - مع اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا - ليست صِفَاتِ حَقِيقَةٍ ، ولا هي قائمة بذات اللَّهِ تَعَالَى ، بل هي صِفَاتٌ إِضَافِيَّةٌ لَهُ تَعَالَى . وَأَمَّا أَنَّهَا هل هي قديمة أم لا؟ ففي ذلك تفصيل سيأتي قريبًا .

ثم إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - منها ما هو عين الذات ، وهو الوجود ، ومنها ما هو ليس عين الذات ولا غيرها ، وهي الصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ ، ومنها ما هو غير الذات ، وهي سائر الصِّفَاتِ .

القسم الثاني : صِفَاتِ السَّلْبِ : مثل كونه تَعَالَى وَاحِدًا أَحَدًا مُخَالَفًا لِلْحَوَادِثِ ، ليس في جهة ولا حَيْزٍ ، وهذه الصِّفَاتُ غير محصورة ، وليست من الصِّفَاتِ الحَقِيقِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وهي كل صِفَةٍ تسلب عن اللَّهِ تَعَالَى أَمْرًا لَا يَلِيْقُ بِهِ ، أو هي كل صِفَةٍ اعتبر السَّلْبُ في مفهومها .

القسم الثالث : صِفَاتُ الإِضَافَةِ : مثل كونه تَعَالَى العلي والعظيم ، والأوَّلُ ، والآخر ، والجليل والكبير ، وهي الصِّفَاتُ التي تعتبر فيها الإِضَافَةُ ، وليست عبارة عن تَعَلُّقِ القُدْرَةِ وَالتَّكْوِينِ . وهذه تعود إلى صِفَاتِ السَّلْبِ ، لأنَّهَا تعود إلى سَلْبِ نَقْصٍ عن اللَّهِ تَعَالَى ، ومن أجل ذلك لم يعدَّها علماء التَّوْحِيدِ قِسْمًا بِرَأْسِهِ .

القسم الرابع : صِفَاتُ الْفِعْلِ : وهي ما يرجع إلى التَّكْوِينِ من الصِّفَاتِ كالتَّخْلِيْقِ وَالتَّرْزِيْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّكْوِينِ ، وهو مذهب الماتريدية ، وَأَمَّا عَلَى مذهب الأشاعرة فصِفَاتُ الْفِعْلِ عبارة عن التَّعَلُّقَاتِ الْحَادِثَةِ لِلْقُدْرَةِ .

وصِفَاتُ الْأَفْعَالِ غير قديمة ولا قائمة بذات اللَّهِ تَعَالَى ، يجوزُ وَصْفُ اللَّهِ

تعالى بكلّ منها وبضدّها ، وهذا أحد الفروق بينها وبين صفات الذات ، وقد قلنا فيما تقدّم أنّ التكوّن الذي قال المائريديّة بقدّمه ، وعدّوه من الصفات الثبوتية إنّما هو التكوّن بمعنى مبدأ الأفعال ، لا بمعنى الأفعال نفسها .

فعلّم ممّا تقدّم أنّ صفات الذات قديمة غير متجدّدة ، وأنّ صفات الأفعال غير قديمة متجدّدة .

وأما السلوب : فما كان سلب أمرٍ يستحيل اتّصاف الله تعالى به ، كقولنا : واحدٌ أحد ، ليس بجسم ولا مُتَحيز ، وليس له صاحبة ولا ولد ، فقديم لا يتجدّد ، وما كان سلب أمرٍ يجوز اتّصاف الله تعالى به : ككونه قبل خلق العالم ليس مع العالم ، فيتجدّد ، حيث يكون بعد خلق العالم معه .

وأما الإضافات فما كان إثبات أمرٍ يمتنع اتّصاف الله تعالى بضدّه : مثل كونه تعالى العليّ والعظيم ، والأول والآخر ، فقديم لا يتجدّد ، وما كان إثبات أمرٍ يجوز اتّصاف الله تعالى بضدّه : ككونه تعالى مع العالم بعد أن لم يكن معه ، فيتجدّد .

ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ أسماء الله الحُسنى مُنقسمة على هذه الأقسام من الصفات ، ومعظمها من صفات الأفعال .

ثم إنّ اتّصاف الله تعالى بالأقسام الثلاثة الأخيرة لا يقتضى قيام صفات حقيقة بذات الله تعالى ، فمن أجل ذلك جاز اتّصاف الله تعالى بصفات الفعل مع أنها ليست بقديمة ، لأنّها لكونها عبارة عن التعلّقات والإضافات ، وهي أمور اعتبارية ؛ وليست صفات حقيقة ، لا يقتضى اتّصاف الله تعالى بها قيام أمور حادثة بذات الله تعالى ، فإنّ الممتنع هو قيام الحوادث بذات الله تعالى وكونه محلاً للحوادث ، وأمّا اتّصاف الله تعالى بما ليس بقديم بدون قيامه بذات الله وبدون اقتضائه قيام الحادث بذات الله تعالى ، فجائز .

قال التَّفْتَازَانِيُّ<sup>(١)</sup> : لَا خَفَاءَ وَلَا نَزَاعَ فِي أَنَّ اتِّصَافَ الْوَاجِبِ بِالسَّلْبِيَّاتِ مِثْلُ كَوْنِهِ وَاحِدًا ، لَيْسَ فِي جِهَةٍ ، وَلَا حَيْزٍ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ صِفَاتٍ لَهُ ، وَكَذَا بِالْإِضَافَاتِ وَالْأَفْعَالِ : مِثْلُ كَوْنِهِ تَعَالَى الْعَلِيِّ وَالْعَظِيمِ ، وَالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ ، وَالْقَابِضِ وَالْبَاسِطِ ، وَالْخَافِضِ وَالرَّافِعِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قال القاضي عضد الدين<sup>(٢)</sup> : الصُّفَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : حَقِيقِيَّةٌ مُحَضَّةٌ : كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ، وَالْوُجُودِ وَالْحَيَاةِ ، وَحَقِيقِيَّةٌ ذَاتُ إِضَافَةٍ : كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، وَإِضَافَةٌ مُحَضَّةٌ : كَالْمَعِيَّةِ وَالْقَبْلِيَّةِ ، وَفِي عِدَادِهَا الصُّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ ، وَلَا يَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ تَعَالَى التَّغْيِيرُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا ، وَيَجُوزُ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ مُطْلَقًا ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّغْيِيرُ فِي نَفْسِهِ ، وَيَجُوزُ فِي تَعَلُّقِهِ<sup>(٣)</sup> .

قوله : وَيَجُوزُ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ مُطْلَقًا : أَرَادَ بِالْإِطْلَاقِ عَدَمَ التَّفْصِيلِ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ نَفْسَهَا وَتَعَلُّقِهَا كَمَا فِي الْقِسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا ، لَا أَنَّهُ يَجُوزُ التَّغْيِيرُ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهَا ، كَيْفَ وَقَدْ أَدْرَجَ الصُّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ فِي عِدَادِهَا ؟ وَلَا يَجُوزُ التَّجَدُّدُ فِي بَعْضِهَا كَمَا سَيَأْتِي . قَالَ حَسَنُ جَلْبِي .

وَقَالَ أَيْضًا<sup>(٤)</sup> : الْمَقْصِدُ السَّابِعُ : فِي أَنَّهُ تَعَالَى يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ حَادِثٌ . وَلَا بَدَأَ أَوَّلًا مِنْ تَحْرِيرِ حُلِّ النِّزَاعِ لِيَكُونَ التَّوَارِدُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَنَقُولُ :

الْحَادِثُ هُوَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ ، وَأَمَّا مَا لَا وَجُودَ لَهُ وَتَجَدُّدٌ ، وَيُقَالُ لَهُ :

(١) التَّفْتَازَانِيُّ : شَرْحُ الْمَقَاصِدِ ٤ : ٦٩ .

(٢) الْإِيْجِيُّ : الْمَوَاقِفُ ٢٧٧ .

(٣) التَّفْتَازَانِيُّ : شَرْحُ الْمَوَاقِفِ ٨ : ٣٨ .

(٤) الْإِيْجِيُّ : الْمَوَاقِفُ ٢٧٥ .

مُتَجَدِّدٌ، ولا يقال له : حادث ، فهو على ثلاثة أقسام :

الأول : الأحوال : ولم يجوز تجددُها في ذات الله تعالى إلا أبو الحسين من الْمُعْتَزِلَةِ ، فإنه قال بتجددِ العالمِية بتجددِ العِلْمِ .

الثاني : الإضافات : ويجوز تجددُها اتِّفَاقًا من العُقَلَاءِ حتَّى يقال : إنَّ الله موجود مع العالم بعد أن لم يكن معه .

الثالث : السُّلُوب : فما تُسَبِّب إلى ما يستحيل اتِّصَافه تعالى به ، امتنع تجددُده كما في قولنا : ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، فإنَّ هذه سلُوب يمتنع تجددُها ، وإلاَّ جاز ، فإنَّه تعالى موجود مع كُلِّ حادث ، ويزول عنه المعية إذا عدم الحادث ، فقد تجدد له صفة بعد أن لم تكن .

وقال الزَّيْدِي<sup>(١)</sup> : المراد من الحوادث التي امتنع الباري أنَّ تحلُّ به ما له وجود حقيقي مَسْبُوق بالعدم ، لا المُتَجَدِّد من الصُّفَات الإضافية التي لا وجود لها : ككونه تعالى قبل العالم وبعده ومعه ، أو السُّلْبِيَّة : ككونه مثلاً غير رازقٍ لزيد الميِّت ، ولا ما يتبع تعلق صفاته ، كالخالق الرَّازِق .

وبالجملة ففرق بين الحادث والمتجدد ، فيجوز اتِّصَافه تعالى بالمتجدد ، إذ الصُّفَات المتجددة مَحْضُ اعتبار وإضافة ، فلم يلزم بذلك محال ، وبذلك يعلم محلُّ النزاع . انتهى .

عدمُ جواز قيام الحوادث بذاتِ الله - تعالى - أضلُّ من أصولِ الإمام الأشعري :

ومما ينبغي التَّنْبِيه عليه : أنه كما جعل ابن تَيْمِيَّة من جوازِ حُلُولِ الحوادث بذاتِ الله - تعالى - أصلاً عظيماً في مذهبه ، بنى عليه كثيراً من المسائل الاعتقادية التي يذهب إليها ، مثل : قوله بقيام الصُّفَات الاختياريَّة بالله تعالى

(١) الزبيدي : شرح الإحياء ٢ : ١٥٠ .

من الإرادة، والمجيء، والنزول، والغضب، والرضا، ويكون الله تعالى مُتَكَلِّمًا متى شاء، وبأن أفعال الله - تعالى - قديمة التَّوَعُّدِ حادثة الأفراد، وأنها مُتَسَلِّسَةٌ لا إلى نهاية، وقوله بقديم العالم .

كذلك جعل الإمام الأشعري من عدم جواز قيام الحوادث بذات الله تعالى أصلًا عظيمًا في مذهبه، بنى عليه كثيرًا من المسائل الاعتقادية التي يذهب إليها، مثل قوله بامتناع أن تقوم الصفات الاختيارية بذات الله تعالى مما يتعلّق بمشيئته وقدرته من الأفعال، وغير ذلك، فذهب إلى أن المجيء والنزول صفتان لله تعالى .

وليس مجيئه حركة ولا زوالًا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، وليس نزوله تعالى نقلة، لأنّه ليس بجسم ولا جوهر . قال البيهقي : « وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله - جلّ ثناؤه - فعل في العرش فعلًا سمّاه استواء، كما فعل في غيره فعلًا سمّاه رزقًا ونعمة، وغيرها من أفعاله، ثم لم يُكَيِّفِ الاستواء إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله - تعالى - توجد بلا مباشرة منه إيّاها ولا حركة » (١) .

وقال البيهقي : « وأما الإتيان والمجيء، فعلى قول أبي الحسن الأشعري رحمه الله : يُخْبِرُ الله يوم القيامة فعلًا يُسَمِّيهِ إتيانًا ومجيئًا، لا بأن يتحرك أو ينتقل، فإن الحركة، والشكون، والاستقرار، من صفات الأجسام . والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء، وهذا كقوله عز وجل : ﴿فَأَنبَأَ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٤١٠ .

مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿[النحل: ٢٦] . ولم يرد به إتياناً من حيث الثقل ، وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بنيانهم ، وخرب عليهم السقف من فوقهم ، فسُمي ذلك الفعل إتياناً .

وهكذا قال في أخبار الثرول : إنَّ المراد به فعلٌ يحدثه الله - عزَّ وجلَّ - في سماء الدنيا كل ليلة يُسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة ، تعالى الله عن صفات المخلوقين <sup>(١)</sup> .

وذهب الإمام إلى أنَّ رضاه عن الطائعين : إرادة نعيمهم ، وغضبه على العاصين : إرادته لعذابهم ، وإرادته تعالى : قديمة ، فالرُّضَا والغضب عنده قديمان . وهذا مذهب الإمام أحمد ، حيثُ قال فيما نقله عنه أبو الفضل التميمي : والرُّضَا والغضب صفتان من صفات نفسه ، ولم يزل الله غاضباً على ما سبق في علمه أنه يكون ممن يعصيه ، ولم يزل راضياً على ما سبق في علمه أنه يكون مما يرضيه .

وذهب الإمام الأشعري إلى أنَّ كلامه تعالى مغنى نفسي قديم قائم بذاته ، ليس بحرف ولا صوت ، وأنه لم يزل مُتَكَلِّماً ، كما أنه لم يزل عالماً ، ولم يزل قديراً . وهو قول ابن كُلاب ، لكن الموجود في كتبه الثلاثة : « الإبانة » و« اللمع » و« الرسالة إلى أهل الثغر » : أنَّ كلام الله قديم ، وأنه صفة قائمة بالله تعالى ؛ وأما أنه ليس بصوت ولا حرف ، وأنه معنى واحد ، وأنه لم يزل مُتَّصِفاً بكونه أمراً ونهياً وخبراً ، فهذه الأقوال غير منصووص عليها في هذه الكتب ، لكن نسبها إليه أعلام الأشاعرة وغيرهم : كابن فُوزك ، والشَّهرستاني ، وغيرهما <sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر نفسه ٤٤٨-٤٤٩ .

(٢) ابن فُوزك : مجرد مقالات الأشعري ٦٧ ، إمام الحرمين : الإرشاد ١٢٠ ، الشهرستاني : نهاية الإقدام ٣٠٤-٣١٣-٣٢٠ ؛ الملل والنحل ١ : ٩٦ .

وذهب الأشعري إلى صِحَّة دليل حدوث الأغراض والأجسام المبني على حلول الحوادث والتغير، وهما من صفات المُحدثات، لكنه اتَّفقَ بصعوبته ووعورة مشلكه .

وذهب إلى أنَّ إرادة الله أزليَّة مثل علمه، لا أنه يُريد في وقت دون وقت، ولا أنه يُريد أمراً بعد أن لم يكن مُريداً له .

وذهب إلى أنَّ أفعال الله تعالى حادثة، لأنها عبارة عن تعلُّقات قدرته تعالى، وتعلُّقات القُدرة حادثة .

وذهب إلى أنَّ أفعاله مُنفصلة عنه، وأنها غير قائمة بذاته .

فذهب بناء على ذلك إلى امتناع قدم نوع أفعال الله تعالى، وامتناع كونها مُتسلسلة لا إلى نهاية، وامتناع قدم العالم .

### نتائج هذا الفصل :

وبعد فقد توصَّلنا من هذه الجَوْلَة في «مَسْأَلَةِ حُلُولِ الحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى» بعد القَرَضِ والتَّحْلِيلِ الْآئِفِ إِلَى النَتَائِجِ الثَّالِيَةِ :

بيان بُطْلَانِ قول من قال : إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ قَدْ ثَبَتَ عَلَى الْإِعْتَزَالِ فِي الْأُصُولِ :

١ - أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وَغَيْرَهُ قَدْ أَخْطَئُوا فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْقَوْلَ بِإِمْتِنَاعِ حُلُولِ الحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي بَقِيَ عَلَى الْأَشْعَرِيِّ مِنْ بَقَايَا كَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(١)</sup> .

وذلك لأنَّ جمهور أهل السُّنَّةِ، ومنهم ابن كُلاب وأصحابه، قائلون بهذا القول كما سيأتي قريباً، وموافقة الأشعري للمُعْتَزِلَةِ فِي بَعْضِ أُصُولِهِمِ الَّتِي وَافَقَهُمْ عَلَيْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ أَوْ جُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا يَعْنِي بَقَاءَهُ عَلَى الْإِعْتَزَالِ فِي ذَلِكَ .

(١) ابن تيمية : منهاج السنة ١ : ٢٠٥ .



وهذه المسألة هي المسألة الوحيدة التي اتهم فيها الإمام الأشعري بنباته فيها علي مذهب المعتزلة، كما يقول ابن تيمية حيث قال: وأصل ذلك - أي اتهم الأشعري بنباته على بعض أصول المعتزلة - هو هذا الكلام؛ يعني القول بامتناع حلول الحوادث بذاته تعالى.

فظهر بطلان قول من قال: إن الأشعري عاد إلى مذهب أهل السنة في الفروع، وثبت على الاعتزال في الأصول.

٢ - أن هذه المسألة لم يخض فيها سلف الأمة وأئمتها، ولم يتحدثوا عنها بهذا التعبير، ولم يتعرضوا لها بهذه الصيغة.

٣ - أنه قد وصل إلينا من كلام أئمة السلف نصوص واضحة الدلالة على أن الله تعالى لا تحل بذاته الحوادث، منها: كلام الإمام أبي حنيفة، وكلام الإمام أحمد، وكلام الطحاوي.

٤ - أن المتكلمين في الليل والنحل وفي الفرق قد نسبوا القول بحلول الحوادث في ذاته تعالى إلى الكرامية، وإلى أناس آخرين مجسمة أو مشبهة مثل هشام الجواليقي، وهشام بن الحكم، وغيرهم، ولم ينسب أحد منهم - فيما أعلم - هذا القول إلى أحد من السلف، أو من أهل السنة، أو إلى فريق منهم سوى ابن تيمية.

٥ - أن الآمدي ادعى<sup>(١)</sup> أن هذا القول لم يذهب إليه أحد من أهل الليل وغيرهم سوى الكرامية والمجوس.

٦ - أنا نرى ابن تيمية ينسب هذا القول مرة إلى المجسمة والمشبّهة، ومرة إلى السلف، ومرة إلى معظمهم، ومرة إلى أهل السنة، ومرة إلى

(١) الآمدي: أبحاث الأفكار ١: ٤٥٥.

معظمهم ، ومرة إلى أهل الحديث ، ومرة إلى معظمهم .

وقال مرة أخرى : إِنَّ سلف الأئمة وأئمتها لم يتكلم أحد منهم في هذه المسألة نفيًا ولا إثباتًا .

فنسبة ابن تَيْمِيَّةَ هذه المسألة إلى من نسبها إليهم : ظاهرها التناقض ، ولئن سلَّمْنَا عدم التناقض فيها فلا ريب أنها مُضْطَرِبَةٌ ، وهذا ما يُوجِبُ التشكُّك في صِحَّةِ نسبة ابن تَيْمِيَّةَ هذا القول إلى الشَّلَفِ ، وإلى أهل السُّنَّةِ ، وإلى أهل الحديث .

بَيَانُ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِحُلُولِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ هُمْ فَرِيقٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ :

الذي انتهيتُ إليه بعد البحث أن أهل السُّنَّةِ كلهم لم يجمعوا على القول بعدم جواز حلول الحوادث في ذات الله تعالى ، كما يدلُّ عليه كلام الآمدي ، كما لم يجمعوا على القول بجواز الحُلُولِ كما يدَّعيه ابن تَيْمِيَّةَ في بعض كلامه ، بل الجمهور الأعظم من أهل السُّنَّةِ على القولِ بامتناع حلول الحوادث بذاته تعالى ، وذهب فريقٌ من أهل الحديث إلى القول بجواز حلول الحوادث في ذاته تعالى ، ومن المعروف عن معظم المُحَدِّثِينَ ضَعْفُهُمْ فِي الْمَعْقُولِ وَالْأَصُولِ ، وَجَرِيَانُهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ عَلَى حَسَبِ ظَوَاهِرِ الْمَنْقُولِ .

ووافقه على ذلك ابن تَيْمِيَّةَ . وابن تَيْمِيَّةَ خبيرٌ بمعرفة الفريق ومعرفة مقالاتهم ، لكنه قد اشتطَّ في نسبته هذا القول إلى أهل السُّنَّةِ عامة ، وفي جعله مذهبًا لهم ، وفي تبديعه لمن خالف هذا القول .

وقد قال بهذا التَّفْصِيلِ الإمام مُحَمَّدُ أَنُورُ الْكَشْمِيرِي ، قال (١) : «أما

(١) الكشميري : فيض الباري ٤ : ٥٣٢ .

المُحدِّثون فهم فيه على فرقتين : منهم : من أنكر قيام الحوادث بالبارئ تعالى ، ومنهم من أقَرَّه . بقي المتكلِّمون وقد اتَّفَقُوا على إنكاره ، وهو المذهبُ الأُسْلَم والأخْكَم .

وقد نسب الكشميري القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى إلى البخاري في «صحيحه» ، وذلك أخذًا من سياق البخاري بدون أن يصرِّح البخاري به ، حيث قال : فجعل - البخاري - الأفعال حادثَةً قائمةً بالبارئ تعالى ، على ما يليق به<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا التَّفْصِيل يدلُّ كلامُ الحافظ ابن حجر ، حيث قال في مغرِض بيان الأقوال التي قيلت في القرآن : ومُحْصَل ما نُقِل عن أَهْلِ الْكَلَامِ في هذه المسألة خمسة أقوال :

الأول : قول المُعْتَزِلَة : إنه مَخْلُوق .

والثاني : قول الكَلَابِيَّة : إنه قديم قائم بذات الرَّبِّ ليس بحُرُوف ولا أضوات ، والموجود بين الناس عبارة عنه ، لا عينه .

والثالث : قول السَّالِمِيَّة : إنه حُرُوفٌ وأضوات قديمة الأعين ، وهو عَيْنُ الحروف المكتوبة والأضوات المسموعة .

والرابع : قول الكَرَامِيَّة : إنه مُحدثٌ لا مَخْلُوق ...

والخامس : أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ غير مَخْلُوق ، « وإنه لم يزل يتكلَّم إذا شاء » ، نص على ذلك أحمد في كتاب «الرَّد على الجَهِمِيَّة» ، وافترق أصحابه فِرْقَتَيْن : منهم من قال : هو لازم لِدَآئِهِ ، والحُرُوف والأضوات مُفْتَرَنَةٌ لا مُتَعَايِنَةٌ ، ويُشْمِع

(١) المصدر نفسه ٤ : ٥٢٣ .

كلامه من يشاء . وأكثرهم قالوا : إنه مُتَكَلِّمٌ بما شاء متى شاء ، وأنه نادى مُوسَى عليه السَّلام حين كَلَّمَهُ ، ولم يكن نَادَاهُ من قبل<sup>(١)</sup> .

مذهبُ الإمام أحمد في قَضِيَّةِ حُلُولِ الحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى :

هذا القول الذي ذهب إليه أكثرُ أصحاب أحمد مبنًى على القول بقيام الحوادث بذاته تعالى .

وإذا كان الإمام أحمد أراد بقوله : لم يزل يتكلم إذا شاء ، هذا المعنى ، فيكون هو أيضًا قائلًا بجواز حُلُولِ الحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، ولعلَّه من أجل حَمَلِ ابن تَيْمِيَّةَ كلامه على هذا المعنى ؛ نسب إليه القول بجواز حُلُولِ الحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى .

لكن سبق أن نقلنا عن الإمام أحمد فيما رواه عنه أبو الفَضْلِ التَّمِيمِي أنه قال : إِنَّ الْقُرْآنَ كَيْفَ تَصَرَّفَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ . وهذا القول يُتَافَى حَمَلُ كَلَامِهِ الْآنْفِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فإنه يلزم على ذلك أن يكون الْقُرْآنُ حَادِثًا غَيْرَ قَدِيمٍ ؛ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ حِينَما أَنزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، كما أن مُنَادَاةَ مُوسَى كَانَتْ حَادِثَةً حِينَما نَادَاهُ ، وهذا القول الذي نقله أبو الفَضْلِ التَّمِيمِي عن أَحْمَدَ يُفِيدُ أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ فِي جَمِيعِ الْمَرَاتِبِ الْمَتَصَوِّرَةِ فِيهِ ، وأنه لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْحَدُوثِ فِي صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ ، وَلَا فِي مَرْتَبَةٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ . كما أَنَّ حَمَلُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى يَخَالِفُ عَقِيدَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وما كان عليه هو وَسَائِرُ السَّلَفِ مِنَ التَّشَدُّدِ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَعَمَّا يُوْهِمُ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ ، وَمِنَ الصَّبْرِ وَالتَّجَلُّدِ عَلَى مَقَاسَةِ الْمَحَنَةِ وَالْعَذَابِ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ .

(١) ابن حجر : فتح الباري ١٣ : ٤٩٣ .

من هذا التحليل ننتهي إلى أنَّ مسألة قيام الحوادث بذاته تعالى هي من مسائل الخلاف بين أهل السُّنَّة، إنَّ كان القول بجواز حلول الحوادث بذات الله تعالى خلافاً مُعتدّاً به، ولا يصحُّ عدُّ القول بقيام الحوادث بذاته تعالى مذهباً لأهل السُّنَّة، ثمَّ الحُكم بتبديع من خالفه، فالحُكم بتبديع أبي الحسن الأشعريّ أو الأشعرية بناءً على أنَّهم يقولون بامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، غير صحيح.

وهذه هي النتيجة التي قصدنا التوصل إليها في هذا الفصل. والله تعالى أعلم.

**تَحْقِيقُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى :**

أقول وبالله التوفيق: المتكلم في الشاهد من أجل تحقُّق الكلام اللفظي اللساني عنده، لا بدُّ من تحقُّق أمرين آخرين عنده:

**تقسيم الكلام إلى الكلام النفسي، والكلام اللفظي:**

قبل الكلام على هذين القسمين أوّد التنبيه على أمرين:

**الأمر الأول:** المعاني النفسية هي التي لا تختلف باختلاف اللغات،

ولا تتغير بتغير العبارات، وهو المعنى الذي نجده في أنفسنا عند إخبارنا عن قيام زيد. أعني النسبة الإيجابية بين القيام وزيد، وعند طلب القيام منه أعني النسبة الإنشائية الطلبية بيننا وبين زيد.

**الأمر الثاني:** الألفاظ المتخيَّلة التي يصوغها المتكلم في ذهنه بإحدى

اللغات، ثم يتكلَّم بها بلسانه باللغة نفسها.

فتحقِّق هناك ثلاثة أنواع من الكلام: المعاني التي لا تختلف باختلاف

اللغات والتَّعْبِيرَات، والألفاظ المتخيَّلة الذهنية، والألفاظ اللسانية، ويمكن أن

نختصرها إلى قسمين: الكلام المعنوي النفسي، والكلام اللفظي، وهو مُنْقَسِمٌ

إلى قسمين: لفظي نفسي، ولفظي لساني.

وبعد هذه التَّوْطِئَةُ نَقُولُ :

قد أثبت الإمام الأشعري والأشاعرة ، وكذلك المائريديَّةُ لله تعالى نوعين من الكلام على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز .

**النوع الأوَّل :** الكلام المعنوي النَّفْسِي ، وقالوا : إنه معنى قديم قائم بذاته ليس بحرف ولا صوت ، وهو معنى واحد بسيط غير متجزئ منقسم إلى الخبر والأمر والتَّهْيِي في الأزل . هذا هو مذهب ابن كُلاب ، إلَّا أنه قال : إنه غير منقسم إلى ذلك في الأزل ، وإنما ينقسم إلى ذلك فيما لا يزال بناء على قوله بامتناع خطاب المعدوم ، والإمام الأشعري قال بجواز خطاب المعدوم ، فمن أجل ذلك قال بانقسامه في الأزل إلى الأقسام المذكورة .

وهذا النوع من الكلام - وهو الكلام المعنوي النَّفْسِي - مما لا ينبغي لأحد من العقلاء أَنْ يُخَالَفَ في ثبوته لله تعالى لأنَّ الله تعالى أمرٌ ، ناهٍ ، مُخْبِرٌ ، ولا تحقُّق لهذه الصِّفَات بدون الكلام المعنوي ، لكن الْمُعْتَزِّلَةَ نفوه عن الله تعالى وأثبتوا لله الكلام اللَّفْظِي فقط ، وقالوا : إنه مَخْلُوقٌ ، خَلَقَهُ اللهُ تعالى في الشَّجَرَةِ أو في جبريل أو في النبي . والحنابلة أثبتوا لله تعالى الكلام اللَّفْظِي ، ولم يتكلَّموا على الكلام المعنوي لا نفياً ولا إثباتاً .

هذا هو المشهور عن الحنابلة .

وذهب القاضي أبو يعلى منهم إلى ما ذهب إليه الأشاعرة . قال : « وهو سُبْحَانَهُ عَالَمٌ يَعْلَمُ وَاحِدٌ ، وَقَادِرٌ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَحَيٌّ بِحَيَاةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ » . وقال : « غير ممتنع أَنْ له كلاماً واحداً بُلْغَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ يحصل الإِفْهَامُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بُلْغَتُهُ » <sup>(١)</sup> .

(١) أبو يعلى : المعتمد في أصول الدين ٤٩-٧٩ .

وقد استدللَّ الأشاعرة على إطلاقِ الكلام في اللغة على المعنى النفسي بكلام الله تعالى وكلام رسوله ، وكلام أقحاح العرب . قال الباقلاني : « وممَّا يدلُّ على أنَّ حقيقة الكلام هو المعنى القائم بالنفس من الكتاب والسنة وكلام العرب ، ما نذكر ... وقوله تعالى مُخْبِرًا عَنِ الْكُفَّارِ : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة : ٨] . وقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يقول الله تعالى : إذا ذُكِرَني عَبْدِي فِي نَفْسِهِ ... » . ويدلُّ على ذلك أيضًا قول عُمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : « زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا ، فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ فَرَادَ عَلَيْهِ » . فَأَثْبَتَ الْكَلَامَ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ نَطْقٍ لِسَانًا ، وَعَمَرَ ﷺ كَانَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ وَالْفَصَاحَةِ .... والعربي الفصيح يقول : كان في نفسي كلام ، وكان في نفسي قول ، وكان في نفسي حديث ، إلى غير ذلك ، وأنشد الأخطل :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ ذَلِيلًا<sup>(١)</sup>

اختلاف الأشاعرة في حدوث الكلام اللفظي لله تعالى وقدمه :

النوع الثاني من الكلام الذي أثبتته الأشاعرة لله تعالى هو الكلام اللفظي ، وبعد اتِّفَاقِهِمْ على ثبوته لله تعالى على وجه الحقيقة لا المجاز ، اختلفوا في قَدَمِهِ وَحُدُوثِهِ ، فذهب جمهورُ الأشاعرة والمُعْتَزِّلَةِ عامة إلى حُدُوثِهِ ، وإلى أَنَّهُ غير قائم بالله تعالى لأنَّه تعالى لا يكون محلًّا للحوادث ، بل هو قائم بغيره تعالى ، وذلك لأنَّهم رأوا أَنَّ الكلام اللفظي لا يتحقَّقُ إِلَّا بِحُرُوفٍ وَكَلِمَاتٍ وَأَلْفَاظٍ مَرْتَبَةٍ مُتَعَاقِبَةٍ ، مَوْقُوفٌ وَجُودَ الْمَتَأَخَّرِ مِنْهَا عَلَى انْقِضَاءِ الْمَتَقَدِّمِ . وهذا من صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ ، فمن أَجْلِ ذلك قالوا بحدوثه ؛ بمعنى أَنَّ الله تعالى هو الذي استقلَّ بإخدايه بِذُنْ كَشَبٍ لِأَحَدٍ فِيهِ ، أوجدَه اللهُ تعالى في

اللُّوحَ الْمُحْفُوظَ أَوْ فِي الشَّجَرَةِ أَوْ فِي جَبْرِيلَ مَثَلًا . وَهُوَ كَلَامُهُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ يُؤَدِّيهِ النَّاسُ بِحُرُوفِهِمْ وَأَصْوَاتِهِمْ حِينَ تَلَاوَتِهِمْ لَهُ ، نَظِيرَ تَلَاوَتِهِمْ لغيره من كَلَامِ النَّاسِ . وَمَعَ قَوْلِهِمْ بِحُدُوثِ الْكَلَامِ اللَّفْظِيِّ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا : لَا يَجُوزُ التَّضَرُّيحُ بِذَلِكَ إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ لِثَلَا يَسْبِقُ الْوَهْمُ إِلَى حُدُوثِ الْكَلَامِ الْمَعْنَوِيِّ النَّفْسِيِّ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

وذهب فريقٌ من الأشاعرة إلى قدم الكلام اللفظي وقيامه بالله تعالى كالكلام المعنوي، وأجابوا عن شبهة الجمهور والمعتزلة بالترتيب، والتقدم، والتأخر، والابتداء، والانقضاء، بأنَّ هذا قياسٌ منهم للغائب على الشاهد، ومن المقرر أنَّه غير مقبول، فإنَّ التَّرتيب المذكور إنما هو في كَلَامِ الْمَخْلُوقِ لَعَدَمِ مُسَاعَدَةِ الْآلَةِ . وَأَمَّا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ اللَّفْظُ مَعَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَفْظٌ نَفْسِي كَالْمَعْنَى ، قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى بِتَرْتِيبٍ وَتَقَدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ ، ذَاتِيٌّ لَا زَمَانِي ، وَبِدُونِ ابْتِدَاءٍ وَانْقِضَاءٍ ، وَبِدُونِ صَوْتٍ ، وَمِمَّا يُخَاكِي ذَلِكَ مُخَاكَاةً بَعِيدَةً وَجُودِ الْأَلْفَاظِ فِي نَفْسِ الْحَافِظِ . فَإِنَّ جَمِيعَ الْحُرُوفِ بَهِيئَاتِهَا التَّأَلُّفِيَّةِ مُحْفُوظَةٌ فِي نَفْسِهِ مَجْتَمِعَةٌ الْوُجُودِ فِيهَا ، وَلَيْسَ وَجُودُ بَعْضِهَا مَشْرُوطًا بِانْقِضَاءِ الْبَعْضِ وَانْعِدَامِهِ فِي نَفْسِهِ ، فَيَبْطُلُ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْتِيبٌ لَا يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَ : «مُلْعٍ» وَ«لَمْعٍ» وَنَظَائِرِهِمَا .

وممن ذهب إلى هذا الرأي الإمام عبد الكريم الشهرستاني في كتابه « نهاية الإقدام »<sup>(١)</sup> . وقال السيد الشريف (ت ٨١٦هـ) في مقالة في « شرح المواقف »<sup>(٢)</sup> أوردها للإيجي (ت ٧٥٦هـ) : إِنَّهُ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْقَاضِي عَضُدُ الدِّينِ الْإِيجِي . وَادَّعَى الْقَاضِي أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ ، وَذَلِكَ

(١) الشهرستاني : نهاية الإقدام ١١٣-١١٧ .

(٢) الحرجاني : شرح المواقف ٨: ١٠٣ .



بحمل المعنى في قول الشيخ : « الكلام معنى نفسي » ، على ما يقابل الذات لا ما يقابل اللفظ ، وذهب إليه السعد التفتازاني ، والسيد الشريف الجرجاني ، وقد علّق السعد القول به على إمكان تصوّر وجود الألفاظ بدون ترتيب ، وقد يئثا إمكانه . وكان شيخنا المحقق الكبير الشيخ محمد العريبي يؤيد هذا المذهب ويذهب إليه ، وهو المختار عندنا .

والفرق بين هذا المذهب ومذهب الحنابلة أنّ أهل هذا المذهب يقولون بقدّم الكلام النفسي وقيامه بذاته تعالى بمعنى اللفظ النفسي من نوع ما يُعبر عنه بالنسبة للإنسان بحديث النفس ، وهو يكون بدون صوت كما يفيد وصف الكلام بالنفسي .

وأما الحنابلة فقد ذهبوا إلى أنّ كلام الله تعالى مؤلّف من أصوات وحروف مُترتبة ، وأنها قائمة بذاته تعالى .

**تحقيق مذهب الإمام الأشعري في كلام الله تعالى :**

الذي قرّنا أولاً أنه مذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري هو الذي نسبته إليه أعلام الأشاعرة ، مثل ابن فورّك ، والشهرستاني ، والجويني ، وغيرهم . وأما كتبه الثلاثة : « الإبانة » ، و« رسالة إلى أهل الثغر » ، و« اللّمع » ، فالذي فيها : أنّ الكلام وصفٌ لله تعالى ، قديم قائم به تعالى ، وأنّه من صفات الذات مثل العلم والقُدرة .

وأما أنّه هل هو عبارة عن المعنى النفسي ، وهو شيء واحد بسيط لا يتجزأ إذا عبّر عنه بالعربي كان قرّنا ، وإذا عبّر عنه بالعبرانية كان تورا ، وإذا عبّر عنه بالشريانية كان إنجيلاً ، كما نسب هذا القول إليه أعلام الأشاعرة ، أم أنّ كلام الله عنده عبارة عن اللفظ والمعنى ، وهو بهذا المعنى قديم قائم

بذاته تعالى كما نسبه إليه القاضي عضد الدين، ليس في كُتبه الموجودة شيء من التصريح بذلك .

لكن قُوة كلامه في « الإبانة » تُشعر بأنه قائل بهذا القول الأخير ، وهو أنه عبارة عن اللَّفْظ والمعنى ، وعَقَّب كلامه الذي يُشير إلى ذلك بقوله : « ولا يجوز أن يُقال : إِنَّ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ، لأنَّ الْقُرْآنَ بِكَمَالِهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ » ، وهذا الكلام يُؤيد ما تُشعر به قُوة كلامه المُتقدِّم عليه ، لأنَّه إن كان كلام الله معنى واحدًا بسيطًا لا يتجزأ ، فلا يصحُّ إطلاق هذا الكلام بالنسبة إليه ، لأن هذا الكلام إنما يصحُّ إطلاقه فيما يتجزأ ويتبعَّض ، وكلام الله على هذا القول بسيط غير متجزئ ولا مُتبعَّض .

فلو كان الكلام عنده معنى واحدًا غير مُتجزئ ، لما قال : ولا يجوز أن يُقال : « إِنَّ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ، لأنَّ الْقُرْآنَ بِكَمَالِهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ » ، ولا يصحُّ له أن يقوله . وهذا يُوافق ما نسبه إليه القاضي عضد الدين إلى الإمام أبي الحسن ، ويُخالف ما نسبه إليه القوم ، من أنَّه معنى واحد لا يتجزأ ، إن عبَّر عنه بالعربية فهو قُرْآن ، وإن عبَّر عنه بالعبرانية فهو تَوْرَة ، وإن عبَّر عنه بالشرىانية فهو إنجيل ، وهذا الأخير هو مذهب ابن كُلاب ، نقله عنه الشيخ أبو الحسن الأشعري<sup>(١)</sup> . ونقله عنه غيره من أعلام الأشاعرة ، وغيرهم ، ونسبوه أيضًا إلى الإمام الأشعري .

قال ابن فورك<sup>(٢)</sup> : « وكان الأشعري يقول : إِنَّ كلام الله تعالى شيء واحد ، لا يتجزأ ولا ينقسم ، ولكنه مُحيط بما لا يتناهى من المعاني .

وإذا قيل : إنه كلمات ، كما قال الله تعالى : ﴿ مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٥٨٤-٥٨٥ .

(٢) ابن فورك : مجرد مقالات الأشعري ٦٦ .

[لقمان: ٢٧]، كان على معنى التّفخيم والتّعظيم، وأنه يتّوب مناب الكلمات .

وليتّ بيغري هل للشّيخ في الكلام رأيان؟! هذا هو الذي أراه، لأنّ معظم أصحابه نقل عنه ما هو المشهور من مذهبه الذي هو مذهب ابن كُلاب، وليس من المعقول تواطؤهم على الخطأ في هذا الثقل .

والقاضي عضد الدّين نسبّ إليه القول بأنّ كلام الله عبارة عن الألفاظ والمعاني، وهي مُتجزئة، وغير مُتناهية، وهذا هو الموافق لظواهر التّصوّص من الكتاب والسّنة .

مذهب السّلف في القرآن :

هذا هو مذهب السّلف، فإنّ المبحث التي جرت على السّلف في قضية «خلق القرآن» إنما كانت دائرة على الألفاظ، حيث إن المُعترّلة كانوا يقولون بخلق القرآن، والقرآن عندهم هو الألفاظ المخلوقة، والمُعترّلة لا يقولون بالمعنى القائم بالله تعالى، فكانوا يُطالبون أهل السّنة بالقول بما يقولون هم به من حدوث القرآن بمعنى الألفاظ المخلوقة، وكان أهل السّنة يمتنعون عن القول بهذا القول، وقاسوا في هذا السّيل ما قاسوا، فلو كانوا يقولون بما قال به ابن كُلاب من أن الكلام القديم القائم بذات الله هو المعنى التّفسي، وأنّ الألفاظ حادثة - وهذا هو الذي تقرّر عند مُعظم الأشاعرة مذهباً لهم، ونسبوه إلى الإمام الأشعري -، لكانوا مُتفقين مع المُعترّلة في القول بحدوث الألفاظ، وهذا ما كان المُعترّلة يُطالبونهم بالقول به، فلماذا إذاً يكون التّعذيب من جانب المُعترّلة لهم؟ ولماذا يكون الصّبر والتّجلّد على مُقاساة العذاب من جانب أهل السّنة؟ فهذا التّعذيب من قبل المُعترّلة، ومُقاساة العذاب من قبل أهل السّنة يدلّ دلالة قاطعة على أنّ السّلف كانوا قائلين بقدّم القرآن، بمعنى اللفظ والمعنى .

وهذا ما قرّر الشّهْرَسْتَانِي أَنَّهُ مَذْهَبُ السَّلَفِ ، وَنَسَبَ الْقَوْلَ بِهِ الْقَاضِي عَضُدُ الدِّينِ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي «الْإِبَانَةِ» دَلَالَةً قَرِيبَةً مِنَ الصَّرَاحَةِ ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ آنفًا . فَهَذَا الْقَوْلُ إِذَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ هُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ لَهُ فِي ذَلِكَ .

مَذْهَبُ ابْنِ كَلَّابٍ فِي الْقُرْآنِ ، وَمَا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْهِ :

أَمَّا ابْنُ كَلَّابٍ فَبِنَاءٌ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ امْتِنَاعِ حُلُولِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ يَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ بِمَا قَالَ بِهِ السَّلَفُ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ الْأَلْفَافَ مُتَرْتِبَةً مُتَعَايِنَةً ، لَهَا ابْتِدَاءٌ وَانْقِضَاءٌ ، وَهَذِهِ صِفَاتُ الْمُخْدَثَاتِ ، فَمِنْ أَجْلِ الْهَرُوبِ مِنْ هَذَا اللَّازِمِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ اخْتَرَعَ الْقَوْلَ بِقَدَمِ الْمَعْنَى النَّفْسِيَّةِ ، قَالَ : إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرٍ وَاحِدٍ بَسِيطٍ ، لَا يَتَجَزَّأُ وَلَا يَتَبَعُضُ ، وَلَا يَتَعَدَّدُ مِثْلَ عِلْمِهِ تَعَالَى ، وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِيمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِ ، وَقَدْ أَجَبْنَا آنفًا عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الَّتِي هِيَ شُبْهَةُ الْمُعْتَزِّلَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِحُدُوثِ الْقُرْآنِ .

وَيُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ كَلَّابٍ بِأُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ مُخَالَفٌ لظَوَاهِرِ التَّصَوُّصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الناس: ٢٧] . وَقَدْ وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ جُمْلَةٌ كَبِيرَةٌ

في هذا المعنى ، وهذه الآيات والأحاديث تدلُّ على كثرة كلام الله تعالى كثرةً خارجةً عن الحضر .

الثالث : يلزم عليه أن يكون القرآن ، والتوراة ، والإنجيل ، والزبور أموراً متَّحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ، وهذا ما لا يقوله عاقل .

الرابع : أن هذا مذهب غير معقول ، وقد اعترف بانعدام مقولتيه إمام الحرمين نقله عنه السَّعد في «شرح المقاصد»<sup>(١)</sup> . وأقره عليه . كيف يكون شيء واحد بسيط غير مُتجزئ ولا مُتبعض أمراً مرّة ، ونهياً مرّة أخرى ، ومرّة أخرى خبراً ، ومرّة قرآناً ، ومرّة توراة ، ومرّة أخرى إنجيلًا ، ومرّة سورة البقرة ، ومرّة أخرى سورة الإخلاص ؟!

وما قاله ابن كُلاب من قياسه على صفة العلم وأنها صفة واحدة كثيرة التعلُّقات ، غير صحيح ، لأنَّ العلم صفة انكشاف يصحُّ أن ينكشف بها - وهي صفة واحدة غير مُتكررة - أمور كثيرة ، بخلاف الكلام ، فإنَّه يكون مرّة أمراً ، وأخرى نهياً ، ومرّة قرآناً ، وأخرى إنجيلًا ، ومرّة أخرى توراة ، ولا يتصور فيما هذا وضفه البساطة وعدم التجزؤ . وأن يكون صفة واحدة كثيرة التعلُّقات .

مذهب ابن تيمية في كلام الله تعالى وبيان زيفه :

بعد هذا نريد أن نتعرّض لمذهب ابن تيمية حيث يقول : إنَّ نوع كلام الله تعالى قديم وأفراده خادثة . وجعل النوع من صفات الذات ، والأفراد من صفات الفعل الحادثة القائمة بذات الله تعالى ، وهذا القول مردودٌ عليه بأمرين : الأول : أنه - كما قدّمنا - مُخالفٌ لبداية العقول ؛ لأنَّ النوع عبارة عن مجموع الأفراد ، فإذا كانت الأفراد حادثة كان النوع حادثاً لا محالة .

(١) التفنازاني : شرح المقاصد ١٠٦:٢ ، ١١٩:٣ .

الثاني : أنه مُستلزم للقول بحدوث القرآن ، لأنه إن كان للكلام أفراد ، وكانت أفراد الكلام حادثة ، كان القرآن حادثاً ، لأنَّ القرآن يكون حينئذ من أفراد الكلام ، نزل بعد الثَّوراة والإنجيل ، ولا يكون عبارة عن نوع الكلام ، فيكون حادثاً مَخْلُوقاً .

الثالث : أنَّ ابن تَيْمِيَّةَ ينسب رأيه هذا كسائر آرائه إلى الشَّلَف ، مع أنَّ الشَّلَف مُجمعون على القول بعدم خَلْقِ القرآن مُطلقاً ، ولم يقل أحدٌ منهم بهذا التَّفصيل ، بل في كلام الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد ما ينفي القول بهذا التَّفصيل .

قال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» : « وقد كان الله تعالى مُتَكَلِّماً ولم يكن قد كَلَّمَ مُوسَى ... فَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لَهُ فِي الْأَزَل ... وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِالْآلَاتِ وَالْحُرُوفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِلَا حُرُوفٍ ، وَلَا آلَةٍ ، وَالْحُرُوفُ مَخْلُوقَةٌ ، وَكَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » .

فقول الإمام أبي حنيفة : « فَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لَهُ فِي الْأَزَل » نصٌّ على نفي هذا التَّفصيل ، ونفي للقول بحدوث ما سَمَّاهُ ابن تَيْمِيَّةَ أفراد الكلام وحكم بحدوثه ، لأنه لو كان للكلام أفرادٌ لكان الكلام الذي كَلَّمَ اللَّهُ بِهِ مُوسَى من تلك الأفراد .

ونقل أبو الفَضْلِ التَّيْمِي عن الإمام أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ كَلَّمَاهُ هُوَ بِهِ مُتَكَلِّمٌ ، وَذَلِكَ صِفَةٌ لَهُ فِي ذَاتِهِ ، خَالَفَ بِهِ الْخُرْسُ وَالْبُكْمُ وَالشُّكُوتُ ، وَامْتَدَحَ بِهَا نَفْسَهُ ... وَكَانَ يَقُولُ : « إِنَّ الْقُرْآنَ كَيْفَ تَصَرَّفَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » . وَرَوَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِسَنَدِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَزْدَعِيِّ التَّيْمِي فِيمَا كَتَبَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَى مُسَدَّدَ بْنِ مُسْرَهَدٍ : قَالَ : « مَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ فَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ فَغَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَمَا فِي

اللُّوحَ المحفوظَ فغير مَخْلُوق»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام من الإمام أحمد نَصَّ على أنه لا يُحكَم على القرآن بأنه صفة فعل، ولا بالحدوث بوجه من الوجوه، ولا في مرتبة من المراتب، حيث قال أَوَّلًا: إِنَّ الكلام صفة لله في ذاته، فجعل الكلام صفة ذات، ولم يجعله صفة فعل، ثم قال: «إِنَّ القرآن كيف تَصَرَّفَ غير مَخْلُوق»، وقال: «ما تَكَلَّمَ الله به فليس بِمَخْلُوق»، وما أخبر به عن القرون الماضية فغير مَخْلُوق، وما في اللُّوح المحفوظ غير مَخْلُوق»، فنفي المَخْلُوقِيَّة عن القرآن في جميع الصُّور وفي كُلِّ المراتب، وحكم بعدم الخلق لما سَمَّاه ابن تَيْمِيَّة أفراد الكلام وحَكَمَ بحدوثه. وهذا ردٌّ لِفِكْرَة قدم التَّوَع وحدث الأفراد، الذي يقول به ابن تَيْمِيَّة، وينسبه إلى السَّلَف، فالقول بأن كلام الله قديم التَّوَع حادث الأفراد - مُخَالَف لصريح كلام الإمام أبي حنيفة، وكلام الإمام أحمد، كما أنه مُخَالَف لعقيدة السَّلَف.

ولو كان مذهب السَّلَف هو مذهب ابن تَيْمِيَّة هذا، فلماذا قاسى السَّلَف ما قاسوه في المحنة من أجل امتناعهم عن القول بِخَلْقِ القرآن؟ وكان من الشائخ لهم أَنْ يَقُولُوا: القرآن مَخْلُوق، وَيَقْصِدُوا به الأفراد دون التَّوَع.

الرَّابِع: أَنَّ رأي ابن تَيْمِيَّة هذا كما أنه مُخَالَف لمذهب السَّلَف، مُخَالَف لما ثَبَتَ عن الإمام أحمد أَنَّهُ أَوَّلُ قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢] بأنه مُحدث نزوله على مُحَمَّد - صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم - لا نفسه<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنه لو فرض أَنَّ لكلام الله تعالى أفرادًا، لكان الآتي للنَّاس من الذِّكْرِ من أفراد الكلام، ولم يَكُنْ

(١) ابن الجوزي: مناقب الإمام أحمد ٢٢٥.

(٢) أحمد بن حنبل: الرد على الجَهْمِيَّة ٢٤٦-٢٤٧.

الآتي إليهم هو النوع ، وقد حكم الإمام أحمد على الآتي لهم بالقدم ، وحمل الحدوث الوارد في الآية على حدوث النزول لا على حدوث الأفراد ، فهذا الكلام الثابت عن الإمام أحمد ردٌ لفكرة قدم النوع وحدث الأفراد .

الخامس : أنَّ الإمام أحمد قد كان شديد الإنكار على من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، مع أنه كلام صحيح قد قال به فريق كبير من أئمة أهل السنة كالْحُسَيْنِ الْكِرَائِسِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، وَدَاوُدَ الْأَصْفَهَانِيَّ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَمِنْ أَجْلِ إِبْتِهَاتِ ذَلِكَ أَلَفَ كِتَابَهُ «خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ التَّلَفُّظَ بِهَذَا الْقَوْلِ مُوْهِمٌ لِلْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَقَدْ يَكُونُ ذَرِيعَةً لِلْقَوْلِ بِخَلْقِهِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ .

فلو كان أحدُ النَّاسِ قال بقول ابن تَيْمِيَّةَ هَذَا عَلَى عَهْدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَمَاذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ؟ فَهَلْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يُسَلِّمُ لَهُ هَذَا الْقَوْلَ ، وَهُوَ الَّذِي قَاسَى مَا قَاسَى فِي سَبِيلِ مُعَارَضَةِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا ، أَمْ كَانَ يُعَارِضُهُ ، وَيُشَدِّدُ التَّكْيِيرَ عَلَيْهِ وَيَدَّعِيهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ؟ لَا شُبْهَةَ أَنَّ الاحْتِمَالَ الْأَخِيرَ هُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ مَوْقِفَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَشَدَّةَ صَلَابَتِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

### الْكَلَامُ عَلَى دَلِيلِ حَدُوثِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ :

من فروع القول بامتناع قيام الحوادث بذات الله تعالى دليل حدوث الأعراض المقتضي لحدوث الأجسام ، الذي نظمته الفلاسفة للاستدلال به على حدوث العالم ، والتَّوَصُّلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَجُودِ الْخَالِقِ الْبَارِي ، وَتَبْعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْمُعْتَزِّلَةُ ، ثُمَّ رَكَزَ عَلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وذلك حيث أثبتوا حدوث الأعراض أولًا ، واشتدلوا به على حدوث



الأجسام لعدم خلوها عن الأعراض ، وقالوا : ما لا يخلو من الحادث حادث ، واستدلوا بذلك على وجود الخالق المبدع للعالم .

والإمام الأشعري من أجل قوله بامتناع قيام الحوادث بذات الله - تعالى - سلم للفلاسفة والمعتزلة دليلهم هذا ، ورأى أنه دليل صحيح ، لكنه خالف المعتزلة في أمرين :

الأول : أن الأشعري لم يلتزم بما رآه المعتزلة لوازم لهذا الدليل ، مثل إنكار العلو والفرقية لله تعالى ، ونفي الصفات الخبرية ، فأثبت العلو والاستواء كما أثبت الصفات الخبرية كالوجه واليد والعينين مع نفي الجسمية ولوازمها عنها حيث أثبت هذه الأمور صفات لله تعالى بلا كيف ولا حد ، فوافق بذلك النص ولم يخالف العقل والدليل .

الثاني : أن الإمام الأشعري مع تسليمه لهم هذا الدليل انتقده بأمرين :

الأول : شدة خفائه وغموضه ، ووعورة مسلكه ، وأنه لا يتم الاستدلال به إلا بعد رتب كثيرة يطول فيها الخلاف ، ويدق عليها الكلام .

الثاني : أن هذا المنهج في الاستدلال على حدوث العالم ، ووجود الصانع له ليس منهجاً نبوياً ، وإنما هو منهج الفلاسفة صاروا إليه لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز مجيئهم .

فاعتبر الإمام الأشعري هذا الدليل - إذا - مثل لحم يحمل غث على رأس جبل وغبر ، لا سهل فيزنتقى ولا سمين فينتقى .

واستغاض الإمام الأشعري عن هذا الدليل بدليلين آخرين :

الأول منهما : بناءه على جملة من الآيات التي استدلل الله تعالى بها على وجوده باختلاف الصور والهيئات واختلاف اللغات ودلائل الأنفس والآفاق .

الثَّانِي : بناءً على ثبوت ما يدلُّ على صِدْق الرُّسُولِ في دعوى الرِّسَالَةِ من الدَّلَائِلِ والمعْجَزَاتِ ، وأنَّه بعد ثبوت صِدْق الرُّسُولِ في دعواه الرِّسَالَةِ بدلائله ، تَوَخَّذَ أَخْبَارَهُ كُلِّهَا مُسَلِّمَةً ، ومنها إخباره بحدوث العالم ، ووجود الخالق البَارِئِ . فَإِنَّ ثَبُوتَ الشَّرْعِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى ثَبُوتِ الثَّبُوتِ فَقَطْ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا .

أما جمهور مُتَأَخَّرِي الْأَشَاعِرَةِ أو كثير منهم فوافقُوا الْمُعْتَزِلَةَ بالنسبة إلى هذا الدَّلِيلِ في أمرين خالفوا فيهما شيخهم :

الأول : حضرهم دليل حدوث العالم ، وإثبات الباري تعالى في دليل حدوث الأعراض والأجسام الذي نظَّمَهُ وَرَكَّزَ عَلَيْهِ الْفَلَّاسِفَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ .

الثَّانِي : أَنَّهُمْ بَنَوْا عَلَيْهِ مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ نَفْيِ الْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَنَفْيِ الصُّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ مِمَّا يَقْتَضِي فِي الشَّاهِدِ الْجَسَمِيَّةِ وَلَوْازِمَهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الفصل الخامس : بيان أن ثبوت الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلُفِ مُوقُوفٌ عَلَى الْعَقْلِ :

أقول : من أجل أن تتضح قضية تَوَقُّفِ ثَبُوتِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلُفِ عَلَى الْعَقْلِ ، لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ قَضِيَّةِ ثَبُوتِ الشَّرْعِ عَلَى الْمَكْلُفِ ، حَتَّى يَتَّضِحَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ثَبُوتِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلُفِ ، وَلَا تَلْتَبِسَ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى ، فَنَقُولُ :

الفرق بين ثبوت الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلُفِ ، وَثَبُوتِهِ عَلَى الْمَكْلُفِ ، وَبَيَانُ أَنَّ الْأَوَّلَ عَقْلِي ، وَالثَّانِي شَرْعِي :

أَمَّا ثَبُوتُ الشَّرْعِ عَلَى الْمَكْلُفِ فَمِنْ الْمَقْرَرِ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ يَرَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَثْبُتُ عَلَى الْمَكْلُفِ إِلَّا بِالشَّرْعِ ، وَأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِلْعَقْلِ فِي ثَبُوتِ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْمَكْلُفِ ، فَنفى الإمام الْأَشْعَرِيُّ الْقَوْلَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ

العقلين أولاً، وقال: الحسن: ما ورد الشرع بحسنه، والقبیح: ما ورد الشرع بقبحه، وبتعبير آخر: ورد الشرع بطلب الفعل فحسّن، وورد بالنهي عنه فقبّح، على خلاف ما يقوله الْمُعْتَزَلَةُ من أَنَّ الفعل حسن فطلب، وقبح فنهى عنه. ثم بنى الإمام الأشعري على أصله هذا قوله: إِنَّه لا حكم للعقل بشيء من الأحكام الشرعية، وأن ثبوت الأحكام الشرعية كلها - ومن جملتها وجوب معرفة الله تعالى ووجوب النظر في مُعْجَزَات الرّسول على المكلف - متوقفة على ورود الشرع مع بلوغ الدّعوة إلى المكلف، فلا يجب عند الأشعري على المكلف قبل ورود الشرع وبلوغ الدّعوة إليه شيء من الأحكام الشرعية بما فيه معرفة الله تعالى، فلا يُؤَاخِذ الإنسان قبل ذلك عنده بما هو عليه من الكفر والشرك وسائر المعاصي، بل هو من أهل النّجاة، ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥]، إلى غير ذلك مما يدل على هذا الأمر من الآيات.

نقل ابن فورك عن الإمام الأشعري أَنَّهُ كان يقول: «إِنَّ وَجُوبَ النَّظَرِ فِي مُعْجَزَةِ الرّسول إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ أَيْضًا بِإِجَابِ الرّسول، وهو إيجاب الرّسول ذلك عليه بقوله وأمره ونهيه ووعدته ووعيده، فإذا كان الرّسول صادقاً وجب الفعل بقوله وإيجابه، وليس يتعلّق وَجُوبُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِعِلْمِهِ بِوُجُوبِهِ وَصَحَّةِ أَمْرٍ مِنْ يُوجِبُهُ، وبصدق من يخبره عن ذلك، لأنّ الواجب قد يتقرّر وجوبه وإن لم يُعْلَمَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. هذا عن ثبوت الشرع على المكلف.

وأما ثبوت الشرع عند المكلف بمعنى اعتقاده بصحّة الشرع، وجزمه بصحّته فهو عند الأشعري وعند الأشاعرة عامّة موقوف على العقل، بمعنى

(١) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري ١٧٢.

أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ بِالعَقْلِ ، وَهَذَا الْحُكْمُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْخِلَافُ فِيهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَدِيهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى ثُبُوتِ شَيْءٍ بِنَفْسِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، لِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الْإِثْبَاتِ الْمَفْرُوضِ أَنَّهُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ الثَّبُوتِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُهُ أَمْرًا آخَرَ مُسَلَّمًا ثَبُوتُهُ ، فَمَا دَامَ أَنَّ الشَّرْعَ لَا يَزَالُ غَيْرَ ثَابِتٍ عِنْدَ الْمُكَلَّفِ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ لَهُ عَلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَهُ بِهِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَهُ بِأَمْرٍ آخَرَ ، وَهُوَ الْعَقْلُ فَقَطْ .

وَذَلِكَ أَنَّ أَسْبَابَ الْعِلْمِ لِلنَّاسِ ثَلَاثَةٌ : الْحِسُّ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ . وَالشَّرْعُ لَيْسَ مِنَ الْمُحْسُوسَاتِ حَتَّى يَثْبُتَ بِالْحِسِّ ، وَهُوَ نَفْسُهُ الْخَبَرُ الصَّادِقُ ، فَلَا يَصِحُّ إِثْبَاتُهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَبْقَ مَعْنَى لِإِثْبَاتِهِ إِلَّا الْعَقْلُ .

الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ بِتَوْقُفِ ثَبُوتِ الشَّرْعِ عَلَى الْعَقْلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى ثَبُوتِ الرِّسَالَةِ فَقَطْ :

قَوْلُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ بِتَوْقُفِ ثَبُوتِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمُكَلَّفِ عَلَى الْعَقْلِ مُنْهَضٌ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ، وَهِيَ ثُبُوتُ رِسَالَةِ الرَّسُولِ ، فَإِذَا ثَبُتَتْ رِسَالَةُ الرَّسُولِ بِالْذَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا عِنْدَ الْمُكَلَّفِ فَقَدْ ثَبُتَتْ عِنْدَهُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَمِنْهَا وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِصِفَاتِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ<sup>(١)</sup> : « اَعْلَمُوا - أَرْشَدُكُمْ اللَّهُ - أَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْمُعْجِزَاتِ - بَعْدَ تَنْبِيهِهِ لَسَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ عَلَى حَدِّثِهِمْ وَوُجُودِ الْمُحَدِّثِ لَهُمْ - قَدْ أَوْجَبَ صِحَّةَ أَخْبَارِهِ ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِذَا

(١) الْأَشْعَرِيُّ : الرِّسَالَةُ إِلَى أَهْلِ النَّفَرِ ٤٥-٥٧ .

ثبت بالآيات صدقه فقد علم صحة كل ما أخبر به النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وصارت أخباره عليه الصلاة والسلام أدلة على صحة سائر ما دعا إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا، وصفات فعله، وصار خبره عليه الصلاة والسلام عن ذلك سبيلاً إلى إدراكه، وطريقاً إلى العلم بحقيقته .

وكان ما يستدل به من إخباره عن ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن تبعهم من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل عليهم الصلاة والسلام، من قيل أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها ...

وليس يحتاج - أرشدكم الله - في الاستدلال بخبر الرسول عليه الصلاة والسلام على ما ذكرناه من المعرفة بالأمر الغائب عن حواسنا إلى مثل ذلك، لأن آياته والأدلة على صدقه محسوسة مشاهدة، قد أزعجت القلوب وبعثت الخواطر على النظر في صحة ما يدعو إليه ...» .

فالإمام الأشعري يرى أن ثبوت الشرع متوقف على ثبوت الرسالة بدلائلها فقط، ولا يتوقف على معرفة الله تعالى، وذلك لأنه عند ثبوت رسالة الرسول يثبت صحة كل أخباره، ومن أخباره وجود المحدث لهذا العالم .

هذا ما يقوله الإمام، وهو كلام حق لا ريب فيه، وعليه يكون ثبوت المحدث للعالم بهذه الطريقة بالدليل المركب من العقل، وهو دليل صدق الرسول في دعواه الرسالة، والسمع، وهو إخبار الرسول بذلك .

وجود المحدث للعالم بصفاته يثبت بنفس الدليل الدال على صدق الرسول :

نقول : إن ثبوت المحدث لهذا العالم كما يثبت عند ثبوت صدق الرسول بإخباره بذلك، كذلك يثبت وجود المحدث للعالم بحياته وعلمه

وقدرته وإرادته بنفس الدليل الدال على صدق الرسول في دعواه الرسالة ، وذلك لتوقُّفِ الرسالة على وجود المرسل وعلى اتِّصافه بهذه الصفات ، ولاستلزام الرسالة وجود المرسل واتِّصافه بهذه الصفات لزوماً بيِّنا . وعلى هذا يكون إثبات وجود الله تعالى بالدليل العقلي المحض .

فثبت صدق الرسول في دعواه الرسالة دليلٌ عقلي مستقل على وجود الله تعالى بصفاته .

بل قد عدَّ الإمام الملهم نابغة العصر الأستاذ سعيد النورسي إثبات صدق الرسول في دعواه الرسالة أقوى دليل يؤدي إلى إثبات الصانع الواحد ، قال (١) : « إِنَّ أَقْوَى مَنَهِجٍ مِنْ بَيْنِ الْمَنَاهِجِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَعِبَةِ الْكِمَالَاتِ ... فَهُوَ رُوحُ الْهَدَايَةِ ، وَأَصْدَقُ شَاهِدٍ ، وَأَفْصَحُ بَرْهَانٍ نَاطِقٍ ، وَأَقْطَعُ حُجَّةٍ عَلَى الصَّانِعِ الْجَلِيلِ ...

نعم ، إِنَّ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَلَى الثَّبُوتِ ، وَعَلَى الْحُشْرِ ، وَعَلَى الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ ، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ .

تنبيه : عدوم لزوم الدُّور ؛ لأن صدقه ثابت بأدلة لا تتوقف على أدلة الصانع .

إِنَّ الرَّسُولَ الْكَرِيمَ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بُرْهَانٌ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِهَذَا يَجِبُ إِثْبَاتُ صَدَقِ هَذَا الْبُرْهَانِ وَنَتَائِجِهِ وَصِحَّتِهِ صُورَةً وَمَادَّةً . انتهى .

وبهذا البيان ظهر أنَّ دلائل وجود الله تعالى منها ما يكون عقلياً محضاً ، ومنها ما يكون مرَكَّباً من العقل والسمع ، وأما ثبوت رسالة الرسول فالدليل

(١) سعيد النورسي : صيقل الإسلام ١٣٤ .

عليه لا يكون إلا عَقْلًا محضًا، ولا دخل لإخباره في ذلك، نعم قد يكون مُركَّبًا من الدَّلِيل العَقْلِي والسَّمْعِي، وذلك بالنسبة لمن آمن برسول من الرُّسُل السَّابِقِينَ أخبر برسالة مُحَمَّد - صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم - إذا علم أَنَّ الذي أخبر به هذا الرُّسول هو مُحَمَّد، صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم.

أقول: من الدَّلِيل على أَنَّ ثُبُوتَ الرِّسَالَةِ كافٍ في ثُبُوتِ وجودِ الله تعالى بِصِفَاتِهِ، وثُبُوتِ الشَّرْعِ عند المَكْلَف، أنه لو لم يكن ثُبُوتُ الرِّسَالَةِ كافيًا في ذلك لما كانت الحُجَّةُ قائمةً ببعثة الرُّسُلِ على الملاحدة المنكرين لوجود الله تعالى، والله تعالى يقول: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. فلو كانت الدَّلَائِلُ الدَّالَّةُ على صدق الرُّسُولِ في دعواه الرِّسَالَةِ موقوفًا دلالتها على ثُبُوتِ وجودِ الله تعالى ووجود وُحْدَانِيَّتِهِ عند المدَّعُوين بدلائل أخرى، لما قامت الحُجَّةُ لله تعالى على الملاحدة والمُشْرِكِينَ ببعثة المرسلين.

مُقْتَضَى مذهب الأشاعرة أَنَّ أَوَّلَ واجبٍ على المَكْلَفِ هو مَعْرِفَةُ صِدْقِ الرُّسُولِ: وهنا أمر من المناسب أَنْ نُنبِّهَ عليه، وهو أن مقتضى قول الأشعرِي: إن معرفة الله تعالى لا تجب إلا بالشَّرْعِ أي بإخبار الرُّسُولِ بوجوبها، وقوله: إنَّ وجودَ الله تعالى يثبت عقلاً بإخبار الرُّسُولِ به بعد ثُبُوتِ صدق الرُّسُولِ في دعواه الرِّسَالَةِ، وقوله: إنَّ ثُبُوتَ الشَّرْعِ موقوفٌ على ثُبُوتِ صدق الرُّسُولِ فقط، وليس موقوفًا على ثُبُوتِ وجودِ الله تعالى - مقتضى هذه الأقوال أن يكون أَوَّلَ واجبٍ على المَكْلَفِ هو معرفة صدق الرُّسُولِ في دعواه الرِّسَالَةِ، وهذا ما نذهبُ إليه.

لكن هذا القول لم يثبت لا عن الأشعرِي ولا عن أحدٍ من الأشاعرة، بل الثَّابِتُ عن الأشعرِي القولُ بأنَّ أَوَّلَ واجبٍ على المَكْلَفِ هو معرفة الله

تعالى ، والثابت عن بعض الأشاعرة هذا القول ، وقال بعضهم : إِنَّ أَوَّلَ واجبٍ على المُكَلَّفِ هو النَّظَرُ في الدَّلِيلِ المؤدِّي إلى معرفة الله تعالى ، وقال بعض آخر : هو معرفة المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وقال بعض آخر : هو قصد الدليل والتوجه إلى الاستدلال .

الْخِلَافُ بَيْنَ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشَاعِرَةِ فيما يتوقف عليه ثبوت الشرع :

ظهر مما تقدّم أَنَّ الإمام الأشعري يقول بتوقف ثبوت الشرع على ثبوت رسالة الرسول فقط ، ولا يقول بتوقف ثبوت الشرع على ثبوت وجود الله تعالى ، بل يرى أنه يكفي في ثبوت وجود الله تعالى إخبارُ الرسول الثَّابِتة رسالته بذلك ، وهذا الإخبار من جملة الشرع ، وهذا الدليل - كما قلنا - مُرَكَّبٌ من العقل والسمع ، وليس دليلاً عقلياً محضاً .

لكن كثيراً من الأشاعرة قد صرَّحوا بأنَّ ثبوت الشرع يتوقف على معرفة الله تعالى ومعرفة الرسول ، فإن كانوا أرادوا أنه يتوقف على معرفة الله بأيِّ دليل كان ، سواء كان دليلاً مُسْتَقْلاً أو كان دليل صدق الرسول ، أو كان إخبار الرسول بذلك بعد ثبوت صدقه ، فكلامهم صحيح .

وأما إن كانوا أرادوا معرفة الله بدليل عقلي محض مستقل - وهذا ما يدلُّ عليه كلامهم - فقولهم غير صحيح ، كما أنَّهم قد خالفوا بقولهم هذا إمامهم .

العقل والنقلُ أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ عِنْدَ التَّعَارُضِ :

بعد هذا ننتقل إلى مشكلة المشاكل وهي قضية تقدّم العقل على النقل ، وأنَّ أيُّهُمَا يُقَدَّمُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، ورأي الإمام الأشعري في ذلك ، فنقول وبالله التوفيق :



الإمام الأشعري يقول بتقدم العقل على ظاهر الثقل :

ثبت فيما تقدم أنَّ الإمام الأشعري يقول بتوقف ثبوت الشرع على ثبوت صدق الرسول في دعواه ، وثبوتها لا يكون إلا بالعقل . وقلنا : إن هذه القضية لا ينبغي أن يخالف فيها أحد من العقلاء .

فقول الإمام هذا هو قول منه بتقدم العقل على الثقل ، لأن العقل هو شاهد الشرع الذي به ثبت صحته ، ومن البديهي أن الدليل مقدم على المدلول .

وأما أيهما يقدم عند التعارض ، وبتعبير أصح وأوضح : إذا عارض العقل ظاهر الشرع هل يحكم بظاهر الشرع ، ويلغى حكم العقل ، أم يبقى حكم العقل محفوظاً ومسلماً به ، ويؤول ظاهر الشرع ؟

وإنما قلنا : «ظاهر الشرع» ؛ لأنه لا يتصور وقوع المعارضة بين حكم العقل القطعي ، وبين حكم الشرع القطعي : وهو ما ثبت بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة . أقصى ما يمكن أن يقع هو المعارضة بين حكم العقل القطعي وظاهر الشرع .

فنقول : قد ثبت أنَّ العقل أصل للشرع وشاهد على ثبوته ، فإذا كان حكم العقل في قضية من القضايا قطعياً إما لكونه بديهياً أو لثبوته بدليل قطعي لا يحتمل النقص والتشكيك ، فحينئذ لا يجوز لنا - ما دما عقلاء - إلا أن نأخذ حكم العقل مسلماً ، ونؤول ما خالفه من ظاهر الشرع ، وإذا عكسنا ورددنا حكم العقل كنّا قد عدنا إلى ثبوت الشرع بالنقض ، لنقضنا حكم شاهده الذي به ثبت صحته .

والإمام الأشعري حينما يقول بتوقف ثبوت الشرع على ثبوت رسالة الرسول بالعقل ، هو بطبيعة الحال قائل بهذا الأصل وهذه القاعدة ، ثم إنَّ

هذه القاعدة قاعدة ذهبيّة لا ينبغي لعاقِل أن يتشكك فيها؛ لما قلناه .

مُغَالَطَةُ ابن أبي العزّ في مُعَارَضَةِ الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِ الْعَقْلِ عَلَى ظَاهِرِ الثَّقَلِ :

حاول ابن أبي العز في شرحه للطحاوية<sup>(١)</sup> أن يعارض هذه القاعدة بقوله :  
 إِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ السَّمْعِ وَوَجوبِ قَبولِ مَا أَخْبَرَ بِهِ ، فَلَوْ أَبْطَلْنَا الثَّقَلَ  
 لَكُنَّا أَبْطَلْنَا دَلَالََةَ الْعَقْلِ ، وَلَوْ أَبْطَلْنَا دَلَالََةَ الْعَقْلِ لَمْ يَصْلَحْ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضًا  
 لِلثَّقَلِ ، لِأَنَّهُ مَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ لَا يَصْلَحُ لِمُعَارَضَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَكَانَ تَقْدِيمُ  
 الْعَقْلِ مُوجِبًا لَعَدَمِ تَقْدِيمِهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ .

وهذه مُغَالَطَةُ وَاضِحَةُ الْفَسَادِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّا لَمْ نَفْرِضْ وَقُوعَ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَ  
 الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ كَمَا صَوَّرَهُ فِي الْمُغَالَطَةِ ، وَقُلْنَا : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ أَبَدًا ، وَإِنَّمَا  
 فَرَضْنَا وَقُوعَ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَ حَكْمِ الْعَقْلِ الْقُطْعِيِّ وَظَاهِرِ السَّمْعِ ، وَالْعَقْلُ إِنَّمَا  
 قُطِعَ بِصَدَقِ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَقْطَعْ بِصَدَقِ ظَاهِرِ السَّمْعِ .

قَاعِدَةُ تَقْدِيمِ الْعَقْلِ عَلَى الثَّقَلِ مِنَ الْمَقَرَّرَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ قَالَ بِهَا ابن تَيْمِيَّةَ :

مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ أَنَّ تَقْدِيمَ الْعَقْلِ عَلَى الثَّقَلِ إِذَا عَارَضَ الْعَقْلُ الثَّقَلَ ،  
 وَتَأْوِيلُ الثَّقَلِ بِنَاءٌ عَلَى هَذَا التَّعَارُضِ لَيْسَ شَيْئًا اِنْفَرَدَ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ ، بَلْ هُوَ مِنْ  
 مُقَرَّرَاتِ الْعُقُولِ ؛ وَقَدْ كَانَ الْمُعْتَرِثُ قَرَرَهُ مِنْ قَبْلِ الْأَشَاعِرَةِ ، وَقَدْ قَرَّرَهُ  
 أَصْحَابُ الْعُلُومِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي عُلُومِهِمْ ، فَمَثَلًا التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي أَوَّلَ بِهَا السَّلَفُ  
 جُمْلَةً مِنْ نِصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرٌ مِنْهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى مُخَالَفَةِ ظَوَاهِرِ هَذِهِ  
 النِّصُوصِ لِلْعَقْلِ ، وَحَتَّى الْمُحَدِّثُونَ الَّذِينَ قَدْ يَتَخَيَّلُ أَنََّّهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ الْقَوْلِ  
 بِهَذَا التَّقْدِيمِ قَدْ قَرَّرُوا هَذَا التَّقْدِيمَ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ وَجَعَلُوهُ مِنْ أَصُولِهِمْ ، قَالَ

(١) ابن أبي العز : شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ١ : ٣٠٢ .

الخطيب البغدادي : « باب القول فيما يُردُّ به خبر الواحد .. وإذا روى الثقة المأمون خبراً مُتَّصِلَ الإسناد رد بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ؛ لأنَّ الشرع إنما يرد بمجوزات العقول ، وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نصَّ الكتاب أو السُّنَّة المتواترة ، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : أن يخالف الإجماع فيستدلُّ على أنه منسوخ أو لا أصل له . انتهى<sup>(١)</sup> .

وقال : « ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم ، والسُّنَّة المعلومة ، والحكم الجاري مجرى السُّنَّة ، وكل دليل مقطوع به ، وإنما يقبل فيما لا يقطع به مما يجوز ورود التَّعبد به ... »<sup>(٢)</sup> .

ثم إنَّ ابن تيمية أيضاً قائلٌ في بعض كتبه بهذه القاعدة التي قرَّرها الأشاعرة ، وإن كان قد حاول نقضها في كُتُب أُخرى له . قال في « الرسالة التَّدْمُرِيَّة » في معرض الاستدلال على أمر من أمور العقيدة : « والسَّمْع قد دلَّ عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبتته الدَّلِيل السَّالِم عن المعارض المقاوم » . ففكَّر أيُّها القارئ في كلام ابن تيمية هذا ، أليس معناه أنه إذا عارض هذا الدَّلِيل من السَّمْع مُعارض عقلي لا يَثْبُت ما دلَّ عليه ، لعدم سلامته عن المعارض الذي هو الدَّلِيل العقلي . وهل هذا إلَّا قول منه بهذه القاعدة التي قرَّرها الأشاعرة والمُعْتَزِّلَة من حيث يشعر أو لا يشعر ؟

(١) الخطيب البغدادي : الفقيه والمتفقه ١ : ١٣٢ .

(٢) الخطيب البغدادي : الكفاية ٤٧٢ .

الخطيبُ البغدادي : « باب القول فيما يُردُّ به خبرُ الواحد .. وإذا روى الثقة المأمون خبراً مُتَّصلاً بالإسناد رد بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ؛ لأنَّ الشرع إنما يرد بمجوزات العقول ، وأما بخلاف العقول فلا .

والثاني : أن يخالف نصَّ الكتاب أو السُّنَّة المتواترة ، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ .

والثالث : أن يخالف الإجماع فيستدلُّ على أنه منسوخ أو لا أصل له . انتهى<sup>(١)</sup> .

وقال : « ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم ، والسُّنَّة المعلومة ، والحكم الجاري مجرى السُّنَّة ، وكل دليل مقطوع به ، وإنما يقبل فيما لا يقطع به مما يجوز ورود التَّعبد به ... »<sup>(٢)</sup> .

ثم إنَّ ابن تيميةً أيضاً قائلٌ في بعض كتبه بهذه القاعدة التي قرَّرها الأشاعرة ، وإن كان قد حاول نقضها في كُتُب أُخرى له . قال في « الرسالة التَّذمُّريَّة » في معرض الاستدلال على أمر من أمور العقيدة : « والسَّمْع قد دلَّ عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبتته الدَّلِيل السَّالِم عن المعارض المقاوم » . ففكَّر أيُّها القارئ في كلام ابن تيمية هذا ، أليس معناه أنه إذا عارض هذا الدَّلِيل من السَّمْع مُعارض عقلي لا يثبت ما دلَّ عليه ، لعدم سلامته عن المعارض الذي هو الدَّلِيل العقلي . وهل هذا إلَّا قول منه بهذه القاعدة التي قرَّرها الأشاعرة والمُعْتَرِلة من حيث يشعر أو لا يشعر ؟

(١) الخطيب البغدادي : الفقيه والمتفقه ١ : ١٣٢ .

(٢) الخطيب البغدادي : الكفاية ٤٧٢ .

هذا عن أصل هذه القاعدة ، وأنها قاعدة صحيحة لا يتطرق إليها الرّيب والشك . العقل عاجز وقاصر الإدراك في كثير من المجالات ، ولا يتم له الإدراك فيها إلّا باعتماده على الوحي ، واستسلامه له :

لكنه لا بُدّ من التّنبية إلى الفرق بين الحكم العقلي القاطع ، وبين إدراك العقل القاصر في كثير من مجالات المعرفة ، ولا سيّما في مجال ما وراء الطّبيعة ، وفي مجال الإلهيّات على الخصوص ، فإنّ إدراك العقل قاصر في هذه المجالات ، ومن أجل ذلك نرى الاختلاف الشّديد في هذه المجالات بين الفلاسفة ، فنراهم عندما يتكلّمون في مسألة من هذه المسائل لا يكادون يتفقون على رأي واحد فيها ، وكثيرا ما تكون الآراء في المسألة الواحدة على عدد رؤوس المتكلّمين فيها من الفلاسفة .

وقريب من اختلاف الفلاسفة اختلاف المتكلّمين في مسائل العقيدة ، وهذا واضح لمن له إمام بعلمي الفلسفة والكلام .

وهذا الاختلاف الشّديد بين الفلاسفة والمتكلّمين فيما وراء الطّبيعة ، وفي مجال الإلهيّات على الخصوص ، إنّ دلّ على أمر فإنما يدلّ على أنّ هذه المجالات ليست من مجالات العقل ، وأنّ العقل قاصر عن إدراك الحقائق فيها ، وذلك لأنّ العقل لقصوره في هذه المجالات تلبس عليه القضايا المُسلّمات والظنّيات وحتى القضايا المخيّلات الكواذب بالقضايا اليقينيّة ، فيأخذ العقل القضايا المُسلّمات والظنّيات أو الكواذب التي يحكم بها الخيال دون العقل على أنها يقينيّات ، ويؤلّف منها دلائل مُؤدية إلى نتائج يتقبّلها على أنّها يقينيّة بناء على أنّه اعتقد أنّ مُقدمات دلائلها يقينيّة ، فيجعل هذه النتائج التي هي في الواقع ظنيّة أو وهميّة كاذبة ، وهو يعتقد أنها يقينيّة ، يجعلها أصلاً

هذا عن أصل هذه القاعدة ، وأنها قاعدة صحيحة لا يتطرق إليها الرّيب والشك . العقل عاجز وقاصر الإدراك في كثير من المجالات ، ولا يتم له الإدراك فيها إلا باعتماده على الوحي ، واستسلامه له :

لكنه لا بُدّ من التّنبية إلى الفرق بين الحكم العقلي القاطع ، وبين إدراك العقل القاصر في كثير من مجالات المعرفة ، ولا سيّما في مجال ما وراء الطّبيعة ، وفي مجال الإلهيّات على الخصوص ، فإنّ إدراك العقل قاصر في هذه المجالات ، ومن أجل ذلك نرى الاختلاف الشّديد في هذه المجالات بين الفلاسفة ، فنراهم عندما يتكلّمون في مسألة من هذه المسائل لا يكادون يتفقون على رأي واحد فيها ، وكثيرا ما تكون الآراء في المسألة الواحدة على عدد رؤوس المتكلّمين فيها من الفلاسفة .

وقرب من اختلاف الفلاسفة اختلاف المتكلّمين في مسائل العقيدة ، وهذا واضح لمن له إلمام بعلمي الفلسفة والكلام .

وهذا الاختلاف الشّديد بين الفلاسفة والمتكلّمين فيما وراء الطّبيعة ، وفي مجال الإلهيّات على الخصوص ، إنّ دلّ على أمر فإنما يدلّ على أنّ هذه المجالات ليست من مجالات العقل ، وأنّ العقل قاصر عن إدراك الحقائق فيها ، وذلك لأنّ العقل لقصوره في هذه المجالات تلبس عليه القضايا المسلّمات والظنّيات وحتى القضايا المخيلات الكواذب بالقضايا اليقينيّة ، فيأخذ العقل القضايا المسلّمات والظنّيات أو الكواذب التي يحكم بها الخيال دون العقل على أنها يقينيّات ، ويؤلّف منها دلائل مُؤدية إلى نتائج يتقبّلها على أنّها يقينيّة بناء على أنّه اعتقد أنّ مُقدمات دلائلها يقينيّة ، فيجعل هذه النتائج التي هي في الواقع ظنيّة أو وهميّة كاذبة ، وهو يعتقدها يقينيّة ، يجعلها أصلا

يبنى عليها فكرة، أو عقيدة، يتبنّاها، ويدافع عنها بكلّ ما أوتي من قوّة، ويسعى في نشرها ودعوة النّاس إليها بجهد وحماس.

ومن أجل قصور العقل وعجزه كان النّاس بأمرٍ حاجة إلى الوحي وبعثة الرّسل، فإنّ الإنسان عند استغنائه عن الوحي يضلّ ويشقى، وقد أشار الله تعالى إلى هذا بقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ \* أَنْ زَاهُ أَسْتَفْتَى﴾ [العلق: ٦]، فإنّ الله تعالى قد خلّق العقل قاصراً عاجزاً لا سيما في مجال ما وراء الطبيعة، وجعله بحيث يشعر صاحبه دائماً بالحاجة الماسّة إلى خالقه، وإلى وحيه وأنبيائه، حتّى يكون دائماً شاعراً بعبوديّته، مُنقاداً لبارئه، طائعاً للمنعّم عليه، تابعاً لرّسله وأنبيائه، وبذلك يكون ممن يؤتى الحكمة: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

يقول ابن خلدون في مقدّمته: «العقل ميزانٌ صحيح، فأحكامه يقينيّة لا كذب فيها، غير أنّك لا تطمع أن تزن بها أمور التّوحيد والآخرة وحقيقة الثّبوة، وحقائق الصّفات الإلهيّة، وكل ما وراء طوره، فإنّ ذلك طمعٌ في مُحال، ومثال ذلك مثال رَجُل رأى الميزان الذي يُوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبال.

وهذا لا يدلّ على أنّ الميزان في أحكامه غير صادق، لكنّ للعقل حدّ يقف عنده، ولا يتعدّى طوره، حتّى يكون له أن يُحيط بالله تعالى وبصفاته، فإنّه ذرّة من ذرّات الوجود الحاصل منه»<sup>(١)</sup>.

ويقول الإمام السّرهندي<sup>(٢)</sup>: «إنّ طور الثّبوة وراء العقل والفكر، والأمر

(١) ابن خلدون: المقدمة ٤٣٦.

(٢) السرهندي: المجموعة الثّالثة: الرسالة ٥٢.

التي العقل عاجز في إدراكها تثبت بطور النبوة ، فإن كان العقل كافياً فلا شيء تكون بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟ ولأي شيء يكون العذاب الأخروي مَربوطاً ببعثتهم ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ، العقل وإن كان حُجَّةً ولكنه ليس بحُجَّةٍ بالغة كاملة ، والحُجَّةُ البالغة إنما تحققت ببعثة الأنبياء عليهم السلام ، وبها انقطعت ألسنة أعذار المُكَلِّفِينَ ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [الإسراء: ١٥] ، فإذا ثبت للعقل قصور في إدراك بعض الأمور فوزن جميع الأحكام الشرعية بميزان العقل لا يكون مُستحسنًا ، والتزام تطبيقها على العقل حكم في الحقيقة لاستقلال العقل ، وإنكار بطور النبوة ، أعاذنا الله تعالى من ذلك ...

ينبغي أن يُعلم أن مُقلد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - بعد إثبات نبوتهم وبعد تصديق رسالتهم - من المُستدلِّين ، وتقليدهم إياهم وتصديق كلامهم حينئذ عينُ الاستدلال ، مثلاً إذا أثبت شخصُ أضلاً من الأصول باستدلال فجميع الفروع التي تنشأ وتتشعب من هذا الأصل تكون مُستتيدة إلى الاستدلال ، وباستدلال الأصل يكون مُستدلاً في جميع فروعه .

واجبُ العقل هو الاستسلام للوحي على حسب أساليب اللغة العربية التي وَرَدَ بها الوحي من الحقيقة والمجاز والكناية :

فالعقل في مجال العقيدة واجبه هو الاستسلام التام للوحي والالتقياد الكامل لما جاء به الرسول ، ولكن من أجل أن الوحي قد جاء بلسان عربي مُبين لا بُد أن يكون استسلام العقل للوحي على حسب طبيعة اللسان العربي ، وبمقتضى أساليبه .



فإنَّ اللغةَ العربيةَ قد جاءت على أساليبٍ مُختلفةٍ : أُسْلُوبُ الحقيقةِ ، وأُسْلُوبُ المجازِ ، وأُسْلُوبُ الكنايةِ ، والأُضْلُ في الكلامِ هو الحقيقةُ ، ولا يعدل عنها إلى المجازِ والكنايةِ إلَّا لقربة تدلُّ على ذلك ، والقرائن منها لفظيَّةٌ وحاليَّةٌ ، والحاليَّةُ ليس لها ضابط مُعيَّن يَحُدُّها .

فالْعَقْلُ الحكيمُ هو الْعَقْلُ الَّذِي يراعي هذه الأساليب في نصوص الكتاب والسُّنَّةِ ، فيحمل ما هو منها حقيقةً على الحقيقة ، وما هو منها مجاز على المجاز ، وما هو منها كنايةً على الكناية .

وإذا خالف الْعَقْلُ هذا الْمَنْهَجَ ، وحاول حمل النصوص كلها على الحقيقة ضلَّ وِغَوَى ، ولم يكن مستسلماً للوحي ولا مُتَّبِعاً للرُّسُل . وهذا ما تورَّط فيه المجسِّمة والمشبَّهة والحشويَّة .

وكذلك إذا حاول الْعَقْلُ حمل النصوص الواردة على الحقيقة على المجاز والكناية ، أو ردَّ النصوص بدعوى مخالفتها للعقل ، وهذا ما تورط فيه الْمُعْتَرِلةُ ، حيث ردُّوا كثيراً من الأحاديث الصَّحيحة التي تلقاها السَّلَفُ على ظواهرها بالقبول ، وأوَّلوا كثيراً من نصوص الكتاب بصرفها عن ظواهرها وبحملها على المجاز والكناية ، بدعوى مخالفتها للعقل ، وليست مخالفة للعقل ، بل هي إما وراء طور الْعَقْلِ وإدراكه ، أو هي مُخالفة لاجتهادهم الْعَقْلِي الخاطي ومناقضة لمسلّماتهم الْعَقْلِيَّة الكاذبة .

فظهر ممَّا تقدَّم أن قاعدة تقديم الْعَقْلِ على التَّنْقُلِ قاعدة صحيحة لكنها قد أسيء استخدامها من قبل بعض المُتَكَلِّمين ، وفي مقدمتهم الْمُعْتَرِلة بتقديمهم اجتهادهم الْعَقْلِي الخاطي على التَّنْقُلِ .

أما الإمام أبو الحسن الأشعريّ فمع قوله بتقدُّم الْعَقْلِ على التَّنْقُلِ توسط في الأمر ؛ فلم يطلق للعقل العنان مثل ما فعله الْمُعْتَرِلةُ ، ولم يعقله عقل

الْمُجَسِّمَةِ ، وَلَمْ يُلْجِمْهُ إِلَّا بِجَمْعِ الْمَشَبَّهَةِ وَالْحَشْوَةِ ، وَرَأَى أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ مِمَّا وَرَاءَ طَوْرِ الْعَقْلِ ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَاجِزٌ عَنْ إِدْرَاكِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، وَقَاصِرٌ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِمَعْرِفَتِهَا .

فَحَمَلَ التَّصَوُّصَ الْوَارِدَةَ فِيهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُوْهِمُ ظَاهِرَهَا الْجِسْمِيَّةَ أَوْ التَّشْبِيهَ أَوْ شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِ الْجِسْمِيَّةِ ، عَلَى أَنَّ مَا وَرَدَ فِيهَا مِمَّا يُوْهِمُ ذَلِكَ - صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَدْرِكُهَا الْعَقْلُ ، وَلَا تَحْدُ بِحَدٍّ وَلَا تَكَيِّفُ بِكَيْفٍ . فَلَمْ يُخَالَفْ بِذَلِكَ النَّصَّ ، وَلَمْ يَهْمِلِ الْعَقْلَ ، بَلْ سَارَ بِالْعَقْلِ فِي ضَوْءِ النَّصِّ ، وَاسْلَمَ لِلنَّصِّ فِي ضَوْءِ الْعَقْلِ .

هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي قَضِيَةِ الْعَقْلِ وَالتَّنْقُلِ ، وَأَنَّ أُيْهُمَا يَقْدَمُ .

بَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ وَالتَّحْلِيلِ نَنْتَهِي إِلَى النَّتَاجِ التَّالِيَةِ :

١ - أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْمَكْلَفِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالشَّرْعِ ، وَأَنَّ الْأَحْكَامَ بِمَا فِيهَا وَجُوبَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَتَلَقَّى إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَا يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ .

٢ - أَنَّ ثُبُوتَ الشَّرْعِ عِنْدَ الْمَكْلَفِ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ إِلَّا بِالْعَقْلِ .

٣ - أَنَّ ثُبُوتَ الشَّرْعِ عِنْدَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ صَدَقِ الرَّسُولِ فِي دَعْوَاهِ الرِّسَالَةِ .

٤ - أَنَّ الْعَقْلَ عِنْدَهُ مَقْدَمٌ عَلَى التَّنْقُلِ ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَظَاهِرِ الشَّرْعِ يَقْدَمُ الْعَقْلُ .

٥ - لَكِنَّهُ يَرَى الْعَقْلَ عَاجِزًا عَنْ إِدْرَاكِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ وَلَا سِيَّما فِي مَسَائِلِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا ، فَاسْلَمَ لِلنَّصِّ مَعَ قَوْلِهِ بِأَنَّ الْوَارِدَ فِيهِ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَدْرِكُهَا الْعَقْلُ ، وَلَا تَحْدُ بِحَدٍّ ، وَلَا تَكَيِّفُ بِكَيْفٍ .

## الكسب وخلق أفعال العباد عند الإمام الأشعري :

إن مذهب الإمام الأشعري في القدر وخلق أفعال العباد أوفق المذاهب بنصوص الكتاب والسنة ، وهو الموافق لمذهب السلف ومذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

## مذهب الإمام الأشعري في الكسب وخلق أفعال العباد :

أما بيان مذهب الإمام الأشعري في المسألة ، فإن الإمام - كسائر أئمة أهل السنة - يقول : للعبد قدرتان يتوقف صدور الفعل الاختياري منه على وجودهما : الأولى : هي التمكن من الفعل ، ويعبر عنها بسلامة الأسباب والآلات . والأسباب ما يتوقف عليه الفعل ولم يكن مؤثراً فيه مباشرة : كالميل والدأعية . والآلات ما يتوقف عليها الفعل ، وكانت مؤثرة فيه مباشرة ، وهي الجوارح .

وهذه القدرة لا ريب في أنها متقدمة على الفعل ، وغير مؤثرة فيه ، وهي مناط التكليف .

والثانية : القدرة التي أجرى الله عاداته بخلقها في العبد عند تصميمه على الفعل وتجرده له ، وهذه القدرة لا يتخلف عنها الفعل عادة ، بمعنى أن الله تعالى أجرى عاداته بخلق الفعل للعبد عند خلقه هذه القدرة له ، وهي التي اختلف أهل السنة والمعتزلة في أنها هل هي مؤثرة في الفعل ، أم غير مؤثرة فيه ؟ المعتزلة على الأول ، وأهل السنة على الثاني ، وهل هي مقارنة للفعل ، أم متقدمة عليه ؟ أهل السنة على الأول ، والمعتزلة على الثاني ، ومن أجل ذلك قال أهل السنة : إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله . وذهب

معظمهم إلى أن القُدرة غير صالحة للضدين ، بل إن القُدرة على الخير غير القُدرة على الشر ، لأن من شرط القُدرة أن في وجودها وجود مقدورها ، وأهل السُنّة - ومن جملتهم الإمام الأشعري - لا يُثبتون للقُدرة الحادثة للعبد التأثير في الفعل ، والفعل عندهم أثر قدرة الله ، وأما قدرة العبد فليس لها إلا المقارنة للفعل بدون تأثير لها فيه ، وسَمَّى الأشعري هذه المقارنة «الكسب» . قال الأشعري<sup>(١)</sup> : واختلف الناس في معنى القول بأن الله تعالى خالق . فقال قائلون : معنى أن الخالق خالق : أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة ، فإنه لا يفعل بقدرة قديمة إلا خالق .

ومعنى الكسب : أن الفعل وقع بقدرة محدثة ، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق . ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب . وهذا قول أهل الحق .

ويقول : والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة ، فيكون كسباً لمن وقع بقدرته . أقول : ومعنى وقوع الفعل بالقُدرة المُحدثة بدون تأثير لها فيه هو مقارنتها للفعل .

قال الشهرستاني<sup>(٢)</sup> : « ولم يثبت شيخنا أبو الحسن - رحمه الله تعالى - للقُدرة الحادثة صلاحية أصلاً ، لا لجهة الوجود ، ولا لصفة من صفات الوجود » .

وقال<sup>(٣)</sup> : لا تأثير للقُدرة الحادثة في الإحداث ... غير أن الله تعالى

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٥٣٨-٥٣٩-٥٤٢ .

(٢) الشهرستاني : نهاية الإقدام ٢٧ ، ٧٨-٨٧ .

(٣) الشهرستاني : الملل والنحل ١ : ٩٧ .

أجرى سنته بأن يحقق عقب القُدرة الحادثة، أو تحتها، أو معها، الفعل الحاصل إذا أَراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسبًا، خلقًا من الله إبداعًا وإحداثًا، وكسبًا من العبد حصولًا تحت قدرته.»

وذهب الآمدي إلى أن مذهب الإمام الأشعري: أن قدرة العبد صالحة للتأثير في حصول الفعل، لكنها فقدت التأثير لمقارنة تعلقها بالفعل بتعلق قدرة الله تعالى به، فمن أجل مقارنة تعلقها بتعلق القُدرة المطلقة، واختطاف القُدرة المطلقة الفعل منها، بقيت غير مؤثرة. وأيد هذا الرأي كثير ممن أتى بعد الآمدي كسعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد»، والسيد الشريف الجرجاني، وابن أبي شريف في «شرح المسامرة»<sup>(١)</sup>.

**مذهب الإمام الأشعري في الكسب أوفق المذاهب بالكتاب والسنة:**

أما أن مذهب الأشعري أوفق المذاهب بنصوص الكتاب والسنة، فلأنه اتفقت النصوص من الكتاب والسنة على أن الله تعالى هو المتفرد بالخلق والإيجاد، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقال: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، إلى غير ذلك مما لا يحصى من نصوص الكتاب والسنة المتفقة على هذا المعنى، ولا يوجد نص واحد من الكتاب والسنة يخالف ما تدل عليه هذه الآيات، من تفرد الله تعالى بالخلق والإيجاد أو يخصصها، والخلق هو التأثير في إيجاد الشيء، وإخراجه من العدم إلى الوجود، والنصوص متفقة على إفادة تفرد الله تعالى بالخلق، وأنه ليس لقدرة العبد دخل فيه، وليس ما يقول الإمام الأشعري غير هذا.

(١) ابن أبي شريف: المسامرة شرح المسامرة ١٠٢.

## مذهب الأشعري في الكسب هو مذهب السلف :

وأما كون مذهب الأشعري هو الموافق لمذهب السلف ؛ ففي عقيدة الإمام أحمد المطبوعة بآخر المجلد الثاني من «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ما يلي :

« وكان يذهب إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله عز وجل ، ولا يجوز أن يخرج شيء من أفعاله عن خلقه ، لقوله عز وجل : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٠١] ، ثم لو كان مخصوصاً لجاز مثل ذلك التخصيص في قوله : « لا إله إلا الله » ، وأن يكون مخصوصاً أنه إله لبعض الأشياء . وقرأ : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد : ٢٧] ، وقرأ : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَيْنًا مَشْهُودًا ﴾ [المتحنة : ٧] ، وقرأ : ﴿ وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا ءَامِينَ ﴾ [سأ : ٢٧] .

وروي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه سئل عن أعمال الخلق التي يستوجبون بها من الله تعالى السخط والرضا ، فقال : هي من العباد فعلاً ، ومن الله تعالى خلقاً ، لا تسأل عن هذا أحدًا بعدي <sup>(١)</sup> . وكان يذهب إلى أن الاستطاعة مع الفعل .

فمذهب الإمام الأشعري هو مذهب الإمام أحمد نفسه .

وقال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» : « وجميع أفعال العباد من الحركة والشكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها ، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره .

(١) ابن أبي يعلى : طبقات الحنابلة ٢ : ٢٩٩ .

وقال الطحاوي<sup>(١)</sup>: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد» .

وهذا ما قال به أئمة السلف كلهم ، وهو عين مذهب الأشعري . كل ما في الأمر أن الأشعري قد شقق المسألة وشرحها وبسطها ، ولم يخالف في شرحها ما ذهب إليه السلف ، ولم يخرج عنه ، وأما السلف فقد أجملوا الكلام فيها .

الخاتمة :

ونعرض فيها لأمرين ؛ الأول : بيان هل نسب الأشاعرة إلى الإمام أبي الحسن ما لم يقل به من العقائد والآراء ؟ الثاني : هل خالف الأشاعرة شيخهم أبا الحسن في العقيدة ، أو في آرائه المتعلقة بمسائل العقيدة ؟  
أولاً : هل نسب الأشاعرة إلى الإمام أبي الحسن ما لم يقل به من العقائد والآراء ؟

أما أنه هل نسب الأشاعرة إلى الإمام أبي الحسن ما لم يقل به من العقائد والآراء . فالقطع فيه بالنفي أو الإثبات أمر لا يمكن لنا الحكم به ، لأن كتب الإمام معظمها مفقودة لم تصل إلينا ، وصرح ابن قورق في كتابه « مجرد مقالات الأشعري » بالنقل عن اثنين وثلاثين منها ، ولم يصل إلينا منها سوى كتبه الخمسة التي ذكرناها سابقاً .

نعم قد نسب الأشاعرة إلى الإمام كثيراً من الآراء والأقوال ، وهي غير مذكورة في كتبه التي بين أيدينا ، وهذه الأقوال ليست من أصل العقيدة ، بل هي آراء متعلقة بالمسائل المتعلقة بالعقيدة .

والأشاعرة ثقات أمناء متحررون في نقولهم ، فالظن الأكيد صحة هذه

(١) الطحاوي : العقيدة الطحاوية .

النسبة منهم إلى الإمام ، ولكن المشكلة التي تعرض للباحث البصير المحقق هي : أنه هل هذه الأقوال كلها قد صرح بها الإمام في كتبه المفقودة ، أم إن منها ما هو تخريج على أصوله واستنباط من أقواله ؟ لا يمكن القطع بشيء في هذا . والمظنون أن منها ما هو تخريج على أصوله ، واستنباط من أقواله كما فعل ابن فُورَك في «المجرد» ، والتمييز بين النوعين غير مُتَيَسِّر لأحد .

نعم قد نسب المتأخرون من الأشاعرة إلى الإمام قولين في الصِّفَات الْخَبَرِيَّة :

القول الأول : إثباتها كما وردت وحملها على صِفَات لا يُدْرِكها الْعَقْل بلا كيف ولا حد ، وهو الموجود في كتبه الثلاثة : «الإبَانَةُ» ، و«الرُّسَالَةُ إِلَى أَهْلِ الثُّغُر» ، و«مقالات الإسلاميين» .

والقول الثاني : تأويلها بنوع من التَّأْوِيل ، وقد نسب القولين إلى الإمام القاضي عَضُد الدِّين<sup>(١)</sup> والسعد التُّفْتَازَانِي<sup>(٢)</sup> وهذا القول الأخير لا وجود له في كتبه الموجودة . لكن ابن تَيْمِيَّة يرى أن نسبة التَّأْوِيل إلى الإمام غير صحيحة ، قال<sup>(٣)</sup> : المثبتون للصفات منهم من يثبت الصفات المعلومة بالسَّمْع كما يثبت الصفات المعلومة بالعَقْل ، وهذا قول أهل السُّنَّة الخاصة : أهل الحديث ومن وافقهم ، وهو قول أئمة الفقهاء ، وقول أئمة الكلام من أهل الإثبات كأبي محمد بن كُلاب ، وأبي العباس القَلَانِسِي ، وأبي الحسن الْأَشْعَرِي ، وأبي عبد الله بن مجاهد الطُّبري ، والقاضي أبي بكر الْبَاقِلَانِي ، ولم يختلف في ذلك قول الْأَشْعَرِي وقدماء أصحابه ... وقد ذكر الْأَشْعَرِي

(١) الإيجي : شرح المواقيف ٨ : ١١٠-١١١-١١٢ .

(٢) التفتازاني : شرح المقاصد ٤ : ١٧٤ .

(٣) ابن تيمية : منهاج السنة ١ : ٢٠٤ .



ذلك في عامة كتبه : كالموجز ، والمقالات الكبير ، والمقالات الصغير ، والإبانة ، وغيرها ، ولم يختلف كلامه في ذلك ، لكن طائفة ممن توافقه تخالفه يحكون له قولاً آخر ، أو تقول : أظهر غير ما أبطن ، وكتبه تدل على خلاف هذين الظنين .

ثانيا : هل خالف الأشاعرة شيخهم في العقيدة أو في آرائه المتعلقة بمسائل العقيدة؟

وأما أنه هل خالف الأشاعرة شيخهم في العقيدة أو في آرائه المتعلقة بمسائل العقيدة؟ أقول : لا يخفى على الممارس لكتب الأشاعرة المطولة أن الأشاعرة قد خالفوا أبا الحسن في مسائل جزئية كثيرة يصعب حصرها ويعسر إحصاؤها ، والمسائل الجزئية التي خالفوا فيها شيخهم أبا الحسن هي مسائل اجتهادية ، أدّى اجتهادهم إلى مخالفة شيخهم فيها ، ولسنا الآن في بحثنا هذا بصدد حصر هذه المسائل وإحصائها ، وحصرها وإحصاؤها يحتاج إلى بحث مستقل . وتقدمت الإشارة إلى جملة منها في فصول القسم الخامس .

لكن الذي يهمنا ويهم كل باحث في هذا العلم مما خالفوا فيه شيخهم هو أمران :

الأول : تأويل معظم المتأخرين من الأشاعرة للصفات الخبرية كالوجه والعين واليد .

والثاني : نفي المتأخرين منهم لعلو الله تعالى وفوقيته .

فتكلم على هاتين المسألتين ، ونبين مخالفتهم لإمامهم فيها .

المسألة الأولى : مسألة التأويل :

أما مسألة التأويل فقد ذكرنا فيما سبق عند الكلام على الصفات وعلى

التَّأْوِيلُ فِيهَا أَنَّ مَعْظَمَ مُتَأَخِّرِي الْأَشَاعِرَةِ قَدْ غَلَوْا فِي التَّأْوِيلِ ، وَسَارُوا فِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْتَزَلَةِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَأَنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوا كَثِيرًا مِنْ تَأْوِيلَاتِهِمْ أَوْ مَعْظَمُهَا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ هِيَ السَّيِّئَةُ الْبَارِزَةُ لَهُمْ ، وَانْتَشَرَتْ فِي كُتُبِهِمْ وَمُؤَلَّفَاتِهِمْ فِي مُخْتَلَفِ الْقُتُونِ ، وَلَا سَيِّمًا التَّفْسِيرِيَّةَ مِنْهَا .

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ <sup>(١)</sup> : لَكِنِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِ - أَيِ أَتْبَاعِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ - كَأَبِي الْمَعَالِيِّ وَغَيْرِهِ لَا يَشْتَبَهُونَ إِلَّا الصُّفَاتِ الْعَقْلِيَّةَ ، وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْفِيهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِيهَا كَالرَّازِيِّ ، وَالْأَمَدِيِّ وَغَيْرِهِمَا .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : مَسْأَلَةُ غُلُوِّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَفَوْقِيَّتِهِ لَهُمْ :

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ وَفَوْقِيَّتِهِ لَهُمْ : فَأَقُولُ : إِبْطَاتُ صِفَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ مَا وَرَدَ بِهِ نصوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ ، وَمَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَمُتَقَدِّمِي أَصْحَابِهِ .

نَبْذَةُ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَرَدَ فِيهَا إِبْطَاتُ الْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى :

نُورِدُ هُنَا نَبْذَةَ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا إِبْطَاتُ الْفَوْقِيَّةِ وَالْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل : ٥] ، وَقَالَ : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] .

وَقَالَ : ﴿وَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [١١] أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك : ١٦-١٧] وَقَالَ : ﴿تَفْرُجُ الْمَلَكِيَّةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج : ٤] .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ، ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ

يرحمكم من في السماء». أخرجه الترمذي وقال : حسن .

وقال : « من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكى أخ له فليقل : ربنا الذي في السماء تقدس اسمك ... ». أخرجه أبو داود .

وقال : « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر من في السماء صباحاً ومساءً ». أخرجه البخاري ومسلم .

وقال : « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها ». أخرجه الشيخان .

وقال : « إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق ، إن رحمتي سبقت غضبي فهو عنده فوق العرش ». أخرجه الشيخان .

عن أنس بن مالك أن أم المؤمنين زينب كانت تفتخر على أزواج النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - تقول : « زوّجكن أهلكن ، وزوّجني الله تعالى من فوق سبع سماوات » . رواه البخاري .

وقال النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لسعد لما حُكم في بني قريظة : « لقد حكمت بما حُكم الله به من فوق سبع سماوات » ، إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة الواردة في ذلك .

إثبات العلو والفرقية لله مذهب السلف ومذهب الإمام الأشعري ومتقدمي أصحابه :

وأما أن إثبات العلو والفرقية لله تعالى مذهب السلف ومذهب الإمام أبي الحسن ومتقدمي أصحابه ، فبياناه فيما يلي :

قال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين » في الفصل الذي عنوانه بقوله : « هذه حكاية قول أصحاب الحديث وأهل السنة ... والله

سُبْحَانَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [ص: ١٥] ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْفَصْلِ : فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ وَيُتَعَمَلُونَ ، وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ . وَقَالَ : وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ : لَيْسَ (اللَّهُ) بِجِسْمٍ ، وَلَا يَشْبَهُ الْأَشْيَاءَ ، وَإِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا قَالَ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [ص: ١٥] ، وَلَا نَقْدُمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ فِي الْقَوْلِ ، بَلْ نَقُولُ : اسْتَوَى بِلا كَيْفٍ . انْتَهَى .

وَنَقُلُ ابْنَ فُورَكَ هَذَا الْكَلَامَ فِي كِتَابِهِ «مَجْرَدُ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ» ، وَنَقُلُ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ كُلاَّبٍ قَوْلَهُ : «إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا مَكَانَ ، وَإِنَّهُ الْآنَ عَلَى مَا لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ ، وَإِنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ» . وَقَدْ قَالَ الْأَشْعَرِيُّ بِهَذَا الْقَوْلِ فِي كِتَابِهِ «الْإِبَانَةُ» فِي الْبَابِ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَدَافَعَ فِيهِ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ بِقُوَّةٍ ، قَالَ : «وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَا نَحْوَ السَّمَاءِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ نَحْوَ الْعَرْشِ» . وَقَالَ بَعْدَ أَنْ أوردَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ : «فَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ ، وَالسَّمَاءُ بِإِجْمَاعِ النَّاسِ لَيْسَتْ الْأَرْضُ ، فَدَلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُنْفَرِدٌ بِوَحْدَانِيَّتِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ اسْتِوَاءَ مَنْزِلَتِهَا عَنِ الْخُلُولِ وَالْإِتْحَادِ» . وَقَالَ أَيْضًا : «كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي خَلْقِهِ ، وَلَا خَلْقَهُ فِيهِ ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِلا كَيْفٍ وَلَا اسْتِقْرَارٍ» .

وَقَالَ فِي «الرِّسَالَةِ إِلَى أَهْلِ الثُّغْرِ» فِي الْإِجْمَاعِ الثَّاسِعِ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ الْأَصُولِ : «وَأَجْمَعُوا ... عَلَى أَنَّهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ دُونَ

أرضه، وقد دلَّ على ذلك بقوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ  
الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، وليس استواؤه على العرش استيلاء كما يقول أهل  
القدر.

ونقل البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»<sup>(١)</sup> عن الإمام الأشعري أنه  
قال: «إن الله مستوٍ على عرشه، وإنه فوق الأشياء بائن منها، بمعنى أنها لا  
تحله ولا يحلها، ولا يمسها ولا يشبهها. وليست البَيُّوتَةُ بالْعُزْلَةُ، تعالى الله  
عن الحُلُول والمماسة غُلُوًّا كبيرًا».

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: «وذهب أبو الحسن علي بن محمد الطبري، وهو  
كما قال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري»<sup>(٣)</sup>: قد صحب أبا الحسن  
الأشعري رحمه الله تعالى بالبصرة مدة وتخرج به، واقتبس منه في آخرين من  
أهل النُّظَر إلى أَنَّ الله تعالى في السَّماء فوق كل شيء، مستوٍ على عرشه  
بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء الاعتلاء، كما يقال: استويت على  
ظهر الدَّابة، واستويت على السطح بمعنى علوته... والقديم سبحانه عالٍ  
على عرشه، لا قاعد ولا قائم، ولا مماس ولا مباين عن العرش، يريد به  
مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال والتباعد، لأن المماسة والمباينة التي  
هي ضدها والقيام والقعود من أوصاف الأجسام، والله عز وجل أحدٌ صمدٌ،  
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على  
الأجسام، تبارك وتعالى».

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فُورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه

(١) البيهقي: الأسماء والصفات ٤١١.

(٢) المصدر نفسه ٤١٠-٤١١.

(٣) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ١٩٥.

قال : « استوى بمعنى علا ، ثم قال - ابن فُورَك - : ولا يريد بذلك علوًا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنًا فيه ، ولكن يريد معنى قول الله عز وجل : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك : ١٦] ، أي : من فوقها . على معنى نفي الحد عنه ، وأنه ليس مما يحويه طَبَقٌ ، أو يحيط به قُطْرٌ ، ووصف الله سبحانه بذلك طريقه الخبر ، فلا نتعدى ما ورد به الخبر » .

ونقل البيهقي بسنده إلى عبد الله بن المبارك أنه قال : « نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى ، بائن من خلقه . ولا نقول كما تقول الجَهْمِيَّة : إنه هنا ، وأشار إلى الأرض » . قال البيهقي : « قلت : قوله بائن من خلقه ، يريد به ما فسر به بعده من نفي قول الجَهْمِيَّة ، لا إثبات جهة من جانب آخر » <sup>(١)</sup> .

وقال البيهقي بعد إيرادِه لمجموعة من أحاديث ورد فيها لفظ « من في السماء » : « ومعنى قوله - صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم - في هذه الأخبار : « من في السماء » ، أي : فوق السماء على العرش كما نطق به الكتاب والسُّنَّة ، ثم معناه - والله أعلم - عند أهل النَّظَر ما قدمنا ذكره . وقد قال بعض أهل النَّظَر : معناه : من في السماء إله . والأول أشبه بالكتاب والسُّنَّة وبالله التوفيق . وأشار بقوله : ما قدمنا ذكره ، إلى ما نقله عن أبي الحسن علي الطبري في آخرين من أهل النَّظَر .

ومما ينبغي التنبيه عليه أن مما أثبت السَّلَفُ لله الأمور التالية :

الأول : أن الله تعالى بائن عن خلقه .

الثاني : أن الله تعالى استوى على العرش .

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٤٢٧ .

الثالث : أن الله تعالى في السماء .

الأخيران قد جاءت بهما نصوص الكتاب والسنة ، والأول لم يرد في شيء من الكتاب والسنة ، لكن السلف قد تلقوا استعماله بالقبول . فتكلم على هذه الأمور الثلاثة .

كون الله تعالى بائناً عن خلقه :

أما أنه تعالى بائن عن خلقه فقد نقل البيهقي في « الأسماء والصفات »<sup>(١)</sup> بسنده عن عبد الله بن المبارك أنه قال : « نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى ، بائن من خلقه » ، ونقل<sup>(٢)</sup> عن أبي الحسن الأشعري أنه قال : « إن الله مستو على عرشه ، وأنه فوق الأشياء بائن منها ، بمعنى أنها لا تحله ولا يحلها ، ولا يمسه ولا يشبهها ، وليست البيئونة بالعزلة ، تعالى الله عن الحلول والمماثلة علواً كبيراً » .

يعني أن البيئونة التي أثبتها الإمام أبو الحسن وغيره لله تعالى بمعنى نفي الممازجة والاختلاط ، وليست بمعنى الاغترال والتباعد ، لأن المماسمة والمباينة التي هي ضدها - كما قال - من أوصاف الأجسام ، والله - عز وجل - أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . فلا يجوز عليه ما هو من صفات الأجسام .

وبيان بينونة الله تعالى للعالم : أن الله تعالى لم يخلق العالم في نفسه ، ولم يحل فيه بعد أن خلقه ، فكان بائناً عنه ، وهذه البيئونة هي التي عبر عنها الشرع بالعلو والفوقية ، لما في هذا التعبير من الإجلال والتعظيم .

(١) البيهقي : الأسماء والصفات ٤٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ٤١١ .

## استواء الله تعالى على العرش :

وأما أنه تعالى استوى على العرش فقد قال به أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة ، وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشْعَرِيّ ومتقدّمي أصحابه ، كما في كتابه « مقالات الإسلاميين »<sup>(١)</sup> وكتابه « الإبانة » ، وكما نقله البيهقي عن متقدّمي أصحابه ، لكن ليس استواؤه على العرش بمعنى التمكن والتحيز فيه والتَّمَسُّسُ له . قال البيهقي<sup>(٢)</sup> : « وليس معنى قول المسلمين : إن الله استوى على العرش هو أنه مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته ، لكنه بائن من جميع خلقه ، وإنما خبر جاء به التوقيف ، فقلنا به ، ونفينا عنه التكييف ، إذ ليس كمثله شيء وهو السَّمِيعُ البصير » .

## كَوْنُ الله تعالى في السَّمَاء :

وَأَمَّا أَنَّ الله تعالى في السَّمَاء فقد قال ابن تَيْمِيَّةَ : « ومن توهم أن كَوْنُ الله تعالى في السَّمَاء بمعنى أن السَّمَاء تحيط به أو تحويه أو أنه محتاج إلى مَخْلُوقَاتِهِ ، أو أنه محصور فيها ، فهو مبطل كاذب إن نقله عن غيره ، وضال إن اعتقده في ربه ، فإنه لم يقل به أحد من المسلمين ، بل لو شئِلَ العوالم هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله في السَّمَاء أن السماء تحويه؟ لبادر كل واحد منهم بقوله : هذا شيء لم يخطر ببالنا ، بل عند المسلمين أن معنى « كَوْنُ الله تعالى في السماء » و« كَوْنُهُ عَلَى الْعَرْشِ » . واحدٌ ، بمعنى أن الله تعالى في العلو لا في السفلى » . نقل هذا الكلام عن ابن تَيْمِيَّةَ زين الدِّين مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي في كتابه

(١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ٢٩٧ .

(٢) البيهقي : الأسماء والصفات ٣٩٦-٣٩٧ .



«أقاويل الثقات»<sup>(١)</sup>، وقد قدّمنا معنى هذا الكلام عن الشيخ أبي الحسن ومتقدمي أصحابه .

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup> : «معنى «من في السماء» الوارد في مجموعة في أحاديث النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم -: أي فوق السماء على العرش، كما نطق به الكتاب والسنة، ثم معناه عند أهل النظر ما قدمنا ذكره». انتهى .

هذا ما عليه السلف من أهل السنة والجماعة، وهو مذهب الإمام الأشعري ومتقدمي أصحابه كما قدمنا نقله عنهم .

وأما المتأخرون من الأشاعرة فقد أثبتوا علو بمعنى علو المكانة، وال فوقية بمعنى فوقية الرتبة فقط، ونفوا العلو وال فوقية بالمعنى الذي أثبتته السلف من أهل السنة، وهم في ذلك متأثرون بالمعتزلة .

علو الله تعالى وفوقيته يؤولان إلى يسئوته عن خلقه :

ثم إنه مما لا ريب فيه ولا ينبغي أن يختلف فيه اثنان أن ما وراء العالم فوق لبني آدم كلهم بحسب العرف، كما أنه فوق لهم بحسب الوهم، لأنه مقابل لرؤوسهم، كما أن الأرض تحت لهم لأنها مقابلة لأرجلهم، وإن لم يكن ما وراء العالم فوقاً لهم بحسب التحقيق والتدقيق الفلسفي، لانقطاع الجهات بانقطاع العالم، والعرف هو الذي يقع به التخاطب في اللغة بين أهلها دون التدقيقات الفلسفية؛ والله تعالى بائن عن خلقه، فهو فوقه بحسب العرف، فال فوقية العرفية والوهمية تؤولان إلى البئسوتة التي أثبتها العلماء لله

(١) الكرمي : أقاويل الثقات ٩٤ .

(٢) البيهقي : الأسماء والصفات ٤٢٤ .

تعالى ، فالمعبر عنه باليَتُونَةُ في كلام العلماء هو المعبر عنه بالفَوْقِيَّة والعلو أو بما يفيدهما في كلام الشَّارِع .

وبهذا المعنى أثبت السَّلَفُ العلو والفَوْقِيَّة لله تعالى كما قال الإمام أبو الحسن الأشْعَرِيّ : فيما نقله عنه البَيْهَقِيّ : « وإنه فوق الأشياء بائن منها » . ومن أجل ذلك لم ينكر النبي - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ - على الجارية إشارتها إلى فوق .

وبهذا المعنى جاء إثبات العُلُوّ والفَوْقِيَّة لله في نصوص الكتاب والسُّنَّة مما يَضُغُبُ حصره ، وهذه النصوص وإن كان حمل بعضها على الفَوْقِيَّة بحسب المكانة ، والعُلُوّ بحسب الرتبة مما لا بأس به ، لكن حمل بعضها الآخر على ذلك أو نقول : حمل هذه النصوص البالغة الكثرة كلها على ذلك مما يَأْبَاهُ المقام والسياق ، كما تَأْبَاهُ طبيعة اللغة العربية .

فثبتت العلو والفَوْقِيَّة لله تعالى بهذا المعنى ، بدون كيف ولا تمثيل ، ولا مكان ولا جهة ، لأن المكان هو العالم ، أو من ضمن العالم ، أو في ضمنه ، والله تعالى بائن عن العالم ؛ والجهة إنما تتصور ضمن العالم ، وتنتهي بانتهاء آخر جزء منه ، وليس وراء العالم مكان ولا جهة ، فليس الله تعالى في مكان ولا في جهة من العالم .

فنقول : إن الله تعالى فوق العرش ، وفوق العالم ، وعالٍ عليه ، وبائن عنه ، ونتوقف عند هذا الحد ، ولا نتجاوزه إلى ما وراء ذلك من التفاصيل التي لم يرد بها شيء من الكتاب والسُّنَّة ، ونعترف بالعجز عما وراء ذلك ، وقد أشار إلى هذا الإمام البَيْهَقِيّ فيما نقلناه عنه آنفاً حيث قال : « ووصفُ الله سبحانه بذلك طريقه الخبر ، فلا نتعدى ما ورد به الخبر » .

وقد تقدّم قول ابن تَيْمِيَّة أن معنى كون الله تعالى في السماء وكونه على

العرش واحد . وهو أن الله تعالى في العلو لا في السفلى ، وتقدم قريب منه عن الإمام أبي الحسن الأشعري وأصحابه ، وعن الإمام البيهقي . كما تقدم قولنا : إن وصف العلو والفوقية لله تعالى يؤول إلى البتونة التي أثبتها العلماء لله تعالى .

الشعور بعلو الله تعالى وفوقيته أمر مركوز في فطرة بني آدم :

ثم إن الفوقية بهذا المعنى مَرَكُوزَة في فطرة بني آدم لا يستطيع أحد منهم أن يتخلص من الشعور بها مهما حاول التخلص من هذا الشعور ، ومهما اعتقد خلافه .

وليت شعري لماذا خص العلماء المشكلة بحديث الجارية ، وما من أحد من المؤمنين بالله تعالى إلا وهو على حال الجارية وعلى مذهبها ، لا يقول أحد من المؤمنين : الله ، إلا وهو يشير إلى فوق إما بإحدى جوارحه أو بقلبه ؟!

وقصة الهمداني مع إمام الحرمين الجويني ليست ببعيدة عنا ، وإن انتقدنا بعض متأخري الأشاعرة . وخلاصتها : أن إمام الحرمين كان يقرّر في درسه : نفي العلو والفوقية الذاتية عن الله تعالى ، فقال له الهمداني : يا أيها الشيخ ، ما تقول في هذه الفطرة المركوزة في قلب المؤمنين بالله ، ما يقول أحد الله ، إلا وَيَشْعُرُ بالعلو والفوقية لله تعالى ؟ فلبث الجويني ملياً ، ثم قال :

حَيَّرَنِي الهمداني ، حَيَّرَنِي الهمداني ، حَيَّرَنِي الهمداني !

وقد استشكل بعض الأفاضل كلامنا هذا بأنه يلزم منه حدوث صفة الفوقية لله تعالى بعد حدوث العالم .

فنقول : في دفع هذا الإشكال : الممتنع على الله تعالى هو قيام الحوادث بذاته لا اتّصافه بالحوادث مطلقاً ، وأما اتّصاف الله تعالى بالحوادث بدون أن تقوم هذه الحوادث بذاته تعالى ، فهو جائز وواقع ؛ فإنَّ الله - تعالى - متصفٌ

بصفات الفعل مع أنها حادثة ، وكذلك متصف ببعض صفات الإضافة مع حدوثها : مثل كون الله مع العالم بعد أن خلقه ، فهذه صفة حادثة لله تعالى ، لكنها ليست قائمة به تعالى ، وكذلك كونه بعد العالم بعد أن يعدمه .

وتحقيق ذلك - كما تقدّم - أن الممتنع على الله تعالى هو أنصافه بالصفات الحقيقية الحادثة القائمة بذاته تعالى : مثل أن يكون علمه تعالى أو قدرته أو إرادته حادثة ، ومثل ذلك سائر الصفات السبع . وأما أنصافه تعالى بالصفات الحادثة غير الحقيقية من صفات الفعل وصفات الإضافة فجائز وواقع ، لأنها ليست صفات حقيقية ولا قائمة بذاته تعالى ، حتى يلزم من ذلك قيام الحوادث بذاته تعالى .

فما قاله المُستشكِك من لزوم حدوث صفة التوقُّف للعالم لله سبحانه وتعالى صحيح ، ولكن هذه الصفة من قبيل صفات الإضافة ، فيجوز أنصاف الله تعالى بها مع حدوثها ، وليست من قبيل الصفات الحقيقية القائمة بذاته تعالى ، حتى يمتنع حدوثها لله تعالى .

وليكن هذا آخر ما أردنا كتابته عن عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعريّ أين هي من عقيدة السلف وما يتعلق بذلك .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .



## عَقِيدَةُ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِيمَانِ

مُحَمَّدُ مَسْكِي

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيد المرسلين، وآله الأكرمين، ورضي الله عن أصحابه أجمعين.

وبعد، فقد شَرَّفْتَنِي الرابطةُ العالمية لخريجي الأزهر بالمشاركة في الملتقى الخامس حول موضوع الإمام أبي الحسن الأشعريِّ إمام أهل السُنَّة والجماعة، وأَعُدُّ هذا التشريف تكليفاً، في موضوع مهم يتصل بمدرسة علمية كبرى، تمثل - فيما بعد القرن الثالث الهجري إلى اليوم - جمهور أهل السُنَّة والجماعة، توارثتها الأجيال، وتمثلها اليوم أكبر المراكز العلمية في العالم الإسلامي، بدءاً بالأزهر الشريف، والقرويين، والزيتونة، وكبرى الجامعات، ومعاهد العلم في بلاد الشام والهند وباكستان.

ويتضاعف شرف تكليفي بهذا البحث أن يكون في صرح علمي كبير من صروح العلم، خدم المذهب الأشعريِّ ورعاه ونافع عنه ونشره، وتوارثه جيلاً بعد جيل، هذا الصرح العلمي الشامخ هو الجامع الأزهر الشريف، الذي إن لم أشرف بالدراسة فيه، إلَّا أنني أرتبط به بروابط وثيقة، من خلال شيوخه الأزهرين الكثر، الذين تلقيت عنهم، وشرفت بالمشول بين أيديهم، واستجزت بعضهم، أذكر منهم على سبيل المثال لا الاستقصاء: مجيزنا العلامة الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية السابق، والعلامة الشيخ الفقيه المعرَّر محمود عبد الدايم الشافعي، والعلامة الشيخ المُحدِّث عبد الوهاب البحيري، والعلامة الفقيه الأصولي الشيخ أحمد

فهمني أبو سِنَّة ، والعلامة المُحدِّث أحمد عبد العال ، وغيرهم كثير ، رحمهم الله تعالى جميعاً .

وأما شيوخِي الشَّامِيُّونَ فكُلُّهم لهم صِلَة نسب وثيقة بالأزهر الشريف ، فهم الذين تعلموا في محرابه ، وتخرَّجُوا في رِحابِهِ .

وتَزَدَادُ صِلَتِي بأزهر العلم والدين ، أني خدمتُ عدة آثار علمية من آثار هذه المدرسة التليدة ، منها : كتاب : « من ذخائر السُّنَّة » للعلامة الشيخ طه الساكت في مجلدين ، وكتاب « من هدي النبوة » للشيخ إبراهيم الجبالي ، وفكري ياسين ، وحسن منصور ، وعبد الرحمن الجزيري .

كما جمعتُ تراجمَ نادرةٍ لعلماء الأزهر ستصدر في مجلدين كبيرين بعون الله .

وقد أكرمني الله تعالى بجمع الندوات القرآنية والفقهية التي عُقدت في مجلة « لواء الإسلام » ، وترتيبها والتعليق عليها ، في عدة مجلدات ، وهي وشيكة الصدور بعون الله .

والموضوع الذي طُلب مني الكتابة فيه أولاً عن : « الإمام الأشعري بين الحنابلة والمُعْتَزَلَة » ، وقد شرعتُ بجمع مادته ، وهَيَّأتُ نفسي للخوض في غماره ، ثم تَمَّ تعديل الموضوع إلى : « عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري في « الإبانة » وموافقتها لما في « اللُّمَع » وباقي كتبه » .

وهو موضوعٌ واسع الأطراف ، مُتراامي الأكتاف ، يستحق دراسة مُتَخَصِّصَة وتفرغاً تاماً ، لا أجد نفسي أهلاً له ، ولكن حسن الظَّن الذي دفع المشرفين على المؤتمر لدعوتي ، وحب المشاركة في هذا المؤتمر العلمي ، والاجتماع بالعلماء الفضلاء ، والحرص على التواصل العلمي ، دفعني لكتابة

كلمات حَوَّلَ هذا الموضوع ، أَخَذًا بِقَوْلِ الْقَائِلِ : مَا لَا يُدْرِكُ كُلَّهُ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ .

ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ) للعلامة محمد أبو زهرة :

قبل الدخول في هذا الموضوع أُورِدَ ترجمة مختصرة ونادرة لأبي الحسن الأشعري ، كتبها أحد فحول العلماء المعاصرين المرتبطين بالأزهر الشريف ، بنسب وثيق ووشيجة قوية ، وهو العلامة الشيخ محمد أبو زهرة ، فقد كتب ترجمة مختصرة محررة وافية في مجلة العربي الكويتية ، في العدد ٦٤ عام ١٣٨٣هـ الموافق لعام ١٩٦٤م ، أحيثُ أن أُورِدَ هذه الترجمة التي جمعتها ومثيلاتها من التراجم التي خطها يراع العلامة أبو زهرة في كتاب : «أعلام وعلماء قدماء ومعاصرون» ، ص ٢٠٣-٢١٣ . والذي صدر قريباً ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م بعنايتي ، عن دار الفتح بعُمان في مجلد متوسط .

قال العلامة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى :

### الخلاف بين الفقهاء والمُحدِّثين وبين المُعْتَزَلَةِ :

« اتَّسَعَتْ فُرْجَةُ الْخِلَافِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ ، الَّذِينَ كَوَّنَ وَاصِلُ بَنُ عَطَاءٍ مَدْرَسَتَهُمْ ، وَكَانُوا يُفَكِّرُونَ فِي فَهْمِ الْعَقِيدَةِ تَفَكُّيرًا فِلَسْفِيًّا ، وَلَا يَعْتَمِدُونَ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ إِلَّا عَلَى الْقُرْآنِ لَا يَقْدُونَهُ ، وَيُؤَوَّلُونَ بَعْضَ أَلْفَاظِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْعَقْلِ ، وَيُجَادِلُونَ فِي الْإِسْلَامِ بِحُكْمِ الْمَنْطِقِ ، وَيَدْفَعُونَ انْحِرَافَ الْمُنْخَرِفِينَ بِالْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ وَلَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ ، وَاسْتَمَكَّنَ سُلْطَانُهُمْ فِي عَهْدِ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَاتِقِ ، وَكَانَ مِنْهُمْ كِبَارُ الْقَائِمِينَ بِأَعْمَالِ الدَّوْلَةِ ، وَشَاعَتْ عَنْهُمْ فِكْرَةُ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَتَكْفِيرُ مَنْ لَمْ يَقُلْهَا ، وَغَزَلَ الْقَضَاةُ وَالْمُفْتُونَ الَّذِينَ لَا يَقُولُونَهَا ، وَاضْطَهَدَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ الَّذِينَ لَا يُرَدُّدُونَهَا ، وَيَسْتَجِيبُونَ لِدَعَائِهَا ، وَنَزَلَ الْأَذَى بِإِمَامِ السُّنَّةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ . »



إدالة المتوكل دولة الْمُعْتَزَلَةِ، وبقاء الاعتزال في الناس جدلاً :

وجاء المتوكل بعد الواثق فأدال من دولة الاعتزال ، وأنزلهم من عليائهم ، وأدنى إليه الفقهاء والمحدثين ، وكان هؤلاء يُفَكِّرون في العقيدة بغير منهاج الْمُعْتَزَلَةِ ، فيعتمدون في تعرفها على كتاب الله تعالى ، يأخذون بظواهره من غير تأويل ، ويعتمدون على السُّنَّة ، فيما صحَّ منها من أخبار في العقائد ، سواء أكان متواتراً أو كان آحاداً ، فهم يقولون : إنَّ الله يرى يوم القيامة ، ولا يُؤُولون آيات الرُّؤْيَةِ ، ومنهم مَنْ يقول : إنَّ لله يداً ، لأنَّ النصَّ القرآني يقول : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] . وهكذا يأخذون بالنص ، ولا يُحْكَمون فيه العقل ، ولكنهم يقرِّزون التَّنْزِيهَ لله عن مُشَابَهَةِ الحوادث والمخلوقات . ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ [الشورى : ١١] . ولا يستطيعون مجادلة الخصوم إلا بنصوص القرآن ، ولا يسلكون مسلك العقل في الاستدلال ، لأنَّ المنطق نَزْعَةٌ فلسفية لا يريدونها ، ولا يرتضونها ، وبذلك لا يستطيعون الدفاع عن الإسلام ضدَّ المنحرفين والمخالفين لأنَّ عُدَّتْهُمُ النُّصوص ، وهي لا تروِّج إلا عند مَنْ يؤمِّنُ بها ابتداءً ، ولا بُدَّ قبل الإيمان من حُكْمِ العقل .

وإذا كان الْمُعْتَزَلَةُ قد خلَّتْ منهم دُورُ الحُكْمِ بعدَ الواثق فلم يَخْلُ دُورُ العقل ، فإذا عَدِمُوا نُصْرَةَ السلطان ، فإنَّهم لم يعدموا نُصْرَةَ البرهان ، ولم يَكُنِ الفقهاء والمحدثون بقادِرين عليهم ما داموا ينهجون من النُّصوص منهاجَ العقل .

توسط الأشعري والماتريدي بين أهل السُّنَّة وأهل الاعتزال

كان لا بُدَّ - بحكم المنطقي - من وجودِ ناسٍ يَتَوَسَّطُونَ بينَ الفريقَيْنِ ، ويخرجون بمنهاجِ بينَ المنهاجَيْنِ ، وقد وُجِدَ أولئك ، ولكنَّ في نطاقِ ضيقٍ ،

حتى كان الإمامان أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي . فقد ظهر الأول في العراق ، وكان شافعيًا ، وظهر الثاني في سمرقند ، وكان حنفيًا<sup>(١)</sup> .

نشأة أبي الحسن الأشعري :

وُلِدَ أبو الحسن [علي بن إسماعيل بن إسحاق] الأشعري ، من أسرة عربية تنتمي إلى الأشاعرة الكرام الذين مدَّحهم النبي ﷺ لفضل معاونتهم في يُسِّرهم وعُسِرهم<sup>(٢)</sup> .

وتربَّى بالبصرة في حضانية أسرة عربية توارث عنها العزمة القويّة ، والإرادة الماضية ، وكانت البصرة موطنَ الاعتزال ، وموطنَ فرقي الشيعة ، والمكان الذي التقى فيه العقل العربي ، بالعلم الهندي واليوناني . وهي كما تطلُّ على البادية العريقة بصفائها ، وتحضُّنها الحضارة بروائها ، قد التقى فيها أيضًا العلم العميق ، والصفاء الذهني ، فالتقى علم الإسلام النقي الصافي ، بالفلسفات المختلفة ، والآراء المتباينة ، والأهواء والانحرافات .

درس في نشأته علوم الإسلام الأولى ؛ حفظ القرآن وطائفة من الأحاديث ،

(١) يقول الشيخ محمد أبو زهرة في ترجمة الماتريدي : إن الماتريدي ليس كالأشعري من حيث المناهج ، وإن كان يقاربه فيما انتهى إليه من نتائج ، فلا يكاد يختلفان إلا قليلاً ، ولو أننا أردنا أن نعقد موازنة بين هذه المناهج الثلاثة : منهج المعتزلة ، ومنهج الأشاعرة ، والماتريدية ، لعلمنا أنَّ المعتزلة يجعلون السلطان للعقل ، والأشاعرة للنقل مقرِّين له بالعقل ، والماتريدية يجعلون السلطان للعقل والنقل مقابلاً . وإذا كان الأشاعرة وسطاً بين المعتزلة والمحدثين ، فالماتريدية وسط بين الأشاعرة والمعتزلة ، ولذلك قرر بعض العلماء أنهم أقرب إلى المعتزلة منهم إلى الفقهاء والمحدثين ، وحزى الله الجميع عن الإسلام خير الجزاء ، فكلُّ قام بواجبه في ناحية من النواحي .

(٢) يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري (٢٣٠٦) ؛ ومسلم (٤٥٥٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « إنَّ الأشعريين إذا أرمَلوا في الغزو أو قُلَّ طعامُ عيالهم بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم منِّي وأنا منهم » .

حَتَّى كَانَ الْإِمَامَانِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَازَرِيدِيُّ . فَقَدْ ظَهَرَ الْأَوَّلُ فِي الْعِرَاقِ ، وَكَانَ شَافِعِيًّا ، وَظَهَرَ الثَّانِي فِي سَمَرْقَنْدَ ، وَكَانَ حَنْفِيًّا<sup>(١)</sup> .

نَشَأَةُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ :

وُلِدَ أَبُو الْحَسَنِ [عَلِي بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ] الْأَشْعَرِيُّ ، مِنْ أَسْرَةِ عَرَبِيَّةٍ تَنْتَمِي إِلَى الْأَشَاعِرَةِ الْكِرَامِ الَّذِينَ مَدَّحَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِفَضْلِ مُعَاوَنَتِهِمْ فِي يُسْرِهِمْ وَعُسْرِهِمْ<sup>(٢)</sup> .

وَتَرَبَّى بِالْبَصْرَةِ فِي حِضَانَةِ أَسْرَةٍ عَرَبِيَّةٍ تَوَارَثَ عَنْهَا الْعَزْمَةُ الْقَوِيَّةُ ، وَالْإِرَادَةُ الْمَاضِيَّةُ ، وَكَانَتْ الْبَصْرَةُ مَوْطِنَ الْأَغْتِرَالِ ، وَمَوْطِنَ فِرْقِ الشَّيْعَةِ ، وَالْمَكَانَ الَّذِي تَلَقَّى فِيهِ الْعَقْلَ الْعَرَبِيَّ ، بِالْعِلْمِ الْهِنْدِيِّ وَالْيُونَانِيِّ . وَهِيَ كَمَا تَطَلُّ عَلَى الْبَادِيَةِ الْعَرِيقَةِ بِصَفَائِهَا ، وَتَحْتَضِنُهَا الْحَضَارَةُ بِرَوَائِهَا ، قَدْ تَلَقَّى فِيهَا أَيْضًا الْعِلْمَ الْعَمِيقَ ، وَالصَّفَاءَ الذَّهْنِيَّ ، فَالْتَقَى عِلْمَ الْإِسْلَامِ النَّقِيُّ الصَّافِي ، بِالْفَلَسَفَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَالْآرَاءِ الْمُتَبَايِنَةِ ، وَالْأَهْوَاءِ وَالْإِنْحِرَافَاتِ .

دَرَسَ فِي نَشَأَتِهِ عُلُومَ الْإِسْلَامِ الْأُولَى ؛ حَفِظَ الْقُرْآنَ وَطَائِفَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ ،

(١) يَقُولُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ فِي تَرْجُمَةِ الْمَازَرِيدِيِّ : إِنَّ الْمَازَرِيدِيَّ لَيْسَ كَالْأَشْعَرِيِّ مِنْ حَيْثُ الْمَنَاجِجُ ، وَإِنْ كَانَ يُقَارَبُهُ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجٍ ، فَلَا يَكَادَا يَخْتَلِفَانِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَوْ أَنَّا أَرْدْنَا أَنْ نَعْقِدَ مُوَازَنَةً بَيْنَ هَذِهِ الْمَنَاجِجِ الثَّلَاثَةِ : مَنَهِجِ الْمَعْتَزَلَةِ ، وَمَنَهِجِ الْأَشَاعِرَةِ ، وَالْمَازَرِيدِيَّةِ ، لَعَلَّمْنَا أَنَّ الْمَعْتَزَلَةَ يَجْعَلُونَ السُّلْطَانَ لِلْعَقْلِ ، وَالْأَشَاعِرَةَ لِلنَّقْلِ مَقْرِّينَ لَهُ بِالْعَقْلِ ، وَالْمَازَرِيدِيَّةَ يَجْعَلُونَ السُّلْطَانَ لِلْعَقْلِ وَالثَّقَلِ مَعًا . وَإِذَا كَانَ الْأَشَاعِرَةُ وَسَطًا بَيْنَ الْمَعْتَزَلَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، فَالْمَازَرِيدِيَّةُ وَسَطُ بَيْنِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ ، وَلِذَلِكَ قَرَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْتَزَلَةِ مِنْهُمْ إِلَى الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرَ الْجَزَاءِ ، فَكُلٌّ قَامَ بِوَاجِبِهِ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ التَّوَاحِي .

(٢) يُشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٠٦) ؛ وَمُسْلِمٌ (٤٥٥٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قُلُ طَعَامَ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ ، جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِتَاءِ وَاحِدٍ بِالسُّوْتَةِ ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ » .

ومقداراً من الأحكام الفقهية يتعرف منها أوامر دينه ، وكان من الممكن أن يسلك مسلك الفقهاء والمحدثين ، ولكن كان علم هؤلاء علم رواية وتفريع الأحكام ، وتخريجها على أصولها من الكتاب أو السنة أو القياس الفقهي ، بإلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص ، لاشتراكهما في الوصف الذي يُعدُّ علة للحكم .

تَلَمَّذَ أَبِي الْحَسَنِ لِلْجُبَّائِيِّ شَيْخَ الْمُعْتَزَلَةِ :

كان أبو الحسن في نفسه نزوع إلى الدراسات العقلية في ظل المبادئ الإسلامية ، ولم يجد هذا إلا عند الْمُعْتَزَلَةِ ، فقد كانوا يدرسون العقائد الإسلامية ، ويؤيدونها بالبرهان العقلي ، ويؤولون كل ما جاء في القرآن على مقتضى حكم العقل القطعي ، إن خالفه ظاهر القرآن في بعض آياته .

تَلَمَّذَ إِذَا أَبُو الْحَسَنِ لِشَيْخٍ مِنْ شُيُوخِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَكَانَ إِمَامَهُمْ بِالْبَصْرَةِ فِي عَصْرِهِ ، هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ ، فَلَازِمَ دَرَسَهُ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَلْمِيزًا كَبْقِيَةِ التَّلَامِيزِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ شَيْخَهُمْ فِيمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، أَوْ عَلَى الْأَقْلُ يُرْجَحُونَ بِالنِّسْبَةِ لِأَسَاتِذَتِهِمُ الْإِتْبَاعَ ، دُونَ الْإِبْتِدَاعِ ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ التَّلْمِيزُ النَّابِ ، يَنَاقِشُ شَيْخَهُ فِي كُلِّ مَا يَعْزِضُ مِنْ مَسَائِلَ . وَأَحْيَانًا تَنْتَهِي مَنَاقِشَةُ التَّلْمِيزِ لِلشَّيْخِ بِإِسْكَاتِهِ وَحَيْرَتِهِ فِي الْجَوَابِ .

مَنَاقِشَةُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (التلميذ) شَيْخَهُ :

وَلِنَقْصٍ بَعْضَ الْقَصَصِ عَنْ مُذَاكِرَةِ التَّلْمِيزِ لِشَيْخِهِ . كَانَ الْجُبَّائِيُّ كَكُلِّ الْمُعْتَزَلَةِ يَرُؤْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِلَّا الْأَصْلَحُ الَّذِي تُدْرِكُهُ عَقُولُنَا ، فَهُمْ يَحْكُمُونَ بِعَقُولِهِمْ عَلَى الْأَشْيَاءِ بِالْحُسْنِ أَوْ الْقُبْحِ ، ثُمَّ يَوْجِبُونَ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ مَا يَرُونَهُ هُمْ أَصْلَحُ . وَلَكِنَّ التَّلْمِيزَ لَمْ يَهْضُمْ هَذَا ، كَيْفَ نَقَرَّ

نحن الأمر، ثم نقرر أنه يلزم أن يقع؟ فتأرث بينهما المناقشة الآتية:

قال التلميذ: ما قولك في ثلاثة؛ مؤمن وكافر وصبي؟ فما الله تعالى صانع بهم؟ ويكون فيه الأصلح لهم؟

قال الشيخ: المؤمن أهل الدرجات، والكافر من أهل الدركات، والصبي من أهل النجاة.

قال التلميذ: فإن أراد الصبي - بعد موته صبيًا - أن يكون من أهل الدرجات هل يمكن؟

قال الشيخ: لا، بل يُقال له: إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلها.

قال التلميذ: فإن قال الصبي: التقصير ليس مني، فلو أحييتني كنتُ عملتُ الطاعات كعمل المؤمنين.

قال الشيخ: يقول الله تعالى: كنتُ أعلم أنك لو بقيت لعصيت وعوقبت، فراعيتُ مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهي إلى سرِّ التكليف.

قال التلميذ: فلو قال الكافر: علمتُ حالي كما علمتُ حاله، فهل راعيتُ مصلحتي مثله. فسكت الشيخ.

وتنتهي هذه المناقشة بلا ريب إلى أن المصلحة التي تلزم مراعاتها في جانب الله تعالى ليست هي المصلحة التي نُقدِّرها بعقولنا، وإنما تكون هذه المصلحة بتقدير الله العزيز العليم الذي لا يخفى عليه شيء في السماء ولا في الأرض.

عدم استغراق الاعتزال عقل الأشعري:

الذي يمكن أن يُقدَّر في حياة الأشعري، وهو يعيش في ظلُّ المُعْتَزِّلَةِ،

ويرضَع من أفاويقيهم، أنه كان لا يستغرقُ الاغْتِزَالُ عقله، بل إنه يُفَكِّرُ التفكيرَ المستَقِيلَ. والتفكيرُ الحرُّ يجعلُه يَنْقُبُ عَنِ الآرَاءِ أَنَّى تكون، وعن الأفكارِ حيثُما تكون. وكذلك لم تقطعه دراسةُ الاغْتِزَالِ عن دراسةِ آراءِ الفقهاءِ والمُحَدِّثِينَ في العقائد، وقد كان يدرسُها بعينِ عاطفةٍ مُقَرَّبَةٍ، لا بعينِ ساخطةٍ مُبْعَدَةٍ.

وكان كُلُّما تقدَّمْتُ به السنَّ، أو كُلُّما نضجَ فكرُه يستنكِرُ من آراءِ المُعْتَزَلَةِ شيئاً، حتَّى إذا وصل إلى الأربعين وبلغ أشُدَّهُ، وهي السنُّ التي يكتملُ فيها العقلُ والجسمُ، وجدَ نفسَه بعيداً عَنِ الاغْتِزَالِ بقلبه وعقله.

**مُفَارَقَةُ الأشْعَرِيِّ الاغْتِزَالِ :**

أخذَ الأشْعَرِيُّ بعدَ ذلك يُراجِعُ بينَ ما يعتنقه المُعْتَزَلَةُ، وبينَ ما يعتنقه الفقهاءُ والمُحَدِّثُونَ، معتمدين فيه على حكمِ المنقولِ من القرآنِ وعن الرسولِ ﷺ، وعكفَ زمناً يوازنُ بينَ ما في كُلِّ منهما من حقٍّ، وانقدَحَ بعدَ الموازنةِ رأيي قَرَّرَ فيه أَنَّ الاحتياطَ في الاعتقادِ ما يدعو إليه الفقهاءُ والمُحَدِّثُونَ، ولكنْ ينقضُهم الاعتمادُ على العقلِ في تقريرِ ما يَقَرُّرون، فإنه لا بُدَّ لبيانِ الحقِّ من نصٍّ يُثَبِّتُه، وبرهانٍ عقليٍّ يُقَرِّبُه وَيُؤَيِّدُه، ولا بُدَّ للدفاعِ عنه من منطقيٍّ عقليٍّ يُسَدِّدُ السَّهَامَ إلى الخصومِ<sup>(١)</sup>.

وعلى أيِّ حال قد فارقَ الاغْتِزَالِ، وإن لم يَنْصَوِرِ تماماً تحتَ سلطانِ الفقهاءِ والمُحَدِّثِينَ.

**مَقُولَةُ الأشْعَرِيِّ: «مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي» :**

بعد أن انتهى الأشْعَرِيُّ إلى هجرِ آراءِ المُعْتَزَلَةِ - وإن لم يهجرِ منهاجهم

(١) في الأصل: «الخصوم».

في الاستدلال - ذهب إلى المسجد الجامع في البصرة، ورَقِيَ المنبر، ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنِي أَنَا أَعْرِفُهُ بِنَفْسِي، أَنَا فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ. كُنْتُ أَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَإِنَّ أَفْعَالَ الشَّرِّ أَنَا أَفْعَلُهَا. وَأَنَا تَائِبٌ مُقْلِعٌ، مُتَّصِدٌ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِّلَةِ، مُخْرِجٌ لِفَضَائِحِهِمْ.

مَعَاشَرُ النَّاسِ: إِنَّمَا تَعَيَّيْتُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْمَدَّةَ لِأَنِّي نَظَرْتُ فَتَكَافَأْتُ عِنْدِي الْأَدَلَّةَ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدِي شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ، فَاسْتَهْدَيْتُ اللَّهَ تَعَالَى، فَهَدَانِي إِلَى اعْتِقَادٍ مَا أَوْدَعْتَهُ كِتَابِي هَذِهِ، وَانْخَلَعْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا كُنْتُ أَعْتَقِدُ، كَمَا انْخَلَعْتُ مِنْ ثَوْبِي هَذَا».

وَانْخَلَعَ مِنْ ثَوْبٍ كَانَ عَلَيْهِ، وَدَفَعَ إِلَى النَّاسِ كِتَابَهُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا التَّحَوُّلَ قَدْ أَضَافَ إِلَى الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ نَاصِرًا قَوِيًّا، وَرَجُلًا مَهَرًا فِي الْكَلَامِ، وَفِي الْاِسْتِدْلَالِ.

تَأَثَّرَ الْأَشْعَرِيُّ بِالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ:

إِنَّ مَا كَتَبَهُ الْأَشْعَرِيُّ ابْتِدَاءً بَعْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَأَثِّرًا بِالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمَوْفِقِهِ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَقَدْ كَانَتْ حَيَاتُهُ وَأَصْدَاءُ مَوَاقِفِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَا تَزَالُ تُرَدَّدُ فِي التَّارِيخِ، حَيْثُ لَقِيَ الْأَشْعَرِيُّ مَنْ لَقَوْهُ، فَقَدْ كَانَتْ وَفَاةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ سَنَةَ ٢٤١هـ، وَحَيَاةُ الْأَشْعَرِيِّ كَانَتْ مَا بَيْنَ ٢٦٠-٣٢٤هـ، فَهُوَ يَقُولُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ «الْإِبَانَةُ»:

«دَيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَشُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَا رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَضَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ، وَأَجْزَلَ مَثَوْبَهُ [قَائِلُونَ]، وَنَحْنُ عَمَّنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ،

لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به [بدع] المبتدعين وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمه الله تعالى من إمام مُقدَّم، [وجليل معظم] وكبير مُفخَّم، ورحمته على جميع أئمة المسلمين».

### خلاصة آراء الأشعري في «الإبانة» :

شرح الأشعري خلاصة آرائه عند انتقاله ابتداءً شرحاً مُحكمًا في مقدمة كتابه «الإبانة». وخلاصة آرائه في هذا الكتاب نوجزها فيما يلي :

أ - أنه يرى أنَّ بعض الصالحين تكون له آية، أي : علامة تدلُّ على مكانته عند الله، وهو ما يُسمى كرامة الأولياء، وقد أنكر المُعتزلة ذلك، وخصَّها الشيعة بأئمتهم، فقد قالوا : إنَّ المعجزات تجري على أيديهم كما تجري على أيدي الأنبياء، يئد أنهم لا يُنزَّل عليهم الوحي .

وإنَّ الصوفية يرون إثبات الكرامة للصالحين، يئد أنَّ المخلصين المحققين منهم يطلبون الاستقامة، بأن يسيروا على ما أمر به الشارع سيروا مستقيماً، ولا يطلبون الكرامة، ويقول قائلهم في دعائه : اللهم هبنا الاستقامة بدل الكرامة، لأنَّ الكرامة تستحق من العبد الشكر، والاستقامة يرجو بها العبد الأجر .

ب - ويرى أنَّ كلَّ ما جاء به الشئنة - سواء أكانت أحاديث متواترة أم كانت غير متواترة - حجة تثبت به العقائد، فعذاب القبر يجب اعتقاده، وغير ذلك من الأمور التي جاءت بها الشئنة، لأنه ما دامت صحة الحديث قد ثبتت بالطرق التي يلتزمها المُحدثون في الرواية فهو حجة في العمل والاعتقاد، إذ لا فرق بينهما في الإثبات. ولا معنى لأنَّ نعمل بالحديث، وننكر الأخذ بمثله في الاعتقاد .



ولكن هل يكفر مَنْ لا يأخذُ بأحاديثِ الآحاد؟

ج - يظهرُ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ، وهو شافعي المذهب، لا يُكْفِرُهُ، لَأَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ يُقَرِّرُ فِي «الرَّسَالَةِ» أَنَّ الْعِلْمَ قَسَمَانِ: عِلْمٌ يَثْبُتُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وهو الْعِلْمُ الَّذِي يَكُونُ طَرِيقُهُ قَطْعِيًّا، فهو يَلْزَمُ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ؛ وَعِلْمٌ يَثْبُتُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، وهو ما يَكُونُ دَلِيلُهُ ظَنِّيًّا، فهو يَلْزَمُ فِي الْعَمَلِ الظَّاهِرِ دُونَ الْإِعْتِقَادِ، وَيُعَدُّ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ مَا يَكُونُ طَرِيقُهُ خَبَرِ الْآحَادِ.

فإذا كان الْأَشْعَرِيُّ أَوْجَبَ الْإِعْتِقَادَ بِحَدِيثِ الْآحَادِ، فهو لا يُكْفِرُ مَنْ لا يعتقِدُ بما جاءَ فيه.

د - وَالْأَشْعَرِيُّ يَأْخُذُ بِظَوَاهِرِ التَّصَوُّصِ، فيعتقِدُ رُؤْيَا اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وكان يرى أولاً أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَجْهًا لَيْسَ مِثْلَ وَجْهِنَا، وَيَدَّاءِ لَيْسَتْ كَأَيْدِينَا، وَأَنَّ هَذَا هُوَ مِنْهَاجُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِمَامًا لَهُ أَوَّلًا.

هـ - وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ يرى أَنَّ الْأَشْيَاءَ لَيْسَ لَهَا قَبْحٌ ذَاتِيٌّ، وَلَا حُسْنٌ ذَاتِيٌّ، إِنَّمَا التَّحْسِينُ وَالتَّقْبِيحُ مِنْ عَمَلِ الشَّارِعِ وَحْدَهُ. وسنجد أَنَّ كَثِيرِينَ مِنَ السُّنَنِيِّينَ يَخَالِفُونَهُ فِي الْأَمْرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْ أَوَّلِهِمَا.

و - وهو يرى أَنَّ مَرْتَكَبَ الْكِبِيرَةِ لَيْسَ مُخْلَدًا فِي النَّارِ، وَلَكِنْ يُعَاقَبُ بِمِقْدَارِ مَا أَذْنَبَ، إِلَّا أَنَّ يَتَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ فَيَغْفِرُ لَهُ أَوْ يَعْفُو، لِحَسَنَاتِ قَامَ بِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وَإِنْ عَاقَبَ فَبِالْعَدْلِ، وَإِنْ عَفَا فَبِالرَّحْمَةِ.

أَخَذَ الْأَشْعَرِيُّ مِنْهَاجَ الْجَدَلِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ:

وَالْأَشْعَرِيُّ مَعَ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالنَّقْلِ، متواتره وغير متواتره، قد أخذ من

المُعْتَرَلَة منهاجهم في الجدَلِ ومدافعة المهاجمين للإسلام ، يأخذهم بالمنطق والبرهان ، وهو بهذا يتَّخِذُ العَقْلَ خادماً للنصوص ، ولا يجعلُ النصوصَ محكومةً بالعقل ، فهي فوقَ العقل ، والعقلُ أداةٌ تقرِّبُها والدفاع عنها .

ردُّ الأشعريِّ على المُعْتَرَلَة :

تصدَّى الأشعريُّ للمُجَادَلَة في ميدانين ؛ أحدهما : داخلي ، وهو الردُّ على المُعْتَرَلَة ، وكانَ يلحِزُ بمثلِ حُجَّتِهِمْ ، ويتَّبِعُ طريقَهُمْ في الاستدلال ، فيُحَارِبُهُمْ بمثلِ أسلحتِهِمْ ، ولا يقفُ عندَ النُّصوصِ في الدفاع ، بل يُقَلِّبُ القولَ ويُصَرِّفه دفاعاً عن النصوص .

ردُّ الأشعريِّ على الفلاسفة والباطنية :

أما الميدانُ الثاني - الخارجي : فقد تصدَّى للردِّ على الفلاسفة والباطنية من الشيعة الذين كانوا يثيرون ما يوهنُ العقائد الإسلامية ، والقرامطة الذين قوَّي أمرهم ، وسال سئُلهم في آخرِ القرنِ الثالثِ وأوَّلِ القرنِ الرابعِ الهجريِّ ، وغيرهم ممَّن لا يُفحِّمُهُ إِلَّا الأقيسةُ المنطقية ، ولا يقطعُهُ إِلَّا دليلُ العقل .

والحقُّ أنه قد ضَعُفَ شأنُ المُعْتَرَلَة في النصفِ الثاني من القرنِ الثالثِ وما وُلِيَهُ ، وقد كانَ لهم بلاءٌ حَسَنٌ في الدفاعِ عن الإسلامِ ضدَّ الذين يهاجمونه ، ويُشكِّكونَ الناسَ في حقائقه ، ولكنَّ الميدانَ لم يَحُلْ ، فقد حملَ الأشعريُّ في العراق - ومنَّ جاءَ بعده - لواءَ الدفاعِ عن الإسلام . وحقُّ القول : إنه كلما أَقْلَ للإسلامِ نجمٌ بزَعٍ له نجمٌ آخر .

كُتِبَ أَبِي الحَسَنِ الأشعريُّ :

أوتي الأشعريُّ صفاتٌ جعلته في الذُّروة من المدافعين ، فهو مُحْلِصٌ ذو همة ، قويُّ البيانِ بالقلمِ واللسان ، فكُتِبَ التي كُتِبَها بعدَ تركِ الاعتزالِ وقبله

تَتَّسِمُ بِالْعِبَارَةِ وَالْأَسْلُوبِ الْبَلِيغِ الْمُحْكَمِ، وَتَفِيضُ بِقُوَّةِ الْإِيمَانِ بِمَا يَقُولُ .  
 وَلَهُ كُتِبَ أَلْفُهَا فِي الْاِغْتِرَالِ، وَأُخْرَى بَعْدَهُ، وَكَلَا النَّوْعَيْنِ يَدُلُّ عَلَى  
 الْإِحَاطَةِ الْكَامِلَةِ وَالْعُمُقِ فِي التَّفَكِيرِ . وَمَنْ كَتَبَهُ الَّتِي كَتَبَهَا - قَبْلَ أَنْ يَتْرَكَ  
 الْمُعْتَزَلَةَ - كِتَابُهُ «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ»، وَعِبَارَاتُهُ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ، وَأَحْسَبُ أَنَّهُ  
 أَجْمَعُ كِتَابٌ لِلْفِرْقِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ إِلَى الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ .  
 كِتَابُ «الْإِبَانَةِ» :

وَلَهُ كُتِبَ بَعْدَ تَرْكِ الْاِغْتِرَالِ مِنْهَا كِتَابُ «الْإِبَانَةِ»، وَلَعَلَّهُ أَوَّلُ كِتَابٍ  
 كَتَبَهُ بَعْدَ الْاِنتِقَالِ إِلَى مَعْسَكِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، فَإِنَّ التَّأَثُّرَ بِهِمْ وَاضِحُ  
 الشَّانِ فَيَمُرُّ يَنْتَقِلُ مِنْ مَيِّدَانٍ إِلَى مَيِّدَانٍ، مَتَأَثِّرًا بِالْمَنْهَاجِ الَّذِي اِنتَقَلَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ  
 دَفْعَةَ الْاِنتِقَالِ تَكُونُ قَوِيَّةً . وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِي الْمَيِّدَانِ يُفَكِّرُ فِي الْجَوْ  
 الَّذِي اِنتَقَلَ إِلَيْهِ تَفَكِيرُهُ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي تَغْدَى بِمَادَةٍ لَا يَجِدُهَا فِي الْمَكَانِ  
 الَّذِي أَوَى إِلَيْهِ .

### بَيْنَ «الْلَّمَعِ» وَ«الْإِبَانَةِ» :

جَاءَ كِتَابُهُ «الْلَّمَعُ» مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مُعَدَّلاً بِعَضِّ آرَائِهِ الَّتِي قَالَهَا فِي «الْإِبَانَةِ»،  
 فَقَدْ كَانَ فِي «الْإِبَانَةِ» يَمْنَعُ تَأْوِيلَ الْيَدِ بِالْقُدْرَةِ، وَالْوَجْهَ بِالذَّاتِ، وَيَلْزِمُ الْأَخْذَ  
 بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، وَلَكِنْ فِي «الْلَّمَعِ» يَقَرُّ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ  
 بِتَأْوِيلٍ، وَلَكِنَّهُ أَخَذَ بِمَجَازٍ مَشْهُورٍ، وَالْمَجَازُ الْمَشْهُورُ لَا يُعَدُّ تَأْوِيلًا، وَمِنْ ذَلِكَ  
 الْمَجَازِ، قَوْلُ الْعَرَبِيِّ : وَضَعَ الْأَمِيرُ يَدَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَلَا تُرَادُّ الْحَقِيقَةُ، بَلْ يُرَادُّ  
 السُّلْطَانُ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الْفَتْحُ : ١٠] .

مَنْزِلَةُ الْأَشْعَرِيِّ فِي أَهْلِ زَمَانِهِ وَفِي مَنْ يَغْدَهُمُ :

نَالَ الْأَشْعَرِيُّ مَنْزِلَةً كَبِيرَةً عِنْدَ الْحُكَّامِ فِي زَمَانِهِ وَبَعْدَهُ، حَتَّى إِنَّ

صلاح الدين الأيوبي كَانَ حريصًا على أَنْ يُحَفِّظَ أولاده منظومةً تتضمنُ آراءَ الأشعرِيّ<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصرْ تقديره على الحُكَّام، بل صارتْ آراؤه عقيدةَ المسلمين أو أكثرهم، بل كَانَ العلماءُ لِفَرْطِ تقديرهم لا يَتَّبِعُونَهُ فيما وَصَلَ إليه من نتائجٍ فقط، بل إِنَّ من كبارهم مَنْ أوجبَ اتِّباعه في الأدلة التي ساقها<sup>(٢)</sup>. ومن كان يخالفُ الأشعرِيّ، يُعرِّضُ للنقدِ الشديد، فتعرَّضَ الغزاليُّ إلى اللومِ عندَ نقده، وتعرَّضَ ابنُ تَيْمِيَّةَ للحبسِ عندَ مخالفته، وتعرَّضَ ابنُ حزمِ الأندلسيُّ للأذى عندما هاجمه<sup>(٣)</sup>.

وفي الجملة، تَرَكَ الأشعرِيّ أثرًا واضحًا في علمِ العقائد، كما تركَ أئمةَ الفقهِ آثارًا بيَّنةً في علمِ الفروع.

والله هو الموفق، وهو الهادي إلى سواءِ السَّبِيلِ<sup>(٤)</sup>.

### الإبانة عن أصول الديانة :

بين يدي طبعتان رائجتان : أولاهما طبعة الأستاذة فَوْقيَّة حسين محمود ، التي صدرت عن دار الأنصار بالقاهرة عام ١٣٩٧هـ ، والثَّانية : طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتقديم حماد الأنصاري ، وصدرت عام ١٤٠٥هـ .

(١) تنظر جهود الأيوبيين في التمكين لمذهب أهل السنة في : عبد المجيد أبو الفرج بادوي : التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد ، ٢٢٧-٢٥٣.

(٢) يريد به الباقلائي . وينظر ترجمته في كتاب «أعلام وعلماء» ٢٣١.

(٣) ينظر كلام أبي زهرة عن الإمام الأشعرِيّ أيضًا ، وتصديه للمرد على المعتزلة ، والفلاسفة ، والقرامطة ، والباطنية ، والحشوية ، في كتابه : «ابن تَيْمِيَّةَ . عصره وحياته» ١٨٢-١٩٣.

(٤) الشيخ محمد أبو زهرة : أعلام وعلماء ، اعتنى به : مجد أحمد مكي ٢٠٣-٢١٣.

وقد طبع قبل ذلك بحيدر آباد بالهند عام ١٣٢١هـ ، وأخرى بالقاهرة في المطبعة المنيرية ، ثم مطبعة الجمل عام ١٣٤٩هـ . والطبعتان غير محقتين .

تتميز طبعة الأستاذة فَوْقِيَّةٌ بتصدير واسع ، تحدّث فيه عن اهتمام الباحثين في العصر الحاضر ولا سيما المستشرقين بالإمام الأشعريّ ، ثم تعرضت لسيرته ، وحقيقة مَنْهَجِهِ بعد خروجه من الاعتزال ، ودراسة عن مصنفاته ، وقد رجحت المحققة أن « الإبانة » قد صُنِّفَ في مستهل فترة تخلصه من الاعتزال ، لأنه يحتوي على أسس موقفه الجديد ، ثم « اللّمع » ألفه بعد ذلك . وقد اعتمدت في تحقيق الكتاب على أربع نسخ خطية : نسخة بلدية الإسكندرية ، ولم يعرف تاريخ نسخها ، والثانية : نسخة المكتبة الأزهرية ، نسخت سنة ١٣٠٨هـ ، والثالثة : نسخة مكتبة ريفان كوشيك وتاريخ نسخها ١٠٨٤هـ ، والنسخة الرابعة : نسخة دار الكتب المصرية ، ورُجِّحت أنها نسخت عام ١٣٠٧هـ .

وقد قامت بترقيم الكتاب إلى فقرات بلغت ٢٣٥ فقرة ، واقتصرت في حواشي الكتاب على ذكر الفروق بين النسخ الخطية ، وأوردت تعليقاتها في آخر الكتاب من ص ٢٦٥ إلى ٣١٤ ، ثم أوردت المراجع وفهارس الكتاب من الآيات والأحاديث والآثار والأشعار والموضوعات .

ابتدأ المؤلف كتابه بمقدمة تكلم فيها عن قول أهل الزّينغ والبدع ، ثم في إبانة قول أهل الحق والسُّنة .

أما الباب الأول من الكتاب ، ففي الكلام في إثبات رؤية الله سبحانه بالأبصار في الآخرة . وأورد فيه الأدلة من القرآن ، وردّ على قول المُعْتَزِلَةِ ، وأجاب عن معنى قول الله تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] .

وأما الباب الثاني من الكتاب ، ففي الكلام على أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وأورد الأدلة على ذلك .

وأما الباب الثالث ، ففي ذكر الرواية في القرآن عن السلف ، وأنه غير مخلوق .  
وأما الباب الرابع ، ففي الكلام على من توقف في القرآن ، وقال : لا أقول : إنه مخلوق ، ولا غير مخلوق .

وأما الباب الخامس ، ففي ذكر الاستواء على العرش .  
وأما الباب السادس ، ففي الكلام عن الوجه والعينين والبصر واليدين .  
وأما الباب السابع ، ففي الرد على الجهمية في نفهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته .

وأما الباب الثامن ، ففي الكلام على الإرادة ، والرد على المعتزلة في ذلك .  
وأما الباب التاسع ، ففي الكلام في تقدير أعمال العباد والاستطاعة والتعديل والتجوير .  
وأما الباب العاشر ، ففي ذكر الروايات في القدر .

وأما الباب الحادي عشر ، ففي الكلام في الشفاعة والخروج من النار .  
وأما الباب الثاني عشر ، ففي الكلام في الخوض .  
وأما الباب الثالث عشر ، ففي الكلام في عذاب القبر .

وأما الباب الرابع عشر والأخير ، ففي الكلام عن إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .  
وأما طبعة الجامعة الإسلامية فقد قدّم لها الشيخ حماد الأنصاري -  
رحمه الله - بنبذة يسيرة في التعريف بالإمام الأشعري ، وعقد فصلاً في  
رجوع أبي الحسن الأشعري عن الاعتزال إلى عقيدة السلف ، وتأكيد نسبة

(١) هذه الأبواب الأربعة عشر جاءت في طبعة الأستاذة فوقية ، وقد جاءت في طبعة الجامعة الإسلامية في ستة عشر باباً ، بزيادة باين ، وذلك بعد مقدمة الكتاب في باين : الأول : في إبانة قول أهل الزيف والبدع ، والثاني : في إبانة قول أهل الحق والسنة .

«الإبَانَةُ» إليه دون أن يشير إلى مخطوطات الكتاب وأماكن وجودها، وهو المعنني بجمع المخطوطات والخبير بها.

وقد ذكر ناشر تلك الطبعة محمد بشير عيون أن الأشْعَرِيَّ مرَّ بثلاثة أطوار: الأول: الاغْتِزَالُ. والثاني: إثبات الصُّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وتأويل الصُّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ. وأما الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه، وستأتي مناقشة مرور الإمام بهذه الأحوال الثلاثة.

وهذه الطبعة التي ورَّعتها الجامعة الإسلامية بأعداد كثيرة، قال ناشرها في المقدمة، ص ٢٩: «طبع الكتاب ثلاث طبعات قبل هذه الطبعة، والطبعات الثلاثة مليئة بالأخطاء والتصحييف، كما أنه لم تخل هذه الطبعات من سقط!»

ثم يقول الناشر: «لقد تعذر الحصول على مخطوط للكتاب، لذا تمَّ تصحيحه على الطبعات الآنفة الذكر، وقمت بمقابلة الطبعات بعضها مع بعض، للوصول إلى نصٍّ أقرب إلى الصواب».

وهكذا يهون العلم والتحقيق إلى هذا المستوى. فكتاب تقرَّر فيه عقيدة إمام تتبعه كبرى المعاهد والجامعات الإسلامية، يطبع اعتماداً على طبعات مليئة بالأخطاء والتصحييف.

ورغم الجهد الذي بذلته الأستاذة فَوْقِيَّةُ محمود في تحقيقها للإبانة إلا أنَّ النُّسخَ الأربعة التي اعتمدت عليها في إخراج الكتاب لا ترقى إلى الوثوق بها، والأخطاء تتشابه في النسخ، مما يدل على أنها ترجع إلى أصلٍ واحدٍ ضعيف، وكلها متأخرة النُّسخ، ومن العجيب أن تكون نسخ هذا الكتاب قليلة ومتأخرة، مع توافر الأسباب لنسخه بسبب صغر حجمه، وسهولة حمله، ويُسر قراءته، وأهمية تداوله بالسماع والسند في أتباع مدرسة علمية واسعة الانتشار والتأثير.

ومما يعجب له أيضًا أن لا يحظى هذا الكتاب - في حدود علمي - بشرح أو تقرير حواش، أو مناقشة، كما هو الشأن في متون العقيدة المعتمدة في المدرسة الأشعرية.

### اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزُّنْغِ وَالْبِدْعِ :

هذا الكتاب نشره مكارثي، ثم نشره من بعده حمودة غرابة في مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمثنى ببغداد سنة ١٩٥٥ هـ، وقد وصف شيخنا القرضاوي المحقق الشيخ حمودة بأنه العالم الأزهرى المتألق، أحد العلماء المرموقين. وبين يدي الآن طبعة منتشرة مصورة، بتحقيق محمد أمين الضناوي، ادّعى فيها أنه ضبط النص، ورُتّب فقراته، وعُثِنَ لها، وهي طبعة مليئة بالتحريف، ولم يذكر فيها المطبوعات التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب فضلًا عن المخطوطات.

والكتاب كسائر كتب الأشعرية، يحتاج إلى خدمة علمية، وتوثيق لأصوله، ومقابلة دقيقة لنسخه المعتمدة، والاستفادة من شرح «اللَّمْع» للإمام أبي بكر الباقلاني، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ. وهو من أشهر من دافع عن المذهب الأشعري، وأخذ عن كبار أئمة؛ مثل: ابن مجاهد، وأبي الحسن الباهلي، وهما من تلاميذ أبي الحسن الأشعري.

### والكتاب مؤلف من عشرة أبواب :

الباب الأول : في الكلام في وجود الصانع سبحانه.

الباب الثاني : في الكلام في القرآن والإرادة.

الباب الثالث : في الكلام في الإرادة وأنها تعم سائر المحدثات.

الباب الرابع : في الكلام في الرؤية.



الباب الخامس : في الكلام في القدر .

- الباب السادس : في الكلام في الاستطاعة .

الباب السابع : في الكلام في التعديل والتجويز .

الباب الثامن : في الكلام في الإيمان .

الباب التاسع : في الكلام في الخاص والعام ، والوعد والوعيد .

الباب العاشر : في الكلام في الإمامة .

وكتاب « اللّمع » وإن كان لم ينسججه على غرار كتاب « الإبانة » ، بل أفرغه في قالب من البرهنة والاستدلال ، إلا أنه يلتقي في كثير من أبوابه مع كتاب « الإبانة » .

هل كان آخر ما كتبه الأشعري « اللّمع » أم « الإبانة » ؟

المدرسة السلفية المعاصرة ترى أن « الإبانة » آخر ما ألفه الأشعري ، والمدرسة الأشعرية المعاصرة ترى أن « اللّمع » آخر ما كتبه الأشعري .

ومنهم من توسّط ورأى أن المسألة ليست ذات أهمية ، ولا ينبغي عليها موقف علمي ، وذلك لأننا لا نجد خلافاً بين الكتابين إلّا في الأسلوب ، وهذا لا يقتضي تناقضاً بين موضوعات الكتابين ، وليس في الكتابين مسألة واحدة اختلف فيها رأي الإمام وتناقض .

ولعل مرّد الاختلاف الأسلوبي بين الكتابين يرجع إلى أن « الإبانة » خطاب عرض وبيان لعقيدة أهل الشنّة ، و« اللّمع » خطاب حجاج وتدليل على تلك العقيدة .

أو لعل مرّد الاختلاف الأسلوبي بين الكتابين يرجع أيضاً إلى اختلاف

الكتابين في المسائل المعروضة، فكتاب «اللُّمَع» موضوعات تحتاج لأدلة عقلية، ومحاكمات فكرية؛ مثل: وجود الله سبحانه وتعالى، بخلاف موضوعات «الإبَّانَة».

### المقارنة بين الكتابين: «الإبَّانَة» و «اللُّمَع»:

الناظر في كتاب «الإبَّانَة» يجد أنه سلك فيه مَنَهْجاً وسطاً بين الْمُعْتَزَلَة وأهل الظاهر، وهو في كتابه أقرب إلى مذهب أصحاب الحديث القائم على التفويض، وأنه ألَّف كتابه لنصرة عقيدة أهل الحديث وكسر صَوْلَة الْمُعْتَزَلَة دون «اللُّمَع»، لأنه في الثاني أعمق تفكيراً، وأشدَّ عناية بالأدلة العقلية، ولا يظهر منه أية عناية بابن حنبل ومَنَهْجه العَقْدِي، بل يظهر جلياً أَنَّ الشيخ في الكتاب الأخير بصدد طرح أصول يعتقد بها هو، سواء أكانت موافقة لعقائد الحنابلة أم لا، وسواء أكان لهم فيها نفي أم لا، وسواء أوصلت إليها فكرتهم أم لا.

وهذه النَّتِيجَة - كما يقول أحد العلماء المعاصرين في كتابه «الملل والنحل» - تنعكس على ذهنية القارئ عن طريق طرح الأصول الموجودة في الكتابين، وإليك بيانها إجمالاً:

١ - إِنَّ الشيخ في «الإبَّانَة»، بعدما طرح في الباب الأول عقيدة أهل الزيغ - وهم الْمُعْتَزَلَة والقَدَرِيَّة والجَهْمِيَّة والمرجئة والحرورية والرائِضَة - طرح في الباب الثاني قول أهل الحقَّ والسُّنَّة بادئاً كلامه بقوله:

«قولنا الَّذي نقول به، وديانتنا التي ندينُ بها: التمسُّك بكتاب ربِّنا عَزَّ وجلَّ، وبسُنَّة نبيِّنا ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نصر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف

قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ، ودفع به الضلال ، وأفصح به المنهاج ، فقمع به بدع المبتدعين ، وزيف الزائغين ، وشك الشاكين ، فرحمة الله عليه من إمام مقدّم ، وجيل معظّم ، وكبير مفخّم ، وعلى جميع أئمة المسلمين»<sup>(١)</sup>.

فهو يجعل معتقد الإمام المبجل أحمد بن حنبل عدلاً لما روي عن الصحابة والتابعين ، على وجه يكاد أن يبلغ به مقام العصمة في القول والرأي ، ولكنه في «اللّمع» لا يتحدث عنه أبداً ، ولا يذكر عنه شيئاً ، بل يتفرد بطرح المسائل على ما يتبناه هو ، وإقامة الدلائل العقلية عليها .

٢ - إنّ الأشعري لا يتحدث في كتاب «الإبانة» عن تنزيه الحق - جلّ وعلا - عن الجسم والجسمانية بحماس وأسلوب صريح ، بل يحاول إثبات الصفات الخبريّة ، كالوجه واليدين له سبحانه ، كما يحاول إثبات استوائه على عرشه تعالى ويقول : وإنّ الله استوى على عرشه ، كما قال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، وإنّ له وجهًا بلا كيف .

ولكنه في «اللّمع» لم يتعرض للوجه واليدين والاستواء على العرش ، بل أهمل ذلك إهمالاً تاماً ، وزاد على ذلك التصريح القاطع بتنزيه الله عن الجسمية ، وعلوّه أن يكون مشابهاً للحوادث .

(١) يرى بعض الباحثين أن الأشعري جاء بعد انتصار الإمام أحمد على المعتزلة بصموده وعدم ترحضه عن موقفه قيد شعرة في مسألة خلق القرآن ، وقد صنع هذا الموقف منه بطلاً تنهفوا إليه نفوس العلماء وخاصة رجال الحديث الذين ازداد نفوذهم بعد أن نكل المتوكل بالمعتزلة . وليس بعيد أن يُعجب الأشعري بشخصية ابن حنبل إعجاباً يدفعه إلى سلوك الطريق نفسه في الالتزام بظواهر النصوص ، وعدم تأويلها . كما لا نستطيع أن نفعل تحمس الأشعري للمذهب الجديد الذي انتقل إليه بعد أن عاش في أكناف المعتزلة فترة من الزمن . انظر : عبد المجيد أبو الفتح بدوي : التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي ٣٣ .

٣ - ترى إثبات الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فِي « الْإِبَانَةِ » بوضوح ، ونأتي بنماذج من ذلك :

أ - ما ذكره تأييداً لقوله : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ ، أَنَّهُ رَوَى نَافِعُ ابْنُ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ : يَنْزِلُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فيقول : هل من سائل فأعطيهِ ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ <sup>(١)</sup> .

ب - إِنَّهُ يؤكد على الْبَيِّنَاتِ الثَّامَةِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ ، ويقول : إِنَّهُ لَيْسَ فِي خَلْقِهِ ، وَلَا خَلْقُهُ فِيهِ ، وَإِنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِلا كَيْفٍ وَلَا اسْتِقْرَارٍ <sup>(٢)</sup> .

ج - وَيَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - فِي السَّمَاءِ بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ جَارِيَةً ، فَقَالَ لَهَا : أَيْنَ اللَّهُ ؟ قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ . فَقَالَ : فَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلرَّجُلِ الَّذِي كَانَ بِصَدَدِ عُنُقِهَا : أَعْتَقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ <sup>(٣)</sup> .

د - ويقول : إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ ، كَمَا جَاءَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ <sup>(٤)</sup> .

٤ - إِنَّ الشَّيْخَ فِي « الْإِبَانَةِ » يَصْرِّحُ بِأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ أَعْمَالَ

(١) الأشعري : الإبانة ٨٨ ، والحديث : أخرجه أحمد في المسند : ٤ : ٨١ .

(٢) المصدر نفسه ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ٩٣ ، والحديث أخرجه مسلم في المساجد (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي .

(٤) الأشعري : الإبانة ٢٢ ، وهو إشارة إلى الحديث : أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْجِبَالَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إصْبَعٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ . فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الأنعام : ٩١] ، والحديث متفق على صحته : رواه البخاري في التوحيد (٦٩٧٨) ، ومسلم في صفات المنافقين (٢٧٨٦) عن عبد الله بن مسعود .

الْعِبَادَ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ مَقْدُورَةٌ، كَمَا قَالَ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَخْلُقُوا شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا فِي كِتَابِهِ «اللَّمْعُ» فَإِنَّهُ أَضَافَ فِيهِ إِلَى خَالِقِيَةِ الرَّبِّ، كَاسِبِيَةِ الْعَبْدِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ، وَ الْعَبْدُ هُوَ الْكَاسِبُ. وَهُوَ بِذَلِكَ عَالِجُ مُشْكَلَةِ الْجَبْرِ وَخَرَجَ مِنْ مَغَيَّبِيهِ، وَصَوَّحَ مَسْئُولِيَةَ الْعَبْدِ لِأَجْلِ الْكَسْبِ.

هَذِهِ مُمِيزَاتُ كِتَابِ «الْإِبَانَةِ» وَخُصُوصِيَّاتِهِ، وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَجَمِيعِهَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ قَدْ أُلْفَ لِعَايَةِ نَصْرَةِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالَّذِي كَانَ يُمَثِّلُ نَظْرِيَةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُحَدَّثِينَ جَمِيعًا.

وَأَمَّا «اللَّمْعُ» فَقَدْ طَرَحَ فِيهِ مَسَائِلَ، أَهْمَلَهَا فِي «الْإِبَانَةِ» نَشِيرٌ إِلَى بَعْضِهَا:

#### ١ - مَسْأَلَةُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ:

إِنَّ لَتِلْكَ الْمَسْأَلَةَ دَوْرًا عَظِيمًا فِي تَمْيِيزِ الْمَنْهَجِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْمَعْتَزَلِيِّ. وَلَبَّ الْمَسْأَلَةَ يَرْجِعُ إِلَى إِثْبَاتِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيبِ الْعَقْلِيِّينَ وَإِنْكَارِهِمَا، فَالْمُعْتَزَلَةُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْأَشْعَرِيُّ وَمَدْرَسَتُهُ عَلَى الثَّانِي، وَقَدْ رَكَّزَ عَلَى ذَلِكَ الْأَشْعَرِيُّ فِي «اللَّمْعِ» حَتَّى قَالَ: يَصْخُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُؤْلِمَ الْأَطْفَالَ فِي الْآخِرَةِ، وَهُوَ عَادِلٌ إِنْ فَعَلَهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَفْعَلُهُ حَتَّى تَعْذِيبَ الْمُؤْمِنِينَ وَادْخَالَ الْكَافِرِينَ الْجَنَانَ، وَإِنَّمَا نَقُولُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَعْاقِبُ الْكَافِرِينَ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ<sup>(٢)</sup>. عَلَى أَنْ عَدَمَ جَوَازِ الْكَذِبِ فِي خَبَرِهِ سُبْحَانَهُ يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُقْبِحُ الْكَذِبَ.

(١) الْأَشْعَرِيُّ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢٠.

(٢) الْأَشْعَرِيُّ: اللَّعْمُ ١١٦.

## ٢ - مسألة الاستطاعة والقُدرة :

لقد فضّل الإمام الأشعريّ الكلام في الاستطاعة والقُدرة ، وركّز على أنّها غير متقدمة على الفعل ، بل معه دائماً . ومع ذلك اعترف بأنّ قدرة الله قديمة متقدمة على فعله .

## ٣ - ما هو حدّ الإيمان؟

بحث الأشعريّ عن حدّ الإيمان فقال : الإيمان بمعنى التصديق ، وإنّ مرتكب الكبيرة من أهل القبلة مؤمنٌ بإيمانه ، فاسقٌ بفسقه وكبيرته ، لا كافر كما عليه الخوارج ، ولا هو برزخ بين الإيمان والكفر ، كما عليه المُعتزلة .

## ٤ - الآيات الواردة حول الوعد والوعيد :

طرح الأشعريّ الآيات الواردة حول الوعد والوعيد ، وعالج التعارض المتوهم بينهما ، حيث إنّ ظاهر بعض آيات الوعد ، هو تعذيب كلّ فاجر وإن كان موحدًا مسلمًا ، مثل قوله : ﴿وَإِنَّ أَلْفَجَارَ لَفِي سَعِيرٍ﴾ [الانفطار : ١٤] . وظاهر بعض الآيات أنّ المسلم الآتي بالحسنة في الجنة ، مثل قوله : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل : ٨٩] ، فعالج ذلك التعارض الظاهري بوجه خاص .

والسير في الكتابين والمقارنة بين فصولهما والأصول المطروحة فيهما ، وكيفية البرهنة عليها ، يعرب للباحث أنّ هناك بونا واسعا بين مذهب الأشعريّ في « الإبانة » ، و مذهبه في « اللّمع » ، وأنّ تلامذة مدرسته استثمروا ما جاء به الشيخ في « اللّمع » ، دون ما في « الإبانة » ، وجعلوه هو الأصل ، وأشادوا بنيانه ، وأكثبوا على دراسته ، ولأجل ذلك أصرّوا على التنزيه ، وركّزوا

على الكُشْبِ ، وَأَسَّسُوا مَنَهْجًا كَلَامِيًّا ، بَيْنَ مَذْهَبِ غَلَاةِ الْمُشْبِتِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

ما هو الداعي إلى التَّصَوُّرَيْنِ المختلفين؟

إِنَّ هُنَا سُؤَالَ يَطْرَحُ نَفْسَهُ ، وَهُوَ : إِذَا كَانَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ مِنَ الْأُصُولِ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ فِي « الْإِبَانَةِ » ، فَمَا هُوَ الدَّاعِي لِلتَّصَوُّرَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ؟

يَقُولُ حَمُودَةُ غَرَابَةِ : إِنَّ الصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يَصَوِّرُهَا فِي « الْإِبَانَةِ » قَدْ صَوَّرَتْ أَوَّلًا ، وَالصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يَصَوِّرُهَا فِي « اللَّمَعِ » قَدْ صَوَّرَتْ آخِرًا ، وَانْهَافًا كَانَتْ تَجْدِيدًا لِمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ فِي وَضْعِهِ النِّهَايِيِّ الَّذِي مَاتَ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَعْتَنِقُهُ ، وَيَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ ، وَيَدَافِعُ عَنْهُ ، وَيَرْضَاهُ لِاتِّبَاعِهِ ، وَأَسْبَابُ هَذَا التَّرْجِيحِ - كَوْنِ « اللَّمَعِ » أَلْفَ بَعْدَ « الْإِبَانَةِ » - كَثِيرَةٌ ، فَمِنْهَا مَا هُوَ نَفْسِي ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عِلْمِي .

وَمِمَّا يَعُودُ إِلَى الْأَسْبَابِ النَّفْسِيَةِ أَنَّنَا نَرَى الْأَشْعَرِيَّ فِي كِتَابِ « الْإِبَانَةِ » أَشْرَقَ أَسْلُوبًا ، وَأَكْثَرَ تَحَقُّسًا ، وَأَعْظَمَ تَحَامُلًا عَلَى الْمُعْتَزِّلَةِ ، وَأَكْثَرَ بَعْدًا عَنْ آرَائِهِمْ ، وَهَذِهِ مَظَاهِيرُ نَفْسِيَّةٍ يَجِدُهَا الْمُرءُ فِي نَفْسِهِ تَجَاهَ رَأْيِهِ الَّذِي يَتْرَكُهُ إِبَانًا تَرَكَّهُ أَوْ يُعَيِّدُ التَّنَازُلَ عَنْهُ ، أَمَّا مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ فَحَسِبْتُ الْقَارِئَ أَنْ يَرَاجِعَ بَاتًا مَشْتَرِكًا فِي الْكِتَابَيْنِ لِيَرَى أَنَّ كِتَابَ « اللَّمَعِ » فِي ذَلِكَ الْبَابِ أَحَاطَ بِمَسَائِلَ ، وَأَجَادَ فِي عَرْضِ أَدْلَتِهَا ، وَأَفَاضَ فِي بَيَانِ اغْتِرَاضَاتِ خُصُومِهِ ، وَأَحْسَنَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كِتَابَ « اللَّمَعِ » لَمْ يَكْتُبْ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَضَجَ فِيهِ الْمَذْهَبُ فِي نَفْسِ صَاحِبِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَصَوِّرْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ وَاضِحًا عِنْدَهُ<sup>(١)</sup> .

(١) حمودة غرابة : مقدّمة كتاب اللمع ٧ ، نقله عن المستشرق « فنسك » وغيره .

## هل في كتاب «الإبانة» المطبوع المتداول تحريف وتبديل؟

قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب «تبين كذب المفترى»: «والنسخة المطبوعة في الهند من «الإبانة» نسخة مصحفة محرفة تلاعبت بها الأيدي الأثيمة، فيجب إعادة طبعها من أصل موثوق» اهـ.

وقال أيضًا في مقدمته لكتاب: «إشارات المرام من عبارات الإمام» للعلامة البياضي: «ومن العزيز جدًا الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة، وطبع كتاب «الإبانة» لم يكن من أصل وثيق، وفي المقالات المنشورة باسمه وقفة» اهـ. (وينظر أيضًا: تعليقه على «السيف الصّقل» ١٥٥-١٩٦).

وهذا أيضًا ما ذهب إليه عبد الرحمن بدوي مؤيدًا للعلامة الكوثري في كتابه: «مذاهب الإسلاميين» ١: ٥١٦ قال: «وقد لاحظ الشيخ الكوثري بحق أن النسخة المطبوعة في الهند.. تلاعبت بها الأيدي الأثيمة..» اهـ. كما لاحظ ذلك غيرهم من الدارسين (ينظر: مذاهب الإسلاميين ١: ٥١٧ وما بعدها).

وللشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني - حفظه الله - رسالة في هذا الموضوع بعنوان: «نظرة علمية في نسبة كتاب «الإبانة» جميعه إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، طبعتها دار ابن حزم سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، أنى فيها بأدلة موضوعية تدل على أن قسمًا مما في «الإبانة» المتداولة اليوم بين الناس لا تصح نسبته للإمام الأشعري.

وقد طبع كتاب «الإبانة» طبعة قبلت - كما سبق - على أربع نسخ خطية بتحقيق الأستاذة فوقية حسين، وهي طبعة وإن كانت أحسن حالًا من



المطبوعة قبلُ إلا أنها لم تخلُ من التَّحْرِيفِ والتَّقْصِ والزيادة أيضًا ، وهذا لعلُّه يُصَحِّح ما ذهب إليه العلامة الكَوَثرِيُّ رحمه الله تعالى حين قال : « ومن العزيز جدًّا الظَّفَرُ بأصلٍ صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة » .

وقد نقل الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - في كتاب « تبيين كذب المفتري » فصلين من « الإبانة » ، وعند مقارنة « الإبانة » المطبوعة المُنْتَداوَلَة مع طبعة الأستاذة فَوْقِيَّة مع الفصلين المنقولين عند ابن عساكر يتبين بوضوح قدر ذلك التحريف الذي جرى على هذا الكتاب .

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

• جاء في « الإبانة » المطبوعة ص ١٦ ما نصُّه : « وأنكروا أن يكون له عينان مع قوله تجري بأعيننا .. » ١ . هـ . هكذا بالثنية !

• وعند ابن عساكر ص ١٥٧ : « وأنكروا أن يكون له عين ... » بإفراد لفظ العين .

• وجاء في المطبوعة ص ١٨ : « وأن له عينين بلا كيف ... » .

• وفي طبعة الأستاذة فَوْقِيَّة ص ٢٢ : « وأن له سبحانه عينين بلا كيف » هكذا ، كلاهما بالثنية ! .

• وعند ابن عساكر ص ١٥٨ : « وأن له عينًا بلا كيف ... » بإفراد لفظ العين .

والإفراد هو الموافق للكتاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف ، وهذا نصٌّ واضح في التلاعب بنسخ الكتاب ، ولفظ العينين لم يرد في القرآن ولا في السُّنَّة ، ومن ثَمَّ فقد قاس الله تعالى على المحسوس المشاهد من الخلق ، تعالى الله وتقدس عن ذلك .

قال العلامة الكَوَثرِيُّ - رحمه الله تعالى - في تعليقه على كتاب « الأسماء

والصُّفَات « للبيهقي في حاشية ص ٣١٣: « لم ترد صيغةُ التشنية في الكتاب ولا في السُّنَّة ، وما يروى عن أبي الحسن الأشعريِّ من ذلك فمُدْسُوسٌ في كتبه بالنَّظَرِ إلى نقل الكافَّة عنه » . ثم قال : « قال ابن حزم : لا يجوز لأحد أن يصف الله - عزَّ وجلَّ - بأن له عينين ؛ لأنَّ النَّصَّ لم يأت بذلك » اهـ .

وقال ابن عقيل معلقاً على حديث الدُّجَّال ، كما في : « دفع شبه التشبيه » ، ص ٢٦٣ : « يحسب بعض الجهلة أنه عَلَيْهِ السَّلَام لما نفى العور عن الله - عزَّ وجلَّ - أثبت من دليل الخطاب أنه ذو عينين ، وهذا بعيد من الفهم ، إنما نفى العور من حيث نفى النقائص ... » اهـ .

وقال ابن الجوزي في الرد على من أثبت لله تعالى عينين ، في : « دفع شبه التشبيه » ، ص ١١٤ : « قلت : وهذا ابتداعٌ لا دليل لهم عليه ، وإنما أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام : « وإن الله ليس بأعور » ، وإنما أراد نفى النقص عنه تعالى » اهـ .

ومن أمثلة التحريف فيه أيضاً : القدح في الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ :

فقد جاء في « الإبانة » المطبوعة ص ٥٧ : « وذكر هارون بن إسحاق الهمداني ، عن أبي نعيم ، عن سليمان بن عيسى القاري ، عن سفيان الثوري ، قال : قال لي حماد بن أبي سليمان : بلغ أبا حنيفة المُشْرِكُ أنني منه بريء . قال سليمان : ثم قال سفيان : لأنه كان يقول القرآن مَخْلُوقٌ <sup>(١)</sup> .

(١) في هذه الرواية انقطاع ؛ فهارون بن إسحاق لم يلق الأشعريِّ ، مات بعد ٢٥٠ ، وولد الأشعريِّ سنة ٢٥٨ ، ثم إن حماداً شيخ أبي حنيفة كان عمره ثمانين سنة ، فمتى قال هذا عن تلميذه؟ ومن المعلوم ثناء حماد على تلميذه أبي حنيفة ، وإنابته له في التدريس . وأبو نعيم الحافظ - شيخ الخطيب - متحامل على أبي حنيفة ، لم يترجم له في « حلية الأولياء » . وينظر : رد هذه الرواية من وجوه ، في كتاب : « نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الأشعريِّ » : ٢١-٢٣ .

وذكر سفيان بن وكيع ، قال : سمعت عمر بن حماد بن أبي حنيفة ، قال : أخبرني أبي « حماد » ، قال : الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة هو قوله : القرآن مَخْلُوق . قال : فتاب منه وطاف به في الخلق . قال أبي : فقلت له : كيف صرت إلى هذا؟ قال : خفت أن يقدم علي ، فأعطيته التقيّة<sup>(١)</sup> .

وذكر هارون بن إسحاق قال : سمعت إسماعيل بن أبي الحكم يذكر عن عمر ابن عبيد الطنافسي أن حمّادًا - يعني : ابن أبي سليمان - بعث إلى أبي حنيفة : إني بريء مما تقول ، إلّا أن تتوب . وكان عنده ابن أبي عقبة ، قال ، فقال : أخبرني جارك أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب<sup>(٢)</sup> . وذكر عن أبي يوسف قال : ناظرت أبا حنيفة شهرين حتّى رجّع عن خَلْق القرآن<sup>(٣)</sup> . اهـ .

ترى هل نحن بحاجة إلى إثبات كذب مثل هذه الأخبار وأنها مفسوسة في كتاب الإمام الأشعري ، أم أنه يكفي عزوها إلى « الإبانة » المطبوعة لكي يُعلم تحريفها وتلاعب الأيدي فيها؟!

وفي طبعة الأستاذة فَوَيْقَة ص ٩٠-٩١ جاء بعد الخبر الأول بعد قول سفيان : لأنه يقول القرآن مَخْلُوق . ما نصّه : « وحاشى الإمام الأعظم أبا حنيفة رحمته من هذا القول ، بل هو زور وباطل ، فإن أبا حنيفة من أفضل أهل الشنّة » اهـ .

(١) في السند انقطاع ، فإن سفيان بن وكيع مات سنة ٢٤٧ ، قبل ولادة الأشعري ، فكيف يروي عنه؟ ويُنظر الرد على هذه الرواية أيضًا في : « نظرة علمية » : ٢٤-٢٨ .

(٢) تقدم أن أبا الحسن الأشعري لم يلق هارون ولم يرو عنه ، فالسند مقطوع لا يحتاج به .

(٣) ركازة الكلام والجهل الفاضح ظاهر في جملة : حتّى رجّع عن خَلْق القرآن . ومن المعلوم المشهور ثناء أبي يوسف على شيخه وأستاذه أبي حنيفة رحمهما الله تعالى .

وجاء فيها بعد قول ابن أبي عقبة: أخبرني جارك أن أبا حنيفة دعاه لما استتيب منه بعد ما استتيب - ما نصّه: «وهذا كذبٌ محض على أبي حنيفة رضي الله عنه» اهـ.

قال العلامة الكوثري - رحمه الله تعالى - في تعليقه على كتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، في حاشية ص ٤٩، ما نصّه: «ومن غريب التحريف ما دُسَّ في بعض نسخ «الإبانة» للأشعري كما دُسَّ فيها أشياء آخر من أن حماد بن أبي سليمان قال: «بلغ أبا حنيفة المشرك أنني بريء من دينه»، وكان يقول بخلق القرآن. فإن لفظ حماد: «بلغ أبا فلان» لا أبا حنيفة! كما في أول خلق الأفعال للبخاري، وجعل من لا يخاف الله لفظ «أبا حنيفة» في موضع «أبا فلان»، والله أعلم من هو أبو فلان هذا، وما هي المسألة..» اهـ.

وفي كتاب «الاعتقاد» للبيهقي، ص ١١٢: «رؤينا عن محمد بن سعيد بن سابق أنه قال: سألت أبا يوسف فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: معاذ الله، ولا أنا أقوله. فقلت: أكان يرى رأي جهنم؟ فقال: معاذ الله، ولا أنا أقوله. رواه ثقات.» اهـ.

وقال الشيخ وهبي الغاوي - حفظه الله - في رسالته «نظرة علمية في نسبة كتاب «الإبانة» جميعه...»، ص ١٠: «لم ينسب الإمام الأشعري إلى الإمام أبي حنيفة القول بخلق القرآن، بل جاء عنه من العموم ما يدل على أدبه معه، وساق نماذج من أقواله لم يتعرض فيها لأبي حنيفة الإمام ولم يذكره بسوء فقط.»

وقال أيضًا، ص ١٢: «أورد الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» أقوال من زعم أن القرآن مخلوق ولم يذكر فيهم الإمام

أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - فهل يعقل أن يخفى على الْأَشْعَرِيِّ ، لزمان طويل طويل ، قول أبي حنيفة في القرآن ، ثم يُظهر ذلك في آخر عمره؟! ونقل البَيْهَقِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَشْعَرِيَّ ، في كتابه النافع «الْأَسْمَاءُ وَالصُّفَاتُ» روايات عديدة بأسانيدِهِ إلى أبي حنيفة وصاحبيه أنهم لم يكونوا يقولون بَخَلْقِ القرآن ، ولو كان الْأَشْعَرِيُّ قال ذلك في «الْإِبَانَةِ» لنسبه البَيْهَقِيُّ إليهم .

ثم نقل ص ١٥-١٧ أقوال الإمام - رحمه الله تعالى - من كتبه بما يثبت أن القرآن كلام الله وأنه غير مَخْلُوق .

ثم قال أستاذنا الشيخ وهبي الْغَاوِجِي ، ص ٢٠ : «ولا بأس أن نقول : لو كان الإمام الْأَشْعَرِيُّ - رحمه الله تعالى - نسب حقاً إلى الإمام - يعني أبا حنيفة - القول بَخَلْقِ القرآن ، لما كان للإمام الْأَشْعَرِيَّ تلك المكانة العالية عند الحنفية أتباع الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى . فلا تلتفت أيها القارئ إلى تلك النقول المبتورة مبتدءاً والباطلة سنداً ، وأحسن الظنَّ بالإمام الْأَشْعَرِيَّ كما تحسن الظنَّ بإمام الأئمة الفقهاء وسائر الأئمة رضوان الله تعالى عليهم . وتذكر أنه أُدْخِلَ الكثيرُ من الأباطيل على حديث رسول الله ﷺ ، رُكِّبَتْ لها أسانيد باطلة ، لكلمات باطلة كذلك ، ولا تنس أنه حُشِرَ في كتب كثير من العلماء كلمات وعبارات ، وحذف منها كلمات وعبارات حتّى في حياة أصحابها» . اهـ .

ثم قام - حفظه الله - بتفنيد الروايات الباطلة المطبوعة في «الْإِبَانَةِ» ، ص ٢١-٣٠ .

ومن هذه الأمثلة أيضاً ما جاء في الطبعة الْمُتَدَاوِلَةُ عند ذكر الاستِواء ، ص ٦٩ : «إن قال قائل : ما تقولون في الاستِواء؟ قيل له : نقول : إن الله عز وجل مُسْتَوٍ على عرشه كما قال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] .

وفي طبعة الأستاذة فَوْقِيَّة، ص ١٠٥: «.. نقول: إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواءً يليق به من غير طول استقرار...».

فالعبارة الأخيرة محذوفة من الطبعة المُنْدَاوَلَة!!

وفي ص ٧٣ من «الإبَّانَة» المُنْدَاوَلَة: «فكل ذلك يدلُّ على أنه تعالى في السَّماء مستوٍ على عَرْشِهِ<sup>(١)</sup>، والسَّماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أن الله تعالى منفرد بوحْدَانِيَّتِهِ مستوٍ على عرشه» اهـ.

وفي طبعة الأستاذة فَوْقِيَّة ص ١١٣: «فدلُّ على أنه تعالى، منفرد بوحْدَانِيَّتِهِ، مستوٍ على عرشه استواءً منزَّهاً عن الحلول والاتحاد». اهـ.

إلى غير ذلك من عشرات الأمثلة الدالَّة دلالة قاطعة على تحريف الكتاب، والقاضية بعدم جواز اعتبار بعضه ممثلاً لعقيدة الإمام الأشعريِّ إلَّا فيما وافق قول الكافَّة من أهل العلم والنَّقل عنه.

ومن أَضْرَح الأدلَّة على تعرض هذا الكتاب للتحريف، ما ورد من قول الإمام في «الإبَّانَة»، ص ١١٥: «ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى بالأمر النازل بهم يقولون جميعاً: «يا ساكن السماء». ومن خَلَفَهُم جميعاً قولهم: لا والذي احتجب بسبع سماوات.

وهذا تقوُّل ظاهرٌ، لأنَّ الواقع يكذب ذلك، فإن هاتين العبارتين لم تنقلا عن إمام، ولا من عالم أنه قال ذلك في دعائه، أو في حلفه، ولم تنقل عن عوامِّ المسلمين.

(١) لم يرد في الآية: مستوٍ على عرشه، وإنما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وقد كان الإمام الغزالي لا يرى أن ينسب إلى الله إلَّا ما نسب إلى نفسه فلا يقال في الاستواء، مستوٍ، ويستوي. يقف عند الوارد. وما أحسنه موقفاً. وذكر الخلال في «السنة» بسنده إلى أحمد أنه سئل عن الاستواء فقال: استوى على العرش كيف شاء، وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها وصف.

وأخيراً : إن المثكئين على هذه النسخ المطبوعة التي لم تثبت عن الإمام الأشعري بصورتها الحالية ، هل يستطيعون أن يأتوا بسند صحيح متصل لهذا الكتاب بصورته الحالية؟ وهم يعلمون أن هذا العلم يروى بالسند ، وأنَّ الإسناد من خصائص هذه الأمة .

والمنتصرون إلى مدرسة الإمام الأشعري لا ينكرون أنه ألف كتاباً أسماه « الإبانة » ، ولكنهم ينكرون صورته المطبوعة حالياً ، ويرهنون على وجود تحريف فيها .

بيد أننا سنبالغ في الافتراض ونقول : هَبْ - جدلاً - أن كتاب « الإبانة » المتداول غير محرّف ، وأنه جميعه ثابت النسبة إلى الإمام الأشعري ، فهل يلزم الأمة أن تتابعه في هذا الأمر؟!

إن من يعتقد ذلك يُسيء الظن - كما يقول مؤلفا كتاب « أهل السنة : الأشاعرة » - بعقول أكثر من عشرة قرون من العلماء والأئمة ، وينسبهم إلى التقليد الأعمى في العقائد ، ويغيب عنه أن الأمة نُسبت إلى الإمام الأشعري من حيث كونه وقف حاملاً لواء السنة على طريق السلف في وجه أصحاب البدع والأهواء ، لا لأنهم قلّده فيما ذهب إليه ، فمتى ما رجع عن اعتقاده رجعوا ، كلا .

فهم في الحقيقة مُتَنَسِّبُونَ إلى رسول الله ﷺ ، والسلف الصالح ، وما الإمام الأشعري رحمه الله وغيره من أئمة أهل السنة إلّا أدلاء على الطريق ، ومن يروج لمثل هذه الدعاوى يريد أن يقول بلسان حال هذه الدعوى وأمثالها : إن هذا الذي رجع عنه هؤلاء الأكابر لو كان حقاً ما رجعوا عنه! فالحق عنده يعرف بمن قال به وتبناه وليس بما اعتضد به من أدلة وبراهين! أقول : وقد انتهى الأمر في بعض مدارس أهل السنة المُتَنَسِّبَةِ إلى السلف

أن جعلت من أحد الأئمة ميزانًا توزن به عقائد علماء أهل السنة؛ فما وافقوه فيه، عدّ صوابًا مسلمًا، وما خالفوه فيه عُدّ بدعةً وخروجًا عن مَنهج أهل السنة والجماعة. واتخاذ إمام من أئمة الإسلام ميزانًا يوزن به علماء الأمة جميعًا - تطفيف في الميزان، وغلو في تعظيمه، ونسبة العصمة إليه. وهل أُتِيَ من أُتِيَ إلا من قبل هذا الأمر الذي هو تعظيم الكبراء إلى الحد الذي أعمى أعينهم عن الأخطاء، فاتبعوهم مُقلدين لهم في أخطائهم معتقدين أنها هي الحق الذي لا يأتيه الباطل ولا يتطرق إليه.

ولله درُّ الإمام ابن الجوزي ما أصدق عبارته، فقد أصاب المحزَّ وطبق المفصل حيث قال في كتابه: «صيد الخاطر»، ص ١٨٧: «قد قال أحمد ابن حنبل رحمة الله عليه: من ضيق علم الرجل أن يقلد في دينه الرجال. فلا ينبغي أن تسمع من مُعظَّم في النفوس شيئًا في الأصول فتقلده فيه، ولو سمعت عن أحدهم ما لا يوافق الأصول الصحيحة، فقل: هذا من الراوي، لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام أنه لا يقول بشيء من رأيه. فلو قَدَرنا صحته عنه فإنه لا يُقلَّد في الأصول، ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنهما. فهذا أصلٌ يجب البناء عليه، فلا يهولئك ذكرُ مُعظَّم في النفوس» اهـ.

متى وضحت الوسطية في المذهب الأشعري؟

لا شك أن الأشعري في كتاب «الإبانة» نهج مَنهج الحنابلة من أهل الحديث، وهذا ما يدعونا إلى أن نقرر - كما يقول عبد المجيد بدوي - أن الوسطية في مذهب الأشعري لم تنضج، ولم تتضح وضوحًا يَبِينُ إلا على يد تلاميذه الذين جعلوا العقل في خدمة النص، وجمعوا بين العقل والنقل في التدليل على آرائهم.

والمَنهج الذي أعلن الأشعري أنه سَيَسلكه في مقدِّمة «الإبانة» لم يكن



قادرًا على الصمود أمام عواصف الفكر العقلي التي تَهْبُطُ على المسلمين من اتجاهات فكرية متعددة ، وكان لابد من الاعتماد على العقل في معالجة القضايا الكلامية اعتمادًا يجعل العقل في خدمة النص . وهذا ما جعل الْأَشْعَرِيَّ نفسه لا يستطيع أن يستمر طويلًا على هذا المنهج ، كما أنه جعل تلاميذ الْأَشْعَرِيَّ يتعدون قليلًا أو كثيرًا - على اختلاف بينهم - عن منهجه ، ويقتربون بالقدر نفسه من منهج الْمُعْتَزَلَةِ في التأويل وإن اختلفت طريقة كل منهما ، فبينما توسع الْمُعْتَزَلَةُ في التأويل إلى أبعد حد نجد الْأَشَاعِرَةَ قد اقتصدوا في ذلك ، وبينما اتَّخَذَ الْمُعْتَزَلَةُ من العقل معيارًا يقيسون به صحة النصوص ، وجدنا الْأَشَاعِرَةَ يجعلون العقل في خدمة النص .

هل مرَّ الإمام الْأَشْعَرِيُّ بثلاث مراحل في حياته؟ وهل مات على عقيدة غير العقيدة التي كان عليها بعد توبته من الاعتزال؟ وهل كتاب « الإبانة » هو آخر مؤلفاته؟

قال الشيخ فوزي العنجري في كتابه « أهل السنة الأشاعرة » في الرد على شبهة مرور الإمام الْأَشْعَرِيُّ بثلاث مراحل في عقيدته : يرى بعض الباحثين أن الإمام أبا الحسن الْأَشْعَرِيَّ - رحمه الله تعالى - قد مرَّ في حياته بثلاث مراحل : الأولى : مرحلة الاعتزال التي دامت إلى ما يقرب من سنِّ الأربعين .

والثانية : مرحلة اتباعه لعبد الله بن سعيد بن كُلاب .

والثالثة : مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف وأهل السنة .

وينون على هذه الدعوى أن الْأَشَاعِرَةَ اتَّبَعُوا الإمام الْأَشْعَرِيَّ في مرحلته الثانية فقط ، وهي التي كان فيها متبعا لعبد الله بن سعيد! إذ عندهم أن عبد الله بن سعيد ابن كُلاب ليس من أهل السنة ، وأن الْأَشَاعِرَةَ متبعون له لا للإمام أبي الحسن؛ لأن الإمام رجع عن عقيدة ابن كُلاب في مرحلته الثالثة ،

قادرًا على الصمود أمام عواصف الفكر العقلي التي تهبُّ على المسلمين من اتجاهات فكرية متعددة، وكان لابد من الاعتماد على العقل في معالجة القضايا الكلامية اعتمادًا يجعل العقل في خدمة النص. وهذا ما جعل الأشعري نفسه لا يستطيع أن يستمر طويلاً على هذا المنهج، كما أنه جعل تلاميذ الأشعري يتعدون قليلاً أو كثيراً - على اختلاف بينهم - عن منهجه، ويقتربون بالقدر نفسه من منهج المعتزلة في التأويل وإن اختلفت طريقة كل منهما، فبينما توسع المعتزلة في التأويل إلى أبعد حد نجد الأشاعرة قد اقتصدوا في ذلك، وبينما اتخذ المعتزلة من العقل معياراً يقيسون به صحة النصوص، وجدنا الأشاعرة يجعلون العقل في خدمة النص.

هل مرَّ الإمام الأشعري بثلاث مراحل في حياته؟ وهل مات على عقيدة غير العقيدة التي كان عليها بعد توبته من الاعتزال؟ وهل كتاب «الإبانة» هو آخر مؤلفاته؟

قال الشيخ فوزي العنجري في كتابه «أهل السنة الأشاعرة» في الرد على شبهة مرور الإمام الأشعري بثلاث مراحل في عقيدته: يرى بعض الباحثين أن الإمام أبا الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - قد مرَّ في حياته بثلاث مراحل: الأولى: مرحلة الاعتزال التي دامت إلى ما يقرب من سنِّ الأربعين.

والثانية: مرحلة اتباعه لعبد الله بن سعيد بن كلاب.

والثالثة: مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف وأهل السنة.

وينون على هذه الدعوى أن الأشاعرة اتَّبَعُوا الإمام الأشعري في مرحلته الثانية فقط، وهي التي كان فيها متبعا لعبد الله بن سعيد! إذ عندهم أن عبد الله بن سعيد ابن كلاب ليس من أهل السنة، وأن الأشاعرة متبعون له لا للإمام أبي الحسن؛ لأن الإمام رجع عن عقيدة ابن كلاب في مرحلته الثالثة،

وقال عنه ابن خلكان<sup>(١)</sup>: «هو صاحب الأصول والقائم بئصرة مذهب الشُّنَّة... وكان أبو الحسن أولاً معتزلياً ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة» اهـ.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»<sup>(٢)</sup>: «وبلغنا أن أبا الحسن تاب وصعد منبر البصرة، وقال: إني كنت أقول بخلق القرآن... وإني تائب معتقد الرد على الْمُعْتَزِّلَةِ» اهـ.

وقال ابن خلدون في «المقدمة»<sup>(٣)</sup>: «إلى أن ظهر الشَّيْخ أبو الحسن الْأَشْعَرِيُّ وناظر بعض مشايخهم - أي الْمُعْتَزِّلَةَ - في مسائل الصُّلَاح والأصلح، فرفض طريقتهم، وكان على رأي عبد الله بن سعيد بن كُلاب وأبي العباس القلانسي والحارث المُحَاسِبِي من أتباع السُّلَف وعلى طريقة الشُّنَّة» اهـ.

فأثبت أنَّ الإمام بعد رجوعه عن الاعتزال كان على رأي عبد الله بن كُلاب والقلانسي والمُحَاسِبِي، وهؤلاء كلهم على طريقة السُّلَف والشُّنَّة. وهكذا كل كتب التاريخ التي ترجمت له، مطبقة على أنَّ الإمام أبا الحسن بعد توبته من الاعتزال رجع إلى مذهب السُّلَف والشُّنَّة.

أضف إلى ذلك، أن رجوع الإمام المدَّعى لو ثَبَت عنه، لكان أولى الناس بمعرفته ونقله هم أصحابه وتلامذته.

وعند الرجوع إلى أقوال أصحابه وأصحاب أصحابه أيضاً لا نجد أي

(١) ابن خلكان: وفیات الأعيان ٣: ٢٨٤.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥: ٨٩.

(٣) ابن خلدون: المقدمة ص ٨٥٣.

إشارة تفيد ذلك ، بل نجدهم متفقين على أن الإمام كان بعد هجره للاعتزال على مَنهج السلف والسنة الذي كان عليه المُحاسبي وابن كُلاب والقلانسي والكراسي وغيرهم .

مما يؤكد أن الإمام لم يمرّ في حياته إلا بمرحلتين : الاعتزال ، ثم الرجوع إلى طريق السلف ، وليس لمن يقول بخلاف هذا الأمر من دليل . ومن يقول بهذه الدعوى يعتمد في قوله هذا على أسلوب الإمام في تأليف كتاب « الإبانة » وبعض الرسائل الأخرى ، فقد اتبع الإمام فيها طريق التفويض الذي هو طريق جمهور السلف ، فبنوا على هذا الأسلوب مخالفة الإمام الأشعري لآراء ابن كُلاب الذي يتهمون به بأنه لم يكن على طريق السلف .

تُرى هل ما في « الإبانة » التي هي على طريق جمهور السلف ، وهي من أواخر كتب الإمام أو هي آخرها ، ما يناقض ما كان عليه عبد الله بن سعيد ابن كُلاب؟ أو بتعبير آخر : هل كان ابن كُلاب على خلاف طريق السلف الذي ألف الإمام الأشعري « الإبانة » عليه؟ وهذه هي القضية الثانية .

#### مناقشة القضية الثانية :

هل كان عبد الله بن سعيد بن كُلاب منحرفاً عن طريق السنة والسلف؟ نسلم أولاً أن الإمام الأشعري بعد تركه للاعتزال كان على طريق عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، وهذا أمر يوافقنا عليه أصحاب الدعوى ، ولكنهم يخالفوننا في أن طريق ابن كُلاب وطريق السلف هما في حقيقة الأمر طريق واحد ، لأن ابن كُلاب كان من أئمة أهل السنة والجماعة السائرين على طريق السلف الصالح .

قال التاج الشُّبْكِي فِي «الطبقات»<sup>(١)</sup>: «وابن كُلاب على كل حال من أهل السُّنَّة ... ورأيت الإمام ضياء الدين الخطيب والد الإمام فخر الدين الرازي قد ذكر عبد الله بن سعيد في آخر كتابه «غاية المرام في عِلْم الكلام» فقال: ومن مُتَكَلِّمي أهل السُّنَّة في أيام المأمون - عبد الله بن سعيد التَّمِيمِي الَّذِي دَمَر الْمُعْتَزِلَةَ فِي مَجْلِسِ الْمَأْمُونِ وَفَضَحَهُمْ بَيَانَهُ» اهـ.

وقال الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - فِي «تَبْيِين كَذِبِ الْمُفْتَرِي»: «قرأت بخط علي بن بقاء الوراق المُحدِّث المصري رسالة كتب بها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الفقيه المالكي - وكان مقدّم أصحاب مالك - رحمه الله - بالمغرب في زمانه - إلى علي بن أحمد ابن إسماعيل البغدادي المعتزلي جوابًا عن رسالة كتب بها إلى المالكيين من أهل القيروان يظهر نصيحتهم بما يدخلهم به في أقاويل أهل الاعتزال، فذكر الرسالة بطولها في جزءٍ وهي معروفة، فمن جملة جواب ابن أبي زيد له أن قال: ونسبت ابن كُلاب إلى البدعة، ثم لم تحك عنه قولاً يعرف أنه بدعة فيوسم بهذا الاسم، وما علمنا من نسب إلى ابن كُلاب البدعة، والذي بلغنا أنه يتقلد السُّنَّة ويتولَّى الردَّ على الجَهْمِيَّة وغيرهم من أهل البدع. يعني عبد الله بن سعيد بن كُلاب» اهـ.

وهذه شهادة عظيمة من الإمام ابن أبي زيد - رحمه الله - لابن كُلاب أنه يتقلد السُّنَّة ويردُّ على المبتدعة، وأنه لم يعلم من نسب إليه البدعة.

وعلق العلامة الكوثري - رحمه الله تعالى - فِي حَاشِيَةِ «تَبْيِين كَذِبِ الْمُفْتَرِي» معرُفًا بابن كُلاب: «... كان إمام مُتَكَلِّمة السُّنَّة فِي عهد أحمد، وممن يرافق الحارث بن أسد، ويشنع عليه بعض الضعفاء فِي أصول

(١) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٢: ٣٠٠.

الدِّين ..» ، ثم يَبَيِّن المسائل التي يشنع عليه بسببها وأن كلامه فيها ليس ببعيد عن الشَّرْع والعَقْل .

وقال الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » : « والرَّجُل أَقْرَب الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى الشُّنَّةِ ، بَلْ هُوَ فِي مَنَازِلِهِمْ » اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان »<sup>(١)</sup> في ترجمته ، بعد أن نقل قول ابن التُّدِيم : إنه - يعني ابن كُلاب - من الحشوية .

قال الحافظ : « يريد من يكون على طريق السَّلَف في ترك التَّأْوِيل لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصُّفَاتِ ، وَيُقَالُ لَهُمُ الْمَفُوضَةُ » اهـ .

وقال الإمام الشُّهْرَسْتَانِي - رحمه الله تعالى - في « المِلَلُ وَالنَّحْلُ »<sup>(٢)</sup> : « حَتَّى انْتَهَى الزَّمَانُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْكُلَّابِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانَسِيِّ وَالْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ الْمُحَاسِبِيِّ ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ جَمَلَةِ السَّلَفِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ بَاشَرُوا عِلْمَ الْكَلَامِ وَأَيَّدُوا عَقَائِدَ السَّلَفِ بِحُجَجٍ كَلَامِيَّةٍ وَبِرَاهِينٍ أَصُولِيَّةٍ ، وَصَنَّفَ بَعْضُهُمْ وَدَرَّسَ بَعْضٌ ، حَتَّى جَرَى بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَبَيْنَ أَسَاتِذِهِ مَنَازِرَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ ، فَتَخَاصَمَا وَانْحَازَ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، فَأَيَّدَ مَقَالَتَهُمْ بِمَنَاجِحٍ كَلَامِيَّةٍ ، وَصَارَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِأَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَانْتَقَلَتِ سِمَةُ الصُّفَاتِيَّةِ إِلَى الْأَشْعَرِيَّةِ » اهـ .

بل نزيد على ما سبق نقله ونقول : ليس الإمام الأشْعَرِيُّ وحده الَّذِي كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْإِمَامِ ابْنِ كُلابٍ ، كَلَا ، بَلْ كَانَ عَلَى الْمَعْتَقَدِ نَفْسَهُ أُمَّةٌ كَبَارٌ مِثْلُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمه الله تعالى .

(١) الذهبي : لسان الميزان ٣ : ٢٩١ .

(٢) الشُّهْرَسْتَانِي : المِلَلُ وَالنَّحْلُ ٨١ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «الفتح»: «البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفرء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبيتها مُستَمَدَّةٌ له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسي وابن كُلاب ونحوهما» اهـ.

هذه نصوص واضحة يَبَيِّنُ في أنَّ الإمام عبد الله بن سعيد بن كُلاب كان على طريق السلف وأهل السُنَّة.

القرآن كلام الله غير مخلوق، واللفظ به مخلوق:

فإذا كان الأمر كذلك كما يَبَيِّن هؤلاء الأئمة، فما السبب في اتِّهام عبد الله بن سعيد بن كُلاب بمخالفة طريق السلف؟

يقول ابن عبد البر في بيان شيء من ذلك في أثناء ترجمة الإمام الكرايسي في «الانتقاء»: «وكانت بينه - يعني الكرايسي - وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة، فلمَّا خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة، فكان كلُّ واحد منهما يطعن على صاحبه، وذلك أن أحمد كان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: القرآن كلام الله ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع. وكان الكرايسي وعبد الله بن كُلاب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته لا يجوز عليه الخلق، وإن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له، وذلك مخلوق، وإنه حكاية عن كلام الله... وهجرت الحنبلية - أصحاب أحمد بن حنبل - حسيًا الكرايسي وبدعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك» اهـ.

هذا هو سبب الطعن والتشنيع على عبد الله بن كُلاب ووصفه بأنَّه لم يكن

على طريق السُّنَّة والسَّلَف ، إلّا أن هذا القول الذي بُدِّع بسببه لا يقتضي وصفه بالبدعة أو أنه على غير طريق السَّلَف ، لا سيما أن مسألة اللفظ بالقرآن كان يقول بها ثلة من أكابر أمة الإسلام مثل الذين ذكرهم ابن عبد البر ، وممن كان يقول بذلك أيضًا : الإمام البخاري ، والإمام مُسلم ، والحاثر المُخَاسِبِي ، ومحمَّد بن نصر المَرْوَزِي وغيرهم ، وما الفِتْنَةُ التي حدثت بين البُخَارِي وشيخه الذُّهْلِي إلّا بسبب هذه المسألة ، نعني مسألة اللفظ ، ولقد صَنَّف الإمام البُخَارِي في هذه المسألة كتابه « خَلَقَ أفعال العِبَاد » لإثبات رأيه فيها والردَّ على مخالفيه .

أما الإمام مُسلم فقد كان يظهر القول باللفظ ولا يكتمه . (ينظر سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٥٣ وما بعدها ، ١٢ : ٥٧٢) .

وممن كان يقول باللفظ أيضًا : الإمام محمَّد بن جرير الطُّبري - رحمه الله تعالى - وهي من المسائل التي نقم عليه بسببها بعض مُتَعَصِّبَةِ الحنابلة . لا شك أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مَخْلُوق ، وهو صفة من صفات ذاته العلوية ، إلّا أنه لا يصحُّ أن يختاط لهذا الحق بالباطل الذي هو إنكار حدوث وخلق ما قام بالمَخْلُوق ، ثم التشنيع على من يقول بذلك !

على أيَّة حال ؛ الحق في هذه القضية مع الكَرايسِي وابن كُلاب والبُخَارِي ومُسلم وأبي ثور وداود والمُخَاسِبِي والطُّبري وغيرهم ممن كان على طريقهم ، أمّا الإمام أحمد رحمته الله - ومن قال بقوله - فكلامه محمول على سدِّ باب الذريعة ، لكي لا يتوسَّل بالقول باللفظ إلى القول بخلق القرآن .

قال الإمام الذهبي في « السَّير »<sup>(١)</sup> : « ولا ريب أن ما ابتدعه الكَرايسِي

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٢ : ٨٢ .



وَحَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ وَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ هُوَ حَقٌّ ، لَكِنْ أَبَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِثَلَاثٍ يُنْذِرُ بِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ فَسَدَ الْبَابُ » اهـ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَجْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ لَهُؤُلَاءِ الْأُثْمَةُ أَنْ يَكُونُوا عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ السَّلَفِ ، لَا سَبِيحًا أَنْ الْحَقَّ مَعَهُمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ كَمَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ . وَإِنَّا مَتَيْقِنُونَ بِأَنَّهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمْ يَقُولُوا هَذَا الْقَوْلَ دُونَ أَنْ تَدْعُوَ لَذَلِكَ حَاجَةً ، كَلَّا ، وَحَاشَاهُمْ أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِشَيْءٍ سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا النَّاسَ تَقَحَّمُوا هَذَا الْبَابَ ، وَخَاضُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ ، وَحَمَلُوهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، اضْطَرُّوا إِلَى الْكَلَامِ فِيهِ تَبْيَانًا لِلْحَقِّ ، وَكَفًّا لِلنَّاسِ عَنْ ذَلِكَ .

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْكَوْتَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى « تَبْيِينِ كَذِبِ الْمَفْتَرِيِّ » فِي الْحَاشِيَةِ (٢) مِنَ الصَّفْحَةِ ٤٠٦ : « أَمَّا كَلَامُ أَحْمَدَ فِي ابْنِ كُلاَّبٍ وَصَاحِبِهِ [يَعْنِي الْحَارِثَ الْمُخَاسِبِي] فَلِكِرَاهَتِهِ الْخَوْضَ فِي الْكَلَامِ وَتَوَرُّعِهِ مِنْهُ ، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ الْخَوْضَ فِيهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُتَعَيِّنٌ عَلَى خِلَافِ مَا يَرْتَبِيهِ أَحْمَدُ » اهـ .

بِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ كُلاَّبٍ لَمْ يَكُنْ وَحْدَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ كَانَ عَلَى رَأْيِهِ كِبَارُ أَئِمَّةِ الدِّينِ ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِعْ أَوْ يَخَالَفُ مَنَهِجَ السَّلَفِ وَالسُّنَّةِ ، بَلْ هُوَ مِنْ أَكْبَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّائِرِينَ عَلَى خَطِّ السَّلَفِ الصَّالِحِ كَمَا مَرَّ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ .

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ قَدْ تَرَكَ طَرِيقَتَهُ وَأَرَاءَهُ؟!

مُنَاقَشَةُ الْقَضِيَّةِ الثَّالِثَةِ :

كِتَابُ « الْإِبَانَةِ » هُوَ دَلِيلٌ وَمُعْتَمَدٌ مَنْ يَقُولُ بِمَرُورِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ بِثَلَاثِ

مراحل في حياته ، والذي لا ريب فيه أن الإمام قد سلك في هذا الكتاب - وفي غيره من الرسائل التي نسبت له - أسلوبًا مختلفًا في التأليف ، فهو في الغالب قد سلك مسلك جمهور السلف في المتشابهات ، نعني بذلك أنه قد أخذ بطريق التفويض ، ففهم البعض من ذلك أن الإمام قد رجع عن طريق ابن كلاب الذي كان عليه إلى طريق السلف!

إن كتاب « الإبانة » الذي هو معتمد أصحاب هذه الدعوى ، وهو الدليل عندهم على رجوع الإمام عن طريق ابن كلاب ، نقول : إن هذا الكتاب بذاته ينقض دعوى رجوع الإمام عن هذا الطريق ، لأنه مؤلف على طريقة ابن كلاب وعلى منهجه ، فكيف يرجع عن طريق ابن كلاب ثم يؤلف آخر كتبه على طريقته؟!

قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان »<sup>(١)</sup> : « وعلى طريقته - يعني ابن كلاب - مشى الأشعري في كتاب الإبانة » اهـ .

ف« الإبانة » التي ألفها الإمام الأشعري في آخر حياته على منهج السلف ، هي مؤلفة على طريقة الإمام ابن كلاب ، وهذا يقتضي قطعًا أن طريق السلف وطريق ابن كلاب هما في حقيقة الأمر طريق واحد ، وهو ما كان عليه الإمام الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال .

أي إن الإمام لم يمر بثلاث مراحل في حياته ، بل هما مرحلتان فقط ، مرحلة الاعتزال ثم أعقبها مرحلة العودة إلى طريق السلف التي كان عليها ابن كلاب والمخائسي والقلايسي والكرايسي والبخاري ومسلم وأبو ثور والطبري وغيرهم ، وهي المرحلة التي ألف الإمام فيها كتاب « الإبانة » .

(١) ابن حجر : لسان الميزان ٣ : ٢٩١ .

فإذا ثبت - كما مرَّ معنا - تاريخيًا أنَّ الإمام بعد رجوعه عن الاعتزال كان على مَنَهْجِ السَّلَفِ وأهل السُّنَّة، وإذا ثبت أيضًا أن الإمام ابن كُلاب كان من أئمة السَّلَفِ وعلى نهج السُّنَّة، وإذا ثبت أيضًا أن كتاب «الإبانة» الذي بنيت عليه هذه الدَّعوى من أساسها هو في حقيقة الأمر مؤلَّف على طريقة ابن كُلاب التي هي ذاتها طريقة السَّلَف، إذا ثبت ذلك، ثبت بناءً عليه أن الإمام لم يمر بثلاث مراحل في حياته، وإنما هُما مرحلتان؛ مرحلة الاعتزال في بداية حياته، ثم مرحلة عودته ورجوعه إلى طريق السَّلَف.

ولا نعلم لمن يقول بهذه الدَّعوى دليلًا على ما ذهب إليه إلا الاعتماد على أسلوب «الإبانة» وبعض الرِّسائل الأخرى والطريقة التي كتبت عليها، لأنَّ الإمام قد سلك في «الإبانة» طريق التفويض، وهي طريقة جمهور السَّلَف، وهي في حقيقتها لا تنافي بينها وبين طريق التَّأويل بشرطه، والأشاعرة يعتقدون كل ما في «الإبانة» - نعني «الإبانة» الصحيحة التي كتبها الإمام وليست «الإبانة» المحرَّفة - ويعقدون عليه خناصرهم، إذ كل من التفويض والتَّأويل حقٌّ لا اعتراض عليه، وكلا الطريقتين مأثور عن الصحابة والسَّلَف، وكلا الطريقتين متفقان على التنزيه بعد إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وكلاهما متفقان على استبعاد الظاهر وما يعهده الخلق من عالمهم.

قال الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - في «التبيين»<sup>(١)</sup>: «بل هم - يعني الأشاعرة - يعتقدون ما فيها - أي «الإبانة» - أشدَّ اعتقاد، ويعتمدون عليها أشدَّ اعتماد، فإنهم بحمد الله ليسوا مُعْتَزِلَةً ولا تُفَاةً لصفات الله مُعْطَلَةً، لكنهم يشبِّتون له سبحانه ما أثبتته لنفسه من الصُّفَات، ويصفونه بما اتصف به في مُحْكَم الآيات، وبما وصفه به نبيُّه ﷺ في صَحِيحِ الرُّوَايَات، وينزهونه عن سِمَاتِ النُّقْصِ والآفَات» اهـ.

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ٣٨٨.

وهذا الذي قاله الحافظ ابن عساكر مُنطبقٌ على كتاب «الإبانة» الذي ألفه الإمام، أما ما يوجد اليوم في أيدي النَّاس منها فلا يَثِقُ ببعض ما جاء فيها، ولا يصح أن يمثَّل - في الغالب - اعتقاد الإمام أو الأشاعرة كما تقدَّم إثبات ذلك، إلَّا فيما وافق قول الكافة.

وقال الإمام ابن عساكر أيضًا - رحمه الله تعالى - في «تبيين كذب المفتري»<sup>(١)</sup>: «ولم يزل كتاب «الإبانة» مُستصوبًا عند أهل الدِّيانة، وسمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن محمد بن بشار البوشنجي المعروف بالخسروجردي الفقيه الزاهد يحكي عن بعض شيوخه أنَّ الإمام أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن بن أحمد الصَّابُوني النيسابُوري ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلَّا ويده كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، ويظهر الإعجاب به، ويقول: ماذا الذي يُنكر على من هذا الكتاب شرح مذهبه. فهذا قول الإمام أبي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان اهـ.

فانظر إلى قدر كتاب «الإبانة» وصاحبه عند أعلام الأئمة، فهذا شيخ الإسلام أبو عثمان الصَّابُوني - رحمه الله تعالى - وهو من هو جلالته وعلماؤه وزهدًا يشني هذا الثناء العاطر على الإمام أبي الحسن وكتابه «الإبانة»، ومنه تعلم أنَّ شيخ الإسلام أبا عثمان الصَّابُوني أيضًا كان على طريق الإمام الأشعري، كيف لا وقد تولَّى تربيته وتهذيبه الإمام أبو الطيب سَهْل بن أبي سهل الصُّغلوكي، وهو من طبقة أصحاب أصحاب الإمام الأشعري، أي من الطبقة الثانية، وكان يحضر مجالس أبي عثمان أئمة الوقت كالأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني والأستاذ الإمام أبي بكر بن فُورَك وسائر الأئمة، وهؤلاء من أعلام

أمة الإسلام من السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ ، وثناؤهم عليه وثناؤه عليهم يدلُّ على أنهم على طريق واحد ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم . (تنظر ترجمة شيخ الإسلام الصَّائِبُونِي فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ ٩ : ٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨ : ٤٠ ، والطبقات الكبرى للتاج الشُّبُكِي ٤ : ٢٧١) .

بعد كل هذه الأدلة ، لا يصحُّ وفقًا للمنهج العلمي للبحث أن تهمل جميع هذه البراهين التاريخية والعقلية والعلمية ، ثم يؤخذ بكلام استنباطي لا يرقى إلى مُسْتَوَى الظَّن ، وليس له ما يُؤَيِّدُهُ مِنَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ . انتهى بتصرف واختصار .

وفي خاتمة هذا البحث المختصر أُشير إلى أن هناك مصدرًا مهمًّا جدًا في بيان أقوال الإمام الْأَشْعَرِيِّ وينهي كثيرًا من الاختلاف عنه في كتبه التي بين أيدينا اليوم ، وهو كتاب « مجرد مقالات أبي الحسن الْأَشْعَرِيِّ » للإمام أبي بكر محمد ابن الحسن ابن فُوزَك الْأَضْبَهَانِي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، وهو مطبوع بتحقيق أحد المستشرقين ، ثم طبع بتحقيق أحمد السَّائِح ، ولا يزال بحاجة إلى مزيد من العناية والخدمة .

وللأشعري أيضًا « رسالة إلى أهل الثُّغَر » ، وهي مطبوعة عدة طبعات ، منها طبعة محمد الشَّيْد الجليند ، ووقع فيها تحريف عبارة : « من غير أن تكون جوارح » إلى : « من غير أن تكون جوارًا » . وبنى عليه المحقق أن الْأَشْعَرِيَّ ينفي المجاز وغير ذلك ، وكلامه كله بناء على التحريف المذكور ، فبطل بطلانه . وهذا يؤكد أهمية توثيق كتب الْأَشْعَرِيِّ ، والبحث عن أصول موثقة .

وأرى أن يجتهد بعض الباحثين باستعراض جميع مخطوطات كتب الْأَشْعَرِيِّ ، وتقويمها ، وبيان ما يمكن الاعتماد عليه من تلك الأصول الموثوقة ، وأكثر كتب الْأَشْعَرِيِّ الموجودة الآن - للأسف - حولها عدة شكوك .

أما «الإبانة» فمخطوطاتها متناقضة كما يراه الناظر في الفروق التي أشارت إليها الأستاذة فَوْقِيَّة في تحقيقها لـ «الإبانة» .

والشيخ ابن تَيْمِيَّة وأتباع مدرسته اليوم - مثل : المحمُود في كتابه عن «موقف شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة من الأشاعرة» يروِّجون لصورة يريدونها عن أبي الحسن ، وهي مخالفة لما ينقله ابن فُورْكَ في «المجرد لمقالات الأشعري» .

وأرى أن تقوم دراسات مُتَخَصِّصَة مقارنة بين «الإبانة» وكتب أبي الحسن الأخرى ، وتقارن جميعها بكتاب «المجرد» لابن فُورْكَ ، وهو أوثق مصدر تُحاكم إليه كتب الأشعري ، رحمه الله تعالى .

وفي ختام هذا المبحث الذي حاولت أن أظهر فيه بعض الحقائق : أرى أن إلزام الأشاعرة بكتاب «الإبانة» ودعوتهم إلى الالتزام الحرفي بما فيه على ما سبق بيانه من تقدم تأليفه في أول نقلته الفكرية من الاعتزال إلى منهج أهل الحديث ، على ما في الكتاب من كلمات مقحمة وعبارات مفتعلة .

والمذهب الأشعري في وسطيته لم ينضج ولم يتضح وضوحاً بيئاً إلا على يد تلاميذ أبي الحسن الذين جعلوا العقل في خدمة النص ، وصقلوا المذهب حتَّى اتَّضَحَتْ معالمه ، ومهدوا الأرض أمامه للسيطرة الفكرية ، حتَّى امتدَّ سُلْطانه على العراق والشَّام بعد وفاة الأشعري بنصف قرن .

ولم تكن محاولة الأشاعرة إيجاد مذهب وسط المحاولة الوحيدة ، فقد قام بالمحاولة نفسها أيضاً المائريدي في منطقة ما وراء النهر ، وهم أتباع أبي منصور المائريدي (المتوفى عام ٣٣٣هـ) ، وهو معاصر للأشعري ، فجمعوا بين العقل والنقل في محاولة تثبيت العقيدة .

وقد كوَّن فكر الأشاعرة والمائريدي مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في أصول العقائد ، وعُرف أتباع المذهبين بأهل السُّنَّة .

وقد قامت المناظرات بدور كبير في توضيح وجهة نظر أهل السنة، وكذلك حلقات الدروس في المساجد والمعاهد. وظهرت مؤلفات كثيرة تدعم وجهة نظر أهل السنة، مثل كتب القاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي بكر بن فورك، وعبد القاهر البغدادي.

وكان للكتب التي ألفها علماء الأشاعرة النصيب الأوفى في تأييد وجهة نظر أهل السنة.

يقول أبو المظفر الإسفراييني المتوفي سنة ٤٧١هـ، في كتابه «التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الهالكين»<sup>(١)</sup>: «وقيد الله تعالى في عصرنا في كل إقليم سادة من أعلام الأئمة، الذين ألقوا في نضرة الدين وتقوية ما عليه أهل السنة والجماعة، مثل القاضي أبي بكر الأشعري (الباقلاني)، وله قريب من خمسين ألف ورقة من تصانيفه في نضرة الدين والرد على أهل الزيغ، ومثل الإمام أبي إسحاق الإسفراييني، وله تصانيف في أصول التوحيد، كل واحد منها مُعْجَز في فنه، ومثل الأستاذ أبي بكر بن فورك، وله أكثر من مائة وعشرين تصنيفاً في نشر الدين والرد على الملحدين».

كذلك كان لعبد القاهر البغدادي مؤلفات كثيرة في نضرة مذهب الأشاعرة، من أهمها: كتاب «الفرق بين الفرق»، وكتاب «أصول الدين».

منهج أبي الحسن الأشعري الوسطي:

يقول الأستاذ أحمد أبو زيد، في الإشادة بمنهج أبي الحسن الأشعري الوسطي، وحلوله للمشكلات العقدية القائمة في زمنه: «والرجل وهبه الله تعالى عبقرية خاصة؛ فجاء بالحلول الشنيئة لكثير من المشكلات العويصة،

(١) الإسفراييني: التبصير في الدين ١١٩-١٢٠.

التي أثارته الفرق الأخرى، وكانت سبباً في تمزيق المسلمين إلى طوائف وملل ونحل.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري كان التمزيق الفكري قد استنفحل استنفحاً عظيماً، حتى خشي الناس على وحدة المسلمين، فاهتدى هذا العالم العبقرى إلى الحلول الوسطى، التي تجمع وتقرب وتسدد بين هذه الفرق، ولم يكن إلى جانبه سلطان يؤيده، ولا طائفة تنصره، ولم يكن رجلاً يحتال على الناس ليؤيدوه، لكنه نصر مذهب أهل السنة فنصره الله عز وجل، وتقبل مذهبه في العقيدة المالكية والشافعية وطائفة من الأحناف على المذهب الماتريدي أيضاً، كما تبعه الفقهاء، وكبار المحدثين وعلماء الأمة المحققون من الأصوليين.

وكما وهب الله القبول للإمام البخاري في رواية الحديث، وتقبلت الأمة كلها - عدا الشيعة - كتابه، واعتبروه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فهذا الرجل وهبه الله القبول في أمر العقيدة، وبمذهبه انتهت الفرق الهامشية من المعتزلة والخوارج والمرجئة والقدرية والجهمية، وتجمع الناس على المذهب الأشعري، وأعاد للأمة لحمتها باعتداله وتوسطه، إلى أن جاءنا العصر الحديث، فظهر من المسلمين من يطعن في هذا الإمام، وعندما كان الناس وكبار العلماء يعتزون بالانتماء إلى مذهبه، صرنا نسمع في هذا العصر من يطعن فيه ويدّعي أنه ليس من أهل السنة!

وقد استطاع المذهب الأشعري أن يقنع الفقهاء والمحدثين والأصوليين، فضلاً عن أن من جاء بالمذهب كان عبقرياً، فكانت في عصره وقبله مشكلات عويصة في العقيدة، وكانت الحاجة ماسة لمن يعطي رأي أهل السنة في هذه المشكلات إلى أواخر القرن الثالث الهجري، حتى فتح الله على هذا الإمام،



فَأَوْجَدَ الْحُلُولَ لِهَذِهِ الْمَشْكِلَاتِ مِثْلَ مُشْكِلَةِ الرُّؤْيَةِ وَكَلَامِ اللَّهِ وَالصُّفَاتِ ، الَّتِي يَنْفِيهَا الْمُعْتَزَلَةُ ، فَكَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ يَكْتَفُونَ بِالْقَوْلِ : هَذِهِ بَدْعَةٌ أَوْ ضَلَالَةٌ ، وَلَمْ يَعْطُوا دَلِيلًا مُقْنَعًا يَكُونُ أَسَاسًا لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، حَتَّى جَاءَ الْأَشْعَرِيُّ بِمَذْهَبٍ يَنْطِقُ بِاسْمِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَيُعْطِي حُلُولًا لِلْمَشْكِلَاتِ الْعَقْدِيَّةِ وَفَقَ تَصَوُّرَهُمُ الْعَقْدِي .

أُبْرَزَ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَعْلَامُهُ :

أَعْلَامُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ هُمْ أَعْلَامُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى مَدَى قُرُونٍ ، سِوَاءٍ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ أَوْ التَّفْسِيرِ ، وَتَحْدِيدًا بَعْدَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهِجْرِيِّ صَارَ كِبَارُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَعْلَامِ الْمَذْهَبِ ؛ حَيْثُ نَجَدُ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ : الْإِمَامَ الْجَوْنِي ، وَابْنَ قَلَانِي ، وَالْأَمْدِي ، وَالْفَخْرَ الرَّازِي ، وَالْغَزَالِي ، ثُمَّ بَعْدَهُمُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَالْعَزَّازُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ .

وَفِي الْحَدِيثِ نَجَدُ الْإِمَامَ النَّوَوِي ، وَالْبَيْهَقِي ، وَابْنَ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي .. وَنَجَدُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ : الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ نَفْسَهُ وَلَهُ تَفْسِيرٌ كَبِيرٌ سَمَّاهُ « الْمَخْزُون » وَالْإِمَامَ الرَّازِي . أَيْضًا « مِفْتَاحُ الْغَيْبِ » ، وَابْنُ عَطِيَّةَ الْأَنْدَلُسِي ... فَالْمَفْسِّرُونَ وَالْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَكِبَارُ الْأُصُولِيِّينَ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ مَعَ اسْتِثْنَاءَاتٍ بِالطَّبْعِ .

أَعْلَامُ الْمَذْهَبِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ :

فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ نَجَدُ مِنْ أَعْلَامِ الْمَذْهَبِ مِنْ تُرْكِيَا الْأُسْتَاذُ مُصْطَفَى صَبْرِي ، وَهُوَ مِنْ أَشْهُرِ مَنْ نَاصَرَ الْمَذْهَبَ .

وَمِنْ كِبَارِ الَّذِينَ نَاصَرُوا الْعَقِيدَةَ الْأَشْعَرِيَّةَ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، الشَّيْخُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي تَفْسِيرِهِ « التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ » ، وَقَدْ كَتَبَ أَيْضًا رِسَالَةً فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ سَمَّاهَا « رِسَالَةُ الْقَدَرِ وَالتَّهْضَةُ الْحَدِيثَةُ » .

## تَطَوُّر المذهب :

رُوح المذهب الأشعري بقي أصيلاً ، وهو التوسط والاعتدال في تناول المشكلات العقدية العويصة ، وحصل هذا التوسط أيضاً بين العقل والنقل ؛ لأن المعتزلة غالوا في تحكيم العقل والاعتماد عليه ، ومن كان يخالفهم في عصرهم من أهل السنة من الحنابلة غالوا بدورهم في النقل ، لكن الإمام الأشعري - رحمه الله - جمع بين العقل والنقل ، فكان التوسط أيضاً في التأويل والأخذ بالظاهر أيضاً ، فأول بقدر ، وأخذ بالظاهر بقدر .

وهذه الروح التوسطية بقيت مُستمرة ، لكن كل مذهب لا يخلو من نقاط ضعف ، خاصة المذهب الذي يسعى إلى التوفيق ؛ إذ يحمله هذا الهدف الكبير إلى أن يغض الطرف عن بعض الأمور خدمة لهذا الهدف الأكبر .

ومن هنا كان طبيعياً أن تنشأ بعض المآخذ على المذهب من كبار العلماء ومن الأشاعرة أنفسهم ، بغض النظر عن الخصوم الذين يطعنون بغير علم .

فالإمام الطاهر بن عاشور يُعدُّ من مُحَقِّقي الأشاعرة ، وفي تفسيره تحقيق دقيق لمذهب الإمام الأشعري ، ومن يعرف قدر الرجل ومكانته العلمية ورؤوخه في العلم ، يجد في تفسيره « التحرير والتنوير » ورسالته في القدر تحقيقات في العقيدة الأشعرية بعقلية العالم المحرر ، ووجد كذلك استدراكات مهمة ومفيدة » اهـ .

وشيخنا العلامة المُفسِّر عبد الرحمن حبيّكة الميداني المتوفى سنة ١٤٢٥هـ ، من كبار علماء الأشاعرة ، وألف في العقيدة الإسلامية ، وكتب تفسيره الكبير « معارج التفكير ودقائق التدبُّر » ، ومع نشوئه على الأشعرية وتدرسه لها ، خالف المذهب في عدد من الأمور ، منها : التوسع في التأويل ،

والجبرية في بعض مباحث القضاء والقدر ، والتحسين والتقييح العقليين ، وحكم أهل الفترة ... وهي قضايا أساسية في المذهب ، خالف فيها ما هو سائد مشهور ، ولم يخرج ذلك عن انتمائه إلى تلك المدرسة .

يقول أحمد أبو زيد في مقاله السابق : « ولذا فالتطور في المذهب موجود ، ولكنه لم يخرج عن رُوح المذهب ، وكل عالم يضيف بحسب علمه ، فالباقِلَانِي كمؤسس حقيقي للمذهب جاء بعده الإمام الجَوْنِي يخالفه في بعض المسائل ، وجاء بعد الجَوْنِي الإمام الغزالي بإضافات يخالف فيها أستاذه الجَوْنِي .

ولدى المتأخرين من الأشاعرة ، كالأمدي وأمثاله ، الذين يُتهمون بالميل إلى الفلسفة : نظر عقلي صحيح ، وتحكيم للأدلة العقلية الصحيحة ، وقد تلتقي هذه الأدلة مع الحكمة ، لكنَّ القول بالتأثر بالفلسفة فيه ظلم وحيث كبير للمذهب ؛ لأنَّ الباحث في تاريخ الفكر الإسلامي سيجد أنَّ الأشاعرة هم من ردُّوا على الفلاسفة وبيَّنوا تهافُّتهم مثل الغزالي !

ولذا لا يجوز أن نقول عنهم إنهم تأثروا بها ؛ فالذي يتأثر هو الذي يقلد ، ولكن المفكرين الأشاعرة ردُّوا الفلسفة التي تخالف العقيدة الإسلامية ، بل منهم من رفع مباحث العقيدة إلى مُستويات عقلية عالية جداً ، ومستويات لا يخوض فيها إلا العلماء وليس عامة الناس ، مثل الكلام عن ذات الله تعالى ووجوده وكيف نتصوره .

وهم بهذه النظرة العالية يواجهون النَّصَارَى من جهة بتصوُّرهم الخاطئ لوجود الله ومسألة التَّثْلِيث ، ويواجهون تصوُّر الفلاسفة الذين يقولون بأنَّ وجود الله حقيقة مجردة .

وعليه ، فتطور المذهب أمرٌ طبيعي ، والطعن في المذهب بتأثره بالفلسفة فيه تحامل كبير ، فالذي ردَّ على الْمُعْتَزَلَةِ والفلاسفة وبين أخطاءهم - خاصة في مسألة التَّوْحِيد - هم الأشاعرة .

وهنا أؤكد على ضرورة الجمع بين أمرين :

الأول : أنَّ المذهب عرف تطورًا ، وهو طبيعي في جميع العلوم ، فالتلميذ يناقش شيخه ، وكذلك التلميذ الذي يصبح شيخًا .

والثاني : لا بد من التَّفريق بأنَّ العقيدة شيء وعلم العقيدة شيء ، فكل الفرق الإسلامية تؤمن بأصول الدِّين ، مثل : وحدانية الله - عزَّ وجلَّ - والإيمان بالرُّسل ، والكتب ، والبعث ، والقضاء والقدر ، ولكن الخلافات الموجودة موجودة في الفروع .

فعلم العقيدة ينبغي أن يدرك أنه ليس علمًا للمؤمن ، إلَّا باعتبار يصحح له النَّظَر للقضايا الشَّائكة في العقيدة ، بل هو موضوع للرد على الشُّبهات ، وهو الذي يطور ، أما العقيدة فهي ثابتة ؛ لأنَّها نزلت من عند الله - عزَّ وجلَّ - . انتهى .

## مَوْقِفُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ مِنَ الْمُنْتَشَاهَاتِ

رَجَبُ مُحَمَّدٍ خَصِرٌ

الحمدُ لله رب العالمين ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على أشرف الأنبياء والمرسلين  
مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِينِ ، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فَإِنَّ المدرسة الأشعرية تُمثِلُ الغالبية السَّاحِقَةَ في العالم الإسلامي  
حتَّى اليوم ، وهي تُنسب إلى قائدها المجدد ناصر الدين أبي الحسن علي بن  
إسماعيل الأشعري ، وقد كثر الكلام في هذه الأيام عن هذا الإمام .

فأتباع المدرسة التَّيَمِّيَّة يُشيِّعون بين العامة أَنَّهُ كان على عقيدة السَّلَف في  
الْصِّفَات ؛ إذ يُنْبِئُ اللهُ تَعَالَى الوجه واليدين والعَيْنَيْنِ والاشْتِوَاءَ وَالتَّزْوَلَ  
والمجِيءَ ، صفاتٍ حَقِيقِيَّةٍ . فهو يحدِّد المعنى وَيُفَوِّضُ الكَيْفِيَّةَ ، وَأَنَّ أَتْبَاعَهُ -  
وخاصَّةً المتأخِّرين منهم - يخالِفُونَهُ في ذلك مخالفةً تامةً ؛ إذ يؤولون نُصُوصَ  
هذه الصِّفَاتِ ، فهم إذا مُعْطَلَةٌ .

بينما أَتْبَاعُ الْأَشْعَرِيِّ يرفضون هذه الدَّعاوى قائلين : إِنَّهُ كان يميل إلى  
طريقة السَّلَف في التَّفْوِيضِ ، وهي : الإِقْرَارُ والتَّصْدِيقُ بما جاء عن الله  
ورسوله في هذا الصَّدَدِ دون الخوض في تحديد المعنى أو الكَيْفِيَّةِ ، وَأَنَّهُ مع  
ذلك كان يُجَوِّزُ التَّأْوِيلَ ، على النَّحْوِ الذي فعله تلاميذه الْمُتَقَدِّمُونَ ، وتلاميذه  
أَعْلَمَ به وبما استقرَّ عليه رأيه في آخرِ عُمره .

ووسط هذا الجدال الحاد يتحرَّرُ المرءُ ويتردَّد ، أَيَصَدِّقُ هذا الفريق أم ذاك؟  
وهذا ما دعاني إلى الكتابة عن هذا الموضوع ، عارضًا وجهة نظر الفريقين ،

ومسلطاً الضوء على نُصوص الرجل نفسه ، ونُصوص المتقدمين من مدرسته ؛ ليُخرج القارئ برأي واضح في هذه المسألة المهمة .

وقد التزمت الحيادية التامة والأمانة الشديدة في عرض هذا الموضوع ، دون التعصب لهذا الفريق أو ذاك ، أو التّحامل على فريق لصالح آخر ، كما هو شأن البحث العلمي .

وقد قسّمت البحث إلى مقدّمة ومدخل وثلاثة مباحث وخاتمة .

أما المقدّمة : فقد تحدّثت فيها عن أهميّة الموضوع ، وسبب الكتابة فيه ، وطريقة العرض ..

وأما المدخل : فأعرّف فيه بالإمام الأشعري .

وأما المبحث الأول : فأعرض فيه أبرز آراء المدرسة التيمية فيما يتعلق بموقف الأشعري من الصفات الخيرية .

وأما المبحث الثاني : فأعرض فيه أبرز آراء المعاصرين من الأشعرية في ذات الموضوع .

وأما المبحث الثالث : فأعرض فيه كلام الأشعري نفسه ، وكلام المتقدمين من أصحابه في هذا الصّد .

وأما الخاتمة : فأعرض فيها أهمّ النتائج التي تمخّض عنها البحث .

وقد سلكت في عرضه مَسْلَك الإيجاز غير المخل ، إلّا إذا دعت الحاجة إلى الإطناب . فالله أسأل أن يوفّقني لإتمامه بفضله وإنعامه .

## مدخل في التعريف بالأشعري:

اسمه<sup>(١)</sup>: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن إسماعيل بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بريدة ابن الصّحابي الجليل أبي موسى الأشعري رحمه الله.  
لقبه: ناصر الدين<sup>(٢)</sup>.

مولده: وُلِدَ أبو الحسن سنة ٢٦٠هـ<sup>(٣)</sup>، وقيل سنة ٢٦٦هـ<sup>(٤)</sup>، وقيل سنة ٢٧٠هـ<sup>(٥)</sup>.

موطنه: «هو بصري سكن بغداد إلى أن توفي بها»<sup>(٦)</sup>.

نشأته: كان أبوه إسماعيل بن إسحاق سُنيًا جماعيًا حديثيًا، وقد أوصى عند وفاته إلى زكريّا بن يحيى الشّاجي - رحمه الله - وهو إمام في الفقه والحديث، وله كتب.. وكان يذهب مذهب الشّافعي، وقد روى عنه الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتاب التّفسير أحاديث كثيرة<sup>(٧)</sup>.

(١) تراجع في التّعريف بالأشعري المصادر الثّالثة: النديم: الفهرست ١٨١، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١١: ٣٤٦، ابن عساكر: تبين كذب المفترى، الشّبيكي: طبقات الشّافعية الكبرى ٢: ٢٤، المقرئ: الخطط ٣: ٣٠٣، ابن خلكان: وفيات الأعيان ١: ٣٤٥، وغير ذلك - ولكنني سأعتمد غالبًا على تبين ابن عساكر، إذ هو أوفى المصادر وأوثقها في التّعريف بالأشعري، كما أنّه من أقدمها.

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١١٨.

(٣) نقله ابن عساكر وصحّحه، انظر: تبين ١١٧.

(٤) ذكره المقرئ في الخطط ٣: ٣٠٣.

(٥) ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ١: ٣٤٦.

(٦) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ٤٠.

(٧) المصدر نفسه ٤١.

« وكان « أبو الحسن » يجلس أيام الجُمُعَات في حلقة أبي إسحاق المَرْوَزِيّ الفقيه المُتوفى ٣٤٠ هـ من جامع المنصور »<sup>(١)</sup>.

اعتزاله : يبدو أنَّ أباه مات وهو صغير لم يتجاوز العاشرة من عمره ، فتزوَّجت أمه من أحد كبار رجال المُعْتَزَلَة في ذلك الحين ، وهو أبو علي الجُبَّائِيّ المُتوفى ٣٠٣ هـ<sup>(٢)</sup> ، فتأثر به أبو الحسن وتَلَمَّذ عليه ، وفي ذلك يقول الحسن بن محمَّد العسْكَرِي - وكان من المُخْلِصِينَ في مذهب الأَشْعَرِيّ ، المتقدِّمين في نُصْرَتِهِ - : « كان الأَشْعَرِيّ تلميذَ الجُبَّائِيّ ، يدرُس عليه فيتعلَّم منه ، ويأخذ عنه لا يفارقه أربعين سنة »<sup>(٣)</sup>.

ومن ثَمَّ تبخَّر الأَشْعَرِيّ في كلام المُعْتَزَلَة ، وبلغ الغاية في ذلك ، وصار إمامًا في الاعتزال<sup>(٤)</sup> ، وألَّف كتبًا في نُصرة هذا المذهب ، وفي ذلك يقول الأَشْعَرِيّ في كتابه « العمد في الرُّؤْيَة » : « وألَّفنا كتابًا كبيرًا في الصِّفَات .. نقضنا فيه كتابًا كنا أَلْفناه قديمًا فيها على تصحيح مذهب المُعْتَزَلَة ، لم يؤلَّف لهم كتاب مثله »<sup>(٥)</sup>.

رجوعه إلى مذهب أهل السُّنَّة :

يُحدِّد الحافظ ابن عَسَاكِر تاريخَ ترك الأَشْعَرِيّ لمذهب المُعْتَزَلَة فيقول : « فيكون التَّاريخ في سنة ثلاثمائة لرجوعه إلى مذهب أهل السُّنَّة .. وكان

(١) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ٤٢ .

(٢) ذكر خير هذا الزواج المقرضي في الخطط ٣ : ٣٠٣ .

(٣) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ٤٣ .

(٥) المصدر نفسه ١٠٧ .



رجوعه في حياة الجُبَّائِي أبي علي ، وجداله إياه بعد رجوعه من الأمر الجلي ، وكانت وفاة الجُبَّائِي ... سنة ثلاث وثلاثمائة»<sup>(١)</sup> .

هذا وينقل ابنُ عَسَاكِرَ عِدَّةَ روايات في سبب تركه للاعتزال :

منها : أنه « كان يوردُ الأسئلة على أستاذه في الدرس ولا يجد جواباً شافياً ، فتحير في ذلك . فحكى عنه أنه قال : « وقع في صدري في بعض الليالي شيءٌ مما كنت فيه من العقائد ؛ فقامت وصليت ركعتين وسألت الله تعالى أن يهديني الطريقَ المستقيم ، ونمتُ فرأيتُ رسول الله ﷺ في المنام فشكوتُ إليه بعض ما بي من الأمر ، فقال رسول الله ﷺ : عليك بسنتي ، فانتبهت وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار ، فأثبتته ونبتذت ما سواه ورأيتُ ظهرياً»<sup>(٢)</sup> .

ومنها : أنه « غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً ، فبعد ذلك خرج إلى الجامع فضعد المنبر وقال : معاشر الناس ، إني إنما تغييت عنكم في هذه المدة ؛ لأنني نظرت فتكافأت عندي الأدلة ولم يترجح عندي حقٌ على باطل ، ولا باطلٌ على حق ، فاشتهديت الله - تبارك وتعالى - فهذاني إلى اعتقاد ما أودعته كُتبي هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد كما انخلعت من ثوبي هذا»<sup>(٣)</sup> .

حربه على المعتزلة :

منذ أن رجع أبو الحسن عما كان عليه ، وتبرأ مما كان يدعو إليه ، صار

(١) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤٣ .

(٣) المصدر نفسه .

أَعَدَى الْخَلْقَ إِلَى الْمُعْتَرِلَةِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ كَكِتَابِيٍّ أَسْلَمَ وَأَظْهَرَ عَوَارَ مَا تَرَكَه،  
فَهُوَ أَعَدَى الْخَلْقَ إِلَى أَهْلِ الذُّمَّةِ<sup>(١)</sup>.

يقول تلميذه أبو سهل الصُّعْلُوكِيُّ الْمُتَوَفَّى ٣٦٩ هـ: «حَضَرْنَا مَعَ  
الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رحمته الله مُجْلِسًا عَلَوِيًّا بِالْبَصْرَةِ فَنَظَرَهُ الْمُعْتَرِلَةُ..  
وَكَانُوا كَثِيرًا، حَتَّى أَتَى عَلَى الْكُلِّ فَهَزَمَهُمْ، كُلَّمَا انْقَطَعَ وَاحِدٌ أَخَذَ  
الْآخَرَ، حَتَّى انْقَطَعُوا عَنْ آخِرِهِمْ. فَعَدْنَا فِي الْمَجْلِسِ الثَّانِي فَمَا عَادَ أَحَدٌ،  
فَقَالَ: يَا غَلَامُ؛ اكْتُبْ عَلَيَّ الْبَابَ: فَرُّوا»<sup>(٢)</sup>.

ويقول أبو بكر الصَّيْرَفِيُّ: «كَانَتِ الْمُعْتَرِلَةُ قَدْ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ حَتَّى أَظْهَرَ  
اللَّهُ تَعَالَى الْأَشْعَرِيَّ فَحَجَزَهُمْ فِي أَقْمَاعِ السُّنُشُمِ»<sup>(٣)</sup>.

وَلَا عَجَبَ فِي هَذَا «لَأَنَّ مِنْ رَجَعَ عَنْ مَذْهَبٍ كَانَ بِعَوَارِهِ أَخْبَرَ، وَعَلَى  
رَدِّ شُبُهَةِ أَهْلِهِ وَكَشْفِ تَمْوِيهِاتِهِمْ أَقْدَرَ»<sup>(٤)</sup>.

فَضَائِلُهُ وَمَنَاقِبُهُ:

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ الْمُتَوَفَّى ٤٥٨ هـ: «فَضَائِلُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ  
الْأَشْعَرِيِّ وَمَنَاقِبُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ ذِكْرُهَا»<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ فِي دِينِ اللَّهِ حَدَّثًا، وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ بِبِدْعَةٍ، بَلْ أَخَذَ

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفترى. ٨١.

(٣) المصدر نفسه ٨٢، وقال ابن عساكر معقبات: «إِسْنَادُ هَذِهِ الْحِكَايَةِ مُضِيءٌ، كَالشَّمْسِ، وَرَوَاتُهَا  
لَا يَخَالِجُ فِي عَدَالَتِهِمْ شَكٌّ فِي النَّفْسِ، وَقَاتِلُهَا أَبُو بَكْرٍ، إِمَامٌ كَبِيرٌ، مُحَلِّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مُحَلٌّ  
خَطِيرٌ».

(٤) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ٨١.

(٥) المصدر نفسه ٨٧.

أقاويل الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من الأئمَّة في أُصول الدِّين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأنَّ ما قالوا في الأُصول وجاء به الشَّرْع صحيحٌ في العقول، خلاف ما زعم أهلُ الأهواء من أنَّ بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقويَّة ما لم يَدُلَّ عليه من أهل السُّنَّة والجماعة ونُصرة أقاويل من مضى من الأئمَّة...»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: «وحيث كثرت المُبتدعة في هذه الأئمَّة، وتركوا ظاهر الكتاب والسُّنَّة... أخرج الله - عزَّ وجلَّ - من نسل أبي موسى الأشعريَّ ﷺ إمامًا قام بنُصرة دين الله، وجاهد بلسانه وبيانه من صدَّ عن سبيل الله، وزاد في التَّبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلف هذه الأئمَّة مُستقيم على العقول الصَّحيحة والآراء»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو القاسم القشيري: «اتَّفَق أصحاب الحديث على أنَّ أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعريَّ ﷺ كان إمامًا من أئمَّة أهل الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أُصول الديانات على طريقة أهل السُّنَّة، وردَّ على المخالفين من أهل الزُّنُف والبدعة، وكان على المُعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين من الجملة سيفًا مسلولًا»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو الحسن القيرواني المعروف بابن القابسي: «لقد مات الأشعريَّ ﷺ يوم مات وأهل السُّنَّة باكونَ عليه، وأهل البدع مُستريحون منه»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عساكر - بعد أن نقل كثيرًا من ثناء العلماء عليه: «فكفَى أبا الحسن

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفتري ٨٨.

(٢) المصدر نفسه ٨٩.

(٣) المصدر نفسه ٩٥، وقد نقل ابن عساكر هذا الاتفاق عن كثير من العلماء.

(٤) المصدر نفسه ١٠١.

فضلاً أن يَشْهَدَ بفضله هؤلاء الأئمة ، وحسبُه فخراً أن يُثْنِي عليه الأمثال من علماء الأئمة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عساكر أيضاً : «إنَّه كان في عصره أَعْلَمَ الخلق بما يجوز أن يطلق في وصف الحق ، فأظهر في مُصَنَّفاته ما كان عنده من علمه ، فهدى الله به من وقَّفه من خلقه لفهمه»<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض العلماء : «أَعَادَ الله تَعَالَى هذا الدِّينَ بعدما ذهب - يعني أكثره - بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري...»<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد اغْتَبَرَهُ بعض العلماء مجدِّد القرن الثالث الهجري ، وأيد ابن عساكر هذا قائلاً : «وقول من قال : إنه أبو الحسن الأشعري - أضوب ؛ لأنَّ قيامه بنصرة السُّنَّة إلى تجديد الدِّين أَقْرَبُ ، فهو الذي انْتَدَبَ للرَّد على الْمُغْتَرِلَةِ وسائر أَصْنَافِ المبتدعة المضلَّة ، وحالته في ذلك مُشْتَبِهَةٌ ، وكتبه في الرَّد عليهم مُنْتَشِرَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

مؤلفاته :

للأشعري مؤلَّفات كثيرة ألَّفَهَا على مذهب أهل السُّنَّة بعد خروجه من الاعتزال ، قيل : إنَّها تجاوزت الثلاثمائة<sup>(٥)</sup>.

وذكر أبو العباس المعروف بقاضي العسكر ، وكان من كبار أصحاب

(١) المصدر نفسه ١٠٢-١٠٣.

(٢) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه ٥٣.

(٤) المصدر نفسه نفس الصفحة.

(٥) انظر : المصدر نفسه ١١٠ ، وقد عَقَّبَ ابن عساكر على هذا القول بقوله : « وفي ذلك ما يدلُّ على سعة علمه ونبؤي الجاهل به عن غزارة فهمه » .

أبي حنيفة، إنه نظر في كُتُب صَنَّفَهَا الْمُتَقَدِّمُونَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ، قَالَ : « وَقَدْ وَجَدْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رحمته الله كُتُبًا كَثِيرَةً فِي هَذَا الْفَنِّ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ مِائَتِي كِتَابٍ »<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر منها ابن عساکر ما يزيد عن مائة مُصَنَّف<sup>(٢)</sup>.

وللأسف لم يَصِلْنَا مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ إِلَّا الْقَلِيلُ جَدًّا، وَهِيَ كَالثَّالِي :

١ - الْإِبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ .

٢ - مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ .

٣ - اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ .

٤ - رِسَالَةُ أَهْلِ الثُّغُرِ<sup>(٣)</sup> .

٥ - رِسَالَةُ اسْتِخْسَانِ الْخَوْضِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup> .

وفاته :

نَقَلَ لَنَا ابْنُ عَسَاكِرَ عِدَّةَ أَقْوَالٍ فِي تَحْدِيدِ تَارِيخِ وَفَاةِ الْأَشْعَرِيِّ، عَلَى النَّحْوِ الثَّالِي :

- قِيلَ : إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ عَشْرِينَ وَقَبْلَ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ .

(١) المصدر نفسه ١١٢ .

(٢) ابن عساکر : تبیین کذب المفتری ١٠٥-١١٠ .

(٣) ذكر هذه الأربعة ابن عساکر، غير أنه يثُن - نقلاً عن ابن فُورك - أَنَّ «المقالات» و«اللمع» قد ألّفهما الأشعري قبل سنة ٣٢٠هـ، في حين سكت عن تحديد تاريخ تأليف «الإبانة» و«الرسالة»، انظر الصفحات المشار إليها في الهامش السابق .

(٤) يشكك البعض في صحّة نسبة هذه الرسالة للأشعري، ومنهم فوقيّة حسين، التي تقول : « وقد قمت بتحليل الرسالة لإثبات عدم صحّة نسبتها للأشعري »، مقدمة الإبانة ٧٤، وتحيلنا إلى كتاب لها بعنوان « كتب منسوبة للأشعري » .

- وقيل : إنه توفي سنة ثيف وثلاثين وثلاثمائة .

- وقيل : إنه مات سنة ٣٢٤ هـ .

وَيُرْجَح ابن عَسَاكِر القول الأخير ، فيقول : « والأصح أنه مات سنة أربع وعشرين »<sup>(١)</sup> . « وكذا ذكر الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصفهاني تلميذ تلميذه أبي الحسن الباهلي ، وهو أعلم بأمره »<sup>(٢)</sup> .

وقد « مات ببغداد »<sup>(٣)</sup> بلا خلاف ، ودُفِنَ بها ، « وتُودي على جنازته بناصير الدين »<sup>(٤)</sup> .

المبحث الأول : تقرير المدرسة التيمية لمذهب الأشعري في الصفات الخبرية:

#### ١ - مؤسس المدرسة « الإمام ابن تيمية » :

يَعُدُّ ابنُ تيمية الأشعري من مُتَّبِعِي الصفات الخبرية ، والرافضين لتأويلها<sup>(٥)</sup> ، ويزعم أنَّ ذلك هو الرأي الوحيد للأشعري بعد تركه للاعتزال ، إذ يقول : « ولم يختلف في ذلك قول الأشعري والأئمة القدماء من أصحابه »<sup>(٦)</sup> .

ويرفض ابن تيمية القول بأنَّ للأشعري قولاً آخرَ نخاف فيه نحو التأويل ، أو أنه أظهر خلافَ ما أبطن ، فيقول : « ولم يختلف في ذلك كلامه ، لكن طائفة

(١) ابن عساكر : تبين كذب المفتري ٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ١١٨ .

(٣) المصدر نفسه ٥٥ .

(٤) المصدر نفسه ١١٨ .

(٥) انظر منهاج السنة النبوية ١ : ٢٧٢-٢٧٣ .

(٦) المصدر نفسه .

توافقه . ومن تخالفه يحكون له قولاً آخر - أو تقول : أظهر غير ما أبطن - ولكن كتبه تدلُّ على بطلان هذين الظنَّين»<sup>(١)</sup> .

وينقل ابن تيمية نُصوصاً من كُتب الأشعري تُثبت - بنظره - أنه كان ملتزماً بعقيدة السلف في الصفات ، مركزاً على كتاب «الإبانة» الذي صرح فيه باتباعه للإمام أحمد ، وزاعماً أنَّ «الإبانة» هو آخر مُصنَّفات الأشعري ، إذ يقول : «وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنَّفه ، وعليه يعتمدون في الذَّبُّ عنه عند من يطعن عليه»<sup>(٢)</sup> .

غير أنه لم يذكر لنا من هؤلاء الأصحاب ، وفي أي كُتبهم وُجد هذا الكلام .

ويأخذ على الأشعري أنه سلك طريقة ابن كُلاب في مسألة القرآن ، وهذا - بنظره - كان السبب في انحراف أهل الحديث عنه<sup>(٣)</sup> .

## ٢ - ابن القيم :

يُردُّدُ ابنُ القيم أفكارَ شيخه ابن تيمية عن الأشعري ، قائلاً : «إنَّ من يدَّعي عليه التَّأويلَ فقد أخطأ ؛ لأنَّ الثَّابتَ في كتبه أنه يُصرِّح بإثبات الصفات الخبرية وذلك في كتبه كلها ...» . إلى أن يقول : «وهذه كتبه كلها ليس فيها إلا الإثبات بلا تأويل ، فهو الذي يحكيه عن أهل السنة ويُنصره»<sup>(٤)</sup> .

(١) المصدر نفسه ١ : ٢٧٣ .

(٢) ابن تيمية : العقيدة الحموية ١٤٩ ، وانظر ابن تيمية : مجموع الفتاوى ٩ : ٣٥٩ ، حيث يقول : «أما من قال منهم (أي الأشعرية) بكتاب «الإبانة» الذي صنَّفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك ، فهذا يعد من أهل السنة ...» .

(٣) ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل والثقل ٣ : ١٣٧ .

(٤) الموصلي : مختصر الصواعق المرسله ٢ : ٢٤٦ .

ويُقرّر ابن القيم - كشيخه - أنَّ الأشعريّ قد مرّ في حياته بمرحلتين فقط :  
مرحلة الاعتزال : وهي التي كان فيها مؤوِّلاً .

ومرحلة التّسنّن : التي نصر فيها مذهب السّلف .

فيقول : « نعم كان قبل ذلك يقول بقول المُعْتَزَلَة ثم رجع عنه وصرّح  
بِخلافه ، واستمرّ على ذلك حتّى مات رحمه الله »<sup>(١)</sup> .

ويخطو ابن القيم خُطوةً أكبر إذ يُقَارِن بين الأشعريّ وابن تيميّة ، وينتهي  
إلى أنَّ عقيدتهما واجدة في الصّفات ، وهو يبغي من وراء هذا الدّفاع عن  
شيخه ضدّ مُنتقديه من الأشعريّة الذين يتّهمونه بالتّجسيم ؛ يقول ابن القيم  
وهو يرسم لنا هذه الخُطوة الجريئة في نُونيّه الشهيرة :

|                               |   |
|-------------------------------|---|
| وكذا عليّ الأشعريّ فإنّه      | في كُتبه قد جاء بالتّبَيّن                    |
| من مُوجز وإبانة ومقالة        | ورسائل للشّعر ذات بَيان                       |
| وأتى بتقرير استيواء الرّب فوّ | ق العرش بالإيضاح والبرهان                     |
| وأتى بتقرير الغلو بأحسن التّد | تقرير فأنظر كُتبه بعيان                       |
| والله ما قال المُجسّم مثل ما  | قد قاله ذا العالم الرّبّاني                   |
| فأزموه ويحكم بما ترّموا به    | هذا المُجسّم يا أولي العُدّوان <sup>(٢)</sup> |

### ٣ - الشّيح ابن العثيمين :

يرى الشّيح محمّد بن صالح العثيمين - وهو من المعاصرين - أنَّ  
الأشعريّ « كان له مراحل ثلاث في العقيدة :

(١) المصدر نفسه .

(٢) ابن القيم : شرح القصيدة النونية المسماة : الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية ١ : ٢٥٦ .



## المرحلة الأولى : مرحلة الاعتزال .

المرحلة الثانية : مرحلة بين الاعتزال والسنة المحضة ، سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ...

المرحلة الثالثة : مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مُقتدياً بالإمام أحمد - رحمه الله - كما قرَّره في كتابه « الإبانة في أصول الديانة » وهو من آخر كتبه أو آخرها ...<sup>(١)</sup> .

ويدعي الشيخ أن المتأخرين « الذين يتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته ، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات ولم يثبتوا إلا الصفات السبع ... »<sup>(٢)</sup> .

ولم يُقدِّم ابن العثيمين دليلاً على هذه المرحلة ، التي يزعم أنها الوسط بين الاعتزال والسلف ، سوى قول ابن تيمية : « والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية ، أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقليةً ظنوها صحيحةً وهي فاسدة »<sup>(٣)</sup> .

والحق أن هذا النص لا يدلُّ على ذلك مُطلقاً ؛ إذ صرح ابن تيمية - كما مرَّ - بأنَّ الأشعري لم يختلف رأيه في الصفات بعد تركه الاعتزال إلى أن مات ، ولكنه - بنظره - لم يك سلفياً خالصاً لمخالفته للسلف في مسألة القرآن ...

وفي رأبي أن الذي دفعه للقول بهذه المرحلة ووضعها في الوسط : هو ما حكاه تلاميذ الأشعري من أنَّ له رأياً آخرَ جوِّز فيه التأويل ، كما سيأتي بيانه .

(١) ابن العثيمين : القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ٧٧ .

(٢) ابن العثيمين : القواعد المثلى ٧٧ .

(٣) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ١٦ : ٤٧١ ، ابن العثيمين : القواعد المثلى ٧٧ .

ويخلص الشيخ ابن العثيمين إلى القول : « والأشعري أبو الحسن - رحمه الله - كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث ، وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل »<sup>(١)</sup> .

وهو يعتمد في هذا - كما هو واضح - على زعم ابن تيمية أن « الإبانة » آخر كتب الأشعري ، وهو زعم لا دليل عليه كما ألمحت .

#### ٤ - مصطفى حلمي :

يناصر د. حلمي الشيخ ابن العثيمين في فكرته السابقة ، ويحاول أن يثبت صحتها من الناحية النفسية ، فيقول : « وبعد طول فكر وإمعان نظر - تنصل « الأشعري » من الفكر الاعتزالي وتبرأ من المعتزلة وأعلن ألا مفر من سلوك الطريق الصحيح طريق السلف . فهل تحول من التقيض إلى التقيض دفعة واحدة ؟

إن التفسير النفسي لهذه الظاهرة يبدو غير مقنع ، فالأقرب إلى الصحة أنه بعد لفظه الأفكار التي اعتادها ، بحث عن الحلول السليمة التي يراها بديلة لها ، واهتدى إلى حل وسط - والمنهج الوسط لا يحل المسائل - ولا شك أنه أحسن بالخيرة تملكه لأن منهجه الوسط أوقعه في مشاكل من نوع جديد ، وهي التي حاول الخروج منها أيام اعتزاليه ، ثم تعدى هذه الحلقة الوسطى في تفكيره ووجد الحل النهائي في مذهب السلف الذي أعلنه بكتابه « الإبانة » ... »<sup>(٢)</sup> .

(١) ابن العثيمين : القواعد المثلى ٨٠ .

(٢) مصطفى حلمي : ابن تيمية والتصوف ٣١ . ولا أدري كيف لا يحل المنهج الوسط المسائل ؟ !

وبعد ، فهذه هي أهم الأقوال التي وقفت عليها للمدرسة التيمية في بيان موقف الأشعري من المتشابهات ، وقد بان من خلال العرض أنهم يجمعون على أن الأشعري قد انتهى إلى طريق السلف ؛ إذ أثبت الصفات الخبرية التي وردت بها نصوص صريحة في الكتاب والسنة ؛ كالوجه والعين واليدين ، والاستواء والنزول ونحو ذلك . غير أن ابن تيمية وبعض أتباعه يزعمون أن الأشعري قد تحول من الاعتزال إلى السنة دفعة واحدة ، واستمر على ذلك إلى أن توفاه الله تعالى<sup>(١)</sup> ، بينما ذهب البعض الآخر منهم إلى أنه : « قد وصل إلى الحق على مراتب : فترك أولاً مذهب المعتزلة إلى مذهبه العقلي ، فأصاب نصف الحقيقة ، ثم ترك أخيراً مذهبه العقلي إلى مذهب السلف ، فأصاب الحق كله ، ومات مرضياً عنه » .

المبحث الثاني : تقرير الأشاعرة المعاصرين لمذهب إمامهم الأشعري :

#### ١ - الإمام محمد زاهد الكوثري :

يرى الإمام الكوثري أن الإمام الأشعري لم يكن مثبتاً على النحو الذي يقوله ابن تيمية وتلاميذه ، وإنما كان مفوضاً ، يمسك عن تعيين المراد من كلام الله وكلام رسوله - كما هو حال السلف - إذ يقول : « وهو - أي كتاب «الإبانة» - على طريقة المفوضة في الإمساك عن تعيين المراد ، وهو مذهب السلف »<sup>(٢)</sup> .

(١) وعلى هذا الرأي من المعاصرين : الشيخ محمد خليل هراس ، انظر في ذلك : دعوة التوحيد ٢١٩ ؛ وشرحه للنوثة ١ : ٢٥٦ ، و سيد عبد العزيز السيلي : العقيدة الشافعية بين الإمام أحمد والإمام ابن تيمية ١٦٨ - ١٧٠ .

(٢) ابن عساكر : تبين كذب المفتري ٣٥ هامش ١ .

ويذكر الكوثري أنَّ تفويض الأشعري كان مرحلة مؤقتة: «أراد بها انتِشال المتورطين في أحوال التشبيه من الرواة، والتدرُّج بهم إلى مُستوى الاعتقاد الصحيح»<sup>(١)</sup> فكانَّ الأشعري يقول للحنابلة: «أنا على مذهب أحمد - كما في «الإبانة» - ليتدرَّج بالحشوية منهم إلى معتقد أهل السنة، وهو يُريد بذلك أنه ليس لأحمد مذهب خاص في المعتقد سوى ما عليه جمهور أهل السنة، وها أنا ذا على مُعتقد يجمعني وإيَّاه. وقد سعى لجمع كلمتهم بكلِّ حكمة، جزاه الله عن السنة خيرًا»<sup>(٢)</sup>.

ومن ثمَّ يرفض الكوثري دعوى ابن تيمية أنَّ «الإبانة» آخر مؤلفات الأشعري، فيقول: «دخل الأشعري بغداد وسعى بكل حكمة أن يتدرَّج بمتشقة الحشوية إلى معتقد أهل السنة بكتاب «الإبانة» الذي ألفه أوَّل ما دخل بغداد، وليس هو آخر مؤلفاته كما يُلَّهَج بهذا متأخرو الحشوية»<sup>(٣)</sup>. لكن إذا كان ذلك كذلك، فما هو الرأي الذي استقرَّ عليه الأشعري على رأي الكوثري؟

يجيبنا الكوثري على ذلك بقوله: «ومذهبه هو ما في كتب أصحابه وأصحاب أصحابه كأبي منصور عبد القاهر البغدادي والقشيري والجويني ونحوهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفتري ٢٨٩ حاشية ١.

(٣) تكملة الرد على نونية ابن القيم، بهامش الشيف الصَّغِير ٣٧ هامش ٢، ويقول الكوثري أيضًا: «كان للباقلاني مزيد اختصاص بابن مجاهد المتوفى ٣٧٠ هـ، كما أنَّ للإسفرائيني وابن فورك اختصاصًا بالباهلي المتوفى ٣٧٠ هـ. فهكذا تداخل السندان في الارتواء من نبع واحد فلا يُعزَّل على ما لم يرد بصريهما عن الأشعري - كمذهب للأشعري - لأنهما وارتا علومه في أواخر عهده، وفيهما كان نضج علمه». مقدمة الإنصاف ١١.

لقد « استقرَّ رأيه بعد عهدي الإفراط والتفريط على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدلة »<sup>(١)</sup>.

وقد حكوا عنه أنَّ له رأيين: « أحدهما عدم الخوض في الصفات مع إثبات ما ثبت في الكتاب والسنة بدون تشبيه ولا تمثيل. والآخر: تأويل ما يجب تأويله بما يوافق التنزيه إذا عنَّ ضرورة، وليس في هذا ولا في ذاك القول بالفوقية المكانية »<sup>(٢)</sup>.

ويرى الكوثري أن كتب الأشعري الموجودة الآن لا تُعبّر عن مذهبه النهائي بدقة؛ لأنها تمثل مرحلة انتقالية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ أصولها قد تلاعبت بها أيدي الحشوية؛ حيث يقول: « وقد أفنى الحشوية مؤلفات الإمام في فتن بغداد، وتصرفت فيما بالأيدي من كتبه ودشوا ما شاءوا، قاتلهم الله »<sup>(٣)</sup>.

« ومن العزيز جدًّا الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة، وطبع كتاب « الإبانة » لم يكن من أصل وثيق. وفي المقالات المنشورة باسمه وقفة؛ لأنَّ جميع النسخ الموجودة اليوم من أصل وحيد كان في جيزة أحد كبار الحشوية ممن لا يؤمنون لا على الاسم ولا على المسمي، بل لو صحَّ الكتابان عنه على وضعهما الحاضر لما بقي وجهٌ لمناصبه الحشوية العداء له على الوجه المعروف »<sup>(٤)</sup>.

(١) الباقلاني: مقدمة الإنصاف للكوثري ١١.

(٢) زاهد الكوثري: تكملة الرد على النونية، بهامش الشيف الضيق ٩١.

(٣) زاهد الكوثري: تكملة الرد على النونية ٣٧، هامش ٢.

(٤) مقدمات الكوثري (مقدمة كتاب إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى) ١٧٨-١٧٩.

## ٢ - الأستاذ حمودة غرابية :

يُقارن غرابية - وهو بصدد تحقيق كتاب « اللّمع » للأشعري - بين « الإبانة » و « اللّمع » فيرجح : « أَنَّ الصُّورَةَ السَّلَفِيَّةَ الَّتِي يَصَوِّرُهَا « الإبانة » قد صَدَرَتْ أَوَّلًا ، وَأَنَّ الصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يَصَوِّرُهَا « اللّمع » قد صَدَرَتْ أَخِيرًا ، وَأَنَّهَا كَانَتْ تَحْدِيدًا لِمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ فِي وَضْعِهِ النَّهَائِيِّ الَّذِي مَاتَ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَعْتَنِقُهُ وَيَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ ، وَيَدَافِعُ عَنْهُ وَيَرْضَاهُ لِأَتْبَاعِهِ »<sup>(١)</sup>.

ويقول : « وَأَسْبَابُ هَذَا التَّرْجِيحِ عِنْدِي كَثِيرَةٌ ، فَمِنْهَا مَا هُوَ نَفْسِي ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عِلْمِي ، وَلَعَلَّ مِمَّا يَعُودُ إِلَى الْأَسْبَابِ النَّفْسِيَّةِ أَنَّنَا نَرَى الْأَشْعَرِيَّ فِي كِتَابِهِ « الإبانة » أَشْرَقَ أَسْلُوبًا وَأَكْثَرَ تَحُمُّسًا وَأَعْظَمَ تَحَامُلًا عَلَى الْمُعْتَرِلةِ وَأَكْثَرَ بُغْدًا عَنْ آرَائِهِمْ ، وَهَذِهِ مَظَاهِرُ نَفْسِيَّةٍ يَجِدُهَا الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ تَجَاهَ رَأْيِهِ الَّذِي يَتْرَكُهُ إِبَّانَ تَرْكِهِ أَوْ بَعِيدَ التَّنَازُلِ عَنْهُ .

أَمَّا مِنَ النَّاتِجَةِ الْعِلْمِيَّةِ فَحَسَبُ الْقَارِئِ أَنْ يُرَاجَعَ بَابًا مُشْتَرَكًا فِي الْكِتَابَيْنِ لِيَرَى أَنَّ كِتَابَ « اللّمع » لَمْ يُكْتَبْ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَضَجَ الْمَذْهَبُ فِيهِ فِي نَفْسِ صَاحِبِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يُصَوِّرْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَلْفَهُ وَأَصْبَحَ وَاضِحًا عِنْدَهُ ، وَيُشَارِكُنِي الرَّأْيَ « فَنَسْنَك » وَغَيْرِهِ مِنَ الْبَاحِثِينَ »<sup>(٢)</sup>.

وبالرّغم من ترجيح د. غرابية أَنَّ الصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُمَثِّلُهَا « اللّمع » جَاءَتْ بَعْدَ الصُّورَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي يُبَيِّنُهَا « الإبانة » ، وَأَنَّ الْأُولَى تَمَثِّلُ الْمَرَحَلَةَ الْأَخِيرَةَ لِلْأَشْعَرِيِّ ؛ بِالرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَيَّ تَعَارُضٍ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ ؛ إِذْ يَقُولُ :

(١) حمودة غرابية : مقدمة اللّمع ٨.

(٢) حمودة غرابية : مقدمة اللّمع ٨.

« إِنَّ كَوْنَ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ أَتْبَاعِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله ، وَكَوْنَهُ يَحَاوِلُ جَاهِدًا إِبْتِثَاتَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَعَ رَدِّهِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ فِي مُحَاوَلَتِهِمْ صَرْفَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَنْ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ ، لَا يَعْنِي أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ مُشَبِّهًا أَوْ مُجَسِّمًا ، وَكَذَلِكَ الْأَشْعَرِيُّ حَتَّى يَتَنَافَرَ مَعَ الصُّورَةِ الْأُخْرَى لِمَذْهَبِهِ ، فَإِنْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - وَكَذَلِكَ الْأَشْعَرِيُّ - لَمْ يَقُلْ بِأَنَّ اللَّهَ وَجْهًا مَادِيًّا وَيَدًا مُحْسُوسَةً ، وَلَكِنَّهُمَا يُقَرَّرَانِ - فِي صَرَاحَةٍ - الْإِيمَانُ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ وَتِلْكَ الصِّفَاتِ مَعَ التَّفْوِيضِ فِي مَدْلُولِهَا وَتَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الصُّورَةِ الْحَسِّيَّةِ تَنْزِيهًا قَاطِعًا .

وَعَلَى ذَلِكَ فَالصُّورَتَانِ عَقْلِيَّتَانِ بَلَا شَكٍّ ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَشْعَرِيُّ دَائِمًا يُكْرِّرُ قَوْلَهُ : لَهُ وَجْهٌ وَلَهُ يَدٌ وَلَكِنْ بَلَا كَيْفٍ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ نَفْيُ الْحَسِّيَّةِ قَطْعًا .

وَكُلُّ مَا هُنَاكَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ فِي مَبْدَأِ تَحْوِيلِهِ لَجَأَ إِلَى رَأْيِ السَّلَفِ فِي هَذِهِ الْمَشْكَلَةِ ، وَهُوَ التَّفْوِيضُ مَعَ التَّنْزِيهِ ، فَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالسَّلَفَيْنِ مِنْ أَمْثَالِهِ ، وَحِينَ اسْتَعَادَ تَوَازُنَهُ الْفِكْرِيَّ وَرَبِمَا حِينَ شَهِدَ مُبَالَغَةَ الْحَنَابِلَةِ فِي التَّشْبِيهِ بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَذَلِكَ الْإِيمَانُ بِالنَّصِّ عَلَى ظَاهِرِهِ - مِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ وَلَا تَنْزِيهِ - رَأَى أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا وَأَكْثَرَ فِي تَحْدِيدِ مَذْهَبِهِ الْعَقْلِيِّ عَلَى عَادَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ <sup>(١)</sup> .

وَيَخْلُصُ غُرَابَةٌ إِلَى : « أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَتْرِكْ عَقِيدَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي التَّنْزِيهِ <sup>(٢)</sup> ، بِمَعْنَى أَنَّهُ ظَلَّ عَلَى التَّفْوِيضِ مُدَّ تَرَكَ الْاِغْتِرَالِ وَحَتَّى الْمَمَاتِ .

### ٣ - الْأَسْتَاذَةُ فَوْقِيَّةُ حَسِينِ مُحَمَّدٍ مُحَقِّقَةُ « الْإِبَانَةِ » :

تَرَى الْأَسْتَاذَةَ فَوْقِيَّةُ : « أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَهُ مَوْقِفٌ وَاحِدٌ فَقَطْ مِنَ الْعَقَائِدِ ،

(١) غُرَابَةُ : الْأَشْعَرِيُّ ٧٥-٧٦ .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ٧٦ .

بعد خروجه من الاعتزال، وهو أنه يتبع أصول السلف الصالح في تناوله للتصوُّص المُنزَّلة<sup>(١)</sup>، وذلك «بعدم الخوض في العيَّيات، وقبولها على ما هي عليه، أي إثبات كُلِّ ما وَرَدَ في العقيدة مع الاستعانة بالعقل في تأكيد هذا التَّيْبِتِ»<sup>(٢)</sup>.

وتستبعد «مُختلف الفروض الخاصَّة بأنه كان صاحب موقف وسط بين المُعْتَزِّلَة والسلف، أو أنه تخلَّص تدريجيًّا من الاعتزال، أو أنه أخذ بأصول السلف ثم رجع إلى الاعتزال»<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأنَّ كل هذه الافتراضات «لا تقوم على أساس واضح لفهم المقصود بالموقف من العقائد أو المنهج، كما أنَّها تبتعد عن التعبير عن حقيقة ما كان عليه الإمام الأشعري»<sup>(٤)</sup>.

وهي ترى - من خلال دراستها للترتيب الزماني لمصنَّفات الأشعري - أنَّ «الإبانة» من أوائل كتبه بعد خروجه عن الاعتزال، وتقول: «رأى أنَّ «الإبانة» هو الأسبق، على اعتبار أنه يتبيَّن من تأليفه وعنوانه أنَّ الهدف من كتابته هو بيان أصول الديانة»<sup>(٥)</sup>.

وترتَّب د. فوقية كتب الأشعري الموجودة الآن كالتالي<sup>(٦)</sup>:

(١) فوقية حسين: مقدمة الإبانة ٩١.

(٢) المصدر نفسه ٣٤-٣٥.

(٣) المصدر نفسه ٩١-٩٢، وهي ترى أنَّ منهج الأشعري في العقائد هو منهج السلف نفسه فيها، انظر منهج الأشعري ضمن المقدمة ٩١-١٣٣.

(٤) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

(٥) فوقية حسين: مقدمة كتاب الإبانة ٨٠، وانظر أيضًا ١٩١.

(٦) انظر مقدمة الإبانة ٩١. وهي تعتمد على ما ذكره ابن فورك - فيما نقله عنه الحافظ ابن عساكر - أنَّ المُلمع والمقالات قد ألَّفهما الأشعري - مع مؤلفات أخرى - قبل سنة ٣٢٠ هـ. (انظر تبين كذب المفترى، ١٠٥-١٠٩)، وأثَّاب الإبانة و«الرسالة» فقد ذكرهما ابن عساكر ضمن مؤلفات =



١ - الإبانة عن أصول الديانة : مستهل فترة ما بين ٣٠٠-٣٢٠ هـ .

٢ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : قبل سنة ٣٢٠ هـ .

٣ - مقالات الإسلاميين : قبل سنة ٣٢٠ هـ .

٤ - رسالة في الرد على أهل الثغر بباب الأبواب : بعد سنة ٣٢٠ هـ .

وبعد ... فهذه أبرز أقوال المعاصرين من الأشعرية ، وهي تكاد تُجمع على أن «الإبانة» من أوائل كتب الأشعري بعد تركه الاعتزال ، وأنه قرّر فيها عقيدة السلف في التفويض والتزيه ، لكنهم يختلفون فيما زاد على هذا القدر : فيذهب بعضهم إلى أنه ثبت على التفويض إلى آخر عمره ، بينما يرى آخرون أنه مال إلى التأويل في آخر حياته .

والآن - وبعد أن تعرّفنا على رأي الفريقين - نريد أن نقف على كلام الأشعري نفسه وكلام المتقدمين من أصحابه ؛ حتى نستطيع أن نؤيد هذا الطرف أو ذاك ؛ فإلى هناك .

المبحث الثالث : موقف الأشعري من التشابهات من خلال نصوصه ونصوص تلاميذه المتقدمين :

أولاً : كتاب الإبانة عن أصول الديانة :

يُصرّح الأشعري في بداية هذا الكتاب برفضه لأقوال أصحاب البدع ، وتبنيّه لمذهب أهل الحقّ والسنة عامّة وما كان عليه أحمد بن حنبل رجلُ المحنة خاصّة ؛ إذ يقول : « إن قال لنا قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية

= الأشعري ، لكنه لم يحدد تاريخ تأليفهما . وعلى هذا فتحديدهما لتاريخهما مجرد ترجيح منها ، لكنه أقرب إلى القبول من غيره للأسباب النفسية والعلمية التي ذكرها غرابه .

والجهميّة والحزوريّة والرّافضة والمُرَجّية، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون. قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا - عز وجل - وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السّادة الصّحابة والتّابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك مُغتصِمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مُخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحقّ، ودفع به الضّلال، وأوضّح به المِناهج، وقمّع به المبتدعين...»<sup>(١)</sup>.

ثم يبيّن الأشعريّ القاعِدة التي ينطلق منها في اعتقاده، فيقول: «وجملة قولنا أنا نُقرّ بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رَوَاهُ الثّقَاتُ عن رسول الله ﷺ، لا نرُدُّ من ذلك شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

هذه هي قاعدته الذّهبيّة «الإقرار بكلّ ما صَحَّ عن الله ورسوله»؛ وهي قاعدة قد أرساها السّلف الصّالح رضي الله عنهم.

ثم يقوم الأشعريّ بسرد جملة معتقده على ضوء هذه القاعِدة، والذي يغيّنا هنا موقفه من نُصوص الوجّه والعين واليد والاستيواء ونحوها.

### الأشعريّ والاستيواء:

يُثبت الأشعريّ لله استواء يليقُ بذاته تعالى؛ إذ يقول في نصّ رائع لفظاً ومعنى: «وإنّ الله تعالى استوى على العرش، على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء مُنزّها عن المُماسّة والاستقرار والتّمكّن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وخمَلته محمولون يُلطفُ قدرته،

(١) الأشعري: الإبانة ٢٠-٢١.

(٢) المصدر نفسه ٢١.

ومَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ ، وهو فوق العَرْشِ وفوقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحْوَمِ الثَّرَى ، فوقَيْتُهُ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ، بل هو رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ ، كما أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الثَّرَى ، وهو مع ذلك قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ ، وهو أَقْرَبُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وهو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ<sup>(١)</sup> .

وَيُفْرِدُ الْأَشْعَرِيُّ لِمَسْأَلَةِ الْاِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بَابًا مُسْتَقِلًّا مِنْ أَبْوَابِ كِتَابِهِ « الْإِبَانَةُ » ، وهذا ما يدلُّ عَلَى مَدَى اهْتِمَائِهِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ فَتَرَاهُ يَحْشُدُ الْأَدْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَاللُّغَةِ وَالْفِطْرَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ ، لَكِنَّهُ يَفْتَأُ يُكَرِّرُ : « اِسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ .. اِسْتِقْرَارٌ »<sup>(٢)</sup> ، و« اِسْتِوَاءٌ مُنَزَّهًا عَنِ الْحُلُولِ وَالْاِتِّحَادِ »<sup>(٣)</sup> ، و« بَلَا كَيْفٍ وَلَا اِسْتِقْرَارٍ »<sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَزِيدُهُ « قُرْبًا مِنَ الْعَرْشِ »<sup>(٥)</sup> .

### رَفْضُ الْأَشْعَرِيِّ تَأْوِيلَ الْاِسْتِوَاءِ بِالْاِسْتِيلَاءِ :

يَرْفُضُ الْأَشْعَرِيُّ قَوْلَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ : « إِنَّ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ اَلرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اَسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] أَنَّهُ اِسْتَوَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ... »<sup>(٦)</sup> ، وَمِنْ ثَمَّ إِرْجَاعُهُمْ « اِلْاِسْتِوَاءَ إِلَى الْقُدْرَةِ »<sup>(٧)</sup> ، فيقول : « وَلَوْ كَانَ هَذَا كَمَا ذَكَرُوهُ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ ... فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحَشُوشِ وَعَلَى كُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ ... وَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ اِلْاِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ اِلْاِسْتِيلَاءَ الَّذِي هُوَ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ،

(١) الأشعري : الإبانة ٢١ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ١١٧ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٨ .

(٥) المصدر نفسه ١١٣ .

(٦) المصدر نفسه ١١٩ .

(٧) الأشعري : الإبانة ١٠٨ .

ووجب أن يكون معنى الاستواء يَخْتَصُّ بِالْعَرْشِ دُونَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا<sup>(١)</sup>.

إِذَا يَرَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ لِلْإِسْتِوَاءِ مَعْنَى يَخْتَصُّ الْعَرْشَ دُونَ غَيْرِهِ، لَكِنَّهُ يُمَسِّكُ عَنْ تَحْدِيدِ هَذَا الْمَعْنَى، بَلْ يُفَوِّضُ ذَلِكَ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَمَا يَقُولُ هُوَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ «وَبِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ».

### إثبات الأشعريّ النزولَ والمجيءَ والقربَ :

يُقَرَأُ أَبُو الْحَسَنِ بِنَزُولِ الرَّبِّ تَعَالَى وَمَجِيئِهِ وَقُرْبِهِ مِنْ عِبَادِهِ، لَكِنْ بَلَا كَيْفَ، حَيْثُ يَقُولُ : «وَنُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا أَهْلُ الثَّقَلِ عَنْ النَّزُولِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا.. نَزُولًا يَلِيقُ بِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةٍ وَانْتِقَالٍ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوبًا كَبِيرًا».

وَنَقُولُ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَإِنَّ اللَّهَ مُقَرَّبٌ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ شَاءَ بَلَا كَيْفَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾<sup>(٢)</sup>» [ق: ١٦].

وَاضِحٌ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ شَدِيدُ الْحَذَرِ فِي تَعْبِيرَاتِهِ، فَهُوَ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَرْفًا، وَمِنْ ثَمِّ فَهُوَ يُمَثِّلُ مَوْقِفَ السَّلَفِ بِدَقَّةٍ.

يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مُبَيِّنًا طَرِيقَةَ السَّلَفِ : «عَجِبْتُ مِنْ أَقْوَامٍ يَدْعُونَ الْعِلْمَ وَيَمِيلُونَ إِلَى التَّشْبِيهِ بِحَمَلِهِمُ الْأَحَادِيثَ عَلَى ظَوَاهِرِهَا، فَلَوْ أَنَّهُمْ أَمَرُوا كَمَا جَاءَتْ سَلِيمُوا؛ لِأَنَّ مَنْ أَمَرَ مَا جَاءَ وَمَرَّ مِنْ غَيْرِ اغْتِرَاضٍ وَلَا تَعَرُّضٍ، فَمَا قَالَ شَيْئًا لَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ... فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ وَلَمْ يَزِدْ لِمَ أَلْفَمَهُ، وَهَذِهِ

(١) المصدر نفسه ١٠٨-١٠٩.

(٢) الأشعري: الإبانة ٢٩-٣٠، وقارن ابن عساكر: تبين كذب المفتري ١٢٧-١٢٨، وما بين القوسين من الإبانة ١١٢.

هي طريقة السلف، فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، ويُحمل على كذا، مثل أن يقول: استوى على العرش بذاته، ينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فهذه زيادة فهمها قائلها من الجس لا من النقل<sup>(١)</sup>.

الأشعري يرى أن الله وجهها ويدين وعينين:

يرى أبو الحسن أن الله تعالى وجهها ويدين وعينين، فيقول: «وأن له سبحانه وجهًا بلا كيف، كما قال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له سبحانه يدين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٢)</sup> [القمر: ١٤].

ويُخصَّصُ الأشعري الباب السادس من كتابه «الإبانة» لعرض هذه المسألة تحت عنوان «الكلام في الوجه والعينين واليدين» ويحشد فيه الأدلة المتنوعة لإثبات هذه الصفات<sup>(٣)</sup>.

رفض أبي الحسن تأويل اليد بالنعمة أو القدرة:

اللافت للنظر أن الشيخ الأشعري يرفض تأويل أهل البدع - كما يُسميهم

(١) ابن الجوزي: صيد الخاطر ٧٢.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها. ويلاحظ أن الآية الأخيرة في النص ذكرت «عين» بالجمع، وليس «عينين» بالثنائية، ولم يرد لفظ «العينين» لا في القرآن ولا في السنة، فكيف يجمع عليه الشلف إذا؟ لا شك عندي أن نقل هذا الإجماع فيه نظر!! ولذلك رفض ابن حزم كلام الأشعري هذا فقال: «وقال الأشعري: إن المراد بقول الله تعالى (أيدينا): إنما معناه اليدين، وإن ذكر العينين إنما معناه عينا، وهذا باطل مُدْجِل في قول المجسمة... ولا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بأن له عينين؛ لأن النص لم يأت بذلك». ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، مصر - دار ابن الهيثم، ٢٠٠٥م، ١: ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) الأشعري: الإبانة ٢٢، وقارن ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١٢٥.

هو - لئيد بالنُّعْمَة ، مُحْتِكِمًا إِلَى اللُّغَة ، حَيْثُ يَقُولُ : « وَلَيْسَ يَجُوزُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا فِي عَادَةِ أَهْلِ الْخِطَابِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : عَمِلْتُ كَذَا بِيَدِي ، وَيَعْنِي بِهَا النُّعْمَة ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِنَّمَا خَاطَبَ الْعَرَبَ بِلُغَتِهَا ، وَمَا يَجْرِي مَفْهُومًا فِي كَلَامِهَا ، وَمَعْقُولًا فِي خِطَابِهَا ، وَكَانَ لَا يَجُوزُ فِي خِطَابِ أَهْلِ اللُّسَانِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : فَعَلْتُ بِيَدِي ، وَيَعْنِي النُّعْمَة - بَطْلٌ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ النُّعْمَة » <sup>(١)</sup> .

وبهذا يَضَعُ الْأَشْعَرِيُّ قَاعِدَةً جَلِيلَةً فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ الْاِخْتِكَامُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَحْدِيدِ مَعَانِي الْأَلْفَازِ .. وَيُؤَكِّدُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِقَوْلِهِ : « وَمَنْ دَافَعْنَا عَنْ اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَهْلِ اللُّسَانِ فِيهَا - دَوَّفِعَ عَنْ أَنْ تَكُونَ الْيَدُ بِمَعْنَى النُّعْمَةِ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ فِي الْيَدِ النُّعْمَةُ ، إِلَّا مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ ، فَإِذَا دَفَعَ اللُّغَةَ لَزِمَهُ أَنْ لَا يُفَسِّرَ الْقُرْآنَ مِنْ جِهَتِهَا ، وَأَنْ لَا يُثَبِّتَ الْيَدَ نِعْمَةً مِنْ قَبْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ رُوِّجِعَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ نِعْمَتِي . فَلَيْسَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا ادَّعَى مُتَّفِقِينَ ، وَإِنْ رُوِّجِعَ إِلَى اللُّغَةِ فَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : بِيَدِي يَعْنِي نِعْمَتِي ، وَإِنْ لَجَأَ إِلَى شَيْءٍ ثَالِثٍ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ وَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا » <sup>(٢)</sup> .

وَيَسْأَلُ أَبُو الْحَسَنِ أَصْحَابَ هَذَا التَّأْوِيلِ : « وَلَمْ زَعَمْتُمْ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ نِعْمَتِي ؛ أَرَزَعَمْتُمْ ذَلِكَ إِجْمَاعًا أَوْ لُغَةً ؟ » <sup>(٣)</sup> .

وَيُجِيبُ هُوَ قَائِلًا : « وَلَا يَجِدُونَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا ، وَلَا فِي اللُّغَةِ . وَإِنْ قَالُوا : قُلْنَا ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ . قِيلَ لَهُمْ : وَمِنْ أَيْنَ وَجَدْتُمْ فِي الْقِيَاسِ أَنَّ قَوْلَهُ

(١) انظر : الأشعري : الإبانة ١٢٠-١٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٧-١٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٨ .

تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾ لا يكون معناه إلا نعمتي...»<sup>(١)</sup>.

إذا يَرَفُضُ الأشعري تأويل اليد بالنعمة؛ لأنه لا يستند إلى إجماع أو لغة أو قياس صحيح.

وبنفس القوة يَرَفُضُ تأويلها بالقُدرة، ويعتبره تأويلاً فاسداً من وجهين؛ الأول: أنه «ناقض - كما يقول هو - لقول مخالفتنا، وكاسر لمذهبهم؛ لأنهم لا يُبَيِّنُونَ قُدْرَةً واحدة، فكيف يُبَيِّنُونَ قُدْرَتَيْنِ؟»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه لو كان الله تعالى عنى بقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ القُدرة، لم يكن لآدم عليه السلام على إبليس مزية في ذلك... وكان إبليس يقول مُحتجاً على ربه: «فقد خلقتني يديك، كما خلقت آدم بهما».

فدل هذا على أنه ليس معنى الآية القُدرة، إذ كان الله خَلَقَ الأشياء جميعاً بقدرته، وإنما أراد إثبات يدين، ولم يشارك إبليس آدم - عليه السلام - في أن خُلِقَ بهما<sup>(٣)</sup>.

فإذا بطل كون اليدين النعمة، وبطل كونهما القُدرة، وَيَبْطُلُ أيضاً عندنا وعند خصمنا كونهما جارِحتين، نتج عن هذا أنهما لا محالة شيء رابع: وهو «إثبات يدين... لا توصفان إلا بأن يُقال: إنهما يدان ليستا كالأيدي، خارجتان عن كُلِّ الوجوه الثلاثة التي سلفت»<sup>(٤)</sup>.

(١) الأشعري: الإبانة ١٢٨.

(٢) المصدر نفسه ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه ١٣١-١٣٢ بتصرف.

(٤) المصدر نفسه ١٣٤ وانظر ما قبلها.

### الإجماع حُجَّةٌ في إزالة المعنى الظاهر :

يَرُدُّ الْأَشْعَرِيُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ : « إِذَا أَثْبَتَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَدَيْنِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ، فَلَمْ لَا أَثْبِتْ لَهُ أَيْدِيًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِمَّا عَمِلْتُ أَيْدِيًا﴾ » <sup>(١)</sup> [يسر : ٧١] ، بقوله : « قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ اللَّهُ الْأَيْدِي ، فَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ ذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْأَيْدِي ، وَرَجَعَ إِلَى إِبْتِثَاتِ يَدَيْنِ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاع ، وَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ صَحِيحًا وَجِبَ أَنْ يَرْجَعَ مِنْ قَوْلِهِ «أَيْدٍ» إِلَى «يَدَيْنِ» ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَلَا يَزُولُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ ، فَوَجَدْنَا حُجَّةً أَرْزَلْنَا بِهَا ذِكْرَ الْأَيْدِي عَنْ الظَّاهِرِ إِلَى ظَاهِرٍ آخَرَ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْآخَرُ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَلَا يَزُولُ عَنْهَا إِلَّا بِحُجَّةٍ » <sup>(٢)</sup> .

وهنا يُوَاجِهُ أَبُو الْحَسَنِ بِاعْتِرَاضٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، نَصُّهُ : « إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْأَيْدِي وَأَرَادَ يَدَيْنِ ، فَلِمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَذَكَرَ الْأَيْدِي وَيُرِيدَ يَدًا وَاحِدَةً ؟ . فَيَجِيبُ بِنَفْسِ الْإِجَابَةِ السَّابِقَةِ قَائِلًا : « لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا - يَقْصِدُ السَّلَفُ - عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : أَيْدٍ كَثِيرَةٌ ، وَقَوْلِ مَنْ قَالَ : يَدًا وَاحِدَةً » <sup>(٣)</sup> .

### قانون التأويل عند الأشعري :

يُقَرَّرُ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ يَكُونُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَلَا يُخْرَجُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا بِحُجَّةٍ <sup>(٤)</sup> . وَيُوضَّحُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ

(١) الأشعري : الإبانة ١٣٧-١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٧-١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٨ .

(٤) المصدر نفسه ١٣٩ بتصرف .



ظاهر الكلام العموم ، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص ، فليس هو على حقيقة الظاهر ، وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة . كذلك قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدَيَّ﴾ على ظاهره أو حقيقة من إثبات اليدين ، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادَّعاه خصوصنا إلا بحجة<sup>(١)</sup> .

هكذا يُغلَّبُ الأشعري - بصراحة ووضوح - أنه لا يُمانع من صرف اللفظ عن ظاهره إذا ما وُجدت الحجة ؛ وهي إما إجماع أو لغة أو قياس صحيح . وبعد ، فهذه هي أفكار الأشعري التي وضعها في كتابه «الإبانة» في هذا الموضوع ، وهي في مجموعها لا تخرج عما قاله السلف قبله من الإقرار والتصديق بكل ما جاء عن الله ورسوله دون الخوض في تحديد المعنى المراد ، وتفويض ذلك إلى رب العباد .

ويلاحظ أن الأشعري كان في هذا الكتاب شديد اللهجة حادَّ العبارة في الرد على خصومه - وخاصة المعتزلة - ونلمس ذلك في حكمه بالكفر على من قال بخلق القرآن<sup>(٢)</sup> ، بينما سيخفف من تلك الشدة ، ويختفي هذا الحكم في كتبه الأخرى ، بل ويُغلَّبُ - وهو يحكي مقالات الإسلاميين واختلافاتهم : «أنَّ الإسلامَ يجمعهم ويشتملُ عليهم»<sup>(٣)</sup> ، بل ويستمر على ذلك إلى نهاية عمره ، ولا أدل على ذلك ممَّا رواه ابنُ عساکر بسنده عن أبي علي زاهر بن أحمد السرخسي تلميذ الأشعري أنه قال : «لما قُرب حضور

(١) الأشعري : الإبانة ١٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥ ، وقارن ابن عساکر : تبين كذب المقتري ١٢٦ .

(٣) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١ : ٣٤ .

أَجَلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ - رحمه الله - في داره يَغْدَادَ دَعَانِي فَأَتَيْتُهُ ، فَقَالَ :  
 أَشْهَدُ عَلَيَّ أَنِّي لَا أَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يُشِيرُونَ إِلَى  
 مَعْبُودٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا هَذَا كُلُّهُ اخْتِلَافُ عِبَارَاتٍ <sup>(١)</sup> .

هَذَا مِمَّا يَجْعَلُنِي أَرْجُحُ - وَبِقُوَّةٍ - أَنَّهُ كَتَبَ هَذَا الْكِتَابَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ  
 الْاِغْتِزَالِ مُبَاشَرَةً .

ثَانِيًا : كِتَابُ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ :

يَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ هَذَا : « جُمْلَةٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ  
 وَالشُّنَّةِ <sup>(٢)</sup> ، فَيَذْكُرُ الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ « الْإِبَانَةُ » ، بِاسْتِثْنَاءِ  
 الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَالَّتِي مِنْهَا : أَنَّهُمْ يُقَرِّوْنَ أَنَّ اللَّهَ  
 تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ ، وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ وَعَيْنَيْنِ وَوَجْهًا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَنْزِلُ  
 إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَأَنَّهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَنَّهُ يُقَرَّبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ  
 شَاءَ ... كُلُّ ذَلِكَ بِلَا كَيْفٍ <sup>(٣)</sup> .

ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ حِكَايَةِ مُعْتَقِدِ أَهْلِ الشُّنَّةِ : « وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ ،  
 وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ <sup>(٤)</sup> . وَيرْفُضُ الْأَشْعَرِيُّ - بِتَبْيِيهِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الشُّنَّةِ - قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ :  
 « إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِمَعْنَى اسْتَوَى <sup>(٥)</sup> » ، وَكَذَلِكَ قَوْلَ بَعْضِ النَّاسِ :  
 « الْاِسْتِوَاءُ الْقُعُودُ وَالتَّمَكُّنُ <sup>(٦)</sup> » ، فَهُوَ إِذَا يَسْتَبْعِدُ قَوْلِي الْمَوْوَلَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ .

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١١٩.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١: ٣٤٥-٣٥٠.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٣٤٥-٣٤٨.

(٤) المصدر نفسه ١: ٣٥٠.

(٥) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١: ٢٨٥.

(٦) المصدر نفسه.

ويلفت أبو الحسن نظرنا إلى أمر مهم، وهو أن بعض من ينتسب إلى أهل الحديث قد انحرف عن طريق أهل السنة، وذلك حين فسروا الاستواء تفسيراً جسدياً؛ حيث قال: «وقال بعض من ينتسب إلى الحديث: إن العرش لم يمتلئ به، وإنه يُقعد نبيّه - عليه الصلاة والسلام - معه على العرش»<sup>(١)</sup>.

ويرفض الإمام بشدة قول المجسمة: «إن الباري يتحرك» مُعقِّباً على ذلك بقوله: «تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»<sup>(٢)</sup>، وكذا قول قوم من الشنّاع «إن الله - سبحانه - ذو أعضاء وجوارح وأبغاض لحيم ودم على صورة الإنسان، له ما للإنسان من الجوارح، تعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً»<sup>(٣)</sup>.

إن الأشعري يقول بصريح العبارة: «وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يُشبه الأشياء»<sup>(٤)</sup>، فهو إذا لا يزال على العقيدة التي تبنّاها في «الإبانة»، لكنّه هنا أوسّع صدرًا وأقلّ جدّةً، كما هو واضح.

ثالثاً: رسالة أهل القفر<sup>(٥)</sup>:

في هذه الرسالة يذكّر الأشعري جُملاً من الأصول التي عوّل السلف عليها،

(١) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١: ٢٨٤.

(٢) المصدر نفسه ١: ٢٨٧.

(٣) المصدر نفسه ١: ٣٤٤.

(٤) المصدر نفسه ١: ٢٨٥.

(٥) حقّق هذه الرسالة الدكتور محمّد الشيد الجليد، ونشرها سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م تحت اسم «أصول أهل السنة والجماعة». وقد ذهب المحقق إلى أن الأشعري قد ألف هذه الرسالة سنة ٢٩٨هـ اعتماداً على قول الأشعري في مقدمتها: «... ووقفت - أهدكم الله - على ما ذكرتموه من إحمادكم جوانبي على المسائل التي كنتم أنفذتموها إلي في العام الماضي وهو سنة سبع وستين ومائتين». وقد صحّحه إلى ٢٩٧ مُعتبراً هذا خطأ من الناسخ. وهذا - بنظري - مجرد احتمال لا دليل عليه!! وقد خالفه فيه آخرون.

وعدّلوا إلى الكتاب والسنة من أجلها ، مقرونةً بأطراف من الجحاج<sup>(١)</sup> .

ومن هذه الأصول - فيما يقول أبو الحسن - أنهم « أجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ، ووصفه به نبيه من غير اغتراب فيه ، ولا تكيف له ، وأن الإيمان به واجب ، وترك التكيف له لازم »<sup>(٢)</sup> .

وهذا الأصل قد ذكره في كتابه « الإبانة » و « المقالات » - كما أشرت من قبل - وهو ما حكاه عنه تلميذ تلميذه الباقلاني المتوفى ٤٠٣ هـ حيث قال : « قال الشيخ : موصوف بما وصف به نفسه في كتابه ، وعلى لسان نبيه »<sup>(٣)</sup> .

### المُحكّم والمتشابه :

يُبيّن أبو الحسن - في نصّ بالغ الأهمية - أن السلف كانوا يوجبون العمل بمُحكّمات الكتاب والسنة ، ويفوضون علم معنى المتشابهات إلى عالم السر وأخفى ، فيقول : « وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله ، وما ثبت به النقل من سائر سُنته ، ووجوب العمل بمُحكّمه ، والإقرار بنصّ مُشكِله ومتشابهه ، وردّ كلّ ما لم يُحط به علمنا بتفسيره إلى الله مع الإيمان بنصّه ، وأنّ ذلك لا يكون إلّا فيما كلفوا الإيمان بجُمليته دون تفصيله »<sup>(٤)</sup> .

وهذا ما يتفق مع ما حكاه جمهورُ علماء الخلف من أن السلف كانوا مُفَوّضةً ، يقفون على لفظ الجلالة من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَمْلِكُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٨] .

(١) الأشعري : رسالة إلى أهل الثغر ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧٦ .

(٣) الباقلاني : الإنصاف ٣٥ .

(٤) الأشعري : رسالة إلى أهل الثغر ٩٨ .

وفي هذا يقول أبو سليمان الخطابي في كتابه «معالم السنن» :

« وهذا حديث الثرول من العلم الذي أميزنا أن نُؤمِنَ بظاهِرِهِ ، وأن لا نَكْشِفَ عن باطنِهِ ، وهو من جُمْلَةِ المُتَشَابِهِ ، ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابِهِ فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ... ﴾ [سورة آل عمران : ٧] ، فالمُحْكَمُ منه يَقَعُ به العلمُ الحَقِيقِيُّ والعملُ ، والمُتَشَابِهُ يَقَعُ به الإيمانُ والعلمُ الظاهرُ ، ويُوَكَّلُ باطنُهُ إلى الله - عزَّ وجلَّ - وهو معنى قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، إِنَّمَا حَظُّ الرَّاسِخِينَ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ... والقولُ في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه ، ورُوي مثل ذلك عن جماعة من الصَّحابة رضي الله عنهم »<sup>(١)</sup> .

« وكان أبو عبيد - وهو أحد أئمة العلم - يقول : نحن نروي هذه الأحاديث « أي أحاديث الصِّفَات » ولا نُريغُ لها المعاني »<sup>(٢)</sup> .

وقال وكيع : « أدركنا إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ وسُفيانَ ومُسْعِرًا يُحَدِّثُونَ بهذه الأحاديث ولا يُفسِّرونَ شيئًا »<sup>(٣)</sup> .

وقال البيهقي المتوفى ٤٥٨ هـ : « فأما الاشتيَاءُ فالْمُتَقَدِّمُونَ من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يُفسِّرونَهُ ولا يَكَلِّمُونَ فِيهِ ، كَنَحْوِ مَذْهَبِهِمْ في أمثالِ ذلك »<sup>(٤)</sup> .  
وقال الإمام أحمد : « نُؤمِنُ بها - أي أحاديث الصِّفَات - ونُصَدِّقُ بها ، ولا كيفَ ولا معنى » .

واضح من كلِّ هذا - وغيره كثير - أنَّ السلف كانوا يُفَوِّضُونَ عِلْمَ المعنى إلى الله ، خلافاً لَزَعِ البعضِ أَنَّهُمْ كانوا يَعْلَمُونَ المعاني وَيُفَوِّضُونَ الكَيْفَ فقط .

(١) البيهقي : الأسماء والصِّفَات ٤١٩ . (٢) المصدر نفسه ٣٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ٣٣٣ . (٤) المصدر نفسه ٣٧٨ .

وَيَحْكِي الْأَشْعَرِيُّ - فِي رِسَالَتِهِ هَذِهِ - أَنَّ السَّلَفَ أَجْمَعُوا عَلَى «أَنَّ لَهُ تَعَالَى يَدَيْنِ مَبْسُوطَتَيْنِ، وَأَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ... وَأَنَّ يَدَيْهِ تَعَالَى غَيْرُ نِعْمَتَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

«وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا؛ لِقَرْضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا وَعِقَابِهَا وَثَوَابِهَا ... كَمَا قَالَ»<sup>(٢)</sup>.

وَيُبَيِّنُ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَنْفَوْنَ الْمَعْنَى الْحَسَنِيَّةَ الْمُتَبَادَرِ إِلَى الذَّهْنِ، فَيَقُولُ - عَقِبَ حِكَايَةِ هَذَا الْإِجْمَاعِ مُبَاشَرَةً - : «وَلَيْسَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا زَوَالًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَجِيءُ حَرَكَةً وَزَوَالًا إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْمًا أَوْ جَوْهَرًا، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ نَقْلَةً أَوْ حَرَكَةً ...»<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَلِكَ يُجْمَعُ السَّلَفُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى : «يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ نُزُولُهُ نَقْلَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ، وَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ مَنْ خَالَفْنَا»<sup>(٤)</sup> يَقْصِدُ الْمُعْتَرِلَةَ.

وَيَذْكُرُ الْأَشْعَرِيُّ مَوْقِفَهُمْ مِنَ الْاِسْتِثْوَاءِ عَلَى النُّحُوِّ الَّذِي قَرَّرَهُ فِي كِتَابِيهِ «الْإِبَانَةِ» وَ «الْمَقَالَاتِ» مِنْ أَنَّهُمْ يُقَرُّونَ بِاِسْتِثْوَاءِهِ عَلَى الْقَرْشِ بَلَا كَيْفٍ، وَيَرْفُضُونَ تَأْوِيلَهُ بِالِاسْتِثْلَاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الأشعري: رسالة أهل الثغر ٧٥.

(٢) المصدر نفسه ٧٣.

(٣) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر ٧٥.

(٤) المصدر نفسه ٧٤.

(٥) المصدر نفسه ٧٥.

## الاستواء والتزول والمجيء صفات فعل:

عرفنا - ممّا سبق في عرض كُتبه الثلاثة - أنّ الأشعري أثبت الاستواء والتزول والمجيء صفات لله تعالى ، لكنّه لم يُبين لنا : هل هي صفات ذات أم فعل؟ يبيّن أنّ تلاميذه حكوا عنه : أنه جعلها صفات فعل .

وفي هذا يقول عبد القاهر البغدادي المتوفى ٤٢٩هـ : « إنّ استواءه على العرش فعلٌ أحدثه في العرش سمّاه استواءً ، كما أحدث في بُنيان قومٍ فعلًا سمّاه إتيانًا ، ولم يكن ذلك نزولًا ولا حركةً ، وهذا قول أبي الحسن الأشعري »<sup>(١)</sup> .

ويقول البيهقي - موضّحاً أدلّة الشيخ - : « وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أنّ الله تعالى - جلّ ثناؤه - فعلٌ في العرش فعلًا سمّاه استواءً ، كما فعل في غيره فعلًا سمّاه رزقًا ونعمةً أو غيرها من أفعاله ، ثم لم يُكَيّف الاستواء إلاّ أنّه جعله من صفات الفعل ؛ لقوله : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، و﴿ ثُمَّ لِلزَّائِحِي ، وَالزَّائِحِي إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ ، وَأَفْعَالُ اللَّهِ تَعَالَى تُوجَدُ بِلا مُبَاشَرَةٍ مِنْهُ إِلَّاهَا وَلَا حَرَكَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ويقول أيضًا : « وأما الإتيان والمجيء فعلى قول أبي الحسن الأشعري عليه السلام يُحدث الله تعالى يوم القيامة فعلًا يُسمّيه إتيانًا ومجيئًا ، لا بأن يتحرك أو يتنقل ، فإنّ الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام والله تعالى أخذ صمَدٌ ليس كمثله شيءٌ ، وهذا كقوله - عز وجل - : ﴿ فَاتَى اللَّهُ

(١) البغدادي : أصول الدين ١١٣ .

(٢) البيهقي : الأسماء والصفات ٣٨٠ .

بُنِينَهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَنْتَهُمْ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ [النمل: ٢٦] ولم يُردَّ به إتياناً من حيث الثقله، وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بُنيانهم وخَرَّ عليهم السَّقْفُ من فوقهم، فسُمي ذلك الفعل إتياناً، وهكذا قال في أخبار التزول أنَّ المراد به فِعْلٌ يُحدِثُه الله - عزَّ وجلَّ - في سماء الدنيا كُلَّ لَيْلَةٍ يُسمِّيه نُزولاً بلا حَرَكَة ولا ثَقْلَة، تَعَالَى الله عن صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابنُ عَسَاكِر: «قالت الْمُعْتَرِلةُ: التُّزُولُ نُزُولٌ بَعْضُ آيَاتِهِ وَمَلَائِكَتُهُ، وَالِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَى الْاِسْتِيلَاءِ. وقالت المُشَبِّهَةُ والحَشَوِيَّةُ: التُّزُولُ نُزُولٌ ذَاتِهِ بِحَرَكَةٍ وَانْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالِاسْتِوَاءُ جُلُوسٌ عَلَى الْعَرْشِ وَحُلُولٌ فِيهِ. فَسَلَّكَ ﷺ طَرِيقَهُ بَيْنَهُمَا؛ فَقَالَ: التُّزُولُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَالِاسْتِوَاءُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَفِعْلٌ مِنْ فِعْلِهِ فِي الْعَرْشِ يُسَمَّى الْاِسْتِوَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً في كلام بالغ الأهمية: «قالت النجارية: إِنَّ الْبَارِئُ سَبَحَانَهُ بِكُلِّ مَكَانٍ مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ وَلَا جِهَةٍ، وقالت الحشوية والمُجَسِّمَةُ: إِنَّهُ سَبَحَانَهُ حَالٌ فِي الْعَرْشِ وَأَنَّ الْعَرْشَ مَكَانٌ لَهُ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ، فَسَلَّكَ الْأَشْعَرِيُّ طَرِيقًا وَسَطًا بَيْنَهُمَا فَقَالَ: كَانَ وَلَا مَكَانَ، فَخَلَقَ الْعَرْشَ وَالْكَرْسِيَّ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَكَانٍ، وَهُوَ بَعْدَ خَلْقِ الْمَكَانِ كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ».

قلت: وبعد هذا الكلام القيم الذي نقله هؤلاء الأئمة العظام عن إمامهم الأشعري لا يبقى أي وجه للمقارنة بينه وبين مَنْ يُصرِّح بأن الاستواء استواء حقيقي بالذات، ومن يقول: إِنَّهُ تَعَالَى فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ.

(١) المصدر نفسه ٤١٤.

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١٢٠.



## تأويل الأشعري المعية بالعلم :

يذكر الأشعري أن السلف يفسرون المعية بالعلم ، فيقول : « ولا يَغيبُ عنه شيء في السموات والأرض حتى كأنه حاضرٌ مع كُلِّ شيء ، وقد دلَّ الله عز وجل على ذلك بقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] ، وفسر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه مُحيطٌ بهم حيث كانوا<sup>(١)</sup> .

## تأويل الأشعري الرضا والغضب :

والى هنا يكون موقفُ الأشعري من الصفات الخبرية مُتَّسِقًا مع نفسه ؛ إذ يَصِفُ الله بما وُصِفَ به في الكتابِ والسُّنة دونَ تشبيهٍ أو تأويل ، إلا أنه يُفاجئنا في هذه الرسالة بتأويل الرضا والغضب بالإرادة ، والعجيب أنه يحكي هذا عن السلف ، فيقول : « وأجمعوا على أنه عز وجل يَرْضَى عن الطَّائِعِينَ له ، وأنَّ رضاه عنهم إرادته لتعيمهم ، وأنه يُجِبُّ التَّوَّابِينَ وَيَسْخَطُ على الكافرين وَيَغْضَبُ عليهم ، وأنَّ غَضَبه إرادته لعذابهم<sup>(٢)</sup> .

وهذا ما حكاه عنه ابن فورك المتوفى ٤٠٦ هـ حيث قال : « وهما :

(١) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ١١٩-١٢٠ ، ويقول الباقلاني : « إنه تعالى متقدِّس عن الاختصاص بالجهات ، والأنصاف بصفات المحدثات . وكذلك لا يُوصف بالتحوُّل ، والانتقال ، ولا القيام ولا القعود ، لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ... ولأنَّ هذه الصفات تدلُّ على الحوادث ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك . فإن قيل : أليس قد قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] قلنا : بلى . قد قال ذلك ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسُّنة ، لكن تنفي عنه أمارَةَ الحدوث ، ونقول : استواؤه لا يشبه استواء الخلق ، ولا نقول : إنَّ العرش له قرار ، ولا مكان ؛ لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان ، فلما خلق المكان لم يتغيَّر عما كان . الإِنْصَاف ٤١ .

(٢) الإِنْصَاف ٤٠-٤١ .

الرِّضَا وَالسَّخَطُ - عند أبي الحسن يَرْجِعَانِ إِلَى الْإِرَادَةِ<sup>(١)</sup> وكذا الْمَحَبَّةُ وَالْبُغْضُ «هما عند أبي الحسن يَرْجِعَانِ إِلَى الْإِرَادَةِ؛ فَمَحَبَّةُ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ تَرْجِعُ إِلَى إِرَادَتِهِ إِكْرَامَهُمْ وَتَوْفِيقَهُمْ، وَبُغْضُهُ غَيْرَهُمْ - أَوْ مَنْ دُثِمَ فِعْلُهُ - يَرْجِعُ إِلَى إِرَادَتِهِ إِهَانَتَهُمْ وَخُذْلَانَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، وكذلك الْوِلَايَةُ وَالْعِدَاوَةُ<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد وافقه القاضي الباقلاني على ذلك، وقال - مُبَيِّنًا حُجَّةَ هذا التَّأْوِيلِ - : «الدليل على ذلك أَنَّ الْغَضَبَ وَالرِّضَا وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ إِرَادَةُ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ فَقَطْ، أَوْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ نُفُورَ الطَّبَعِ وَتَغَيُّرُهُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَرِقَّتِهِ وَمَيَلَهُ وَسُكُونُهُ عِنْدَ الرِّضَا، فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ الْبَارِئُ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ذَا طَبَعٍ يَتَغَيَّرُ وَيَنْفَرُ، وَلَا ذَا طَبَعٍ يَسْكُنُ وَيَرِقُّ، وَأَنَّ هَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ - ثَبَتَ أَنَّ الْمَرَادَ بِنُفُوزِهِ وَرِضَاهُ وَرَحْمَتِهِ وَسَخَطُهُ إِنَّمَا هُوَ إِرَادَتُهُ وَقَصْدُهُ إِلَى نَفْعٍ مَنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنْ يَنْفَعَهُ، وَضَرَرٍ مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَخَبَرِهِ أَنَّهُ يَضُرُّهُ، لَا غَيْرُ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

فالله تَعَالَى موصوفٌ - عند الأشعري وبعض تلاميذه - بِالرِّضَا وَالْبُغْضِ، وَالْمَحَبَّةِ وَالْبُغْضِ، وَالْوِلَايَةِ وَالْعِدَاوَةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى الْإِرَادَةِ.

انتقاد محقق «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري :

وهنا يُهاجم د. الجَلَيْئِدُ الْمُؤَلَّفَ قَائِلًا: «تَأَوَّلَ الْأَشْعَرِيُّ صِفَتِي الرِّضَا

(١) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر ٧٤-٧٥.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات ٤٦٥.

(٣) المصدر نفسه ٤٦٣.

(٤) الباقلاني: الإنصاف ٤٠-٤١.

والغضب على معنى الإرادة ، وهذا خلاف ما عليه السلف ؛ حيث يُنبِتُونَ له الرضا والغضب كما جاءت بهما السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ دونَ تأويلٍ لهما أو صرفٍ لهما عن الظاهر»<sup>(١)</sup>.

وكأنه بهذا يَتَّهِمُ إما بجهلٍ موقفِ السلفِ أو بالكذبِ عليهم ، وهو - أي المحقق - الذي أَتَى على الشَّيْخِ مِرَازًا بِاتِّبَاعِهِ لِلسَّلَفِ ؛ حيثُ قال قَبْلَ ذلك : « وموقفُ الأشعريِّ هنا من الصِّفَاتِ يَتَطَابَقُ تَمَامًا مع موقفِ السَّلَفِ في قَضِيَّةِ الصِّفَاتِ ... وهذا يدلُّ على الخلافِ الكبيرِ بين مذهبِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ومذهبِ المتأخِّرينَ مِنْ أَتْبَاعِ المذهبِ ممن صاروا إلى التَّأويلِ في الصِّفَاتِ ... »<sup>(٢)</sup>.

ومهما يَكُنْ من أمرٍ فَإِنَّ الأشعريَّ قد أَوَّلَ الرضا والغضب والولاية والعداوةَ والمحبةَ والبُغْضَ على معنى الإرادة ؛ فهل يعني هذا أنه قَبِلَ بِمَبْدَأِ التَّأويلِ في كُلِّ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ؟

الأشعريِّ والتَّأويلِ :

عَرَفْنَا عندَ حَدِيثِنَا عن « الإِبَانَةِ » أَنَّ أبا الحسنِ لَا يُمَانِعُ مِنَ التَّأويلِ إِذَا وَجَدْتَ الْحُجَّةَ وَتَوَفَّرَ الْبُرْهَانُ الْمَانِعُ مِنْ حُمُلِ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ وَتَمَثَّلَ الْحُجَّةُ عِنْدَهُ فِي الْإِجْمَاعِ وَاللُّغَةِ وَالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ .

وَرَأَيْنَا أَنَّهُ قَبِلَ صَرْفَ لَفْظِ « الأيدي » و« اليد » إلى « يدين » لِلْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ ، وَتَأَوَّلَ الْمَعْنَى بِالْعِلْمِ لِنَفْسِ الْأَمْرِ ، وَهِيَ هِيَ ذَا يُوَوِّلُ الرضا والغضب ونحوهما .

(١) الأشعري : رسالة أهل الثغر ٧٥ هامش ١ .

(٢) المصدر نفسه ٧٢-٧٣ هامش ٣ .

كما رأينا يرفض - في كتبه الثلاثة - تأويل الاستواء بالاستيلاء واليد بالنعمة أو القدرة؛ لأنَّ شروط التأويل الصحيحة - بنظره - لا تتطابق على هذه الألفاظ. وعلى هذا فالتأويل عنده قسمان: صحيح، وباطل، والأول مقبول، والآخر مرفوض.

هذه هي نظرية الأشعري في التأويل، وقد خلص من خلالها إلى إثبات الوجه واليد والعين صفات لله تعالى بلا كيف، وإلى إثبات الاستواء والتزول والمحيي صفات فعل لله تعالى. وهذا ما حكاه عنه تلاميذه وأتباعه.

يقول الحافظ ابن عساكر المتوفى ٥٧١هـ: «قالت المعتزلة: له يد يد قدرة ونعمة، ووجه وجه وجود، وقالت الحشوية: يده يد جارحة، ووجهه وجه صورة، فسلك الله طريقتهما؛ فقال يده يد صفة، ووجهه وجه صفة كالسمع والبصر»<sup>(١)</sup>.

ويقول الأستاذ أبو القاسم القشيري المتوفى ٤٦٥هـ: «إنه - الأشعري - قال بإثبات صفات الجلال لله من قدرته وإرادته وحياته وبقائه وسمعه وبصره وكلامه ووجهه ويده»<sup>(٢)</sup>.

ويقول فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ: «أثبت أبو الحسن الأشعري اليد صفة وراء القدرة، والوجه صفة وراء الوجود، وأثبت الاستواء صفة أخرى»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه ٩٤.

(٣) الرازي: محصل أفكار المتقدمين ١٨٧.

والى هنا لا يوجد أيُّ تعارضٍ في مذهبِ الأشعريِّ ؛ سواء في نُصُوصِهِ هو أو نُصُوصِ أَتْبَاعِهِ .

يبدُ أنَّا وَقَفْنَا على نُصُوصٍ أُخْرَى لِبَعْضِ أَتْبَاعِهِ تَحْكِي له قَوْلَيْنِ في مَسْأَلَةِ الصُّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ ؛ يقول الشَّهْرِسْتَانِي المتوفَّى ٥٤٨ هـ عن الأشعريِّ : « وأُثْبِتَ اليدينِ والوجهَ صِفَاتٍ خَبَرِيَّةٍ ؛ فيقول : وَرَدَ السَّمْعُ فَيَجِبُ الإِقْرَارُ به كما وَرَدَ ، وصاغوه إلى طريقة السَّلَفِ من تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِلتَّأْوِيلِ ، وله قولٌ أيضًا في جَوَازِ التَّأْوِيلِ »<sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ يَمِيلُ دَائِمًا إلى طَرِيقَةِ السَّلَفِ في إثْبَاتِ مَا أُثْبِتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ وَأُثْبِتَهُ له رَسُولُهُ من الوجهِ واليدينِ والاسْتِثْوَاءِ والتَّزْوِيلِ ، وَيُنْكِرُ تَأْوِيلَ هَذِهِ الصُّفَاتِ ، وهذا لا جَدِيدَ فيه ، وَلَكِنَّ الجَدِيدَ حَقًّا قَوْلُهُ : « وله قولٌ أيضًا في جَوَازِ التَّأْوِيلِ » ، وهذا يعني أَنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَ التَّأْوِيلِ بعدَ أَنْ كَانَ يَرْفُضُهُ وَيُنَاقِضُهُ عَنْهُ .

وهذا ما حكاه الإيجي أيضًا عن الأشعريِّ ولكن بتفصيلٍ أَكْثَرَ ؛ حيثُ قال : « وَذهب الشَّيْخُ - في أَحَدِ قَوْلَيْهِ - إلى أَنَّهُ - أي الاستِثْوَاء - صِفَةٌ زَائِدَةٌ »<sup>(٢)</sup> ، والوجه « أُثْبِتَهُ الشَّيْخُ - في أَحَدِ قَوْلَيْهِ - وأبو إِسْحَاقَ الأَسْفَرَايْنِي والسَّلَفُ : صِفَةٌ زَائِدَةٌ ، وقال في قولٍ آخَرَ ، ووافقهُ القَاضِي<sup>(٣)</sup> : إِنَّهُ الوجود »<sup>(٤)</sup> ، وَ« أُثْبِتَ الشَّيْخُ الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ ثُبُوتِيَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ ، وعليه السَّلَفُ »<sup>(٥)</sup> ، وَأَمَّا الْعَيْنَانِ فَقَدْ

(١) الملل والنحل ١ : ١٠١ .

(٢) الإيجي : المواقف ٢٩٧ .

(٣) انظر ما يقول الباقلاني في : قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَ رَبُّكَ ﴾ ، يعني ذاته . الإنصاف ٣٧ .

(٤) الإيجي : المواقف ٢٩٨ .

(٥) المصدر نفسه .

« قال الشيخ تارة إنه صفة زائدة، وتارة إنه البصر »<sup>(١)</sup>.

وكلام الإيجي هذا يُبيّن بجلاء أن الأشعري لم يُجوز فقط التأويل، بل  
أول - بالفعل - الوجه بالوجود والعين بالبصر... وهكذا.

وما قاله الإيجي كثره سعد الدين التفتازاني في « شرح المقاصد ».

لكن لم يذكُر لنا الشهرستاني - ولا الإيجي والسعد - الكتب التي نصّ  
فيها الأشعري على ذلك، ومع ذلك فإننا لا نشك في أمانة الشهرستاني ودقته  
العلمية، وهو الموصوف بلسان النقادة ابن تيمية بأنه: « من أختبر الناس  
بالميل والنحل والمقالات »<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم نقبل - من جهتنا - ما حكاه الشهرستاني والإيجي والسعد عن  
شيخهم الأشعري.

فيا ترى ما الذي جعله يترك طريقة السلف التي يُفضلها ويميل إليها؟  
يبدو لي أن الذي جعل الشيخ يُجوز التأويل هو ما رآه من مُبالغة بعض  
علماء الحديث الحنابلة في الإثبات حتى وقَعوا في التشبيه، وادّعاهم أن  
ذلك هو مذهب السلف<sup>(٣)</sup>.

فكانه لجأ إلى التأويل مُضطراً كي يُعالج هذا الداء العضال؛ ليُخرج  
هؤلاء المنتسبين إلى السنة من ورطة التشبيه.

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، الجزء الأول من المجلد الخامس ١١٠.

(٣) وهذا ما دفع أيضاً الحنبلي الكبير ابن الجوزي للتأويل، حيث قال: « رأيت من أصحابنا من تكلم  
في الأصول بما لا يصح... فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام  
فحملوا الصفات على مقتضى الحس... ». دفع شبه التشبيه، تحقيق الكوثري، ٦. ولعل هذا  
هو ما جعل إمام الحرمين يبنى مذهب السلف في « النظامية » ويؤول في « الإرشاد ».

فالتأويل إذا دواءٌ لِدَاءٍ، وكما يقولون: «آخِرُ العلاجِ الكيُّ»، فإذا ما نَجَحَ العلاجُ عادَ إلى مذهبِ السلفِ.

ولله دَرُّ الحافظ ابن عساكر الذي رَصَدَ هذا التحليل بدقّةٍ رافضاً مقولةً: «إنَّ أصحابَ الأشعري جعلوا الإبانةَ من الحنابلةِ وقايةً»، فقال: «بلْ هُم يَعْتَقِدُونَ ما فيها أَشَدَّ اعتقادٍ، وَيَعْتَمِدُونَ عليها أَشَدَّ اعْتِمَادٍ، فَإِنَّهُمْ - بحمد الله - لَيْسُوا مُعْتَرِلةً ولا نُفَاةً لصفاتِ الله مُعْطَلَةً، لِكِنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ له - سبحانه - ما أثبتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيَصِفُونَهُ بما اتَّصَفَ به في مُحْكَمِ الآياتِ، وبما وصفَهُ به نَبِيُّهِ ﷺ في صحيحِ الرواياتِ، ويُزْهِهونَهُ عَن سِمَاتِ النُّقْصِ والآفاتِ، فإذا وَجَدُوا مَنْ يَقُولُ بالتَّجْسِيمِ أو التَّكْيِيفِ مِنَ المُجَسِّمَةِ والمُشَبَّهَةِ، وَلَقُوا مَنْ يَصِفُهُ بِصِفَاتِ المَحْدَثَاتِ مِنَ القَائِلِينَ بالحدودِ والجهةِ - فحينئذٍ يَسْلُكُونَ طريقَ التَّأويلِ وَيُثَبِّتُونَ تنزيهَهُ بأَوْضَحِ الدَّلِيلِ وَيُثَابِتُونَ في إثباتِ التَّقْدِيسِ له والتَّنْزِيهِ؛ خَوْفاً مِنْ وَقُوعِ مَنْ لا يَعْلَمُ في ظَلَمِ التَّشْبِيهِ، فإذا آمَنُوا من ذلك رَأَوْا أَنَّ الشُّكُوتَ أَسْلَمَ، وتركَ الخَوْضَ في التَّأويلِ إلا عِنْدَ الحاجةِ أُخْزِمَ»<sup>(١)</sup>.

ورجم الله حُجَّةَ الإسلامِ الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ الذي يُشيرُ إلى الفِكرَةِ نفسها بقوله: قال: «ولما كانَ زَمَانُ السَّلفِ الأوَّلِ زَمَانُ سُكُونِ القَلْبِ بِالْعُزَا فِي الكَفِّ عَنِ التَّأويلِ خِيفَةً مِنْ تحريكِ الدَّواعي وتَشْوِيشِ القُلُوبِ ... أمَّا الآنَ وقد فَشا ذلك في بَعْضِ البِلادِ فالعُذْرُ في إظهارِ شَيْءٍ مِنْ ذلك رَجاءٌ لِإِمَاطَةِ الأَوْهَامِ الباطِلَةِ عَنِ القُلُوبِ - أَظْهَرُ، واللَّوْمُ عَن قائلِهِ أَقْلُ»<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: ومَسَلُّكَ الأشعري في كِتَابِهِ «اللُّمَعُ» يَقْوِي لدينا الاقْتِناعَ بأنَّهُ جَوَّزَ التَّأويلَ مُضْطَرّاً، وهذا - بالطبع - يَنْقُلُنَا مُباشرةً إلى الحديثِ عَن هذا الكِتَابِ.

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام ٢٧-٢٨.

## أخيرًا : كتاب اللّمع :

لم يتعرّض الأشعريّ في كتابه « اللّمع » لذكر الوجه واليدين والاستبواء والثّرويل ، بل أهمل ذلك إهمالاً تامّاً ، وزاد على ذلك بالتّصريح القاطع بتثريه الله تعالى عن الجِسميّة ولوازمها ، فهو يقول : « إن قال لنا قائل : لِمَ أنكرتم أن يكون الله تعالى جسماً ؟ قيل له : أنكرنا ذلك ؛ لأنّه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد ما أنكرتم أن يكون طويلاً غريضاً مُجتمِعاً ، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً غريضاً مُجتمِعاً عَميقاً ؛ فإن كان أراد ما أنكرتم أن يكون طويلاً غريضاً مُجتمِعاً ، كما يُقال ذلك للأجسام فيما يليها ، فهذا لا يجوز ؛ لأنّ المُجتمِع لا يكون شيئاً واحداً ؛ لأنّ أقلّ قليل الاجتماع لا يكون إلّا من شيئين ؛ لأنّ الشيء الواحد لا يكون لنفسه مُجامِعاً ؛ وقد بينا أن الله - عزّ وجلّ - شيءٌ واحدٌ ، فبطل ذلك أن يكون مُجتمِعاً .

وإن أراد : لِمَ لا تُسمّونه جسماً وإن لم يكن طويلاً غريضاً مُجتمِعاً ؟ فالأسماء ليست إلينا ، ولا يجوز أن نسمي الله تعالى باسم لم يُسم به نفسه ، ولا سمّاه به رسوله ، ولا أجمع المسلمون عليه ولا على معناه » (١) .

واضح من هذا أن الإمام الأشعريّ يُبطل القول بالجِسميّة في حقّ الله تعالى ؛ اعتماداً على القول بوحدّة الذات وعدم تزكّيها من أجزاء ، وهو ما يُعرف لدى علماء الكلام بـ « نفْي الكَم المُتّصِل في الذات » .

ويرفض مُجرّد تسميته تعالى بالجِسم ؛ لأنّ الأسماء عنده توقيفيّة .

وينفي أبو الحسن مُشابهة الله تعالى للمخلوقات « لأنّه لو أشبهها لكان

(١) الأشعري : اللّمع ، تحقيق : حمودة غرابة ٢٣ - ٢٥ .



حُكْمُهُ فِي الْحَدِيثِ حُكْمُهَا ، وَلَوْ أَشْبَهَهَا لَمْ يَخْلُ أَنْ يُشَبِّهَهَا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ  
أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ؛ فَإِنْ أَشْبَهَهَا مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ كَانَ مُحَدَّثًا مِثْلَهَا مِنْ جَمِيعِ  
الْجِهَاتِ ، وَإِنْ أَشْبَهَهَا مِنْ بَعْضِهَا كَانَ مُحَدَّثًا مِنْ حَيْثُ أَشْبَهَهَا .

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَدِّثُ لَمْ يَزَلْ قَدِيمًا ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
كُفْوًا أَحَدٌ﴾ <sup>(١)</sup> [الإخلاص : ٤] .

فَهُوَ إِذَا يَعْتَمِدُ فِي نَفْيِ الْمُشَابَهَةِ لِلْحَوَادِثِ عَلَى صِفَةِ الْقَدَمِ .

وَيُهَاجِمُ الْأَشْعَرِيُّ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَضَيِّقُونَ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ ، دُونَ أَنْ  
يُسَمِّيَهُمْ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَقْصِدُ غُلَاةَ الْحَنَابِلَةِ ؛ إِذْ يَقُولُ : « ... فَإِنْ قَالَ قَائِلُ :  
زَيْدُونِي وَضَوْحًا فِي صَحَّةِ النَّظَرِ ، قِيلَ لَهُ : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَأَى الْكَوْكَبَ : ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ  
الْأَفْلَاقَ \* فَلَمَّا رَمَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي  
رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام : ٧٦ ، ٧٧] ، فَجَمَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَمَرَ  
وَالْكَوْكَبَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمَا إِلَهًا رَبًّا ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي  
الْأَفْوَلِ ، وَهَذَا هُوَ النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ الَّذِي يُنْكِرُهُ الْمُنْكَرُونَ ، وَيَنْحَرِفُ عَنْهُ  
الْمُنْحَرِفُونَ » <sup>(٢)</sup> .

أَلَا يُؤَكِّدُ لَنَا كُلُّ هَذَا أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ بَدَأَ يَضَيِّقُ دَرْعًا بِهِؤَلَاءِ الْحَنَابِلَةِ  
الْمُبَالِغِينَ فِي الْإِثْبَاتِ ، الْمُنْكَرِينَ لِلنَّظَرِ وَالْقِيَاسِ ، مِمَّا اضْطَرَّهُ فِي أَوَاخِرِ عُمرِهِ  
إِلَى اللَّجْوِ لِلتَّأْوِيلِ .

(١) الأشعري : اللُّمَعُ ٢٠-٢١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٣-٢٤ .

## الخاتمة

بان لنا بعد هذا العرض لبيان موقف الإمام الأشعري من المتشابهات ما يلي :

١ - أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ يُصْرِّحُ دَوْمًا بِرَفْضِهِ لِأَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ ، وَيُعْلِنُ تَمَسُّكَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

٢ - وَأَنَّ قَاعِدَتَهُ الَّتِي يَنْطَلِقُ مِنْهَا فِي الْعَقِيدَةِ هِيَ : « الْإِقْرَارُ بِكُلِّ مَا جَاءَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا زَوَاهِ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَا يَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا » .

٣ - وَأَنَّ مَبْدَأَهُ الْعَامَّ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ « وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ فِي سُنَّتِهِ » .

٤ - وَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ السَّلَفَ عليهم السلام كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ مُخَكِّمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ ، وَيُوجِبُونَ الْعَمَلَ بِالْمُخَكَّمِ ، وَيَقْرَءُونَ بِنَصِّ الْمُتَشَابِهِ ، وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيُقَوِّضُونَ عِلْمَ تَفْسِيرِهِ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ .

٥ - وَأَنَّ لَهُ قَاعِدَةً جَلِيلَةً فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَلَا وَهِيَ : الْإِحْتِكَامُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَحْدِيدِ مَعَانِي الْأَلْفَافِ .

٦ - وَأَنَّهُ يُقَرِّرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَجْهًا وَيَدَيْنِ وَعَيْنَيْنِ بَلَا كَيْفٍ وَلَا مَعْنَى .

٧ - وَأَنَّ لَهُ تَعَالَى اسْتِوَاءً وَنُزُولًا وَمَجِيئًا يَلِيقُ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ الثَّلَاثَةِ : « الْإِبَانَةُ » ، « الْمَقَالَات » ، و« رِسَالَةُ أَهْلِ الثَّغَرِ » ، وَسَكَتَ عَنْهُ فِي « اللَّمَعِ » .

وقد حكى عنه تلاميذه أَنَّهُ يَقْرُءُهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَاتُ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَتْ صِفَاتٍ ذَاتٍ .

٨ - وَأَنَّهُ نَقَى - مِرَازًا - كُلَّ المعاني الجِسيَّةِ التي قد يَتَوَهَّمُهَا الخَيَالُ البَشَرِيُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .

٩ - كَمَا رَفَضَ تَأْوِيلَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ ؛ كَتَاوِيلَ الْيَدِ بِاللُّغْمَةِ أَوْ الْقُدْرَةِ ، وَالِاسْتِوَاءِ بِالِاسْتِيْلَاءِ .

١٠ - وَأَنَّهُ يَجُوزُ التَّأْوِيلُ « وَهُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ » إِذَا وُجِدَتْ حُجَّةٌ مِنْ إِجْمَاعٍ أَوْ لُغَةٍ أَوْ قِيَاسٍ صَحِيحٍ . وَقَدْ أَوَّلَ - بِالْفِعْلِ - نُصُوصَ « الْأَيْدِي » وَ« الْيَدِ » عَلَى مَعْنَى « يَدَيْنِ » ، وَأَوَّلَ الْمَعْنِيَّةَ بِالْعِلْمِ اسْتِنَادًا إِلَى الْإِجْمَاعِ .

١١ - كَمَا أَنَّهُ أَوَّلَ الرِّضَا وَالْغَضَبَ وَنَحَوَهُمَا عَلَى مَعْنَى الْإِرَادَةِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا الْحُجَّةَ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ .

١٢ - وَأَنَّ الشَّهْرِشْتَانِيَّ وَالْإِيْجِيَّ وَالشُّعْدَ قَدْ حَكُوا عَنْهُ أَنَّهُ أَجَازَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا فِي الْمُتَشَابِهَاتِ ، فَالْمَرَادُ بِالْوَجْهِ الْوُجُودُ أَوْ الذَّاتُ ، وَالْعَيْنُ الْبَصَرُ ، وَالْيَدُ الْقُدْرَةُ ، وَهَكَذَا .

وَقَدْ رَجَّحْتُ أَنَّهُ لَجَأَ إِلَى التَّأْوِيلِ مُضْطَرًا ؛ لِإِوَاجَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ ، وَخَاصَّةً حَشْوِيَّةَ الْخَنَابِلَةِ الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ النُّصُوصَ تَفْسِيرًا جِسِّيًّا ، وَيَنْسُبُونَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَثَمَةَ السَّلَفِ ، حَاشَاهُمْ !!

وَلَكِنْ « صَاغُوهُ إِلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي تَرْكِ التَّأْوِيلِ » كَمَا قَالَ الشَّهْرِشْتَانِي .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## الأمير الأشعري بين المجسمة والمعتزلة

عمر عبد الله كامل

الحمد لله الذي تفرّد بالوحدانية ، والصلاة والسلام على نبيه محمد ﷺ ،  
صلاة أبدية سرمدية ، وعلى آله وأصحابه ذوي القدر والأفضلية .

وبعد : فقد نشأ الإسلام وترعرع في ربوع جزيرة العرب ، واستمر بعقيدته  
النقية الخالصة حتى خرجت الفتوحات تجوب أرض المعمورة لينشره في  
ربوعها ، فاضطدم الفاتحون بكثير من المعتقدات التي كانت سائدة في تلك  
الديار البعيدة ، وهذا مما أدخل على عقيدة الإسلام الكثير من الشوائب التي  
عكّرت صفوه .

ولعل دخول الإسرائيليات إلى التفسير القرآنية والأحاديث النبوية هو أخطر  
ما واجه العقيدة الإسلامية ، فانبزى من بين صفوف الموحدين من يُنافح عن  
عقيدة الإسلام ويدّوّد عنها ؛ ومن أبرز هؤلاء كان المعتزلة التي تُعدّ من أهم  
مدارس الفكر والكلام التي عرّفها الإسلام ؛ فقد ظهرت في بداية القرن الثاني  
للهجرة الذي كان مُشبّعا بآثار الثقافات الأجنبية ، حيث التقى فيه أتباع الأديان  
المختلفة المنتشرة آنذاك ، فكانت جهود أفراد مدرسة المعتزلة تتّجه إلى الدفاع  
عن عقيدة الإسلام ، وتنقيته مما دخله من أتباع الأديان الأخرى ، ولكنهم بالغوا  
في مكانة العقل بجعله ميزانا لصحة النقل .

ومن الإسرائيليات التي دخلت إلى عقيدة الإسلام ممّا امتلأت به التوراة  
المُحرّفة : « أن الله جسم ، وأنه ذو صورة إنسانية ، والمُشافهة والتكلم جهرا ،  
والرؤية ، وطلوع الله في السحاب ، وكتابة التوراة بيده ، والاستواء ، وخلق

أَدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، وَظَهَرُ نَوَاجِذِهِ مِنْ كَثَرَةِ الصُّجُكِ ...» .

وفي الوقت ذاته تأثرت عقيدة الإسلام تأثراً قوياً ببعض الديانات الفارسية القديمة ، التي عرّفها المسلمون من خلال الغنوصية ، ولقد كان لبعض تلك العقائد - كالمائوية والديصانية وغيرها - أثر واضح في آراء الكرامية . ويُعَدُّ عبد الله بن سبأ هو أوّل من أدخل لفظ « الجسم » في الفلسفة الإسلامية ، وأطلقه على الله تعالى .

وبظهور الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى ٢٤١هـ ، الذي كان من كبار المحدثين الفقهاء في عصره ، وكان من جملة من عانى من ظلم المعتزلة واضطهادهم ، ولكنه ابتلي من أصحابه الذين كانوا يحملون آراءه ما لا تحتمل ويكذبون عليه .

وغلاة الحنابلة من هؤلاء لم يبتدعوا التّجسيم والتّشبيه ، وإنما جمعوا ما تفرّق من ذلك وزادوا عليه ونشروه ودافعوا عنه نتيجة للخُصومة مع المعتزلة وغيرهم ممن يُبالغ في نفي الصفات .

في هذه الأجواء المشحونة ظهر الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - بوسطيته ؛ فلم يَجلُ إلى الحشوية المُجسّمة ولا إلى المُعتزلة ، وكان من أجلّ الأصول التي اعتمد عليها القول بأنّ الله فاعلٌ مختارٌ ، وأنّ العبدَ كاسبٌ لِفعله لا خالقٌ له . وأثبت الصفات القديمة ، وفرّق بينها وبين صفات الأفعال . فالمُعتزلة شَبَّهوا أفعالَ العبادِ بفعل الله ، فهم مُشَبَّهة في الأفعال . والمُجسّمة شَبَّهوا الله تعالى من حيثُ الذاتُ بالمخلوقات ، فأثبتوا لله حدّاً وِجهةً ، وحلُولَ الحوادث في ذاته .

وهكذا نجد أنّ الأشاعرة أخذوا طريقاً وسطاً بين السُّنّة والاعتزال ، فالأشاعرة نجحوا في أنّ يَنْتَرِعُوا فكرة التّشبيه من أذهان الناس ، كما أنّهم

أَعَادُوا تَنْظِيمَ عِلْمِ الْكَلَامِ عَلَى قَاعِدَةٍ : أَنَّ الثَّقَلَ هُوَ الْأَسَاسُ ، وَأَنَّ الْعَقْلَ خَادِمٌ لِلثَّقَلِ وَوَسِيلَةٌ لِإِبْثَابِهِ وَالْبُرْهَانَ عَلَى صِحَّتِهِ .

وَلَا نَنْسَى أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ - وَكَمَا سَيُتَضَحُّ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ - لَمْ يَتَّبِعْ مَذْهَبًا جَدِيدًا ، وَإِنَّمَا جَمَعَ مَا تَفَرَّقَ مِنْ كَلَامِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَأَيَّدَ الثَّقَلَ بِالْعَقْلِ .

هَذَا مُجْمَلُ مَا أَرَدْتُ بَيَانَهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْمُوجِزِ ، كَمَا سَيُتَضَحُّ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ خِلَالَ الْعَرْضِ التَّالِيِ .

### جُذُورُ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ :

تُعَدُّ فِكْرَةُ التَّجْسِيمِ أخطرَ فِكْرَةٍ ظَهَرَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَقَصَّى هَذِهِ الْفِكْرَةَ فِي ضَوْءِ ذَلِكَ ، بِرَدِّهَا إِلَى عِدَّةِ تَيَّارَاتٍ ، مِنْهَا :

١ - تَيَّارَاتُ دِينِيَّةٍ .

٢ - تَيَّارَاتُ فِلْسَافِيَّةٍ .

أَمَّا الْجُذُورُ أَوْ التَّيَّارَاتُ الدِّينِيَّةُ فَنَتَمَثَّلُ فِي بَعْضِ الدِّيَانَاتِ السَّمَاوِيَّةِ أَوْ غَيْرِ السَّمَاوِيَّةِ ؛ فَلَقَدْ شَهِدَتْ الْيَهُودِيَّةُ أَوَّلَ مَظْهَرٍ مِنْ مَظَاهِرِ التَّجْسِيمِ ، وَكَانَ اتِّجَاهُهُمْ إِلَى التَّجْسِيمِ وَالتَّعَدُّدِ وَاضِحًا فِي جَمِيعِ مَرَاجِلِ تَارِيخِهِمْ .

وَلَقَدْ ظَلَّ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ حَتَّى جَاءَ سَيِّدُنَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَرَجَ بِهِمْ مِنْ مِصْرَ وَدَعَاهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ الْوَاحِدِ ، وَعِنْدَمَا ذَهَبَ لِمِيقَاتِ رَبِّهِ وَتَرَكَهُمْ مَعَ أَخِيهِ هَارُونَ مَا لَبِثُوا أَنْ عَادُوا مَرَّةً أُخْرَى إِلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَعَبَدُوا الْعِجْلَ وَخَرُّوا لَهُ سَاجِدِينَ . يَقُولُ تَعَالَى : ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيفَتِهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمَ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف : ١٤٨]

ولقد ارتبطت اليهودية بما جاء في التوراة المحرفة من أنه «خلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه»، إذ خلعوا على الله صفات الإنسان الجسمية والانفعالية. وفرغ الله في اليوم السادس من عمله الذي عمل فاستراح في اليوم السابع.

وقد امتلأت التوراة المحرفة بكل ما استندوا إليه في دعوهم أن الله جسم، وأنه ذو صورة إنسانية، وبألفاظ توجي وتُشعر بالتشبيه والتجسيم، مثل: الصورة والمشافهة والتكلم جهراً، والرؤية، وطلوع الله في السحاب، وكتابة التوراة بيده، والاستواء، وخلق آدم على صورته، وظهور نواجذه من كثرة الضحك.

وإذا كانت المجسمة قد تأثرت في آرائها التجسيمية بالإسرائيليات - فإنها في الوقت ذاته تأثرت تأثراً قوياً ببعض الديانات الفارسية القديمة التي عرّفها المسلمون من جلال الغنوصية.

ولقد كان لبعض تلك العقائد - كالمانيوية والديصانية وغيرها - أثر واضح في آراء الكرامية، خاصة من خلال معاني الثور والظلمة، وما يترتب على ذلك من نواح جسيّة أو جسميّة.

أمّا عن جذور الحشور والتجسيم في البيئة الإسلامية نفسها فلقد قيل: إن عبد الله بن سبأ هو أوّل من أدخل لفظ «الجسم» في الفلسفة الإسلامية، وأطلقه على الله تعالى. يذكر الرازي أنه حكى عنه أنه قال لعلي بن أبي طالب: أنت الإله حقاً، فنفاه عليّ إلى المدائن، ولما مات عليّ رضي الله عنه قال ابن سبأ: لم يمّت علي، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطاناً تصوّر في صورة علي، أمّا هو ففي السحاب والرعد صوته، والبرق سوطه، وأنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها عدلاً.



أَمَّا أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ فِكْرَةَ التَّجْسِيمِ فِي الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِصُورَةٍ وَاضِحَةٍ فَهُوَ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَتَفْسِيرُهُ طَافِحٌ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ .

وَيُقَالُ : إِنَّ مُقَاتِلَ بْنَ سُلَيْمَانَ كَانَ مِنْ أَوَائِلِ الَّذِينَ فَسَّرُوا الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ تَفْسِيرًا مَادِيًّا ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ بِالْمَعْنَى الْمَكَانِيِّ الْمَادِيِّ ، وَأَنَّهُ اسْتَقَرَّ عَلَى الْعَرْشِ اسْتِقْرَارًا مَحْسُوسًا . وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ مِنَ الْأَجْسَامِ ، وَأَنَّهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشَبَرِ نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ لَحْمٍ وَدَمٍ وَشَعْرٍ وَعَظْمٍ ، وَلَهُ جَوَارِحُ وَأَعْضَاءُ مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ وَرَأْسٍ وَعَيْنَيْنِ ، مُضْمَتٌ ، وَهُوَ مَعَ هَذَا لَا يُشَبِّهُ غَيْرَهُ وَلَا يُشَبِّهُهُ غَيْرُهُ !!

أَمَّا إِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى الْجُذُورِ الْفَلَسَفِيَّةِ لِنَشْأَةِ التَّجْسِيمِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ عَامَّةً - وَعِنْدَ الْكِرَامِيَّةِ خَاصَّةً - فَتَجِدُ أَنَّ الْفَلَسَفَةَ الْيُونَانِيَّةَ كَانَ لَهَا أَبْلَغُ الْأَثَرِ فِي تِلْكَ النَّشْأَةِ ؛ فَلَقَدْ عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ عُلُومَ الْيُونَانِ مِنْ طَبِّ وَفَلَكَ وَكِيمِيَاءٍ وَفَلَسَفَةٍ . وَنُلاَظِظُ - بِدَايَةِ - أَنَّ لِلْكَرَامِيَّةِ فَهْمًا خَاصًّا لِمُصْطَلَحِ « الْجِسْمِ » ، فَيَذْهَبُ الْكَرَامِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا كَانَ جِسْمًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ ثَمَّ فِي مَكَانٍ ، وَهَذَا الْمَكَانُ هُوَ الْعَرْشُ ، وَهُوَ عَلَيْهِ اسْتِقْرَارًا ، وَأَنَّهُ بِجِهَةٍ فَوْقَ ذَاتِهَا ، أَمَّا مُمَاسَّتُهُ لِلْعَرْشِ فَهِيَ مِنَ الصَّفْحَةِ الْغَلِيَّةِ .

وَبَعْدَ أَنْ قَرَّرَ الْكَرَامِيَّةُ مُبَايَنَةَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَخْلُوقِينَ يَبِينُونَ أَزْلِيَّةً ، وَائْتِبَتُوا الْفَرُوقِيَّةَ - اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِصَدْدِ مَسْأَلَةِ « النَّهَايَةِ » ، حَيْثُ ذَهَبَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ إِلَى إِبْطَالِ النَّهَايَةِ لِلَّهِ - جَلَّ شَأْنُهُ - مِنْ سِتِّ جِهَاتٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَ النَّهَايَةَ مِنْ جِهَةٍ تَحْتَ ، وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ أَنْكَرَهَا وَقَالَ : هُوَ عَظِيمٌ .

أَمَّا عَنْ اسْتِدْلَالِ الْكَرَامِيَّةِ بِأَدَلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ وَأُخْرَى نَفْلِيَّةٍ عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ ؛ فَتَعْتَمِدُ أَدْلَتُهُمُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى مَا يَلِي :

١ - إِنَّا لَمْ نَشَاهِدْ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا إِلَّا وَهُوَ جِسْمٌ ، وَإِثْبَاتُ شَيْءٍ عَلَى خِلَافِ الْمَشَاهِدَةِ لَا يَقْبَلُهُ عَقْلٌ وَلَا يُقَرُّ بِهِ قَلْبٌ ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ لَمَّا ثَبَّتَ كَوْنَهُ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا .

٢ - إِنَّ الْعَالِمَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِذِهِ الْجُسْمَانِيَّاتِ ، وَالْعَالِمُ بِهَا يَجِبُ أَنْ تَحْصُلَ فِي ذَاتِهِ صُورُهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْجُسْمَانِيَّاتِ ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُدْرِكُ بِالشَّيْءِ .

٣ - إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَوَّزُ رُؤْيَاهُ ، وَالرُّؤْيَا تَقْتَضِي مُوَاجَهَةَ الْمَرْتَبِيِّ أَوْ شَيْئًا فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ ، وَالْمَرْتَبِيُّ يَقْتَضِي سُقُوطَ الشُّعَاعِ عَلَى الْجِسْمِ حَتَّى يُرَى ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ تَعَالَى مَخْصُوصًا بِجِهَةٍ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِجِهَةٍ فَهُوَ جِسْمٌ ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا .

أَمَّا أَدْلَتُهُمُ النَّقْلِيَّةُ فَهِيَ الْآيَاتُ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا ذِكْرُ الْإِسْتِواءِ وَالْعَرْشِ وَالْجِهَةِ وَالتَّحْيِيزِ وَالْمَكَانِ ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي أَجْزَوْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا - حَسَبَ تَصَوُّرَاتِهِمْ - لَكِي يَسْتَدِلُّوا بِهَا عَلَى جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحْيِيزِهِ ، وَرُبَّمَا كَانَ لَهُمْ مَا أَرَادُوا مِنْ أَحَادِيثٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ أَوْ مَوْضُوعَةٍ أَوْ مِمَّا دَخَلَتْهَا الْإِسْرَائِيلِيَّاتُ .

نَشَأَةُ الْإِعْتِزَالِ وَجُذُورُهُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْعَقَائِدِيَّةُ :

رَوَى الشَّهْرَشْتَانِيُّ أَنَّ وَاصِلَ بْنَ عَطَاءٍ أَخَذَ الْإِعْتِزَالَ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ . وَيَرَى الْمُسْتَشْرِقُ آدَمَ مَتر أَنَّ هَذَا السَّنَدَ مِنْ وَضْعِ الشَّيْعَةِ ؛ حَمَلَهُمْ عَلَى وَضْعِهِ وَنِسْبَتِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ عَدَدًا كَبِيرًا مِنْهُمْ دَخَلَ فِي مَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِ فِي الْقُرُونِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ لَا يَرَدُّ مُفْصَّلًا إِلَّا فِي كِتَابِ إِمَامِ الزُّيُودِ الشَّيْعَةِ فِي الْيَمَنِ . وَهَذَا أَشْبَهُ بِالْحَقِّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ نَشَأَةَ الرُّوَافِضِ الْإِثْنَا عَشَرِيَّةِ كَانَتْ التَّجَسُّيمَ ، وَاسْتَمَرَّتْ مُدَّةَ

طويلة ، ثم انتحلوا عقيدة المُعْتَزِّلة ، وأضافوا إليها عَقَائِدَ أُخْرَى مثل الرُّجْعَة والتَّقِيَّة ... وغيرها .

قلت : وإذا كان واصل بن عطاء قد انشقَّ عن الحسن البصري ، فالحسن سُنيٌّ ، فكيف يكون سندُهم في الاعتزال مُتَّصِلًا بمحمد ابن الحنفية ، ومن المعلوم أنَّ الحسن البصري ( ت ١١٠ هـ ) تتلمذ على يد الإمام عليٍّ عليه السلام ( ت ٤٠ هـ ) ، وكان من رُؤَايَاهُ ، ولم يَزِرْ عن ابني محمد ابن الحنفية ؛ لَأَنَّهُ مُتَّقَدِّمٌ عَلَيْهِمَا .

ويذكر الخوارزمي أن المُعْتَزِّلة كانوا يعتدُّون بالحسن البصري اعتدَادَ الحجازيين بالشافعي ، والزيدية بزيد بن علي .

اعترض المُرْجِئَةُ على حُكْمِ الخَوَارِجِ في تَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الكَبِيرَةِ ، وكانوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الإِيمَانَ وَحْدَهُ هُوَ عَمُودُ الدِّينِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ وَلَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ .

ولما كان واصل يعتقد أن العمل جزء من الإيمان ، وكان يرى أن أحكام المؤمنين والكافرين والمنافقين في الكتاب والسنة زائلة عن مُرْتَكِبِ الكَبِيرَةِ - فَإِنَّهُ قَرَّرَ أَنَّ مُرْتَكِبِ الكَبِيرَةِ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ ، بل هو في منزلة بين منزلتي الإِيمَانِ وَالْكَفْرِ ودَعَاهُ فَاسِقًا .

لَكِنَّ أبا الحُسَيْنِ الْخَطَّاطَ يَذْكُرُ أَنَّ واصلًا إِنَّمَا وَضَعَ حُكْمَهُ الْمَشْهُورَ لِلرَّدِّ عَلَى الْحَسَنِ وَعَلَى غَيْرِ الْحَسَنِ . ومما يبعث على الدهشة أن واصلًا رغم مخالفته للخوارج ، وقوله : إن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر - وافقهم على تخليده في النار .

أثر الديانات الأخرى :

هناك من يقول : إن لليهود بعض الأثر في ظهور المُعْتَزِّلة ؛ ويظنُّ أنهم

هم الذين نشرُوا المقالةَ في خلقِ القرآنِ . رَوَى ابنُ الأثيرِ أَنَّ أوَّلَ مَنْ نَشَرَهَا مِنْهُمْ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ عَدُوُّ النَّبِيِّ ﷺ اللدودُ ، الذي كان يقولُ بخلقِ التوراةِ ، ثم أخذ ابنُ أخِيهِ طالوثُ هذه المقالةَ عنه وصنَّفَ في خلقِ القرآنِ ، فكان أوَّلَ مَنْ فَعَلَ ذلكَ في الإسلامِ ، وكان طالوثُ هذا زنديقًا فأفشى الزُّندقةَ . وذكرَ الخطيبُ البغداديُّ أَنَّ بِشْرًا المريسي المتوفى ٢١٨هـ / ٨٣٣م المعتزلي أحدَ كبارِ الدُّعاةِ إلى خلقِ القرآنِ ، كان أبوه يهوديًا صباغًا بالكوفةِ . وفي روايةٍ أُخرى لابنِ قُتيبةٍ أَنَّ أوَّلَ مَنْ قالَ بخلقِ القرآنِ هو المغيرةُ بْنُ سعيدِ العجلي المتوفى ١١٩هـ / ٧٣٧م ، وكان من أتباعِ عبدِ الله بنِ سبأ اليهودي .

قلت : وهذه العبارةُ تحتاجُ إلى تمحيصٍ ؛ فالتجسيمُ المفرطُ عندَ اليهودِ يختلفُ عن التَّعطيلِ المفرطِ عندَ المُعتزلةِ ، فإنَّ توافَقوا في مسألةِ خلقِ القرآنِ فهذا لا يعني اتِّفاقهم في جميعِ المسائلِ .

ويستبدلُ البعضُ على تأثيرِ المُعتزلةِ باللاهوتِ المسيحيِّ ؛ لما يزَوِّنُ من الشُّبهِ العظيمِ بينَ بعضِ عقائدهم وبينِ أقوالِ يحيى الدَّمشقيِّ - آخرِ آباءِ الكنيسةِ الشرقيةِ ومُمثِّلِ اللاهوتِ المسيحيِّ فيه - والمسائلِ الدِّيَّنيَّةِ التي كان يُعالِجُها ؛ فهل يُعَقَّلُ أن يكونَ ذلكَ الشُّبهُ وليدَ الصدفةِ أو من قبيلِ تَوَارِدِ الأفكارِ والخواطرِ؟ وهذا ينبغي النَّظَرُ فيه ، حتى لا يلقى الكلامُ جُزْأًا . ويَظْهَرُ ذلكَ جليًّا في مَسائِلَ مُتعدِّدةٍ ؛ منها :

القولُ بخيرِ الله تعالى :

كان يحيى الدَّمشقيُّ يقولُ : إِنَّ اللهَ لا يَفْعَلُ الشَّرَّ ولا يُوصَفُ بالقُدرةِ على فعله .

القولُ بالأُصلحِ :

ثُمَّ إِنَّ يحيى الدَّمشقيِّ كان يَرى أَنَّ اللهَ تعالى يُهيئُ لكلِّ شيءٍ في

الوجود ما هو أصلح له . وهذا شبيهة بعقيدة الصَّلاح والأصلح .  
نفي الصِّفات والأسماء :

وكان يحيى ينفي الصِّفات الأزلية ؛ لأنَّ الطبيعة مُستَحِيلٌ عليها أنْ تَفْهَمَ ما فوق الطبيعة . ولهذا قال الدَّمشقي : إِنَّه ينبغي ألاَّ تُطْلَقَ اسْمًا ما على الله الذي نجهله ، وإذا كُنَّا نُطْلَقُ عليه تعالى بعضُ الأسماء ، فليس معنى ذلك أَنَّها حقيقةُ أسماؤه ، فما هي في الواقع إلَّا وسيلةٌ نُعيِّنُها على فهمه تعالى .

هكذا وَضَعَ يحيى الدَّمشقي عَقِيدَتَه في القَدَرِ واضحةً جَلِيَّةً ، فالقَدَرُ في نظيره يختصُّ بالأفعال الجبرية ، وهو أنَّ تلك الأفعال من صُنْعِ الله تعالى وتقديره ، وأمَّا فيما يختصُّ بالأفعال الاختيارية ، فهو أنَّ الله لا يَعْلَمُ أَنَّها سَتَحْدُثُ قَبْلَ حُدُوثِهَا .

كذلك ورَدَ أَنَّهُ كانت تَحْصُلُ مُجادلاتٌ دينيةٌ بين أبي قُرَّة وبين علماء المُعْتَزِّلة في حضرة المأمون ، وكان أبو قُرَّة يتكلَّمُ العربية ويكتبُ بها ، وبذلك يكونُ المُعْتَزِّلة قد سَمِعُوا أقواله وأطَّلَعُوا على آرائه . وتكلَّمُ في بعضِ مسائل تُشَبِّه كثيرًا من مذاهب المُعْتَزِّلة ؛ كتعظيمه العقلَ البشري ، وأنَّ الإنسان إذا كان يَسْتَطِيعُ بالعقل أنْ يَعْرِفَ الخالقَ وَيُصِرَّ صفاته ، فهو قادرٌ كذلك أنْ يَدْرِكَ به الحُسْنَ والقُبْحَ ، وَيُفَرِّقَ بين الخير والشر ، وفي هذا المقال نفسه كان أبو قُرَّة يُحاول أنْ يُثَبِّتَ وجودَ الخالقِ وَيُبرهنَ على صِحَّةِ الدين المسيحيِّ بأساليبِ المُتَكَلِّمينَ وحدها - أي بالاعتماد على الأدلة العقلية دون النقلية - فَإِنَّهُ يُشيرُ إلى ذلك صراحةً بقوله : « إِنَّ قَصْدَنَا من كتابنا هذا أنْ نُثَبِّتَ دِينَنَا مِنَ العقل ، وليس من الكتب » .

كذلك يَرى فون كريمر von kremer أن المُعْتَزِّلة ظَهَرُوا تحت تأثير

اللاهوت اليوناني ، وأنهم تأثروا بصفة خاصة بيهي الدمشقي وتلميذه ثيودر أبي قرة ؛ لأن آباء الكنيسة كانوا يجادلون في حرية الإرادة وفي الصفات الأزلية فتسربت أقوالهم في ذلك إلى المعتزلة بعد فتح المسلمين للشام .

ويشير فون كريمر إلى الشبه بين قول آباء الكنيسة في إنكار عذاب القبر وبين قول جهنم بن صفوان في فناء الجنة والنار وفناء حرّكات أهلها ، وهو ما أخذه المعتزلة فيما بعد عن الجهميّة وحوزوه فقالوا : إنّ الجنة والنار لا تفنّيان ولكن تفنى حرّكات أهلها فقط .

غير أنّ « أحمد أمين » يعترض على فون كريمر ويقول : إنّ نشأة المعتزلة كانت إسلاميّة بحتة ؛ بدليل أنّ أكثر أصول مذهب الاعتزال إنّما وضعت للرّد على الفرس لا على النصارى . فأرى أنّ قول « أحمد أمين » أشبه بالحق .

ويمكننا إجمال ما سبق فنقول :

- إنّ نشأة الاعتزال كانت ثمرة تطوّر تاريخي لمبادئ فكريّة وعقديّة وليدة النّظر العقلي المجرّد في النّصوص الدينيّة ، وتحوّف من تعدّد الآلهة أو تشبيه ذات الله بخلقه .

- قبل بروز المعتزلة كفرقة فكريّة على يد واصل بن عطاء - كان هناك جدل ديني فكري بدأ بمقولات جدليّة كانت هي الأسس الأولى للفكر المعتزلي ، وهذه المقولات نوجزها مع أصحابها بما يلي :

- مقولة أنّ الإنسان حرّ مختار بشكل مطلق ، وهو الذي يخلق أفعاله بنفسه ؛ قالها : معبدّ الجهنّي ، الذي خرج على عبد الملك بن مروان مع عبد الرحمن بن الأشعث ، وقد قتله الحجاج عام ٨٠ هـ بعد فشل الحركة ، وكذلك قالها غيلان الدمشقي في عهد عمر بن عبد العزيز ، وقتله هشام بن عبد الملك .

- ومقولة خلق القرآن ونفي الصفات ؛ قالها الجهم بن صفوان ، وقد قتله سلم ابن أحوز في مَرَوْ عام ١٢٨هـ ، وممن قال بنفي الصفات - أيضًا - الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري والي الكوفة .

- ولاعتماد المعتزلة على العقل في فهم العقائد وتقصيهم لمسائل جزئية - فقد انقسموا إلى طوائف مع اتفاهم على المبادئ الرئيسة الخمسة التي سنذكرها لاحقًا .

- وفي العهد العبّاسي برز المعتزلة في عهد المأمون ؛ حيث اعتنق الاعتزال عن طريق بشر المريسي وثمامة بن أسرس ، وأحمد بن أبي دؤاد وهو أحد رؤوس الاعتزال في عصره ورأس فتنه خلقي القرآن ، وكان قاضيًا للقضاة في عهد المعتصم .

- في عهد دولة بني بويه عام ٣٣٤هـ في بلاد فارس - وكانت دولة شيعية - توطدت العلاقة بين الشيعة والمعتزلة وارتفع شأن الاعتزال أكثر في ظل هذه الدولة ؛ فعين القاضي عبد الجبار - رأس المعتزلة في عصره - قاضيًا على الرّي عام ٣٦٠هـ بأمر من الصّاحب بن عبّاد وزير مؤيد الدولة البويهية ، وهو من الزوافض المعتزلة ، يقول فيه الذهبي : « وكان شيعيًا معتزليًا مبتدعًا » . ويقول المقرئزي : « إن مذهب الاعتزال فشا تحت ظل الدولة البويهية في العراق وخراسان وما وراء النهر » .

- بعد ذلك كاد أن ينتهي الاعتزال كفكر مستقيل ، إلا ما تبثته منه بعض الفرق كالشيعة وغيرهم .

إذا هناك رواية تُرجع الفكر المعتزلي في نفي الصفات إلى أصول يهودية فلسفية ؛ فالجعد بن درهم أخذ فكره عن أبان بن سميعان ، وأخذه أبان عن طألوت ، وأخذه طألوت عن خاله لييد بن الأعصم اليهودي .

وقيل: إِنَّ مُناقشاتِ الجهم بن صفوانَ مع فِرقة السُّمْنِيَّةِ - وهي فِرقة هِنْدِيَّة تُؤمِنُ بالتَّناسُخِ - قد أدَّت إلى تَشكِيكِهِ في دينِهِ .

إِنَّ فِكْرَ يُوْحَنَّا (يَحْيَى) الدَّمَشَقِيِّ وأقوالَهُ تُعَدُّ مَوْرِدًا من مَوَارِدِ الفِكرِ الاعْتزاليِّ ؛ إذ إِنَّهُ كان يَقُولُ بالأَصْلَحِ ، ونفي الصِّفَاتِ الأَرَلِّيَّةِ ، وحرِّيَّةِ الإرادةِ الإنسانيَّةِ .

ونفي القَدَرِ عند المُعْتَزِلَةِ الذي ظَهَرَ على يدِ الجهنِّي وغيلانِ الدَّمَشَقِيِّ - قيل : إِنَّهُما أَخَذاهُ عن نَصْرانيٍّ يُدْعَى أبا يونس سنسويه ، وقد أَخَذَ عمرو بن عُبيد صاحبُ واصل بن عطاءَ فِكرةَ نفي القَدَرِ عن مَعْبَدِ الجهنِّي .

- تَأَثَّرَ المُعْتَزِلَةُ بفِلاسِفَةِ اليونانِ في موضوعِ الذَّاتِ والصِّفَاتِ ؛ فمن ذلك قولُ أَتْبَادَقْلِيْسِ الفيلسوفِ اليوناني : «إِنَّ البَارِيَّ تَعَالَى لم يَزَلْ هُوِيَّتَهُ فَقَطْ ، وهو العِلْمُ المحضُ ، وهو الإرادةُ المَحْضَةُ ، وهو الجُودُ والعِزَّةُ ، والقُدْرَةُ والعَدْلُ ، والخَيْرُ والحَقُّ ، لا أَنَّ هُناكَ قُوَى مُسَمَّاةً بِهذه الأَسْمَاءِ ، بل هي هو ، وهو هذه كُلُّها » .

فأَخَذَ العَلَّافُ - وهو من شُيوخِ المُعْتَزِلَةِ - هذه الأفكارَ ، وقال : إِنَّ اللهَ عالِمٌ بعِلْمٍ وعِلْمُهُ ذَاتُهُ ، قادِرٌ بِقُدْرَةٍ وقُدْرَتُهُ ذَاتُهُ ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ وحَيَاتُهُ ذَاتُهُ .

وأقول : إِنَّ الفِكرَ الاعْتزاليَّ فِكرٌ إسلاميٌّ أَبْعَدُ ما يَكُونُ عن تَشْبِيهِ الذَّاتِ الإلهيَّةِ بالخلقِ ، والتَّجْسِيمِ والتَّشْبِيهِ ظاهراً في الفِكرِ اليهوديِّ والمَسِيحيِّ ، ولا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونُ هُناكَ تَأَثُّرٌ عند المُعْتَزِلَةِ بهذا الفِكرِ .

ولم يَذْهَبُوا إلى ما ذَهَبُوا إليه من نفي الصِّفَاتِ إلَّا لِغَرَضِ نفي تَعَدُّدِ الآلهَةِ وإنْ بِالْعَوَا وشَطُّوا في ذلك . وهذا أَكْبَرُ دَلِيلٍ على أَنَّ النَظَرِيَّاتِ الاستشراقيةَ وغيرَها ، التي تُحاوَلُ كافَّةً أن تَثْبِتَ أَنَّ الجُذُورَ الفِكرِيَّةَ للاعْتزالَ يهوديَّةً ومَسِيحيَّةً - هي نَظَرِيَّاتٌ يُكْذِبُها الواقعُ .



وقد يكون التَّوَافُقُ في مسألة الصَّلاح والأصلح وغيرها من الأفكار ليس نتيجةً للتأثير بالفكر المَسِيحِيّ واليَهُودِيّ، بل إِنَّهُ فِكْرٌ نَشَأَ في أَحْضَانِ الإسلام، وَذَبَّ عن العقيدة الإسلامية، والخصومة بين الأشاعرة والمُعْتَزِّلة يَجِبُ أَنْ لَا تَصِلَ إلى هذا الحدِّ من التَّعَسُّفِ في الأحكام.

### ظهورُ التَّشَدُّدِ عند بعض غلاة الحنابلة

الحنابلة سُمُّوا بذلك لانتسابهم إلى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيبَانِي المتوفَّى ٢٤١هـ، الذي كان من كبار المُحَدِّثِينَ في عَصْرِهِ على ما اشتهر به مِنَ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ، وَتَجَنُّبِ السَّلَاطِينِ، وَالْعُكُوفِ على العلم مع ضيق ذَاتِ الْيَدِ ﷺ.

اثبَّلي الإمام أحمد من أصحابه كما اثبَّلي الإمام جعفر الصادق ﷺ من أصحابه، وكما اثبَّلي كثير من العلماء من قَبْلِ تَلَامِيذِهِم الذين حَمَلُوا آراءَهُم ما لَا تَحْتَمِلُ وَيَكْذِبُونَ عَلَيْهِم.

فلذلك تَجَدُّ بعض العلماء الكبار - كالبيهقي وابن حزم وابن الجوزي وأبي الحسن الأشعري وغيرهم - يزُورُونَ عن الإمام أحمد بالأسانيد القويَّة خلافَ ما يزُويه عنه غُلاةُ الحنابلة. لكن الذي أَقْصَدَهُ هنا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نُنْسِبَ إلى الإمام أحمد مَا أَضَافَهُ تَلَامِيذُهُ وَأَتْبَاعُهُم.

اشتهر الإمام أحمد كثيراً بعد امتحانه وَتَبَاتِهِ في مِحْنَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ التي حَدَّثَتْ في بِدَايَةِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الهجري، وكان الإمام أحمد قد ثَبَّتَ ولم يُنْزِلْ كغيره ممن امْتَحَنَتْهُمُ السُّلْطَةُ العبَّاسِيَّةُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ التَّجَسِّيمَ وَتَشْبِيهَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ قد قال به مُتَقَدِّمُونَ على الحنابلة

زمنياً - كالمُغِيرَةِ بن سعيد، وبعض مُتَقَدِّمِي الشَّيْعة كِهَشَام بن الحَكَم - أو مُعَاصِرُوهم ؛ كالكَرَامِيَّة أَتْبَاع مُحَمَّد بن كَرَام السَّجَزِيِّ ، وأكثر السَّجَزِيِّينَ فيهم تَجْسِيمٌ ، فَعَلَاةُ الحَنَابِلَةِ لم يَتَدَّعُوا التَّجْسِيمَ والتَّشْبِيهَ ، وإنما جَمَعُوا ما تَفَرَّقَ من ذلك وَزَادُوا عليه وَنَشَرُوهُ وَدَافَعُوا عنه ؛ نَتِيجَةً لِلخُصُومةِ مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ وغيرِهِم ممن يُبَالِغُ في نَفْيِ الصُّفَاتِ .

وقد اِزْتَبَطَ تَارِيخُ غَلَاةِ الحَنَابِلَةِ وَثَوْرَاتُهُم بِالتَّجْسِيمِ والتَّشْبِيهِ واستِخْدَامِ الغُفِّ وإِخْدَاطِ الفِتَنِ ، ويُمكنُ للقَارِئِ العُودَةَ إلى تَارِيخِ ابْنِ الأَثِيرِ مثلاً ؛ فقد دَوَّنَ فِتْنَ الحَنَابِلَةِ في الأعوامِ ٣١٠ هـ - ٣١٧ هـ - ٣٢٣ هـ - ٣٢٩ هـ - ٤٤٧ هـ - ٤٦٩ هـ - ٤٧٥ هـ - ٤٨٨ هـ - ٥٦٧ هـ - ٥٩٦ هـ .

وكان غَلَاةُ الحَنَابِلَةِ يُسَمُّونَ أَنفُسَهُم «أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ» أو «أَتْبَاعَ السَّلَفِ الصَّالِحِ» ؛ مُدَّعِينَ السِّيَرِ على مَنْهَجِهِم ، لكن لا يُقِرُّ لَهُم بِذلك مُخَالِفُوهم مِنَ الشَّافِعِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ والمالِكِيَّةِ .

وَمِنْ أَفْزَرِ الكُتُبِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا الحَنَابِلَةُ - سِوَاهُ كَانَتْ مِنْ تَأْلِيفِهِمْ أو مِنْ تَأْلِيفِ غَيْرِهِم - الكُتُبُ التَّالِيَةُ :

كتاب «الحيدة» للكناني المتوفى ٢٤٠ هـ ، و«السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد المتوفى ٢٩١ هـ ، وكتاب «التَّقْضُ على بشر المَرِيسِيِّ» للدارمي عُثْمَان بن سَعِيد المتوفى ٢٨١ هـ ، و«السُّنَّة» لِلخَلَّالِ المتوفى ٣١١ هـ ، وكتاب «التَّوْحِيد» لابن خُزَيْمَةَ المتوفى ٣١١ هـ ، و«شرح السُّنَّة لِلرَّبَهَارِيِّ» المتوفى ٣٢٩ هـ ، وكتاب «الإيمان» وكتاب «التَّوْحِيد» لابن مَنْدَةَ المتوفى ٣٩٥ هـ ، وكتاب «الشَّرِيعَةُ» لِلأَجْرِيِّ المتوفى ٣٦٠ هـ ، و«الإبَانَةُ» لابن بَطَّة العَكْبَرِيِّ الحَنْبَلِيِّ المتوفى ٣٨٧ هـ ، و«شرح أَصُولِ اغْتِفَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لأبي القاسم اللَّالِكَايِيِّ المتوفى ٤١٨ هـ ، ومجموعة من الرسائل مَنسُوبة لِلإمام أَحْمَدَ بن

حنبل المتوفى ٢٤١هـ، و«العظمة» لأبي الشَّيخ الأصبهاني المتوفى ٣٦٩هـ،  
وكتب أبي يعلى الحنبلي المتوفى ٤٥٨هـ.

وقد اختوت كتب العقائد - ومن أبرزها كتب عقائد غلاة الحنابلة -  
على كثير من التجاوزات، ولعل من أبرزها:

التكفير، الظلم، العلو في المشايخ، السب، شبهة التجسيم، التأويل  
الباطل، تفضيل الكفار على المسلمين، تجويز قتل الخصوم، الإسرائيليات...  
وغير ذلك من التجاوزات الخطيرة.

وسأذكر أمثلة على الأخطاء السابق ذكرها التي يمكن إجمالها في الأمور  
التالية:

أولاً: التكفير والتبديع في بعض كتب غلاة الحنابلة، وحكم ذلك أو توابعه من  
التضليل والتفسيق والسب واللعن:

فمن نماذج التكفير عند غلاة الحنابلة:

تكفير الإمام أبي حنيفة والحنفية، وذمهم وتبديعهم في كتب غلاة الحنابلة!  
ساق عبد الله بن أحمد بن حنبل المتوفى ٢٩١هـ في كتابه «السنة»  
جملة من اتهامات خصوم أبي حنيفة وشتائمهم؛ تلك الاتهامات التي تصف  
أبا حنيفة بأنه: كافر، زنديق، مات جهماً، ينقض الإسلام عزوة عزوة، ما  
وُلِدَ في الإسلام أشأم ولا أضر على الأمة منه، وأنه أبو الخطايا، وأنه يكيد  
الدين، وأنه أبو جيفة، وأنه أول من قال «القرآن مخلوق».

وهذا هو فكر غلاة الحنابلة لا معتدليهم. ومع أنني أكاد أجزم بأن  
كتاب «السنة» لأحمد بن حنبل مدلس عليه ومدسوس، فمن يقارن بينه

وبين «المسند» له يجدُّ بونا شاسعا ، وكذلك إذا قارنناه بكتبِ الحنابلة الكبرى كـ «المغني» لابن قدامة وغيره .

ومن التماذج المنقولة عن الإمام أحمد زورا وبهتاناً في كتبِ غلاة الحنابلة التي دسَّ فيها على الإمام أحمد في التكفير ما يلي :

أ - « مَنْ قَالَ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهَنَّمِيٌّ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ خَالِدٌ فِيهَا » .  
فالقول بأنَّ اللَّفْظَ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ هُوَ قَوْلُ الْكَرَائِسِيِّ وَالْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وغيرهم من كبار علماء أهل السنة .

ب - أنه عندما سأله رجلٌ : « أَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَشْرِبُ الْمُسْكِرَ؟ » قال : لا ، قال الرَّجُلُ : أَفَأَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَقُولُ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؟ قال الإمام أحمد : سُبْحَانَ اللَّهِ ! أَنَّهُكَ عَنْ مُسْلِمٍ تَسْأَلُنِي عَنْ كَافِرٍ .

ج - « الْوَاقِفِيُّ لَا تَشْكُ فِي كُفْرِهِ » . والواقفي هو من قال : الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ ، ووقف عند التَّصْوِصِ ، فكيف يكون هذا كافراً بلا شك؟  
ومن أمثلة ذلك مما دسَّ في بعض كتب عقائِدِ غلاة الحنابلة :

ما رواه عبدُ الله بن أحمد ، أنَّ الله يقولُ لداودَ عليه السَّلام يومَ القيامة : « أَذِنَهُ أَذِنَهُ حَتَّى يَضَعَ بَعْضَهُ عَلَيْهِ ! » وفي لفظٍ : « حَتَّى يَأْخُذَ بِقَدَمِهِ » ، تعالى الله عن ذلك .

وروى بإسناده عن ابن مسعود : « إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمِعَ لَهُ صَوْتُ كَجَرِّ السَّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ » . وأنَّهم عبدُ الله بن أحمد من لم يَقِرَّ بهذا بالجهميَّة والبدعة !! مع أنَّ هذا فيه تشبيه واضح ، ولم يأت عليه دليلٌ صحيح .

وجوز الدَّارِمِيُّ : أنَّ يَسْتَقِرَّ اللَّهُ عَلَى ظَهَرِ بَعُوضَةٍ ؛ فقال : « وَلَوْ قَدْ شَاءَ

لَا سَتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعْوَضَةٍ فَاسْتَقَلْتُ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ فَكَيْفَ عَلَى عَرْشِ عَظِيمٍ؟! «

شَبْهَةُ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ فِي بَعْضِ كُتُبِ غَلَاةِ الْحَنَابِلَةِ :

- صَحَّحَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْمَغِيثِ الْحَرَبِيُّ الْحَنْبَلِيُّ حَدِيثَ الْاِسْتِئْلَافِ ، الَّذِي فِيهِ أَنَّ اللَّهَ لَمَّا انْتَهَى مِنَ الْخَلْقِ « اسْتَلْقَى وَوَضَعَ رِجْلًا عَلَى رِجْلٍ ! » وَهَذَا تَشْبِيهٌ وَاضِحٌ .

- أَمَّا الْأَهْوَاذِيُّ الْحَنْبَلِيُّ فَقَدْ أَلْفَ كِتَابًا طَوِيلًا فِي الصِّفَاتِ ، أَوْرَدَ فِيهِ أَحَادِيثَ بَاطِلَةً ، وَمِنْهَا حَدِيثُ عَرَقِ الْخَيْلِ الَّذِي نَصَّهُ : « إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ نَفْسَهُ خَلَقَ الْخَيْلَ فَأَجْرَاهَا حَتَّى عَرِقَتْ ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَقِ . تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوءًا كَبِيرًا !!

وَرَوَوْا أَنَّ الْمَقَامَ الْمُحْمُودَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ « قُعُودُهُ ﷺ مَعَ رَبِّهِ عَلَى الْعَرْشِ » ، وَعَدُّوا مَنْ رَدَّ هَذَا الْأَثَرِ الضَّعِيفَ جَهَنَّمِيًّا أَوْ زِنْدِيقًا ، وَأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ .

مُقَوِّمَاتُ مَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ :

أَوَّلًا : يَرْفُضُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ تَفْوِيضَ تَفْسِيرِ الصِّفَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ « مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ » ، وَكَأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ عَنْ تَفْسِيرِ « وَجْهِ اللَّهِ وَيد الله » ، يَعْنِي فِي ذَهْنِهِ إِنْكَارَ وُجُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ !!

ثَانِيًا : ثُمَّ تَقَدَّمَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ خُطُوبَةً جَرِيئَةً فِي الْإِتْبَاتِ فَقَالَ : « هَبْ أَنْ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ بَعْضِ النَّاسِ تَشْبِيهًا ، فَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَنْفِيهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ نَفْيُ مَا نَفَتْهُ الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ » لَا أَكْثَرَ !

وَيَقْصِدُ بِذَلِكَ أَنَّ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ وَالْأَحَادِيثَ الشَّرِيفَةَ إِنَّمَا نَفَتْ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى النَّدَّ وَالشَّرِيكَ وَالْمِثْلَ وَالْكَفَّءَ ، وَلَمْ تَنْفِ عَنْهُ الشَّيْبَةَ الَّتِي نَفَاهُ مِنْ فُسْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وَهَمَّ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّيْبَةِ وَالسُّنَّةِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ ، فَلَا مَانِعَ أَنْ نَنْفِي عَنْهُ تَعَالَى الْمِثْلَ الَّتِي نَفَتْهُ التَّصَوُّصُ ، وَلَا نَنْفِي عَنْهُ تَشْبِيهَهُ بِخَلْقِهِ ! فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ شَبِيهَا بِخَلْقِهِ مَا دَامَ هُوَ لَمْ يَنْفِ ذَلِكَ ؟ !

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ «تَلْيِيسُ الْجَهْمِيَّةِ» ص ٥٤٣ : «وَأَمَّا التَّمْثِيلُ فَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِنَفْيِهِ عَنْ اللَّهِ فِي مَوَاضِعَ ؛ كَقَوْلِهِ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ، وَقَوْلِهِ : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ، وَقَوْلِهِ : ﴿فَاعْبُدْهُ وَأَصْطِرِّ لِعَبْدَنِيَّةٍ﴾ [مريم: ٦٥] ، وَقَوْلِهِ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَمْ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، أَي : نَظِيرًا يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ ، وَيُقَالُ : مُسَامِيًا يُسَامِيهِ . وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَمْ سَمِيًّا﴾ : مِثْلًا ، أَوْ شَبِيهَا ... وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ أَوْ يَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُسَلِّمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مُمْتَنِعٌ ، بَلْ نَقُولُ : إِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ ، وَأَنْ مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَرَضًا قَائِمًا بِغَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يُغْفَلُ مَوْجُودٌ ، إِلَّا مَا يُشَارُ إِلَيْهِ ، أَوْ مَا يَقُومُ بِمَا يُشَارُ إِلَيْهِ ! » .

## وساطة الإمام أبي الحسن الأشعري

## بين المجسمة والمعتزلة

أهل السنة هم الذين أحسنوا فهم الشريعة ، وتمكنوا من حقيقة أصولها ، ولم يقطعوا إلا بما قطع به الشرع في المنقولات ، ولم يخرموا إلا بما لا تتردد به العقول . بل هي الطائفة الغالبة بحيث إذا قورنوا بغيرهم من الفرق اضمحل الآخرون .

وأهم ما يميز به أهل السنة عن غيرهم علم التوحيد ، وهو علم أصول الدين . فتجنب أهل السنة الضلال والغلط ، ولذلك لا ترى لهم أصلاً اعتمدوه مخالفاً لقطعي شرعي أو عقلي .

فمن أجل أصولهم القول بأن الله فاعل مختار ، وبهذا تميزوا عن المعتزلة القائلين بالوجوب على الله تعالى ويلزوم كون فعله على مقتضى الصلاح أو الأصلاح ، وخالفوا المجسمة عندما سبّهُوا الله تعالى من حيث الذات بالمخلوقات ، فأثبتت المجسمة لله حداً وجهةً وحلول الحوادث في ذاته ، ونفى أهل السنة ذلك كله . وخالف أهل السنة المعتزلة في أفعال الله تعالى وصفاته ؛ حيث أثبتوا خلق الأفعال . وخالفهم أهل السنة ؛ لأن أفعال الله خلق لا من شيء ، وأفعال الإنسان تصرف فيما خلق الله بالكسب ، ففعل الإنسان قائم به ، وفعل الله غير قائم بذاته وفعل الإنسان يزيد نقصاً أو كمالاً ، ولكن الله تعالى لا يتكامل بأفعاله ... وخالفوا من ادعى من الفلاسفة أن العالم بعد صدورهِ عن الله فهو قائم بنفسه ، أي إنه يستغني بعد وجوده عن الله وإمداده للبقاء .

كان الْمُعْتَزِّلَةُ الْأَوَّلُونَ يَفْهَمُونَ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِتَأْيِيدِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ ، بَيَدَ أَنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ لَمْ يَقِفُوا عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِهَذَا الْعَمَلِ ، بَلْ إِنَّهُمْ تَجَاوَزُوهُ وَكَانُوا كُلَّمَا ارْزَادُوا تَعَمُّقًا فِي الْفَلَسَفَةِ وَتَعَلُّقًا بِالْعُلُومِ يَتَّبِعُونَ عَنْ الدِّينِ ، إِلَى حَدٍّ أَنْ نَسُوا غَايَتَهُمُ الَّتِي بَدَأُوا مِنْ أَجْلِهَا ، وَصَارُوا يُجْرِبُونَ أَنْ يُخْضِعُوا النُّقْلَ لِلْعَقْلِ ، وَيُحَوِّرُوا الْعَقَائِدَ الدِّينِيَّةَ بِحَيْثُ تُوَافِقُ التَّعَالِيمَ الْفَلَسَفِيَّةَ ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمُعْتَزِّلَةُ فِي تَقْدِيرِ الْعَقْلِ بَعِيدًا فَقَالُوا : إِذَا تَعَارَضَ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْعَقْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ النُّقْلِ ، وَإِذَا أَجْمَعَ الْعَقْلَاءُ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ ، كَانَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً .

ثُمَّ تَزَايَدَتْ لُجْزَةُ الْمُعْتَزِّلَةِ فَصَارُوا يُهَاجِمُونَ النُّقْلَ ؛ وَلِهَذَا اشْتَغَلَ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ فِي وَضْعِ التَّفَاسِيرِ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُمْ شَنُّوا عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُحَدِّثِينَ غَارَةً شَعْوَاءَ وَهَاجَمُوهُمْ هُجُومًا غَنِيْفًا ، وَقَدْ حَاوَلَ الْمُعْتَزِّلَةُ أَنْ يُبْطِلُوا الْحَدِيثَ كُلَّهُ مِنْ أَسَاسِهِ فَقَالُوا : إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ ، ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا أَخْبَارُ أَحَادٍ ، فَإِذَا كَانَتْ أَخْبَارُ الْآحَادِ لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ ، بَطَلَ الْاسْتِدْلَالُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ .

وَأَخِيرًا تَمَادَى الْمُعْتَزِّلَةُ فِي تَهْجُمِهِمْ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ ؛ فَلَمَّا انْتَهَتْ إِلَيْهِمُ السُّلْطَةُ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ - وَمَا بَعْدَ الْمَأْمُونِ - لَمْ يَتَوَرَّعُوا عَنْ اضْطِهَاذِهِمْ بِقَطْعِ أَرْزَاقِهِمْ وَخَمْلِهِمْ عَلَى الْأَخْذِ بِأَرَائِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ بِالْقُوَّةِ ؛ فَكَانَ ذَلِكَ - كَمَا رَأَيْنَا - أَعْظَمَ خَطَأً ارْتَكَبُوهُ فِي حَيَاتِهِمْ ، وَأَهَمُّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ سُقُوطِهِمْ .

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَمْتَنِعُونَ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الْفَلَسَفَةُ ، فَلَمَّا وَجَدُوا الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ يَقْعِلُونَ ذَلِكَ اسْتَفْظَعُوا عَمَلَهُمْ وَهَاجَمُوهُمْ .



أَيُّ غَلْطَةٍ فَاجِشَةٍ ازْتَكَبَهَا الْمُعْتَزِلَةُ بِإِغْلَانِهِمِ الْمِخْنَةَ وَاضْطِهَادِهِمِ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ ...! وَأَعْطَوْا أَعْدَاءَهُمْ غُلَاةَ الْحَنَابِلَةِ سِلَاحًا يُقَاوِمُونَهُمْ بِهِ ؛ فَقَدْ نُهَيْتْ مَكْتَبَةُ الْكِتْدِيِّ الْفِيلَسُوفِ ، وَاضْطُرَّ الْمُحَاسِبِيُّ أَنْ يَخْتَفِيَ ، وَلَمَّا مَاتَ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ سِوَى أَرْبَعَةِ نَفَرٍ وَهُوَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ الْعَايِدُ! وَلَعِنَ الْكِرَائِسِيُّ فِي جَنَازَةِ ابْنِ حَنْبَلٍ بِأَضْوَابٍ غَالِيَةٍ ، وَأُكْرِهَ عَلَى أَنْ يَلْتَزِمَ بَيْتَهُ حَتَّى مَاتَ . وَلَمْ يَفْتَصِرْ ضَرَرُ غُلَاةِ الْحَنَابِلَةِ عَلَى مُهَاجِمَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ ، بَلْ إِنَّهُ جَعَلَ غُلَاةَ الْحَنَابِلَةِ يَطْطَرُّونَ فِي أَقْوَالِهِمْ تَطَرُّقًا أَدَّى بِهِمْ إِلَى التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ .

كَانَ الْأَشْعَرِيُّ مُعْتَزِلِيًّا ، وَلَكِنَّهُ أَذْرَكَ بِبَصَرِهِ النَّافِذِ وَعَقْلِهِ الرَّاجِحِ حَقِيقَةَ الْوَضْعِ ... رَأَى الْهُوَّةَ بَيْنَ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْاِعْتِزَالِ فِي اتِّسَاعٍ ؛ فَأَعْلَنَ انْفِصَالَهُ عَنْهُمْ وَرُجُوعَهُ إِلَى حَظِيرَةِ الشُّنَّةِ ، وَاتَّخَذَ طَرِيقًا وَسَطًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَقَدْ صَادَفَ هَذَا الْعَمَلُ قَبُولًا لَدَى النَّاسِ مَا عَدَا غُلَاةَ الْحَنَابِلَةِ .

وَهَذَا مَا بَدَّاهُ الْأَشْعَرِيُّ وَأَكْمَلَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَتْبَاعُهُ الْكَثِيرُونَ الَّذِينَ اعْتَنَقُوا مَذْهَبَهُ وَسَارُوا عَلَى طَرِيقَتِهِ وَهُمْ صَفْوَةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي وَقْتِهِمْ وَخَيْرَةُ رِجَالِهِ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي الْمَتَوَفَّى ٤٠٣ هـ ، وَابْنُ فُوزَكَ الْمَتَوَفَّى ٤٠٦ هـ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِي الْمَتَوَفَّى ٤١٨ هـ ، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيُّ الْمَتَوَفَّى ٤٢٩ هـ ، وَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطُّبْرِيُّ الْمَتَوَفَّى ٤٥٠ هـ ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ الْمَتَوَفَّى ٤٥٨ هـ ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ الْمَتَوَفَّى ٤٦٥ هـ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي ، رَئِيسَ الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ بِبَغْدَادٍ ، الْمَتَوَفَّى ٤٧٦ هـ ، وَإِمَامَ الْحَرَمَيْنِ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوِينِي الْمَتَوَفَّى ٤٧٨ هـ ، وَالْإِمَامَ الْغَزَالِي الْمَتَوَفَّى ٥٠٥ هـ ، الَّذِي أَصْبَحَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ بِجُهِودِهِ كَلَامًا مَقْبُولًا فِي الْإِسْلَامِ ، وَابْنُ ثَوَمَرْتِ الْمَتَوَفَّى ٥٢٤ هـ تَلْمِيزُ الْغَزَالِي ، الَّذِي نَشَرَ الْأَشْعَرِيَّةَ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ ، وَالشَّهْرَشْتَانِي الْمَتَوَفَّى ٥٤٨ هـ ... وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ شَرَحُوا عَقَائِدَ الْأَشْعَرِيِّ

وَنَظْمُوهَا وَزَادُوا عَلَيْهَا وَدَافَعُوا عَنْهَا ، بِالْأَدَلَّةِ وَالتَّوْبَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ ، فَكَانَ لَهُمْ أَكْبَرُ الْفَضْلِ وَأَعْظَمُ الْأَثَرِ فِي نَجَاحِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَانْتِشَارِهِ .

فَلَمَّا قَامَ الْأَشَاعِرَةُ أَعَادُوا تَنْظِيمَ عِلْمِ الْكَلَامِ عَلَى قَاعِدَةٍ « أَنَّ الثَّقَلَ هُوَ الْأَسَاسُ وَأَنَّ الْعَقْلَ خَادِمٌ لِلثَّقَلِ وَوَسِيلَةٌ لِإثْبَاتِهِ وَالتَّبَرُّهَانَ عَلَى صِحَّتِهِ » .

فَالْعَقْلُ - عَلَى رَأْيِ الْعَزَالِيِّ - هُوَ الْأَدَاةُ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ نَعْرِفَ بِوَاسِطَتِهَا صِدْقَ الثَّقَلِ ، وَهُوَ أَيْضًا السَّلَاحُ الَّذِي يُدَافِعُ بِهِ عَنِ الشَّرْعِ ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ عَرَّفَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ : « عِلْمٌ مَقْصُودُهُ حِفْظُ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجِرَاسَتِهَا عَنْ تَشْوِيشِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ » .

وَأُورِذَ ابْنُ خَلْدُونَ تَعْرِيفًا آخَرَ لِعِلْمِ الْكَلَامِ فَقَالَ : « هُوَ عِلْمٌ يَتَضَمَّنُ الْجَجَاجَ عَنِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَالرَّدَّ عَلَى الْمُجْتَدِعَةِ الْمُتَحَرِّفِينَ فِي الْأَعْتِقَادَاتِ عَنِ مَذَاهِبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ » . وَأَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْرَحُ هَذَا التَّعْرِيفَ بِقَوْلِهِ : « إِنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ الْعَقَائِدُ الْإِيمَانِيَّةُ بَعْدَ فَوْضِهَا صَحِيحَةٌ مِنَ الشَّرْعِ مِنْ حَيْثُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ، فَتُرْفَعَ الْبِدْعُ وَتُزُولَ الشُّكُوكُ وَالشُّبُهَاتُ عَنْ تِلْكَ الْعَقَائِدِ » . وَيَقُولُ ابْنُ خَلْدُونَ : « إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ نَظَرُوا فِي مُقَدِّمَاتِ عِلْمِ الْكَلَامِ الْقَدِيمَةِ ؛ فَتَرَكُوا مَا لَهُ اخْتِلَاطٌ بِالْفَلَسَفَةِ - وَكَانَتْ مَسَائِلُ الْكَلَامِ قَدْ اخْتَلَطَتْ بِمَسَائِلِ الْفَلَسَفَةِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهَا - وَصَارُوا فِي الطَّرِيقَةِ الْجَدِيدَةِ - أَيْ الْأَشْعَرِيَّةِ - يَرُدُّونَ عَلَى مَسَائِلِ الْفَلَسَفَةِ الَّتِي لَا تَتَّفِقُ مَعَ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ » .

مِنْ غَيْرِ الْعُسْبِيرِ عَلَيْنَا بَعْدَ هَذَا أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ الْكَلَامِيَّ الْجَدِيدَ « الْأَشْعَرِيَّةِ » ، وَالَّذِي حَازَ رِضَا أَهْلِ السُّنَّةِ وَقَبُولَهُمْ - هُوَ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَارِ الْوَسْطِيَّةِ وَأَثَرٌ حَسَنٌ مِنْ آثَارِهَا ، فَالْأَشَاعِرَةُ نَجَحُوا فِي أَنْ يَنْتَزِعُوا فِكْرَةَ التَّشْبِيهِ مِنْ أَذْهَانِ النَّاسِ ؛ فَقَدْ جَعَلُوا الْمُسْلِمِينَ - رَغْمَ عَدَائِهِمُ الشَّدِيدِ لِلْكََلَامِ

والمُتَكَلِّمين - يَعودُونَ فَيَقْبَلُونَ أَسَالِيبَ الْكَلَامِ وَيَسْتَخْدِمُونَهَا فِي الدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ غَالَجُوا الْمَسَائِلَ نَفْسَهَا الَّتِي كَانَ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ قَبْلُ يُعَالِجُونَهَا وَأَصْدَرُوا فِيهَا أَحْكَامًا تُوَافِقُ السُّنَّةَ . وَقَدْ كَانَ هَذَا هُوَ السَّبَبُ الَّذِي جَعَلَ غَلَاةَ الْحَنَابِلَةِ لَا يَرْضَوْنَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَدَفَعَهُمْ إِلَى مُقَاوَمَتِهِمْ بِالْقُوَّةِ نَفْسَهَا الَّتِي كَانُوا يُقَاوِمُونَ بِهَا الْمُعْتَزِلَةَ ، وَانْتَبَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيُّ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْحَنَابِلِيَّةِ . وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ أَخَذُوا طَرِيقًا وَسَطًا بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْإِعْتِرَالِ :

### الْصِّفَاتُ الْأَزَلِيَّةُ :

يَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ شَيْئًا مِنْ نَفْيِ الصِّفَاتِ الَّذِي أَخَذُوهُ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ . وَمَعَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ رَجَعُوا إِلَى قَوْلِ السَّلَفِ فِي إِبْتِنَاتِ الصِّفَاتِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَصَرُواهَا وَرَدُّوَهَا إِلَى سَبْعِ صِفَاتٍ أَزَلِيَّةٍ فَقَطْ ؛ وَهِيَ : الْقُدْرَةُ ، وَالْعِلْمُ ، وَالْحَيَاةُ ، وَالْإِرَادَةُ ، وَالسَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالْكَلَامُ . وَقَالُوا : إِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُشْتَقَّةَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ أَزَلِيَّةٌ ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُشْتَقَّةُ مِنْ صِفَاتٍ أَفْعَالِهِ كَالْخَالِقِ وَالرَّزَّاقِ وَالْمُعِزِّ وَالْمُذِلِّ فَغَيْرُ أَزَلِيَّةٍ .

قُلْتُ : وَغَابَ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَإِنْ خَصَرُوا الصِّفَاتِ فِي هَذِهِ السَّبْعِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَشْتَبَهَ عَلَى النَّاسِ الْأَمْرُ فَيَعْتَقِدُونَ قِدَمَ مُتَعَلِّقَاتِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، بِمَعْنَى أَنَّ فِعْلَ التَّخْلِيقِ يَفْتَضِي مَخْلُوقًا ، وَبِالتَّالِيِ نِسْبَةَ الْقِدَمِ إِلَى الْمَخْلُوقِ ، كَمَا تَوَرَّطَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ذَاتَهُ فِي الْقَوْلِ بِقِدَمِ الْعَالَمِ .

كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى :

قَالَ غَلَاةُ الْحَنَابِلَةِ : إِنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى أَزَلِيٌّ ، حَتَّى حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَدَّهَا

بعض الحنابلة قَدِيمَةٌ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ . والمُعْتَرِلة قَالُوا : إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَدِثٌ فِي مَجَلٍّ ، ولذلك فالقرآن حَدِثٌ . أمَّا الْأَشْعَرِيُّ فَقَدْ أَبْدَعَ - كما يقول الشَّهْرَشْتَانِي - قَوْلًا ثَالِثًا وَسَطًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَحَكَمَ بِأَنَّ مَا نَقَرُوهُ مِنَ الْقُرْآنِ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْمَجَازِ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ . أمَّا كَلَامُ اللَّهِ نَفْسُهُ فَقَدِيمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ . ولإثبات صِحَّةِ هَذَا الْمَوْقِفِ الَّذِي اتَّخَذَهُ الْأَشَاعِرَةُ جِيَالًا مَسْأَلَةً الْكَلَامِ رَفَضُوا تَعْرِيفَ الْمُعْتَرِلةِ لِلْكَلَامِ ، وَقَالُوا : إِنَّ حَقِيقَةَ الْكَلَامِ لَيْسَتْ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ ، بَلْ هِيَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ ؛ فَكَلَامُ اللَّهِ النَّفْسِيُّ قَدِيمٌ وَالْقُرْآنُ لَذَلِكَ قَدِيمٌ ، أمَّا الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ أَوْ الْقِرَاءَةُ الَّتِي هِيَ دَلَالَةٌ عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ وَالتِّي هِيَ فِعْلُ الْقَارِئِ - فَمَخْلُوقَةٌ .

### التَّشْبِيهُ وَالتَّجْسِيمُ :

كَانَ الْمَجْسَمَةُ يَتَمَسَّكُونَ بِآيَاتِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَيَأْخُذُونَهَا عَلَى الظَّاهِرِ ، عَلَى حِينِ كَانَ الْمُعْتَرِلةُ يَرْفُضُونَهَا عَلَى عِلَالَتِهَا وَيَعْمِدُونَ إِلَى تَأْوِيلِهَا . أمَّا الْأَشَاعِرَةُ فَقَدْ أَقْرَبُوا دَعَاةَ التَّجْسِيمِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالرُّؤْيَةِ السَّعِيدَةِ ، وَخَالَفُوهُمْ فِي بَاقِي مَسَائِلِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَتَأَوَّلُوا الْآيَاتِ الْوَارِدَةَ فِيهَا كَمَا يَتَأَوَّلُهَا الْمُعْتَرِلةُ ؛ فَقَالُوا فِي وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى : إِنَّهُ اللَّهُ ، وَفِي يَدِهِ : إِنَّهَا قُدْرَتُهُ ، وَفِي عَيْنِهِ تَعَالَى : إِنَّهَا رُؤْيَتُهُ لِلْأَشْيَاءِ . وَمَتَعُوا أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِالِاسْتِقْرَارِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَنَزْهُوهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى جِسْمٍ إِلَّا جِسْمٌ ، وَلَا يَجُلُ فِيهِ إِلَّا عَرَضٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا عَرَضٍ . وَتَأَوَّلَ الْبُغْدَادِيُّ كَلِمَةَ « الْعَرْشِ » فِي الْآيَةِ : ﴿ الْعَرْشِ ﴾ [طه: ٥] ، عَلَى أَنَّهَا « الْمُلْكُ » فَكَانَهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْمُلْكَ لَمْ يَسْتَوِ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ . وَنَفَى الْأَشَاعِرَةُ الْجِهَةَ أَيْضًا ، فَإِذَا اخْتَصَصْنَا اللَّهَ فَوْقَ بَجْهَةٍ فَلَأَنَّهَا أَشْرَفُ الْجِهَاتِ ، وَلَيْسَ لِأَنَّهُ

تَعَالَى حَقِيقَةً فَوْقَ ، وَإِذَا رَفَعْنَا أَيْدِيَنَا إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ ، فَذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي الْاِخْتِيَارِ لِلَّهِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ .

الكُتُبُ :

غُلَاةُ الْحَنَابِلَةِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، وَالْعِبَادُ لَا صُنْعَ لَهُمْ فِي أَفْعَالِهِمْ وَلَا تَقْدِيرَ . وَالْمُعْتَزِّلَةُ كَانُوا يَزَوْنَ أَنَّ الْعِبَادَ هُمُ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ أَفْعَالَهُمْ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا صُنْعَ لَهُ فِي أَفْعَالِ عِبَادِهِ وَلَا تَقْدِيرَ ؛ فَلَمَّا قَامَ الْأَشَاعِرَةُ سَلَكُوا بَيْنَ ذَيْنِكَ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ طَرِيقًا وَسَطًا أَيْضًا ؛ فَاغْتَرَضُوا عَلَى الْحَنَابِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ إِنْكَارُ ضَرُورَةِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْحَرَكَةِ الصَّرُورِيَّةِ - الرَّغْدَةِ - وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ ، وَاغْتَرَضُوا عَلَى الْمُعْتَزِّلَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ نَسَبُوا الْخَلْقَ إِلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ مَا يَخْلُقُهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ . فَالْقَوْلُ بِالْجَبْرِ - عَلَى رَأْيِ الْأَشَاعِرَةِ - مُحَالٌ بَاطِلٌ ، وَنِسْبَةُ الْخَلْقِ إِلَى الْعِبَادِ اقْتِحَامٌ هَائِلٌ .

### جُذُورُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ

تمهيد :

لَمَّا غَاصَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَذْهَبِ الْاِغْتِرَالِيِّ وَسَبَّرَ مَسَائِلَهُ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَكَانَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ الْمُخْلِصِ النَّيَّةَ لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَنْجَرِفُ وَرَاءَ التَّقْلِيدِ وَلَوْ كَانَ الَّذِي يُقْلَدُهُ هُوَ إِمَامُ الْعُلَمَاءِ جَمِيعًا ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُعْمَلَ فِكْرُهُ وَيَنْظَرُ فِي الْفِكْرِ الَّذِي يَسْبَّاهُ وَيُدَافِعُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَلَا غَيْبَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَظُنَّ الْحَقَّ فِي قَوْلٍ ثُمَّ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ بِالذَّلِيلِ الْقَوِيمِ اِعْوِجَاجُ أَمْرِهِ تَرَاوَعَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَنْكَشِفُ لَهُ ، بَلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى صَفَاءِ جَوْهَرِهِ وَهَمِّيَّتِهِ الْعَالِيَةِ وَاخْتِلَاصِهِ الْعَمِيقِ - قُلْنَا : لَمَّا جَعَلَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ يَنْظُرُ فِي مَسَائِلِ الْمُعْتَزِّلَةِ مَسْأَلَةَ مَسْأَلَةٍ ، بَانَ لَهُ خَطَاؤُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا ؛ فَجَعَلَ يُنَاقِشُ مَشَايِخَهُمْ

مرّة تَلَوُ الأُخْرَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَا هُوَ الْحَقُّ ، وَكَانَ يَتَقَصَّدُ الْإِغْتِرَاضَ عَلَيْهِمْ وَتَوْجِيهَ  
الْإِيزَادَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهِمْ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، ثُمَّ مَعَ تَكَاثُرِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَهُ -  
رَحِمَهُ اللَّهُ - غَلَطُهُمْ فِيهَا ، كَانَ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّ الْأُصُولَ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا  
مَذْهَبَهُمْ يَلْزَمُ إِعَادَةُ النَّظَرِ فِيهَا .

وَهَذَا أَنتَجَ عِنْدَهُ حَصِيلَةً مِنَ الْأَفْكَارِ وَالْمَعَانِي دَفَعَتْهُ لِكِي يَنْغَزِلَ بِنَفْسِهِ  
فَتَرَةً كَانَتْ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ كَافِيَةً لِلْوُصُولِ إِلَى مَنْهَجٍ عَقْلِيٍّ مُتَكَامِلٍ يُمَكِّنُ بِهِ  
الْوُصُولَ إِلَى الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ، وَإِلَى بِنَاءِ فَهْمٍ غَمِيqٍ مِنَ  
الْأَخْبَارِ وَالْثُصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْكَامِلَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ هَذَا الْفَهْمُ  
مُتَعَارِضًا مَعَ أَمْرٍ يُؤَيِّدُهُ الْعَقْلُ ، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَضَارُبٍ بَيْنَ ذَاتِ الثُّصُوصِ حَتَّى  
لَا يَكُونُ فِيهِ إِسْقَاطُهَا ، وَيَكُونُ مُنْسَجِمًا وَمُفَسَّرًا وَمَوْضَحًا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ  
لَأَقْوَالِ السَّلَفِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ مِنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ بِالصَّلَاحِ وَالتَّقْوَى .

ثُمَّ إِنَّهُ دَوَّنَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فِي كُتُبٍ ، هَذِهِ الْكُتُبُ هِيَ الَّتِي أَخْرَجَهَا إِلَى  
النَّاسِ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ إِلَيْهَا وَصَارَ يُنَاطِرُ الْمُخَالِفِينَ بِنَاءً عَلَى الْقَوَاعِدِ الَّتِي وَصَلَ  
إِلَيْهَا أَوْ اخْتَارَهَا . وَلَمَّا اسْتُهِرِثَ هَذِهِ الْأَقْوَالُ وَالْقَوَاعِدُ وَنَظَرَ فِيهَا عُلَمَاءُ  
الشَّرِيعَةِ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ ، وَرَأَوْهَا مُطَابِقَةً لِمَا يَفْهَمُونَهُ هُمْ وَمَا كَانَ قَدْ وَصَلَ  
إِلَيْهِمْ مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ  
الْمُشْرِفَةِ - اتَّفَقُوا بَعْدَ هَذَا النَّظَرِ وَالْاجْتِهَادِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ  
هُوَ الْمُمَثِّلُ الْحَقِيقِيُّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ طَرِيقَتَهُمْ وَرَدَّ  
عَلَى الْمُخَالِفِينَ .

وَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْعَرَضِ الْمُجْمَلِ ، أَنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَنْتَقِلْ مِنْ  
مَذْهَبِ الْإِغْتِرَاضِ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، كَمَا يَفْهَمُ الْكَثِيرُ مِنْ

غوامّ النَّاسِ، بل اللَّائِقُ بحالِ الإمام - كما وَرَدَ في سيرته من أخبار -  
والمُناسِبُ لِمَا جَرَتْ عليه أحوالُ بني آدمَ عَامَّةً هو التَّكاملُ التَّدرِيجيُّ الذي لا  
بُدَّ أن يَمُرَّ به كُلُّ إنسانٍ يُحاوِلُ الوُصولَ إلى المَذهَبِ الحقِّ، والمُعَاناةُ الثَّامَّةُ  
من التَّفكيرِ والمُناضلةِ للمُخالفين التي لا بُدَّ أن يَتعرَّضَ لها أي إنسان .

ولم يَتبدعِ الإمامُ الأشعريُّ مَذهَبَهُ ابتداءً، بل كان عَمَلُهُ - كما قلنا -  
عِبارةً عن شَرْحِ لأقوالِ أهلِ السُّنَّةِ وتدعيمِ لها .

أَقوالُ أَكابرِ العُلَماءِ في مَنهجِ الإمامِ الأشعريِّ :

قال القاضي عياض في ترجمته : « وصنّف لأهل السُّنَّةِ التَّصانيفَ ، وأقام  
الحُججَ على إثباتِ السُّنَّةِ ، وما نفاه أهلُ البدعِ من صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى ورؤيته  
وقَدَمَ كَلَامَهُ وقُدْرَتَهُ وأُمُورَ السَّمعِ الوَارِدَةَ من الصُّراطِ والميزانِ والشَّفاعةِ  
والحوُضِ وفننَةِ القبرِ مما نَفَتْ المُعْتَزِلَةُ ، وغيرِ ذلك من مَذاهِبِ أهلِ السُّنَّةِ  
والحديثِ ، فأقام الحُججَ الواضحةَ عليها من اليَكْتَابِ والسُّنَّةِ والدَّلَائِلِ  
الواضحةِ العَقْلِيَّةِ ، ودَفَعَ شُبُهَةَ المُبتدِعةِ وَمَن بعدهم من المُلْحِدةِ والرَّافِضةِ .

وصنّف في ذلك التَّصانيفَ المَبسُوطَةَ التي نفع اللهُ بها الأُمَّةَ ، ونَاطَرَ  
المُعْتَزِلَةَ ، وكان يَقْصِدُهُم بِنَفْسِهِ للمُنَاطَرَةِ ، وكُلَّم في ذلك ، فقليلُ له : كيف  
تُخَالِطُ أهلَ البدعِ وقد أُمِرْتَ بهجِرَهُمْ ؟ وكان أمرُهُم في ذلك الوقتِ شائِعاً  
وكليمتُهُم غالبَةً . فقال : هُمُ أهلُ الرِّياسَةِ ، وفيهم الوالي والقاضي ، فهُم  
لِرِياسَتِهِمْ لا يَنْزِلُونَ إلَيَّ ، فإن لم نَسِرْ إليهِم فكيف يَظْهَرُ الحقُّ ويُعْلَمُ أنَّ لأهلَهُ  
ناصِرًا بالحُجَّةِ . فلَمَّا كَثُرَتْ تَواليفُهُ وانْتَفَعَ بقوله ، وظَهَرَ لأهلِ الحديثِ  
والفقه ذُبُّهُ عن السُّنَنِ والدينِ - تعلقَ بِكِتَابِهِ أهلُ السُّنَّةِ وأخذوا عنه ودرَّسُوا عليه  
وتَفَقَّهُوا في طَرِيقِهِ ، وكَثُرَ طَلَبَتُهُ وأتباعُهُ لتَعْلَمُ تلكَ الطَّرِيقَ في الذَّبِّ عن

السُّنَّةِ ، وبسط الحُجَج والأدلة في نَصْر المِلَّة ، فَسَمُّوا باسمه ، وتَلَّاهم أَتْبَاعُهُمْ وَطَلَبْتُهُمْ فَعَرَفُوا بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُعْرِفُونَ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْمُشَيْتَةِ ؛ سِمَةِ عَرَفْتُهُمْ بِهَا الْمُعْتَزَلَةُ ؛ إِذْ أَثْبَتُوا مِنَ السُّنَّةِ وَالشَّرْعِ مَا نَفَوْهُ .

فَبِهَذِهِ السِّمَةِ أَوَّلًا كَانَ يُعْرَفُ أَئِمَّةُ الذَّبِّ عَنِ السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَالْمُحَاسِبِيِّ وَابْنِ كُلاَّبٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَكِّيِّ وَ الْكَرَاسِيِّ ، إِلَى أَنْ جَاءَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَشْهَرُ نَفْسِهِ فَتَنَسَّبَ طَلَبْتُهُ وَالتَّمَقُّقُ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ بِنَسَبِهِ ، كَمَا نُسِبَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ إِلَى نَسَبِهِ ، وَأَصْحَابُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِلَى أَسْمَاءِ أَئِمَّتِهِمُ الَّذِينَ دَرَسُوا كُتُبَهُمْ وَتَفَقَّهُوا بِطُرُقِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَهُمْ لَمْ يُحَدِّثُوا فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا ، فَكَذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ ؛ فَأَهْلُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ بِحُجَجِهِ يَخْتَلِجُونَ وَعَلَى مِنْهَا جِهَ يَذْهَبُونَ ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ ، وَأَثْنُوا عَلَى مَذْهَبِهِ وَطَرِيقِهِ ؛ مِنْهُمْ :

الإمام تاج الدِّين الشُّبْكِيُّ ، قَالَ : « اَعْلَمْ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ لَمْ يُبْدِعْ رَأْيًا ، وَلَمْ يُنْشِئْ مَذْهَبًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَرَّرٌ لِمَذَاهِبِ السَّلَفِ ، مُنَاضِلٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَالْإِتِّسَابُ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ عَقَدَ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ نِطَاقًا وَتَمَسَّكَ بِهِ ، وَأَقَامَ الْحُجَجَ وَالْبَرَاهِينَ عَلَيْهِ » .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « قَالَ الْمَایُورِقِيُّ : وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الْحَسَنِ أَوَّلَ مُتَكَلِّمٍ بِلِسَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، إِنَّمَا جَرَى عَلَى سَنَنِ غَيْرِهِ ، وَعَلَى نُصْرَةِ مَذْهَبٍ مَعْرُوفٍ ، فَزَادَ الْمَذْهَبَ حُجَّةً وَبَيَانًا ، وَلَمْ يَبْدِعْ مَقَالَةً اخْتَرَعَهَا وَلَا مَذْهَبًا انْفَرَدَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ نُسِبَ إِلَى مَالِكٍ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ مَالِكِيٌّ ، وَمَالِكٌ إِنَّمَا جَرَى عَلَى سَنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ وَكَانَ كَثِيرَ الْإِتِّبَاعِ لَهُمْ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا زَادَ الْمَذْهَبَ بَيَانًا وَبَسْطًا غُزِيَ إِلَيْهِ ، كَذَلِكَ أَبُو



الحسن الأشعري، لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتواليفه في نصريته.

وقال البيهقي: «إلى أن بلغت التوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فلم يحدث في دين الله حدثاً، ولم تأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأن ما قالوا وجاء به الشرع في الأصول صحيح في العقول، بخلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه وثبوته ما لم يدل عليه أهل السنة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمين ومن نحا نحوهما من أهل الحجاز وغيرها من سائر البلاد، وكأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري إمامي أهل الآثار... إلى أن قال: وصار رأساً في العلم من أهل السنة في قديم الدهر وحديثه، وبذلك وعد سيدنا المصطفى ﷺ فيما روى عنه أبو هريرة أنه قال: «يَعْتُ الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها». ثم ساق حديث الأشعريين الذي أشار إليه أيضاً القاضي عياض، وهو أن رسول الله ﷺ قال: «يَقْدُمُ قَوْمٌ هُمْ أَرْقُ أَفْئِدَةً مِنْكُمْ». فقدم الأشعريون فيهم أبو موسى.

ثم قال البيهقي: «وحين كثرت المبتدعة في هذه الأمة، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة، وأنكروا ما ورد أنه من صفات الله تعالى نحو الحياة والقدرة والعلم والمشيئة والسمع والبصر والكلام والبقاء، وجحدوا ما دل عليه من المغرَج وعذاب القبر والميزان، وأن أهل الإيمان يخرجون من النيران، وما

لنبيِّنا ﷺ من الخَوْضِ والشَّفَاعَةِ ، وما لأهل الجنة من الرؤْيَةِ ، وأنَّ الخُلَفَاءَ الأربعةَ كانوا مُحَقِّقِينَ فيما قَامُوا به من الولاية ، وزعموا أنَّ شَيْئًا من ذلك لا يَسْتَقِيمُ ولا يَصِحُّ على العقلِ والرَّأيِ ؛ أَخْرَجَ اللهُ من نَسْلِ أَبِي موسى الأَشْعَرِيِّ ﷺ إمامًا ؛ قام بِنُصرة دين الله ، وجَاهَدَ بِلِسَانِهِ وَبَيَانِهِ مَنْ صَدَّ عن سَبِيلِ اللهِ ، وزاد في التَّبَيُّنِ لأهل اليقين أنَّ ما جاء به الْكِتَابُ والسُّنَّةُ وما كان عليه سَلَفُ هذه الأُمَّة مُسْتَقِيمٌ على الْعُقُولِ الصَّحِيحَةِ .

قال الإمام الشُّبْكِيُّ عن كتاب البيهقي الذي نقلنا منه بعضًا : « وقد تَضَمَّنَ هذا الْكِتَابُ - وقَائِلُهُ مَنْ عِلِمَتْ من الحفظ والذِّين والوَزَعِ والاطِّلاعِ والمعرفة والثِّقَةِ والأمانة والتَّبَيُّتِ - أنَّ الصَّحَابَةَ ومن تبعهم بإحسانٍ من عُلَمَاءِ الأُمَّةِ فُقَهَائِهَا ومُحَدِّثِهَا على عَقِيدَةِ الأَشْعَرِيِّ ، بل الأَشْعَرِيُّ على عَقِيدَتِهِمْ ؛ قام ونَاضَلَ عنها وحَمَى حُوزَتَهَا من أن تَنَالَهَا أيدي المُبْطِلِينَ وتَخْرِيفُ الغَالِبِينَ » .

عَقِيدَةُ الإمام الأَشْعَرِيِّ فِي ذَاتِ اللهِ عز وجل وَصِفَاتِهِ :

تَنْزِيهِ اللهِ تَعَالَى :

الله تَعَالَى لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ فِي زَمَانٍ ، كما قال ابن تَيْمِيَّةَ والبراغِمَاتِيَّةُ ، وزاد ابن تَيْمِيَّةَ عَلَيْهِمُ أَنْ المَخْلُوقَاتِ لم تزل موجودةً ، ولم يُوجَدْ اللهُ تَعَالَى قَطَّ في زَمَانٍ إِلَّا ومعه مَخْلُوقٌ من مَخْلُوقَاتِهِ ، وهذه الفِكْرَةُ هي المُسَمَّاةُ بِالْقِدَمِ النَّوْعِيِّ لِلْعَالَمِ ، وهي فِكْرَةُ باطِلَةٌ ، فالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا حَادِثَةٌ لَهَا أَوَّلٌ ، والله تَعَالَى لا أَوَّلَ لَهُ ، كما ذكرنا .

وحاصِلُ المعنى أَنَّهُ يَجِبُ على المُكَلَّفِ اغْتِنَاقُ أَنَّ الله تَعَالَى قَدِيمٌ لم يُسَبِّقْ بَعْدَمَ نَفْسِهِ ولا بغيرِهِ ، والمراد بالقِدَمِ هنا القِدَمُ الذَّاتِيُّ ؛ لِأَنَّهُ الْمُخْتَصُّ به تَعَالَى لِرُجُوعِهِ إلى وُجُوبِ الوجودِ ، فهو صِفَةُ نَفْسِيَّةٌ ، وأَمَّا القِدَمُ الزَّمَانِيُّ المُشَارُ إليه

فليس بمراد ، فهو عبارة عن مُرُورِ الأَزْمِنَةِ على الشيء مع بقاءه ، وهو مُحالٌ على الله تعالى ؛ لأنَّ الله يَتَقَدَّسُ عن الزَّمانِ كما يَتَقَدَّسُ عن المكانِ .

أقوال الصَّحابةِ والتَّابعينَ والأئمَّةِ التي تَدُلُّ على التَّزْيِيهِ :

سَأَعْرِضُ - فيما يلي - مجموعةً من التَّقْوِيلِ عن كبارِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ، والتي تَدُلُّ على تَزْيِيهِ الله تعالى عن المكانِ والجهَّةِ .

قال الصَّحابيُّ الجليلُ والخليفةُ الرَّاشِدُ سيدنا عليٌّ عليه السلام المتوفَّى ٤٠ هـ ما نصُّه : « كان الله ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان » ، أي : بلا مكان . وقال أيضًا : « إنَّ الله تعالى خَلَقَ العَرْشَ إظهارًا لِقُدْرَتِهِ لا مكانًا لذاته » . وقال أيضًا : « مَنْ زَعَمَ أَنَّ إلهنا مَخْدُودٌ فقد جهَلَ الخالِقَ المَعْبُودَ » . المَخْدُودُ : ما له حُجْمٌ ، صَغِيرًا كان أو كَبِيرًا .

وقال التَّابعيُّ الجليلُ الإمامُ عليُّ زين العابدين بن الحسين بن عليٍّ عليه السلام المتوفَّى ٩٤ هـ ما نصُّه : « أنت الله الذي لا يَخْوَيكَ مكانٌ » . وقال أيضًا : « أنت الله الذي لا تُحَدُّ فتكون مَخْدُودًا » .

وقال الإمامُ جعفرُ الصَّادِقُ بن محمد الباقر بن عليِّ زين العابدين بن الحسين - رضوان الله عليهم - المتوفَّى ١٤٨ هـ ما نصُّه : « مَنْ زَعَمَ أَنَّ الله في شيء ، أو من شيء ، أو على شيء ؛ فقد أَشْرَكَ ؛ إذ لو كان على شيء لكان مَخْمُولًا ، ولو كان في شيء لكان مَحْضُورًا ، ولو كان من شيء لكان مُخَدَّنًا - أي : مَخْلُوقًا » .

قال الإمامُ المُجْتَهِدُ أبو حنيفةُ الثَّعْمَانُ بن ثابت عليه السلام المتوفَّى ١٥٠ هـ أحدُ مشاهيرِ عُلَماءِ السُّلَفِ وإمامُ المذهبِ الحَنَفِيِّ - ما نصُّه : « والله تعالى

يُرى في الآخرة، ويَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وَهُمْ فِي الْجَنَّةِ بِأَعْيُنٍ رُؤُوسِهِمْ بِلَا تَشْبِيهِ وَلَا كَمِّيَّةٍ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ». وقال أيضًا في كتابه «الوصيَّة»: «ولِقَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ وَلَا جِهَةٍ - حَقٌّ». وقال أيضًا: «قلت: أَرَأَيْتَ لَوْ قِيلَ: أَيْنَ اللَّهُ تَعَالَى؟ فَقَالَ - أَيُّ أَبُو حَنِيفَةَ -: يُقَالُ لَهُ: كَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا مَكَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يَكُنْ أَيْنَ وَلَا خَلْقٌ وَلَا شَيْءٌ، وَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ».

وقال أيضًا: «وَنُقَرَّرُ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَاسْتِقْرَارٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ خَافِظُ الْعَرْشِ وَغَيْرِ الْعَرْشِ مِنْ غَيْرِ اِحْتِيَاجٍ، فَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا لِمَا قَدَّرَ عَلَى إِيجَادِ الْعَالَمِ وَتَدْيِيرِهِ كَالْمَخْلُوقِينَ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْجُلُوسِ وَالْقَرَارِ فَقَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ أَيْنَ كَانَ اللَّهُ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوفًا كَبِيرًا».

وقال الإمام الْمُجْتَهِدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله إمامُ المذهب الشَّافِعِيِّ المتوفى ٢٠٤ هـ ما نصُّه: «إِنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ، فَخَلَقَ الْمَكَانَ وَهُوَ عَلَى صِفَةِ الْأَزَلِيَّةِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْمَكَانَ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ فِي ذَاتِهِ وَلَا التَّبْدِيلُ فِي صِفَاتِهِ».

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ الْجَلِيلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ المتوفى ٢٤١ هـ رحمته الله إمامُ المذهبِ الْحَنْبَلِيِّ وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - فَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُنْزَهَرِينَ لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الْجِهَةِ وَالْجِسْمِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ مَا نصُّه: «وَمَا اسْتَشْهَرَ بَيْنَ جَهْلَةِ الْمَشْهُورِينَ إِلَى هَذَا الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَنَّهُ قَائِلٌ بِشَيْءٍ مِنَ الْجِهَةِ أَوْ نَحْوِهَا - فَكَذِبَتْ وَبُهْتَانٌ وَافْتِرَاءٌ عَلَيْهِ».

قال البيهقي في مناقب أحمد: وأثبتنا الحاكيم قال: حدثنا أبو عمرو بن السَّمَاك، قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: سمعتُ عمي أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - يقول: «احتجوا عليَّ يومئذ - يعني يوم نُوظَر في دار أمير المؤمنين - فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ».

قال البيهقي: «هذا إسنادٌ صحيح لا غبار عليه»، ثم قال: وفيه دليلٌ على أنه كان لا يُعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب، والتزويل الذي وردت به السنة انتقالاتاً من مكانٍ إلى مكانٍ كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يُجزَّ عليه المجيء والإثبات؛ فأجابهم أبو عبد الله إنما يجيء ثواب قراءته التي يُريد إظهارها يومئذ، فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يَهْتَدِي إليه إلا الخدائق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه».

وفي هذا الحديث ثلاثة تأويلات هي: تأويل مجيء سورة البقرة يوم القيامة في الحديث الصحيح، وكذلك تأويل مجيء سورة تبارك، بالإضافة إلى تأويل آية: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾.

وهذا الخبر عن الإمام أحمد قد نقله الخلأل بسنده في كتاب «السنة»، وابن كثير أيضاً في «البداية والنهاية» (١٠: ٣٢٧) من غير انتقاد على الرواية، كما نقل ابن حزم في «الفصل» تأويل الإمام أحمد آية ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾. وقال حجة الإسلام الغزالي: «سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يبعدون

يَقُولُونَ : إِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - صَرَّحَ بِتَأْوِيلِ ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ فَقَطَ :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ ﷺ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » .

وَالثَّانِي : قَوْلُهُ ﷺ : « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ يَتَنَزَّلُ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُهُ ﷺ : « إِنِّي لَا أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ نَاجِيَةِ الْيَمَنِ » .

وَحَضَرَهُمْ تَأْوِيلَاتُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ التَّصَوُّصِ الثَّلَاثَةِ ، هُوَ مِنْ جِهَةٍ مَا بَلَغَهُمْ فَقَطَ . وَيَتَضَخُّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَغَيْرِهَا صِحَّةُ وَضْفِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْزَهَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» : « وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ الْمِثْمُونِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ أَجَابَ الْجَهْمِيَّةَ حِينَ اخْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَذِّلُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] قَالَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَنْزِيلُهُ إِلَيْنَا هُوَ الْمُخَذَّلُ ، لَا الذِّكْرُ نَفْسُهُ هُوَ الْمُخَذَّلُ . وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرًا آخَرَ غَيْرَ الْقُرْآنِ » .

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ الثُّبَلَاءِ» : « قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمِثْمُونِيُّ : قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - أَيِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - : ذَهَبْتُ إِلَى خَلْفِ الْبَزَّارِ أَعْظَمُهُ ، بَلَّغَنِي أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ عَنِ الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا أَعْظَمَ ... » ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَدَّثَ بِهَذَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - يُرِيدُ زَمَنَ الْمِخْنَةِ - قَالَ الذَّهَبِيُّ : « مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ أَعْظَمَ مِنْ آيَةِ الْكُرْسِيِّ » ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا أوردُوا عَلَيْهِ هَذَا يَوْمَ الْمِخْنَةِ : إِنَّ الْخَلْقَ وَاقِعٌ ههنا عَلَى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، لَا عَلَى الْقُرْآنِ » .

وكان الإمام أحمد يقول في عَقِيدَتِهِ : « والله تَعَالَى لم يَلْحَقْهُ تَغْيِيرٌ ولا تَبَدُّلٌ ، ولا يَلْحَقْهُ الحُدُودُ قبل خَلْقِ العَرْشِ ولا بعد خَلْقِ العَرْشِ » .

وقد أنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم ، وقال : إِنَّ الأَسْمَاءَ مأخُودَةٌ بالشَّرِيعَةِ واللُّغَةِ ، وأَهْلُ اللُّغَةِ وَضَعُوا هَذَا الاسْمَ على كُلِّ ذِي طُولٍ وعَرْضٍ وَسُمْكٍ وتركيبٍ وَصُورَةٍ وتَأْلِيفٍ ، والله تَعَالَى خَارِجٌ عن ذَلِكَ كُلِّهِ فلم يَجْزُ أَنْ يُسَمَّى جِسْمًا ؛ لخروجه عن معنى الجِسْمِيَّةِ ، ولم يَجِئْ في الشَّرِيعَةِ ذَلِكَ فَبَطَلَ .

وكذا كان على هذا الْمُعْتَقِدِ شَيْخُ المُحَدِّثِينَ الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاريُّ صاحب « الصَّحِيح » المتوفى ٢٥٦ هـ ، فقد فَهِمَ شَرَاخُ صَحِيحِهِ أَنَّ البُخَارِيَّ كان يُنْزِعُهُ اللهُ عن المَكَانِ والجِهَةِ .

وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطَّحَاوِيُّ الحَنْفِيُّ المتوفى ٣٢١ هـ في رسالته « العَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ » ما نصُّهُ : « وَتَعَالَى - أي الله - عن الحُدُودِ والغَايَاتِ والأَرْكَانِ والأَعْضَاءِ والأَدَوَاتِ ، لا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السُّتُ كَسَائِرِ المُبْتَدِعَاتِ » .

وقال الحافظ مُحَمَّدُ بن حَبَّانَ المتوفى ٣٥٤ هـ صاحب الصَّحِيح المشهور بصحيح ابن حَبَّانَ - ما نصُّهُ : « الحمدُ لله الذي ليس له حَدٌّ مَحْدُودٌ فيُخْتَوَى ، ولا له أَجَلٌ مَعْدُودٌ فيُفْنَى ، ولا يُحِيطُ به بِجَوَامِعِ المَكَانِ ، ولا يَشْتَمِلُ عليه تَوَاتُرُ الزَّمَانِ » . وقال أيضًا ما نصُّهُ : « كان الله ولا زَمَانٌ ولا مَكَانٌ » . وقال أيضًا : « كذلك يَنْزِلُ - يعني الله - بلا آلَةٍ ولا تَحَرُّكِ ولا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ » .

وقال أيضًا : « والله جَلٌّ وعَلا يَتَكَلَّمُ كَمَا شَاءَ بِلا آلَةٍ ، كذلك يَنْزِلُ بِلا آلَةٍ

وَلَا تَحْرُكُ وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُقَالَ : اللَّهُ يُعْصِرُ كَبَصَرِنَا بِالْأَشْفَارِ وَالْحَدَقِ وَالْبَيَاضِ ، بَلْ يُعْصِرُ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا آلَةٍ ، وَيَسْمَعُ بِلَا أذُنَيْنِ وَصِمَاحَيْنِ وَالتَّوَاءِ وَغَضَارِيفَ فِيهَا ، بَلْ يَسْمَعُ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا آلَةٍ ، وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا آلَةٍ ، أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ كَمَا يُكَيِّفُ نُزُولَهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ .

وَقَالَ أَيْضًا تَغْلِيْقًا عَلَى حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « ثُمَّ يُلْقَى فِي النَّارِ فَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ جَلًّا وَعَلَا - قَدَمَهُ فِيهَا ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ . »

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ : « هَذَا الْخَبَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أُطْلِقَتْ بِتَمَثِيلِ الْمَجَاوِزَةِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْأُمَمِ وَالْأَمْكِنَةِ الَّتِي عُصِيَ اللَّهُ عَلَيْهَا ، فَلَا تَزَالُ تَسْتَزِيدُ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ جَلًّا وَعَلَا مَوْضِعًا مِنَ الْكُفَّارِ وَالْأَمْكِنَةِ فِي النَّارِ فَتَمْتَلِئُ فَتَقُولُ : قَطْ قَطْ ؛ تُرِيدُ حَسْبِي حَسْبِي ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ فِي لُغَتِهَا اسْمَ الْقَدَمِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا : « لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ » ، ثُمَّ رَبَّهُمْ يُرِيدُ مَوْضِعَ صِدْقٍ ، لَا أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنْ مِثْلِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : قَوْلُهُ ﷺ : « إِلَّا كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ » : هَذِهِ أَخْبَارٌ أُطْلِقَتْ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ثَوْبُهُمْ مِنْ لَمْ يُحْكِمَ صِنَاعَةَ الْعِلْمِ أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ مُشَبَّهَةٌ ، عَائِدٌ بِاللَّهِ أَنْ يَخْطِرَ ذَلِكَ بِيَالِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، وَلَكِنْ أُطْلِقَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ بِالْفَظِ التَّمَثِيلِ لِصِفَاتِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَعَارَفُهُ النَّاسُ فِيَمَا بَيْنَهُمْ ، دُونَ تَكْيِيفِ صِفَاتِ اللَّهِ - جَلَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ - بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ، أَوْ يُكَيِّفَ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : « اللَّهُ أَجَلُّ وَأَعْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ



صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ؛ إِذْ لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ مِنْ أَلْفَاظِ  
التَّعَارُفِ عَلَى حَسَبِ مَا يَعَارَفُهُ النَّاسُ مِمَّا يَتَنَّهُم ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِي  
نَفْسِهِ بِنُطْقٍ أَوْ عَمَلٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي مَلَكُوتِهِ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ  
تَفَضُّلاً وَجُوداً ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ فِي مَلَأٍ مِنْ عِبَادِهِ ، ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي مَلَأٍ كَتَبَهُ  
الْمُقَرَّبِينَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ وَقَبُولٍ مَا أَتَى عَبْدُهُ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى الْبَارِئِ  
جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ ، كَانَ وَجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ الرَّبِّ مِنْهُ  
لَهُ أَقْرَبَ بِذِرَاعٍ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ ذِرَاعٍ مِنَ الطَّاعَاتِ  
كَانَتْ الْمَغْفِرَةُ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِبِتَاعٍ ، وَمَنْ أَتَى فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالشَّرْعَةِ  
كَالْمَشِيِّ أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ ، وَوُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالشَّرْعَةِ  
كَالْهَرُولَةِ ، وَاللَّهُ أَغْلَى وَأَجْلُّ .

وقال الشيخ أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي المتوفى ٣٨٨ هـ صاحب  
«مقالم السنن» ما نصه : « وليس معنى قول المسلمين : إن الله على العرش ، هو  
أنه تعالى مُماسٌّ له أو مُتمكِّنٌ فيه أو مُتَحَيِّزٌ في جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، لكنه بائِنٌ مِنْ  
جميع خلقه ، وإنما هو خبرٌ جاء به التَّوْقِيفُ فَقُلْنَا بِهِ وَنَفَيْتَنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ؛ إِذْ :  
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وقال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبد الله الحسين بن  
محمد الدامغاني : « وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه :  
تَمَسَّكُوا بِهَذَا الرَّجُلِ - أي بالباقلاني - فليس للشُّنَّةِ عَنْهُ غِنَى أَبَداً » . قال :  
« وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي - رحمه الله - وهو عبد الواحد  
ابن أبي الحسن بن عبد العزيز بن الحارث - يقول : اجتمع رأسي ورأس  
القاضي أبي بكر محمد بن الطَّيِّب - يعني الباقلاني - على مَحَدَةٍ وَاحِدَةٍ سَبْعَ  
سِنِينَ . قال الشيخ أبو عبد الله : وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يَوْمَ وفاته

القراء حافياً مع إخوته وأصحابه، وأَمَرَ أَنْ يُنَادَى بَيْنَ يَدَيْ جَنَازَتِهِ : « هذا نَاصِرُ السُّنَّةِ والدِّينِ ، هذا إمامُ المسلمين ، هذا الذي كان يَدُبُّ عن الشَّرِيعَةِ أَلْسِنَةَ الْمُخَالِفِينَ ، هذا الذي صَنَّفَ سَبْعِينَ أَلْفَ ورقة رَدًّا عَلَى الْمُلْحِدِينَ » .  
وقَعِدَ للقرءاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يَتَرَخْ ، وكان يزورُ تَرْبَتَهُ كُلَّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ فِي الدَّارِ .

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي المتوفى ٤٥٨ هـ ما نصه : « والذي رُوي في آخرِ هذا الحديث إشارة إلى نفْيِ المكانِ عن الله تَعَالَى ، وَأَنَّ العَبْدَ أَيْنَمَا كان فهو في القُرْبِ والبُعْدِ من الله تَعَالَى سَوَاءً ، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ فَيَصِحُّ إدراكُهُ بِالْأَدِلَّةِ ، الباطِنُ فلا يَصِحُّ إدراكُهُ بالكَوْنِ في مكانٍ . واستدلَّ بعضُ أصحابنا في نفْيِ المكانِ عنه بقول النبي ﷺ : « أنت الظَّاهِرُ فليس فوقك شيءٌ ، وأنت الباطِنُ فليس دونك شيءٌ » ، وإذا لم يَكُنْ فوقه شيءٌ ولا دونه شيءٌ لم يَكُنْ في مكانٍ » .

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخُ الحَنَابِلَةِ في زمانِهِ المتوفى ٥١٣ هـ ما نصه : « تَعَالَى الله أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ تَشْغُلُ الْأَمْكَنةَ ، هذا عَيْنُ التَّجَسُّمِ ، وليس الحقُّ بذِي أجزاءٍ وأبعادٍ يُعالِجُ بها » .

وقال القاضي الشَّيْخُ أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد قاضي الجماعة بِقُرْطُبَةٍ ، المعروفُ بابنِ رُشد الجَدُّ المالكي المتوفى ٥٢٠ هـ ما نصه : « ليس الله في مكانٍ ، فقد كان قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ المَكانُ » . ذكره ابنُ الحَاج المالكي في كتابه « المدخل » .

وقد سار على هذا التَّهَجُّجِ مِنْ بَعْدِهِمْ جَمْعٌ غَفِيرٌ من كِبَارِ عُلَمَاءِ المسلمين ؛  
منهم :

الحافظ المَوْرُخُ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشَّهير بابن

عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١هـ، الإمام الحافظ المفسر عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي المتوفى ٥٩٧هـ، الشيخ أبو منصور - فخر الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن عساكر المتوفى ٦٢٠هـ، الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي المتوفى ٦٤٦هـ، الشيخ العز بن عبد السلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء المتوفى ٦٦٠هـ، الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري المتوفى ٦٧٦هـ، العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القرافي المالكي المصري المتوفى ٦٨٤هـ، الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري المتوفى ٨٥٢هـ، الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ، والشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري المتوفى ٩٢٦هـ... وغيرهم كثير.

علم الله تعالى :

ومعنى العلم يكاد يكون ضرورياً بدهياً، وقال العلماء في وصفها لتقريب معناها : إنها صفة تنكشف بها الأمور انكشافاً تاماً. وأشاروا بقولهم : « إنها صفة » إلى أننا لا نعلم من حقيقتها إلا أنها صفة، وأما لوازمها فتعلم أنها تنكشف بها سائر الأمور لله تعالى، ولا فرق بين الموجودات والمعدومات في هذا الانكشاف، ولا فرق بين الواجبات والممكنات والمستحيلات؛ فكلها في الانكشاف أمام علم الله في مرتبة واحدة.

الاستواء على العرش :

تكلم كبار الأئمة يبينون موقفهم في فهم هذه الآية - أي آية الاستواء - فقال الإمام أبو حنيفة لما سئل عن الاستواء : من قال : لا أعرف الله في

السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ كَفَرَ؛ لَأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوهِمُ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا كَفَرَ.

وقال الإمام الشافعي: استوى بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض في ذلك كُلِّ الإمساك. وقال الإمام أحمد: استوى كما أُخبر لا كما يخطر للبشر.

وأما الإمام مالك فقد جاءه أحدُهم وقال له: يا أبا عبد الله، «الرحمن على العرش استوى»، كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

قوله: «الاستواء معلوم»، أي معلوم ذكر الاستواء في القرآن الكريم، ومعلوم نسبته أي نسبة الاستواء إلى الله تعالى، وأما قوله: «والكيف مجهول»، فمعناه أن نسبة الاستواء بكيفية معينة مجهولة لا نعرفها لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام أحد من العلماء المُعتبرين، أي إنَّ أصل نسبة الكيف غير معلومة بل هي مجهولة مُنكرة، وما كان كذلك فهو مردود؛ ولذلك قال بعد ذلك: «والإيمان به»، أي الاستواء المعلوم - واجب، أي الإيمان بمجرّد الاستواء المعلوم واجب، أي الإيمان بمجرّد الاستواء - كما ذكر في القرآن - واجب، وأما السؤال عنه ب: كيف فهو بدعة، ومعنى «بدعة» كما هو مُقرّر أي مُبتدع مُخترع لم يكن معروفًا من قبل؛ لأنَّ مُجرّد نسبة الكيف إليه تعالى فيها تعجيب وتشيبة كما مضى، وما كان بدعة فهو مردود.

كلام الله تعالى:

وأهل السنة في قولهم بأنَّ الكلام ثابت لله تعالى على سبيل أنَّه صفة له

تَعَالَى - اعْتَمَدُوا عَلَى قَوَاعِدَ مُسْتَمَدَّةٍ مِنَ اللُّغَةِ، وَتَوَزَّعُوا فِيهَا، وَلَا مَجَالَ لِتَفْصِيلِ ذَلِكَ هُنَا، وَعَصَّدُوا هَذِهِ الْقَوَاعِدَ اللُّغَوِيَّةَ بِأُمُورٍ عُزْفِيَّةٍ اسْتُبْهِرَتْ بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ اللُّغَةِ، كَمَا أَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا، وَأَعْلَنُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ الْكَلَامِ، وَقَالُوا: إِنَّهَا إِحْدَى صِفَاتِ الْبَارِئِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَزَّهَهُ تَعَالَى فِي صِفَتِهِ هَذِهِ عَنْ سِمَاتِ النَّقْصِ كَقِيَامِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى؛ كَالصُّوَرِ وَالْحَرْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي وَصْفِ هَذِهِ الصِّفَةِ تَقْرِينًا لِلْأَفْهَامِ: صِفَةُ أَرْلِيَّةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى مُنَافِيَّةٌ لِلشُّكُوتِ وَالْآفَةِ، هُوَ بِهَا أَمْرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، يَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْعِبَارَةِ وَالِكِتَابَةِ وَالْإِشَارَةِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْقُرْآنُ كَمَا أَنَّهُ لَفْظٌ يُطْلَقُ عَلَى الصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ الْكَلَامُ، فَكَذَلِكَ يُطْلَقُ نَفْسُ الْأِسْمِ عَلَى الْكَلَامِ الْمَنْزُولِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ إِطْلَاقًا حَقِيقِيًّا عَلَى الْاِثْنَيْنِ؛ فَلَفْظُ الْقُرْآنِ صَارَ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ، فَلَا يُوجَدُ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يُنْكِرُ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي الْمَصَاحِفِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَالبعض قال: بَلْ هُوَ كَلَامُهُ تَعَالَى مَجَازًا، أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى كَلَامِهِ تَعَالَى التَّفْسِييِّ، وَلَمْ يُرِيدُوا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ اللَّفْظِيَّ صَنَعَهُ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَنَسَبَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي اخْتَارَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَرَتَّبَهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ لِتَدُلَّ عَلَى مَا يُرِيدُ مِنَ الْمَعَانِي.

وَلَمْ يُخَالِفْ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ إِلَّا الْمَجَسِّمَةُ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ؛ فَهَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ مَا هُوَ إِلَّا صَوْتُ وَحَرْفٌ، أَيِ إِنَّ الصُّوْتِ وَالْحَرْفَ اللَّذَيْنِ هُمَا خَادِثَانِ قَائِمَانِ بِذَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَتَنَزَّهَ عَنْ هَذَا الْعَلْطِ. وَمِمَّنْ قَالَ

بهذا ابن تيمية وأتباعه ، ورُبَّمَا نُشِيرُ إِلَى كَلَامِهِمْ بِتَفْصِيلٍ بَعْدَ بَيَانِ قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ . وَبَعْضُ هَؤُلَاءِ قَالُوا بَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ فَهُوَ قَدِيمٌ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ .

فَمِنَ الْمَعَانِي الْمَوْجُودَةِ فِي النَّفْسِ الْإِرَادَةُ ، وَقَدْ يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْكَلَامَ مَا هُوَ إِلَّا الْإِرَادَةُ ، وَهَذَا غَلَطٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يُمَيِّزَ الْعَاقِلُ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْإِرَادَةِ ؛ وَلِنُوضِّحَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا :

فَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ أَبَا لَهَبٍ بِالْإِيمَانِ ، فَهُوَ مُكَلَّفٌ بِالْإِيمَانِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَعَ أَمْرِهِ لِأَبِي لَهَبٍ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا ، يَلْزَمُ أَنَّهُ جَهْلُهُ ، وَالْجَهْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُسْتَحِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصٌ ، إِذَا تَقَرَّرَ بِمَا مَضَى أَنَّ الْأَمْرَ مُغَايِرٌ لِلْعِلْمِ .

أَمَّا مُغَايِرَتُهُ لِلْإِرَادَةِ فَيُعْلَمُ مِمَّا يَلِي : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ كُفْرَ أَبِي لَهَبٍ أَوْ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ إِيْمَانَهُ ، وَإِرَادَةُ إِيْمَانِهِ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَلِيمٌ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَالْإِرَادَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ عَلَى وِفَاقِ الْعِلْمِ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِخِلَافِهِ ، إِذَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ كُفْرَ أَبِي لَهَبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِيْمَانَهُ لَوَجِبَ وَقُوعُهُ ، وَإِذَا وَجِبَ وَقُوعُهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَإِذَا كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ امْتَنَعَ وَقُوعُهُ ، وَإِذَا امْتَنَعَ وَقُوعُهُ امْتَنَعَتْ إِرَادَتُهُ .

إِذَا يَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَمْرَ مُغَايِرٌ لِلْإِرَادَةِ كَمَا هُوَ مُغَايِرٌ لِلْعِلْمِ ؛ وَبِذَلِكَ يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ هُوَ إِرَادَةُ الْإِمْتِنَانِ .

ملحوظة : لَاحِظْ أَنَّ الْإِرَادَةَ هُنَا لَيْسَ مَعْنَاهَا الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا ، بَلْ مَعْنَاهَا - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الشُّنَّةِ - هُوَ تَخْصِيصُ الْمُمَكِّنِ بِيَعِضٍ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ .

ومن المعاني الموجودة في النَّفْسِ أيضًا القُدْرَةُ، وقد يَتَوَهَّمُ البعضُ أَنَّ الكَلَامَ ما هو إِلَّا القُدْرَةُ، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ القُدْرَةَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى يَتَأَتَّى بِهِ الإِيجَادُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مُمَكِّنٍ، وَأَمَّا الأَمْرُ والنَّهْيُ فلا يَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، بل ببعضِ المُمَكِّنَاتِ، وهي مَدَارُ التَّكْلِيفِ. إِذَا فَالْقُدْرَةُ أَعْمٌ مِنَ الأَمْرِ والنَّهْيِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ القُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالمُمَكِّنَاتِ فَقَطْ تَعَلَّقَ تَأْثِيرُ، أَمَّا الكَلَامُ فَتَعَلُّقُهُ يَكُونُ أَوَّلًا بِالمُمَكِّنَاتِ أَوْ الواجِبَاتِ أَوْ المُسْتَحِيلَاتِ، وَتَعَلُّقُهُ بِكُلِّ مِنْهَا إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقٌ بَيَانٍ وَدَلَالَةٍ، لَا تَعَلُّقٌ تَأْثِيرٍ وَإِيجَادٍ أَوْ إِعْدَامٍ.

المُعْتَزِّلَةُ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَلَا يَجُوزُ قَطْعًا نَفْيُ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: إِنَّ الكَلَامَ لَا يُفْهَمُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ الْأَصْوَاتُ وَالْحُرُوفُ. وَلِهَذَا فَحَاصِلُ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَكَلَامُهُ فِعْلٌ لَهُ غَيْرُ قَائِمٍ بِذَاتِهِ لَا سِتِحَالَةَ قِيَامِ الْأَفْعَالِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ فَهُوَ حَادِثٌ، وَالْحَوَادِثُ لَا تَقُومُ بِالْقَدِيمِ.

أَمَّا المَجَسِّمَةُ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْإِنْتِسَابَ إِلَى السَّلَفِ فَقَدْ اتَّفَقُوا مَعَ الْمُعْتَزِّلَةِ عَلَى أَنَّ الكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ المُتَكَلِّمَ إِنَّمَا هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الكَلَامُ، وَلِهَذَا فَهُمْ مَعَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ الحَرْفَ وَالصَّوْتَ حَادِثَانِ فَهُمْ قَائِلُونَ بِأَنَّ الحَرْفَ وَالصَّوْتَ قَائِمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عِنْدَهُمْ مِنْ قِيَامِ بَعْضِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى!

وَأَمَّا أَهْلُ الشُّنَّةِ فَقَدْ قَالُوا بِأَنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ بِمَعْنِيَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: أَنَّ هُنَاكَ صِفَةً قَائِمَةً بِاللَّهِ تَعَالَى، لَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَلَا بِصَوْتٍ، قَائِمَةٌ بِهِ تَعَالَى، وَهِيَ الكَلَامُ النَّفْسِيُّ، وَبِهَا يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا، عَلَى مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ. وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى يُوجِدُ أَلْفَاظًا وَكَلِمَاتٍ تَصُدُّرُ ابْتِدَاءً بِتَخْلِيْقِهِ وَإِحْدَاثِهِ لَهَا، وَتُنَسَبُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَبِهَا يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا؛ لِإِدْلَالِهَا عَلَى بَعْضِ مُتَعَلِّقَاتِ كَلَامِهِ النَّفْسِيِّ.

وقد بيّن الإمام السنوسي هذا المعنى في شرحه على عقيدته المُسمّاة بـ «أُمّ البراهين» فقال :

« كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَائِمُ بِذَاتِهِ هُوَ صِفَةٌ ، أَزَلِّيٌّ ، لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ وَلَا يَقْبَلُ الْقَدَمَ ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الشُّكُوتِ وَلَا التَّبَعِيضِ وَلَا التَّقْدِيمِ وَلَا التَّأْخِيرِ ، ثُمَّ هُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَعَلِّقٌ ، أَيْ دَالٌّ أَزَلًا وَأَبَدًا عَلَى جَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ الَّتِي لَا نِهَآيَةَ لَهَا ، وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِالنَّظْمِ الْمُعْجِزِ الْمُسَمَّى أَيْضًا بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً ؛ لِوُجُودِ كَلَامِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ لَا بِالْحُلُولِ ، وَيُسَمَّيَانِ قُرْآنًا أَيْضًا » .

### الإرادة :

مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ الْإِرَادَةُ ، وَالْإِرَادَةُ - عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ - مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ لَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ، فَهِيَ لَيْسَتْ خَادِثَةً فِي ذَاتِ اللَّهِ كَمَا يَزْعُمُ الْمُجَسِّمَةُ ، وَلَا بِمَخْلُوقَاتِهِ كَمَا يَزْعُمُ الشَّيْعَةُ ، وَلَا كَائِنَةٌ لَا فِي مَجَلٍّ كَمَا يَزْعُمُ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُخْتَارٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَحَقِيقَةُ الْمُخْتَارِ هُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ الْفِعْلَ ، فَصُدُورُ الْفِعْلِ تَابِعٌ لاختياريه وَمَشِئَتِهِ ، وَلَيْسَ مُتَرَتِّبًا عَلَى مُجَرَّدِ عِلْمِهِ .

وَأَمَّا عِنْدَ الشَّيْعَةِ فَقَدْ جَعَلُوا الْإِرَادَةَ عَيْنَ الْفِعْلِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَاطِلٌ ، كَمَا سَنَبَيِّنُهُ ، وَاسْتَعَاظُوا عَنِ الْإِرَادَةِ بِمُجَرَّدِ الْعِلْمِ . قَالَ الْقَاضِي الْقُمِّي : « إِنْ إِرَادَةُ اللَّهِ هِيَ إِخْدَاثُهُ الطَّبِيعَةَ ؛ لِأَنَّهَا مَظْهَرُ الْإِرَادَةِ » ، ثُمَّ قَالَ : « فِإِرَادَةُ اللَّهِ هِيَ إِيجَادُهُ الطَّبِيعَةَ الْمُتَمَسِّكَةَ لِنِظَامِ الْعَالَمِ » .

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَتْ صِفَةً



بل فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَهِيَ لَا بُدَّ - بِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ - أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً .

وَأَمَّا بَعْضُ مَنْ قَالَ بِمَذْهَبِ التَّجْسِيمِ فَهُوَ يَنْفِي الْإِرَادَةَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَيُنْبِثُ إِرَادَاتٍ مُتَجَدِّدَةً وَحَادِثَةً فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَاحِدَةً بَعْدَ الْأُخْرَى ، وَجِنْسٌ هَذِهِ الْأَفْعَالِ قَدِيمٌ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، وَالْأَفْرَادُ أَيْ الْإِرَادَاتُ وَالْقُدْرُ الْمُتَجَدِّدَةُ الْمُعَيَّنَةُ حَادِثَةٌ بِلَا شَكٍّ ، فَهِيَ عِنْدَهُ قَدِيمَةٌ بِالنَّوْعِ وَالْجِنْسِ ، حَادِثَةٌ بِالشَّخْصِ وَالْآحَادِ .

وَمَذْهَبُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ هَذَا مُشْكِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ بِنَاءٌ عَلَى التَّسْلِيمِ بِقِيَامِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَجْوِيزِ كَوْنِ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ مُنْفَعِلَةً وَمُتَأَثِّرَةً ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَقُومُ بِهَا إِرَادَاتٌ حَادِثَةٌ وَأَفْعَالٌ حَادِثَةٌ .

وَالْمُعْتَزِّلَةُ كُلُّهُمْ قَالُوا بَأَنَّ الْإِرَادَةَ مُخَدَّنَةٌ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ صَحِيحٌ مُطْلَقًا ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ ؛ سِوَاءٍ أَرْجَعُوهَا إِلَى الْفِعْلِ أَوْ الْأَمْرِ ، أَوْ حَتَّى عَلَى رَأْيِ أَبِي هَاشِمٍ .

### الإرادة والمشيئة والمحبة :

أَيْضًا تَفْرِيقُ الشَّيْعَةِ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ ، وَكَذَلِكَ تَفْرِيقُ أَتْبَاعِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - هِيَ تَفَرُّقٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ؛ فَالْمَشِيئَةُ وَالْإِرَادَةُ كَلِمَتَانِ مُتَرَادِفَتَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالدَّائِمَانِ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ ، قَالَ الْمَلَأُ أَحْمَدُ فِي حَاشِيَتِهِ : « لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ إِلَّا عِنْدَ الْكِرَامِيَّةِ ؛ حَيْثُ جَعَلُوا الْمَشِيئَةَ صِفَةً وَاحِدَةً أَزَلِيَّةً تَتَنَاوَلُ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ يَحْدُثُ ، وَالْإِرَادَةَ صِفَةً حَادِثَةً مُتَعَدِّدَةً بِتَعَدُّدِ الْمُرَادَاتِ » .

وَمُخْلَصَةُ هَذَا الْمَبْحَثِ : أَنَّ الْإِرَادَةَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، لَيْسَتْ

حَادِثَةً ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ لَهَا تَعْلُقِينَ : تَعْلُقًا أَرْثِيًّا صَلَوحِيًّا بِكُلِّ الْمُمَكِّنَاتِ ، وَتَعْلُقًا قَدِيمًا تَنْجِيزِيًّا بِالْحَادِثَاتِ ، وَالبعض يُثَبِّتُ تَعْلُقًا تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا ، فَالْحُدُوثُ هُنَا صِفَةٌ لِلتَّعْلُقِ لَا لِصِفَةِ الْإِرَادَةِ نَفْسِهَا ، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الْخِيَالِيِّ : « اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَتَعْلَقُ بِمَا كَانَ وَلَا تَتَعْلَقُ بِمَا لَمْ يَكُنْ » ، يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مُلَاحَظًا فِيهِ التَّعْلُقُ التَّنْجِيزِيُّ فَقَطْ ، وَلَا يَكُونُ مُلْتَفِتًا فِيهِ إِلَى التَّعْلُقِ الصَّلَوحِيِّ الْمَارِّ ذِكْرَهُ .

وَمُخْلَصَةُ الْقَوْلِ : أَنَّهُ يَبَيِّنُ لَنَا نَمَّا سَبَقَ عَرَضَهُ مَلَامِيحُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ وَسَمَاتِهِ ، وَهِيَ تُرَكِّزُ عَلَى أَمْرَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ يُبَيِّرَانِ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ عَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُحَدِّثِينَ :

## ١ - عَدَمُ عَزْلِ « الْعَقْلِ » فِي مَجَالِ الْعَقَائِدِ :

كَانَتِ الْمُعْتَرِلَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى الْعَقْلِ فِي الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ ، وَيُؤَوَّلُونَ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ عِنْدَمَا يَجِدُونَهَا مُخَالِفَةً لِآرَائِهِمْ - بِزَعْمِهِمْ - وَلَا يَكَادُونَ يَغْتَمِذُونَ عَلَى السُّنَّةِ ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ نَرَى أَنَّهُمْ أَوَّلُوا الْآيَاتِ الْكَثِيرَةَ الْوَارِدَةَ حَوْلَ الشُّفَاعَةِ - الذَّالَّةَ عَلَى غُفْرَانِ الذُّنُوبِ بِشَفَاعَةِ الشُّفَاعِيِّينَ - بِأَنَّ الْمُرَادَ رَفْعَ دَرَجَاتِ الصَّالِحِينَ بِشَفَاعَةِ الشُّفَعَاءِ ، لَا غُفْرَانَ ذُنُوبِ الْفَاسِقِينَ .

وَكَانَ الْمُحَدِّثُونَ يَرَوْنَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مَضْدَرًا لِلْعَقَائِدِ ، وَيُنْكَرُونَ الْعَقْلَ وَرِسَالَتَهُ فِي مَجَالِهَا ، وَلَمْ يَعُدُّوهُ مِنْ أَدَوَاتِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْأُصُولِ ، فَكَيْفَ فِي الْفُرُوعِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا خَسَارَةٌ كَبِيرَةٌ لَا تُجْبَرُ .

وَقَدْ جَاءَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ بِمَنْهَجٍ مُعْتَدِلٍ بَيْنَ الْمُنْهَجِيَّينَ ، وَقَدْ أَعْلَنَ أَنَّ الْمَضْدَرَ الرَّئِيسِيَّ لِلْعَقَائِدِ هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ خَالَفَ أَهْلَ

الحديث بذكاءٍ خاص عن طريق استغلال البراهين العقلية والكلامية ، على ما جاء في الكتاب والسنة .

كان أهل الحديث يُحرّمون الخوض في الكلام ، وإقامة الدلائل العقلية على العقائد الإسلامية ، ويكتفون بظواهر النصوص والأحاديث ، ولكن الأشعري بعد براءته من الاعتزال وجنوحه إلى منهج أهل الحديث ، كتب رسالة خاصة في استحسان الخوض في الكلام . وبذلك جعل نفسه هدفاً لعتاب الحنابلة المتزمتين الذين كانوا يرون الخوض في هذه المباحث نوعاً من الزيف والضلال .

## ٢ - العقيدة الوسطى بين العقيدتين :

إذا كان بعض أهل الحديث يُصرّون على إثبات الصفات الخبرية لله تعالى ، كالوجه واليد والرجل والاستواء على العرش ، حتى اشتهروا بالصفائية ، كما اشتهرت المعتزلة بنفاة الصفات ومؤوليتها . فجاء إمام الأشاعرة بمنهج وسط ، وزعم أنه قد أقنع به كلا الطرفين ، فاعترف بهذه الصفات كما ورد في الكتاب والسنة بلا تأويل وتصرف ، ولما كان إثباتها على الله سبحانه بظواهرها يُلْزِم التشبيه والتجسيم - وهما يُخالفان العقل ، ولا يَرْضَى بهما أهل التنزيه من القليلة - أضاف كلمة خاصة أخرجته عن مغبة التشبيه ومزقة التجسيم ، وهي أن الله سبحانه هذه الصفات لكن بلا تشبيه وتكييف .

وهذا هو المُميِّز الثاني لمنهج الأشعري ، فقد تصرف في الجمع بين المنهجين في كل مورد بوجه خاص .

قال ابن عساكر في ترجمته الأشعري : « إِنَّهُ نَظَرَ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ

والجَهْمِيَّةَ وَالرَّافِضَةَ، فَسَلَّكَ طَرِيقَةَ بَيْنَهُمَا. قَالَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ: الْعَبْدُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِخْدَاطِ شَيْءٍ وَلَا عَلَى كَسْبِ شَيْءٍ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ: هُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِخْدَاطِ وَالْكَسْبِ مَعًا. فَسَلَّكَ طَرِيقَةَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الْعَبْدُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِخْدَاطِ، وَيَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ. فَنفَى قُدْرَةَ الْإِخْدَاطِ وَأَثْبَتَ قُدْرَةَ الْكَسْبِ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الْحَشَوِيَّةُ الْمُشَبَّهَةُ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُرَى مُكَيِّفًا مَخْدُودًا كَسَائِرِ الْمَرْتَبَاتِ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالنَّجَارِيَّةُ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُرَى بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَسَلَّكَ طَرِيقَةَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: يُرَى مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ، وَلَا حُدُودٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، فَكَمَا يَرَانَا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَهُوَ غَيْرُ مَخْدُودٍ وَلَا مُكَيِّفٍ، كَذَلِكَ نَرَاهُ وَهُوَ غَيْرُ مَخْدُودٍ وَلَا مُكَيِّفٍ.

## الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الثاني

|         |  |
|---------|--|
| ٧       | المحور الثالث : منهجية الإمام الأشعري                      |
| ١٨-٩    | نظرات في منهج الإمام الأشعري ، لعبد الله بن بيّه           |
| ٩       | الفارق الجوهرى بين مقاصد الشريعة ومقاصد العقيدة .....      |
| ٩       | التعليل يأتي بعد معرفة التفسير والحكم .....                |
| ١٠      | العلاقة بين الوضع والاستعمال والحمل ، والفارق بينهما ..... |
| ١٠      | الوضع والاستعمال والحمل : المشكلة اللغوية                  |
| ١١ ، ١٢ | غلبة الظاهرية وإنكار المجاز                                |
| ١١      | موقف المعتزلة من جعل اللغة أوعية للمعاني                   |
| ١٢      | بين المعتزلة والظاهرية في مسألة اللغة                      |
|         | المشكلة في التفرقة بين المتكلم والواضع أن الاستعمال إلهي   |
| ١٢      | لا بشري  |
| ١٢      | نشأة مشكلة التأويل   |
|         | مسألة الحمل جاءت في زمن الصحابة في قضية المعية ؛ ﴿وهو      |
| ١٣      | معكم أينما كنتم﴾ [الحديد: ٤]                               |
| ١٣      | تأويل الأشاعرة في الصفات تأويل منسجم مع الآيات             |
| ١٣ ، ١٤ | عدم جواز التأويل في مسألة الجهة .....                      |
| ١٤      | الاختلاف لا يرجع إلى الآثار ، إنما يرجع إلى حمل الآثار ... |
| ١٤      | المسألة الثانية : مسألة الثبوت والثبوت                     |
| ١٥      | التأويل في آيات الصفات بين من يقبله ومن لا يقبله           |

- ١٦ ..... ثبوت التأويل في كلام الله
- ١٦ ..... رجوع مسألة الثبوت عن الأشاعرة إلى حكمي العقل والنقل الثابت
- ١٦ ..... وجوب بناء الدليل العقلي على القياس الكلي الشمولي لا القياس
- ١٧ ، ١٦ ..... التمثيلي والاستقرائي
- ١٧ ..... التقريب بين مدرسة الأثر والأشاعرة
- ١٧ ..... أهل السنة هم الأثريون والأشاعرة والماتريدية
- ١٨ ..... ضرورة التجديد في علم الكلام
- واقعية المنهج الكلامي عند الأشعري ، ودورها في مواجهة
- ١٩ ..... التحديات الفلسفية المعاصرة ، لإبراهيم محمد زين
- ١٩ ..... عدم إغفال الأشعرية النظر في الكسب العلمي
- ١٩ ..... لا بد للناظر في تجديد علم الكلام من النظر في تراث الأشعري
- المنهج الكلامي الذي أنجزه الأشعري يزفد بثوابت منهجية تعين في
- بيان أصول العقائد ، والنظر في التراث الإنساني الفلسفي وفق
- ١٩ ..... قاعدة التصحيح والتفريع
- إمكانية تحول التحديات الفلسفية المعاصرة من مغول هدم للإسلام
- وتقويض لبنائه العلمي والعقدي ، إلى محطة لتجديد علم الكلام
- ٢٠ ..... الإسلامي
- ٣٥-٢٠ ..... الأطوار العلمية للإمام الأشعري
- ٢٠ ..... الاختلاف في بيان الأطوار العلمية للإمام الأشعري
- ٢٠ ..... رأي البعض تحول الأشعري من الاعتزال إلى طريقة ابن كلاب
- رأي البعض تحول الأشعري من الاعتزال إلى الدفاع عن عقيدة
- ٢١ ، ٢٠ ..... الإمام أحمد بن حنبل ثم إلى ابن كلاب

- رأي البعض تحول الأشعري من الاعتزال إلى عقيدة الإمام أحمد
- ابن حنبل دون المرور بمرحلة وسيطة ..... ٢١
- الأطوار العلمية للإمام الأشعري نسق فكري واحد ..... ٢١
- محاولة الأشعري بناء نظام فكري وفق قاعدة التصحيح والتفريع ... ٢١
- تحول الأشعري لا يعني التخلص من بعض الحق الذي عبر عنه
- المعتزلة، وطرح الزيف والانحراف الذي وقعوا فيه ..... ٢١
- تحول الأشعري من الاعتزال إلى الكلاية، ثم إلى مذهب الإمام
- أحمد يجعل منه مثالاً للتردد والتوتر ..... ٢١، ٢٢
- أهمية درس الأشعري على أنه رحلة متصلة لإدراك الحق ..... ٢٢
- اتسام موقف الأشعري بالواقعية والشمول في عرض العقيدة
- الإسلامية ..... ٢٢
- الوحدة الفكرية في تراث الأشعري ..... ٢٢، ٣٢
- إغفال عامل « الوحدة الفكرية في تراث الأشعري » أدى إلى مغالطة
- كثيرة ..... ٢٣
- محاولة إكراه تراث الأشعري ليتسق مع آراء صاحب التأويل .. ٢٣
- مؤلفات الإمام الأشعري الباقية تفي لفهم الوحدة الفكرية في
- مراحل حياته ..... ٢٤
- النظرة إلى تراث الإمام الأشعري على أنه نسق علمي يمثل رحلته
- في طلب الحق - نظرة مصيبة ..... ٢٤
- النظر إلى أطوار الإمام الأشعري العلمية على أنها تقلبات فكرية -
- نظر غير مفيد ..... ٢٤، ٢٥
- فهم الأسباب الباطنية في تحول الأشعري يقتضي تحليل نصوصه
- بوصفها نسقاً فكرياً متكاملًا ..... ٢٥

- المراحل التي مر بها الأشعري محطات اقتضتها قاعدة التصحيح والتفريع ..... ٢٥
- الفارق بين خروج واصل بن عطاء على عمرو بن عبيد، وخروج الأشعري على أبي علي الجبائي ..... ٢٥، ٢٦
- غلو المعتزلة في دفاعهم عن العقيدة أوقعهم في كثير من المغالط ..... ٢٦
- دور الإمام الأشعري في رد الأمور العقديّة إلى نصابها، واستيعاب هموم عصره العلمية ..... ٢٦
- أثر إعمال قاعدة التصحيح والتفريع ..... ٢٦، ٢٧
- بين الأشعري وواصل بن عطاء ..... ٢٧
- علم الكلام قبل الأشعري ..... ٢٧، ٢٨
- دور الأشعري في تنظيم مقالات علم الكلام ومسائل ..... ٢٨
- ما قام به الأشعري في علم الكلام هو إصلاح علمي طال المنهج والمحتوى، أو (صياغة جديدة للمنهج والمحتوى) ..... ٢٨
- رغبة الأشعري في وضع مقالات الإسلاميين جميعها في نسق علمي واحد يستخلص منها منهجاً وأصولاً للعقائد ... ..... ٢٩
- انتظام الوحدة الفكرية تراث الإمام الأشعري ..... ٢٩
- جمع الأشعري مقالات الإسلاميين، ومقالات الملحدين تمهيد لبناء نسق علمي تصاغ على أساس الميثافيزيقا الإسلامية ..... ٣٠
- «مقالات الإسلاميين» هي نقطة البدء عن الأشعري في فهم المواقف الميثافيزيقية والأخلاقية المتباينة ..... ٣٠
- رسالة «استحسان الخوص في علم الكلام» أو «الحث على البحث» تؤسس لمنهج النظر في مقالات الإسلاميين ..... ٣٠، ٣١



- كتابا «اللمع» و«الإبانة» يؤسسان تأسيسًا علميًا لمجال الميتافيزيقا والأخلاق من منطلق إسلامي ..... ٣١
- «رسالة إلى أهل الثغر» فيها المعالم الجديدة في التأليف في أصول الدين ..... ٣١
- ما سلم من تراث الأشعري أقل من الذي لم يصلنا ..... ٣١
- النظرة إلى تراث الأشعري من وجهة «الوحدة الفكرية التي انتظمت» تقول على الأشعري، وتجاهل لأهمية النظر إلى مصنفاته بصورة تاريخية ..... ٣١
- الاعتراضات على النظر إلى تراث الأشعري من وجهة «الوحدة الفكرية التي انتظمت» - اعتراض صحيح ..... ٣٢
- امتدادات مدرسة الأشعري ..... ٣٢
- واقعية طريقة الأشعري الكلامية ..... ٣٢
- دعوى التسلسل التاريخي لمؤلفات الأشعري لا تفيد كثيرًا في فهم الإمام الأشعري ..... ٣٢
- دعوى التسلسل التاريخي لمؤلفات الأشعري داعية إلى النظر إلى تراثه بنوع من الخيطة والتجرد، وتعين على فهم الإمام الأشعري، وحل القضايا الميتافيزيقية والأخلاقية المعاصرة ..... ٣٢، ٣٣
- تبني الأشعري كثيرًا من مواقف الإمام أحمد في الرد على الجهمية وغير ذلك من الحجاج اللفظي ..... ٣٣
- أوجه الشبه بين الأشعري والإمام أحمد بن حنبل ..... ٣٣، ٣٤
- تأصيل الأشعري للمصطلحات (أو إعادة صياغتها) وبناء نسق علمي جديد ..... ٣٤

- تأويل تراث الأشعري المتعلق بالأصول الميتافيزيقية والأخلاق الإسلامية صادر عن نظر علمي في أطوار الأشعري العلمية ٣٤
- تجاوز علم الكلام مرحلة الخلاف العقدي على يد واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) والأشعري (ت ٣٢٤هـ) ..... ٣٥ ، ٣٤
- الواقعية والشمول في تراث الإمام الأشعري ٣٥
- فائدة النظر في تراث الأشعري من زاويتي الواقعية والشمول في مواجهة التحديات الفلسفية المعاصرة في مجالي الميتافيزيقا والأخلاق ..... ٣٥
- استقصاء الواقعية والشمول في تراث الأشعري يتطلب قراءة تجمع بين مراعاة المنطق الداخلي لتراثه ، وأهداف كل كتاب من كتبه ٣٥
- تحليل كتاب «مقالات الإسلاميين» للتدليل على الواقعية والشمول في تراث الأشعري ..... ٣٥ ، ٣٦
- التخطيط والمغالط التي وقع فيها المصنفون في المقالات والنحل والديانات قبل الأشعري ..... ٣٦-٣٧
- علة الأشعري في تقسيمه الفرق الإسلامية عشرَ فرق ٣٧ ، ٣٨
- تركيز الأشعري على بيان الاختلافات الداخلية والتقاطعات بين الفرق ٣٨ ، ٤٠
- المعتزلة وتحقيق التنزيه المطلق ٤٠
- أهل السنة والاستقامة ، والكلاية والالتزم ببيان القرآن الكريم وهدى النبي ﷺ ..... ٤٠
- تجلي قدرة الأشعري على تحقيق الشمول في كتاب «مقالات الإسلاميين» ..... ٤٠
- سمة الواقعية في كتاب «مقالات الإسلاميين» ..... ٤١
- تحري الأشعري في إعطاء تقرير لما عليه الفرق في زمانه ..... ٤١

- واقعية الأشعري في « مقالات الإسلاميين » جعلته يعطي تفصيلات  
لما عليه الفرق في زمانه ..... ٤١
- السمت الواقعي في غرض الأشعري لما عليه الفرق في زمانه  
أخرجه من التهويم اللاهوتي العقيم ..... ٤٢
- رسالة « استحسان الخوض في علم الكلام » أو « الحث على  
البحث » تتضمن ما لم يصرح به الأشعري في كتابه « مقالات  
الإسلاميين » ..... ٤٢
- نقد رسالة « استحسان الخوض في علم الكلام » للذين حولوا  
موقف أهل السنة والاستقامة إلى مقالة شخصية ، وبيان خطورة  
موقفهم ، وحجتهم في ذلك ..... ٤٢ ، ٤٣
- رسالة « استحسان الخوض في علم الكلام » ذات غرض عملي ،  
وهي جزء مهم في مشروع الأشعري العلمي في موضوع مقالات  
الفرق الإسلامية ..... ٤٣
- عدم خروج الأشعري عما جاء به الإمام أحمد  
مخالطة الأشعري لأصحاب المقالات والمذاهب المختلفة ،  
ومعرفته الدقيقة بخفايا أقوالهم - جعلت نظام السرد عنده  
مخكماً و متميزاً بسمتي الواقعية والشمول ..... ٤٤
- تحليل كتاب « الإبانة » للوقوف على تحقق سمتي الواقعية والشمول  
عند الأشعري ..... ٤٤ - ٤٥
- هل موقف الأشعري يعد تقليدًا للإمام أحمد ..... ٤٤
- اتباع الأشعري « وجه الدليل » عند الإمام أحمد ، ودفاعه عن  
طريقته ؛ لتمثلها بيان القرآن وهدى السنة ..... ٤٤

- الاحتجاج العلمي الذي احتج به الأشعري في «الإبانة» ، في مسائل  
الصفات ..... ٤٥
- تحليل كتاب «اللمع» للوقوف على تحقيق سمتي الواقعية والشمول  
عند الأشعري ..... ٤٦
- منحى المنطق الداخلي في كتاب «اللمع» لكسر حُجج المخالفين ..... ٤٦
- رسالة الأشعري إلى أهل الثغر فتح جديد في الكتابة في أصول  
الدين والتعبير عن العقائد الإيمانية ..... ٤٦ ، ٤٧
- تجاوز منهج الأشعري في «رسالته إلى أهل الثغر» طرائق علم الكلام ..... ٤٦ ، ٤٧
- بلوغ سمتي الواقعية والشمول أحدهما الأقصى عند الأشعري في  
«رسالته إلى أهل الثغر» ..... ٤٧ ، ٤٨
- طبيعة «رسالة الأشعري إلى أهل الثغر»، وبيان منهج الاستدلال ..... ٤٧
- خلاصات ..... ٤٨ - ٥٠
- الوحدة الموضوعية في تراث الأشعري ..... ٤٨
- قاعدة «التصحيح والتفريع» منطلق محوري في تراث الأشعري ... ٤٨
- اكتساب تراث الأشعري سمتي الواقعية والشمول ..... ٤٨
- تأصيل الأشعري منهج النظر في القضايا الميتافيزيقية (الرؤية الكونية) ..... ٤٨
- ربط الأشعري الرؤية الكونية الإسلامية بمجال أصول الأخلاق ..... ٤٨
- إسهام تراث المدرسة الأشعرية في التصدي للمشكلات الفلسفية  
المعاصرة ..... ٤٩
- استمرار تراث الأشعري مغلماً يُستهدى به في مجال بناء الرؤية  
الكلية الإسلامية في مجابهة التحديات الفلسفية المعاصرة ..... ٥٠
- منهج الأشعري في قراءة النص، لمصطفى بن حمزة ..... ٥١ - ٥٣

- محدودية الأفكار الكبرى الموجهة لمسارات التاريخ الثقافي  
والحضاري للأمة الإسلامية - في عددها ، وقوة مضمونها وتأثيرها ٥١
- مركزية فكرة الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي ..... ٥١
- أهمية قضية « مفهوم الإيمان » في النسق الفكري الإسلامي وانقسام  
الناس بإزائها إلى أهل سنة ، وخوارج ومعتزلة ٥١ ، ٥٢
- قضية المجاز والتأويل والأخذ بظاهر النص وما أحدثته من تكوين  
تيارات فكرية مختلفة ٥٢
- اعتماد المدارس العقدية التأويل بدرجات متفاوتة وصل بعضها  
إلى التمثل ٥٢
- التأويل ضمن منهج قراءة النص ..... ٥٣-٥٤
- التأويل قاسم مشترك بين المذاهب العقدية ..... ٥٣
- محاولة الفصل بين الأشعري والأشعرية بعده ٥٣
- أبو الحسن الأشعري بين اتجاهين عقديين ٥٤
- تعامل الأشعري مع النصوص تعامل ظاهري يعبر عنه كتاب  
« الإبانة عن أصول الديانة » ٥٤
- اختلاف « اللمع » عن « الإبانة » ٥٥
- اعتبار بعضهم أن « الإبانة » يمثل منهج الأشعري ومعتقد ، وآخر  
ما انتهى إليه ..... ٥٥ ، ٥٦
- الأطوار الفكرية عند الأشعري ، على ما ذكر ابن كثير والزبيدي ٥٦
- تناول ابن تيمية للأطوار الفكرية للأشعري ٥٦ ، ٥٧
- خلاف الباحثين حول كتاب « الإبانة » وكتاب « اللمع » للأشعري  
أيهما صنفه آخرًا ٥٨ ، ٥٩

- موقف أبي الحسن الأشعري من وجود المجاز الملجئ إلى التأويل
- في اللغة ..... ٥٩-٦١
- عناية ابن فورك بجمع فكر الأشعري وآرائه العقدية وتوثيقها .. ٥٩ ، ٦٠
- رأي الأشعري: وقوع المجاز في اللغة ..... ٦١
- موقف الأشعري من وجود المجاز في القرآن ..... ٦٢ ، ٦٣
- من الملامح العقدية للمذهب الأشعري قول الأشعري بوقوع
- المجاز في القرآن ، واعتماده التأويل ..... ٦٢ ، ٦٣
- التأويل في عمق الجدل العقدي ..... ٦٣-٧٠
- إثبات وجود المجاز في اللغة والقرآن غير محتاج لكثير بحث ٦٣
- القول بإنكار وجود المجاز في القرآن - غير مبني على رؤية سليمة
- للغة ..... ٦٣ ، ٦٤
- إنكار ابن تيمية المجاز في القرآن ، ونصومه في ذلك ..... ٦٤ ، ٦٥
- أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ) أول من تكلم في المجاز ٦٤
- خطأ دراسة قضية المجاز من زاوية واحدة ..... ٦٥
- تعلق قضية المجاز بالحقول اللغوية والدلالية والبيانية والبلاغية
- والأصولية والتفسيرية والعقدية ..... ٦٥
- طروء ألفاظ كثيرة على الثقافة الإسلامية ..... ٦٥
- عدم تصريح القدماء بكلمة «مجاز» ..... ٦٦
- ملاحظة العلماء وقوع المجاز في نصوص القرآن والسنة ..... ٦٦
- أمثلة لورود المجاز في السنة النبوية الشريفة ..... ٦٦ ، ٦٧
- قضية وجود المجاز في القرآن والسنة قضية مركزية ومحورية في
- النظر العقدي ..... ٦٨

- رأي مصطفى حمزة: وجوب مناقشة المجاز بالرجوع إلى  
 التخصصات العلمية ذات الصلة ..... ٦٨  
 وجوب الرجوع إلى علم التفسير، وعلم مصطلح الحديث دراية  
 في مناقشة قضية المجاز ..... ٦٨  
 وجوب الرجوع إلى علماء الأصول واللغة والبلاغة في مناقشة  
 قضية المجاز ..... ٦٨  
 المنهج الشمولي المستوعب في دراسة قضية «المجاز» ثم  
 «التأويل» - كفيل بتحقيق المعرفة الشاملة لهاتين القضيتين ضمن  
 النسق المعرفي الإسلامي الذي تتكامل فيه العلوم وتتواصل ..... ٦٨  
 رد الأشعري على تبديع القائلين بمصطلحات جديدة من الجوهر  
 والعرض ..... ٦٩، ٧٠  
 المجاز في كتب التفسير ..... ٧٠  
 المجاز في «معاني القرآن» للفراء (ت ٢٠٧هـ) ..... ٧٠، ٧١  
 المجاز العقلي في معاني القرآن ..... ٧١  
 المجاز في تفسير الطبري ..... ٧١-٧٣  
 نماذج من تناول الطبري لبعض الآيات التي فيها مجاز ..... ٧٢، ٧٣  
 المجاز عند شراح الحديث ..... ٧٣  
 تأول شراح الحديث بعض الأحاديث وتركهم حملها على ظاهرها ..... ٧٣  
 تأويل العيني (ت ٨٥٥هـ) حديث «لا تسبوا الدهر» ..... ٧٣، ٧٤  
 تأويل القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) حديث «لا تسبوا الدهر» ..... ٧٤  
 تأويل القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) حديث «لا تسبوا الدهر» ..... ٧٤  
 نماذج من الأحاديث التي تأولها العلماء ..... ٧٤-٧٦

- المجاز في كتب الأصوليين ..... ٧٦ ، ٧٧
- المجاز في كتب اللغة ..... ٧٧
- سيبويه (ت ١٨٠هـ) والمجاز في القرآن ..... ٧٧ ، ٧٨
- المجاز عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ..... ٧٨ ، ٧٩
- الظاهرة اللغوية حينما تكون جزءاً من بنية اللغة ومن خصوصياتها  
البيانية، يكون لها وجود موضوعي محايد، لا يتوقف على  
إثبات مثبت ولا يزول بإنكار منكر ..... ٧٩
- النظام اللغوي نسق اجتماعي لا يفرضه الفرد وإنما يكتشف  
بتحليل من اللغة وتوصيف نظمها الذاتية ..... ٨٠
- تخصيص د. عبد العظيم المطعني فصلاً في كتابه «المجاز في  
اللغة والقرآن» عن المجاز عند ابن تيمية ..... ٨٠
- الآيات التي تأولها ابن تيمية ..... ٨٠ ، ٨١

### أثر الإمام أبي الحسن الأشعري في منهج التفكير الإسلامي

- قديمًا وحديثًا، لمحمد سعيد رمضان البوطي ..... ٨٣-١٠٧
- مسائل البحث ..... ٨٣
- أولاً: هل كان الأشعري منشئاً لفرقة إسلامية جديدة في العقائد ... ٨٣
- ثانياً: ما المنهج الذي ألزم الأشعري به نفسه؟ ..... ٨٣
- ثالثاً: بعض التطبيقات على منهج الأشعري ..... ٨٣
- رابعاً: الآثار التي تركها الأشعري في توجهات علماء العقيدة بعده ..... ٨٣
- خامساً: هل في آراء الأشعري الكلامية أو الاعتقادية ما خالفه فيه  
بعض من جاء بعده من أئمة أهل السنة والجماعة ..... ٨٣
- هل الأشعري منشئ لفرقة إسلامية جديدة في العقائد ..... ٨٣-٨٩



- نقول العلماء عن الأشعري هل هو منشئ مذهب جديد أم هو  
مقرر مذهب السلف ..... ٨٥
- الأشعري لم يبتدع مذهباً لنفسه ولا رأياً في الدين، إنما هو مقرر  
لمذهب السلف ..... ٨٧
- المسألة الثانية: المذهب الذي ألزم به الأشعري نفسه وسار عليه ..... ٨٩-٩٢
- خلاصة منهج الأشعري ..... ٨٩
- أولاً: العقل عنده يكشف عن أن القرآن كلام الله، وأن محمداً  
رسول الله ..... ٨٩
- ثانياً: عدم تبشطه في علم الكلام مثل من جاؤوا بعده ..... ٩٠
- ثالثاً: رأيه ضرورة الاستدلال بالحديث الصحيح - متواتراً كان أو  
آحاداً - وبرأي الصحابة ..... ٩١
- رابعاً: رأيه ضرورة الاعتماد في الأسماء والصفات على النقل،  
وعدم جواز اتباع أقيسة اللغة ..... ٩١
- خامساً: التشابه من آيات الصفات والأفعال يفهم على ظاهره،  
ولا يُخرج على المجاز إلا عند وجود حجة تدعو لذلك ..... ٩١، ٩٢
- من تطبيقات منهج الأشعري ..... ٩٢
- مسألة الرؤية؛ رؤية الله تعالى يوم القيامة بالأبصار ..... ٩٢
- من تطبيقات منهج الأشعري التزامه أخذ مصطلحات القرآن وعدم  
تجاوزه لها ..... ٩٣-٩٥
- هل القول بالكسب نظرية، وهل الأشعري مخترع لها ..... ٩٥، ٩٦
- من نماذج تطبيقات منهج الأشعري إلزامه نفسه تفسير آيات  
الصفات بمعانيها الحقيقية دون كيف، إلا عند وجود الحجة  
الصارفة للحقيقة إلى المجاز ..... ٩٦-٩٨

- بعض ما اختلف فيه السلف أيؤول أم لا ..... ٩٨ ، ٩٩
- المسألة الثالثة : نتائج دفاع الأشعري عن العقيدة الإسلامية ... ٩٩
- تلخيص نتائج دفاع الأشعري عن العقيدة الإسلامية ..... ٩٩
- أولاً : عدم وقوف أهل الحق وأئمة الحديث - بمن فيهم الحنفية والحنابلة - من الأشعري موقف الناقد أو المخاصم ..... ٩٩ ، ١٠٠
- ثانياً : وقوف المعتزلة من الأشعري موقف المخاصم المعادي الحاقط ..... ١٠٠
- ما نسبه المعتزلة إلى الأشعري عداء له ..... ١٠٠ ، ١٠١
- ثالثاً : مناصبة بعض المتعصبين من الحنابلة العداء للأشعري بعد موته ..... ١٠١
- ردود ابن عساكر على متعصبي الحنابلة ..... ١٠٢
- رابعاً : مخالفة أتباع الأشعري الذين جاؤوا بعده ، له في تأويلهم كثيراً من آيات الصفات ..... ١٠٢ - ١٠٦
- علماء العقيدة من أهل السنة والجماعة « الأشاعرة » لم يخالفوا الأشعري في شيء من منهجه ، وإنما خالفوه في جزئيات اجتهادية لم تخرج في مجموعها عن منهجه ..... ١٠٣
- اختلاف الزمن والظروف الثقافية والحضارية دليل من الأدلة الاجتهادية لمعرفة وجود الحجة الداعية إلى التأويل أو عدم وجودها ..... ١٠٣
- الخطابي (ت ٣٨٨هـ) أول من لاحظ أثر اختلاف الزمان في إبراز الحجة الداعية إلى التأويل ..... ١٠٤ ، ١٠٥
- الجامع المشترك بين السلف والخلف من أهل السنة والجماعة هو الالتزام بالمنهج الذي أئزم به الأشعري نفسه ..... ١٠٥
- استرسال بعض أئمة الخلف في الاعتماد على علم الكلام والمسائل الفلسفية في مجال البحث في العقائد ..... ١٠٦

- خامسًا : خُفِوثُ جذوة بعض التيارات الفكرية النائية ، فبادت بعد  
 أن سادت ..... ١٠٦
- أبو الحسن الأشعري رائد الحوار وقائد الدعوة إلى تحكيم العلم  
 والرجوع إلى هدي القرآن والسنة ..... ١٠٦ ، ١٠٧
- الحاجة اليوم إلى عودة تيار أهل السنة والجماعة موحدًا - تقتضي  
 نبذ العصبيات وتخليص العلم عن الشوائب ، وتحكيم الإخلاص ..... ١٠٧
- المنهجية الأصولية عند الإمام أبي الحسن الأشعري - قضايا  
 ومناقشات، لمحمد كمال الدين إمام ..... ١٠٩
- الخلفية الفكرية لأصول الفقه عند الأشعري ..... ١٠٩
- قلق شخصية الأشعري لأسباب اجتماعية ..... ١٠٩
- وصف خريطة العقل الأصولي في أواخر القرن الثاني الهجري ..... ١١٠
- وقفه مع رأي أحمد صبحي في الأشعري ..... ١١١
- الأشعري لم يكن داعية التوسط الوحيد في عصره ..... ١١٣
- عدم نضج محاولة الأشعري الجمع بين النقل والعقل ..... ١١٣
- صعوبة صياغة آراء الأشعري وإعادة ترتيبها وفق تطوره الفكري ..... ١١٤
- المشكلات التي تواجه الباحث في عقيدة الأشعري ومذهبه أوضحها  
 د.أحمد الطيب في «أسس علم الجدل عند الأشعري» ..... ١١٤
- التحير بين كبار دارسي الأشعري ..... ١١٤-١١٧
- منهج أصول الفقه عند الأشعري ..... ١١٨-١٢٥
- ١- «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» ..... ١١٨ ، ١١٩
- «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» صدر مهم لأفكار  
 الأشعري وآرائه وتفضيلات مذهبه ..... ١١٨

- اعتماد نص «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» عند العلماء ..... ١١٩
- ٢- الحدود في الأصول ..... ١١٩
- أهمية الملحق الذي أضافه المحقق د. محمد السليمان ..... ١١٩
- «التقريب والإرشاد» للباقلاني، و«التلخيص»، من المصادر التي تعرض آراء الأشعري ..... ١٢٠
- أولاً : مناقشات ضرورية ..... ١٢٠-١٢٥
- نص ابن فورك على أن الأشعري ذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلى ما ذهب إليه الشافعي في «الرسالة» في أحكام القرآن ..... ١٢٠
- عبارة ابن فورك السابقة مهمة في تحديد ملامح المنهج الأصولي عند الأشعري ..... ١٢٠
- القضية الأولى : قضية إجرائية، وهي عدم تحديد «وائل حلاق» ما الغائب من المباحث الأصولية خلال القرن الثامن الهجري ..... ١٢١
- اجتماع مدرسة الرأي ومدرسة الحديث في البناء المعرفي للمذهب الشافعي، مهد لانتشار منهج المتكلمين في التصنيف الأصولي، وأسس لوسطية جامعة انتبه إليها الأشعري ..... ١٢٢، ١٢٣
- التقاء المالكية بالعقيدة الأشعرية أوجد تقارباً في الآراء الأصولية ..... ١٢٣
- تمكن الأشعرية في الأصول العقديّة المالكية ..... ١٢٣
- القضية الثانية : الدراسات المعاصرة أخفت على الشافعي امتياز تأسيس أصول الفقه ..... ١٢٣، ١٢٤
- تقدير د. حلاق أن كون الأشعري هو المؤسس لعلم أصول الفقه ابتكاراً متأخراً - تقدير تعوزه الدقة في المنهج ..... ١٢٤

- سعي بعض الفقهاء إلى إغلاق باب الاجتهاد ، فتح المجال أمام  
الأصوليين لإظهار إبداعاتهم في العلم الأصولي ١٢٥
- ١٢٩-١٢٥ ..... ملامح المنهج الأصولي عند الأشعري
- ١- العلاقة العضوية بين علم الكلام وعلم أصول الفقه ١٢٧-١٢٥
- ٢- التفرقة في الاجتهاد بين الأصول والفروع ١٢٨ ، ١٢٧
- تفريق الاجتهاد بين نوعين من الاجتهاد ١٢٨ ، ١٢٧
- النوع الأول : الاجتهاد في الأصول ١٢٨ ، ١٢٧
- النوع الثاني : الاجتهاد في الفروع ١٢٨
- جواز الاجتهاد في الفروع عند الأشعري ، وطريقه ١٢٨
- شروط الأشعري في المتصدي للاجتهاد ١٢٨
- مذهب الأشعري إجراء الكلام على عموميه وظاهره إلا ما خصه  
الدليل ١٢٩
- تفريق الأشعري في التخصيص والتعميم بين الأقوال والأفعال ١٣٠
- ٣- الدفاع عن أصول الشافعي ١٣٢-١٣٠
- مسألة «الحاكم» من أهم ما أثاره الأصوليون بعد الشافعي ... ١٣٠
- احتدام الجدل حول التحسين والتقبيح ١٣٠
- عدم اتفاق أتباع الشافعي على آراء الأشعري في بعض القضايا ١٣١ ، ١٣٠
- أخذ بعض أعلام الشافعية بآراء المعتزلة ١٣١
- تقرير الأشعري أصلاً عاتماً أن دلالات العقول لا سبيل للعاقل من  
جهتها إلى التوصل إلى معرفة أحكام الأفعال في القبح والحسن ،  
والجوب والندب ، على التعيين والتفصيل ١٣٢
- تطور البناء في أصول الفقه في عصر الأشعري وبعده ١٣٢

- مبحث التصديقات من أبرز المجالات التي تعين على فهم وحدة  
 المذهب الأشعري ١٣٢
- خاتمة ١٣٣
- تعليقات ومداخلات ١٣٤-١٣٨
- حسام الدين فرفور ..... ١٣٤، ١٣٥
- عمار الطالبي ..... ١٣٥، ١٣٦
- محمد كمال الدين إمام ..... ١٣٦-١٣٨
- ملاحج التجديد الأصولي عند الإمام أبي الحسن الأشعري ،  
 لَحْسانِ فَلْمَبانِ ١٣٩
- دوران فكرة البحث حول تأثير الأشعري في أصول الفقه ، وتأثره  
 بعلم الكلام ١٣٩
- خطة البحث ومساره ١٤٠
- مكانة الإمام أبي الحسن الأشعري ..... ١٤٠-١٤٣
- نقول من ترجمة الأشعري عند الذهبي وابن كثير والسبكي وابن  
 العماد الحنبلي والمرتضى الزبيدي ١٤١-١٤٣
- قدر الإمام أبي الحسن الأشعري ١٤٢، ١٤٤
- الأشعري مجدد المئة الثالثة ..... ١٤٣
- معاصرو الإمام أبي الحسن الأشعري ..... ١٤٤، ١٤٥
- ملاحج التجديد في أصول الفقه عند الإمام أبي الحسن الأشعري ١٤٥-١٥٢
- تاريخ تطور علم أصول الفقه - أهم خطوة منهجية يجب على  
 الباحثين الفصل فيها ..... ١٤٦

- ١٤٦ ..... مرور علم أصول الفقه بمراحل تاريخية
- الإمام الشافعي وكتابه «الرسالة» المحطة الأولى في حركة الفكر
- ١٤٦ ..... الأصولي
- ١٤٦ ..... تطور الفكر الأصولي بعد الشافعي في الشكل والمضمون
- أهم محطة في التجديد الأصولي بعد الشافعي هي الإمام الجصاص
- ١٤٦ ..... الرازي الحنفي (ت ٣٧٠هـ)
- تضمن كتاب «الفصول في الأصول» للجصاص إضافات في
- ١٤٦ ..... المضمون والشكل
- «المستصفى» للغزالي (ت ٥٠٥هـ) محطة مهمة في تجديد علم
- ١٤٧ ..... أصول الفقه، فيه إضافة نوعية على مستوى المضمون
- ١٤٩-١٤٧ ..... مقالات الأشعري في كتاب «البرهان» للجويني
- ١٥٠، ١٤٩ ..... مقالات الأشعري في «البحر المحيط» للزركشي
- من ملامح التجديد بعد الإمام الشافعي: إكمال بعض المباحث
- وتطور البحث في الإجماع والقياس والاستحسان وترتيب
- ١٥٠ ..... الأبواب والفصول ترتيبًا منطقيًا وعرض المباحث عرضًا منظمًا
- تقييم مساهمات الأشعري في علم أصول الفقه لابد أن يوضع في
- ١٥٠ ..... إطاره التاريخي
- ١٥١ ..... توطئة الأشعري لمن بعده مسالك تأصيل القواعد الأصولية
- مساهمة الأشعري في توسيع علم أصول الفقه وتوجيهه توجيهًا
- ١٥٢ ..... جديدًا

بين العقل والنقل في منهج الإمام الأشعري، لمحمد

عبد الستار نصار ..... ١٧٤-١٥٣

- تعدد رؤى الباحثين في منهج الإمام الأشعري العقدي ..... ١٥٣
- هذا البحث محاولة لفهم منهج الإمام الأشعري فهماً صحيحاً ..... ١٥٣
- مسائل تعين على فهم منهج الإمام الأشعري فهماً صحيحاً ..... ١٥٣
- أولاً: اللغة الإنسانية والمعاني الإلهية ..... ١٥٣-١٥٥
- الأمر الثاني: حدود العقل الإنساني في إدراكه للحقائق ..... ١٥٦، ١٥٥
- الأمر الثالث: بأي معنى يمكن الجمع بين العقل والنقل ..... ١٥٦
- إقرار الأشعري في منهجه أن النص هو الأساس، والعقل أداة لفهمه ..... ١٥٦
- ما يعنيه دور العقل بالنسبة إلى النص في منهج الأشعري ..... ١٥٦، ١٥٧
- بين يدي المنهج الأشعري ..... ١٥٩
- مراوحة الباحثين بين كتابي «الإبانة» و «اللمع» في تقرير منهج البحث عند الأشعري ..... ١٥٩
- شك بعض الباحثين في نسبة «الإبانة» للأشعري ..... ١٥٩
- التفاوت في معرفة حقيقة المنهج الأشعري في دراسة العقيدة ..... ١٦٠
- الفهم الأول: «الإبانة» المعبر النهائي عن منهج الأشعري في مجال العقيدة ..... ١٦٠، ١٦١
- الفهم الثاني: وسطية مذهب الأشعري بين تزمت الحنابلة ونظرتهم الضيقة في فهم النصوص [وبين تحكيم المعتزلة العقل على النص] ..... ١٦١
- الفهم الثالث: تحوّل الأشعري إلى المنهج السلفي الحنبلي تطوّر مفاجئ ..... ١٦١
- حقيقة منهج الإمام الأشعري العقدي في رأي الباحث ..... ١٦٢
- فهم صاحب البحث لمنهج الأشعري العقدي ..... ١٦٢



- تقرير الشهرستاني أنه لا فرق بين المفوضين والمؤولين من حيث  
الغاية ..... ١٦٣
- جناحا مدرسة أهل السنة والجماعة في القرنين الثاني والثالث  
الهجريين ..... ١٦٣
- الجانب المحافظ ( جانب التفويض ) لا يياشر علم الكلام بالمعنى  
العام إلا في نطاق النصوص الشرعية ، ويمثله الإمام أحمد وأتباعه ..... ١٦٣
- الجانب المدافع عن المذهب السلفي بمنهج كلامي يتخذ من العقل أساسا  
للدفاع عن النص ، يمثله ابن كلاب والقلانسي والمحاسبي ..... ١٦٤
- تطور منهج السلف في تقرير العقائد يتمثل في احتواء منهج الأشعري  
على جانبي التفويض ، والمدافعة عن المذهب السلفي بمنهج  
كلامي ..... ١٦٤
- أصول عقيدة الأشعري على وجه التفصيل ..... ١٦٤
- منهج الأشعري ينطلق من «إثبات ما أثبت الله لنفسه وأثبت له  
رسوله ﷺ ، من غير تشبيه أو تمثيل أو تأويل أو تعطيل» ..... ١٦٥
- امتنعاجات ..... ١٦٦
- تطبيقات المنهج الأشعري ..... ١٦٦
- تطبيقات المنهج الأشعري في بعض قضايا العقيدة تظهر ملامح  
المنهج ومقوماته ..... ١٦٦
- أولا : الإلهيات ..... ١٦٧ ، ١٦٨
- دليل وجود الله تعالى ..... ١٦٧
- الوحدانية ..... ١٦٨ ، ١٧٠
- استخدام الأشعري طريقة افتراض السؤال والجواب في الرد على  
الخصوم ..... ١٦٨

- ١٦٨ ..... تقرير الأشعري لـ «البعث»
- تقرير الأشعري المنهج الصحيح المرتكز على النقل والعقل
- ١٦٩ ..... واللغة، في علاقة الصفات الإلهية بالذات
- الأشعري يشكل بداية المحاجة بين الفكر الإسلامي الأصل
- وبين الفكر الوارد الذي مثله الاتجاه المشائي والأفلاطونية
- المحدثة ..... ١٧٠
- ١٧٠ ..... مناقشة بعض القضايا المهمة
- ١٧٠ ..... أولاً: الفعل الإنساني بين ما لله تعالى فيه وما للإنسان
- ١٧٠ ..... المذاهب السابقة
- ١- مذهب الجبرية في الفعل الإنساني ..... ١٧١، ١٧٠
- ٢- مذهب الجبرية القدرية في الفعل الإنساني ..... ١٧٢، ١٧١
- ٣- مذهب المعتزلة في الفعل الإنساني ..... ١٧٢
- ٤- مذهب الأشعري في الفعل الإنساني ..... ١٧٢
- ١٧٣ ..... ثانياً: الرؤية رؤية المؤمنين الله تعالى يوم القيامة بالأبصار
- ١٧٣ ..... مخالفة الأشعري المعتزلة في مسألة الرؤية
- استخدام الأشعري في تعرضه لقضايا العقيدة منهجاً نصياً عقلياً
- لغوياً ..... ١٧٤
- ١٧٤ ..... أصالة منهج الأشعري وخلوه من كل أنماط الفكر الوارد
- المحور الرابع: عقيدة الإمام الأشعري وآراؤه الكلامية ..... ١٧٥
- قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري - نهاية
- إشكالية فكرية، لحسن الشافعي ..... ١٧٧

- الأشعريُّ ليس تلميذًا إمَّة ١٧٨
- براعة الأشعري المنهجية في نصره العقيدة المستمدة من الكتاب  
والسنة ١٧٨
- إعلان الأشعري في مقدمة «الإبانة» الانتساب إلى الإمام أحمد
- ابن حنبل - رمز لتحوله الجديد ١٧٨
- تجسيد التحول والحاجة إلى الرمز المعبر عن الموقف الجديد ١٧٩
- مغزى خطبة الأشعري بمسجد البصرة ١٧٩
- مناظرة الأشعري مع الجبائي رمز للتحول ١٧٩
- رد الأشعري آراء الجبائي ونقضها في أكثر من مصنف له ، وليس  
في المناظرات فقط ١٧٩
- «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لابن فورك - حاكم  
في الكشف عن حقيقة الأشعري ومذهبه ١٨٠
- فكر الأزهر على مدى تاريخه فكر وسطي ١٨٠
- رغبته الأشعري عدم الخصومة في الجدل إلا في بيان الحق فقط ... ١٨٠
- مؤلفات الأشعرية في الرد على الخصوم كلها رد فعل لهجوم  
الخصوم ١٨١
- الإشكالية الفكرية تتمثل في تعدد الصور التي صورها بعض  
المشتغلين بالفكر للأشعري ١٨١ ، ١٨٢
- بعض الذين تناولوا الأشعري لم يلتزموا المنهج العلمي في ترتيب  
مصنفاته ١٨٢
- (أ) الذين خالوا الأشعري حنبليًا اختزلوه في «الإبانة» ١٨٢ ، ١٨٣
- هجوم بعض السلفيين المعاصرين على الأشعري ٨٤

- التزوير على الأشعري ومذهبه ..... ١٨٤
- (ب) جمهور المؤرخين والعلماء من الدارسين للمذهب الأشعري
- وتطوره ..... ١٨٤
- ١- شهادة تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) من المؤيدين للأشعري المدافعين عنه ..... ١٨٥
- شهادة العز بن عبد السلام في عقيدة الأشعري ..... ١٨٥
- ٢- شهادة تقي الدين المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) وكلامه عن مذهب الأشعري واشتباره، ووسطيته ..... ١٨٥، ١٨٦
- مناصرة الباقلاني وابن فورك وأبي إسحاق الإسفراييني لمذهب الأشعري ..... ١٨٦
- شهادة المقرئزي تفيد وسطية الأشعري ومذهبه، واستعماله النظر والحجاج ..... ١٨٦
- ٣- شهادة ابن خلدون في وصف طريقة الأشعري ..... ١٨٧، ١٨٦
- حمودة غرابة أكثر الأزهرين عناية بالأشعري ومذهبه ..... ١٨٧
- رأي حمودة غرابة أن «الإبانة» لا يمثل آخر أقوال الأشعري .. ١٨٧
- رأي حمودة غرابة أن «اللمع» يوازن بين العقل والنقل، وهو الأولى بتمثيل رأي الأشعري ..... ١٨٧
- تفاوت الباحثين الغربيين في تقدير قيمة الأشعري ومذهبه ..... ١٨٧
- رأي المستشرق ماكدونالد وترتون أن الأشعري حنبلي نصي . ١٨٨، ١٨٧
- رأي فنسك في الأشعري ..... ١٨٨، ١٨٩
- رأي ولفسون في الأشعري ..... ١٨٩
- أولاً: بنية المذهب ونسقه المتكامل ..... ١٩٠

- البنية الكاملة لعلم الكلام يعرضها كتاب «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» ..... ١٩٠
- ١- ابتداء ابن فورك بالأمور العامة التي منها ما هو إستمولوجي (معرفي) وما هو كوزمولوجي (طبيعي) ..... ١٩١، ١٩٠
- رد ابن فورك على فلاسفة الإغريقي، وإثبات خلق الله للعالم ..... ١٩١
- قاعدة «الخالقية أخص وصف» حبر الأساس للمذهب الأشعري ... ١٩١
- ٢- تناوله للإلهيات، بادئاً بالأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة، ثم الصفات ..... ١٩١
- أ- توسط ابن فورك في تأويله الصفات الخيرية - على ما يليق بالله تعالى - بين الظاهرية والمؤولة ..... ١٩١
- ب- بيان صفة الكلام النفسي، ووجوه الكلام وتعددته وأزليته ..... ١٩١
- ج- كلامه عن التكوين، وردّه على القائلين به، ورفضه التولد الاعترالي ..... ١٩١
- د- كلامه عن الإرادة والاختيار مقابل الإيجاب والميكانيكية في التصور الإغريقي ..... ١٩١
- هـ - إجماله الكلام عن الصفات السبع الإلهية ..... ١٩١
- و - كلامه عن رؤية الله في الآخرة بالأبصار، وردّه على شروط المعتزلة لها ..... ١٩١
- ٣- عرضه لمسألة «القضاء والقدر»، و«أفعال العباد» وردّه على القدرية الأولى من نفاة العلم القديم ..... ١٩١، ١٩٢
- ٤- تناوله للأسماء والأحكام: معنى الإيمان، وعلاقته بالعمل، ومصير مرتكب الكبيرة، وحكم الوعد والوعيد ..... ١٩٢

- ٥- كلامه عن السمعيات : عذاب القبر ، الجنة والنار ، مَشاهد  
القيامة ... ١٩٢
- ٦- كلامه عن الثبوتات : حقيقة الثبوت ، والثبوت الخاتمة ، ومعنى  
المعجزة ..... ١٩٢
- ٧- كلامه عن الإمامة ١٩٢
- كتاب ابن فورك وثيقة يكتمل بها بناء المذهب الأشعري ونسقه .... ١٩٢
- الملحق الأول من الملاحق التي ألحقها ابن فورك بـ «المجرد» :  
في مسائل من أصول الفقه ..... ١٩٣
- الملحق الثاني : شرح مسائل دقيق الكلام ( أكثرها في المعارف  
والطبيعات) ..... ١٩٣
- وثيقة العلاقة بين المتكلمين والفقهاء من خلال استعارة المتكلمين  
« منهج الحوار العلمي » من الفقهاء ١٩٣
- (أ) معضلة الزمان والمكان في فكر الأشعري ..... ١٩٣
- كلام محمد إقبال في « تجديد التفكير الديني » عن معضلة الزمان  
والمكان ..... ١٩٣
- (ب) مشكلة العلية ١٩٤
- عدم وقوف البحث العلمي عند النظرة الإغريقية ..... ١٩٤
- تجلي الثورة العقلية على الفلسفة اليونانية في ميادين الفكر ،  
ووضوحها أكثر في التفكير الفلسفي للأشاعرة ١٩٤
- اعتراف أوروبا بفضل الأصل الإسلامي لمنهجها العلمي ..... ١٩٤
- عبارة بريغولت في كتاب « بناء الإنسانية » ، عن نسبة « المنهج  
التجريبي في العلوم » إلى العرب ..... ١٩٤ ، ١٩٥

- إلحاح روجر بيكون (ت ١٢٩٤م) على ضرورة تعلم العربية  
 ١٩٥ لتحصيل المعارف العربية
- ١٩٥ نقد المعاصرين نظرية العادة الأشعرية ، بدعوى مضادتها للعلم
- ١٩٥ عرض ولفسون مقالة الغزالي في العادة ، وتفنيد ابن رشد لها
- إنكار العلية يؤدي إلى إنكار إلى تسويغ لتوقع نظام أو تتابع في  
 ١٩٥ حوادث العالم .....
- ١٩٦ ، ١٩٥ بين نظرية العادة الأشعرية وتلاؤم الطبيعة عند الأبيقوريين .....
- نسبة ابن حزم الأشاعرة استخدام لفظ «العادة» مقابل لفظ  
 «الطبيعة»، للدلالة على سير الحوادث المألوف ..... ١٩٧
- نسبة الطوسي (ت ٦٧٢هـ) في «نقد المحصّل» تصور العادة  
 إلى أبي الحسن الأشعري نفسه ..... ١٩٦
- وجود نظرية العادة قبل الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ..... ١٩٦
- تطور مناهج البحث الحديثة يبين عدم ضرورة القوانين الطبيعية ،  
 ويبين حدوث بعض الظواهر في الكائنات متناهية الصغر على  
 نحو لا يفسر بالتلازم الضروري للطبيعة ..... ١٩٧ ، ١٩٦
- تعليقات ومداخلات ..... ١٩٨ ، ١٩٧
- سؤال محمد إدير مشنان ..... ١٩٧
- جواب الشيخ حسن الشافعي ..... ١٩٨ ، ١٩٧
- عقيدة الإمام الأشعري : أين هي من عقائد السلف ، لمحمد  
 صالح الفرسي ..... ٢٠٣
- تقسيم البحث أربعة أقسام وخاتمة ..... ٢٠٤
- القسم الأول : نشأة المذهب الأشعري ..... ٢٠٤

- القسم الثاني : أمور متعلقة بالمقصود من البحث مرتبطة بالكلام
- ٢٠٤ ..... على عقيدة السلف وبمسائل تتعلق بها
- ٢٠٤ ..... القسم الثالث : عقيدة الإمام الأشعري وكتبه
- القسم الرابع : المقصود من البحث تحقيق مسائل ادعى بعض
- ٢٠٤ ..... الناس مخالفة الأشعري فيها عقيدة السلف
- الخاتمة : فصلان : الأول : هل نسب الأشاعرة للأشعري أقوالاً
- ٢٠٤ ..... وآراء لم يقل بها
- ٢٠٤ ..... الثاني : مخالفة الأشعرية للأشعري في مسائل جزئية
- ٢٠٥ ..... القسم الأول : نشأة المذهب الأشعري
- ٢٠٥ ..... الفصل الأول : التعريف بمصطلح « أهل السنة » وعقيدتهم
- ٢٠٥ ..... الفصل الثاني : فرق أهل البدع
- ٢٠٥ ..... الفصل الثالث : انقسام أهل السنة فريقين : أهل الأثر ، أهل النظر
- ٢٠٥ ..... الفصل الرابع : منهج الإمام الأشعري في الجمع والنقل ، وحاجة
- ٢٠٥ ..... العصر إلى هذا المنهج
- ٢٠٥ ..... ظروف نشأة الأشعري
- ٢٠٥ ..... وسطية المنهج الأشعري
- ٢٠٥ ..... عقيدة الأشعري امتداد لعقيدة أهل السنة والجماعة ( عقيدة السلف )
- ٢٠٥ ..... الفصل الأول : مصطلح « أهل السنة » والتعريف بعقيدتهم
- ٢٠٥ ..... منشأ مصطلح « أهل السنة والجماعة »
- ٢٠٦ ، ٢٠٥ ..... حديثان عن النبي ﷺ في ذلك
- ٢٠٦ ..... تعريف ابن تيمية « أهل السنة » بأنهم أهل الحديث والسنة المحضة
- ٢٠٦ ..... عقيدة أهل السنة والجماعة هي عقيدة الصحابة



|   |           |
|---|-----------|
| عقيدة أهل السنة أو عقيدة السلف ليست عقيدة ابتكرها السلف       |           |
| بل هي عقيدة قديمة قدم الثبوة .....                            | ٢٠٦       |
| الفصل الثاني : فرق أهل البدع .....                            | ٢٠٧       |
| ١- الروافض  | ٢٠٧       |
| ٢- الخوارج  | ٢٠٧       |
| ٣- القدرية  | ٢٠٧       |
| ٤- المرجئة  | ٢٠٧       |
| ٥- الجهمية  | ٢٠٧ ، ٢٠٨ |
| الجهمية والقدرية النواة الأولى لمذهب المعتزلة .....           | ٢٠٨       |
| ٦- المعتزلة   | ٢٠٨ ، ٢٠٩ |
| ٧- الحشوية المشبهة  | ٢٠٩ ، ٢١٠ |
| ٨- الكرامية   | ٢١٠       |
| الفصل الثالث : انقسام أهل السنة فريقين .....                  | ٢١٠       |
| الفريق الأول : أهل الأثر ، وهم أهل الحديث .....               | ٢١٠ ، ٢١٢ |
| الفريق الثاني : أصحاب النظر المؤيدون لعقيدة أهل السنة بالمنهج |           |
| الكلامي .....   | ٢١٢       |
| الفصل الرابع : منهج الإمام الأشعري في الجمع بين النقل         |           |
| والعقل ، وحاجة العصر إلى هذا المنهج                           | ٢١٢       |
| باعث تأييد الأشعري عقيدة أهل السنة .....                      | ٢١٢       |
| نبوغه في الكلام وبراعته في طرق الحجاج ، ورؤيته حاجة المسلمين  |           |
| الملحة لهذا المنهج الوسط                                      | ٢١٢       |
| نقد الأشعري الحنابلة والحشوية في وقوفهم عند ظاهر النص         |           |
| والتزامهم الحرفية .....                                       | ٢١٣       |

- توسط الأشعري في موقفه وسلوكه في الاستدلال على العقائد  
 ٢١٣ ..... مثلًا بين العقل والنقل  
 وسطية الأشعري تتمثل في عدم التطرف في التأويل العقلي ،  
 ٢١٣ ..... وعدم استهجان البحث الكلامي  
 مذهب الأشعري إدراك النص في ضوء العقل أو السير وراء العقل  
 ٢١٤ ، ٢١٣ ..... في حدود الشرع  
 حاجة عصر الأشعري لمنهجه الوسطي ..... ٢١٤  
 نص عياض عن الأشعري وتعلق أهل السنة بكتبه ، وثناء العلماء  
 عليه وعلى مذهبه ..... ٢١٤ ، ٢١٥  
 قضاء الأشعري على مذهب المعتزلة ..... ٢١٥  
 نص الشهرستاني عن الصفاتية ..... ٢١٥-٢١٧  
 القسم الثاني أمور تتعلق بالمقصود وهي عدة فصول  
 ٢١٧  
 ١- التعريف بالسلف ..... ٢١٧ ، ٢١٨  
 ٢- بيان الذين يمثلون عقيدة السلف ..... ٢١٧ ، ٢١٨  
 ٣- بيان عقيدة السلف على الإجمال ..... ٢١٧ ، ٢١٨  
 ٤- بيان منهج السلف في تلقي العقيدة ..... ٢١٧ ، ٢١٩  
 ٥- بيان حجية خبر الواحد في العقيدة ..... ٢١٧  
 ٦- بيان منهج السلف في الاستدلال على العقيدة ..... ٢١٧ ، ٢٢٠  
 ٧- الكتب التي تحتوي على عقيدة السلف تفصيلًا ..... ٢١٧ ، ٢٢١  
 أئمة الفقه والحديث يمثلون عقيدة السلف ..... ٢١٨  
 الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، يمثلون عقيدة السلف ..... ٢١٨  
 ما اتفق عليه السلف من العقائد مما ورد به صريح نصوص  
 الكتاب والسنة وتلقاه العلماء على ظواهره بالقبول - هو عقيدة  
 السلف على الإجمال ..... ٢١٨

- ما اختلف السلف فيه من الأمور المتعلقة بالعقيدة هو مذاهب  
 ٢١٨ وآراء اجتهادية
- ٢١٨ اتفاق السلف في العقيدة ، واختلافهم في الأمور المتعلقة بالعقيدة
- ٢١٩ الفرق بين عقيدة السلف ومذاهب السلف
- التمسك بكتاب الله والاعتصام بسنة نبيه ﷺ هو منهج السلف  
 ٢١٩ في تلقّي العقيدة
- الحديث الصحيح مصدر من مصادر العقيدة عند جميع أهل  
 السنة دون مخالف ..... ٢١٩
- مراد بعض المتكلمين من أن «أخبار الآحاد ليست بحجة» ... ٢١٩
- تقسيم المسائل المتعلقة بالعقيدة ..... ٢١٩
- تفصيل حجة خبر الآحاد ..... ٢١٩
- السلف في الاستدلال على العقيدة فريقان، لكل فريق منهج ..... ٢٢٠
- المنهج الأول: منهج أصحاب الحديث والأثر ويمثله الإمام  
 أحمد، ومن على طريقته ..... ٢٢٠
- المنهج الثاني: منهج أهل النظر والصناعة الفكرية، وهم الذين يؤيدون  
 الدلائل السمعية بالعقلية، ويمثلهم الكلاية والأشعرية والمأثرية ..... ٢٢٠
- الفرق بين منهج التلقي في العقيدة ومنهج الاستدلال عليها ..... ٢٢١، ٢٢٠
- الفرق بين الأدلة القرآنية وأدلة المتكلمين ..... ٢٢١
- بعض الكتب التي تناول عقيدة السلف ..... ٢٢١
- ١- الفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ..... ٢٢٢
- ٢- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) ..... ٢٢٢
- ٣- عقيدة الإمام أحمد بن حنبل، إملأه أبي الفضل التميمي ..... ٢٢٢

- ٢٢٢ ٤- العقيدة الطحاوية ، للطحاوي ( ت ٣٢١هـ )
- ٥- ما أورده الأشعري في « مقالات الإسلاميين » عن قول أصحاب الحديث وأهل السنة ٢٢٣
- ٦- ما أورده الأشعري في مقدمة « الإبانة » عن قول أهل الحق والسنة ٢٢٣
- ٧- ما أورده الأشعري في « مقالات الإسلاميين » عن عقيدة ابن كلاب وأصحابه في الأسماء والصفات ٢٢٣
- احتواء الكتب السابقة على مسائل متعلقة بالعقيدة اختلف فيها السلف واجتهدوا ..... ٢٢٤
- وجوب تفريق الباحثين في العقيدة بين المسائل المتعلقة بالعقيدة التي اختلف فيها السلف، وبين مسائل العقيدة ..... ٢٢٤
- وقوع بعض الباحثين في ورطة عدم التفريق بين مسائل العقيدة ، والمسائل المتعلقة بالعقيدة ٢٢٤
- مخالفة مدّعي السلفية - الذين حكموا بضلال من خالف مذهبهم - ومن يعتقدون أن عقيدة الإسلام هي ما عليه الأشعرية والماتريدية فقط ، هو منهج السلف وأهل السنة ..... ٢٢٤
- القسم الثالث: بيان عقيدة الإمام الأشعري وعقيدة أهل السنة ٢٢٤
- الفصل الأول : بيان عقيدة الأشعري وعقيدة السلف ..... ٢٢٥-٢٣١
- نص الأشعري في « مقالات الإسلاميين » في بيان عقيدة أهل الحديث وأهل السنة ..... ٢٢٥-٢٣١
- الفصل الثاني : هل يوجد خلاف أو اختلاف بين كتب الأشعري ٢٣١
- صحة نسبة « الإبانة » و« اللمع » و« مقالات الإسلاميين » و« رسالة إلى أهل الثغر » - إلى الأشعري ٢٣١

- الاختلاف بين «الإبانة» و «اللمع» و «رسالة إلى أهل الثغر» في  
 كمية العقائد التي حواها كل كتاب، وأسلوب العرض ٢٣١، ٢٣٢
- مسلك الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» أسلوب تقرير العقائد  
 والإخبار عنها ٢٣٢
- مقصود الأشعري من «الإبانة» و «اللمع» بيان صحة مذهب  
 أهل السنة والجماعة وتأييده بالحجج النقلية والعقلية ٢٣٣
- سير الأشعري في «الإبانة» في بيان عقيدة أهل السنة وتأييدها والرد على  
 المخالفين، على منهج أهل الحديث، وخصوصاً الإمام أحمد ٢٣٣
- إشارة الأشعري إلى منهجه في «الإبانة» في صدر الكتاب ٢٣٢، ٢٣٤
- سير الأشعري في «اللمع» في تأييد عقيدة أهل السنة والرد على  
 المخالفين، على منهج أهل النظر وطريقة المتكلمين ..... ٢٣٤
- إشارة الأشعري إلى منهجه في «اللمع» في صدر الكتاب ... ٢٣٤، ٢٣٥
- سير الأشعري في كل من «الإبانة» و «اللمع» و «رسالة إلى أهل  
 الثغر»، على منهج خاص ..... ٢٣٥
- منهج الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر»: الاستدلال على العقيدة  
 بالأدلة الواضحة المختصرة دون توغل في الاستدلال ..... ٢٣٥
- منهج «الأشعري في الإبانة»: الاستدلال على العقيدة والرد على  
 المخالفين على طريقة أهل الحديث ..... ٢٣٥
- منهج الأشعري في «اللمع»: الاستدلال على العقيدة والرد على  
 المخالفين، على طريقة أهل النظر والمتكلمين، وهي طريقة  
 «خواص الخواص» ..... ٢٣٥
- جدارة الأشعري بإمامة أهل السنة والجماعة ..... ٢٣٦

- لا اختلاف بين عقيدة الأشعري في «الإبانة» و«اللمع» و«رسالة  
إلى أهل الثغر» ..... ٢٣٦
- إجمال الشبه المثارة حول عقيدة الأشعري، ومراحلها، وحول  
كتبه ..... ٢٣٦
- مراحل عقيدة الأشعري ..... ٢٣٦، ٢٣٧
- رأي أتباع ابن تيمية أن مراحل عقيدة الأشعري هي: الاعتزال .  
والتوسط بين الاعتزال والتسنن. والتسنن الكامل ..... ٢٣٦
- القائلون بمرور الأشعري بمرحلة التوسط في العقيدة يقولون باتباع  
الأشعري عقيدة ابن كلاب ..... ٢٣٧
- سير الأشعري على منهج ابن كلاب في الجمع بين العقل والنقل  
في الاستدلال على العقائد ..... ٢٣٧
- منهج الاستدلال على العقيدة غير العقيدة نفسها ..... ٢٣٧
- ضرورة عدم الخلط بين العقيدة ومنهج الاستدلال عليها، والمذهب ..... ٢٣٧
- عدم وجود اختلاف عقيدة الأشعري في «الإبانة»، «اللمع»،  
«رسالة إلى أهل الثغر»، «مقالات الإسلاميين» ..... ٢٣٧
- الشبه المثارة عن كتاب «الإبانة» ..... ٢٣٨
- تشكك الكوثري وهبي الغاوجي في صحة نسبة «الإبانة» إلى الأشعري ..... ٢٣٨
- وهبي الغاوجي وكتابه «نظرة علمية في نسبة الإبانة للأشعري» ... ٢٣٨
- مبني تشكيك الكوثري والغاوجي على مسألتين: ما ورد في «الإبانة»  
من المسائل المتعلقة بالصفات الخيرية، وما ورد من روايات  
تنسب لأبي حنيفة في القول بـ «خَلَقَ القرآن» ..... ٢٣٨
- رفض الباحث رأي الكوثري والغاوجي في التشكيك في نسبة  
«الإبانة» إلى الأشعري ..... ٢٣٩

- أدلة رفض الباحث رأي الكوثري والفاوجي ..... ٢٣٩
- الأول : أن الأمور المتعلقة بالصفات الخيرية وردت في باين من الكتاب : الخامس : في ذكر الاستواء على العرش . والسادس : في الوجه والعينين واليدين ... ..... ٢٣٩
- الثاني : هذه الأمور المتعلقة بالصفات الخيرية وردت في مقدمة «الإبانة» في فصل بعنوان «إبانة قول أهل الحق والسنة»، ونقله ابن عساكر في «تبين كذب المفتري» ..... ٢٣٩
- الثالث : نسبة كثير من العلماء هذه الأمور الواردة في «الإبانة»، إلى الأشعري ..... ٢٤٠
- الرابع : إيراد الأشعري هذه الأمور ضمن ما اتفق عليه السلف من العقائد، في «رسالة إلى أهل الثغر» ..... ٢٤٠
- الخامس : نسبة هذه الأمور إلى الله تعالى بلا كيف ولا حدّ : منسوبة إلى معظم السلف في كتبهم المعتمدة في العقيدة ... ٢٤٠
- السادس : مخالفة معظم متأخري الأشاعرة - الأشعري في إثبات هذه الأمور لله، ولا يصحّ عدم إثباتهم لها دليلاً على عدم إثبات الأشعري لها ..... ٢٤٠
- الرد على مسألة الروايات التي وردت في «الإبانة» بنسبة القول بخلق القرآن إلى الإمام أبي حنيفة ..... ٢٤٤-٢٤٠
- نقد الشيخ وهبي سليمان الفاوجي الروايات الواردة في «الإبانة» التي تنسب لأبي حنيفة القول بخلق القرآن ..... ٢٤٤، ٢٣٤
- الروايات التي تنسب إلى أبي حنيفة القول بخلق القرآن، في «الإبانة» - من زيادات تُسخ «الإبانة» ..... ٢٤٤

- الكلام على مجموعة من عقائد الإمام الأشعري ادعى بعض الناس  
 ٢٤٤ مخالفته فيها عقيدة السلف
- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري مذهب السلف في  
 ٢٤٤ مجموعة من العقائد
- ١- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري مذهب السلف في  
 ٢٤٤ تأويل بعض الصفات ، مثل الرضا ، الغضب ...
- ٢- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري في قولهم بامتناع  
 ٢٤٤ حلول الحوادث بذات الله تعالى
- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري السلف في القول بأن  
 كلام الله معنى نفسي قديم قائم بذاته ، وأن الكلام من صفات  
 الذات لا الفعل ..... ٢٤٥
- ٣- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري السلف في قولهم  
 ٢٤٥ بأن ثبوت الشرع عند المكلف موقوف على العقل .....
- ٤- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري السلف في قولهم :  
 ٢٤٥ إذا عارضه العقل النقل قدم العقل على ظاهر النقل .....
- ٥- ادعاء ابن تيمية وأتباعه مخالفة الأشعري السلف في قولهم  
 ٢٤٥ بعدم تأثير قدرة العبد في فعله .....
- الفصل الأول : في تحقيق مسألة كلام الله تعالى ، وبيان مذهب  
 الأشعري فيها ..... ٢٤٥
- الفصل الثاني : الكلام على دليل حدوث الأعراض والأجسام ..... ٢٤٥
- تركيز الحديث-على ابن تيمية ومقلديه وهم المنتقدون للأشعري  
 والأشاعرة بمخالفتهم السلف ..... ٢٤٥



- ضرورة التفرقة بين مذاهب السلف وعقيدة السلف ، ومناهج  
 ٢٤٦ السلف في الاستدلال على العقائد  
 ٢٤٦ تعريف عقيدة السلف  
 ٢٤٦ تعريف مذاهب السلف  
 ٢٤٦ تعريف مناهج السلف في الاستدلال على العقيدة .....  
 ٢٤٧ موافقة الأشعري في العقيدة للسلف  
 ضرورة عدم الخلط بين عقيدة السلف ، مذاهب السلف ، مناهج  
 ٢٤٧ السلف في الاستدلال على العقيدة  
 تأويل النصوص المتعلقة بالصفات هو مذهب جمهور السلف  
 ٢٤٧ وليس عقيدة للسلف كلهم .....  
 ٢٤٧ مذهب الإثبات ومذهب التفويض .....  
 انكشاف جمهور السلف عن تأويل الصفات التي يروهم ظاهرها  
 ٢٤٧ الجسمية ونحوها ، واختلافهم في التعبير عنها  
 اختلاف أقوال جمهور السلف في «الاستواء» هو من صفات  
 الذات أو من صفات الفعل ..... ٢٤٧  
 القائلون بإمرار مثل هذه الصفات كما جاءت ، وتفويض معرفتها  
 إلى الله تعالى ..... ٢٤٨  
 الصفات الخبرية هي التي لا يهتدي إليها العقل وفي مقابلها  
 الصفات العقلية ..... ٢٤٨  
 مذهب التفويض والإثبات ..... ٢٤٨  
 أبولوة مذهب الإثبات في حقيقته إلى التفويض ..... ٢٤٨  
 الانكشاف عن التأويل مذهب جمهور السلف ..... ٢٤٨

- التأويل مذهب من مذاهب السلف ..... ٢٤٨
- نص الشهرستاني على أن التأويل مذهب فريق من السلف ..... ٢٤٩، ٢٤٨
- نص النووي في «شرح مسلم» في أحاديث الصفات أن فيها مذهبين؛ مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين . ومذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف ..... ٢٤٩
- لجوء معظم المفسرين إلى التأويل، حتى شيوخ التأويل بالأثر، مثل الطبري وابن كثير - لجئوا إلى التأويل في آيات الصفات .. ٢٥٠
- نماذج من تأويلات المفسرين لآيات الصفات ٢٥٠-٢٥٢
- تأويل الطبري لـ «الوجه» ٢٥٠
- تأويل الماوردي والبقوي وابن الجوزي وابن كثير لـ «الجنب» ٢٥٠، ٢٥١
- تأويل الطبري والنووي لـ «الساق» ..... ٢٥١
- تأويل البخاري والبيهقي لـ «الضحك» ..... ٢٥١، ٢٥٢
- تأويلات اتفق عليها العلماء ..... ٢٥٢، ٢٥٤
- الكلام في الصفات ثلاثة أقسام: قسم تحقق كالعلم والقدرة ونحوهما، وقسم يُحمل على ظاهره من غير تأويل، وقسم يؤول ..... ٢٥٢
- التأويل مذهب من مذاهب السلف وليس مذهباً خاصاً بالخلف ٢٥٤
- اتفاق السلف فيما بينهم في بعض النصوص ٢٥٤
- اتفاق السلف والخلف في أصل التأويل واختلافهم في الإقلال والإكثار منه ..... ٢٥٤
- الفرق بين تأويلات السلف وتأويلات الخلف ٢٥٤-٢٥٨
- ١- إقلال السلف من التأويل، واقتصارهم على ما ورد مما هو بالنسبة إلى الإنسان أعضاء وجوارح ..... ٢٥٥

- ٢٥٥ إكنار جمهور الخلف من التأويل ، وعدم اقتصارهم على نوع منه
- ٢- تأويل السلف كان بحسب سليقتهم العربية وبمقتضى  
 ٢٥٥ اللسان ، بخلاف معظم تأويلات الخلف
- ٢٥٥ رأي الشبكيين تقي الدين وتاج الدين في التأويل
- ٣- مناسبة تأويلات السلف لمساق النصوص ، بخلاف تأويلات  
 الخلف ..... ٢٥٥ ، ٢٥٦
- ٤- تأويلات السلف كانت من قبيل المجاز المركب والاستعارة  
 التمثيلية أو الكتابة ..... ٢٥٦
- كلام السبكي في اختلاف أهل التأويل على طريقين ..... ٢٥٦
- طريقة الأقدمين حمل الصفات على مجازاتها الراجعة إلى الصفات  
 الثابتة عقلاً وسمعا ..... ٢٥٦
- طريقة المتأخرين برّد المتشابهات إلى التمثيل الذي يقصد به  
 تصوير المعاني العقلية بإبرازها في الصور الحسية قصداً إلى  
 كمال بيانها ..... ٢٥٧
- حمل النصوص الموهمة التشبيه ، على المعاني المجازية ليس فيه  
 مخالفة للسلف ..... ٢٥٨
- نسبة الأمور التي هي بالنسبة للإنسان كالأعضاء - في نصوص  
 القرآن والسنة - إلى الله تعالى نسبة على وجه الإضافة لا على  
 وجه الإسناد الخبري ..... ٢٥٨
- الرأي الوسط في قضية التأويل ..... ٢٥٩
- توشط ابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢هـ ) بين مذهب السلف والخلف ... ٢٥٩
- عدم إنكار ابن دقيق العيد التأويل إن كان قريناً على مقتضى لسان  
 العرب ..... ٢٥٩

- حمل النصوص التي معناها ظاهر مفهوم من تخاطب العرب -  
 ٢٥٩ على هذا الظاهر ، عند ابن دقيق العيد  
 ٢٥٩ دقة رأي ابن دقيق العيد وسداده في قضية التأويل  
 المعنى المجازي للنص إذا كان مفهوماً من تخاطب العرب  
 لا يفهم العربي منه إلا المعنى المجازي ، كان النص من المجاز  
 المشهور والحقيقة المهجورة ، وأصبح صرفه إلى المعنى  
 المجازي إلحاذاً في آيات الله وتحريفاً للكليم عن مواضعه  
 ٢٥٩ معنى التأويل عند الأشاعرة  
 ٢٦٠ اختصار كلام ابن دقيق العيد في التأويل  
 ٢٦٠ توسط ابن دقيق العيد في التأويل ينشئ عن علمه  
 ٢٦٠ مذهب ابن دقيق العيد في التأويل هو المذهب الراجح ، وهو  
 مذهب السلف المؤولة ، والمحققين ...  
 ٢٦٠ ميل العز بن عبد السلام إلى التأويل في بعض فتاويه  
 ٢٦١ أصل التأويل في النصوص المتعلقة بالصفات - مذهب من مذاهب  
 السلف سار عليه فريق منهم ، وكذلك معظم الخلف  
 ٢٦١ مرجع الاختلاف بين السلف والخلف في قضية التأويل إلى أمرين ...  
 ٢٦١ الأول : إقلال السلف من التأويل وإكثار معظم الخلف منه  
 الثاني : انضباط السلف ببعض القيود وعدم انضباط معظم الخلف  
 بها  
 ٢٦١ التأويل من مذهب السلف وليس هو مخالفاً ، ولا هو بدعة  
 ٢٦١ التأويل مسألة اجتهادية خلافية  
 عدم صحة القول بردُّ أصل التأويل بدعوى أنه بدعة ومخالف  
 ٢٦١ لمذهب السلف .....

- جواز انتقاد بعض التأويلات لكونها ليست على شروط التأويل ٢٦١
- شروط التأويل ٢٦٢
- الأول : كون المعنى الذي حُمل عليه النص ثابتاً لله تعالى ٢٦٢
- الثاني : ألا يكون حُمل النص على المعنى الذي صُرف إليه مخالفًا لأساليب العربية ٢٦٢
- الثالث : عدم مخالفته لسياق النص ، وضرورة موافقته له ٢٦٢
- الرابع : ألا يكون المعنى الذي صُرف إليه النص موهمًا للنقص في حق الله تعالى ..... ٢٦٢
- الخامس : أن يكون مشعرًا بالعظمة ٢٦٢
- مسألة قيام الحوادث بذات الله تعالى ، وتحقيق ذلك ٢٦٢
- نسبة القول بحلول الحوادث في ذات الله إلى الكرامية والمجوس واليهود ٢٦٢
- قول الكرامية : إن الله تعالى جسم لا كالأجسام ..... ٢٦٢
- ردُّ المعتزلة وأهل السنة على الكرامية في قولهم بحلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٦٣
- ردُّ ابن كلاب على الكرامية في قولهم بحلول الحوادث بذات الله تعالى ٢٦٣
- تصريح ابن تيمية بأن القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى لم يقل به أحد قبل الكرامية ..... ٢٦٣
- ردُّ الباحث على كلام ابن تيمية ..... ٢٦٣
- نسبة ابن تيمية القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى ، إلى هشام ابن الحكم وغيره ٢٦٤

- ٢٦٤ تناقض ابن تيمية في تحديد القائلين بحلول الحوادث بذات الله
- نسبة ابن تيمية القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى إلى طوائف المسلمين وأكثر أهل الحديث وأئمتهم وكثير من الفقهاء بما فيهم الطوائف الأربعة: الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنبلية ..... ٢٦٥
- ادعاء أصحاب الإمام أحمد الإجماع على امتناع قيام الحوادث بالله تعالى ..... ٢٦٥
- ادعاء الآمدي أن العقلاء سوى الكرامة والمجوس - ينفون حلول الحوادث بالله تعالى ..... ٢٦٥
- القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى أصل من أصول ابن تيمية .... ٢٦٥
- أصل ابن تيمية الذي يعتقده ويجعله مذهباً له، هو قيام الأفعال الاختيارية الحادثة، بذات الله تعالى ..... ٢٦٥، ٢٦٦
- ادعاء ابن تيمية قيام الصفات والأفعال الاختيارية بالله مثل قيام الصفات اللازمة القديمة به ..... ٢٦٦
- اضطراب ابن تيمية في نسبه القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى، إلى من تقدمه ..... ٢٦٧
- تناقض ابن تيمية في كلامه عن حلول الحوادث بذات الله تعالى وادعائه على طوائف المسلمين وأهل الحديث والفقهاء ..... ٢٦٧، ٢٦٨
- كلام ابن تيمية في حلول الحوادث بذات الله تعالى لم يقل به أي من أئمة المتكلمين في الجلال والتحل أو المؤلفين في الفرق ..... ٢٦٨
- صراحة كلام السلف في عدم جواز حلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٦٨

- نصوص السلف وكلام يدل على خلاف ما ادعاه . ابن تيمية ٢٦٨  
 نص للإمام أبي حنيفة في « الفقه الأكبر » يدحض ادعاء ابن تيمية  
 في مسألة « حلول الحوادث بذات الله تعالى » ..... ٢٦٩  
 نص للإمام أحمد يدحض ادعاء ابن تيمية في نسبة القول بحلول  
 الحوادث بذات الله تعالى إلى السلف وأهل الحديث والفقه ..... ٢٦٩  
 نقول الطحاوي كلام أبي حنيفة وصاحبيه - تدحض كلام ابن تيمية ٢٦٩  
 وضح نصوص السلف في نفي قيام الحوادث بذات الله تعالى ،  
 حتى إن أولت ..... ٢٦٩ ، ٢٧٠  
 تأثر ابن تيمية بالكرامية في القول بحلول الحوادث بذات الله  
 تعالى ٢٧٠  
 قول النشار: إیراث الكرامية ابن تيمية القول بحلول الحوادث  
 بذات الله تعالى وأشياء أخرى ..... ٢٧٠  
 كلام محمد خليل هراس عن عدم تعرض ابن تيمية للكرامية  
 بالنقد لموافقتهم له في كثير من أصول مذهبه ..... ٢٧٠  
 تشكك خليل هراس في صحة نسبة ابن تيمية القول بحلول  
 الحوادث بذات الله تعالى ، إلى السلف ٢٧٠  
 قول ابن تيمية بـ « حلول الحوادث بذات الله تعالى » جزه إلى  
 القول بما يخالف المعقول والمنقول ..... ٢٧٠  
 وقوع ابن تيمية في معضلات ومشكلات بسبب قوله بحلول  
 الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٧٠ ، ٢٧١  
 قول ابن تيمية بـ « حلول الحوادث بذات الله تعالى » ، اضطره  
 للقول بقدّم جنس الصفات والأفعال الاختيارية مع حدوث  
 آحادها طبقاً لإرادته واختياره ..... ٢٧١

- المفاسد التي جرّها قول ابن تيمية بحلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٧١
- الأولى : قوله بالتسلسل في جانب الماضي لا إلى نهاية ٢٧١
- الثانية : قوله بيقدم العالم ومخالفته إجماع المسلمين على حدوثه بالزمان ٢٧١
- الثالثة : قوله بيقدم النوع أو الجنس مع حدوث الأفراد ٢٧١
- تمسك ابن تيمية بأن حكم الجملة قد يختلف عن حكم أفرادها ٢٧٢ ، ٢٧١
- عدم اقتناع خليل هراس بأقوال ابن تيمية السابقة ٢٧٢
- إيراد خليل هراس نصوصاً للرد على أقوال ابن تيمية في ما جرّه على نفسه من قوله بحلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٧٢ ، ٢٧٣
- الرابعة : لزومه القول بحدوث القرآن ..... ٢٧٣
- الفرق بين قيام الحوادث بذات الله تعالى الممتنع واتصافه تعالى بالحوادث الجائزة ٢٧٣
- القديم عند الماتريدية ٢٧٣
- تفصيل الفرق بين الصفات القديمة الذاتية القائمة بذاته تعالى ، وبين الصفات التي يتصف الله تعالى بها بدون أن تقوم به ٢٧٤
- أقسام صفات الله تعالى ..... ٢٧٤
- القسم الأول : الصفات الثبوتية الحقيقة قسماً : نفسية ، ومعنوية ٢٧٤
- الصفات النفسية لا تدل على معنى زائد على الذات ..... ٢٧٤
- الصفات المعنوية تدل على معنى زائد على الذات ( وهي الصفات السبع عند الأشاعرة ، أو الثماني - بإضافة التكوين - عند الماتريدية ) ٢٧٤



- اختلاف العلماء في صفة القدم لله تعالى هل هي نفسية أو معنوية ..... ٢٧٤، ٢٧٥
- القسم الثاني : صفات السلب ..... ٢٧٥
- القسم الثالث : صفات الإضافة ..... ٢٧٥
- القسم الرابع : صفات الفعل ..... ٢٧٥
- صفات الأفعال غير قديمة ولا قائمة بذات الله تعالى ..... ٢٧٥
- الفرق بين صفات الأفعال وصفات الذات ..... ٢٧٦
- قول الماتريدية بقدوم التكوين وكونه من الصفات الثبوتية ..... ٢٧٦
- صفات الذات قديمة غير متجددة وصفات الأفعال غير قديمة  
متجددة ..... ٢٧٦
- صفات السلوب وصفات الإضافات ..... ٢٧٦
- معظم صفات الله تعالى من صفات الأفعال ..... ٢٧٦
- اتصاف الله تعالى بصفات السلب وصفات الإضافة وصفات  
الفعل ، لا يقتضي قيام صفات حقيقية بذات الله تعالى ..... ٢٧٦
- جواز اتصاف الله تعالى بصفات الفعل رغم كونها ليست قديمة ..... ٢٧٦
- جواز اتصاف الله تعالى بما ليس بقديم بدون قيامه بذات الله  
وبدون اقتضائه قيام الحوادث بذات الله ..... ٢٧٦
- نص التفتازاني في أن اتصاف الواجب بالسلبيات لا يقتضي ثبوت  
صفات له ..... ٢٧٧
- أقسام الصفات عند الإيجي ..... ٢٧٧
- معنى الحادث بعد العدم ، والمتجدد ..... ٢٧٧، ٢٧٨
- أقسام المتجدد ثلاثة : الأحوال ، الإضافات ، السلوب ..... ٢٧٨
- تفسير الزبيدي لـ « الحوادث التي امتنع الباري أن تحل به » ..... ٢٧٨

- ٢٧٨ ..... الفَرْق بين الحادث والمتجدد
- ٢٧٨ ..... عدم قيام الحوادث بذات الله تعالى أصل من أصول الأشعري
- مقابلة بين تجويز ابن تيمية حلول الحوادث بذات الله تعالى ،
- ٢٧٩ ، ٢٧٨ ..... وبين نفي الأشعري جواز حلولها بذاته تعالى
- نصوص البيهقي في تفسير الأشعري لـ « الاستواء الإتيان ، المجيء ،
- ٢٨٠ ، ٢٧٩ ..... النزول »
- ٢٨٠ ..... معنى « كلام الله » عند الأشعري أنه معنى نفسي قديم قائم بذاته ...
- قول الأشعري بصحة دليل حدوث الأعراض والأجسام المبني
- ٢٨١ ..... على حلول الحوادث والتغير ، وانتقاده هذا الدليل
- ٢٨١ ..... نتائج هذا الفصل
- ٢٨١ ..... بطلان قول القائلين بثبوت الأشعري على الاعتزال في الأصول
- ١ - خطأ ابن تيمية وغيره في القول بأن امتناع حلول الحوادث
- بذات الله ، من الكلام الذي بقي على الأشعري من بقايا
- ٢٨١ ..... المعتزلة
- موافقة الأشعري المعتزلة في بعض أصولهم التي وافقهم عليها أهل
- ٢٨١ ..... السنة - لا يعني بقاءه على الاعتزال
- القول بامتناع حلول الحوادث بذاته هو المسألة التي اتهم الأشعري
- ٢٨٢ ..... بسببها
- ٢ - عدم خوض سلف الأمة وأئمتها في مسألة حلول الحوادث
- ٢٨٢ ..... بذات الله تعالى
- ٣ - من نصوص أئمة السلف الواضحة على أن الحوادث لا تحل
- ٢٨٢ ..... بذات الله : كلام أبي حنيفة وأحمد والطحاوي

- ٤ - نسبة المتكلمين في الإمْل والْتَحُل وفي الفِرْق - القول بحلول  
الحوادث بذات الله تعالى ، إلى الكرامة ، وهشام الجواليقي  
٢٨٢ وهشام بن الحكم
- ٥ - ادعاء الآمدي عدم ذهاب أحد من أهل الجبل إلى القول  
بحلول الحوادث بذات الله إلا الكرامة ..... ٢٨٢
- ٦ - اضطراب ابن تيمية في نسبة القول بحلول الحوادث بذات  
الله تعالى ..... ٢٨٢ ، ٢٨٣
- نسبة ابن تيمية « حلول الحوادث بذات الله » ظاهرها التناقض ٢٨٣  
بيان أن القائلين بحلول الحوادث بذات الله تعالى من أهل السنة ،  
هم من أهل الحديث ٢٨٣
- كلام الآمدي يدل على أن أهل السنة كلهم لم يجمعوا على  
القول بعدم جواز حلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٨٣
- اشتطاط ابن تيمية في نسبة القول بحلول الحوادث بذات الله  
تعالى ..... ٢٨٣
- كلام محمد أنور الكشميري في « فيض الباري » في أن فرقة من  
المحدثين أقرت القول بحلول الحوادث بذات الله ٢٨٣ ، ٢٨٤
- نسبة الكشميري القول بحلول الحوادث بذات الله إلى البخاري  
في « صحيحه » ٢٨٤
- كلام ابن حجر في « فتح الباري » حول قضية « خلق القرآن » ٢٨٤ ، ٢٨٥
- مذهب الإمام أحمد في قضية حلول الحوادث بذات الله تعالى ..... ٢٨٥
- كلام أكثر أصحاب الإمام مبني على القول بقيام الحوادث بذات  
الله تعالى ..... ٢٨٥

- ٢٨٦ مسألة قيام الحوادث بذات الله تعالى - خلافة بين أهل السنة  
عُدُّ القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى مذهباً لأهل السنة - غير  
صحيح ... ٢٨٦
- ٢٨٦ تحقيق مذهب الإمام الأشعري في مسألة « كلام الله تعالى »  
تقسيم الكلام إلى نفسي ولفظي ٢٨٦
- ٢٨٦ عدم اختلاف المعاني النفسية باختلاف اللغات  
التنبه على أمرين : الأول : عدم اختلاف المعاني النفسية باختلاف  
اللغات وتغير العبارات ٢٨٦
- الثاني : الألفاظ المتخيلة هي التي يصوغها المتكلم في ذهنه  
ياحدى اللغات ثم يتكلم بها بلسانه باللغة نفسها ٢٨٦
- أنواع الكلام ثلاثة : المعاني التي لا تختلف باختلاف اللغات  
والتعبيرات . والألفاظ المتخيلة الذهنية . والألفاظ اللسانية ٢٨٦
- اختصار أنواع الكلام الثلاثة في قسمين : الكلام المعنوي النفسي ،  
والكلام اللفظي ..... ٢٨٦
- انقسام الكلام اللفظي إلى : لفظي نفسي ولفظي معنوي ..... ٢٨٦
- النوع الأول : الكلام المعنوي النفسي ..... ٢٨٧
- مذهب ابن كلاب في الكلام المعنوي النفسي ٢٨٧
- نفي المعتزلة الكلام المعنوي النفسي لله تعالى ، وإثباتهم الكلام  
اللفظي فقط ٢٨٧
- إثبات الحنابلة الكلام اللفظي لله تعالى ، وعدم تناولهم الكلام  
المعنوي النفسي ..... ٢٨٧
- استدلال الأشاعرة على إطلاق الكلام في اللغة على المعنى  
النفسى - بكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ،  
وكلام أقحاح العرب ..... ٢٨٧ ، ٢٨٨

- ٢٨٨ اختلاف الأشاعرة في حدوث الكلام اللفظي لله تعالى ، وقدمه  
جمهور الأشاعرة والمعتزلة عامة على حدوث الكلام اللفظي لله ،  
٢٨٨ غير قائم به تعالى ؛ لكونه ليس محلّاً للحوادث
- ٢٨٩ ، ٢٨٨ سبب القول بحدوث الكلام اللفظي .....  
قولُ فريق من الأشاعرة يقدم الكلام اللفظي وقيامه بالله تعالى  
٢٨٩ كالكلام المعنوي .....  
ردُّ فريق من الأشاعرة قالوا يقدم الكلام اللفظي وقيامه بالله تعالى  
٢٨٩ كالكلام المعنوي - على شبهة الجمهور والمعتزلة  
٢٨٩ قولُ الشهرستاني يقدم الكلام اللفظي  
نص للشريف الجرجاني ينسب القول يقدم الكلام اللفظي للسلف  
٢٨٩ والإيجي .....  
ادعاء الإيجي أن قدم الكلام اللفظي هو مذهب أبي الحسن  
٢٩٠ ، ٢٨٩ الأشعري ...
- ٢٩٠ الفرق بين مذهب القائلين يقدم الكلام اللفظي ومذهب الحنابلة  
٢٩٠ تحقيق مذهب الأشعري في كلام الله تعالى  
الفرق بين مذهب الأشعري في صفة « الكلام » لله تعالى ، على ما  
نسبه إليه ابن فورك والجويني والشهرستاني ، بين كلامه عنها  
في « الإبانة » ، « اللمع » و « رسالة إلى أهل الثغر »  
٢٩١ ، ٢٩٠  
٢٩١ كلام ابن فورك عن الأشعري في صفة « الكلام » لله تعالى ...  
رأي محمد صالح الغرسي أن للأشعري رأيين في صفة « الكلام »  
لله تعالى  
٢٩٢  
نسبة القُصْد الإيجي لأبي الحسن الأشعري القول بأن كلام الله :  
الألفاظ والمعاني ، وهي ستجزئه وغير متناهية  
٢٩٢

- ٢٩٢، ٢٩٣ ..... مذهب السلف في القرآن  
 ٢٩٣ ..... قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ فِي « خَلْقِ الْقُرْآنِ »  
 ٢٩٣ ..... مذهب ابن كلاب في القرآن ، وما يُرَدُّ به عليه  
 ٢٩٣ ..... الرد علي ابن كلاب في رأيه في « القرآن »  
 ٢٩٣ ..... الأول : مخالفته لمذهب السلف  
 ٢٩٣، ٢٩٤ ..... الثاني : مخالفته لظواهر نصوص الكتاب والسنة  
 الثالث : مؤدى قوله هذا يلزمه بأن يكون القرآن والتوراة والإنجيل  
 والزبور متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ، وهو ما لا يقول  
 به عاقل ..... ٢٩٤  
 الرابع : عدم معقولية هذا المذهب ، ونقل السعد في « شرح  
 المقاصد » عن إمام الحرمين عدم معقوليته ..... ٢٩٤  
 عدم صحة قياس ابن كلاب صفة الكلام على صفة العلم وأنها  
 واحدة كثيرة التعلقات ..... ٢٩٤  
 ٢٩٤ ..... مذهب ابن تيمية في كلام الله تعالى وبيان زيفه  
 الرد على كلام ابن تيمية في قوله : إن نوع كلام الله تعالى قديم  
 وأفراده حادثة ..... ٢٩٤  
 الأول : مخالفة كلام ابن تيمية لبدائه العقول ..... ٢٩٤  
 الثاني : استلزام كلام ابن تيمية للقول بحدوث القرآن ..... ٢٩٥  
 الثالث : مغالطة ابن تيمية في نسبته قوله هذا إلى السلف ، رغم  
 إجماعهم على القول بأن القرآن غير مخلوق ..... ٢٩٥  
 كلام الإمام أبي حنيفة في « الفقه الأكبر » عن أزلية كلام الله  
 تعالى ..... ٢٩٥  
 ٢٩٥ ..... كلام أبي الفضل التميمي عن الإمام أحمد في « كلام الله عز وجل »

- كلام الإمام أحمد نص على أنه لا يحكم على القرآن بأنه صفة  
 فيل ، ولا أنه حادث بوجه من الوجوه ..... ٢٩٦
- كلام الإمام أحمد فيه ردُّ على ابن تيمية في قدم النوع وحدوث  
 الأفراد ..... ٢٩٦
- الرابع : مخالفة رأي ابن تيمية ما ثبت عن الإمام أحمد ..... ٢٩٧ ، ٢٩٦
- الخامس : أن الإمام أحمد كان ينكر على من قال : « لفظي  
 بالقرآن مخلوق » ، فلو كان قول ابن تيمية قال به أحد في عهد  
 الإمام أحمد لأنكر عليه أشد الإنكار ..... ٢٩٧
- الكلام على دليل حدوث الأعراض والأجسام ..... ٢٩٧
- دليل حدوث الأعراض من فروع القول بامتناع قيام الحوادث  
 بذات الله تعالى ..... ٢٩٧
- استدلال الفلاسفة على حدوث العالم بدليل حدوث الأعراض  
 المقتضي لحدوث الأجسام ..... ٢٩٧ ، ٢٩٨
- رأي الأشعري صحة دليل حدوث الأعراض ، وتسليمه للمعتزلة  
 والفلاسفة فيه ؛ لأنه يقول بامتناع قيام الحوادث بذات الله  
 تعالى ..... ٢٩٨
- خلاف الأشعري للمعتزلة في صحة دليل حدوث الأعراض في  
 أمرين ... ..... ٢٩٨
- [الأمر الأول : عدم التزام الأشعري بما رآه المعتزلة لوازم لهذا الدليل  
 مثل إنكار العلو والفوقية لله تعالى ونفي الصفات الخيرية .... ٢٩٨
- [الأمر الثاني : أن الأشعري مع تسليمه للفلاسفة والمعتزلة في  
 هذا الدليل ، انتقده في أمرين ..... ٢٩٨

- الأمر الأول من الأمرين اللذين انتقد فيهما الأشعري المعتزلة  
والفلاسفة: دليل حدوث الأعراض: شدة خفاء هذا الدليل  
وغموضه ووعورة مسلكه ... ٢٩٨
- الأمر الثاني: أن هذا المنهج في الاستدلال على حدوث العالم  
ليس منهجاً نبوياً، وإنما هو منهج الفلاسفة ..... ٢٩٨
- استعاضة الأشعري عن دليل حدوث العالم الذي استدل به  
الفلاسفة - بدليلين آخرين ٢٩٩، ٢٩٨
- [الدليل] الأول: بناء على آيات استدلال الله تعالى على وجوده باختلاف  
الصور والهيئات، واختلاف اللغات، ودلائل الأنفس ..... ٢٩٨
- الثاني: بناء على ثبوت ما يدل على صدق الرسول في دعوى  
الرسالة من الدلائل والمعجزات ٢٩٩
- موافقة جمهور متأخري الأشاعرة المعتزلة بالنسبة إلى دليل  
حدوث العالم في أمرين خالفوا فيهما شيخهم الأشعري ٢٩٩
- الأول: حصرهم دليل حدوث العالم وإثبات الباري في دليل  
حدوث الأعراض والأجسام ٢٩٩
- الثاني: بناؤهم على هذا الدليل ما بناء المعتزلة من نفي العلو  
والفوقية، ونفي الصفات الخيرية، مما يقتضي الجسمية في  
الشاهد ..... ٢٩٩
- الفصل الخامس: بيان أن ثبوت الشرع عند المكلف موقوف على  
العقل ٢٩٩
- موقف على العقل ٢٩٩
- الفرق بين ثبوت الشرع عند المكلف وثبوته عليه ٣٠٠، ٢٩٩



- رأي الأشعري أن الأحكام لا تثبت على المكلف إلا بالشرع ٢٩٩
- نفي الأشعري القول بالحسن والقبح العقليين ٢٩٩، ٣٠٠
- لا حكم للعقل في شيء من الأحكام الشرعية عند الأشعري ٢٩٩، ٣٠٠
- توقف ثبوت الأحكام الشرعية عند الأشعري على ورود الشرع ٣٠٠
- نص ابن فورك عند الأشعري في أن وجوب النظر في معجزة الرسول يتعلق بإيجاب الرسول ذلك عليه بقوله وأمره ونهيه، ووعدده وعيده ٣٠٠
- توقف ثبوت الشرع عند المكلف، في رأي الأشعري، على العقل ٣٠٠، ٣٠١
- الشرع ليس من المحسوسات فلا يثبت بالحس ٣٠١
- قول الأشعري بتوقف ثبوت الشرع على العقل، بالنسبة إلى ثبوت الرسالة فقط ٣٠١
- انحصار قول الأشعري في توقف ثبوت الشرع عند المكلف، على العقل، في قضية واحدة هي ثبوت رسالة الرسول ٣٠١، ٣٠٢
- رأي الأشعري أن ثبوت الشرع متوقف على ثبوت الرسالة بدلائلها فقط، وعدم توقف ثبوته على معرفة الله تعالى ٣٠٢
- ثبوت المحدث للعالم عند الأشعري بالدليل المركب من العقل والسمع ٣٠٢
- وجود المحدث للعالم بصفاته يثبت بنفس الدليل الدال على صدق الرسول ٣٠٢، ٣٠٣
- ثبوت الرسول في دعواه الرسالة دليل عقلي مستقل، على وجود الله تعالى بصفاته ٣٠٣
- رأي بديع الزمان النورسي أن إثبات صدق الرسول في دعواه الرسالة، دليل قوي يؤدي إلى إثبات الصانع الواحد ٣٠٣

- عدم لزوم الدور؛ لأن صدق الرسول ثابت بأدلة لا تتوقف على  
 ٣٠٣ ..... وجود الصانع  
 دلائل وجود الله بين العقلي المحض والمركب من العقلي  
 ٣٠٣ ..... والسمعي  
 الدليل على ثبوت رسالة الرسول عقلي محض أو مركب من  
 ٣٠٤، ٣٠٣ ..... العقلي والسمعي  
 مقتضى مذهب الأشاعرة أن أول واجب على المكلف هو معرفة  
 ٣٠٤ ..... صدق الرسول  
 مقتضى قول الأشعري: إن معرفة الله تعالى لا تجب إلا بالشرع،  
 إن وجود الله تعالى يثبت عقلاً بإخبار الرسول، وإن ثبوت  
 الشرع موقوف على ثبوت صدق الرسول - أن أول واجب  
 ٣٠٤ ..... على المكلف هو معرفة صدق الرسول في دعواه الرسالة ...  
 معرفة الله تعالى هي أول واجب على المكلف في ما ثبت عن  
 ٣٠٥، ٣٠٤ ..... الأشعري  
 النظر في الدليل المؤدي إلى معرفة الله تعالى هو أول واجب على  
 ٣٠٥ ..... المكلف عند بعض الأشعرية  
 قُضد الدليل والتوجه إلى الاستدلال هو أول ما يجب على  
 ٣٠٥ ..... المكلف معرفته عند بعض الأشعرية  
 ثبوت قول الأشعري وبعض الأشاعرة إن أول واجب على  
 ٣٠٥، ٣٠٤ ..... المكلف هو معرفة الله تعالى  
 الخلاف بين الأشعري والأشاعرة في ما يتوقف عليه ثبوت الشرع ..... ٣٠٥  
 رأي الأشعري أن ثبوت وجود الله يكفي فيه إخبار الرسول الثابتة  
 ٣٠٥ ..... رسالته

- ٣٠٥ دليل الأشعري في إثبات وجود الله تعالى مركب بين العقل والسمع  
تصريح كثير من الأشاعرة بتوقف ثبوت الشرع على معرفة الله
- ٣٠٥ تعالى ومعرفة الرسول .....
- ٣٠٥ العقل والنقل وأيهما يقدم عند التعرض
- ٣٠٥ قضية تقدم العقل على النقل ورأي الأشعري في ذلك .....
- ٣٠٦ قول الإمام الأشعري بتقدم العقل على ظاهر النقل  
قول الأشعري بتوقف ثبوت الشرع على ثبوت صدق الرسول في  
دعواه - هو قول بتقدم العقل على النقل .....
- ٣٠٦ قول الأشعري بأصل : «توقف ثبوت الشرع على ثبوت رسالة  
الرسول بالعقل» ، وهو قاعدة ذهبية ..... ٣٠٦، ٣٠٧
- ٣٠٧ مغالطة ابن أبي العز في معارضة القول بتقدم العقل على ظاهر النقل  
قاعدة تقدم العقل على النقل من المقررات عند العلماء ، وقد قال  
بها ابن تيمية ..... ٣٠٧
- تقدم العقل على النقل عند تعارضهما ، وتأويل النقل ليس مما  
انفرد به الأشاعرة ..... ٣٠٧
- ٣٠٧ تقرير المعتزلة وأصحاب العلوم المختلفة تُقدّم العقل على النقل  
عن تعارضهما
- تأويلات السلف جملةً من نصوص الكتاب والسنة ، الكثير منها  
مبني على مخالفة ظواهر النصوص للعقل ..... ٣٠٧
- ٣٠٧ قول المحدثين بتقديم العقل على النقل إذا تعارضاً وجعلهم ذلك  
أصلاً من أصولهم ..... ٣٠٧، ٣٠٨
- ٣٠٨ كلام الخطيب عما يُردّ به خبر الواحد .....

- قول ابن تيمية في بعض كتبه بقاعدة الأشاعرة في تقديم العقل  
 على النقل إذا تعارضا ..... ٣٠٨
- الفارق بين الحكم العقلي القاطع وبين إدراك العقل القاصر ... ٣٠٩
- اختلاف الفلاسفة في مسائل ما وراء الطبيعة، واختلاف  
 المتكلمين في مسائل الإلهيات دالٌّ على كون هذه المجالات  
 ليست من مجالات العقل ..... ٣٠٩
- التباس المسلمات والظنيات والمتخيلات الكواذب، بالقضايا  
 اليقينية - على العقل ..... ٣٠٩، ٣١٠
- حاجة الإنسان إلى الوحي وإرسال الرسل ..... ٣١٠
- الطمع في أن يزن العقل أمور التوحيد وحقائق الصفات الإلهية  
 والنبوة - طمع في محال ..... ٣١٠
- ما يعجز العقل عن إدراكه يثبت بطور النبوة ..... ٣١٠، ٣١١
- العقل حجة ليست كاملة ..... ٣١١
- وزن جميع الأحكام الشرعية بميزان العقل (القاصر) - غير  
 متحسن ..... ٣١١
- وجوب استسلام العقل في مجال العقيدة استسلامًا تامًّا ..... ٣١١
- ضرورة مراعاة العقل أساليب نصوص الكتاب والسنة الواردة على  
 مجاري كلام العرب ..... ٣١٢
- حمل العقل نصوص الكتاب والسنة الواردة على المجاز على أنها  
 على الحقيقة، أو العكس، ضلال وغواية ..... ٣١٢
- تورط المعتزلة في رد بعض النصوص من السنة بدعوى مخالفتها  
 للعقل ..... ٣١٢

- قاعدة تقديم العقل على النقل عند اختلافهما، قاعدة صحيحة  
 ٣١٢ أساء بعض المتكلمين استخدامها  
 توسط أبي الحسن الأشعري في مسألة تقديم العقل على النقل  
 عند تعارضهما ٣١٢، ٣١٣  
 مذهب الأشعري في قضية العقل والنقل: عدم مخالفة النص،  
 وعدم إهمال العقل ٣١٣  
 نتائج  
 ١- ثبوت الأحكام على المكلفين - عند الأشعري - بالشرع لا  
 العقل ٣١٣  
 ٢- ثبوت الشرع - عند الأشعري - على المكلف لا يكون إلا  
 بالعقل ٣١٣  
 ٣- ثبوت الشرع - عند الأشعري - موقوف على صدق الرسول  
 في دعواه الرسالة ٣١٣  
 ٤- عند تعارض العقل وظاهر الشرع عند الأشعري، يُقدّم العقل ... ٣١٣  
 ٥- رأي الأشعري عجز العقل عن إدراك الغيبات والتسليم للنقل  
 في ذلك ٣١٣  
 الكسب وخلق أفعال العباد عند الأشعري ٣١٤  
 مذهب الأشعري في الكسب وخلق أفعال العباد ٣١٤  
 مذهب الأشعري أن للعبد قدرتين: الأولى التمكن من الفعل،  
 والثانية القدرة التي أجرى الله عاداته بخلقها ٣١٤  
 قدرة التمكن يعبر عنها بسلامة الأسباب والآلات، وهي متقدمة  
 على الفعل غير مؤثرة فيه ٣١٤

- الاختلاف في تفسير معنى «خالق» ..... ٣١٥
- الله خالق بقدرة قديمة ..... ٣١٥
- تفسير معنى «الكسب» ؛ وقوع الفعل بقدرة محدثة ..... ٣١٥
- معنى الاكتساب عند الأشعري: وقوع الشيء بقدرة محدثة .. ٣١٥
- نص الشهرستاني في عدم إثبات الأشعري للقدرة الحادثة
- صلاحية ؛ لا لجهة الوجود ولا لصفة من صفات الوجود ..... ٣١٥
- نص الشهرستاني في نفي الأشعري تأثير القوة الحادثة في الإحداث ..... ٣١٦، ٣١٥
- رأي الآمدي أن مذهب الأشعري: صلاح قدرة العبد للتأثير في
- حصول الفعل ، لكنها فقدته لمقارنة تعلّقها بالفعل بتعلّق قدرة
- الله تعالى به ..... ٣١٦
- متابعة السعد والسيد الشريف وابن أبي شريف - الآمدي في رأيه
- في القدرة عند الأشعري ..... ٣١٦
- مذهب الأشعري في الكسب أوفق المذاهب بالكتاب والسنة ..... ٣١٦
- أسباب موافقة مذهب الأشعري عن غيره من المذاهب - الكتاب
- والسنة ..... ٣١٦
- نصوص الكتاب والسنة على تفرد الله بالخلق والإيجاد ..... ٣١٦
- كلام الأشعري في تفرد الله بالخلق والإيجاد - موافق لنصوص
- الكتاب والسنة ..... ٣١٦
- مذهب الأشعري في الكسب هو مذهب السلف ..... ٣١٧
- مذهب الأشعري في أفعال العباد هو مذهب الإمام أحمد ..... ٣١٧
- مذهب الإمام علي بن أبي طالب في خلق أفعال العباد ..... ٣١٧
- مذهب الإمام أبي حنيفة في خلق أفعال العباد ..... ٣١٧

- ٣١٨ ..... مذهب الطحاوي في خلق أفعال العباد
- ٣١٨ ..... الخاتمة ، وتتناول أمرين
- أولاً : هل نسب الأشاعرة للأشعري ما لم يقل به في العقائد والآراء ..... ٣١٨
- فقدان كتب الأشعري سبب صعوبة الحكم بنسبة الأشاعرة للأشعري ما لم يقله في العقائد والآراء أم لا ..... ٣١٨
- ما نسب الأشاعرة للأشعري ليس في كتبه الخمسة التي طبعت ..... ٣١٨
- ما نسب الأشاعرة للأشعري أقوال ليست من أصل العقيدة بل هي آراء متعلقة بالمسائل المتعلقة بالعقيدة ..... ٣١٨
- وثيقة الأشاعرة وأمانتهم في النقل ..... ٣١٨
- هل الأقوال التي نسبها الأشاعرة للأشعري صرح بها في كتبه المفقودة ..... ٣١٩
- الأقوال التي نسبها الأشاعرة للأشعري هي تخريج فهم على أصوله واستنباط من أقواله ..... ٣١٩
- نسبة متأخري الأشاعرة للأشعري قولين في الصفات الخيرية .. ٣١٩
- القول الأول : إثبات الصفات الخيرية كما وردت ، وحملها على صفات لا يدركها العقل بلا كيف ولا حد ..... ٣١٩
- القول الثاني : تأويل الصفات الخيرية بنوع من التأويل ..... ٣١٩
- نسبة العُصْد الإيجي والسعد التفتازاني للأشعري قولين في الصفات الخيرية ..... ٣١٩
- تشكيك ابن تيمية في نسبة القولين المنسوبين إلى الأشعري في الصفات الخيرية - إليه ..... ٣١٩

- ثانياً : هل خالف الأشاعرة شيخهم في العقيدة أو في المسائل المتعلقة بها ..... ٣٢٠
- مخالفة الأشاعرة شيخهم في مسائل جزئية صغيرة يصعب حصرها ، وهي مسائل اجتهادية ..... ٣٢٠
- المهم في ما خالف فيه الأشاعرة أمران ..... ٣٢٠
- الأول : تأويل معظم المتأخرين من الأشاعرة للصفات الخيرية كالوجه واليد والعين ..... ٣٢٠
- الثاني : نفي متأخريهم علو الله تعالى وفوقيته ..... ٣٢٠
- المسألة الأولى : مسألة التأويل ..... ٣٢١ ، ٣٢٠
- المسألة الثانية : مسألة علو الله على خلقه وفوقيته ..... ٣٢١
- نبذة من نصوص الكتاب والسنة ورد فيها إثبات العلو والفوقية لله تعالى ..... ٣٢١
- نقول عن الأشعري في الصفات ..... ٣٢٢-٣٢٥
- تنبيهات : ..... ٣٢٥
- الأول : مباينة الله تعالى خلقه . الثاني : استواؤه على عرشه .
- الثالث : كونه في السماء ..... ٣٢٥ ، ٣٢٦
- مُبايَنة الله تعالى خَلْقَهُ ..... ٣٢٦
- استواء الله تعالى على العرش ..... ٣٢٧
- كَوْنُ الله تعالى في السماء ..... ٣٢٧ ، ٣٢٨
- علو الله تعالى وفوقيته يؤولان إلى بينوته عن خلقه ..... ٣٢٨
- الشعور بعلو الله تعالى وفوقيته أمر مركوز في فطرة بني آدم ..... ٣٣٠
- خصوص العلماء مشكلةً الفوقية بحديث الجارية ..... ٣٣٠
- دفع الإشكال في مسألة الفوقية ..... ٣٣٠ ، ٣٣١



- ٣٣٣ عقيدة الإمام الأشعري في «الإبانة» ، لمَجْد مَكِّي
- ٣٣٤ ، ٣٣٣ ..... تلمذة الكاتب لعلماء الأزهر من مصر والشام
- ٣٣٤ اشتغال الكاتب بكتب علماء الأزهر
- ٣٣٥ ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري ، للعلامة محمد أبو زهرة
- ٣٣٥ الخلاف بين الفقهاء والمحدثين وبين المعتزلة
- ٣٣٦ إدالة المتوكل دولة المعتزلة ، وبقاء الاعتزال في الناس جدلاً
- ٣٣٦ توشط الأشعري والماتريدي بين أهل السنة وأهل الاعتزال ..... ٣٣٦
- ٣٣٨ ، ٣٣٧ ..... نشأة أبي الحسن الأشعري
- ٣٣٨ تتلمذ أبي الحسن الأشعري للجبائي شيخ المعتزلة
- ٣٣٩ ، ٣٣٨ ..... مناقشة أبي الحسن الأشعري ( التلميذ ) شَيْخُه
- ٣٤٠ ، ٣٣٩ ..... عدم استغراق الاعتزال عقل الأشعري
- ٣٤٠ مفارقة الأشعري الاعتزال
- ٣٤١ ، ٣٤٠ ..... مقولة الأشعري : « من عرفني فقد عرفني »
- ٣٤٢ ، ٣٤١ ..... تأثر الأشعري بالإمام أحمد بن حنبل
- نص الأشعري في «الإبانة» الذي يصرح فيه باتباع ما كان عليه
- ٣٤١ ..... الإمام أحمد
- ٣٤٢ ، ٣٤٢ ..... خلاصة آراء الأشعري في «الإبانة»
- أ - قوله بكرامات الأولياء التي ينكرها المعتزلة ، ويخصها الشيعة
- بأئمتهم ، ويشتهها الصوفية للصالحين
- ٣٤٢
- ب - متواتر السنة وغيره تثبت به العقائد ؛ فالحديث الصحيح
- الثابت حجة في العمل والاعتقاد ..... ٣٤٢
- ج - عدم تكفير الأشعري تارك الأخذ بحديث الآحاد ..... ٣٤٣

- د - أخذ الأشعري بظواهر النصوص في آيات الصفات ٣٤٣
- هـ - نفى الأشعري قبح الأشياء في ذاتها وحسنها في ذاتها،  
وردهما - الحشن والقبح - إلى عمل الشارع وحده ٣٤٣
- و - قول الأشعري بعدم خلود مرتكب الكبيرة في النار، ولكن يعاقب بقدر ذنبه، والعفو والعقوبة متروكان لله تعالى؛ إن عاقب فبالعدل، وإن عفا فبالرحمة ٣٤٣
- أخذ الأشعري منهاج الجدل من المعتزلة ٣٤٤، ٣٤٣
- رد الأشعري على المعتزلة، وعلى الفلاسفة والباطنية ٣٤٤
- جدل الأشعري مع المعتزلة بأساليبهم وطرقهم نفسها ..... ٣٤٤
- كتب أبي الحسن الأشعري ..... ٣٤٤
- أسلوب الأشعري في كتبه في أثناء الاعتزال وبعده يتسم بالبلاغة  
المحكمة ..... ٣٤٤، ٣٤٥
- كتب الأشعري تشهد بقوة إيمانه، وإحاطته وعمقه في التفكير ٣٤٥
- «مقالات الإسلاميين» ألفه الأشعري في أثناء الاعتزال، وهو أجمع  
كتاب للفرق الإسلامية التي ظهرت إلى القرن الثالث الهجري ... ٣٤٥
- كتاب «الإبانة» ..... ٣٤٥
- تأثر الأشعري في «الإبانة» - أول كتاب ألفه بعد ترك المعتزلة -  
بمنهج المحدثين والفقهاء ..... ٣٤٥
- بين «اللمع» و «الإبانة» ٣٤٥
- «اللمع» فيه عدول عن بعض آرائه التي ذكرها في «الإبانة» ٣٤٥
- الأشعري في «الإبانة» يأخذ بظواهر النصوص، فيمنع تأويل  
«اليد» بالقدرة و«الوجه» بالذات، وفي «اللمع» يؤول ... ٣٤٥

- ٣٤٦ ، ٣٤٥ منزلة الأشعري في أهل زمانه وفي من بعدهم
- ٣٤٦ وضوح آثار الأشعري في علم العقائد
- ٣٥٠ ، ٣٤٦ ..... الإبانة عن أصول الديانة
- ٣٤٧ ، ٣٤٦ طبعتا كتاب الإبانة
- ٣٤٧ مميزات طبعة الأستاذة فويزة حسين
- ٣٤٨ ، ٣٤٧ تفصيل موضوعات كتاب « الإبانة »
- ٣٤٩ ، ٣٤٨ ..... طبعة الجامعة الإسلامية لكتاب « الإبانة »
- اعتماد طبعة الجامعة الإسلامية على مطبوعات ثلاثة لا على
- ٣٤٩ ..... مخطوطات
- النسخ التي اعتمدتها الأستاذة فويزة حسين نسخ متأخرة ولا تزقي
- ٣٤٩ للوثوق بها
- قلة نسخ « الإبانة » المخطوطة ، وعدم وجود شروح أو تقارير أو
- ٣٥٠ ، ٣٤٩ ..... حواش عليه
- ٣٥٠ ..... اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع
- ٣٥٠ طبعة مكارثي ، وطبعة محمد أمين الضناوي من « اللمع »
- الحاجة إلى تحقيق كتاب « اللمع » تحقيقاً علمياً اعتماداً على
- ٣٥٠ ..... نسخ موثوقة وشرح « اللمع » للباقلاني
- ٣٥١ ، ٣٥٠ ..... موضوعات كتاب « اللمع »
- ٣٥١ هل كان آخر ما كتبه الأشعري « اللمع » أم « الإبانة »
- ٣٥١ رأي المدرسة السلفية أن « الإبانة » آخر ما ألفه الأشعري
- ٣٥٢ ، ٣٥١ رأي المدرسة الأشعرية المعاصرة أن « اللمع » آخر ما ألفه الأشعري
- ٣٥٢ ، ٣٥١ ..... مَرَدُّ الاختلاف الأسلوبي بين « اللمع » و « الإبانة »

- ٣٥٢ المقارنة بين «الإبانة» و «اللمع»
- ٣٥٢ منهج «الإبانة» وسط بين المعتزلة وأهل الظاهر
- ٣٥٢ منهج «اللمع» أعمق تفكيراً وأشدّ عناية بالأدلة العقلية
- ٣٥٢ «اللمع» يطرح أصولاً يعتقدونها الأشعري .
- انعكاس طريقة الأشعري على ذهنية القارئ عن طريقة طرح
- ٣٥٢ الأصول الموجودة في «اللمع» و«الإبانة»
- ٣٥٢، ٣٥٣ كلام الأشعري في «الإبانة» عن طريقة الإمام أحمد
- الأشعري في «الإبانة» يحاول إثبات الصفات الخيرية التي لم
- ٣٥٣ يتعرض لها في «اللمع»
- ٣٥٤ نماذج من إثبات الأشعري الصفات الخيرية في «الإبانة»
- تصريح الأشعري في «الإبانة» بخلق الله أفعال العباد، وفي
- «اللمع» أضاف إلى خالقية الله أفعال العباد كاسيية العبد .... ٣٥٤، ٣٥٥
- ٣٥٥ علاج الأشعري في «اللمع» مسألة الجبر .....
- الهدف من تأليف «الإبانة» نصرة مذهب الإمام أحمد ممثل
- ٣٥٥ نظرية أهل الحديث والمحدثين
- ٣٥٥ المسائل التي طرحها «اللمع» وأهمها «الإبانة» .....
- ٣٥٥ ١- مسألة التعديل والتجوير
- ٣٥٦ ٢- مسألة الاستطاعة والقدرة .....
- ٣٥٦ ٣- ما هو حد الإيمان .....
- ٣٥٦ ٤- الآيات الواردة حول الوعد والوعيد .....
- ٣٥٧ البؤن بين مذهب الأشعري في «الإبانة» و «اللمع» .....
- ٣٥٧ ما هو الداعي إلى التصورين المختلفين في مذهب الأشاعرة

- رأي حمودة غرابة أن الصورة العقلية التي يصورها « الإبانة » أسبق  
 من التي يصورها « اللمع » ٣٥٧
- هل في كتاب « الإبانة » المطبوع المتداول تحريف وتبديل ٣٥٨
- نسبة الكوثري نسخة « الإبانة » المطبوعة بالهند إلى التحريف  
 والتصحيح ٣٥٨
- متابعة عبد الرحمن بدوي الكوثري في نسبة « الإبانة » للتحريف  
 والتصحيح ٣٥٨
- رأي وهبي سليمان غاوجي الألباني أن قسماً من « الإبانة »  
 المطبوع لا تصح نسبته للأشعري ..... ٣٥٨
- نقد طبعة فوقية حسين لكتاب « الإبانة » ٣٥٩ ، ٣٥٨
- مقارنة الفصلين اللذين نقلهما ابن عساكر في « تبين كذب  
 المفترى » ونشرة فوقية حسين ..... ٣٥٩
- نماذج من التحريفات في « الإبانة » ..... ٣٥٩ - ٣٦٠
- نص الكوثري في تعليقه على كتاب « الاختلاف في اللفظ » لابن  
 قتيبة ، على المدسوس على الأشعري في « الإبانة » ٣٦١
- نفي وهبي سليمان غاوجي ما نسب إلى الأشعري من قول أبي  
 حنيفة بـ « خُلِقَ القرآن » ٣٥٢ ، ٣٦٣
- تفنيد وهبي سليمان غاوجي الروايات الباطلة التي وردت في  
 « الإبانة » ..... ٣٦٣
- نماذج من الروايات الباطلة في « الإبانة » ٣٦٣ ، ٣٦٤
- نصوص صريحة على التحريف في « الإبانة » ..... ٣٦٤
- إنكار المنتمين لمدرسة الأشعري الصورة المحرفة التي عليها  
 « الإبانة » ..... ٣٦٥

- ناشرو كتاب «الإبانة» في طبعاته المختلفة لم يأتوا بسند صحيح
- متصل للكتاب إلى الأشعري ..... ٣٦٥
- الأشعري وسائر الأئمة أدلاء على الله تعالى ..... ٣٦٥
- متى وضحت الوسطية في المذهب الأشعري ..... ٣٦٦
- نَهْجُ الأشعري في «الإبانة» نَهْجُ الحنابلة من أهل الحديث ..... ٣٦٦
- نضوج الوسطية في مذهب الأشعري على يد تلاميذه الذين جعلوا
- العقل في خدمة النص ..... ٣٦٦
- عدم قُدرة منهج الأشعري في «الإبانة» على الصمود أمام
- عواصف الفكر العقلي ..... ٣٦٦، ٣٦٧
- حاجة الأشعري إلى الاعتماد على العقل في معالجة القضايا
- الكلامية ..... ٣٦٧
- ابتعاد تلاميذ الأشعري عن منهجه، واقترابهم من منهج المعتزلة
- في التأويل، وإن اختلف الطريق ..... ٣٦٧
- هل مر الأشعري بثلاث مراحل ..... ٣٦٧
- هل مات الأشعري على عقيدة غير التي كان عليها بعد توبته عن
- الاعتزال ..... ٣٦٧
- هل كتاب «الإبانة» هو آخر مؤلفات الأشعري ..... ٣٦٧
- مراحل الأشعري؛ مرحلة الاعتزال. مرحلة اتباعه ابن كُلاب .
- مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف وأهل السنة ..... ٣٦٧
- رجوع الأشعري في مرحلته الثالثة عن عقيدة ابن كُلاب ..... ٣٦٧
- كتاب «الإبانة» يمثل المرحلة الأخيرة من حياة الأشعري، وهي
- مرحلة العودة إلى طريقة السلف ..... ٣٦٨

- ٣٦٨ مناقشة القضية الأولى : مرور الأشعري بمراحل ثلاث
- ٣٦٨ ..... عدم إشارة كتب التاريخ إلى أن للأشعري ثلاث مراحل
- إطباق المؤرخين على عودة الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال إلى
- ٣٦٨ ..... مذهب السلف مصنفًا على طريقتهم
- نص ابن فورك على عودة الأشعري لمذهب أهل السنة بعد تركه
- ٣٦٨ الاعتزال
- نصوص ابن خلّكان والذهبي وابن خلدون في عودة الأشعري
- ٣٦٥ لمذهب أهل السنة بعد تركه الاعتزال
- مناقشة القضية الثانية : هل كان ابن كُلاب منحرفًا عن طريقة
- السنة والسلف ..... ٣٧٥-٣٧٠
- كلام ابن أبي زيد القيرواني وابن عساكر وتاج الدين السُبكي ،
- ٣٧١ على ابن كُلاب
- ٣٧٢ ، ٣٧١ تعريف الكوثري بابن كلاب في هامش « التبيين »
- ٣٧٢ كلام الشهرستاني والذهبي وابن حجر على ابن كلاب
- ٣٧٢ ، ٣٧٣ طريقة ابن كلاب توافق ما كان عليه أحمد والبخاري
- وضوح النصوص الدالة على أن طريقة ابن كلاب هي طريقة
- ٣٧٣ السلف وأهل السنة
- ٣٧٣ القرآن كلام الله غير مخلوق ، واللفظ به مخلوق
- نقل ابن عبد البر خلاف الكرايسي للإمام أحمد بسبب القول في
- ٣٧٣ « خَلَقَ القرآن »
- ٣٧٣ تبديع أصحاب الإمام أحمد للكرايسي
- ٣٧٢ ، ٣٧٤ سبب الطعن والتشنيع على ابن كلاب

- قول الكرايسي وابن كلاب والبخاري ومسلم وداود ، والمحاسبي  
والطبري - باللفظ ..... ٣٧٤
- حمل كلام الإمام أحمد على سد الذريعة ؛ لثلا يتوسل باللفظ إلى  
القول بخلق القرآن ..... ٣٧٤
- شهادة الذهبي في « السبر » لصحة مذهب الكرايسي في « مسألة  
اللفظ » ..... ٣٧٤ ، ٣٧٥
- كلام الكوثري في تعليقه على « التبيين » ، على مذهب أحمد  
والمحاسبي في « قضية اللفظ » ..... ٣٧٥
- تأييد مذهب ابن كلاب بما ذهب إليه أكابر أهل السنة والجماعة ..... ٣٧٥
- مناقشة القضية الثالثة : كتاب « الإبانة » هو دليل رجوع الأشعري  
عن مذهب ابن كلاب ..... ٣٧٥ ، ٣٧٦
- كلام ابن حجر في « لسان الميزان » عن سبر الأشعري في  
« الإبانة » على طريقة ابن كلاب ..... ٣٧٦
- حياة الأشعري مرحلتان وليست ثلاثة ..... ٣٧٧ ، ٣٧٦
- الدليل على أن حياة الأشعري مرحلتان : أسلوب كتاب « الإبانة » ،  
ومسلكه طريق التفويض ..... ٣٧٧
- تعليق الكوثري على مذهب الأشاعرة في اعتقاد ما في « الإبانة » ..... ٣٧٧
- كلام ابن عساكر عن « الإبانة » ..... ٣٧٨
- ثناء شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني على « الإبانة » ..... ٣٧٨ ، ٣٧٩
- « مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري » لابن فورك : مصدر مهم  
في بيان أقوال الأشعري ..... ٣٧٩
- التحريف في طبقات « رسالة إلى أهل الثغر » ..... ٣٧٩



- ضرورة دراسات مخطوطات كتب الأشعري وبيان ما يمكن  
 ٣٧٩ ..... الاعتماد عليه منها والوثوق به
- ٣٨٠ ..... تناقض مخطوطات «الإبانة» كما يظهر من فروق النسخ
- ٣٨٠ ..... ترويج ابن تيمية وأتباع مدرسته لصورة عن الأشعري مخالفة لما  
 نقله ابن فورك في «المجرد»
- ٣٨٠ ..... ضرورة عقد دراسات لـ «الإبانة» وكتب الأشعري الأخرى،  
 ومقارنتها بـ «المجرد»
- ٣٨٠ ..... نضوج المذهب الأشعري بوضوح على يد تلاميذ الإمام أبي  
 الحسن الأشعري
- ٣٨٠ ..... محاولة الأشاعرة إيجاد مذهب وسط بين العقل والنقل ليست  
 المحاولة الوحيدة، فهناك محاولة الماتريدية
- ٣٨٠ ..... أتباع الأشاعرة والماتريدية عرفوا بأهل السنة
- ٣٨٠ ..... دور المناظرات وكتب الباقلاني وأبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك  
 وعبد القاهر البغدادي في توضيح وجهة نظر أهل السنة
- ٣٨١ ..... دور كتب الأشاعرة في تأييد وجهة نظر أهل السنة
- ٣٨١ ..... منهج أبي الحسن الأشعري الوسطي
- ٣٨١ ..... عبقرية الأشعري في منهجه الوسطي، وحلوله للمشكلات العقدية  
 العويصة في زمنه
- ٣٨١، ٣٨٢ ..... قدرة المذهب الأشعري على إقناع الفقهاء والمحدثين والأصوليين
- ٣٨٢ ..... إيجاد المذهب الأشعري الحلول لمشكلات الرؤية، وكلام الله،  
 وصفاته
- ٣٨٣ ..... أبرز علماء المذهب الأشعري وأعلامه
- ٣٨٣

- النووي والبيهقي وابن حجر ، الفخر الرازي وابن عطية من علماء الأشعري ٣٨٣
- أعلام المذهب الأشعري في الوقت الحاضر ..... ٣٨٣
- شيخ الإسلام مصطفى صبري ، والطاهر بن عاشور من علماء الأشاعرة ..... ٣٨٣
- تطور المذهب الأشعري ٣٨٤
- جمع الأشعري بين العقل والنقل ، والأخذ بالظاهر والأخذ بالتأويل ٣٨٤
- العلامة عبد الرحمن حبنكة الميداني ( ت ١٤٢٥هـ ) من كبار علماء الأشاعرة ٣٨٤
- تطور المذهب الأشعري لم يخرج عن المذهب ٣٨٥
- الباقلاني يعد المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري ٣٨٥
- اتهام الأمدي ( الأشعري ) بالميل للفلسفة ..... ٣٨٥
- رد الأشاعرة - تاريخيًا - على المعتزلة وعلى الفلاسفة ، وبيانهم تهافتهم ..... ٣٨٥
- التحامل على المذهب الأشعري بالقول بتأثره بالفلسفة ٣٨٦
- ضرورة التفريق بين الطبيعة وعلم الطبيعة ..... ٣٨٦
- موقف الإمام الأشعري من المتشابهات ، لرجب محمود خضر ٣٨٧
- رفض الأشاعرة دعاوى المدرسة التيمية التي تشيع أن الأشعري يثبت لله صفات الوجه والعينين والاستواء والنزول والمجيء ... ٣٨٧
- موضوعية الكاتب في عرضه بحثه ، وحياديته فيه ..... ٣٨٨ ، ٣٨٧
- أقسام البحث ..... ٣٨٨
- أهمية موضوع : موقف الأشعري من المتشابهات ٣٨٨

|   |           |
|---|-----------|
| أبرز آراء المدرسة التيمية في ما يتعلق بموقف الأشعري من الصفات |           |
| الخبرية   | ٣٨٨       |
| آراء الأشاعرة المعاصرين في الصفات الخبرية                     | ٣٨٨       |
| كلام الأشعري وكلام المتقدمين ، في الصفات الخبرية              | ٣٨٨       |
| مدخل في التعريف بالأشعري                                      | ٣٨٩       |
| الاختلاف في مولده   | ٣٨٩       |
| موطنه ونشأته  | ٣٨٩       |
| اعتزاله ، ورجوعه إلى مذهب أهل السنة                           | ٣٩٠       |
| تحديد ابن عساكر تاريخ ترك الأشعري الاعتزال                    | ٣٩١ ، ٣٩٠ |
| روايات ابن عساكر في أسباب ترك الأشعري الاعتزال                | ٣٩١       |
| حرب الأشعري على المعتزلة                                      | ٣٩٢ ، ٣٩١ |
| فضائل الأشعري ومناقبه   | ٣٩٢       |
| كلام البيهقي عن فضائل الأشعري                                 | ٣٩٢ ، ٣٩٢ |
| كلام ابن عساكر عن فضائل الأشعري                               | ٣٩٣       |
| كلام القشيري عن فضائل الأشعري                                 | ٣٩٣       |
| كلام أبي الحسن القابسي عن فضائل الأشعري                       | ٣٩٣       |
| أبو الحسن الأشعري مجدد القرن الرابع الهجري                    | ٣٩٤       |
| مؤلفات الأشعري  | ٣٩٤       |
| القول في عدد مؤلفات الأشعري أنها بلغت ٢٠٠ أو ٣٠٠              | ٣٩٥ ، ٣٩٤ |
| الذي وصلنا من كتب الأشعري خمسة كتب                            | ٣٩٥       |
| وفاة الإمام أبي الحسن الأشعري                                 | ٣٩٥       |
| اختلاف الأقوال في تحديد سنة وفاة الأشعري                      | ٣٩٦ ، ٣٩٥ |

- ترجيح ابن عساكر تاريخ وفاة الأشعري بسنة ٣٢٤هـ ٣٩٦
- المبحث الأول: تقرير المدرسة التيمية لمذهب الأشعري في الصفات الخيرية ٣٩٦
- ١- مؤسس المدرسة «الإمام ابن تيمية» ٣٩٧، ٣٩٦
- رفض ابن تيمية أن للأشعري قولاً آخر نحا فيه إلى التأويل ٣٩٦
- نقل ابن تيمية نصوصاً من كتب الأشعري تثبت التزامه - بحسب رأي ابن تيمية - بعقيدة السلف في الصفات ٣٩٧
- تصريح ابن تيمية بأن «الإبانة» هي آخر مؤلفات الأشعري ٣٩٧
- نعي ابن تيمية على الأشعري أخذه طريقة ابن كلاب في مسألة «القرآن» ٣٩٧
- رأي ابن تيمية في سبب انحراف أهل الحديث عن الأشعري ... ٣٩٧
- ٢- ابن القيم ..... ٣٩٧
- ترديد ابن القيم أفكار شيخه ابن تيمية عن الأشعري ..... ٣٩٧
- تقرير ابن القيم كشيخه ابن تيمية أن مرحلتي الأشعري هما الاعتزال، والتسنن ..... ٣٩٨
- مقارنة ابن القيم في «التونية» بين الأشعري وابن تيمية ..... ٣٩٨
- الشيخ ابن العثيمين ٣٩٨
- رأي الشيخ ابن العثيمين أن للأشعري ثلاث مراحل في العقيدة ٣٩٨، ٣٩٩
- ادعاء الشيخ ابن العثيمين أن المتأخرين أخذوا عن الأشعري مرحلته الثانية التي كان فيها بين الاعتزال والسنة المحضة ٣٩٩
- استناد ابن العثيمين في القول بالمرحلة الثانية من مراحل الأشعري في العقيدة، إلى نص لابن تيمية ..... ٣٩٩

- سبب قول ابن تيمية وأتباعه فإن للأشعري مرحلة ثانية بين  
 ٣٩٩ ..... الاعتزال والسنة المحضة
- إثبات ابن العثيمين انتهاء الأشعري آخر عمره ، إلى مذهب أهل  
 ٤٠٠ السنة والحديث
- زعم ابن العثيمين - كابن تيمية - أن «الإبانة» هو آخر مؤلفات  
 ٤٠٠ الأشعري
- ٤ - مصطفى حلمي  
 ٤٠٠
- مناصرة د. مصطفى حلمي ابن العثيمين في ما ذهب إليه بشأن  
 ٤٠٠ الأشعري
- عدم القناعة بالتفسير النفسي في ترك الأشعري الاعتزال  
 ٤٠٠
- إجماع مدرسة ابن تيمية على انتهاء الأشعري إلى طريقة السلف  
 ٤٠١ في إثبات الصفات الخبرية
- خلاف مدرسة ابن تيمية في مراحل الأشعري في العقيدة هي  
 ٤٠١ ثلاث أم اثنتان
- المبحث الثاني : تقرير الأشاعرة المعاصرين لمذهب إمامهم  
 ٤٠١ الأشعري
- ١ - محمد زاهر الكوثري  
 ٤٠١ رأي الكوثري أن الأشعري مفوض ولم يكن مثبتًا كما قال ابن  
 ٤٠١ تيمية
- رأي الكوثري أن «الإبانة» على طريقة المفوضة  
 ٤٠١
- رأي الكوثري أن تفويض الأشعري كان مؤقتًا  
 ٤٠١
- رفض الكوثري دعوى ابن تيمية أن «الإبانة» آخر مؤلفات  
 ٤٠١ الأشعري

- ٤٠١ رأي الكوثري في الرأي الذي استقر عليه الأشعري
- رأي الكوثري أن مذهب الأشعري هو الذي في كتب أصحابه
- ٤٠١ وأصحاب أصحابه كالبغدادى والقشيري والجويني
- المحكى عن الأشعري رايان : عدم الخوض في الصفات . والتأويل
- ٤٠١ لما يجب تأويله ، ولكن بما يوافق التنزيه
- رأي الأشعري عدم تعبير كتب الأشعري الموجودة بين أيدينا عن
- ٤٠٣ مذهبه النهائي بدقة
- ٤٠٣ نسبة الكوثري الأصول التي طبع عليها « الإبانة » إلى عدم الوثاقة
- كلام الكوثري عن ضعف نسخ « مقالات الإسلاميين » لكونها
- ٤٠٣ عن أصل وحيد كان بيد أحد الحشوية ممن لا يؤمنون
- ٤٠٤ ٢- الأستاذ حمودة غرابه
- مقارنة غرابه بين « اللمع » و « الإبانة » تثبت أن « الإبانة » صدرت
- ٤٠٤ أولاً
- ٤٠٤ مسلك « الإبانة » سلفي ، ومسلك « اللمع » عقلي
- ٤٠٤ أسباب ترجيح غرابه أسبقية « الإبانة » في التأليف على « اللمع »
- رأي غرابه عدم تعارض الصورة السلفية - « الإبانة » - والصورة
- ٤٠٤ العقلية - « اللمع » - عند الأشعري
- كون الأشعري من أتباع أحمد ، وكونه يحاول إثبات الوجه
- والدين ، مع الرد على المعتزلة والجهمية - لا يعني أن أحمد
- ٤٠٥ كان مشبهًا أو مجسّمًا
- ٤٠٥ ميل الأشعري في مبدأ تحوله ، إلى التفويض مع التنزيه .....

- رأي غرابة عدم ترك الأشعري عقيدة أحمد في التنزيه ، وبقائه على  
 ٤٠٥ التفويض منذ ترك الاعتزال وحتى الممات
- ٤٠٥ ٣- الأستاذة فوقية حسين محققة «الإبانة»
- رأي فوقية حسين أن للأشعري موقفاً واحداً من العقائد بعد  
 ٤٠٦، ٤٠٥ خروجه من الاعتزال
- استبعاد فوقية حسين أن الأشعري كان صاحب موقف وسط بين  
 ٤٠٦ المعتزلة والسلف
- رأي فوقية حسين أن «الإبانة» من أوائل كتب الأشعري بعد تركه  
 ٤٠٦ الاعتزال
- ترتيب فوقية حسين لكتب الأشعري  
 ٤٠٦
- المبحث الثالث : موقف الأشعري من المتشابهات من خلال  
 ٤٠٧ نصوصه ونصوص تلاميذه المتقدمين
- أولاً : كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»  
 ٤٠٧
- رفض الأشعري في «الإبانة» أقوال أصحاب البدع  
 ٤٠٨، ٤٠٧
- قاعدة الأشعري الذهبية: «الإقرار بكل ما صح عن رسول الله ﷺ»  
 ٤٠٨
- الأشعري والاستواء  
 ٤٠٨
- إثبات الأشعري الاستواء لله ، على ما يليق به تعالى  
 ٤٠٨
- إفراد الأشعري باباً في «الإبانة» لمسألة الاستواء  
 ٤٠٩
- رفض الأشعري تأويل الاستواء بالاستيلاء  
 ٤٠٩
- رأي الأشعري أن للاستواء معنى يخص العرش دون غيره  
 ٤١٠
- إثبات الأشعري النزول والمجيء والقرب لله تعالى  
 ٤١٠

- إقرار أبي الحسن الأشعري بتزول الله تعالى ومجيئه وقربه من  
عباده ..... ٤١٠
- كلام ابن الجوزي عن طريقة السلف ..... ٤١٠، ٤١١
- الأشعري يرى أن لله وجهًا ويدين وعينين ..... ٤١١
- تناول الأشعري مسألة «الوجه واليدين والعينين» لله تعالى ، في  
الباب السادس من «الإبانة» ..... ٤١١
- رفض أبي الحسن الأشعري تأويل اليد بالنعمة أو القدرة ..... ٤١١
- قاعدة الأشعري في تفسير القرآن : «الاحتكام إلى اللغة العربية في  
تحديد معاني الألفاظ» ..... ٤١٢
- رفض الأشعري تأويل القوة بالقدرة من وجهين ..... ٤١٣
- الإجماع حجة في إزالة المعنى الظاهر ..... ٤١٤
- قانون التأويل عند الأشعري ..... ٤١٤
- تصريح الأشعري بعدم ممانعة صرف اللفظ عن ظاهره إذا وجدت  
الحجة ..... ٤١٥
- شدة الأشعري في الرد على الخصوم ..... ٤١٥
- آخر ما مات عليه الأشعري ..... ٤١٥، ٤١٦
- ثانيًا : كتاب مقالات الإسلاميين ..... ٤١٦
- رفض الأشعري تأويل المعتزلة الاستواء بالاستيلاء ، وقول غيرهم :  
الاستواء : القعود والتمكن ..... ٤١٦
- إشارة الأشعري إلى انحراف بعض المنتسبين لأهل الحديث عن  
طريقة أهل السنة ..... ٤١٧
- رفض الأشعري قول المجسمة بتحريك البارئ ..... ٤١٧



- ٤١٧ ثالثاً : رسالة إلى أهل الثغر
- ٤١٨ تعويل السلف على جمل من الأصول في « رسالة إلى أهل الثغر » ٤١٧ ، ٤١٨
- إجماع السلف على وصف الله تعالى بما وصف به نفسه ووصفه
- ٤١٨ به نبئته
- تقرير الأشعري أصلاً في « الإبانة » و « المقالات » والرسالة إلى
- أهل الثغر ؛ أن الله تعالى موصوف بما وصف به نفسه ووصفه
- ٤١٨ به نبئته
- المحكم والمتشابه
- ٤١٨ تقرير الأشعري إيجاب السلف العمل بمحكّمات الكتاب والسنة ،
- وتفويضهم علم معنى المتشابهات إليه تعالى ..... ٤١٨
- اتفاق ما قرره الأشعري في المحكم والمتشابه مع ما حكاه
- ٤١٤ جمهور علماء الخلف
- ٤١٩ كلام أبي سليمان الخطابي في المحكم والمتشابه ..... ٤١٩
- ٤١٩ كلام البيهقي في الاستواء ..... ٤١٩
- السلف مفوضة علم المعنى إلى الله تعالى ، خلافاً لزعم البعض
- ٤١٩ أنهم قاموا يعلمون المعاني ويفوضون الكيف ..... ٤١٩
- نقل الأشعري في « رسالة أهل الثغر » إجماع السلف على أن لله
- ٤٢٠ يدين مبسوطتين ، وأن الأرض جميعاً قبضته ... ٤٢٠
- ٤٢٠ إجماع السلف على نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا ..... ٤٢٠
- نقل الأشعري في « الإبانة » و « المقالات » إقرار السلف استواء
- الله على العرش بلا كيف ، ورفضهم تأويله بالاستيلاء
- ٤٢٠
- ٤٢١ الاستواء والنزول والمجيء صفات فعل ..... ٤٢١

- ٤٢١ كلام عبد القاهر البغدادي في صفات الاستواء والنزول والمجيء ..
- ٤٢١ كلام البيهقي في صفات الاستواء والنزول والمجيء
- كلام ابن عساكر عن وسطية الأشعري بين المعتزلة والمشبّهة
- ٤٢٢ والحشوية، في صفات الاستواء والنزول والمجيء
- ٤٢٣ تأويل الأشعري المعية [ لله تعالى ] بالعلم .....
- ٤٢٣ تأويل الأشعري الرضا والغضب [ لله تعالى ]
- ٤٢٣ اتساق موقف الأشعري من الصفات الخبرية
- تأويل الأشعري الرضا والغضب [ لله تعالى ] بالإرادة، ونقله ذلك
- ٤٢٣ عن السلف
- حكاية ابن فورك عن الأشعري تأويله الرضا والغضب [ لله تعالى ]
- ٤٢٣، ٤٢٤ بالإرادة
- موافقة الباقلاني ابن فورك في نقله عن الأشعري تأويله صفتي
- ٤٢٤ الرضا والغضب [ لله تعالى ] بالإرادة
- اتصاف الله تعالى عند الأشعري وبعض تلاميذه، بالرضا والغضب،
- ٤٢٤ والمحبة والبغض، والولاية والعداوة .....
- ٤٢٤ انتقاد محقق «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري
- مهاجمة د. الجليّند الأشعريّ في تأويل صفتي الرضا والغضب
- ٤٢٥ [ لله تعالى ] بالإرادة، خلافاً لما عليه السلف .....
- ٤٢٥ اتهام الجليّند الأشعريّ يحتمل رّميه بالكذب .....
- ٤٢٥ الأشعري والتأويل .....
- ٤٢٥ عدم ممانعة الأشعري في «الإبانة» من التأويل إذا وجدت الحجة
- رفض الأشعري في كتبه الثلاثة تأويل الاستواء بالاستيلاء، واليد
- ٤٢٦ بالنعمة أو القدرة

- التأويل عند الأشعري قسمان: صحيح مقبول ، وباطل مرفوض ٤٢٦
- نظرية الأشعري في التأويل: إثبات الوجه واليدين والعينين صفات لله تعالى بلا كيف ، وإثبات الاستواء والنزول والمجيء صفات فغل له تعالى ٤٢٦
- حكاية تلاميذ الأشعري عنه نظريته في التأويل ..... ٤٢٦
- نقل ابن عساكر وأبي القاسم القشيري والفخر الرازي عن الأشعري مسلكه في صفات اليد والوجه والاستواء ... ٤٢٦ ، ٤٢٧
- دفع التعارض عن مذهب الأشعري ٤٢٧
- نصوص بعض أتباع الأشعري تحكي قولين في الصفات الخبرية ٤٢٧
- ميل الأشعري إلى طريقة السلف في إثبات ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله من الوجه واليدين والاستواء والنزول ، وإنكاره تأويلها ٤٢٧
- حكاية الإيجي عن الأشعري ميله إلى طريقة السلف في إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ من الوجه واليدين والاستواء والنزول ، وإنكاره تأويلها ..... ٤٢٣
- تكرير سعد الدين التفتازاني ما حكاه الإيجي عن الأشعري في مذهبه في الوجه واليدين ، والاستواء والنزول ... ٤٢٨
- تجويز الأشعري التأويل ..... ٤٢٨
- مبالغة علماء الحديث في الإثبات جعلت الأشعري يجوز التأويل ..... ٤٢٨
- اضطرار الأشعري للتأويل للخروج من ورطة التشبيه ..... ٤٢٨ ، ٤٢٩
- رفض ابن عساكر القول بأن تأليف الأشعري «الإبانة» لوقاية نفسه من الحنابلة ..... ٤٢٩
- مسلك الأشعري في «اللمع» يقوّي القول باضطرار الأشعري في تجويزه التأويل ..... ٤٢٩

- كتاب «اللمع» ..... ٤٣٠
- عند ذكر الأشعري في «اللمع» الوجه واليدين، والاستواء والنزول، وتنزيهه الله تعالى عن الجسمية ..... ٤٣٠
- إبطال الأشعري القول بالجسمية ..... ٤٣٠
- نفي الأشعري مشابهة الله تعالى مخلوقاته ..... ٤٣٠، ٤٣١
- اعتماد الأشعري في نفي مشابهة الله تعالى خلقه، على صفة القدم ..... ٤٣١
- مهاجمة الأشعري رافضي النظر والاستدلال ..... ٤٣١
- ضيق الأشعري بالحنابلة المبالغين في الإثبات المنكرين للنظر والقياس، ولجوؤه آخر عمره للتأويل ..... ٤٣١
- الخاتمة ..... ٤٣١
- تمشك الأشعري بمذهب أهل السنة والجماعة، ورفضه أقوال أهل البدع ..... ٤٣١
- قاعدة الأشعري في العقيدة «الإقرار بكل ما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله، وعدم رد شيء من ذلك» ..... ٤٣١
- مبدأ الأشعري العام: «وصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله في سنته» ..... ٤٣١
- رأي الأشعري إيماناً بالسلف بالكتاب محكمه ومتشابهه، وإيجابهم العمل بالمحكم، وتقريرهم نصّ المتشابه، وإيمانهم به، وتفويضهم علم تفسيره لله تعالى ..... ٤٣١
- قاعدة الأشعري الجليلة في التفسير: «الاحتكام إلى اللغة العربية في تحديد معاني الألفاظ» ..... ٤٣١
- إقرار الأشعري إثبات الوجه واليدين والعينين بلا كيف ولا معنى ..... ٤٣١

- تقرير الأشعري الاستواء والنزول والمجيء لله تعالى بما يليق بذاته  
تعالى ، وتصريحه بذلك في « الإبانة » و « المقالات » ، و « رسالة  
أهل الثغر » ، وسكوته عن ذلك في « الملع » ٤٣٢
- نفي الأشعري المعاني الحسية التي يتوهمها الخيال البشري في  
حق الله تعالى ٤٣٣
- رفض الأشعري تأويل المعتزلة والجهمية اليد بالنعمة أو القدرة ،  
والاستواء بالاستيلاء ٤٣٣
- تجويز الأشعري التأويل إذا وجدت حجة من إجماع أو لغة أو  
قياس صحيح ..... ٤٣٣
- تأويل الأشعري نصوص الأيدي واليد ، والمعية بالعلم ، استناداً  
إلى الإجماع ٤٣٣
- تأويل الأشعري الرضا والغضب على معنى الإرادة ، دون بيانه  
الحجة التي اعتمد عليها في هذا التأويل ٤٣٣
- نقل الشهرستاني والإيجي والسعد التفتازاني عن الأشعري إجازته  
التأويل في المتشابهات مطلقاً ..... ٤٣٣
- اضطرار الأشعري إلى التأويل في مواجهة المشبهة والمجسمة ٤٣٣
- الإمام الأشعري بين المجسمة والمعتزلة ، لعمر عبد الله كامل ٤٣٥
- سبب دخول الشوائب على عقيدة الإسلام ..... ٤٣٥
- دخول الإسرائيليات التفاسير القرآنية والأحاديث النبوية ، أخطر ما  
واجه العقيدة الإسلامية ٤٣٥
- دفاع المعتزلة عن العقيدة الإسلامية ٤٣٥
- مبالغة المعتزلة في تقديره مكانة العقل وجعلهم إيّاه ميزاناً لصحة النقل ٤٣٥

- من الإسرائيليات التي تسربت من التوراة إلى عقيدة الإسلام : أن  
 الله جسم ، وذو صورة إنسانية ..... ٤٣٥ ، ٤٣٦
- تأثر عقيدة الإسلام بديانات الفرس القديمة ..... ٤٣٦
- تأثير المانوية والدَّيْصانية في آراء الكَرَامية ..... ٤٣٦
- عبد الله بن سبأ أول من أدخل لفظ «الجسم» في الفلسفة  
 الإسلامية ، وأطلقه على الله تعالى ..... ٤٣٦
- عدم ابتداء غلاة الحنابلة التجسيم والتشبيه ..... ٤٣٦
- جمع غلاة الحنابلة ما تفرق من الكلام في التجسيم والتشبيه مما  
 قاله غيرهم ، وزيادتهم عليه ، ونشره ..... ٤٣٦
- ظروف ظهور الأشعري ..... ٤٣٦
- عدم ميل الأشعري للحشوية المجسمة أو المعتزلة ..... ٤٣٦
- مسلك الأشاعرة طريقاً وسطاً بين السنة والاعتزال ..... ٤٣٦
- إعادة الأشاعرة تنظيـم علم الكلام على أساس أن «النقل هو  
 الأساس والعقل خادم له» ..... ٤٣٦ ، ٤٣٧
- عدم ابتداء الأشعري مذهباً جديداً ، لكنه جمع ما تفرق من كلام  
 علماء أهل السنة وتأييده النقل بالعقل ..... ٤٣٧
- جذور التشبيه والتجسيم ..... ٤٣٧
- رد فكرة التشبيه والتجسيم إلى تيارات دينية وتيارات فلسفية ..... ٤٣٧
- الجذور والتيارات الدينية لفكرة التجسيم والتشبيه ..... ٤٣٧
- أول مظاهر التجسيم شهدتها اليهودية ..... ٤٣٧
- بنو إسرائيل والتجسيم والتشبيه وعبادة العجل ..... ٤٣٧
- امتلاء التوراة المحرفة بما يستند إليه اليهود في دعواهم أن الله جسم ... ٤٣٨

- ٤٣٨ تأثر المجسمة ببعض الديانات الفارسية القديمة من خلال الغنوصية
- ٤٣٨ أثر المانوية والدَّيَّصانية في آراء الكَرَامِيَّة من خلال معاني النور والظلمة
- ٤٣٨ عبد الله بن سبأ أول من أدخل لفظ «الجسم» في الفلسفة الإسلامية .
- مقاتل بن سليمان أول من أدخل فكرة التجسيم في الفلسفة الإسلامية بصورة واضحة
- ٤٣٩ تفسير مقاتل «المقام المحمود» تفسيرًا ماديًا
- ٤٣٩ تأثير الفلسفة اليونانية في نشأة التجسيم في الفكر الإسلامي
- ٤٣٩ فُهم الكَرَامِيَّة مصطلح «الجسم»
- ٤٣٩ إثبات بعض الكرامة النهائية لله تعالى من ست جهات
- ٤٣٩ إثبات بعض الكرامة النهائية لله تعالى من جهة «تحت» وإنكار بعضهم
- ٤٤٠ استدلال الكرامة بالأدلة العقلية والنقلية على إثبات النهاية لله تعالى ٤٣٩، ٤٤٠
- نشأة الاعتزال وجذوره الفكرية والعقائدية ..... ٤٤٠
- وضع الشيعة رواية أخذ واصل بن عطاء الاعتزال من أبي هاشم
- عبد الله بن محمد ابن الحنفية ..... ٤٤٠
- نشأة الروافض الاثنا عشرية كانت التجسيم ..... ٤٤٠، ٤٤١
- أثر الديانات الأخرى [ في العقيدة الإسلامية ]
- ٤٤١ أثر اليهود في ظهور المعتزلة
- ٤٤٢ لبيد بن الأعصم اليهودي أول من قال بخلق القرآن ..... ٤٤٢
- ٤٤٢ اختلاف التجسيم عند اليهود عن التعطيل عند المعتزلة
- ٤٤٢ تأثر المعتزلة باللاهوت المسيحي
- ٤٤٢ القول بخير الله ..... ٤٤٢
- ٤٤٢ القول بالأصلح ..... ٤٤٢

- ٤٤٣ نفي الصفات والأسماء
- ٤٤٣ نفي يحيى الدمشقي الصفات الأزلية
- ٤٤٣ يحيى الدمشقي وعقيدته في القدر
- ٤٤٣ مجادلات يحيى الدمشقي وأبي قرة وعلماء المعتزلة بحضرة المأمون
- ٤٤٤، ٤٤٣ رأي فون كريمر ظهور المعتزلة تحت تأثير اللاهوت اليوناني
- ٤٤٤ تأثير المعتزلة بيحيى الدمشقي وتلميذه ثيودر أبي قرة .....
- عقد كريمر مشابهة بين قول آباء الكنيسة وقول جهنم بن صفوان ،
- ٤٤٤ في فناء الجنة والنار
- اعتراض أحمد أمين على كريمر في قوله: إن نشأة المعتزلة كانت
- ٤٤٤ إسلامية بحتة .....
- ٤٤٠ إجمال ما سبق
- نشأة المعتزلة ثمرة تطور تاريخي لمبادئ فكرية وعقدية وليدة
- ٤٤٠ النظر العقلي المجرد في النصوص الدينية .....
- ٤٤٤ معبد الجهنمي ومقولة: « الإنسان حر مختار يخلق أفعاله بنفسه »
- ٤٤٥ الجهنم بن صفوان ومقولة: « خلق القرآن » .....
- ٤٤٥ انقسام المعتزلة طوائف مع اتفاقهم على المبادئ الخمسة الرئيسية
- ٤٤٥ فعالية دور المعتزلة في عهد الدولة العباسية
- توطد العلاقة بين الشيعة والمعتزلة في عهد دولة بني بويه ،
- ٤٤٥ وارتفاع شأن الاعتزال
- ٤٤٥، ٤٤٦ أثر اليهود في نفي الصفات [ الإلهية ] عن المعتزلة
- ٤٤٦ أفكار يوحنا ( يحيى ) الدمشقي تعد من موارد الفكر الاعتزالي
- ٤٤٦ أثر النصارى في القول بنفي القدر
- أثر فلاسفة اليونان في آراء المعتزلة في « الذات والصفات »



- ٤٤٦
- رأي الكاتب بُدَّ الفكر الاعتزالي عن تشبيه الذات الإلهية بال مخلوقات ٤٤٦
- كذب نظريات المستشرقين التي تحاول إثبات يهودية ومسيحية
- ٤٤٦ ..... الجذور الفكرية للاعتزال
- رد أثر الفكر المسيحي واليهودي في رأي المعتزلة في مسألة
- ٤٤٧ «الصلاح والأصلح»
- ٤٤٧ ظهور التشدد عند بعض غلاة الحنابلة
- مخالفة روايات بعض العلماء كالأشعري وابن حزم والبيهقي وابن
- الجوزي، عن الإمام أحمد، عن روايات بعض غلاة الحنابلة ... ٤٤٧
- القول بالتجسيم والتشبيه متقدم زمنياً على الحنابلة ..... ٤٤٧، ٤٤٨
- ارتباط تاريخ غلاة الحنابلة بالتجسيم والتشبيه، واستخدام العنف ... ٤٤٨
- عدم إقرار الحنفية والمالكية والشافعية على تسمية غلاة الحنابلة
- أنفسهم «أهل السنة والجماعة» أو «أتباع السلف الصالح» ... ٤٤٨
- أبرز الكتب التي يعول عليها الحنابلة ..... ٤٤٨، ٤٤٩
- اشتمال كتب غلاة الحنابلة على مخالفات عقدية ٤٤٩
- إجمال بعض أخطاء غلاة الحنابلة ..... ٤٤٩
- أولاً: التكفير والتبديع في بعض غلاة الحنابلة، وحكم ذلك أو
- توابعه من التضليل والتفسيق والسب واللعن ٤٤٩
- نماذج التكفير عند غلاة الحنابلة ..... ٤٤٩، ٥٠١
- نماذج مما دُسَّ على الإمام أحمد في التكفير ٥٠٠
- أمثلة مما دُسَّ في بعض كتب غلاة الحنابلة في التكفير ٤٤٦، ٥٠١
- شُبُهَة التجسيم والتشبيه في بعض كتب غلاة الحنابلة ٥٠١

- ٤٥١ ..... مقومات مذهب ابن تيمية
- ٤٥١ ..... أولاً : رفض ابن تيمية تفويض الصفات إلى الله تعالى
- ٤٥١ ، ٤٥٢ ..... ثانيًا : تقدم ابن تيمية خطوة في إثبات الصفات ...
- ٤٥٣ ..... وسطية الأشعري بين المجسمة والمعتزلة
- ٤٥٣ ..... تميز أهل السنة بعلم التوحيد « علم أصول الدين »
- ٤٥٣ ..... عدم مخالفة أصول أهل السنة لقطعي شرعي أو عقلي
- ٤٥٣ ..... مخالفة أهل السنة المعتزلة في أفعال الله تعالى وصفاته ، ومخالفتهم المجسمة الذين شبهوا الله تعالى بمخلوقاته
- ٤٥٣ ..... بُغْد المعتزلة بعلم الكلام عن كونه وسيلة لتأييد العقائد الإيمانية ، بسبب تعمقهم في الفلسفة
- ٤٥٤ ..... مهاجمة المعتزلة النقل
- ٤٥٤ ..... هجوم المعتزلة على الحديث والمحدثين
- ٤٥٤ ..... امتناع السلف عن الخوض في المسالك التي جاءت بها الفلسفة
- ٤٥٥ ..... مهاجمة غلاة الحنابلة المتكلمين والفلاسفة
- ٤٥٥ ..... تطرف غلاة الحنابلة في قولهم بالتجسيم والتشبيه
- ٤٥٥ ..... أثر المعتزلة في تسلط غلاة الحنابلة
- ٤٥٥ ..... دور غلاة الحنابلة في نهب مكتبة الكندي ، واختفاء الحارث المحاسبي ، ولعن الكرايسي
- ٤٥٥ ..... مذهب الأشعري الوسط بين المعتزلة وغلاة الحنابلة
- ٤٥٥ ، ٥٦ ..... دور أتباع الإمام أبي الحسن الأشعري في نجاح المذهب وانتشاره
- ٤٥٦ ..... إعادة تنظيم علم الكلام على أساس أن « النقل هو الأساس والعقل خادم له ووسيلة لإثباته » عند الأشاعرة

- ٤٥٦ ..... تعريف ابن خلدون علم الكلام
- ٤٥٦ ..... مذهب الأشعري الكلامي ثمرة للوسطية وأثر من آثارها
- ٤٥٦ ..... نجاح الأشاعرة في انتزاع فكرة التشبيه من أذهان الناس
- ..... علاج الأشاعرة المسائل التي عالجها المعتزلة من قبل وحكمهم
- ٤٥٧ ..... عليها بما يوافق أهل السنة
- ٤٥٧ ..... سبب عدم رضا غلاة الحنابلة عن الأشعري
- ٤٥٧ ..... الأمثلة الدالة على وسطية الأشاعرة بين السنة والاعتزال
- ٤٥٧ ..... الصفات الأزلية
- ٤٥٧ ..... نسبة ابن تيمية الأشاعرة نفى الصفات وأخذهم ذلك من المعتزلة
- ٤٥٧ ..... رأي ابن تيمية أن الأشاعرة اختصروا الصفات في سبع أزلية ..
- ..... رد الكاتب على ابن تيمية بأن الأشاعرة لم ينكروا شيئاً من صفات
- ٤٥٧ ..... الأفعال
- ٤٥٧ ..... كلام الله تعالى
- ..... إبداع الأشعري قولاً ثالثاً في صفة كلام الله تعالى ، بين قول غلاة
- ٤٥٨ ، ٤٥٧ ..... الحنابلة بقدومه ، وقول المعتزلة بحدوثه
- ٤٥٨ ..... التشبيه والتجسيم
- ..... إقرار الأشاعرة بالرؤية ، ومخالفتهم المجسمة في باقي مسائل التشبيه
- ٤٥٨ ، ٤٥٩ ..... والتجسيم ، وتأويلهم الآيات الواردة فيها كما تأولها المعتزلة ..
- ٤٥٩ ..... الكسب
- ..... رأي الأشعري في قضية « الكسب » وسط بين رأيي غلاة الحنابلة
- ٤٥٩ ..... ورأي المعتزلة
- ٤٥٩ ..... جذور المذهب الأشعري

- تمهيد ..... ٤٥٩
- تراجع الأشعري عن آرائه الاعتزالية دليل إخلاصه وصدق همته ..... ٤٥٩
- تراكم حصيلة من الأفكار والمعاني لدى الأشعري هو الذي دفعه  
للانعزال الذي أوصله إلى منهج عقلي متكامل ..... ٤٦٠
- الأشعري لم يتدع مذهبه ابتداءً بين يوم وليلة ..... ٤٦٠، ٤٦١
- أقوال أكابر العلماء في منهج الإمام الأشعري ..... ٤٦١
- كلام القاضي عياض عن الأشعري ..... ٤٦١، ٤٦٢
- كلام التاج السبكي عن الأشعري ..... ٤٦٢
- كلام البيهقي عن الأشعري ..... ٤٦٣
- تعليق التاج السبكي على كلام البيهقي على الأشعري ..... ٤٦٤
- عقيدة الإمام الأشعري في ذات الله عز وجل وصفاته ..... ٤٦٤
- تنزيه الله تعالى ..... ٤٦٤
- أقوال الصحابة والتابعين والأئمة التي تدل على التنزيه ..... ٤٦٥
- كلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في تنزيه الله تعالى ..... ٤٦٥
- كلام الإمام علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
عليه السلام ، في تنزيه الله تعالى ..... ٤٦٥
- كلام الإمام جعفر الصادق عليه السلام ، في تنزيه الله تعالى ..... ٤٦٥
- كلام الإمام أبي حنيفة النعمان ، في التنزيه ..... ٤٦٥
- كلام الإمام الشافعي ، في التنزيه ..... ٤٦٦
- كلام الإمام أحمد بن حنبل ، في التنزيه ..... ٤٦٦
- نقل البيهقي والخلال كلام الإمام أحمد ، في التنزيه ..... ٤٦٧
- تأويل الإمام أحمد ثلاثة أحاديث ..... ٤٦٨

- كلام الذهبي وابن كثير والطحاوي وابن حبان والبخاري، في  
تنزيه الله تعالى ..... ٤٦٩-٤٧١
- كلام الخطابي وابن عساكر والبيهقي وابن عقيل الحنبلي وابن رشد ٤٧١، ٤٧٢
- جمهرة من علماء المسلمين على تنزيه الله تعالى ..... ٤٧٢، ٤٧٣
- علم الله تعالى ..... ٤٧٣
- معنى العلم ..... ٤٧٣
- صفة العلم ولوازمها ..... ٤٧٣
- الاستواء على العرش ..... ٤٧٣
- كلام الإمام الشافعي في «الاستواء» ..... ٤٧٣
- كلام الإمام مالك في «الاستواء» ..... ٤٧٤
- كلام الله تعالى ..... ٤٧٤
- كلام أهل السنة في وصف «كلام الله تعالى» ..... ٤٧٥
- تعريف العلماء لـ «القرآن» ..... ٤٧٥
- مغايرة الأمر الإرادة والعلم ..... ٤٧٦
- تعريف «الإرادة» عند أهل السنة ..... ٤٧٦
- الإرادة من المعاني الموجودة في النفس ..... ٤٧٦
- القدرة من المعاني الموجودة في النفس ..... ٤٧٧
- كلام المعتزلة والمجسمة وأهل السنة على «صفة كلام الله تعالى» .. ٤٧٧، ٤٧٨
- كلام الله تعالى ..... ٤٧٧، ٤٧٨
- كلام الله قائم بذاته، أزلي ليس بحرف ولا صوت ..... ٤٧٨
- [صفة] الإرادة .. ..... ٤٧٨
- الله سبحانه مختار على الحقيقة ..... ٤٧٨

- بطلان مذهب الشيعة: «الإرادة عين الفعل» ٤٧٨، ٤٧٩
- نفي بعض المجسمة الإرادة القديمة لله تعالى ٤٧٩
- إشكال مذهب ابن تيمية في تفسير صفة «الإرادة»؛ لتجويزه قيام  
الحوادث بذات الله تعالى ٤٧٩
- حدوث «الإرادة» عند المعتزلة ٤٧٩
- الإرادة والمشية والمحبة ٤٧٩
- تفريق الشيعة وأتباع ابن تيمية بين «الإرادة» و «المشيئة» تفريق  
لا دليل عليه ٤٧٩
- رأي أهل السنة في صفة «الإرادة» وتعلقها بالصلوحي والتنجيزي ٤٧٩، ٤٨٠
- مرتكزا المذهب الأشعري ٤٨٠
- ١- عدم عزل «العقل» في مجال العقائد ٤٨٠
- اعتماد المعتزلة على العقل وتأويل النصوص القرآنية المخالفة لآرائهم ٤٨٠
- اعتدال منهج الأشعري في الاعتماد على العقل في مجال العقائد
- بين مذهب المعتزلة ومذهب المحدثين ٤٨٠، ٤٨١
- ٢- العقيدة الوسطى بين العقيدتين ٤٨١
- وسطية الأشعري بين الصفاتية (المحدثين مثبتي الصفات الخيرية)  
والمعتزلة (المؤولة نفاة الصفات) ٤٨١

\* \* \*

تَمَّتْ - بحمد الله تعالى - فهرسة الجزء الثاني بعناية:

ياسر محمد عبد الرحمن

الباحث بمشيخة الأزهر الشريف



من الأمن: أ.أ. / فأفأ عبد الرأزق - مصر، وأ.أ. / عبد العزأز سف الفأفر - مصر،  
 وأ.أ. / مأمر مأمر أأو موسى - مصر، والشأف / مأمر صألف الفأفر - فأرفأ،  
 والشأف / مأمر مأف - سورها.

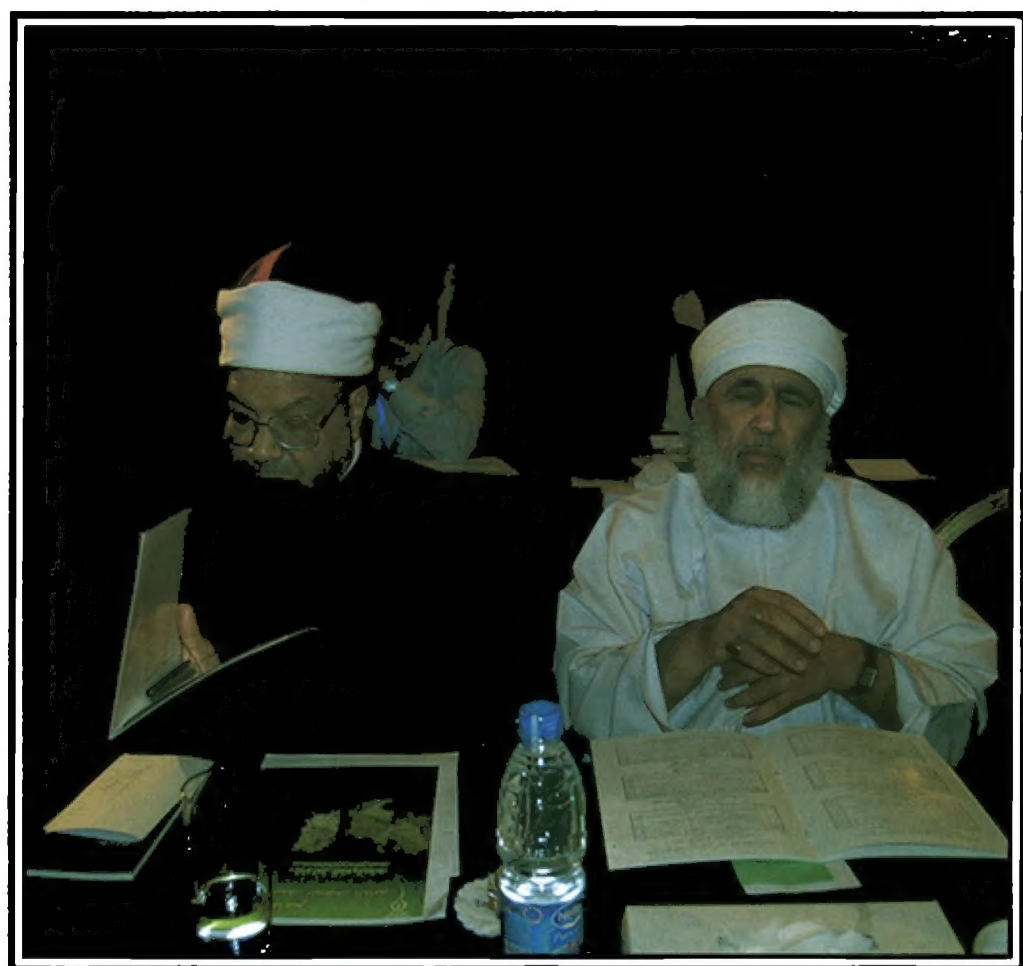


فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب وعن يمينه: العلامة عبد الله بن بيه - موريتانيا،  
وأ.د/ بركات دويدار - مصر.





فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب يستقبل الفقيه الجزائري أ.د/ محمد إدير مشنان  
في أثناء «ملتقى الإمام الأشعري».



معالي أ.د/ عبد الفضيل القوصي ويجانبه أحد علماء المذهب الإباضي من سلطنة عمان.



أ.د/ سلمان التّدوي، رئيس فرع الرابطة العالمية لخريجي الأزهر الشرف بندوة العلماء بالهند.



فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب وعن يساره أ.د/ صابر عرب، وسموّ الأميرة  
بسّمة بنت الملك سعود بن عبد العزيز، في أثناء زيارتهم لمعرض كُتّب الإمام الأشعري  
الذي أقيم بمناسبة فعاليات الملتقى.



فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب، مع أ.د/ القصبي زلط في أثناء جلسات الملتقى.